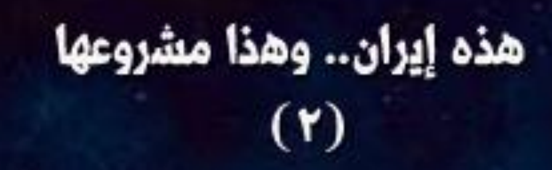


هذه إيران.. وهذا مشروعها

(٢)

إيران.. نظام وقيم

قراءة موضوعية لنظام الحكم في إيران والمبادئ التي يقوم عليها

د. نور الدين أبو لحية

دار الأنوار للنشر والتوزيع

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب التعريف بالقيم الكبرى التي يقوم عليها النظام الإيراني، وذلك من خلال العناوين التالية:

ولاية الفقيه.. والحكومة الإلهية: ويتناول الأسس التي تقوم عليها نظرية الحكم في إيران، والتي يطلق عليها [ولاية الفقيه]، والتي تستند إلى مبدأ [الحاكمية الإلهية]

ولاية الفقيه .. وقيم الجمهورية: وفيه حديث مفصل عن الآليات التي وفرها النظام الإيراني حتى يعبر بها الشعب عن إرادته ومواقفه، حتى لا يصطدم النظام الشرعي بالرفض الشعبي.

ولاية الفقيه.. والحرية المنضبطة: وفيه حديث مفصل عن مدى الحرية المتاحة للإيرانين، كما ذكرنا القيود المفروضة على الحرية السلبية حفاظا على السلم والقيم الاجتماعية.

ولاية الفقيه.. والأخوة الإنسانية: وتناولنا فيه اهتمام النظام الإسلامي الإيراني بقيمة [الأخوة]، سواء الأخوة الداخية، أو الأخوة الخارجية مع جميع شعوب العالم.

ولاية الفقيه.. والمساواة العادلة: وتناولنا في قيمة [المساواة] باعتبارها من القيم التي قام عليها النظام الإسلامي الإيراني، وهي قيمة تجعل المواطنين في درجة واحدة، ودون تفريق بينهم، لا في الحقوق، ولا في الواجبات، إلا ما اقتضته العدالة.

ولاية الفقيه.. والقيم التربوية: وتناولنا فيه اهتمام النظام الإيراني بالقيم التربوية بجميع أصنافها، وفي جميع مجالاتها، ذلك أن هدف هذا النظام هو بناء الإنسان، وتحقيق ما يطلق عليه [التقوى الاجتماعية]

ولاية الفقيه.. والقيم الحضارية: وتناولنا فيه اهتمام النظام الإيراني بالدعوة لقيام حضارة إسلامية جديدة، تستند إلى القيم الإسلامية، والمصادر الدينية، في نفس الوقت الذي لا تغفل فيه المكتسبات المادية، والخبرات البشرية.

(٢)

إيران .. نظام وقيم

قراءة موضوعية لنظام الحكم في إيران والمبادئ التي يقوم عليها

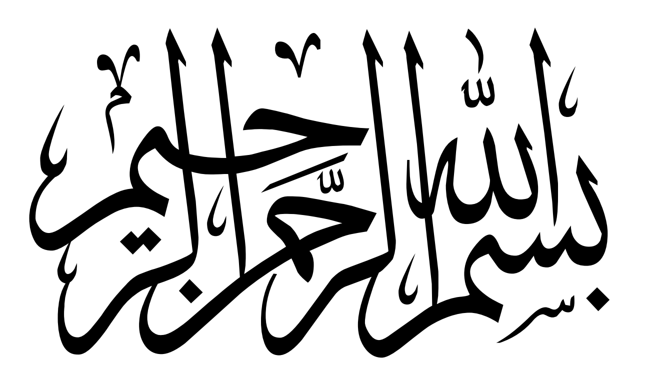
د. نور الدين أبو لحية

www.aboulahia.com

الطبعة الأولى

١٤٣٩ـ ٢٠١٨

دار الأنوار للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

٢ ـ الدعوة لإصلاح الواقع الإسلامي: ٢٨٠

خامسا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع العالم: ٢٨٧

المقدمة

لا يمكن لمن يريد أن يتعرف على إيران، أو على مشروعها الحضاري الجديد أن يمر مرور الكرام على نظامها الذي اعتمدته منذ انطلاقة الثورة الإسلامية قبل ما يقرب من أربعين سنة، ذلك أن كل الهجمات السياسية والعسكرية والإعلامية والدينية التي تعرضت لها كانت بسبب ذلك النظام الذي أسسه قادة ثورتها، ورضيه شعبها، وعبر عن رضاه بوسائل مختلفة.

وهو نظام متفرد من نواح كثيرة جدا؛ فلا هو بالنظام الديني المحض، ولا هو بالنظام العلماني والديمقراطي المحض، ولا هو مزيج ملفق من كليهما، بل هو نظام له خصوصياته التي تستدعي البحث الدقيق والموضوعي والهادئ بعيدا عن شغب المشاغبين وجدل المجادلين.

ولذلك اهتممنا في هذا الجزء بالتعرف على أسرار هذا النظام، والأسس الفكرية التي يقوم عليها، ومثل ذلك الآليات التي استخدمها لتحقيق تلك الأسس النظرية على أرض الواقع.

وقد دعانا إلى هذه الاهتمام مجموعة أمور:

أولها: أن هذا النظام تعرض منذ انطلاقته لحملة تشويه كبيرة جدا، لا من أمريكا وإسرائيل فحسب، وإنما من طرف الكثير من المسلمين الذين نهض ساستهم وإعلاميوهم ورجال دينهم لتشويهه وشيطنته وإلصاق كل أنواع التهم به.

ولذلك كان الواجب على كل باحث صادق إنصافه، لا بنصرته عاطفيا؛ فهو لا يحتاج إلى ذلك، وإنما بوصفه وصفا دقيقا وموضوعيا من خلال المصادر التي أُسس عليها، أو التطبيقات التي خرج بها إلى أرض الواقع.

ثانيا: أن هذا النظام متفرد في كل شيء، ابتداء من الأسس الفلسفية التي يقوم عليها، وانتهاء بالمؤسسات التي يتكون منها، ولذلك يعتبر تجربة فريدة يتطلع كل عاقل للاطلاع

عليها، ليستفيد من مزاياها، ويتجنب عيوبها، ولذلك كان البحث الموضوعي في هذا الجانب مهما جدا، حتى نتقي تلك الطروحات التي لا هم لها إلا تشويه الحقائق، وعرضها بصورة لا تتناسب مع الواقع.

ثالثها: أن هذا النظام يُصنف ضمن نماذج الإسلام السياسي، والتي نجد لها صورا كثيرة تحققت عبر التاريخ، وقد لقي الكثير منها ردود فعل سلبية بسبب الأخطاء التي وقع فيها، ولذلك كان لدراسة هذا النموذج دوره المهم في عرض صورة أخرى، ربما تكون أحسن تمثيلا لنظام الحكم في الإسلام، أو ربما لا تكون كذلك.. والمؤمن الصادق هو الذي لا يحكم على شيء قبل أن يطلع عليه، ومن أهله، لا من أعدائه.

رابعها: أن هذا النظام صمد فترة طويلة جدا، مع الحروب الكثيرة التي تعرض لها، بل نراه يقوى يوما بعد يوم، ويتحول من مجرد نظام لدولة من الدول إلى محور قائم بذاته تهابه إسرائيل وأمريكا وكل من يحلق في فلكهما، وذلك يستدعي البحث عن أسرار ذلك الصمود والاستقرار على الرغم من كل تلك الزلازل التي تحيط به.

خامسها: أن الكثير من الأخطاء التي يقع فيها السياسيون أو الإعلاميون أو رجال الدين في فهم المواقف الرسمية الإيرانية ناتج من عدم فهمهم للأسس الفلسفية والدينية التي يقوم عليها نظام الحكم في إيران، ولذلك كان البحث في هذا الجانب وقاية من الوقوع في تلك الأخطاء؛ فالمواقف السياسية تنبع في كل دولة تحترم نفسها من المبادئ والنظريات التي تقوم عليها.

هذه بعض الاعتبارات التي جعلتنا نخصص هذا الجزء للحديث عن النظام الإيراني، والمبادئ والقيم التي تحكمه، وقد دعتنا القراءة الموضوعية له إلى اعتماد المصادر التي ينطلق منها، وأهمها كتب قادة ثورته وخطبهم وبياناتهم، ومن أهمها كتب الخميني والخامنئي ومطهري وغيرهم، والتي يستند إليها الدستور الإيراني، وكل القوانين الإيرانية.

بالإضافة إلى المواقع الخاصة بالمؤسسات الإيرانية المختلفة، والتي نجد فيها التجليات والمظاهر التي طبقت بها تلك المبادئ النظرية.

وقد ألزمتنا القراءة الموضوعية لهذا النظام الاطلاع على ما كتبه أعداؤه من العرب وغيرهم، حتى نتبين صدق ما ذكروه أو تهافته، وحتى نعرض للقارئ الحقيقة من جوانبها المختلفة، ليبت فيها بعد ذلك بما يرشده إليه دينه والقيم الأخلاقية التي تحكمه.

وقد قسمنا الكتاب مثلما سبقه إلى سبعة فصول، تحاول أن تعرف بالأسس التي يقوم عليها هذا النظام وما ينبع منه من قيم ومؤسسات وقوانين، وهي كما يلي:

١ ـ ولاية الفقيه.. والحكومة الإلهية: وتناولنا فيه الأسس التي تقوم عليها نظرية الحكم في إيران، والتي يطلق عليها [ولاية الفقيه]، والتي تستند إلى مبدأ [الحاكمية الإلهية] الذي نص عليه قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقد عرضنا فيه الأدلة التي اعتمدها مؤسسو هذا النظام، وما ناقشوا به مخالفيهم.

٢ ـ ولاية الفقيه .. وقيم الجمهورية: وتناولنا فيه الآليات التي وفرها النظام الإيراني حتى يعبر بها الشعب عن إرادته ومواقفه، حتى لا يصطدم النظام الشرعي بالرفض الشعبي، وحتى يتخلص من سلبيات الحكومة الدينية التي شوهتها الكنيسة وبعض أنظمة الحكم الاستبدادي في التاريخ الإسلامي.

٣ ـ ولاية الفقيه.. والحرية المنضبطة: وتناولنا فيه [الحرية] باعتبارها قيمة من القيم الكبرى التي ناضل من أجلها الشعب الإيراني ليتخلص من قيود الطواغيت والمستبدين، ويسترد ممتلكاته من مغتصبيها، ويمارس حياته بعيدا عن كل الضغوط، وقد ذكرنا فيه بتفصيل مدى الحرية المتاحة للإيرانين تحت ظل ولاية الفقيه على عكس ما يشيع المغرضون، كما ذكرنا فيه أيضا القيود المفروضة على الحرية السلبية حفاظا على السلم والقيم الاجتماعية والهوية الدينية للشعب الإيراني.

٤ ـ **ولاية الفقيه.. والأخوة الإنسانية:** وتناولنا فيه اهتمام النظام الإسلامي الإيراني بقيمة [الأخوة]، سواء الأخوة الداخية مع جميع الأعراق والأديان والمذاهب، أو الأخوة الخارجية مع جميع شعوب العالم، وخصوصا المستضعفين منهم.

٥ ـ **ولاية الفقيه.. والمساواة العادلة:** وتناولنا في قيمة [المساواة] باعتبارها من القيم التي قام عليها النظام الإسلامي الإيراني، وهي قيمة تجعل المواطنين في درجة واحدة، ودون تفريق بينهم، لا في الحقوق، ولا في الواجبات، إلا ما اقتضته العدالة.

٦ ـ **ولاية الفقيه.. والقيم التربوية:** وتناولنا فيه اهتمام النظام الإيراني بالقيم التربوية بجميع أصنافها، وفي جميع مجالاتها، ذلك أن هدف هذا النظام ليس توفير حاجيات الشعب الحسية فقط، وإنما يهدف فوق ذلك إلى بناء الإنسان، وتحقيق ما يطلق عليه [التقوى الاجتماعية]

٧ ـ **ولاية الفقيه.. والقيم الحضارية:** وتناولنا فيه اهتمام النظام الإيراني بالدعوة لقيام حضارة إسلامية جديدة، تستند إلى القيم الإسلامية، والمصادر الدينية، في نفس الوقت الذي لا تغفل فيه المكتسبات المادية، والخبرات البشرية، بل تحاول أن تزاوج بينها لتحقق القفزة الحضارية، وتكون نموذجا عن الحضارة الإلهية التي تخلص البشرية من الحضارة المادية.

ونحب أن ننبه إلى أنه مع اجتهادنا في أن نكون موضوعيين قدر الإمكان، إلا أننا لم نستطع أن نخفي إعجابنا ببعض مظاهر الجمال في هذا النظام، ولا أن نخفي نقدنا لبعض سلبياته؛ فالذاتية شيء لا مفر منه، لكنا لا ندخل ذواتنا في بيان الحقائق، أو وصف الوقائع، وإنما نذكرها تعليقا على تلك الحقائق والوقائع، وقد يوافقنا القارئ على ذلك، وقد يخالفنا فيه.

ونحن ـ مع احترامنا للقراء الكرام ـ إلا أنه لا تهمنا موافقتهم ولا مخالفتهم؛ فالحق أحق أن يتبع، وقد طولبنا بالشهادة بالحق، لا بما يرغب به الذين نصبوا أنفسهم قضاة على الخلق.

ونريد بهذه المناسبة أن نطلب من الذين يذكرون منتقدين بأننا بهذا الكتاب وغيره نقوم بنوع من الإشهار لإيران أو مشروعها، لأن ينكروا أولا على ما في مكتباتنا ورسائلنا الجامعية

من الكتب التي تتحدث عن المشروع الشيوعي والاشتراكي، والكتب التي تتحدث عن الثورة الصينية والبلشفية والسوفياتية، والكتب التي تمدح الظاهرة اليابانية والماليزية والتركية، وينكروا قبل ذلك على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والليبرالية.. والتي تتبنى مشاريع لا علاقة لها بالدين، ولا بأي قيم أخلاقية.. وبعدها يمكنهم أن ينكروا علينا هذا الطرح الموضوعي المتعلق ببلد كريم من بلاد الإسلام أجمع الجميع على تشويهه وظلمه وخذلانه واحتقاره.

وواجبنا الشرعي يحتم علينا توضيح الحقائق التي تزيل الشبهات، وترفع الأوهام؛ فنصرة المظلوم واجب الشرعي، والساكت عن الظلم شيطان أخرس، ولا ينفع الحياد عندما تحتدم المعارك، ذلك أن المحايد ليس سوى متول عن الزحف، وقد حرم علينا التولي عن الزحف، والتثاقل إلى الأرض والهوى.

الفصل الأول

ولاية الفقيه.. والحكومة الإلهية

يتربع على عرش القيم والمبادئ التي تتحكم في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأ [الحكومة الإلهية]، أو مبدأ [الحاكمية]، وهو المبدأ الذي ينص على أن الله تعالى هو الحكم بين عباده، وأن شريعته هي المرجع في كل القوانين التي تحكمهم في شؤونهم جميعا، ابتداء من حياتهم الشخصية، وانتهاء بحياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، واعتبار الحياة بذلك كله معبدا لله، تؤدى فيه أوامره، مثلما تؤدى في الصلاة تماما، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]

وهذا، وإن كان من المتفق عليه بين المسلمين في الكثير من النواحي، لكنهم يختلفون اختلافا شديدا في تطبيقه في المجالات السياسية وما يرتبط بها، حيث نرى فريقا من المسلمين، أو أكثر فقهاء المسلمين عبر التاريخ، يرون أن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق الخلفاء والملوك والأمراء الذين قد يستشيرون الفقهاء، ويرجعون إليهم للتعرف على أحكام الشريعة في المسائل المختلفة، وبذلك تتحقق حاكمية الشريعة عبر تلك الاستشارات، التي يكون فيها الفقهاء وسائط للتعريف بمراد الله من عباده.

وهم يستدلون لذلك بالدول الكثيرة التي حكمت بلاد المسلمين ابتداء من الدولة الأموية، وانتهاء بالدولة العثمانية، والتي نرى نموذجا معاصرا لها في المملكة العربية السعودية، والتي شكلت هيئة كبار العلماء، واعتبرتها، واعتبرت مفتيها من المستشارين لدى الملوك والأمراء والسعوديين، وقد زكى الفقهاء ذلك، واعتبروا النظام السعودي بسببه نظاما إسلاميا.

بينما يرى فريق آخر أن تطبيق الشريعة، وتحقيق الحاكمية الإلهية، لا يكون إلا عن طريق الفقيه العدل المجتهد الذي لا توكل إليه مهام الاستشارة فقط، بل توكل إليه قبل ذلك وبعده، جميع الصلاحيات التي يستطيع من خلالها أن يطبق الشريعة، باعتباره أكثر الناس فهما لها، وأكثرهم ودراية لكيفية تنفيذها.

وقد تبنى قادة الثورة الإسلامية الإيرانية هذا النوع من الحاكمية، وأطلقوا عليه اصطلاح [ولاية الفقيه] ، وهي تعني أن الشريعة لا تُطبق كقوانين فقط، وإنما تضيف إلى ذلك وجوب إشراف الفقهاء على ذلك التطبيق وفق استراتيجية تعمل على تحكيم شرع الله في جميع مناحي الحياة.

وبما أن هذا النوع من الأنظمة لم يتحقق وقوعه على مدار التاريخ، وفي جميع الدول الإسلامية؛ فقد تعرض ـ منذ بداية الدعوة إليه ـ إلى ردود فعل كثيرة من أطراف متعددة، يمكن حصرها في أربع جهات:

الأولى: العلمانيون والليبراليون الذين تصوروا أن الشريعة لا يمكنها أن تحقق التقدم والرفاه، وأن تطبيقها سيؤخر المسلمين عن ركب الأمم، وهؤلاء من يطلقون على أنفسهم لقب [التنويريين]، وهم ـ عادة ـ ليس لديهم أي مشروع سياسي أصيل، بل هم تبع للمشاريع الغربية، ويستندون إلى التراث السياسي الغربي الذي تشكل من أدبيات الثورة الفرنسية والثورة الأميركية والانتفاضة البريطانية، أو من أدبيات الشرق الأوربي المؤسس على تراث الثورة البلشفية أو الفكر ماركسي بمدارسه المختلفة الصينية والكوبية واليوغسلافية والشيوعية الأوربية.

وقد عانت الثورة الإسلامية في إيران في بدايتها الكثير من شغبهم، حيث تحولوا إلى إرهابيين يستعملون كل الوسائل لضرب بلدهم ومؤسساته، بحجة مواجهة نظام الملالي، ولا يزال الغرب يمد هؤلاء بمدده، ويستعملهم وسائل لتشويه الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ونظامها.

بل إن انطلاقة الثورة الإسلامية كانت رد فعل على هذا التيار الذي كان يحكم إيران، واستعمل معها كل الوسائل التي استعملها أتاترك بغية تحويلها إلى دولة أوروبية علمانية لا علاقة لها بالدين، أو لا يشكل الدين فيها إلا الجانب الطقوسي.

ومن قرأ رسائل وبيانات وخطب الخميني في ذلك الحين، يجد الكثير من الطروحات التي يطرحها هذا الفريق ليرد بها على مشروع الحكومة الإلهية، ومن تلك البيانات قوله في خطاب وجهه لجمع من العلماء وطلبة العلوم الدينية والجامعيين وغيرهم بعد إطلاق سراحه من السجن، وبعد انتفاضة حصلت حينها: (لقد قالوا للعالم بأننا رجعيون، ونسبوا علماء الإسلام الى الرجعية السوداء! وتعتبرنا الصحف الصادرة في الخارج، وهي تُدار بميزانية ضخمة لضربنا، بأننا معارضون للإصلاحات، ويقولون: إن العلماء يريدون أن يتخذوا من الحمير وسيلة لرحلاتهم من ناحية إلى أخرى، ولا يريدون الكهرباء والطائرة، فهم رجعيون يبغون العودة إلى القرون الوسطى!)(١)

وهي كلمة تختصر ذلك التشويه الذي يواجه به هذا الفريق الدعوة للحكم الإسلامي، وقد رد الخميني عليهم بقوله: (إن علماء الدين يرفضون هذه الأيام الحالكة التي أصابت البلد، ويرفض العلماء الأعلام ممارسات الضرب والقتل والعجرفة والاستبداد، فهل هذه رجعية؟! وقد وقف علماء الإسلام في بداية مرحلة الحركة الدستورية بوجه الاستبداد الأسود وحققوا الحرية للشعب بدمائهم، وسنّوا بأنواع العذاب والمصائب التي رأوها وتحملوها قوانين لمصلحة الشعب واستقلال البلد والإسلام، واليوم انتفض الشعب أيضاً تبعاً للعلماء، وما يطلبه العلماء هو العمل بقوانين الإسلام، فهل هذه رجعية؟! وهل كان الرسول الأكرم ﷺ رجعياً؟! وهل الدعوة إلى القوانين السماوية رجعية؟! وهل كان- تبارك وتعالى- رجعياً؟! وهل جبريل الأمين

(١) صحيفة الإمام، ج١، ص: ٢٧٥.

واسطة الوحي الإلهي رجعي؟! وهل الرسول الأكرم ﷺ رجعي؟! وهل أئمة الهدى رجعيون؟!)[1]

ثم بين أن أحكام الشريعة لا تنطوي إلا على العدالة والرحمة والتحضر الحقيقي، ولذلك لا معنى لردها باعتبارها رجعية، بل الرجعية في الاستبداد والظلم ومصادرة الحريات، والذي مارسه الذين يدعون التنوير، ومثلوه أحسن تمثيل، يقول معبرا عن ذلك: (إن علماء الإسلام منذ صدر الإسلام إلى اليوم لم يطرحوا ولا يطرحون من أنفسهم شيئاً، بل يبلغون قوانين الإسلام والوحي إلى الناس، فهل تبليغ القوانين الإلهية رجعية؟! وإذا كنتم تعتقدون بأحكام الإسلام، فإن الإسلام يحترم حرية الإنسان وسيطرته على ماله وحياته وعرضه، وقال بأن كل إنسان حر في كل ما لا يخالف القوانين الإلهية، وإذا هاجم أحد دار أحد فإن الإسلام يجيز لمن عُرِّض للهجوم أن يقتُل ذلك المهاجم، إلى هذا الحد يؤيد الإسلام الحريات! إن علماء الإسلام لا يأتون بشيء من أنفسهم، فكل ما نقوله هو قول رسول الله ﷺ وكل ما يقول الرسول أيضاً هو قول الله، فلو كنا رجعيين فإن ذلك يعني أن رسول الله ﷺ رجعي، إذن أنتم تعتبرون رسول الله ﷺ رجعياً! تباً لهذا التجدد! فإذا كنتم تقبلون القوانين، وتقبلون الإسلام الذي نحن أتباعه فإن الإسلام هو مصدر جميع الحريات والتحرر والسيادة والاستقلال)[2]

ويقول: (إننا لسنا رجعيين، ولا نرفض آثار الحضارة، والإسلام لا يرفض آثار الحضارة، بل يتوق الى أن تتحكموا في جميع مقدرات العالم، والإسلام هو ذلك الذي أخضع هذه البلدان التي أصبحتم أسرى لها! وليست هذه الأفكار النيرة التي يحملها الرجال العظماء وعلماء الإسلام ومراجعنا العظام إلا من نور الإسلام. وأما الرجعية، فهي الأفكار المتهرئة والبالية التي يحملها السادة والتبعية العشواء للجميع وتقديم ثروات بلد للآخرين. وليسود

(١) المرجع السابق، ج١، ص: ٢٧٥.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص: ٢٧٦.

وجه هذه الرجعية!)[1]

هذه نماذج عن خطابات الخميني التي وجهها لهذا الفريق من الناس، والذي ظل يحارب الجمهورية الإسلامية إلى اليوم، وللأسف وجد من المسلمين والعرب خصوصا من يقف في صفه، ويمد يده إليه، مع أنه لم يكن سوى خادم ذليل لأمريكا وإسرائيل، وجميع المحور الإمبريالي.

وقد اعتبره الخميني عميلا للاستعمار؛ فهو يفعل نفس ما يفعله المستعمر، يقول في الخطاب السابق: (إن جميع صحفنا ومجلاتنا بيد الاستعمار، وهو الذي يجعل الصحف بهذا الشكل من الابتذال لكي يسمم أفكار شبابنا. والاستعمار هو الذي ينظم برامجنا الثقافية بنحو لا يكون به شباب أقوياء في هذا البلد يضحون في سبيل إنقاذ الشعب. والاستعمار هو الذي ينظم برامج الراديو والتلفزيون تنظيماً يرهق أعصاب الناس ويجعلهم يفقدون معه القوة والطاقة، ونحن نعارض هذه المظاهر الاستعمارية، فهل نحن رجعيون، وأنتم تقدميون؟ ليس في كلامنا خصام وجدال وسباب، فتعالوا لنرى أية حضارة نعارضها؟ نحن نعارض الفساد، وإسرائيل هي التي تنظم مشاريعكم الإصلاحية وأنتم تجلبون الخبراء العسكريين من إسرائيل، وتبعثون الطلاب من هنا إلى إسرائيل، ونحن نعارض هذه الأعمال، نحن نقول: إن جميع البلاد الإسلامية وقفت صفاً واحداً مقابل الكفر وإسرائيل، فيما تقفون أنتم وتركيا مع إسرائيل في الطرف المقابل. ونقول: ليس هذا عملًا جيداً، فلا تتجاهلوا عواطف الشعب إلى هذه الدرجة، فيقف المسلمون في طرف، وإيران في طرف! فوالله إن هذا مضر، وعندئذ يظن الإخوة من أهل السنة أن الشيعة هم عبدة اليهود!)[2]

الثانية: الإسلاميون من أبناء الحركات الإسلامية، وخاصة من ذوي التوجهات

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص: ٢٧٨.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص: ٢٨٠.

التقدمية، والذين راحوا ينتقدون تولي الفقهاء لشؤون السلطة، ورأوا أن ذلك ليس شأنهم، بل تصوروه نوعا من الاستبداد، وراحوا يصفونه بما يصفون به الدولة الدينية التي مثلتها الكنيسة، وأساءت تمثيلها.

وقد كان هؤلاء في بدايتهم يمثلون نفس الخط الذي كان يسير عليه قادة الثورة الإسلامية الإيرانية، بل كان التواصل بينهم كبيرا إلى درجة أن بعضهم اعتبر الخميني مجدد هذا العصر، بل اعتبره الخليفة الشرعي الذي يجب على المسلمين جميعا اتباعه.

وقد ورد في كتاب [الإخوان المسلمون وإيران: الخميني – خامنئي]، أنه بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، بادرت الجماعة وعدة جماعات إسلامية سنية أخرى إلى تهنئة الخميني، ومد يد التعاون للعمل المشترك وفق مرجعية الثورة الإسلامية.

وذكر أن وفدا من الإخوان زار طهران، وعارضوا استضافة الشاه في مصر، وناصروا إيران في حربها ضد العراق، خاصة في بداية المواجهات، وبعد وفاة الخميني، سنة ١٩٨٩، نعته الجماعة واحتسبته (فقيد الإسلام الذي فجر الثورة ضد الطغاة)

لكنهم ـ وبعد الحملة الشديدة التي قادتها السعودية ومصر ودول الخليج ضد إيران ـ تحولوا تحولا جذريا، وصاروا ينتقدون هذا النظام، مع كونه يعبر عن طموحاتهم وأهدافهم.

ولم يكن ذلك الانتقاد وليد بحث علمي، ولا تحقيق موضوعي، بل كان مجرد ردة فعل لا مسوغ لها، ذلك أنهم كانوا يريدون من الخميني أن يتخلى عن تشيعه ومذهبه الذي ربي عليه، ويصبح مالكيا أو شافعيا حتى يتحقق رضاهم عنه.

وقد عبر عن ذلك سعيد حوى ـ زعيم الإخوان المسلمين في سورية حينها ـ حين قال: (عندما أنتصر الخميني ظن المخلصون في هذه الأمة أن الخمينية إرجاع للأمر إلى نصابه في حب آل بيت رسول الله وتحرير التشيع من العقائد الزائفة والمواقف الخائنة ، خاصة وأن الخميني أعلن في الايام الأولى من انتصاره أن ثورته إسلامية وليست مذهبية ، وأن ثورته لصالح

المستضعفين ولصالح تحرير شعوب الأمة الإسلامية عامة ولصالح تحرير فلسطين خاصة، ثم بدأت الأمور تتكشف للمخلصين ، فإذا بالخميني هذا يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ ، وإذا بالمواقف الخائنة للشذوذ الشيعي تظهر بالخميني والخمينية ، فكانت نكسة كبيرة وخيبة أمل خطيرة)[1]

مع أن المواقف التي ذكرها الخميني بعد الثورة هي نفسها التي ذكرها بعد الثورة، ولم يكن فيها أي غلو ولا شطط، وقد تطرقنا إلى ذلك بتفصيل في الجزء السابق من هذه السلسلة.

وهكذا كان الحال في الجزائر، حيث تأثر الحركيون الجزائريون بدعوة الخميني ومنهجه وانتصاراته، لكنهم ـ للأسف ـ وبتأثير من السعودية والخليج انقلبوا على ذلك.

ومن باب الشهادة لله، نذكر أن بعضهم، بل من كبارهم من بقي على نظرته للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولنظامها، ولم يتأثر بذلك الضخ الإعلامي الكبير، ويتربع على رأسهم شيخ الحركة الإسلامية في الجزائر الشيخ أحمد سحنون، الذي قال: (إنّ الإمام الخميني عاش في المجد والفخار، وكان صادق العزم وصانع الصحوة الإسلامية)[2]

بل رثاه بقصيدة قال فيها:

غاب الخميني تباً لدنيا ... تصاب بالموت والدَّمار

لكن مجد الإمام يبقى ... بلا زوال ولا اندثار

ما مات من كان كالخميني ... قد عاش للمجد والفخار

يا قاهر الشاه يا مجيدا ... طرد العدوّ من الديار

يا صادق العزم يا محيلا ... ضعف الشعوب إلى انتصار

يا صانعاً صحوة أحالت ... عزّ الطغاة إلى اندحار!

(١) الخميني: شذوذ في العقائد شذوذ في المواقف، سعيد حوى، ص٣.

(٢) موقع رابطة الحوار الديني للوحدة.

عش في قلوب الشعوب حياًّ	يبقى مدى الليل والنهار!
ودُمْ مناراً إلى المعالي	أعظم بذكراك من منار!
طهران بعدك سوف تمضي	تقفو خطاك بلا عثار
يا رب لا تحرم الخميني	من خير دار وخير جار
ولا تعذّبه يا إلهي	بزمهرير ولا بنار
فإنّه عاش في جهاد	بلا هدوء ولا قرار

أما موقف قادة الثورة الإسلامية الإيرانية من هذا الاتجاه خصوصا؛ فقد كان موقفا طيبا، لاشتراكهم معهم في الدعوة لحاكمية الشريعة، ولهذا نرى اهتماما كبيرا بكتب سيد قطب، وترجمتها للفارسية، بل تولى الترجمة القائد الحالي للجمهورية الإسلامية، السيد علي الخامنئي.

ومن تلك الكتب التي ترجمها الخامنئي كتاب [المستقبل لهذا الدين] ، وجعل عنوانه: [بيان ضد الحضارة الغربية]، وقد أثنى في مقدمته كثيرا على سيد قطب ووصفه بـ [المفكر المجاهد]، وذكر أن كتبه تشكل خطوة على طريق توضيح معالم الرسالة الإسلامية.

ونحب أن نرد هنا على من يصورون الخميني أو قادة الثورة الإسلامية بمثابة التلاميذ والأتباع للفكر الإخواني، وأنهم تأثروا في قولهم بالحاكمية بسيد قطب أو أبي الأعلى المودودي، أو جماعات الإسلام السياسي، بأن ذلك غير صحيح.

فكتابات الخميني وبياناته وفتاواه في هذا المجال سبقت سيد قطب وأبي الأعلى المودودي بكثر، ومن الأمثلة على ذلك تلك الرسالة التي كتبها الخميني سنة ١٩٤٤م، وفسر فيها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا للهِ مَثْنَى وَفُرَادَى﴾ [سبأ: ٤٦]؛ فقال: (لقد بين الله تعالى في هذا الكلام الشريف مسير البشرية، منذ المنزل الأول المظلم للطبيعة وحتى نهاية هذا المسير. وهو أفضل موعظة اختارها إله العالم من بين جميع المواعظ، واقترح على البشر هذه الكلمة الواحدة التي ينحصر فيها طريق إصلاح الدارين وهي: القيام لله الذي بلغ بإبراهيم

خليل الرحمن منزل الخلّة، وأطلقه من المظاهر المختلفة لعالم الطبيعة. لقد خاض إبراهيم في علم اليقين حتى قال لا أحب الآفلين.. والقيام لله هو الذي سلّط موسى الكليم بعصاه على آل فرعون، ودمّر عروشهم وتيجانهم، وأوصله إلى لقاء المحبوب ومقام الصحو.. والقيام لله هو الذي جعل خاتم النبيين ﷺ يتغلب ـ لوحده ـ على جميع العادات والعقائد الجاهلية، وأزال الأصنام من بيت الله، ووضع مكانها التوحيد والتقوى، وأوصل ذاته المقدسة إلى قاب قوسين أو أدنى.. وحب الذات وترك القيام لله أوصلانا إلى هذه الأيام السود، وسلطا أهل العالم ـ جميعاً ـ علينا، وجعلا البلاد الإسلامية تحت نفوذ الآخرين.. فالقيام للمصالح الشخصية هو الذي خنق روح الوحدة والأخوّة بين الشعب المسلم، والقيام للنفس هو الذي فرق أكثر من عشرة ملايين شيعي وفصلهم عن بعضهم، فأصبحوا لقمة (في أفواه) حفنة من عباد الشهوة الجالسين وراء الموائد)[1]

ثم راح يخاطب الأمة بأن تنهض لتعيد الحاكمية لله، فقال: (فيا أيها العلماء المسلمون الربانيون، أيها العلماء المتدينون، أيها المتحدثون الذين تحبون الشريعة، أيها المتدينون المحبون لله، أيها المحبون لله الطالبون للحق، أيها الطالبون للحق الشرفاء، أيها الشرفاء الوطنيون، أيها الوطنيون أصحاب الكرامة، اقرأوا موعظة إله العالم، واسلكوا طريق الإصلاح الوحيد الذي اقترحه، واتركوا المصالح الشخصية كي تنالوا سعادة الدارين جميعها، وتتمتعوا بالحياة الشريفة فيهما.. اليوم يوم هب فيه النسيم الروحي الإلهي، وهو أفضل يوم للقيام الإصلاحي؛ فإذا فقدتم الفرصة، ولم تقوموا لله، ولم تعيدوا المراسم الدينية، فسلّط عليكم غداً حفنة من التائهين الراكضين وراء شهواتهم، ويجعلون شريعتكم وشرفكم عرضة لأغراضهم الباطلة، وما هو عذركم اليوم أمام إله العالم؟! .. إنكم إذا لم تقوموا من أجل حقكم المشروع، نهض الحمقى الفاقدون للدين، وبدأوا في كل ناحية يضربون على وتر عدم التدين، ولسوف يتسلطون عليكم

(١) صحيفة الإمام: ج١، ص ٤٦.

ـ أيها المتفرقون ـ قريباً تسلطاً يجعل أيامكم أصعب من زمان رضا خان)[1]

الثالثة: الإسلاميون من ذوي التوجهات السلفية، والذين وقفوا منه موقفا سلبيا منذ البداية، مع كونهم لم يعارضوا الشاه، ولا إيران في فترة علمانيتها، ولعل من أسباب ذلك تلك المواقف الشديدة من قادة الثورة الإسلامية من النظام الملكي، واعتباره بدعة لا علاقة لها بالإسلام، على عكس ما يذهب إليه فقهاؤهم الذين تحالفوا مع كل الأنظمة الملكية.

ومن أمثلة ذلك قول الخميني في أوائل كتبه السياسية: (إنّ الله تعالى يشير في هذه الآية ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] إلى تشكيل الحكومة الإسلامية حتى يوم القيامة. وواضح جداً أنه لم يوجب حاكمية أحد غير هؤلاء الثلاثة، ولأنه أوجب على جميع أفراد الأمة طاعة أولي الأمر فإنه يجب البحث حول من هم أولو الأمر.. إن بعضهم يقول: إنهم الملكوك والأمراء! وإن الله أوجب على الناس طاع سلاطينهم وملوكهم! وها نحن نحتكم إلى العقل الذي وهبه الله لنا.. إن إله العالم أرسل نبي الإسلام بآلاف الأحكام السماوية، ووضع أسس حكومته على مبدئي التوحيد والعدل. هذا الإله نفسه الذي قوى أساس العدل في العالم بتضحيات المسلمين، ومنع المظالم وانتهاك العفة؛ فهل يأمر الناس بأن يطيعوا أتاتورك الذي يعرف جميع الناس ماذا فعل بأصحاب الدين وكيف ظلم الناس؟! أو يأمر بطاعة بهلوي الذي رأيتم جميعاً ماذا صنع؟! والذي لو أراد أحد أن يعد مخالفاته الصريحة لله والقرآن فإنه قد يحتاج إلى كتاب.. إن هذا الإله الذي وضع أسس الدين والعدل ويأمر بنفسه بهدم هذا البناء، لن يقبله العلماء إلهاً عادلاً وقاسطاً، وإن مقام الألوهية منزه عن هذه الأعمال التافهة)[2]

ونحب أن نذكر هنا أن هذا الكتاب [كشف الأسرار]، وربما بسبب مواقفه الشديدة من

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص٤٧.

(٢) كشف الأسرار، ص١٣٨..

هذا النوع من الأنظمة ترجم ترجمات مشوهة من طرف الاتجاه السلفي، وصارت تلك الترجمة هي المصدر الذي يعتمدون عليه في تشويه إيران ونظامها[1].

وهكذا أعلن في كتابه [الحكومة الإسلامية] عن موقفه من هذا النوع من الأنظمة بقوله: (فالملكية والحكم الوراثي هي مما أبطله الإسلام وألغاه في صدر الإسلام في ايران وبلاد الروم الشرقية ومصر واليمن. ولقد دعا الرسول الأكرم ﷺ في رسائله المباركة امبراطورية الروم الشرقيين (هراكليوس) وملك ايران إلى التخلي عن نمط الحكومة الملكية والامبراطورية، وعن إلزام عباد الله بالطاعة والعبودية المطلقة لهم، وليتركوهم ليعبدوا الله الواحد الذي لا شريك له، الذي هو السلطان الحقيقي .. الملكية والحكم الوراثي هي ذلك الطراز من الحكم المشؤوم والباطل الذي ثار سيد الشهداء ﷺ واستشهد من أجل المنع من إقامته، فلقد ثار ودعا جميع المسلمين للثورة لكي لا يخضع لولاية عهد يزيد، ولكي لا يعترف رسمياً بسلطنته، فهذه الأمور ليست من الإسلام، الإسلام ليس فيه ملكية وحكم وراثي)[2]

الرابعة: بعض مدارس الشيعة ومراجعهم، والذين تصوروا أن بناء دولة يحكمها الفقيه الشيعي، يتنافى مع مبدأ انتظار الإمام المهدي، بل تصوروا أن ذلك سيلغي دوره، ويرفع الحاجة لظهوره.

وقد رد عليهم قادة الثورة الإسلامية ردودا كثيرة، منها قول الخميني مخاطبا لهم: (من

---

(١) أثبت زيف تلك الترجمة بالأدلة الكثيرة د. إبراهيم الدسوقي شتا رئيس قسم اللغات الشرقية وآدابها في كلية الآداب بجامعة القاهرة في كتيب بعنوان (كشف الأسرار بين أصله الفارسي والترجمة الأردنية)، نشر كمقال في (مجلة الراصد – تموز ١٩٩١م) ونشر في الترجمة الجديدة للكتاب من ص١٣-٢٩، وقد كشف المقال عن تحريف خطير ومغرض في الترجمة (الأردنية) بغية تشويه صورة الخميني، وتشويه صورة الشيعة والطعن فيهم، وقد تم ترجمة كتاب [كشف الأسرار] ترجمة صحيحة معرّبة.

وقد اشترك في الترجمة الأردنية المحرّفة بشار عواد معروف، ومعه أستاذ الشريعة محمد أحمد الخطيب، ومعهم سليم الهلالي، ومعهم الشخصية الوهمية محمد البنداري التي اخترعوها ليكون في واجهة الغلاف بأنه المترجم للكتاب، وقد تم هذا بمباركة الألباني الذي ألحق فتواه في آخر الطبعة المذكورة بكفر الخميني.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص١١.

البديهي أن ضرورة تنفيذ الأحكام التي استلزمت تشكيل حكومة الرسول الأكرم ﷺ ليست منحصرة ومحدودة بزمانه ﷺ، فهي مستمرة أيضاً بعد رحلته ﷺ. وفقاً للآيات القرآنية الكريمة، فإن أحكام الإسلام ليست محدودة بزمان ومكان خاصين، بل هي باقية وواجبة التنفيذ إلى الأبد؛ فلم تأت لأجل زمان الرسول الأكرم ﷺ لتترك بعده ولا تنفّذ أحكام القصاص، أي القانون الجزائي للإسلام. أو لا تؤخذ الضرائب المقررة، أو يتعطل الدفاع عن الأراضي والأمة الإسلاميتين، والقول بأن قوانين الإسلام قابلة للتعطيل، أو أنها منحصرة بزمان أو مكان محددين خلاف الضروريات العقائدية في الإسلام، وعليه فبما أن تنفيذ الأحكام ضرورة بعد الرسول الأكرم ﷺ وإلى الأبد، فإن تشكيل الحكومة وإقامة السلطة التنفيذية الإدارية يصبح ضرورياً، فبدون تشكيل الحكومة، وبدون السلطة التنفيذية والادارية ـ والذي يجعل جميع تصرفات وأنشطة أفراد المجتمع خاضعاً لنظام عادل، وذلك عن طريق تنفيذ الأحكام ـ بدون ذلك تلزم الفوضى، ويتفشى الفساد الاجتماعي والعقائدي والأخلاقي، إذن لا مفر من تشكيل الحكومة، وتنظيم جميع الأمور التي تحصل في البلاد منعاً للفوضى والتفسخ. وعليه فما كان ضرورياً في زمان الرسول ﷺ وأمير المؤمنين بحكم العقل والشرع، من إقامة الحكومة والسلطة التنفيذية والادارية، فهو ضروري بعدهم، وفي زماننا أيضاً)[1]

ثم راح يسألهم قائلا: (هل يجب أن تبقى الأحكام الإسلامية طيلة فترة ما بعد الغيبة الصغرى إلى اليوم حيث مضى أكثر من ألف عام، ومن الممكن أن تمر مائة ألف عام أخرى دون أن تقتضي المصلحة ظهور صاحب الأمر ـ فهل يجب أن تبقى مطروحة وبلا تطبيق، وليعمل كل امرئ ما يشاء؟ ولتعم الفوضى؟ فهل كانت القوانين التي جهد الرسول الأكرم ﷺ في سبيل بيانها وإبلاغها ونشرها وتطبيقها مدة ثلاث وعشرين سنة، هل كانت لمدة محدودة فقط؟ وهل حدَّد الله تعالى تنفيذ أحكامه بمدة مئتي سنة فقط؟ وهل ترك الإسلام كل ما فيه بعد الغيبة

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص.

الصغرى؟)

ثم أجاب على ذلك بقوله: (الاعتقاد بأمور كهذه أو إظهارها أسوأ من الاعتقاد أو الإظهار للقول بنسخ الإسلام... لا أحد يستطيع القول أنه لم يعد من الواجب الدفاع عن حدود وثغور جميع أراضي الوطن الإسلامي.. أو أنه يجب تعطيل قانون الإسلامي العقوبات والديات والقصاص. فكل من يقول أنه لا ضرورة لتشكيل الحكومة الإسلامية، فهو منكر لضرورة تطبيق الأحكام الإسلامية، ولجامعيتها، ولخلود دين الإسلام المبين)

ونحب أن نذكر هنا أن ما قرره الخميني في هذا المجال لا يعني ثورة على التشيع، أو تصحيحا له، كما ذهب بعض الباحثين، وإنما هو فرع أصيل في التشيع، لم تتح له الظروف التي تبرزه للواجهة ليؤدي دوره في التغيير السياسي؛ فقد كانت الحكومات المستبدة تمنع الشيعة من الحديث في السياسة، وهذا ما جعلهم يمارسون التقية حرصا على بقاء مذهبهم.

ومثل ذلك حصل في المدرسة السنية، والتي اتفق فقهها السياسي القديم على عرض الفقه السياسي، أو السياسة الشرعية انطلاقا من الواقع السياسي، لا من حقيقة الإسلام ذاته.

بناء على هذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على الأدلة التي اعتمدها الخميني وقادة الثورة الإسلامية في هذه النظرية السياسية، وكيف ردوا على مخالفيهم، أما الآليات التي نفذت بها هذه النظرية، والضوابط التي تحكمها، فسنتعرض لها في الفصل الثاني.

وبما أ هناك اتفاقا بين قادة الثورة الإسلامية في إيران مع الحركات الإسلامية ذات التوجه السياسي على مواجهة العلمانية والدعوة لتحكيم الشريعة الإسلامية؛ فقد ظهرت الكتابات الكثيرة التي تخدم الشق الأول من حاكمية الشريعة، وهو حاكمية الفقه الإسلامية، وكونه الإطار المرجعي الذي يُعتمد عليه في جميع القوانين التي تسنها الدولة.

أما الشق الثاني، وهو المرتبط بحاكمية الفقيه، ولزوم كونه المشرف على تطبيق الشريعة، بل المنفذ لذلك؛ فإن الكتابة فيه ـ حسبما أعلم ـ بقيت محصورة في قادة الثورة الإسلامية في إيران،

الذين ألفوا المؤلفات الكثيرة التي تؤصل لهذا الجانب، بل تجعل من حاكمية الشريعة دليلا على حاكمية الفقيه، ذلك أنه لا يمكن عزل الفقيه، أو التهوين من شأنه في الوقت الذي يراد فيه تطبيق الشريعة، مثلما لا يعزل الطبيب أو المهندس عن مجالهما.

ومن المؤلفات التي ألفت في ذلك، وكانت مصدرا من مصادر التأصيلات والتنظيرات المرتبطة بولاية الفقيه، وما يصحبها من حاكمية الشريعة كتاب [الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه] للإمام الخميني، والذي كان عبارة عن دروس فقهية ألقاها على طلاب العلوم الدينية في النجف، وتحدث فيه بتفصيل عن الأدلة الكثيرة على ولاية الفقيه، وعلى التحريفات التي حاولت أن تزيل الجانب السياسي من الدين، وذكر فيه الأدلة العقلية والشرعية الموجبة لتشكيل الحكومة، كما تحدث فيه عن نظام الحكم الإسلامي، وشروط الحاكم المسلم، والدور الذي يجب على العلماء القيام به لتحقيق ذلك في الواقع.

وقد لاقى الكتاب ـ منذ صدوره ـ ردود فعل مختلفة من الإيرانيين وغيرهم، حيث أنه في الوقت الذي استقبل فيه استقبالا طيبا من العلماء وطلبة العلم الذين شكلوا فيما بعد الأساس الذي قامت عليه الثورة الإسلامية الإيرانية، استقبل استقبالا قاسيا من المعارضين سواء كانوا من السياسيين أو رجال الدين التقليديين الذين يرون أنه ليس على الفقيه أن يتحدث في السياسة، ولا أن يمارسها.

وقد ذكر نجل الخميني السيد أحمد بعض تلك المواقف، فقال: (أما [الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه] فهو مجموعة تضم (١٦) درساً من دروس الإمام التي ألقاها في الحوزة العلمية في النجف، وعندما شرع الإمام في بحث ولاية الفقيه بدأ اعتراض الرجعيين في تلك الحوزة، فحركوا بعض الأشخاص لكي يترك الدرس عدد من الذين يحضرون هذه الدروس، وقد نجحوا في ذلك مع الأسف، إذ قال الإمام: إن بعضهم لم يحضر منذ بداية هذا الدرس وحتى نهايته لأنهم كانوا يعتقدون ـ حتماً ـ بأنه يجب أن يحكم الشاه وصدام، وليس الإمام والمجتهد

الجامع للشرائط، فكانوا يقولون: إن الحكومة ليست من شأن الفقيه! وكم لاقى منهم أصحاب الإمام الخلَّص من عذاب ومتاعب، وبدأت النزاعات فضايقوا الإمام وآذوه، ولكنه لو كان يمكن للإمام أن يعطل أعماله بسبب هذه الأمور لما انتهى به الأمر إلى النجف، ولترك الجهاد ضد الشاه ونظامه وهو في قم)[1]

وقد ذكر موقف الخميني من تلك التشنجات التي أبداها المخالفون له؛ فقال: (لقد سمع الإمام مثل هذا الكلام كثيراً، ولذلك فعندما كان أصحابه القليلون الصابرون والصامدون المخلصون ينفد صبرهم وتتعبهم الشتائم، كانوا يأتون الإمام ليستلهموا منه روحاً جديدة، فيقول لهم: عليكم بالاستمرار في عملكم ولا تنصتوا لهذه الأقوال. إنكم مسؤولون، وواجبكم العمل وفقاً لمسؤوليتكم وتحمل الصعاب والشتائم بصدر رحب، من أجل خلاص المسلمين، وعليكم أن لا تتركوا عملكم الصالح مهما قالوا لكم ومهما ضايقوكم؛ فلن يكون ذلك بمقدار يوم واحد من الصعاب التي تحملها الرسول ﷺ، فكان أصحابنا القليلون يعالجون قلة عددهم برفع عزائمهم، ويغادرون الإمام بإرادة من حديد)[2]

وذكر السيد أحمد كيف استقبل الكتاب في إيران، وموقف السلطات الحاكمة منه؛ فقال: (وفي الوقت نفسه قام أصحاب الإمام الموجودون بالآلاف في حوزة قم العلمية بطبع هذه الكتب وتوزيعها بكل قدرتهم، وحتى إن السيد لاجوردي مدعي عام طهران (سابقاً) باع الكراسات التي تحتوي على هذه الدروس (دروس الإمام في الحكومة الإسلامية) في محلّه علناً، واعتُقل بعد ذلك.. لقد انتشرت هذه الكتب بسرعة البرق في جميع الحوزات العلمية والمحافل الدينية، وبذل المرحوم آية الله الرباني الشيرازي جهداً كبيراً في نشر هذا الكتاب، وما أحسن ما

(١) لمحة عن عبادة الإمام ومؤلفاته، السيد أحمد الخميني، مقال من كتاب: الإمام الخميني قدوة، ص٦.

(٢) المرجع السابق، ص٧.

أدى أنصار الإمام في إيران رسالتهم مع وجود التعذيب والسجن والنفي)[1]

ويمكننا اعتبار هذا الكتاب هو المصدر الأكبر الذي ضم أكثر الأدلة وأقواها على مشروعية ولاية الفقيه، ولذلك كان له تأثيره كبيرا في الأوساط الإيرانية خصوصا، بل كان السبب الأكبر في جعلها مستعدة لتقبل هذا النظام الجديد، وهو ما يرد بقوة على تلك الأطروحات التي تصور قادة الثورة الإسلامية في إيران منقلبين على الشعب الذي وقف معهم، ذلك أن أطروحاتهم واضحة من خلال هذا الكتاب وغيره من الكتب والبيانات التي كانت تصدر على كل حين، وسنرى تفاصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ومن الكتب التي أصلت لهذا النظام كتاب [الإمامة والولاية: قيادة المجتمع الإسلامي ومسؤولية المسلم] للقائد الحالي للثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي، وقد ذكر فيه الكثير من المسائل المؤصلة لهذا النظام انطلاقا من القرآن الكريم، بالإضافة إلى ذكره لشروط الولي الفقيه وصفاته وغير ذلك.

ومنها كتاب [أساس الحكومة الإسلامية] للسيد كاظم الحائري، وهو عبارة عن دراسة استدلالية مقارنة بين الديمقراطية والشورى وولاية الفقيه، وقد ذكر فيه ولاية الفقيه، وأثبتها من خلال ذكر شروط الولاية، ثم إجراء مقارنة بين الشورى وولاية الفقيه.

ومنها كتاب [الأسس المهمة في النظام الإسلامي] للشيخ محمد علي التسخيري، وقد تطرق فيه إلى الكثير من التأصيلات لهذا النظام ابتداء من الرؤية الكونية، وانتهاء بتطبيقاته العملية.

ومنها كتاب [الإرشاد إلى ولاية الفقيه] للسيد يوسف المدني التبريزي، وهو بحث استدلالي حول ولاية الفقيه، تحدث فيه عن أهمية الفقيه في الروايات، ثم عن ولاية النبي ﷺ وأئمة أهل البيت؛ ثم تحدث عن ولاية الفقيه، والاستدلال عليها من الروايات، وفي الكتاب

---

(١) المرجع السابق، ص٧.

مباحث تفصيلية مهمة كمسألة القضاء، والفرق بين الحكم والفتوى، والتصرف بأموال الخمس، ومسألة الحدود والتعزيرات، إلى غير ذلك من المباحث المهمة.

ومنها كتاب [الدولة الإسلامية] للشيخ عبد المنعم مهنا، وهو بحث في ولاية الفقيه، تحدث فيه عن ولاية الفقيه في تاريخ الفقه الشيعي وتطوره، وفي كتب أهل السنة، ثم تحدث عن أدلة ولاية الفقيه في الكتاب والسنة والإجماع والعقل، ثم عن شروط الولي، مع مسائل أخرى مهمة مثل الفرق بين الحكم والفتوى،و حالة تساوي الفقهاء هل تنتج الشورى، ورأي الأكثرية، هل يلزم مشاورة الفقيه للعلماء؟ وغيرها من المسائل.

ومنها كتاب [ولاية الفقيه والنظام الدستوري الإسلامي] للشيخ جعفر حسن عتريسي، وبحث فيه عن صفات الولي، وكون الإسلام مشروع حكم في ظل ولاية الفقيه، وعن صلاحيات الولي، وضرورة الدستور، وخصائص الدولة المعاصرة عبر أوجهها المختلفة، كالنظام البرلماني والرئاسي والماركسي والديمقراطي، وتحدث عن مبدأ الفصل بين السلطات، مشيراً إلى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظام الإسلامي، ومبدأ فصل السلطات من وجهة النظر الإسلامية، ومتحدثاً عن الديمقراطية والشريعة الإسلامية.

وغيرها من الكتب الكثيرة[1]، والتي حاولنا الاستفادة منها جميعا في التعرف على حقيقة ولاية الفقيه، والأدلة الشرعية عليها، وإن كان تركيزنا خصوصا على كتاب [الحكومة الإسلامية] للخميني باعتباره المصدر الذي رجع إليه كل من تحدث عن ولاية الفقيه.

بناء على هذا سنلخص هنا مجمل الأدلة على كلا الفرعين في حاكمية الشريعة الإسلامية: حاكمية قوانين الشريعة، وحاكمية الفقيه من خلال طروحات قادة الثورة الإسلامية الإيرانية، وخصوصا الإمام الخميني.

أولا ـ التأصيل الشرعي للحكومة الإلهية:

---

(١) انظر مقالا بعنوان: كتب في ولاية الفقيه، عباس رشيد، مجلة بقية الله، السنة الثالثة عشر، العـــدد ١٤٥.

عند استقراء ما كتب حول البراهين الدالة على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال السياسي، وما يرتبط به من مجالات، نجد صنفين من الأدلة:

أولها ـ أدلة عقلية وواقعية تحاول أن تخاطب جماهير الناس بمختلف مشاربهم حتى العلمانيين منهم، لتثبت لهم أن الشريعة ـ في حال تطبيقها الصحيح ـ لا تتعارض مع أي مصلحة، ولا تتسبب في أي مفسدة، بل هي تضمن تحقيق جميع المصالح، وبأقل التكاليف، وبأجمل الصور.

ثانيها ـ الأدلة النصية، وهي الأدلة الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة وما يفسرها من الروايات والشروح وأقوال الفقهاء، وهي تتوجه للمسلمين الملتزمين خصوصا، لتبين لهم أن الشريعة التي آمنوا بها شريعة شاملة لجميع مناحي الحياة، ولذلك لا يصح أن يتوجه المؤمنون لله بالعبادة في صلاتهم وصومهم، في نفس الوقت الذي يضيعون فيه أوامر الله المرتبطة بالثقافة والاقتصاد والسياسة وسائر شؤون الحياة.

وقد استعمل قادة الثورة الإسلامية الإيرانية كلا الأسلوبين في البرهنة على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتبار أحكامها قوانين قطعية تخضع لها كل المؤسسات، ولا خيار لها في تطبيقها، باعتبارها أوامر الله ورسوله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]

وسنحاول هنا ـ باختصار أن نورد كلا الصنفين من الأدلة ـ من خلال المصادر التي سبق ذكرها.

١ ـ البراهين العقلية والواقعية على شرعية الحكومة الإلهية:

تنطلق كل القوانين الوضعية، والفلسفات التي تقوم عليها من محاولة الوصول بالمجتمعات إلى تحقيق النظام والسعادة والرفاه، وتحاول أن تبحث عن أقرب السبل التي

يمكنها تحقيق ذلك، من غير أن تصطدم بأي عقبة، لكنها لم تفلح في تحقيق ذلك في الواقع، نتيجة تنوع البشر واختلاف مصالحهم وأذواقهم وطبائعهم وتصوراتهم للحياة، بحيث يستحيل أن يرضى الجميع بنظام واحد.

وقد نقل العلامة الكبير وحيد الدين خان في كتابه [الإسلام يتحدى] عن فلاسفة القانون الغربي الاعتراف بهذا الإشكال الكبير، وقدم لذلك بقوله: (السؤال الأساسي الذي يفرض نفسه عند البحث في المشكلات الحضارية يكون دائما عن التشريع أو الدستور، فهذه المشكلات تنشأ عن علاقة الفرد بغيره، والتشريع هو الذي يحدد هذه العلاقة على أساس من العدل والانصاف، ولكن من المذهل أن أقول: إن الانسان لم يفلح إلى الآن في الكشف عن دستور حياته! صحيح أن جميع الدول في العالم قائمة على أسس الدستور؛ ولكن هذه الدساتير مخفقة تماما في الوصول الى أهدافها، بل لايوجد هناك مايسوغ وجود هذه الدساتير سوى أنها تنفذ بالقوة والاجبار، ومن الحقائق المعروفة لرجال القانون أن جميع الدساتير الرائجة في هذا العصر تفقد أية أسس علمية أو نظرية تجيز بقاءها)[1]

وهو ينقل من المصادر الغربية اعترافها بالعجز عن الوصول إلى القانون الحقيقي المبني على أصول نظرية وفلسفية مسلّم بها، حتى أن الأستاذ (فولر) مؤلف كتاب (القانون يبحث عن نفسه)، قال: (إن القانون لم يكشف عن نفسه بعد!)[2]

ويذكر أنه (وضعت كتب لاحصر لها حول هذا الموضوع بالذات؛ وبذلت عقول جبارة من علمائنا أوقاتها في سبيل البحث عن مقومات القانون. وكما يرى محرر (موسوعة تشامبرز) (لقد أعطى القانون أهمية علم هام، حتى رفع من شأنه الى أقصى الحدود)، ولكن كل هذه الجهود لم توفق في الحصول على صورة متفق عليها من القانون، وقد تشعبت بهم السبل، حتى

---

(١) الإسلام يتحدى، ص١٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٦.

قال خبير في التشريع: (لو طلبت من عشرة خبراء أن يعرفوا القانون، فعليك أن تستعد لسماع أحد عشر جوابا!!)[1]

وبناء على هذا انقسم خبراء التشريع الى مدارس فكرية كثيرة؛ والسبب في ذلك ـ كما يرى، وكما ينقل عن فلاسفة الغرب ـ هو (عدم توصلهم الى أساس صحيح يمكن إقامة صريح التشريع عليه، إنهم يجدون أن القيم التي يحاولون جمعها في هيكل الدستور يستحيل وضعها في ميزان واحد. ومثل رجل القانون في محاولته هذه كمثل الرجل الذي يزن مجموعة من الضفادع بمجموعة أخرى مماثلة؛ فكلما وضع مجموعة في كفة وجد أن ضفادع الكفة الثانية قد وثبت الى الماء مرة أخرى، ومن ثم باءت كل الجهود التي استهدفت الحصول على الدستور المثالي بالفشل الذريع)[2]

أو كما عبر عن ذلك الأستاذ (و. فريدمان) بقوله: (إنها لحقيقة: أن الحضارة الغربية لم تجد حلا لهذه المشكلة غير أن تنزلق من وقت لآخر، من نهاية الى أخرى)

وبناء على هذا ذهب الكثير من فلاسفة التشريع إلى أن القانون لا ينطلق من أسس فلسفية ولا علمية، وإنما ينطلق من السلطة والغلبة، فالمتغلب هو السيد الذي يمكنه أن يضع القوانين، ويمكنه أيضا أن يفرضها، حتى لو لم تكن متناسبة مع طبائع المجتمعات التي يفرضها عليها، وقد نقل وحيد الدين خان عن (جون آستين) قوله: (إن الدستور، أي دستور، لا يصبح نافذ المفعول الا اذا كانت تسنده قوة من ورائه)، ولذلك عرف (القانون) في كتابه، الذي نشر لأول مرة عام ١٨٦١، بقوله: (القانون هو الحكم الذي أصدره رجل رفيع المنزلة سياسيا لمن هو أدنى منه في المرتبة السياسية)[3]

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٧.

ويذكر وحيد الدين خان أن هذا النوع من القوانين عورض بموقف آخر معاكس تماما له، وهو أن الشعب هو الذي يمكنه أن يسن القوانين التي يمكنها أن تطبق عليه، لكن هذا أيضا اصطدم باختلاف أذواق الشعوب ومشاربها وتصوراتها للحياة، (وترتب على ذلك أن ضوابط كثيرة، يجمع على صحتها وإفادتها جميع أهل العلم ومعلمي الأخلاق لايمكن تنفيذها، لأن الشعب لايوافق عليها، وعلى سبيل المثال لم يتمكن الأمريكيون من إدخال مشروع قرار يحرم الخمر، لأن الشعب لم يرض عنه.. كما اضطر البريطانيون إلى إدخال تعديلات هامة في قانون عقوبة القتل، واضطروا الى إباحة أنواع محرمة من العلاقات الجنسية، على الرغم من ضجيج المثقفين، واحتجاج علماء القانون!)[١]

وهكذا نرى عجز العقل البشري عن تحديد القوانين المناسبة التي تحكمه، والتي يمكنها أن توفر له السعادة والرفاه، وفي نفس الوقت تحمي القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية من أن تنهار وينهار معها الإنسان، مثلما هو حاصل في المجتمعات الغربية التي أتاحت كل أنواع الشذوذ إرضاء للأذواق التي لا يعجبها إلا الشذوذ.

وقد استعمل قادة الثورة الإسلامية هذه المعاني لإقناع الشعب الإيراني بعقلانية تحكيم الشريعة، ذلك أنها وحدها من يراعي المصالح جميعا، مصالح الدنيا والآخرة، ولا يصطدم بأي مشكلة كتلك المشكلات التي اصطدمت بها المجتمعات الغربية.

وقد ذكر الخميني أن السبب وراء الغفلة عن هذا مع كونه من البديهيات التي يذعن لها كل مسلم يعترف لله بالعبودية، اليهود والاستعمار بأشكاله المختلفة، يقول في ذلك: (لقد ابتليت النهضة الإسلامية منذ انطلاقتها باليهود، فهم الذين شرعوا أولاً بالدعاية ضد الإسلام وبالدسائس الفكرية بنحو وصل مداه إلى أيامنا هذه، ووصل الدور بعدهم إلى طوائف هم ـ بمعنى من المعاني ـ أكثر شيطنة من اليهود، وهؤلاء استطاعوا الوصول إلى البلاد الإسلامية على

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٨.

شكل استعمار منذ ثلاثة قرون أو أكثر، وقد رأوا أنه من اللازم لكي يصلوا إلى مطامعهم الاستعمارية أن يهيئوا الأرضية للقضاء على الإسلام. ولم يكن هدفهم إبعاد الناس عن الإسلام لتقوية النصرانية، لأن هؤلاء لا يعتقدون بالنصرانية ولا بالإسلام، لكنهم ـ وطوال هذه المدة وأثناء الحروب الصليبية ـ شعروا أن الذي يقف سداً أمام مصالحهم المادية، ويعرّض مصالحهم المادية وقواهم السياسية للخطر هو الإسلام وأحكامه وإيمان الناس به، فقاموا بالدعاية والدس ضد الإسلام بمختلف الوسائل، وقد تعاضد في العمل على تحريف حقائق الإسلام رجال الدين الذين أوجدوهم في الحوزات العلمية، والعملاء الذين كانوا يعملون لهم في الجامعات والمؤسسات الإعلامية الحكومية أو مراكز النشر، والمستشرقين الذي هم في خدمة الدول الاستعمارية، فهؤلاء جميعاً تكاتفوا في ذلك بنحو صار فيه الكثير من الناس والمثقفين في حالة من الضياع والانحراف عن الصواب تجاه الإسلام)[1]

ويذكر الدور السلبي الذي قام به رجال الدين نتيجة تجاهلهم لما ورد في النصوص المقدسة من الأحكام المرتبطة بجميع شؤون الحياة، فقال: (إن هذا التصور الخاطئ عن الإسلام الذي يلقي في أذهان عامة الناس، والشكل الناقص الذي يعرض فيه الإسلام في الحوزات العلمية هدفه سلب الخاصية الثورية والحياتية للإسلام، ومنع المسلمين من السعي للقيام والتحرك والثورة، ومن أن يكونوا متحررين وساعين لتطبيق الأحكام الإسلامية، ومن أن يؤسسوا حكومة تؤمن سعادتهم ويكوّنوا الحياة اللائقة بالإنسان، فكانوا يشيعون مثلاً أن الإسلام ليس ديناً جامعاً، فهو ليس دين حياة، وليس فيه أنظمة وقوانين للمجتمع، ولم يأت بنظام وقوانين للحكم، الإسلام أحكام حيض ونفاس فحسب، وفيه بعض التوجيهات الأخلاقية أيضاً، لكن ليس فيه شيء مما يرتبط بالحياة وإدارة المجتمع، ومن المؤسف أن دعاياتهم السيئة هذه قد أثَّرت، وحالياً ـ فضلاً عن عامة الناس ـ فإن الطبقة المثقفة سواء من الجامعيين أو

(١) الحكومة الإسلامية، ص١٠.

الكثير من رجال الدين لم يفهموا الإسلام جيداً، وهم يمتلكون تصورات خاطئة تجاهه، والناس يجهلون الدين، كما يجهلون الأشخاص الغرباء عنهم، فالإسلام يعيش بين شعوب الدنيا بغربة كما أنه لو أراد الانسان أن يعرض الإسلام كما هو فلن يصدقه الناس بسرعة، بل تواجهه أصوات الاستعمار في الحوزات بالضجيج والغوغاء)[1]

ثم يذكر الخميني كثرة ما ورد في النصوص المقدسة من الأحكام المرتبطة بشؤون الحياة المختلفة، مقارنة بين ما ورد في الشعائر والعبادات التي استغرق الفقهاء جل وقتهم في الاهتمام بها، مع تضييع الجوانب الأخرى؛ فيقول: (ولكي يتضح شيئاً ما عظم الفرق بين الإسلام وبين ما يعرض على أنه الإسلام ألفت نظركم إلى التفاوت الموجود بين القرآن الكريم وكتب الحديث، والتي هي مصادر الأحكام والقوانين من جهة، وبين الرسائل العملية التي تكتب من قبل مجتهدي العصر ومراجع التقليد من جهة أخرى من ناحية الجامعية والتأثير الذي يمكن أن تتركه في الحياة الاجتماعية، فنسبة الاجتماعيات في القرآن للآيات العبادية تتجاوز المئة مقابل واحد، كما نجد أنه في كتب الحديث التي تشتمل الدورة منها حوالي خمسين كتاباً وتحتوي على جميع الأحكام الإسلامية، نجد أن هناك ثلاثة أو أربعة كتب حول عبادات الانسان ووظائفه تجاه ربه وشيئاً من الأحكام الأخلاقية، والباقي كله مما يتعلق بالأمور الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية وتدبير المجتمع)[2]

وهكذا؛ فإن الخميني ـ من خلال هذا النص ـ يعرض دليلا عقليا وواقعيا ملموسا للمسلمين، بل لغيرهم أيضا، يمكن تقريره بأن الذين أذعنوا باختيارهم لقوانين الله المرتبطة بشعائرهم التعبدية على الرغم من المشاق الكثيرة التي تصيبهم من جرائها، لا يعجزون عن الإذعان لقوانين الله المنظمة لحياتهم، بل إن استجابتهم لها ستكون أكثر فاعلية من استجابتهم

(١) المرجع السابق، ص١١.

(٢) المرجع السابق، ص١١.

لأي قوانين أخرى، وبذلك فإن المجتمع المسلم لن يحتاج في تطبيقه للقوانين إلا إثبات كونها قوانين الله حتى يسلم لها عن طواعية ورضا.

وانطلاقا من هذا يوجه الخميني خطابه للدعاة بأن يركزوا على هذه المعاني أثناء دعوتهم للحكومة الإلهية، ذلك أن الحائل بين المجتمعات الإسلامية وتطبيق الشريعة، ليس المعاندة، وإنما الجهل، ولو أنهم علموا أن الشريعة تحوي أحكاما سياسية واقتصادية، لما فرطوا في الإذعان والتسليم لها مثلما يفعلون في الأمور الأخرى، يقول الخميني: (أنتم أيها السادة يا جيل الشباب، الذين ستكونون مفيدين لمستقبل الإسلام انشاء الله، عليكم أن تكونوا بعد هذه النقاط الموجزة التي أبينها لكم مجدّين طوال حياتكم في بيان انظمة الإسلام وقوانينه، وأطلعوا الناس ـ بأي شكل ترونه مفيداً كتابة أو مشافهة ـ على المشاكل التي ابتلى بها الإسلام منذ بداية نهضته، وعما لديه الآن من أعداء ومصائب، لا تتركوا حقيقة الإسلام وماهيته مستورة كيلا يتصور أحد أن الإسلام كالمسيحية يمثل ـ بالاسم لا بالحقيقة ـ عدة قوانين حول العلاقة بين الله والناس فحسب، وأن المسجد لا يختلف عن الكنيسة) [1]

ويبين لهم ما عساهم أن يذكروه لربط الناس بأحكام الشريعة في جميع مجالات الحياة، وتحبيبهم فيها، ليصبحوا الحاضنة التي توفر الرعاية للحكومة الإسلامية عند نشوئها؛ فيقول: (في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه الغرب شيئاً يذكر، وكان أهله يعيشون في حالة من التوحش، وكانت أمريكا موطناً للهنود الحمر شبه المتوحشين، وكانت امبراطوريتا الفرس والروم تحت سيطرة الاستبداد والطبقية وسلطة الأقوياء، ولم يكن فيها من أثر لحكومة الشعب والقانون، أرسل الله تعالى من خلال رسوله الأكرم ﷺ قوانين تدهش الإنسان بين فترة ما قبل انعقاد نطفته إلى ما بعد دفنه، ووضع قوانين للوظائف العبادية، وجعل للأمور الاجتماعية والإدارية قوانين وطرق ورسوم، فحقوق الإسلام حقوق راقية ومتكاملة وجامعة والكتب الموسوعية التي

(١) المرجع السابق، ص١١.

أُلِّفت من قديم الزمان في مختلف المجالات الحقوقية بدءاً من أحكام القضاء والمعاملات والحدود والقصاص إلى العلاقات بين الشعوب، ومقررات السلم والحرب والحقوق الدولية العامة والخاصة إنما هي غيض من فيض الأحكام والأنظمة الإسلامية، ليس ثمة موضوع لم يضع له الإسلام تكليفاً، ولم يصدر حوله حكماً)[1]

وهو يرد بقوة على تلك القوانين المستوردة التي تحكمت في بلاد المسلمين، من غير أن تكون لهم أي علاقة تربطهم بها، ولا أي انسجام نفسي يجعلهم ينساقون لتنفيذها، ويضرب المثل على ذلك بما وقع في إيران عند تدوين الدستور؛ فيقول: (عندما أرادوا تدوين الدستور في أوائل المشروطة اقترضوا المجموعة الحقوقية البلجيكية من سفارة بليجكا، وقام عدة أشخاص (ولا أريد أن أذكر هنا أية أسماء) بكتابة الدستور في تلك المجموعة، ورمَّموا نقائصه من المجموعات الحقوقية لفرنسا وانجلترا، ومن أجل خداع الشعب ضموا إليه بعض الأحكام الإسلامية، فقد اقتبسوا أساس القوانين من هؤلاء وأعطوها لشعبنا، فمواد الدستور هذه ومتمماتها المتعلقة بالملكية، والحكم الوراثي، وأمثال ذلك أين هي من الإسلام، فهذا كله ضد الإسلام ويناقض نمط الحكومة الإسلامية وأحكامها)[2]

ويرد على تلك الشبه التي تصور الشريعة بما ينفر عنها؛ فيقول: (يكتبون أحياناً في كتبهم وجرائدهم أن الأحكام الجزائية في الإسلام أحكام خشنة.. إني أعجب لهؤلاء كيف يفكرون! فمن جهة عندما يقتلون عدة اشخاص لأجل عشر غرامات من الهيروئين يقولون إنه القانون.. وعندما توضع هذه القوانين المخالفة للانسانية تحت شعار أنهم يريدون منع الفساد لا يكون فيها خشونة.. أنا لا أقول دعوهم يبيعوا الهيروئين، ولكن ليس هذا جزاءه، يجب منعه، لكن يجب أن تكون عقوبته متناسبة معه، إذا ضرب شارب الخمر ثمانين جلدة فهذا أمر فيه خشونة،

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

أما اذا أعدموا إنساناً لأجل عشرة غرامات من الهيروئين فلا خشونة في الأمر! مع أن الكثير من المفاسد التي ظهرت في المجتمع هي من شرب الخمر، فالكثير من حوادث السير التي تقع في الطرقات، وعمليات الانتحار والقتل سببها شرب الخمر)[1]

وهكذا يذكر الجرائم البشعة التي مارسها الغرب مع الشعوب المستضعفة، والتي تدل على انسلاخه من كل معاني الإنسانية، ويبين أن إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحياة جزء من تلك الجرائم، حتى تبقى الشعوب خاضعة للغرب يستولي على ثرواتها، ويتحكم فيها، يقول في ذلك: (المخطط هو أن يبقونا، وعلى الحال التي نحن فيها من الحياة المنكوبة لكي يتمكنوا من استغلال ثرواتنا ومنابعنا الطبيعية وأراضينا وطاقاتنا البشرية، يريدون لنا أن نبقى غرقى في المشاكل والعجز، وأن يبقى فقراؤنا بهذه التعاسة، ولا يخضعوا لأحكام الإسلام التي تحل مشكلة الفقر والفقراء، ولكي يبقوا هم وعملاؤهم في القصور الفخمة مستمرين في تلك الحياة المرفهة. تلك مخططات قد وصل مداها حتى إلى الحوزات الدينية والعلمية، بشكل لو أراد الانسان أن يتكلم حول الحكومة الإسلامية ووضع حكومة الإسلام فيجب عليه أن يستعمل التقية، وأن يواجه معارضة أذناب الاستعمار، كما أنه عندما طبعت الطبعة الأولى من هذا الكتاب انتفض عملاء السفارة (سفارة نظام الشاه في العراق) وقاموا بتحركات يائسة، وفضحوا أنفسهم أكثر فأكثر. والآن وصل بنا الحال إلى أن صاروا يعتبرون لباس الجندي منافياً للمروءة والعدالة مع أن أئمة ديننا كانوا جنوداً وقادة ومقاتلين. وكانوا يذهبون إلى الحروب التي تسردها كتب التاريخ وهم يرتدون بزة الحرب، وكانوا يقتلون ويقدمون القتلى. وأمير المؤمنين كان يضع الخوذة على رأسه المبارك، ويلبس الدرع وكان لسيفه حمائل. وهكذا كان الإمام الحسن وسيد الشهداء، ولم يفسح المجال فيما بعد، وإلا لكان الإمام الباقر بهذا النحو أيضاً، ووصل بنا الحال الآن إلى أن صار ارتداء لباس الجندي مضراً بالعدالة وصار ممنوعاً، وإذا

---

(١) المرجع السابق، ص١٣.

أردنا اقامة حكومة إسلامية فيجب علينا أن نقيمها بهذه العباءة والعمامة، والا كان ذلك خلاف المروءة والعدالة. إنها تأثيرات تلك الدعايات، وهي التي وصلت بنا وأوصلتنا إلى هنا بنحو صرنا بحاجة إلى تجشم المشقات لنثبت أن الإسلام يمتلك قواعد للحكومة)[١]

هذه بعض المناهج التي استعملها الخميني في الدعوة للحكومة الإسلامية من خلال مخاطبة العقول والمشاعر حتى تستجيب لهذا المعنى، وتوفر الحاضنة التي يمكنها أن تتقبل هذا النوع من الحكم، وقد آتت دعواته أكلها، حيث استجاب أكثر الشعب الإيراني أثناء الانتخاب على الدستور على هذا النظام ووافق عليه على الرغم من تعدد مشاربه ومذاهبه وأعراقه وأديانه، وذلك لثقتهم من أن الشريعة الإسلامية يمكن أن تستوعبهم جميعا، وتفيدهم جميعا.

ومن النواحي التي لها علاقة عظيمة بهذا الجانب، وخاصة لدى المسلمين المتدينين ما يرتبط بالجانب الأخروي في تطبيق الشريعة، وهو ما عبر عنه المرجع الديني الكبير كاظم الحسيني الحائري[٢] في كتابه [أساس الحكومة الإسلاميّة]؛ فقال: (تتابعت البحوث حول أفضل أشكال الحكم وأسسها التي تضمن إيصال البشرية إلى ساحل السعادة ورفع أنماط الظلم والتعدي التي ابتليت بها على مر التاريخ، وقد أغفل الباحثون غير المسلمين حول هذه المسألة عنصرين هامين لهما أكبر الأثر في تشخيص أساس الحكم وشكله، وهما: السعادة في الحياة الأخرى، وتحقيق رضا الله تعالى، ولقد أثبتت التجارب الطويلة الأمد وستثبت أكثر فأكثر أن السعادة البشرية في الحياة الدنيا لا يمكن أن تنال ما لم يرس شكل الحكم على أسس مستوحاة من الله جل وعلا العليم بأدواء البشرية الخبير بصلاحها الناجع. هذا، فضلاً عن سعادة الآخرة أو تحقيق رضا الله سبحانه)[٣]

---

(١) المرجع السابق، ص١٥.

(٢) هو مرجع شيعي عراقي مُعاصر مقيمٌ بمدينة قم، وهو أحد أبرز تلاميذ محمد باقر الصدر.

(٣) أساس الحكومة الإسلاميّة، الحائري، ص٥..

ويضرب المثل على ذلك بما يقع في الغرب نتيجة انحرافه عن الفطرة الإنسانية التي لا يمكن أن تجد سعادتها، وهي بعيده عن الله، يقول في ذلك: (وها نحن نرى العالم يغرق في بحر من الظلم والعذاب ويتهدده خطر الفناء والدمار ـ في أي لحظة ـ رغم كل ما طرحه مفكروه الكبار من مناهج وصيغ تحاول التخطيط لنظام الحكم على ضوء التجارب الاجتماعية الممتدة عبر المسيرة التاريخية، ورغم توفر كل الوسائل المادية للراحة وتقدم مستوى الصناعة والتكنيك الى مدى بعيد، كل ذلك لم يستطع أن ينتشل البشرية من الوهدة السحيقة التي تعاني تبعاتها، الأمر الذي يؤكد عليها الضرورة الماسة لمد يد الحاجة للسماء الرحيمة والاستهداء بتعاليمها الوضاءة)[1]

٢ ـ البراهين النصية على شرعية الحكومة الإلهية:

وهي نصوص كثيرة جدا نجدها في القرآن الكريم والسنة المطهرة، ويتفق على الاستدلال بها دعاة ولاية الفقيه مع دعاة الحركات الإسلامية ذات التوجه السياسي، فهم جميعا يستعملون هذا الصنف من الآيات الكريمة للرد على العلمانية، وإقناع جماهير المؤمنين بضرورة التحاكم المطلق لشريعة الله، وعدم أخذ بعض الكتاب، والتفريط في البعض الآخر مثلما حصل في الديانات الأخرى.

ومن تلك الآيات الكريمة قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧]، وهي آيات تبين مدى الكفر والظلم والفسوق الذي يقع فيه الذين فصلوا حياتهم عن شريعة الله، وقد ذُكرت

---

(١) المرجع السابق، ص٦.

الأحكام فيها بذلك الترتيب بحسب نوع الإعراض عن حكم الله، فإن كان إعراضا كليا، ممتلئا بالجحود والتحقير، فهو الكفر بعينه، وإن كان الإعراض ناتجا عن التقصير والكسل، فصاحبه ـ كما تنص الآيات الكريمة ـ ظالم وفاسق.

وهكذا نرى القرآن الكريم يعتبر الشرائع والقوانين التي تتعارض مع شريعة الله شرائع وقوانين جاهلية، قال تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، واعتبر تارك شريعة الله، والملتجئ لغيره مشركا؛ فقال: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١]

بل نجد من الآيات الكريمة ما ينفي الإيمان عن المعرض عن أحكام الله، كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]

وضرب مثالا على ذلك بما كان يحصل في عهد النبوة من مرضى القلوب الذين يدعون الإيمان بالله ورسوله، وفي نفس الوقت لا يذعنون لما يرد عنهما من أحكام، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (٤٨) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٠) ﴾ [النور: ٤٧ – ٥١]

وذكر في مقابلهم موقف المؤمنين الصادقين في إيمانهم والمذعنين إذعانا تاما لله ورسوله، وذكر جزاءهم ومصيرهم؛ فقال:﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٥٢)﴾ [النور: ٥١، ٥٢]

وهكذا نرى القرآن الكريم يعتبر الدعوة إلى الحكم بغير ما أنزل الله دعوة إلى الطاغوت،

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦٠، ٦١]

وقد استعمل قادة الثورة الإسلامية الإيرانية هذه المصطلحات القرآنية في مواجهة الشاه؛ فقد كانوا يطلقون عليه لقب الطاغوت، ويدعون إلى الثورة عليه، وعدم جواز السكون والرضى بقوانينه، بل يدعون إلى مواجهتها وتحديها والإعراض عنها، ويستعملون القرآن الكريم في تلك المواجهة، مثلما يفعل دعاة الحركات الإسلامية تماما، يقول الخامنئي: (القرآن يصطلح على كل ولاية غير ولاية الله بالطاغوت. فهو يؤكّد أنَّ من لا يخضع لولاية الله وحاكميته فهو خاضع لولاية الطاغوت وحاكميته، فما هو الطاغوت؟ .. الطاغوت هو ذلك الشخص الذي يستخدم مختلف الوسائل من أجل أن يجعل الناس يسيرون على خلاف نهج الله ورسالته ودينه.. إذاً، فليس الطاغوت اسماً خاصاً، وليس صحيحاً ما يتخيله البعض من أنَّ الطاغوت اسم لصنم معين. نعم، يطلق على الصنم ويسمى الصنم به لكنه ليس صنماً معيناً، وقد يكون الإنسان نفسه صنماً، وكذلك ثروته وحياته العاطلة المتراخية المترفة، وكذلك أمانيه وآماله، وقد يضع الإنسان يده بيد إنسان هو صنم يغمض عينيه ويضع كل ما لديه بيده، وقد يكون الصنم هو الذهب والفضة أو النظام الاجتماعي أو القانون. فليس الطاغوت اسماً لشيء محدد خاص. والذي يستنبط من القرآن الكريم أنَّ الطاغوت مقامٌ فوق مقام الملأ وأشراف القوم والمترفين والجبارين والرهبان.. وعلى هذا فكل من يخرج عن ولاية الله وحاكميته فلا بدَّ أن يدخل في ولاية الطاغوت والشيطان)[1]

ومثله قال الخميني في الرد على العلماء الذين يدعون إلى السكون إلى الطغيان وعدم

(١) الإمامة والولاية، الخامنئي، ٩٣ - ٩٢.

مواجهته: (لقد كان نبي الإسلام وأئمته وعلماؤه دائماً في نزاع مع سلاطين عصرهم، إن الذين كانوا ملوكاً باسم الخلفاء سجنوا الإمام موسى بن جعفر عشر سنين أو خمس عشرة سنة، لماذا؟ هل لأنه كان يصلي؟! لقد كان هارون والمأمون يصليان أيضاً، وكانا يؤمّان صلاة الجمعة والجماعة! فهل قبضوا عليه لأنه من أحفاد النبي أو لانه إمام؟! هل القضية هذه؟! كلّا، بل لأن الإمام موسى بن جعفر كان يخالف ذلك النظام الطاغوتي! وكانت معارضته له سبباً لمشاكله، وقد ثار علماؤنا منذ صدر الإسلام والى الآن، وفي عصر الأئمة ثار أبناء الائمة وكان ذلك بدافع من الأئمة، فإذا كان زيد إنساناً ارتكب ذنباً فلماذا يثني عليه الأئمة؟! كما لدينا في عصرنا عدة ثورات قام بها العلماء. العلماء الذين يتحدث عنهم اليساريون والمنحرفو بأنهم أعوان البلاط! ولا غرابة في ذلك فهم لم يدرسوا، وليست آذانهم مفتوحة ليعلموا كم مرة ثار علماء الإسلام في عهد رضا شاه وعهد محمد رضا شاه، حيث كان يجتمع علماء أصفهان وآذربيجان ومشهد وقم ويُعلنون اعتراضهم، فهل كان أولئك من أعوان البلاط؟!)[1]

وهكذا كانوا يستدلون أيضا بالنصوص الكثيرة الدالة على شمولية أحكام الشريعة الإسلامية لكل شؤون الحياة، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام:١٦٢]، وقوله: ﴿ ونَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل:٨٩]

ومثلها الآيات الكريمة التي تدعو إلى الدخول في الإسلام من جميع أبوابه، وفي جميع معانيه ومجالاته، كقوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٨]

أو تلك الآيات الكريمة التي تحذر من الأخذ ببعض الكتاب، وترك بعضه، كما قال تعالى منكرا على اليهود: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ

(١) صحيفة الإمام، ج٤، ص: ٧٠.

إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:٨٥]

ولهذا نرى الخميني - في مناقشته للمعترضين على ولاية الفقيه - يستعمل مثل هذه النصوص، ومن أمثلة ذلك قوله: (الدليل الآخر على لزوم تشكيل الحكومة هو ماهية القوانين الإسلامية (أحكام الشرع) وكيفيتها. فماهية هذه القوانين تفيد أنها قد شُرِّعت لأجل تكوين دولة، ولاجل الإدارة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع إذ أنها تشتمل على قوانين ومقررات متنوعة تبني نظاماً اجتماعياً شاملاً، ويتوفر في هذا النظام الحقوقي كل ما يحتاجه البشر، من نمط التعامل مع الزوجة والأولاد والعشيرة والقوم وأهل البلد والأمور الخاصة والحياة الزوجية، إلى المقررات المتعلقة بالحرب والصلح والتعامل مع سائر الشعوب، ومن القوانين الجزائية، إلى قوانين التجارة والصناعة والزراعة. ففيها قوانين لمرحلة ما قبل النكاح وانعقاد النطفة، وتبين كيف يجب أن يتم النكاح، وماذا ينبغي أن يكون طعام الإنسان عندها، أو أثناء انعقاد النطفة، وما هي تكاليف الأبوين فترة الرضاعة، وكيف يجب أن يربى الطفل، وكيف يجب أن يتعامل الرجل والمرأة مع بعضهما، ومع أولادهما، فيوجد فيها قانون لجميع هذه المراحل، لتربِّي الإنسان فردا كاملا فاضلا، يجسد القانون ويعمل على تطبيقه تلقائياً، ويتضح بهذا إلى أي حد يَهتمُّ الإسلام بالحكومة والعلاقات السياسية والاقتصادية للمجتمع، لكي يوفر كل الظروف لأجل تربية الإنسان المهذب الفاضل، فالقرآن الكريم والسنة الشريفة يشتملان على جميع القوانين والأحكام التي يحتاجها الانسان لسعادته وكماله)[١]

ويستدل الخميني لهذا، بما ورد في كتاب الكافي تحت عنوان [الرد إلى الكتاب والسنة، وجميع ما يحتاج الناس إليه إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة][٢]، وهو ما روي عن الإمام الصادق

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص٢٧.

(٢) أصول الكافي، ج١، ص٧٦-٨٠.

أنه قال: (إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن تبيانا لكل شيء، حتى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد حتى لا يقول عبد: لو كان هذا أنزل في القرآن، إلا وقد أنزل الله فيه)[1]

ويضرب الخميني في كتابه [الحكومة الإسلامية] الأمثلة الكثيرة على ذلك، ومنها ما عبر عنه بقوله: (الضرائب التي فرضها الإسلام والميزانية التي طرحها تدل على أنها ليست لمجرد سد رمق الفقراء من السادة الهاشميين وغيرهم، وإنما لأجل تشكيل حكومة، وتأمين المصارف الضرورية لدولة كبيرة، مثلاً: الخمس أحد الموارد الضخمة التي تصب في بيت المال، ويشكل أحد مصادر الميزانية، وبحسب مذهبنا يؤخذ الخمس بشكل عادل من جميع المصالح، سواء الزراعة أو التجارة، أو المصادر المخزونة في جوف الأرض، أو الموجودة فوقها، وبشكل عام من جميع المنافع والعوائد بنحو يشمل الجميع من بائع الخضار على باب المسجد، إلى العامل في السفن، أو من يستخرج المعادن. فهؤلاء عليهم دفع الخمس من أرباحهم بعد صرف المصارف المتعارفة إلى الحاكم الإسلامي لكي يضعه في بيت المال. ومن البديهي أن مورداً بهذه العظمة إنما هو لأجل إدارة بلد إسلامي، وسد جميع حاجاته المالية. فعندما نحسب خمس أرباح البلاد الإسلامية، أو جميع انحاء الدنيا ـ فيما لو صارت تحت الحكم الإسلامي ـ يتضح لنا أن الهدف في وضع ضريبة كهذه ليس مجرد سد حاجة السادة الهاشميين وعلماء الدين، بل ان القضية أهم من ذلك. فالهدف هو سد الحاجة المالية لجهاز حكومي كبير. ففيما لو قامت الحكومة الإسلامية فيجب أن تدار بواسطة هذه الضرائب)[2]

ومن الأمثلة على ذلك ـ كما يعبر الخميني ـ (أحكام الدفاع الوطني)، وهي (الأحكام التي تتعلق بحفظ نظام الإسلام والدفاع عن جميع أراضي الأمة الإسلامية واستقلالها، وهي تدل على لزوم تشكيل الحكومة، فمثلاً هذا الحكم: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ

---

(١) أصول الكافي، ج١، ص٧٦ـ٨٠.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص٢٨.

رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهَّ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والذي هو أمر بالاستعداد وحشد ما أمكن من القوى المسلحة المدافعة بشكل عام، وأمر بالتهيؤ والمراقبة الدائمة في فترة الصلح والهدوء، لو عمل المسلمون بهذا الحكم، وقاموا بالحشد الواسع من خلال تشكيل حكومة إسلامية، وكانوا في حالة استعداد قتالي كامل، لما تجرأت حفنة من اليهود على احتلال أرضنا وتخريب المسجد الأقصى وحرقه، دون أن يتمكن الشعب من القيام برد فعل فوري. فكل هذا نتيجة عدم قيام المسلمين بتنفيذ حكم الله، وتشكيل الحكومة الصالحة والمطلوبة. ولو كان حكام البلاد الإسلامية ممثلين للشعب المؤمن ومنفذين للأحكام الإسلامية، لوضعوا الخلافات الصغيرة جانباً، وتخلوا عن التفرقة والتخريب، وصاروا يداً واحدة فعندها ما كانت حفنة من اليهود الاشقياء العملاء لأمريكا وانكلترا والأجانب لتستطيع القيام بهذه الاعمال حتى ولو كانت أمريكا وانكلترا داعمتين لها)[1]

وهكذا نرى الأمثلة الكثيرة في كتب قادة الثورة الإسلامية، والتي تبين شمول الشريعة لكل مجالات الحياة، وهو ما يستدعي توفر الحكومة التي تطبق تلك الأحكام بحروفها ومقاصدها.

ثانيا ـ التأصيل الشرعي لولاية الفقيه:

كل ما ذكرناه سابقا من التأصيلات المرتبطة بالحاكمية متفق عليها بين المسلمين جميعا، ما عدا أولئك المتنورين الذين ينادون بالعلمانية، أو يؤمنون بالحداثة، أو يتصورون أن الإسلام لا يختلف عن المسيحية في كونه مجرد علاقة بين العبد وربه، أو مجموعة قيم خلقية لا علاقة لها بالسياسة والاقتصاد وشؤون الحياة.

ولكن الخلاف الكبير بين هؤلاء الذين اتفقوا على شرعية الحكومة الإلهية يبدأ من علاقة الفقيه بهذه الحكومة، وهل هي قاصرة على الاستشارة، أو بعض الصلاحيات المحدودة، أو أن

---

(١) المرجع السابق، ص٣١.

الفقيه هو عينه من تُوكل إليه مهام تطبيق الشريعة في الواقع، وذلك عبر الصلاحيات الكبرى التي تعطى له؛ فتجعله على أعلى هرم السلطة في البلاد.

وربما يكون أقرب البيئات الإسلامية لتقبل إعطاء الفقيه هذه الصلاحيات التي بموجبها يصبح صاحب الكلمة النافذة في المجتمع هي البيئة الشيعية، بحكم علاقتها بالفقيه، والتي تتعدى الاستشارة إلى الولاية، فكل شيعي مكلف ـ على حسب فقه الشيعة ـ باتخاذ مرجع حي يثق في علمه وتقواه وعدالته ليجعله واسطة لتلقي أحكام الشريعة، كما يجعله واسطة لتبليغ الحقوق المختلفة، سواء كانت مالية أو غيرها.

وقد رأينا في الواقع العراقي كيف استطاعت فتوى السيد السيستاني على الرغم من كونه لم يتبوأ منصب ولاية الفقيه المطلقة، أن تجمع أكبر حشد من المتطوعين لمواجهة أكبر تنظيم إرهابي في التاريخ، وفي أقصر مدة.

وقد أشار المفكر والإعلامي الكبير فهمي هويدي إلى تفرد البيئة الشيعية بتقبل مثل هذا النوع من النظام عند رده على رسالة أرسلها بعض العلماء الإيرانيين إلى الرئيس المصري حينها [محمد مرسي]، دعوه فيها للاستفادة من التجربة الإيرانية في هذا المجال، وتطبيق ولاية الفقيه في مصر، والتي أحدثت حينها ـ كما يذكر ـ فرقعة في الساحة السياسية، بل صارت محلا للسخرية.

وقد كتب فهمي هويدي في ذلك مقالا يحسن ذكر بعض ما ورد فيه، باعتباره أكثر المفكرين والإعلاميين فهما للواقع الشيعي، والإيراني خصوصا، وله في ذلك كتابه المعروف [إيران من الداخل]، ولست أدري هل هو في رده على تلك الرسالة كان حزينا لعدم تمكن المصريين من تقبل مثل هذا النوع من الأنظمة، أو أنه كان يرى مصر أرفع وأعظم من أن تقبل به.

يقول في بيان أسباب تفرد البيئة الشيعية بالقدرة على تقبل الولاية المطلقة للفقيه: (ولاية

الفقيه فكرة مرتبطة بخصوصية المذهب الشيعي، ثم إنها ليست محل إجماع داخل المذهب ذاته، ولا نستطيع أن نستوعب الفكرة ما لم نضعها في سياقها التاريخي، ذلك أنه باستثناء الدولة الفاطمية التي استمرت نحو مائتي عام في مصر وتونس والشام (٩٦٩ -١١٧٢م)، فإن الشيعة عاشوا على مر القرون بلا دولة يستظلون بها، فقام الفقيه بهذه المهمة، إذ صار هو المظلة التي تحمي وترعى أتباع المذهب، به يلوذون، وإليه يقدمون زكواتهم ويستفتونه فيما يستشكل عليهم، وتقليد المرجع الديني الحي واجب على المتدينين)[1]

ثم بين نوع الولاية التي كان يمارسها الفقيه في البيئة الشيعية؛ فقال: (ولكي يقوم المرجع بواجباته فإنه يوفر الخدمات للأتباع مما يحصله من مال الزكاة. وهذه الخدمات تتراوح بين مساعدة الفقراء وإنشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات وبعثات الحج والابتعاث الدراسي إلى الخارج، وله معاونون يباشرون تلك الأنشطة لا يختلفون كثيرا في أدائهم لوظائفهم عن الوزراء المختصين، كما أن له وكلاء في مختلف الأقطار يتسلمون الزكوات ويتلقون استفسارات المقلدين، وهم أقرب إلى السفراء فيما يؤدونه من وظائف)

ثم ذكر عن نفسه كيف التقى ببعض أولئك المراجع، والأدوار التي كانوا يمارسونها في مجتمعاتهم؛ فقال: (لقد أتيح لي أن ألتقي بعضا من المراجع العظام في مدينة قم حين كنت أعد كتابي [إيران من الداخل]، الذي صدرت طبعته الأولى في عام ١٩٨٧، ووجدت أنهم أقاموا ممالك مصغرة لا تختلف كثيرا عن الإمارات التي انتشرت في أوروبا العصور الوسطى، وأشرت في ثنايا الكتاب إلى أن الدور الذي يقومون به وفر لأتباع المذهب الغطاء الذي كانوا بحاجة إليه في غياب الدولة، وأن قيام المراجع بذلك الدور كان حلا عبقريا للحفاظ على المذهب، خصوصا في ظل المخاطر التي كانت تتهدده جراء ضغوط مجتمعات أهل السنة المحيطة به، التي تحولت إلى صراع وحروب بين الدولتين العثمانية السنية والصفوية الشيعية،

(١) انظر مقالا بعنوان: ولاية الفقيه لا تلزمنا، فهمي هويدي، جريدة الوطن الالكترونية، بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٣ م..

استمرت ستة عشر عاما فيما بين سنتي ١٦٢٣ و١٦٣٩)[١]

وقد كان لذلك كله دوره الكبير في تقديس الشيعة لمراجعهم، وخضوعهم لهم، وقبولهم بولايتهم، يقول فهمي هويدي: (هذه الخلفية حفرت للفقيه دورا عميقا ومهما في المجتمعات الشيعية، أحسب أنه يتجاوز بكثير دور الفقيه في مجتمعات أهل السنة، وهذا الدور كان بمثابة التربة التي نمت فيها فكرة ولاية الفقيه عند الشيعة، ذلك أنه إذا كان في غيبة الدولة يقوم الفقيه بكل هذه الرعاية لصالح مقلديه، فإن تأصيل هذه الفكرة من الناحية الشرعية من خلال ولاية الفقيه يغدو تطورا منطقيا ومفهوما)[٢]

وعلى خلاف هذا ـ كما يذكر فهمي هويدي ـ ما جرى عليه العمل في البيئة السنية، وموقفها من علمائها؛ فقد قال في خاتمة مقاله عن اختلاف البيئتين: (لأنه لا مكان للإمامة في الفكر السياسي لدى أهل السنة، فلا محل للحديث عن نائب الإمام أو عن مراتب الفقهاء الذين يتميزون بعلمهم، فضلا عن أن الفقهاء عند أهل السنة ليسوا خريجي المعاهد الدينية فقط، وإنما هم كل من حسن إسلامه وتبحر في أي فرع من فروع المعرفة الإنسانية.. وقد درج العمل في مجتمعات أهل السنة على الفصل بين المؤسسة الدينية والدولة، وثمة كتابات عدة تعرضت لهذه المسألة وشاركت في صياغة وضبط العلاقة بين الفقيه والسلطان. وظل الاتجاه الغالب ينحو نحو التمييز بينهما. والتمييز غير الفصل الذي يدعو إليه البعض، وإنما هو أقرب إلى تنوع الاختصاص واحترام حدوده)[٣]

وبناء على هذا يذكر فهمي هويدي أن [ولاية الفقيه]، ليست كما يزعم بعض السنة والشيعة من أنها بدعة ابتدعها الخميني، وخالف بها أصول مذهبه، وإنما هي فكرة قديمة،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

مورست في الواقع، ولم يكن دور الخميني إلا زيادة تأصيل لها، وتحويلها من مجرد ولاية ترتبط ببيئة محدودة إلى نظام سياسي يشكل دولة كاملة، بل يطمح إلى الوصول إلى جميع بلاد العالم الإسلامي، لتخضع جميعا تحت سلطة الولي الفقيه.

وما ذكره فهمي هويدي في هذا الجانب ليس استنقاصا من دور الخميني في الدعوة لهذا النظام، أو التأصيل له، ذلك أن الخميني نفسه أشار إلى هذا، وتحدث عنه كثيرا ، حتى يرد على تلك الشبه التي يوردها المخالفون له من المدرسة الشيعية.

ومن أمثلة ذلك قوله في كتابه [الحكومة الإسلامية]: (إن موضوع ولاية الفقيه ليس موضوعاً جديداً جئنا به نحن، بل إن هذه المسألة وقعت محلاً للبحث منذ البداية. فحكم المرحوم الشيرازي [1] في حرمة التنباك كان واجباً اتباعه، حتى من الفقهاء الآخرين أيضاً. وقد اتبع ذلك الحكم جميع علماء ايران الكبار ماعدا بضعة أشخاص، وهو لم يكن حكماً قضائياً في خلاف بين بعض الأشخاص، بل كان حكماً ولائياً (حكومياً) أصدره (رحمه الله) بالعنوان الثانوي[2] مراعاة لمصالح المسلمين. وكان الحكم مستمراً مادام العنوان موجوداً. وبزوال العنوان ارتفع الحكم)[3]

وضرب له مثالا آخر بـ (المرحوم الميرزا محمد تقي الشيرازي[4] الذي حكم بالجهاد ـ

---

(١)) الميرزا حسن (أو محمد حسن) بن محمود الحسيني الشيرازي (١٢٣٠ ـ ١٣١٢هـ ق) فقيه اصولي، ورئيس الامامية في عصره. انتخب بعد وفاة الشيخ الانصاري مرجعا للشيعة. وقصة التنباك المعروفة التي حصلت سنة وفاته وأدت إلى ترك استعمال التبغ من قبل ملايين الايرانيين، مما سبب إلغاء الاتفاقية مع الانكليز، كانت نموذجاً واضحاً عن قدرته الدينية وبصيرته السياسية.

(٢) العناوين التي يتعلق بها الحكم الشرعي لها نحوان: الأول لا يكون العنوان أو الموضوع مقيدا بقيد كالاضطرار مثلا، ففي هذه الصورة يسمى الحكم المجعول لها بالحكم الأولي، والنحو الثاني يكون العنوان أو الموضوع مقيدا بقيد كالحرج والاضطرار والاكراه والضرر والفساد، ففي هذه الصورة يسمى الحكم المتعلق بها بالحكم الثانوي..

(٣) الحكومة الإسلامية، ص١١٩.

(٤)) الميرزا محمد تقي بن محب علي الشيرازي الحائري (١٣٣٨ هـ ق) بعد اكمال دراسة المقدمات سافر إلى سامراء، وحضر درس الميرزا الشيرازي (الكبير) وصار معدودا من أفضل طلابه، ونال مقام المرجعية بعد الميرزا في سامراء، وبعد السيد محمد كاظم

وكان ذلك بصفة دفاع بالطبع ـ فقد اتبعه بقية العلماء، لأنه كان حكماً ولائياً (حكومياً)[1]

ومنهم ـ كما يذكر الخميني ـ (المرحوم النراقي الذي يرى ثبوت جميع شؤون رسول الله ﷺ للفقهاء، والمرحوم النائيني أيضاً يقول أن هذا المطلب يستفاد من مقبولة عمر بن حنظلة)[2]

وقد عقب على هذه الأمثلة، ببيان الجديد الذي جاء به؛ فقال: (وعلي أية حال هذا البحث ليس جديداً، وإنما قمنا نحن بالبحث حوله أكثر فحسب، ووضعنا تشعبات المطلب المذكور في متناول السادة لتتضح المسألة أكثر، كما قمنا تبعاً لأمر الله تعالى في كتابه، وبلسان نبيه ﷺ ببيان بعض الأمور المبتلى بها هذه الأيام. وإلاَّ فإن المطلب هو نفس ما فهمه الكثيرون وذكروه)[3]

ثم طلب من الفقهاء بعده أن يتولوا البحث المفصل في كيفية تطبيق هذه الولاية وتنظيمها، فقال: (لقد قمنا بطرح أصل الموضوع، وعلى هذا الجيل والاجيال القادمة أن تبحث وتفكر في ذيوله وتشعباته، وأن تجد السبيل إلى تحقيقه، ليطردوا عن أنفسهم التراخي والضعف واليأس، وسوف يتوصلون إن شاء الله إلى كيفية التشكيل، وسائر الفروع من خلال التشاور وتبادل وجهات النظر، ويضعون مسؤوليات الحكومة الإسلامية بيد خبراء أمناء عقلاء من أهل الإيمان والعقيدة، ويقطعون أيدي الخونة عن الحكومة والوطن وبيت مال المسلمين ليتيقنوا أن الله القدير معهم)[4]

وقد ذكر فهمي هويدي أمثلة أخرى لم يذكرها الخميني؛ فقال: (يذهب بعض الباحثين في لبنان إلى أن فكرة ولاية الفقيه أطلقها أحد المجتهدين الكبار بين علماء الشيعة، هو الشيخ

اليزدي تولى رئاسة الشيعة.. وأعلن الجهاد بفتواه المشهورة في العراق، ودعا الشعب إلى مواجهة الانكليز الذين دخلوا إلى العراق.

(١) الحكومة الإسلامية، ص١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص١١٩.

(٣) المرجع السابق، ص١١٩.

(٤) المرجع السابق، ص١٢٠.

محمد بن مكي الجزيني الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي. وهو من قرية جزين في جبل عامل. وقد ألف كتابا كان عنوانه [اللمعة الدمشقية]، وفيه ذكر لأول مرة عبارة نائب الإمام، التي ذاع أمرها فيما بعد واعتبرت أساسا لقيام الفقيه أو المرجع بالدور الذي يتعين أن يقوم به الإمام الغائب في القيام بأمر الأتباع. وقيل في هذا الصدد : (إن التشيع أفلح على يد محمد بن مكي الجزيني في ملء فراغ السلطة، الذي استمر فترة تزيد على أربعة قرون، أي منذ الانتهاء العملي لفترة الإمامة)، أي منذ اختفاء آخر أئمة آل البيت)[1]

ومن الأمثلة التي ذكرها: (الشيخ أحمد النراقي الذي ينسب إلى قرية نراق بمحافظة كاشان في إيران (توفي سنة ١٨٢٠م). وقد خصص الشيخ النراقي فصلا في كتاب أصدره بعنوان [عوائد الإمام]، كان عنوانه [ولاية الفقيه]، وسواء كان الرجل قد استقى العنوان من فكرة نائب الإمام التي صكها الشيخ الجزيني أم لا، فالثابت في الأدبيات الإيرانية أن الشيخ النراقي هو صاحب الفكرة، وأن آية الله الخميني تأثر بها ودعا إليها في مشروعه الذي جسده في كتابه عن [الحكومة الإسلامية]، وجمعت فيه محاضراته التي ألقاها على الدارسين في الحوزة العلمية بالنجف الأشرف (العراق) خلال ستينيات القرن الماضي)[2]

وقد ذكر فهمي هويدي ردود فعل بعض الفقهاء والمراجع، وما قابلوا به تلك التأصيلات التي أصل بها الخميني لولاية الفقيه، والتعرف عليها مهم جدا لفهم سر ذلك الانفعال والألم الذي كان يبدو عليه الخميني، وهو يحاول أن يطرح ولاية الفقيه.

يقول فهمي هويدي: (وفي حين رحب بها البعض فإن آخرين رفضوها. وفي المقدمة من هؤلاء السيد أبو القاسم الخوئي (المتوفى سنة ١٩٩٢) الذي كان مرجع زمانه ويتربع على رأس الحوزة العلمية في مدينة النجف بالعراق وقد أصدر رسالة انتقد فيها رأى الإمام الخميني كانت

---

(١) انظر المقال السابق: ولاية الفقيه لا تلزمنا، فهمي هويدي.

(٢) المرجع السابق.

بعنوان [أساس الحكومة الإسلامية]، أيده في ذلك المراجع الكبار في مدينة قم بإيران. وكان ذلك الموقف هو السبب الأساسي الذي دعا الإمام الخميني لأن يفضل الإقامة في طهران بدلا من قم، بعد نجاح الثورة وعودته إلى وطنه من منفاه بباريس، وكان لذلك التحفظ صداه في أوساط شيعة لبنان، فأصدر الدكتور محمد جواد مغنية، وهو من فقهائهم، كتابا بعنوان [الخميني والدولة الإسلامية]، فند فيه رأي الخميني ورفض فكرة الولاية المطلقة للمرجع. وأيده في هذا الموقف رئيس المجلس الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين (المتوفى سنة ٢٠٠١)، وقد سمعت منه حديثا مطولا في المسألة انحاز فيه إلى فكرة ولاية الأمة ورفض ولاية الفقيه)[١]

وقد رد الخميني على هؤلاء جميعا ردا مفصلا في كتابه [الحكومة الإسلامية]، أو عبر بياناته وخطبه المختلفة، بل إن الأمر وصل به إلى اعتبار ولاية الفقيه قضية بديهية لا تحتاج لوضوحها لأي براهين، حيث يقول في مقدمة كتابه [الحكومة الإسلامية]: (وولاية الفقيه من المواضيع التي يوجب تصورها التصديق بها، فهي لا تحتاج لأية برهنة. وذلك بمعنى أن كل من أدرك العقائد والأحكام الإسلامية ـ ولو إجمالاً ـ وبمجرد أن يصل إلى ولاية الفقيه ويتصورها فسيصدق بها فوراً، وسيجدها ضرورة وبديهية)[٢]

وبين الأسباب الداخلية والخارجية التي حولتها من قضية بديهية إلى قضية تحتاج إلى البراهين والأدلة؛ فقال: (والسبب في عدم وجود أدنى التفات لولاية الفقيه وفي أنها صارت بحاجة للاستدلال هو الأوضاع الاجتماعية للمسلمين بشكل عام والحوزات العلمية بشكل خاص، وهناك أسباب تاريخية لأوضاعنا الاجتماعية نحن المسلمين، ولأوضاع الحوزات العلمية نقوم بالاشارة اليها، لقد ابتليت النهضة الإسلامية منذ انطلاقتها باليهود، فهم الذين

(١) المرجع السابق.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص٧.

شرعوا أولاً بالدعاية ضد الإسلام وبالدسائس الفكرية بنحو ـ وكما تلاحظون ـ وصل مداه إلى أيامنا هذه. ووصل الدور بعدهم إلى طوائف هم ـ بمعنى من المعاني ـ أكثر شيطنة من اليهود، وهؤلاء استطاعوا الوصول إلى البلاد الإسلامية على شكل استعمار منذ ثلاثة قرون أو أكثر وقد رأوا أنه من اللازم لكي يصلوا إلى مطامعهم الاستعمارية أن يهيئوا الأرضية للقضاء على الإسلام. ولم يكن هدفهم ابعاد الناس عن الإسلام لتقوية النصرانية، لأن هؤلاء لا يعتقدون بالنصرانية ولا بالإسلام، لكنهم ـ وطوال هذه المدة وأثناء الحروب الصليبية شعروا ان الذي يقف سداً أمام مصالحهم المادية، ويعرّض مصالحهم المادية وقواهم السياسية للخطر هو الإسلام وأحكامه وإيمان الناس به، فقاموا بالدعاية والدس ضد الإسلام بمختلف الوسائل. وقد تعاضد في العمل على تحريف حقائق الإسلام رجال الدين الذين أوجدوهم في الحوزات العلمية، والعملاء الذين كانوا يعملون لهم في الجامعات والمؤسسات الاعلامية الحكومية أو مراكز النشر، والمستشرقين الذي هم في خدمة الدول الاستعمارية، فهؤلاء جميعاً تكاتفوا في ذلك بنحو صار فيه الكثير من الناس والمثقفين في حالة من الضياع والانحراف عن الصواب تجاه الإسلام)(١)

وهو يتعجب من الذين يريدون من الفقهاء اعتزال السياسة وتركها باعتبارها من الدنيا؛ فيقول: (لقد غرسوا في أذهانكم من البداية أنّ السياسة تعني الكذب وما شابه ذلك من المعاني، لكي يبعدوكم عن أمور البلاد، بينما يتصرفون هم كما يريدون. وأنتم عليكم بالدعاء أيضاً، عليكم بالجلوس هنا والدعاء بـ (خلد الله ملكه) بينما هم يفعلون ما يحلو لهم، ويرتكبون القبائح التي يريدون. بالطبع فهم لا يمتلكون هذه الدرجة من الفهم ـ ولله الحمد ـ لكن أساتذتهم وخبراءهم هم الذين وضعوا هذه الخطط. وضعها الاستعمار الانكليزي الذي دخل بلاد

(١) المرجع السابق، ص٨.

الشرق منذ ثلاثة قرون، وتعرّف إلى جميع أمور هذه البلاد)[1]

ويذكر عن نفسه بعد خروجه من السجن، وكيف راحوا يستعملون الوسائل المختلفة لإقناعه بالابتعاد عن السياسة، والاكتفاء بالتدريس والمرجعية العلمية؛ فقال: (كتبوا في الجرائد بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٦٣م حين أخرجوني من السجن ما يُفهم منه أن علماء الدين لن يتدخلوا في السياسة. وأنا الآن أُبيّن لكم حقيقة الأمر. لقد جاءني أحدهم ولا أريد ذكر اسمه، وقال لي: أيّها السيد إن السياسة كذب وخداع وغش ونفاق، والخلاصة أنها بلاء ولعنة فدعوا ذلك لنا نحن. وبما أن الظرف لم يسمح فلم أشأ مناقشته، فقلت له: نحن منذ البداية لم نتدخل في هذه السياسة التي تتكلم عنها. والآن حيث أن الظرف يستلزم ذلك، فإني أقول: إنّ هذا ليس من الإسلام في شيء. والله إن الإسلام كله سياسة. لقد بيّنوا الإسلام بشكل غير سليم. إنّ سياسة المدن تنبع من الإسلام. إنني لست من أولئك الملالي (رجال الدين) الذين يكتفون بالجلوس هنا والتسبيح. أنا لست [البابا] لكي أكتفي بتأدية بعض المراسم يوم الأحد، وأنصرف بقية الأوقات إلى شأني، دون التدخل في الأمور الأخرى)[2]

بعد هذا التمهيد الذي رأينا ضرورته، سنسوق هنا باختصار ما ذكره الخميني وغيره من قادة الثورة الإسلامية ومراجعها من براهين على ولاية الفقيه، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: أدلة عقلية كلامية، وأدلة نصية روائية.

١ ـ الأدلة العقلية والكلامية على ولاية الفقيه:

بما أن المدرستين السنية والشيعية تختلفان في النظر للإمامة، وهل هي من أصول الدين أم من فروعه، فإن الخلاف أيضا امتد إلى مسألة [الحكومة الإلهية]، باعتبارها امتدادا للإمامة، أو نيابة عنها، أو تمثيلا لها، وسرى الخلاف أيضا إلى [ولاية الفقيه] باعتبارها تطبيقا من تطبيقات

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٦.

(٢) الكوثر في خطابات الإمام الخميني، ج١، ص١٠٤ ـ ١٠٥. يوم الجمعة ١٠/ ٤/ ١٩٦٤م ضمن خطبة له في بيته.

الحكومة الإلهية.

وقد أشار الخميني إلى هذا البعد الكلامي في [ولاية الفقيه]؛ فقال: (حفظ النظام من الواجبات الأكيدة، واختلال أُمور المسلمين من الأُمور المبغوضة، ولا يقوم ذا ولا يُسدّ عن هذا إلّا بوالٍ وحكومة. مضافاً إلى أنّ حفظ ثغور المسلمين عن التهاجم، وبلادهم من غلبة المعتدين واجب عقلاً وشرعاً، ولا يمكن ذلك إلّا بتشكيل الحكومة. وكلّ ذلك من أوضح ما يحتاج إليه المسلمون، ولا يعقل ترك ذلك من الحكيم الصَّانع. فما هو دليل الإمامة، بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة وليّ الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف... فهل يعقل من حكمة الباري الحكيم إهمال الملَّة الإسلاميَّة وعدم تعيين تكليف لهم؟ أو رضى الحكيم بالهرج والمرج واختلال النظام؟)[1]

وأشار إليه من المعاصرين الفيلسوف والمفسر الكبير عبد الله جوادي آملي بقوله: (البحث الكلاميّ بشأن ولاية الفقيه، هو أنّ الله عالم بجميع ذرَّات العالم ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾، فهو يعلم أنّ للمعصومين من أوليائه حضوراً وظهوراً خلال مدَّة معيّنة، وسيغيب خاتم أوليائه مدّة مديدة، فهل أمر بشيء زمان الغيبة، أم ترك الأُمّة لحالها؟ وإن أمر بشيء، فهل ذلك الأمر نصب الفقيه الجامع شرائط الولاية وضرورة رجوع الناس إلى هذا الوليّ أم لا؟ إنّ موضوعا هكذا مسألة هو [فعل الله]، وبناءً عليه فالبرهان الّذي يثبت ولاية الفقيه مرتبط بعلم الكلام)[2]

بناء على هذا اعتمد المنظرون لولاية الفقيه على نوعين من الأدلة: أدلة عقلية يُعتمد عليها عادة في علم الكلام، وأدلة نصية تستعمل عادة في الفقه.

ونحب أن نزيل هنا الإشكال المرتبط بربط المسألة بعلم الكلام والعقيدة، وأن ذلك لا

---

(١) البيع، الإمام الخميني: ٤٦١ و٤٦٢.

(٢) ولاية الفقيه والقيادة في الإسلام، عبد الله جوادي آملي: ١٤٣.

يعني تكفير المخالف، وإنما يعني أهمية المسألة، وضرورتها، وكونها لا ترتبط بأفعال المكلفين فقط، وإنما ترتبط أيضا بالعدالة الإلهية، ذلك أن الله الحكيم ـ كما ينص القائلون بولاية الفقيه ـ يستحيل عليه أن يترك خلقه للملوك والمستبدين، دون أن ينصب لهم أئمة، أو دون أن يشرع لهم الشرائع التي تنوب عن الأئمة في حال فقدهم.

وقد عبر عن هذا المعنى بعضهم؛ فقال: (إنّ المباحث الكلاميَّة لا تتَّصف بالدرجة نفسها من الأهمِّيَّة، فبعض المباحث الكلاميَّة جزء من مباحث أُصول الدِّين، مثل مبحث النبوّة والمعاد، أمّا مبحث الإمامة فهو بحث من أُصول المذهب. والمعاد من أُصول الدِّين. وجزئيَّات تلك المسألة وتفصيلاتها، رغم كونها كلاميَّة، ليست بأهمِّيَّة أصل المعاد. وبناءً على ذلك، فولاية الفقيه والحكومة في عصر الغيبة، رغم كونها مسألة كلاميَّة، هي أقلُّ مرتبة من مسألة الإمامة. ومن هنا، فهي ليست من أُصول المذهب)[1]

ونحب أن نشير هنا أيضا إلى أن ربط المسألة بالعقيدة وعلم الكلام ليست بدعة ابتدعها الخميني أو غيره من القائلين بولاية الفقيه، بل نجد هذا المعنى موجودا لدى قادة الحركات الإسلامية، وخصوصا سيد قطب، والذي اعتبر [الحكومة الإلهية] قضية عقدية، وليست مجرد فروع فقهية، بناء على ما ورد في النصوص من بيان خطورة التخلي عن حكم الله، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]

بل إننا نجد المدرسة السلفية نفسها، والتي تنكر إنكارا شديدا على ولاية الفقيه، تضع في مسائل العقيدة قضايا فرعية جدا، هي أدنى بكثير منها، من أمثال المسح على الخفين، وتبرر ذلك بما ذكره ابن جبرين في شرحه على الطحاوية بقوله: (مرت بنا مسألة فرعية، وذكرنا أنها أدخلت في الأصول لأجل أن الخلاف فيها مع المخالفين في الأصول، وهي مسألة المسح على الخفين، وذلك لأن الرافضة أنكروا المسح على الخفين، وصاروا يمسحون على القدمين

(١) الحكومة الإسلامية: دروس في الفكر السياسي الإسلامي، مركز نون، ص١٨٢.

مكشوفتين، فتركوا سنة وارتكبوا بدعة، ولما كانوا مخالفين في العقيدة.. فقد ترتب على ذلك المخالفة في المسح على الخفين، فذكرت في العقائد)[1]

بل إن الأمر بلغ بالسلفية ما هو أخطر من ذلك حيث أدخلوا فروعا فقهية كثيرة مثل التوسل والاستغاثة وزيارة الأضرحة في أبواب العقائد، بل جعلوها من أصول العقائد، وكفروا على أساسها المخالفين، باعتبارهم وقعوا في الشرك الجلي.

وحتى لا نتيه في الخلاف في المسألة، لأنها في كلا الحالتين ـ عند القائلين بولاية الفقيه ـ لا علاقة لها بالكفر والإيمان، وإنما علاقتها بمدى أهمية المسألة، ذلك أنها عندما ترتبط بالعقيدة يكون الاهتمام بها أعظم من كونها مجرد فرع من الفروع الفقهية التي وقع فيها الخلاف.

وقد أشار إلى هذا الشيخ عبد الله جوادي آملي عندما ذكر أن الخميني استفاد من التدرّج الذي حصل سابقاً في علاقة الفقيه بالأمة، والتي ابتدأت بعلاقة المحدِّث بالمستمع، ثم تطورت إلى علاقة مرجع التقليد بالمقلدين إلى أن بدت تتضح معالم ولاية الفقيه في الأبحاث العلمية، ويذكر أن الخميني قام بإنجاز عظيم حين أخرج بحث ولاية الفقيه من دائرة الفقه إلى موقعه الأصلي في علم الكلام، وأن لذلك تأثيره الكبير في نجاح الثورة الإسلامية، ذلك أن عموم الناس يهتمون للعقائد أكثر من اهتمامهم للفروع الفقهية، وخاصة إذا وقع الخلاف فيها.

ونحب أن ننبه هنا أيضا إلى أن ربط المسألة بعلم الكلام لا يعني إعطاء الفقيه منزلة فوق منزلته، ذلك أن دور الفقيه لا يعدو النيابة عن الرسول ﷺ والأئمة في تنفيذ الأحكام الشرعية، كما نبه إلى ذلك الخميني بقوله: (عندما نثبت نفس الولاية التي كانت للرسول ﷺ والائمة للفقيه في عصر الغيبة، فلا يتوهمن أحد أن مقام الفقهاء نفس مقام الأئمة والنبي ﷺ، لأن كلامنا هنا ليس عن المقام والمرتبة، وإنما عن الوظيفة، فالولاية ـ أي الحكومة وادارة البلاد وتنفيذ أحكام الشرع المقدس ـ هي وظيفة كبيرة ومهمة، لكنها لا تحدث للانسان مقاماً وشأناً غير عادي، أو

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين (٥٧/ ٣)

ترفعه عن مستوى الانسان العادي. وبعبارة اخرى فالولاية ـ التي هي محل البحث، أي الحكومة والادارة والتنفيذ ـ ليست امتيازاً، خلافا لما يتصوره الكثيرون، وانما هي وظيفة خطيرة)[١]

ثم وضح مرتبة ولاية الفقيه، وعلاقتها بالنبوة والإمامة؛ فقال: (ولاية الفقيه من الأمور الاعتبارية العقلائية وليس لها واقع سوى الجعل، وذلك كجعل القيم للصغار، فالقيم على الامة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة والدور. وكأن الإمام قد عين شخصاً لأجل حضانة الحكومة أو منصب من المناصب. ففي هذه الموارد لا يعقل أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم ﷺ والإمام والفقيه)[٢]

ولهذا يعبر عن الولي الفقيه بكونه نائبا للإمام، أو خليفة له، أو ممثلا في الأمة عنه، وهو ما يعطيه مكانة اجتماعية مهمة تجعل لأوامره من القداسة والأهمية ما ليس لغيرها، ومع ذلك لا ترقى به إلى مرتبة النبوة والإمامة.

بناء على هذا استعمل القائلون بولاية الفقيه، وخصوصا الخميني، الكثير من الأدلة العقلية لإقناع المخالفين، أو جماهير الناس، وأولها البداهة العقلية التي تبدو من خلال الإجابة على أمثال هذه التساؤلات: (هل يجوز تصدّي الفقيه للشؤون الاجتماعيَّة والأُمور العامَّة للمسلمين أو لا؟ وهل يجب على المسلمين طاعة أوامر الفقيه ونواهيه في الأُمور الاجتماعيَّة والسياسيَّة؟ وهل تجب عليهم مساعدة الفقيه العادل في ممارسة الولاية على أُمور المسلمين العامَّة؟ وهل يجوز للمسلمين أن يسلّطوا على أُمورهم غير الفقيه العادل؟ وهل تجب طاعة أحكام الوليّ الفقيه من قبل سائر الفقهاء؟)[٣]

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص٤٨.

(٣) انظر: الحكومة الإسلامية: دروس في الفكر السياسي الإسلامي، مركز نون، ص١٧٩.

فالإجابة البديهية على هذه التساؤلات هي أن الحكومة الإلهية تقتضي علما واسعا بالشريعة، وكيفية تنفيذها، ذلك أنه لا يمكن أن ينفذ الشريعة من لم يحط علما بفروعها وأصولها.

وذلك يقتضي أن يكون لذلك العالم الفقيه الكثير من السلطات التي تتيح له ذلك التطبيق، وكلما كانت السلطات أكثر كان التطبيق أفضل، وأحق باسم الشريعة.

فلو أن دور الفقيه لم يتعد الاستشارة، ولم يكن له دور التنفيذ، لم يتمكن من تنفيذ الكثير من أحكام الشريعة، ولذلك ستعطل باعتبار أنه لم يُستشر فيها، أو لم يكن له رأي حتى يدليه نحوها.

لكن إن كان للفقيه كل السلطات، بحيث يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويخطط للدولة ومستقبلها في جميع المجالات بناء على علمه بأحكام الشريعة؛ فإن تطبيق الشريعة حينها سيكون في أوج كماله الممكن، وخاصة إن استعان بالمستشارين من الفقهاء وغيرهم، وفي المجالات المختلفة، وخاصة إذا علمنا أن مصطلح [الفقيه] الذي ترتبط به الولاية، لا يعني فقط العلم بالأحكام الشرعية، وإنما يعني علوما كثيرة سنتطرق لها عند الحديث عن الجانب التطبيقي من ولاية الفقيه.

ونحب أن نذكر هنا باختصار بعض النماذج عن الأدلة العقلية التي استند إليها القائلون بولاية الفقيه، وهي كما يلي[1]:

النموذج الأول:

وينص على أن علة بعث الأنبياء والأئمة موجودة في نصب الولي؛ فالمتكلمون ذكروا أن الله تعالى رحمة بعباده نصب لهم من يحفظ البلاد، وينظم أمور المعاش والمعاد، وأوجب ذلك على نفسه؛ فكما وجب النصب عقلاً بالنسبة إلى النبي والإمام وجب النصب عقلا بالنسبة إلى

---

(١) انظر في تقريرات هذه الأدلة: ولاية الفقيه مفهوماً ودليلاً ، السيد أبو الحسن الموسوي الغريفي، مركز الصدرين للدراسات السياسية، و الحكومة الإسلامية: دروس في الفكر السياسي الإسلامي، مركز نون.

القائم مقامهم، وهو الولي الفقيه، أو كما عبر عن ذلك الخميني بقوله: (لا يعقل ترك ذلك من الحكيم الصانع، فما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (عجّل الله فرجه) ولا سيما مع طول الأمد)[1]

وقد قرر بعضهم هذا الدليل عن طريق المقدمات التالية[2]:

١ ـ الإنسان كائن اجتماعيّ، ومن الطَّبيعيّ حدوث التَّنازع والاختلاف في كلّ مجتمع، ولذلك، فالمجتمع البشريّ بحاجة إلى التَّنظيم والانضباط.

٢ ـ لا بدَّ من أن يضمن نظام الحياة الاجتماعيَّة البشريَّة كمال الإنسان وسعادته الفرديَّة والاجتماعيَّة.

٣ ـ لا يتمُّ تنظيم الحياة الاجتماعيَّة، بما يجعلها خالية من النِّزاعات والاختلافات، وضامنة لسعادة الإنسان المعنويَّة والغائيَّة، إلّا من خلال القوانين المناسبة والمنفّذ الجدير.

٤ ـ ليس للبشر قدرة على تنظيم الحياة الاجتماعيَّة المطلوبة من دون الله.

٥ ـ لا بدَّ من أن يكون حامل القوانين الإلهيَّة وحافظها معصوماً لتصل إلى الإنسان بصورة كاملة، ومن دون نقص وتدخّل وتصرّف.

٦ ـ تبيين الدِّين الكامل وإجراؤه يتطلّب نصب الوصيّ والإمام المعصوم.

٧ ـ لا يؤمّن الهدف المذكور ـ أي الحياة الاجتماعيَّة المطلوبة والمنسجمة مع القوانين الشَّرعيَّة ـ في حالة فقدان النبيّ والإمام المعصوم، إلّا من طريق القائد العالم بالوحي والعامل به.

وبناء على هذا؛ فالمقدّمة السادسة، في هذا البرهان، مقيدة بلزوم نصب الإمام، والمقدّمة السَّابعة تثبت ضرورة نصب القائد في زمان غيبة الإمام.

---

(١) كتاب البيع، الخميني، ج٢، ص٤٦٠..

(٢) الحكومة الإسلامية: دروس في الفكر السياسي الإسلامي، مركز نون، ص٢١٢.

وقد عبر عن الصُّورة الحاصلة من اندماج مقدِّمتي هذا البرهان الشيخ جوادي آملي بقوله: (إنّ حياة الإنسان الاجتماعيَّة وكماله الفرديّ والمعنويّ تتطلّب، من جانب، قانوناً إلهيّاً في الأبعاد الفرديَّة والاجتماعيَّة، مصوناً ومحفوظاً من الضُّعف والنَّقص والخطأ والنسيان، وتحتاج، من جانب آخر، إلى حكومة دينيَّة وحاكم عالم وعادل لتحقُّق وإجراء ذلك القانون الكامل. والحياة الإنسانيَّة لا تتحقَّق، في بعدها الفرديّ والاجتماعيّ، بدونهما أو بأحدهما، وفقدانهما في البعد الاجتماعيّ يوجب الهرج والمرج وفساد المجتمع الّذي لا يقرّه أيّ شخص عاقل. وهذا البرهان الّذي هو دليل عقليّ، ولا يختصُّ بأرض وزمن معيَّنين، يشمل زمان الأنبياء عليهم السلام. ولما كانت نتيجته ضرورة النبوّة، فإنَّه يشمل، أيضاً، ما بعد نبوّة الرسول الخاتم ﷺ، ما يعني أنَّه يفضي إلى ضرورة الإمامة، وكذلك إلى عصر غيبة الإمام المعصوم وحاصله ضرورة ولاية الفقيه)[1]

النموذج الثاني:

وهو متكون من خمس مقدمات:

المقدمة الأولى: يلزم في كل مجتمع أن يكون فيه قانون وحكومة تحكمه، وإلا لساد الهرج والمرج، وهذا أمر وجداني مؤيد بالنصوص المقدسة، ومن أمثال قول الإمام علي في جواب الخوارج عندما سمع قولهم: (لا حكم إلا لله)، حيث قال: (كلمة حق يراد بها باطل، نعم، إنه لا حكم إلا لله ولكن هؤلاء يقولون: (لا إمرة إلا لله)، وإنه لا بد للناس من أمير براً كان أو فاجر..)[2]

المقدمة الثانية: أن المجتمع الإسلامي فيه قانون إلهي، يعتقد المسلمون بصحته وكماله، وهو يوجب العمل والحكم على طبقه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ

---

(١) ولاية الفقيه: ١٥١ و١٥٢..

(٢) نهج البلاغة / الخطبة ٤٠.

هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]

المقدمة الثالثة: قوانين كل بلد يلزم أن تكون منسجمة فيما بينها، وصادرة من منشأ واحد، حتى لا يحصل فيها التعارض والتزاحم والخلل، والأمر كذلك في قوانين الحكومة الإسلامية، حيث يجب أن تكون صادرة من اجتهاد فقهي واحد، أي جميع قوانين البلاد تكون مطابقة لفتوى فقيه معين، وهذه الوظيفة الأولى للولي الفقيه.

المقدمة الرابعة: في كل إدارة يلزم أن يكون المدير واحدا، ومركزه على رأس الهرم الإداري في إصدار الأوامر حتى لا يؤدي التعدد إلى حصول النزاع والتخاصم بين المدراء، ويؤدي إلى ضعف عملهم أو عدم انسجامه وتوحده في نظام عام، وكذلك الإدارة السياسية الإسلامية يلزم أن يكون الحاكم شخصا واحدا.

المقدمة الخامسة: اتخاذ القرار السياسي لابد أن يكون صادرا من شخص الحاكم بحسب تشخيصه للمشكلة الموجودة في الواقع الخارجي وعلمه بالقانون، فيحدد القرار المناسب لرفع المشكلة على وفق القانون، حاله حال الطبيب الذي يشخص المرض، ويعطي العلاج المناسب، ولا يمكن الفصل بين الطبيب المشخص للمرض وبين المعطي للعلاج، وكذلك الحال في الحاكم الإسلامي لابد أن يكون فقيها عالم بالقانون الإسلامي على نحو يستطيع أن يستنبط منه الحكم المناسب لمشكلة الواقع السياسي الخارجي، وهذه الوظيفة الثانية للولي الفقيه.

والنتيجة التي تدل عليها هذه المقدمات هي أن وظيفة الحاكم الإسلامي تتلخص في أمرين:

التقنين: أي تقنين قوانين الحكومة الإسلامية واستنباطها من مصادرها الشرعية بحيث تكون جميع أحكام الدولة مطابقة لفتواه واجتهاده الشرعي الذي توصل أليه.

التطبيق: أي ممارسة السياسة بنفسه أو الإشراف عليها على نحو يطابق مبادئ الإسلام ويحول دون مخالفة أحكام الإسلام بحسب فتواه واجتهاده الشرعي الذي توصل إليه.

وهاتان الوظيفتان لا تمنعان من تفكيك القوى إلى السلطات الثلاثة، بحيث يكون دوره دور الإشراف، وصاحب القرار النهائي، وكل قرار سياسي يكون على طبق فتواه واجتهاده الشرعي الذي توصل إليه.

النموذج الثالث:

وهو دليل عقلي مركَّب، يتكوّن من بعض المقدِّمات الشَّرعيَّة، بالإضافة للأدلة العقلية، وقد ذكره العلامة الكبير السيد حسين البروجردي(١٨٧٥ – ١٩٦١)، بالاستناد لهذه المقدِّمات العقليَّة والنقليَّة[١] :

١ـ يتصدّى الحاكم لتلبية الحاجات الّتي يتوقَّف عليها حفظ نظام المجتمع.

٢ـ التفت الإسلام إلى هذه الحاجات، وشرّع لها الأحكام اللازمة، وطالب حاكم المسلمين بإجرائها.

٣ـ كان قائد المسلمين وزعيمهم، في صدر الإسلام، رسول الله ﷺ، ومن بعده الأئمّة الأطهار، وكان من وظائفهم سياسة شؤون المجتمع وإدارتها.

٤ـ القضايا السِّياسيَّة وإدارة شؤون المجتمع لا تقتصر على ذلك الزمان، فهي من حاجات المسلمين في العصور والدُّهور جميعها.

٥ ـ لم يكن من السَّهل على المسلمين، الوصول إلى الأئمّة في حياتهم، ولذلك، فإنّنا نوقن بأنّهم نصّبوا بعض الأفراد لإدارة هذه الأُمور، ونحن لا نحتمل ـ في عصر الغيبة ـ أن يكون الأئمّة قد نهوا عن الرُّجوع إلى الطَّواغيت وأعوانهم، وفي الوقت نفسه أهملوا السِّياسة، ولم ينصّبوا بعض الأفراد لتدبير الأُمور السِّياسيَّة، ورفع الخصومات وسائر المتطلّبات الاجتماعيَّة المهمَّة.

٦ـ بالنَّظر إلى لزوم نصب الوليّ، من جانب الأئمّة، لا بدَّ من إحراز تعيين الفقيه العادل

---

(١) ولاية الفقيه: ١٦٧ و١٦٨..

لإحراز هذا المنصب، لأنّه لا أحد يعتقد بنصب غير الفقيه لهذا المنصب، فليس هناك سوى احتمالين:

الأوّل: أنّ الأئمّة لم ينصّبوا أحداً، وإنّما نهوا عن الرُّجوع إلى الطَّاغوت والسُّلطان الجائر فقط.

والثاني: إنّهم نصّبوا الفقيه العادل لهذه المسؤوليَّة.

ويتّضح من المقدمات الأربع السابقة بطلان الاحتمال الأوّل. وعليه، قطعاً، تم نصب الفقيه العادل.

النموذج الرابع:

وقد قرّره الشيخ جوادي آملي على حسب المقدمات التالية[1]:

١ . صلاحيَّة الدَّين الإسلاميّ وديمومته إلى يوم القيامة من المسلّمات والواضحات.

٢. تعطيل الإسلام، في عصر الغيبة، مخالف لخلود الإسلام في جميع الشؤون العقديَّة والأخلاقيَّة والعمليَّة.

٣. إقامة النِّظام الإسلاميّ وإجراء أحكامه وحدوده والدفاع عن كيان الدِّين وحفظه من الطامعين أمورٌ لا يشكّ في ضرورتها.

٤ . الله تعالى بحكمته ولطفه بعباده لا يرضى بهتك الحرمات الشَّرعيَّة وأعراض الناس وضلالهم وتعطيل الإسلام.

٥ . دراسة الأحكام السِّياسيَّة ـ الاجتماعيَّة للإسلام تفيد استحالة تحقّقها من دون زعامة الفقيه الجامع للشرائط.

وبناء على هذه المقدمات، فإن العقل يحكم، على هذا الأساس، أنّ الله تبارك وتعالى لم يترك الإسلام والمسلمين في عصر الغيبة من دون زعامة.

---

(١) ولاية الفقيه: ١٦٧ و١٦٨..

٢ ـ الأدلة القرآنية والروائية على ولاية الفقيه:

من أكبر الأدلة على كون [ولاية الفقيه] مسألة من المسائل المطروحة قديما، وأنها ليست بدعة ابتدعها الخميني، ولا تصحيحا للتشيع، أو خروجا عنه، أو تأثرا بالمدرسة السنية، أو الحركات الإسلامية، كما يزعم بعض الباحثين من المدرسة السنية والشيعية، هو تلك النصوص القرآنية والروائية التي تتحدث عن السلطات التي يمكن أن يتولاها الفقيه، باعتباره واسطة بين الله وعباده في تعريف الأحكام الشرعية، وفي تولي تنفيذها.

وقد ذكر تلك النصوص أكثر الفقهاء القدامى[١]، حيث نجد الحديث عن مسائل ولاية الفقيه كفتاوى من غير إشارة الى دليل عند الشيخ المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، فقد صرح بها في المقنعة[٢] ، والطوسي في النهاية[٣]، ومحمد بن إدريس الحلي في السرائر[٤]، والمحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان[٥]، والمحقق الأول في شرائع الإسلام[٦]، وغيرهم.

كما نجدها مذكورة ـ مع الأدلة المختصرة ـ عند العلامة الحلي في المختلف والتذكرة، وباقي كتبه[٧]، ونصير الدين الطوسي، والشهيد الأول في الدروس، والشهيد الثاني في المسالك واللمعة، كما نقل الإجماع عليها العديد من الفقهاء منهم المحقق الكركي في رسالة صلاة الجمعة[٨]، وغيرهم.

---

(١) انظر: ولاية الفقيه مفهوماً ودليلاً ، السيد أبو الحسن الموسوي الغريفي، وقد استفدنا منه الاقتباسات التي ذكرت ولاية الفقيه في الكتب الفقهية.

(٢) المقنعة: ٦٧٥، ١٦٣، ٨١١، ٢٥٢، ٢٧٠، ١٥٢، ٤٤٢، ٦٧٨، ٧٧٤، ٧٢١، ٧٤٠ وغيرها.

(٣) النهاية: ١٨٥، ١٩٢،٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٦..

(٤) السرائر، ج٣، ص٥٣٨ و٥٣٩.

(٥) مجمع الفائدة والبرهان: ١٢: ٢٨..

(٦) الحلي، جعفر بن حسن، شرائع الإسلام، مختلف الشيعة: ٤: ٤٧٨. تذكرة الفقهاء، ج١، ص٤٥٢.

(٧) محمد علي المدرس، ج٢، ص١٧٧. والرضوي، محمد تقي المدرس، أحوال وآثار خواجة نصير الدين الطوسي.

(٨) رسائل المحقق الكركي (المجموعة الأولى): ١٤٢.

كما نجدها ـ مع الدليل المفصل ـ عند الشيخ النراقي، الذي بحث فيها بحثا مفصلاً في عوائد الأيام[1]، ومثله المير عبد الفتاح المراغي في كتاب العناوين[2]، والسيد محمد آل بحر العلوم في كتاب بلغة الفقيه[3]، وصاحب المستند، وصاحب الجواهر الذي قال: (بل هو المشهور، بل لا أجد فيه خلافاً، ثم أخذ في الاستدلال بنصوص روايات كثيرة، وأخيراً قال: فمن الغريب وسوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، ولا فهم من لحن قولهم ورموزهم ـ يقصد أئمة أهل البيت ـ أمراً)[4] ، وختم قوله هذا بقوله: (هذا حكم أساطين المذهب)، والميرزا محمد حسين النائيني في كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة [5]، وغيرهم.

وفي الأخير تحولت إلى مرحلة التطبيق العملي، وما تبعه من التأصيلات النظرية، والتحقيقات العلمية المرتبطة بها، والتي حولتها إلى حقيقة بديهية واضحة.

وقد اعتبر بعضهم هذه الموارد نوعا من الإجماع الفقهي عليها، كما عبر عن ذلك العلامة محمد هادي معرفة بقوله: (كانت هي مورد اتفاق الفقهاء فيما سلف حتى عصر صاحب الجواهر حيث بدت بعده وساوس المتشككين، وراق لبعضهم إنكارها رأساً، إنكار أمر كان قد أحكمه أساطين المذهب)[6]

وهذا لا يعني عدم ورود الخلاف في المسألة؛ فقد صرح بالخلاف فيها الشيخ الأنصاري الذي حصر ولاية الفقيه في التصدّي للأمور الحسبية فقط، ومثله السيّد الخوئي الذي أنكر مطلق الولاية للفقيه حتى ولايته في شؤون القضاء، بل أثبت نفوذ قضائه، وحجّية فتواه،

---

(١) عوائد الأيام: ٥٣٦..

(٢) العناوين ٢: ٥٥٧، العنوان ٧٣، ٧٤، ٧٥.

(٣) بلغة الفقيه. رسالة في الولايات.

(٤) جواهر الكلام – ج٢١، ص٣٩٤ـ٣٩٧.

(٥) النائيني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص٤١.

(٦) آية الله محمد هادي معرفة، ولاية الفقيه أبعادها وحدودها ، ص٢...

والتصرف في أموال القصّر أو غير ذلك لا من باب الولاية، بل من باب الأمور الحسبية.

لكن السيّد الخوئي نفسه، وفي أواخر عمره، تصرف بما تقتضيه ولاية الفقيه العامة، حيث أنه قام في أيام الانتفاضة الشعبانية بتنصيب عشرة من تلامذته الأكفاء لقيادة العراق في تلك الظروف، وكان ذلك نوعا من صلاحيات الولي الفقيه.

وهذا الموقف إما أن يحمل على تراجع السيد الخوئي عن موقفه القديم، والقول بولاية الفقيه، كما فعل تلميذه السيد علي السيستاني بعد احتلال العراق، وصرح بعد ذلك بقبولها، أو أنه وسّع الحسبة، كما برر ذلك بعضهم بقوله: (لا يتصور أن مفهوم الحسبة ضيق جداً، بل يشمل كل ما كان للمعصوم في إدارة شؤون الأمة الإسلامية)، وهذا بعينه القول بولاية الفقيه العامة.

بناء على هذا نجد القائلين بولاية الفقيه يستدلون لها بالكثير من الأدلة النصية، والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ ـ الأدلة من القرآن الكريم:

وقد جمعها العلامة الشيخ أحمد أزري قمّي في كتابه (ولاية الفقيه من منظار القرآن الكريم)، ومن الآيات التي أوردها للدلالة عليها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والتي علق عليها الخميني بقوله: (إن جعل الرسول الأكرم ﷺ رئيساً وعدَّ طاعته واجبة ليس المراد منه أنه إذا ذكر الرسول حكماً فيجب علينا القبول والعمل به، فالعمل بالأحكام إطاعة لله عز وجل، وكل الاعمال العبادية وغير العبادية التابعة للأحكام هي إطاعة لله، واتباع النبي الأكرم ﷺ ليس عملا بالأحكام، وإنما هو أمر آخر، أجل طاعة الرسول الأكرم ﷺ هي بمعنى من المعاني طاعة الله، لأن الله قد أمر أن نطيع رسوله ﷺ، فإذا أمر الرسول الأكرم ﷺ ـ الذي هو رئيس المجتمع الإسلامي وقائده ـ أمر الجميع بلزوم الذهاب إلى الحرب مع

جيش أسامة؛ فلا يحق لأحد أن يتخلف، وهذا ليس أمر الله، وإنما هو أمر الرسول ﷺ، فالله تعالى قد أوكل الحكومة والقيادة له ﷺ ويقوم هو ﷺ وفقاً للمصلحة بتجييش الجيوش، وتعيين القضاة والحكام والولاة، أو يعزلهم)

وبناء على ما ورد في الرواية عن رسول الله ﷺ: (الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا). قيل: يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا؟ قال: (اتباع السلطان؛ فاذا فعلوا ذلك، فاحذروهم على دينكم)[1] ، فإن النص في الآية - كما يذكر الخميني - يتعلق بهم أيضا، حيث قال: (وبناءً على هذا فالفقهاء أمناء الرسل، تعني أن الفقهاء العدول مكلفون ومأمورون بالقيام بجميع الأمور التي كانت في عهدة الأنبياء، ولئن كانت العدالة من الأمانة، فمن الممكن أن يكون الانسان أميناً في الأمور المالية، دون أن يكون عادلاً، إلا أن المراد من أمناء الرسل هو أولئك الذين لا يتقاعسون عن أداء أي تكليف، والذين يكونون طاهرين ومنزهين)[2]

وقد ورد في هذا روايات كثيرة في المصادر السنية والشيعية تعتبر الفقهاء والعلماء بالدين من أولي الأمر، كما روي عن الإمام علي قوله: (أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه)، وقال: (ولا يحمل هذا العلم إلاّ أهل البصر والصبر والعلم بمواضع الحق)[3]، وقال: (إن أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاءوا به)، ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥])[4]

وهاتان الآيتان الكريمتان واضحتان في الدلالة على ولاية الفقيه، حيث أنهما تنصان على

---

(١) اصول الكافي، ج١، ص٥٨.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص٦٥.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٦٣..

(٤) مجمع البيان، ج٢، ص٤٥٨..

أن الاتباع لا يكون إلا للمهتدين، ولا يكون المرء مهتديا ما لم يكن له علم مفصل بمواضع الهداية، وذلك ليس إلا للفقيه العالم.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، فهذه الآية الكريمة تصرح بالدعوة للرجوع لرسول الله ﷺ أو لأولي الأمر، وهي تذكر من صفاتهم القدرة على استنباط حكم الله في المسألة، وذلك لا يكون إلا للفقيه العالم.

وقد ذكر هذا المعنى الكثير من فقهاء المدرسة السنية، ومنهم الإمام الجويـني، الذي نص على هذا بقوله: (إذا كان صاحب الأمر مجتهداً فهو المتبوع ، الذي يستتبع الكافة في اجتهاده ولا يتبع ، أما إذا كان سلطان الزمان لا يبلغ مبلغ الاجتهاد فالمتبوعون العلماء ، والسلطان نجدتهم وشوكتهم ، والسلطان مع العالم كملك في زمان نبي ، مأمور بالانتهاء إلى ما ينهيه إليه النبي)[1]

ويصرح في موضع آخر من كتابه على ذلك بقوله: (إذا شغر الزمان عن الإمام، وخلا عن سلطان ذي نجدة وكفاية ودراية ، فالأمر موكول إلى العلماء ، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك ، فقد هدوا إلى سواء السبيل ، وصار علماء البلاد ولاة العباد ، وهم على الحقيقة أصحاب الأمر استحقاقاً ، وذو النجدة من الحكام مأمورون بارتسام مراسمهم ، واقتفاء أثرهم، والانكفاف عن مزاجرهم)[2]

بل إنه ينص على كيفية تطبيق ولاية الفقيه؛ فيقول: (وإن كثُر العلماء في الناحية فالمتبع

---

(١) الجويني ، غياث الأمم ، ص٣٨٠.

(٢) المرجع السابق، (ص ٢٨٠).

أعلمهم ، وإن فرض استواؤهم في العلم ، فإصدار الرأي عن جميعهم)[1]

ومثله قال الفخر الرازي: (لكن المقصود بأولي الأمر في الآية هم العلماء ، وأعمال الأمراء والسلاطين موقوفة على فتاوي العلماء ، والعلماء في الحقيقة أمراء الأمراء ، فكان حمل لفظ أولي الأمر عليهم أولى)[2]

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، حيث حصرت الآية الكريمة الحكم لثلاث أصناف من الناس: وهم(النبيون) والمراد بهم الأنبياء ورسل الله تعالى، و(الربانيون) وهم ورثتهم من الأئمة، و(الأحبار) وهم ورثة الأئمة من العلماء، فأثبتت هذه الآية الكريمة الولاية للعلماء في حال غياب الأنبياء والأئمة.

ب ـ الأدلة الروائية:

وهي كثيرة جدا، نذكر باختصار بعضها، مع بيان وجوه استدلال الخميني بها، على حسب ما ذكره في كتابه [الحكومة الإسلامية]:

الرواية الأولى:

وهي ما روي عن عمر بن حنظلة، أنه سأل الإمام الصادق عن رجلين حصلت بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة؛ فقال له الإمام الصادق: من تحاكم إليهم في حقٍّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يُحكم له فإنّما يأخذه سحتاً وإن كان حقّاً ثابتاً له، لأنّه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر الله أن يُكفر به، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، فقال له عمر: فكيف

---

(١) المرجع السابق، (ص ٣٩١)

(٢) مفاتيح الغيب: (٥/ ١٥٠)

يصنعان؟ فأجابه الإمام الصادق: (ينظران من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا؛ فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً؛ فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، وعلينا ردّ، والرادّ علينا الرادّ على الله، وهو على حد الشرك بالله)(١)

وقد اهتم الخميني بهذه الرواية، وأشار إليها كثيرا عند استدلالاته على ولاية الفقيه، وقد قال عنها: (هذه الرواية من الواضحات، وليس ثمة وسوسة في سندها ودلالتها، فلا ترديد في أن الإمام الصادق قد عين الفقهاء لأجل الحكومة والقضاء، وعلى جميع المسلمين طاعة أمر الإمام)(٢)

ومع كون الرواية واضحة في الدعوة لتحكيم الفقهاء والعلماء، بدل القضاة والسلاطين، إلا أننا سنقتبس بعض ما ذكره الخميني من وجوه الاستدلال بها(٣):

١ـ كما يتحصل من صدر وذيل هذه الرواية، ومن استشهاد الإمام الصادق بالآية الشريفة، فإن موضوع السؤال كان حكماً عاماً، كما أن الإمام قد بين التكليف العام، وقد ذكرت الرجوع في الدعاوى الحقوقية والجزائية إلى القضاة، وإلى المسؤولين التنفيذيين والحكوميين بشكل عام، فالرجوع إلى القضاة يكون لأجل اثبات الحق، وفصل الخصومات، وتعيين العقوبة، والرجوع إلى السلطة لأجل إلزام الطرف الآخر في الدعوى بقبول النتيجة، أو لتنفيذ الحكم الحقوقي أو الجزائي.

٢ ـ في هذه الرواية يُسأل الإمام عن جواز الرجوع إلى سلاطين الجور وقضاتهم، ويجيب الإمام بالنهي عن الرجوع إلى دوائر الحكومات غير الشرعية، سواء التنفيذية أو القضائية،

---

(١) الكافي، ج٧، ص٤١٢، رقم٥..

(٢) الحكومة الإسلامية، ص٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص٨٦.

ويقول بأنه على الشعب المسلم ألا يرجع في أموره إلى سلاطين وحكام الجور والقضاة العاملين لديهم، حتى لو كان حق الشخص المراجع ثابتاً، ويريد الرجوع لإحقاقه وتحصيله.. ومن رجع إليهم في موارد كهذه فقد رجع إلى الطاغوت، أي السلطات غير الشرعية، وما يأخذه من حق بواسطتهم فإنما يأخذه سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، فهو حرام، ولا حق له في التصرف فيه.

٣ ـ بين الخميني بعض الأسرار الثورية التي يحملها قول الإمام الصادق؛ فقال: (هذا حكم سياسي للإسلام، حكم يبعث على امتناع المسلمين عن الرجوع إلى السلطات غير الشرعية والقضاة التابعين لهم، وذلك لكي تتوقف الأجهزة الحكومية الجائرة وغير الإسلامية، وتتعطل هذه المحاكم الطويلة العريضة التي لا يعود للناس منها سوى التعب والمشقة، وتفتح الطريق إلى أئمة الهدى وإلى الأشخاص الموكل اليهم حق الحكم والقضاة من قبلهم، والهدف الأساسي هو عدم السماح للسلاطين والقضاة التابعين لهم بأن يكونوا مرجعاً للأمور، وبأن يتبعهم الناس في ذلك. فقد أعلن الأئمة للأمة الإسلامية أن هؤلاء ليسوا بمرجع، والله تعالى أمر الناس بالكفر بهم وعصيانهم، والرجوع اليهم يتنافى مع الكفر بهم، فإذا كنت كافراً بهم وتراهم ظالمين وغير لائقين، فيجب ألا ترجع إليهم) [1]

٤ ـ بناء على هذا، وبناء على حاجة الناس للقضاة والحكام؛ فإن قول الإمام الصادق، ليس سوى دعوة لتحقيق ولاية الفقيه في الواقع، كما ينص الخميني على ذلك بقوله: (بناءاً على هذا، فما هو تكليف الأمة؟ وما الذي يجب عليهم عمله في الحوادث والمنازعات؟ وإلى من يرجعون؟.. فالإمام لم يترك شيئاً مبهماً ليقول البعض إذن فرواة الحديث هم المرجع والحاكم، بل ذكر كل الجهات وقيد (الرواة) بكونهم ممن نظر في الحلال والحرام وفقا للقواعد، وله معرفة بالأحكام، ويمتلك الموازين لتمييز الروايات الصادرة على خلاف الواقع .. ومن الواضح أن

(١) المرجع السابق، ص٨٧.

معرفة الأحكام ومعرفة الحديث أمر آخر غير نقل الحديث)[1]

٥ ـ يقول تعليقا على قول الإمام الصادق: (فإني قد جعلته عليكم حاكماً): (أي منصباً من قبلي للحكم والامارة، وللقضاء بين المسلمين. ولا يحق للمسلمين أن يرجعوا إلى غيره، وبناءاً عليه، فلو اعتدى أحدهم على مال لكم، فالمرجع في الشكوى هي السلطة التي عينها الإمام، وإذا تنازعتم مع أحد على دَين، واحتجتم إلى اثبات ذلك، فالمرجع هو ذلك القاضي الذي عينه أيضاً، ولا حق لكم في الرجوع إلى غيره. وهذه وظيفة جميع المسلمين، وليس تكليفاً خاصاً بعمر بن حنظلة حين يواجه تلك المشكلة، فأمر الإمام هذا عام وكلي، فكما كان أمير المؤمنين في زمان حكومته يعين الحكام والولاة والقضاة، وكان على جميع المسلمين أن يطيعوهم، فالإمام الصادق أيضاً بما أنه ولي الامر المطلق، وله الولاية على جميع العلماء والفقهاء والناس، فهو يستطيع أن يعيّن الحكام والقضاة لزمان حياته، ولما بعد مماته. وقد قام بذلك وجعل هذا المنصب للفقهاء، وإنما قال [حاكماً] لكيلا يتوهم البعض أن الأمر مختص بالمسائل القضائية، ولا يشمل سائر أمور الحكم والدولة)[2]

الرواية الثانية:

وهي ما روي عن سالم بن مكرم المكنى بأبي خديجة[3]، أنه قال: (بعثني أبو عبد الله إلى أحد أصحابنا، فقال: قل لهم: إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارى في شيء من الأخذ والعطاء، أن تُحاكموا إلى أحدٍ من هؤلاء الفسّاق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا فإنّي قد جعلته عليكم قاضياً، وإيّاكم أن يُخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر)[4]

---

(١) المرجع السابق، ص٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص٨٨.

(٣) كان من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم وروى عن كليهما، وثّقه ابن قولويه، وعليّ بن فضّال، وعبَّر عنه الرجاليّ الكبير النجاشيّ بالثقة.

(٤) وسائل الشيعة، ج١٨، ص١٠٠.

وقد ذكرها الخميني في كتابه [الحكومة الإسلامية]، وذكر وجوه الاستدلال بها بتفصيل نختصره فيما يلي [1] :

١ . المراد من التداري المذكور في الرواية هو الاختلاف الحقوقي؛ فالمعنى أن لا ترجعوا إلى هؤلاء الفساق في الاختلافات الحقوقية والمنازعات والدعاوي. ومن قوله بعد ذلك: (إني قد جعلته عليكم قاضياً) يتضح أن المقصود من [الفساق] هم القضاة المعينون من قبل سلاطين ذلك الوقت، والحكام غير الشرعيين. ويقول في ذيل الحديث: (وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر)، أي لا ترجعوا في الأمور ذات العلاقة بالسلطة التنفيذية هؤلاء الحكام غير الشرعيين.

٢ . أن السلطان الجائر هو كل حاكم جائر وغير شرعي بشكل عام، ويشمل جميع الحكام غير الإسلاميين، والسلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية جميعاً، لكن بالالتفات إلى أنه قد نهى قبل ذلك عن الرجوع إلى قضاة الجور، يتضح أن المراد بهذا النهي فريق آخر، وهم السلطة التنفيذية.

٣ ـ أن قوله: (إيّاكم أن يُخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر) ليست تكراراً للكلام السابق، أي النهي عن الرجوع إلى الفساق، وذلك لأنه قد نهى أولاً عن الرجوع إلى القاضي الفاسق في الأمور المتعلقة به من التحقيق، وإقامة البيّنة، وأمثال ذلك، وأوضح وظيفة اتباع القاضي الذي عينه، ثم منع بعد ذلك من الرجوع إلى السلاطين أيضاً، مما يدل على أن باب القضاء غير باب الرجوع إلى السلاطين، وأنهما صنفان. وفي رواية عمر بن حنظلة حيث نهى عن التحاكم إلى السلاطين والقضاة أشار إلى كلا الصنفين، غاية الأمر أنه هنا إنما عين القاضي فقط، بينما في رواية عمر بن حنظلة عين الحاكم المنفذ والقاضي كلاهما.

٤ ـ أن الإمام الصادق جعل منصب القضاء في حياته للفقهاء ـ وفقاً لهذه الرواية ـ بينما

(١) الحكومة الإسلامية، ص٨٩.

جعل لهم منصب القضاء والرئاسة وفقاً لرواية عمر بن حنظلة.

٥ ـ لا يمكن لأحد أن يقول باعتزال الفقهاء عن هذه المناصب بموت الإمام؛ ففي انظمة الدنيا جميعا لا تلغي المناصب والمراكز العسكرية والتنظيمية بمجرد وفاة رئيس الجمهورية أو السلطان، أو تبديل الأوضاع وتغيير النظام.

٦ ـ بناء على ما سبق؛ فإن مناصب العلماء باقية مستمرة، وكذلك مقام الرئاسة والقضاء الذي عيَّنه الائمة لفقهاء الإسلام، فهو مستمر وباق؛ فالإمام يعرف أنه في حكومات الدنيا تبقى المناصب مستمرة حتى لو مات الرئيس؛ فلو كان يريد سلب حق الرئاسة والقضاء من الفقهاء بعد وفاته لكان يجب أن يعلن أن ذلك المنصب للفقهاء إنما كان فترة حياته فحسب، وأنهم بعد رحيله معزولون؛ فظهر إذن أن الفقهاء منصوبون من قبل الإمام لمنصب الحكومة والقضاء، وأن هذا المنصب لهم باق دائماً، واحتمال كون الإمام المتأخر قد نقض هذا الحكم، وعزلهم عن ذلك المنصب، احتمال باطل. إذ عندما ينهى الإمام عن الرجوع إلى سلاطين الجور وقضاتهم، ويقول أن الرجوع اليهم رجوع إلى الطاغوت، ويتمسك بالآية الشريفة التي تأمر بالكفر بالطاغوت، ومن ثمَّ ينصب (الفقهاء) قضاة وحكاماً للناس، فلو ألغي الإمام المتأخر هذا الحكم، ولم ينصب حاكماً وقاضياً آخر، فما هو تكليف المسلمين؟ ولمن يجب عليهم الرجوع في الاختلافات والمنازعات؟ هل يرجعون إلى الفساق والظلمة، والذي هو رجوع إلى الطاغوت، ومخالف لأمر الله؟ أم يبقون دون مرجع وملجأ، وتعمّ الفوضى؟ وليفعل كل امرئ ما يريد من اكل حق، أو سرقة أو سواها؟

الرواية الثالثة:

ما ورد في الحديث المعروف المتفق على روايته عند السنة والشيعة، وهو قوله ﷺ في فضل العلماء وطلبة العلم: (من سلك طريقاً يطلب فيه علما، سلك الله به طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا به. وإنه يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الارض،

حتى الحوت في البحر. وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورِّثوا دينارا ولا درهما، ولكن ورَّثوا العلم. فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر)[1]

والحديث ـ كما يذكر الخميني ـ له دلالة واضحة على [ولاية الفقيه]، ولذلك استدل به النراقي لإثبات ولاية الفقيه[2]، ومحل الشاهد منه ـ كما يذكر ـ هو قوله ﷺ: (العلماء ورثة الأنبياء)، ومن وجوه الاستدلال التي ذكرها[3]:

١ـ أن المقصود من العلماء هم علماء الأمة، وليس الأئمة، إذ أن نمط المناقب الواردة للائمة يختلف عما ورد في الحديث؛ فهذه العبارات من قبيل: (إن الأنبياء انما أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ منه أخذ وافر) لا تصح لتعريف الأئمة.

٢ ـ أن الإشكال الذي يذكر أن الأنبياء ـ على الرغم من كونهم يتلقّون العلم بواسطة الوحي ـ إلا أن ذلك لا يقتضي الولاية لهم على الناس والمؤمنين، غير صحيح ذلك أن (الميزان في فهم الروايات وظواهر الالفاظ هو العرف العام والفهم المتعارف للناس، لا ما تؤدي اليه التجزئة والتحليل العلمي، ونحن أيضاً نتبع فهم العرف. فلو أراد الفقيه أن يدخل التدقيق العلمي في فهم الروايات لتوقف في كثير من المسائل)، وبناء على ذلك (يمكن القول بأن الأحكام التي تركها الرسول ﷺ بعد وفاته هي نوع من الميراث ـ وان كانت لا تسمى ميراثا بحسب الاصطلاح ـ والذين يأخذون هذه الأحكام هم ورثة النبي)

٣ـ أن الولاية والامارة من الأمور الاعتبارية والعقلائية، وفي هذه الأمور يجب أن نرجع إلى العقلاء لنرى هل يعتبرون انتقال الولاية والحكومة من شخص إلى شخص آخر وراثة ام

---

(١) أصول الكافي، ج١، ص٤٢، وقد روي الحديث في المصادر السنية التالية: مسند أحمد (٥/ ١٩٦)، والدارمي (٣٤٠)، وأبو داود (٣٦٤١) ، وابن ماجة (٢٢٣)

(٢) عوائد الايام، ١٨٦.

(٣) الحكومة الإسلامية، ص٩٣.

لا؟ فلو سئل عقلاء الدنيا مثلا عمن قد ورث السلطة الفلانية، فهل يجيبون بأن هذا المنصب لا يقبل الوراثة؟ أم يقولون أن فلان مثلا هو وريث العرش والتاج؟ وأساساً فإن هذه الجملة [وريث التاج والعرش]، من العبارات المعروفة. فلاشك في أن الولاية في نظر العقلاء قابلة للانتقال، كمثل الإرث من الأموال التي تنتقل من شخص إلى آخر.

٤ ـ ومن يلاحظ الآية الشريفة ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، والرواية التي تقول: (العلماء ورثة الأنبياء) يلتفت إلى أن المراد هي نفس هذه الأمور الاعتبارية التي يرى قابلية انتقالها عقلا.

٥ ـ بناءاً على هذا، لو كنّا نحن وجملة العلماء ورثة الأنبياء فقط، وصرفنا النظر عن صدر الرواية وذيلها، فالظاهر أن جميع شؤون النبي ﷺ القابلة للانتقال بعد وفاته ـ ومنها الامارة على الناس الثابتة للائمة من بعده ـ ثابتة للفقهاء أيضاً. ماعدا الشؤون التي تخرج بدليل آخر. ونحن نخرجها بمقدار ما يدل الدليل.

الرواية الرابعة:

وهي خطبة للامام الحسين في منى حول وظائف الفقيه ومسؤولياته، وأسباب جهاده وثورته الداخلية ضد الحكم الأموي، وقد اهتم بها الخميني كثيرا، وفصل في شرحها، وذكر في مقدمته لها أنه (يتحصل منها أمران مهمان: الأول: [ولاية الفقيه] والثاني: أنه يجب على الفقهاء أن يفضحوا الحكام الجائرين، ويوقظوا الناس من خلال جهادهم وامرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، حتى تقوم الجماهير الواعية من خلال نهضتها الشاملة باسقاط الحكومة الجائرة، واقامة الحكومة الإسلامية)[١]

وسنذكر هنا الرواية بطولها، ثم نذكر بعض تعليقات الخميني عليها، فقد ورد فيها: (اعتبروا أيّها الناس بما وعظ الله به أولياءه من سوء ثنائه على الأحبار إذ يقول: ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ

---

(١) المرجع السابق، ص١٠٣.

الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وقال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨]، وإنّما عاب الله ذلك عليهم لأنّهم كانوا يرون من الظلَمة الّذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا ينهونهم عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم، ورهبة ممّا يحذرون والله يقول: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [التوبة: ٧١]؛ فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضةً منه لعلمه بأنّها إذا أُدّيت وأُقيمت، استقامت الفرائض كلّها هيّنها وصعبها. وذلك أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع ردّ المظالم، ومخالفة الظالم، وقسمة الفيء والغنائم، وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقّها. ثُمّ أنتم أيّتها العصابة، عصابة بالعِلم مشهورة، وبالخير مذكورة، وبالنصيحة معروفة، وبالله في أنفس الناس مُهابة، يهابكم الشريف، ويُكرمكم الضعيف، ويُؤثركم من لا فضل لكم عليه، ولا يد لكم عنده، تشفعون في الحوائج إذا امتنعت من طلّابها، وتمشون في الطريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر. أليس كلّ ذلك إنّما نلتموه بما يُرجى عندكم من القيام بحقّ الله، وإن كنتم عن أكثر حقّه تُقصِّرون؟ فاستخففتم بحقّ الأمّة، فأمّا حقّ الضعفاء فضيّعتم، وأمّا حقّكم بزعمكم فطلبتم، فلا مالاً بذلتم، ولا نفساً خاطرتم بها للّذي خلقها، ولا عشيرة عاديتم في ذات الله. أنتم تتمنّون على الله جنّته ومجاورة رسله وأماناً من عذابه، لقد خشيت عليكم أيّها المتمنّون على الله أن تحلّ نقمة من نقماته لأنّكم بلغتم من كرامة الله منزلةً فضّلتم بها، ومن يعرف بالله لا تُكرمون، وأنتم بالله في عباده تُكرمون. وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تفزعون، وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون، وذمّة رسول الله ﷺ محقورة، والعمي والبكم والزمن في المدائن مهملة لا ترحمون، ولا في منزلتكم تعملون، ولا من فيها تُعينون، وبالإدهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون. كلّ ذلك ممّا أمركم الله به من النهي والتناهي وأنتم عنه غافلون. وأنتم أعظم

الناس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسمعون. ذلك بأنّ مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله وحرامه. فأنتم المسلوبون تلك المنزلة، ما سُلبتم ذلك إلّا بتفرّقكم عن الحقّ واختلافكم في السنّة بعد البيّنة الواضحة. ولو صبرتم على الأذى، وتحمّلتم المؤونة في ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد وعنكم تصدر وإليكم ترجع ولكنّكم مكّنتم الظّلمة من منزلتكم وأسلمتم أمور الله في أيديهم، يعملون بالشبهات ويسيرون في الشهوات. سلّطهم على ذلك فراركم من الموت وإعجابكم بالحياة الّتي هي مفارقتكم، فأسلمتم الضعفاء في أيديهم، فمن بين مستعبد مقهور وبين مستضعَف على معيشته مغلوب، يتقلّبون في الملك بآرائهم، ويستشعرون الخزي بأهوائهم اقتداءً بالأشرار وجرأةً على الجبّار، في كلّ بلدٍ منهم على منبره خطيب يصقع، فالأرض شاغرة وأيديهم فيها مبسوطة، والناس لهم خول، لا يدفعون يد لامس، فمن بين جبّارٍ عنيد وذي سطوةٍ على الضعفة شديد مطاع لا يعرف المبدئ والمعيد، فيا عجباً ومالي لا أعجب والأرض من غاش غشوم ومتصدّق ظلوم، وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم. فالله الحاكم فيما فيه تنازعنا، والقاضي بحكمه فيما شجر بيننا.. اللّهمّ إنّك تعلم أنّه لم يكن ما كان منّا تنافساً في سلطان ولا التماساً من فُضول الحطام، ولكن لنُري المعالم من دينك ونُظهر الإصلاح في بلادك ويأمن المظلومون من عبادك، ويُعمل بفرائضك وسننك وأحكامك. فإن لم تنصرونا وتُنصفونا، قوي الظلمة عليكم وعملوا في إطفاء نور نبيّكم، وحسبنا الله وعليه توكّلنا وإليه أنبنا وإليه المصير)[1]

وسأقتبس هنا بعض ما ذكره الخميني من استدلالات بالحديث[2] :

١ ـ من البديهي أن هذا الذم والتقبيح الذي ذكره الإمام الحسين لا يختص بعلماء اليهود، ولا بعلماء النصارى، بل يشمل علماء المجتمع الإسلامي أيضاً، وجميع علماء الدين بشكل عام؛

(١) تحف العقول، ص٢٣٧..

(٢) الحكومة الإسلامية، ص١٠٥، فما بعدها.

وبناءاً عليه، فعلماء الدين الإسلامي مشمولون للذم والتقبيح الإلهي أيضاً فيما لو ظلوا ساكتين أمام سياسة الظلمة ونهجهم، وهذا الامر لا يخص السلف والاجيال الماضية، بل تتساوى فيه الاجيال الماضية مع أجيال المستقبل.

٢ ـ أن تساهل العلماء في وظائفهم ضرره أكثر من تقصير الآخرين في القيام بنفس تلك الوظائف المشتركة، إذ عندما يرتكب التاجر مخالفة ما، فإن ضررها يعود عليه، لكن إذا قصر العلماء في وظائفهم، فسكتوا مثلا أمام الظلمة، فإن الضرر يعود على الإسلام. وإذا عملوا بوظيفتهم، وتكلموا حيث يجب أن يتكلموا، فإن النفع سيعود على الإسلام أيضاً.

٣ ـ لقد ذكر قول الاثم وأكل السحت مع أنه يجب النهي عن جميع الأمور التي تخالف الشرع، وذلك من أجل بيان أن هذين المنكرين أخطر من جميع المنكرات، ويجب أن يعمل على إنكارهما ومحاربتهما بشكل أكثر جدية، إذ أنه أحيانا يكون لأقاويل الأنظمة الظالمة ودعاياتهم ضرر على الإسلام والمسلمين أكثر من عملهم في سياستهم، وغالبا ما يعرّضون كرامة واعتبار الإسلام والمسلمين للهتك؛ فالله تعالى يؤاخذهم على عدم التصدي لأقاويل الباطل، ودعايات السوء للظلمة، وعلى عدم تكذيبهم لمن يدعي أنه خليفة الله، وأن الأحكام الإلهية هي تلك التي يطبقها هو، والعدالة الإسلامية هي ما يقوله وينفذه مع كونه لا يخضع للعدالة أصلا.

٤ ـ لو قام شخص ما بتفسير الأحكام بنحو لا يرضي الله، أو بإحداث بدعة بذريعة أن العدل الإسلامي يقتضي ذلك، أو بتنفيذ أحكام مخالفة للإسلام، فيجب على العلماء أن يبدوا معارضتهم له؛ فإذا لم يفعلوا، فإنهم ملعونون من الله تعالى، وهذا واضح من خلال الآية التي استدل بها الإمام الحسين، وفي الحديث: (إذا ظهرت البدع، فللعالم أن يظهر علمه، وإلا فعليه لعنة الله)[1]، فإبداء المعارضة، وبيان الأحكام والتعاليم الإلهية المخالفة للبدع والظلم والمعاصي مفيد في حد ذاته، لأنه يؤدي إلى إطلاع الناس على الفساد الاجتماعي، ومظالم الحكام الخونة

(١) اصول الكافي، ج١، ص٥٤.

والفسقة، أو الذين لا دين لهم؛ فإبداء المعارضة من قبل علماء الدين في موارد كهذه هو نهي عن المنكر من قبل القادة الدينيين للمجتمع، ويستتبع موجة من النهي عن المنكر، ونهضة معارضة وناهية عن المنكر، يشارك فيها جميع أبناء الشعب المتدينين والغيورين.

٥ ـ حاول الخميني أن يعيد صياغة الخطبة السابقة، بشكل يتناسب مع العصر، ومن ذلك قوله مخاطبا العلماء والمراجع: (إذا لم تكونوا قادرين حاليا على منع بدع الحكام، وإزالة هذه المفاسد، فعلى الاقل لا تبقوا ساكتين. إنهم يحاربونكم، فضجوا واصرخوا واعترضوا، ولا تستسلموا للظلم. فالاستسلام للظلم أسوأ من الظلم. استنكروا واعترضوا واصرخوا، وانفوا اكاذيبهم، يجب عليكم أن تؤسسوا أجهزة اعلامية مقابل أجهزتهم، لتفضح وتنفي جميع أكاذيبهم، وتظهر للملأ أنهم يكذبون، وأن العدالة الإسلامية ليست ما يدّعون، ويجب أن تُعلَن هذه الأمور لينتبه الناس، ولا تجعل الاجيال القادمة سكوت هذه الجماعة حجة، وتحسب أن أعمال ومناهج الظلمة كانت مطابقة للشرع، وأن الدين الإسلامي المبين قد اقتضى أن يقوم بأكل السحت وسرقة اموال الشعب)[١]

وقال: (لقد أحرقوا المسجد الاقصى، ونحن نصرخ: دعوا المسجد الاقصى على حاله نصف المحترق هذا ولا تزيلوا آثار الجرم بينما نظام الشاه يفتتح الحسابات ويجمع المال من الناس باسم بناء المسجد الاقصى، ليتمكن من جني الفوائد، وملأ جيوبه عبر هذا السبيل، ومن خلال ذلك يزيل آثار جرم إسرائيل)[٢]

وقال: (إن الاسباب الأساسية لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هذه الأمور. بينما نحن قد جعلنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن دائرة صغيرة وحصرنا ذلك في الموارد التي يترتب فيها الضرر على الفاعل للمنكر، أو التارك للمعروف، وقد غرس

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص١٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٨.

في أذهاننا أن المنكرات هي تلك الأمور التي نراها ونسمع بها بشكل يومي في حياتنا الاعتيادية فحسب، كسماع الموسيقى في الباصات، أو ارتكاب بعض المخالفات في المقاهي، أو تجاهر بعض الناس بالافطار، وأن هذه الأمور هي التي يجب أن ننهي عنها فقط، ولا نلتفت إلى تلك المنكرات الكبيرة، إلى أولئك الذين يقومون بضرب الإسلام معنوياً، وسحق حقوق الضعفاء وما شابه من الموارد التي يجب أن ينهى فيها عن المنكر. لو صير إلى الاعتراض بشكل جماعي على الظلمة، وعلى المخالفات التي يقومون بها، أو الجرائم التي يرتكبونها، ولو أرسلت اليهم آلاف برقيات الاستنكار من جميع البلاد الإسلامية، فمن المتيقن أنهم سوف يتخلون عما يقومون به) (١)

وقال: (إني أستوضحكم الآن: هل الأمور التي ذكرها الإمام في هذا الحديث كانت خاصة بأصحابه المحيطين به، والذين يستمعون إلى كلامه؟ أليس خطاب [اعتبروا أيها الناس] موجَّهاً لنا؟ ألسنا مصداق الناس وجزءً منهم؟ ألا يجب أن نأخذ العبرة من هذا الخطاب؟ وكما ذكرت في أول البحث، فإن هذه المطالب ليست مختصة بجماعة معينة، وانما هي إعلان من الإمام إلى كل أمير ووزير وحاكم وفقيه، وإلى كل الدنيا، وجميع البشر. فوصاياه قرينة للقرآن ومثله، إذ وجوب اتباعها مستمرة إلى يوم القيامة. والآية التي استدل بها أيضاً ﴿لولا ينهاهم الربانيون﴾ وإن كانت خطاباً للربانيين والأحبار، لكن الخطاب موجَّه للجميع. ولقد ذمَّ الله تعالى الربانيين والأحبار، واستنكر عليهم لسكوتهم أمام ظلم الظلمة خوفاً أو طمعاً، مع كونهم قادرين على القيام بما يمنع الظلم من خلال المعارضة ورفع الصوت والكلام، فعلماء الإسلام أيضاً إذا سكتوا، ولم يقوموا بوجه الظالمين؛ فإنهم سوف يقعون محلاً لاستنكار الله عز وجل)(٢)

هذه ـ باختصار ـ صورة عن القيمة الأولى من القيم التي يقوم عليها نظام الجمهورية

---

(١) المرجع السابق، ص١١١.

(٢) المرجع السابق، ص١١٣.

الإسلامية الإيرانية، وهي قيمة [الحكومة الإلهية]، والتي استطاع فيها النظام الإيراني أن يتجاوز كل التطبيقات الخاطئة التي وقعت فيها جماعات الإسلامي السياسي، ووقعت فيها قبلها الأنظمة الثيوقراطية المستبدة التي مارستها الكنيسة.

ذلك أن النظام الإيراني استطاع أن يحافظ على قيم الحكومة الإلهية، والتي يتولاها الولي الفقيه، والمؤسسات المختلفة، وفي نفس الوقت حافظ على إشراك الشعب في جميع قراراته عبر المؤسسات المختلفة، وهو ما لم يتوفر في أي نظام من النظم.

ونحن ـ كما عرضنا ـ هذه الصورة الجميلة لتلك المزاوجة التي حصلت في إيران بين الحكم الإسلامي بمبادئه وقيمه، في نفس الوقت الذي روعيت فيه كل القيم الجمهورية والديمقراطية، نتمنى أن تتخلى حركات الإسلام السياسي عن نظرتها السلبية لولاية الفقيه، وتنظر إليها من خلال ممارساتها الواقعية، وتأصيلها النظري، لا لتتبناها بمثل الصورة التي تبنتها بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإنما بالصورة التي تتناسب مع كل بلاد تريد أن تطبق الحاكمية الإلهية عليها، ذلك أنه يستحيل أن يطبق الحاكمية الإلهية من لم يكن عارفا بها، وفقيها فيها؛ ففاقد الشيء لا يعطيه.

الفصل الثاني

ولاية الفقيه.. وقيم الجمهورية

القيمة الثانية التي يتأسس عليها نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي [الجمهورية]، والقيم النابعة منها، وهي تشكل مع [الإسلام] اللقب الذي اختارته إيران لنفسها بعد انتصار ثورتها؛ فهي [جمهورية إسلامية]، وليست إمارة إسلامية، ولا مملكة إسلامية، ولا خلافة إسلامية، ولا إمبراطورية إسلامية.

وفَهم الجمع بين هاتين القيمتين الساميتين [الجمهورية]، و[الإسلامية] ييسر التعرف على سر الكثير من المواقف الإيرانية، والمؤسسات التي تحكمها؛ فكلها تنبع من هاتين القيمتين، من الشعب احتراما له ولقراراته، ومن الإسلام باعتباره الخيار الذي ناضل من أجله الشعب الإيراني، وأثبت تمسكه به رغم كل المحن التي أصابته بسببه.

بل إننا إذا رجعنا إلى الوراء، وبحثنا في السر الأكبر لنجاح الثورة الإيرانية نجده ينبع من اعتمادها على كلا القيمتين؛ فهي قد نهضت من أجل أن يسترد الشعب حريته وحقوقه التي صادرتها الأنظمة المستبدة بمعونة الاستكبار العالمي، واستعمل في ثورته الإسلام بدل الشيوعية أو الاشتراكية، أو غيرها من النظريات التي اعتمدها للأسف الكثير من الثوار العرب، ولهذا كان شعار الثورة الإسلامية في ذلك الحين الذي كانت الشعوب فيها ترزح بين الشرق أو الغرب هو (لا شرقية، ولا غربية.. إسلامية إسلامية)

وللأسف نجد الكثير من المغرضين ينتقدون الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جمعها بين هاتين القيمتين، ذلك أنهم يتصورون استحالة تجمعهما، بل يتصورون أنهما قيمتان متناقضتان، وذلك نتيجة تأثرهم بالمدارس الغربية، واعتبارهم أن مراعاة أحكام الإسلام

يتناقض مع مراعاة مطالب الجماهير.

ولهذا نجد قادة الثورة الإسلامية وفقهاءها ومفكريها يقدمون الشروحات الوافية، لكون الحكم الإسلامي لا يتناقض أبدا مع الحكم الجمهوري، بل يذكرون أن الحكم الجمهوري في البلاد الإسلامية لا يتم إلا بمراعاة الحكم الإسلامي، لأنه دين الشعب، والشعب لا يمتنع من أن يُحكم بدينه.

ولا بأس أن نذكر هنا بعض النماذج من تلك الردود، باعتبارها أحسن جواب عن تلك الانتقادات المغرضة، والتي يصدر معظمها للأسف من بلاد لا تعرف الجمهورية ولا الديمقراطية، بل هي تعيش في ظلال الحكم الملكي الذي يفتقد لأدنى معاني الحرية والكرامة.

وأولها ما ذكره الولي الفقيه المعاصر السيد علي لخامنئي في بيان العلاقة بين قيم الجمهورية وقيم الإسلام، وذلك في لقاء له مع أعضاء مجلس خبراء القيادة بتاريخ (١٤/ ٣/ ٢٠٠٢)؛ فقد قال في ذلك: (إنّ حقّ الله في الإسلام ليس منافسًا لحقّ الناس، ولا في مقابله، جميع حقوق الناس، ومن جملتها حقّ الشعب في الانتخاب، والذي هو حتمًا في أمر الحكومة، ناشئة من الحكم الإلهيّ، فقيمة جميع حقوق الشعب ناشئة عن حاكميّة الله وما أمر به الله تعالى، لذا، عُبّر في القرآن الكريم، في الموضع الذي يتمّ فيه الاعتداء على حقوق الناس والتعرّض لهم، كمسألة الربا، بقوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] مع أنّ هذا العمل هو اعتداءٌ على حقوق النّاس، لكنّ الحرب مع الله.. ذلك لأنّ ما يرتبط بالناس على اتّساعه، هو تكليفٌ إلهيّ، الحقّ الذي جعله الله للناس، التكليف الذي وضعه الله على عاتق من يتولّون أمور الناس يمكن القول إنّ الجمهورية الإسلاميّة ليست حبرًا على ورق، هي حقيقة، تعتمد على رأي الشعب حيث أمرنا الله سبحانه أن نولي الأهميّة لرأيه واختياره وإرادته في هذا المجال)[1]

وبناء على هذا، يستنتج أن مفهوم [الجمهورية الإسلامية] يتحقق بمراعاة [الإسلام]

---

(١) تأسيس الحضارة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي (ص: ٤٧).

وتكالفيه الشرعية، ذلك أن التكاليف الشرعية الإسلامية تراعي مطالب الشعب، وتطالب بتنفيذها، ولو لم يطلبها الشعب نفسه.. والحاكم المسلم هو الذي لا يتنتظر من الرعية أن تطالب بحقوقها، ولا أن يمن عليها بتقديمها، لأنه يفعل ذلك انطلاقا من واجباته الشرعية، يقول في ذلك: (وليست مشكلتنا في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة فقط، أن يسيء النّاس فهمنا، أو تتراجع ثقتهم بنا، مشكلتنا هي التكليف الشرعي أيضًا، ولو لم يفهم الناس؛ فإذا قمنا في مكان ما بعمل، أدّى إلى تضييع حقوق الناس، مع أنّ أحدًا لم يدرك أنّه تمّ التعرّض لحقوق الناس وكانت الدعايات صاخبة أيضًا، فإنّ مشكلة التكليف الشرعي تبقى تواجهنا في أقاصي الجسم العظيم للحكومة وفي طولها وعرضها ـ حيث الحكومة ليست محصورة ومتجلّية في شخص القائد – الجميع شركاء في هذه السيادة الشعبيّة الدينيّة، والوظائف الملقاة على عاتقهم من هذه الناحية، سواءٌ رئيس الجمهوريّة، أم رئيس سلطة من السلطات الثلاث، أم نوّاب المجلس، أم أيّ مسؤول في ناحية من النواحي ـ تكليف الجميع هو مراعاة حقوق الناس لله، هذان الاثنان، متساويان بعضهما مع بعضٍ ومتّحدان)[1]

وهكذا نرى الخميني يدعو كل حين إلى تصحيح التصورات نحو معنى [ولاية الفقيه]، وكونها لا تتناقض مع الجمهورية، بل هي تلبي مطالب الجمهور أحسن تلبية، لأنها تنبع من القيم التي يؤمن بها، لا من القيم الغريبة عنه، يقول في ذلك: (إن من يدعي أن مبدأ ولاية الفقيه يستلزم ديكتاتورية فلا ريب أنه جاهل بهذا المبدأ وأهميته وقدسيته، بل العكس هو الصحيح؛ فإن الحامي للحريات وفق المبادئ الإسلامية، والحامي لإرادة الشعب وحقوقه والمدافع عنه هو مبدأ ولاية الفقيه الذي يقوم بمهمة الإشراف على أمور البلد، حتى لا ينحرف أحد ممن يمكن أن يستلم مقدرات البلد، فهو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه، وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف ويحكم بهواه، وهكذا الكلام بالنسبة لأي

(١) تأسيس الحضارة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي (ص: ٤٦)

مسؤول، كما أن مبدأ ولاية الفقيه يمنع الفقيه نفسه أن ينحرف وأن يحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلاً، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده، والمفروض أنه بذل جهده كله للوصول إلى هذا الرأي واستكشافه من خلال وسائل الإستنباط الممكنة له، كما أن عليه بذل الجهد في تمحيص الوقائع وتشخيصها حتى يطبق عليها حكمها الإلهي ويحكم على وفقه. والمفروض في الفقيه الولي العدالة والورع والكفاءة بل الأكفئية في تحقيق كل ذلك، كما أن المفروض أن في الأمة علماء وتقاة وثقاة ورعون يراقبون حركة الفقيه، بإمكانهم عزله إن انحرف وصار يحكم بهواه، وقد صان الدستور هذا الحق للخبراء وللأمة)[(١)]

وهو يذكر أنه لا وجه لاعتبار ولاية الفقيه حكما ديكتاتورياً، ذلك أن هذالنوع من الحكم يطلق على من يستند في حكمه إلى الرأي الشخصي بعيداً عن أي اعتبارات صحيحة، ثم يجبر الشعب على اتباعه، (وإنما يكون الحكم ديكتاتورياً إن كان الحكم وفق الهوى متاحاً للحاكم، وكان الحاكم قادراً على أن ينفذ جميع رغباته بدون أن يتجرأ أحد على معارضته)

وهو يذكر أن من أكبر الأدلة على عدم وجود أي صلة بين ولاية الفقيه، والحكم الديكتاتوري هو تصويت أغلبية الشعب في إيران على ولاية الفقيه، يقول في ذلك: (ليس من الديكتاتورية في شيء أن يكون النظام المعتمد في إيران قد أيده أكثرية الشعب بحيث تجاوزت نسبة التأييد التسعين في المائة دون ضغط أو إكراه؛ فالشعب بغالبيته العظمى أيد ولا يزال نظام الجمهورية الإسلامية المبني على مبدأ ولاية الفقيه كما نص عليه الدستور)[(٢)]

ويذكر أن المعترضين هم الذين يريدون مصادرة رأي الجمهور، والحديث باسم الشعب؛ يقول في ذلك: (الديكتاتورية متجسدة في كلمات المعترضين، إذ يحاولون وهم القلة أن ينصبوا أنفسهم في موقع يحسبون أنفسهم أوصياء على الشعب والأمة، والحال أن الشعب لم

---

(١) نقلا عن الفقيه والسلطة والأمة، مالك مصطفى وهبي العاملي (ص: ١٧١)

(٢) نقلا عن الفقيه والسلطة والأمة، مالك مصطفى وهبي العاملي (ص: ١٧١)

يرض بذلك منهم بدليل أنه خالفهم. وهؤلاء عندما ينصبون أنفسهم في هذا الموقع يسعون لفرض رأيهم وإثارة جو نفسي وزعزعة ثقة الشعب والمسلمين بهذه الجمهورية والثورة، وهذا نحو من أنحاء الديكتاتورية)[1]

ويذكر أن هؤلاء الذين يعترضون على ولاية الفقيه، بحجة تناقضها مع قيم الجمهورية، يعترضون في الحقيقة على الإسلام وقيم الإسلام، وليس على الولي الفقيه، ذلك أن (هؤلاء المعترضين لن يعترضوا بهذا الإعتراض لو كانت الصلاحيات كلها التي ثبت في الإسلام أنها للفقيه قد أعطيت لإنسان آخر غير فقيه، بل وغير مسلم، بل ربما سيمدحون الشخص والنظام حينئذ، ولكنهم يعيشون عقدة الإسلام ولا يتجرؤون على قول ذلك)[2]

هذه مقولات القائدين الكبيرين اللذين أتيح لهما تولي منصب الولي الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد اقتصرنا على هذه النماذج، وهي كافية لرد المعترضين الذين يصورون كليهما بصورة الحاكم المستبد، وهو تصوير ناتج عن الجهل والكبر، ولو أنهم كلفوا أنفسهم بمطالعة ما كتبه كل منهما، أوالتعرف على مواقفه بنية صادقة لما تجرأوا على مثل ذلك التصوير الظالم.

ونحب أن نذكر ـ بهذه المناسبة ـ تنظيرا مهما جدا لمفهوم الجمهورية، وعلاقته بالحكم الإسلامي والولي الفقيه، وذلك عند فيلسوف وفقيه ومفكر كبير من قادة الثورة الإسلامية، ومن المقربين جدا من الخميني، وهو الشهيد مرتضى مطهري، فقد نظّر لهذه المسألة في مقابلة تلفزيونية هامة أجريت معه قبل إجراء الاستفتاء العام على [نظام الجمهورية الإسلامية] في إيران، ثم طبعت ككتاب مستقل بعنوان [قضايا الجمهورية الإسلامية]، وقد تطرق فيها إلى مسائل مهمة جدا تتعلق بالنظام الإسلامي، وطبيعة الثورة ومستقبلها.

---

(١) المرجع السابق، ص١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٢.

وقد كان أول سؤال طرح عليه فيها حول مفهوم الجمهورية الإسلامية، والتناقض الذي قد يحمله الجمع بين هذين المعنيين، وحتى نفهم جواب مطهري جيدا، نذكر نص السؤال باعتباره لا يزال يطرح إلى الآن، وبنوع من الاستفزاز، وكأن الإيرانيين لم يجيبوا عليه، مع أنهم أجابوا عليه، وبتفصيل كبير، قبل الثورة وبعدها وفي كل حين، ولكن المغرضين للأسف لا يقرؤون، وإنما ينتقدون فقط.

ونص السؤال هو: (مفهوم (الجمهورية الإسلامية) يبدو غامضاً إلى حد كبير؛ فالجمهورية تعني إعطاء الشعب حق الحاكمية، بينما الصفة الإسلامية تقيد هذه الحاكمية وتحددها، ويبدوا أيضاً أن مفهوم الجمهورية الإسلامية يتعارض مع المفاهيم الديمقراطية ومفاهيم الجمهورية بمعناها المطلق العام، فهل لكم أن تعطونا صورة واضحة لنظام الجمهورية الإسلامية؟)[1]

وقد أجاب الشيخ مرتضى مطهري على السؤال إجابات مفصلة نلخصها ببعض تصرف في النقاط التالية[2] :

١. مفهوم (الجمهورية الإسلامية) واضح لا يحتاج إلى كثير من الشرح، فالمفهوم مركب من كلمتين: كلمة (جمهورية) وكلمة (إسلامية)، وكلمة الجمهورية: تعني شكل الحكومة المقترحة، وكلمة إسلامية: تحدد محتوى هذه الحكومة.

٢ ـ أن السر في اختيار لقب [الجمهورية] لإيران هو تمييز النظام الحاكم في إيران عن غيره من النظم التي حكمت العالم؛ فمنها النظام الفردي الوراثي، كنظام السلطنة والنظام الملكي، ومنها النظام الارستقراطي، كالنظم التي يحكم فيها الفلاسفة أو الحكماء أو المتخصصون أو الأشراف، ومنها حكومة المتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال ودافعي

---

(١) قضايا الجمهورية الإسلامية، مرتضى مطهري، ص: ٢، فما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص٣.

الضرائب، وغيرها من النظم والحكومات.

٣ ـ أن [الجمهورية] تعني حكومة عامة الناس، أو الحكومة التي يتمتع فيها جميع الناس بحق الانتخاب دون تمايز بينهم في الجنس أو اللون أو العقيدة، والشرط الوحيد في المنتخب هو البلوغ والنضوج العقلي لا غير .. إضافة إلى ذلك، فالهيئة الحاكمة المنتخبة تحكم لفترة معينة، وللشعب حق إبقائها أو تغييرها بعد انقضاء تلك الفترة .. وهذا الشكل من أنظمة الحكم هو (الجمهوري)، وهو الشكل المقترح لنظام الحكم في إيران.

٤ ـ أن كلمة [إسلامية] تعني تحديد محتوى هذه الحكومة، ومحتوى هذا الشكل ـ أي أن المنتخب حينما يقول نعم للجمهورية الإسلامية، يقترح أن يكون نهج الحكومة على أصول وتعاليم إسلامية، والإسلام ـ كما هو واضح ـ مدرسة فكرية وأيديولوجية وأطروحة لتنظيم الحياة البشرية بجميع أبعادها وشؤونها.

٥ ـ بناء على ما سبق؛ فإن (الجمهورية الإسلامية) تقوم على أساس نظام يتمتع فيه أفراد الشعب بحق الانتخاب وبحق تغيير الهيئة الحاكمة، وهذا هو شكل النظام .. أما المحتوى فإسلامي.

٦ ـ أن الذين يجدون غموضاً وتناقضاً في كلمة (الجمهورية الإسلامية) قد اختلط عليهم الأمر، وخالوا أن ثمة تناقضاً بين حق السيادة وحق الالتزام بمدرسة فكرية عملية في الحياة، وهؤلاء ظنوا أن الإنسان الملتزم بخط فكري معين والمناضل من أجل تطبيق مبادئ هذا الخط في الحياة الاجتماعية، ليس بحرّ ولا ديمقراطي، ومن خلال هذه المعادلة الوهمية الخاطئة يستنتجون أن الديمقراطية سيتهددها الخطر، إن أضحى النظام إسلامياً وأضحت الجماهير تؤمن بالمبادئ الإسلامية وتطالب بتطبيقها.

٧ ـ أن مفهوم الجمهورية لا يعفي الجماهير من التمسك بخط فكري معين والالتزام بمبادئ مدرسة معينة، ويطرح مطهري هنا أسئلة وجيهة على أولئك المعترضين، ويقول لهم

فيها: (تُرى، هل تعني الديمقراطية أن يلتزم كل فرد بخط فكري خاص، أو أن يتخلى جميع الأفراد عن أي التزام بمدرسة فكرية؟!.. ترى، هل الإيمان بمبادئ قائمة على أساس العلم والمنطق والفلسفة، والتسليم لهذه المبادئ، يعارض الديمقراطية؟!)[1]

٨ ـ أن الأكثرية الساحقة من الشعب الإيراني تؤمن إيمانا راسخاً بمبادئ الإسلام، وليس في هذا الإيمان المطلق ذنب ولا عيب، لكن العيب أن تسلب هذه الأكثرية الساحقة، ومن الأقلية غير المؤمنة، حق النقد والمناقشة والاعتراض.

وفي جواب عن سؤال آخر لا يزال يطرح أيضا، وهو مهم جدا في فهم عدم التعارض بين النظام الجمهوري والنظام الإسلامي، وينص على كيفية الجمع بين حكم الشعب لنفسه، وتولي الفقيه لذلك الأمر، وقد أجاب عليه مطهري بقوله: (من أجل أن أجيب على ما تقول، لابد أن أذكر أن الشعب الإيراني نال في ثورته الدستورية حق سيادته، لكن هذا الشعب لم يكن يرى أي تعارض بين نيله هذا الحق، والتزامه بالإسلام فكراً وعقيدة وقانوناً ينظم جميع شؤون الحياة، ولهذا نص الدستور الإيراني، المدون عقب انتصار تلك الثورة، على ضرورة السير في إطار القوانين الإسلامية، وصرح بأن أي قانون يفقد اعتباره القانوني إذا كان معارضاً لقوانين الإسلام، كما نص الدستور الذي تمخضت عنه الثورة الدستورية الإيرانية على ضرورة وجود خمسة فقهاء في مجلس النواب للإشراف على القوانين، ولم يكن يخطر على بال رواد الثورة الدستورية أن التمسك بالإسلام والالتزام بالحدود والقوانين الإسلامية يعارض الروح الدستورية والروح الديمقراطية، كما أنهم لم يروا معارضة بين الإسلام وبين قدرة مجلس النواب على التقنين لأن القوانين كانت تُسن في إطار المبادئ الإسلامية، المهم أن يكون الشعب هو المنفذ للقانون الذي آمن به وقَبِله سواء كان الشعب هو الذي سن القانون، أو أن يكون قد سنه صاحب مدرسة فكرية أو منظر قانوني، أو أن يكون القانون الذي آمنت به الجماهير قد تلقته

(١) المرجع السابق، ص٥.

عن طريق الوحي الإلهي، ويتضح من هذا أن الصفة الإسلامية للجمهورية لا تتعارض مع سيادة الشعب أو مع الديمقراطية بشكل عام، والمبادئ الديمقراطية لا تتطلب بالضرورة ابتعاد المجتمع عن كل خط فكري ملتزم)[1]

ثم ذكر أن المشكلة التي يعاني منها المعترضون على نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو في كونه ينبع من الإسلام، أو يريد أن يطبق الإسلام في جميع شؤون الحياة، ولهذا لا نراهم يعترضون على الأيديولوجيات الأخرى، يقول في ذلك: (إننا نرى الأحزاب تنتمي إلى أيديولوجيات معينة، ولا تعتبر هذا الانتماء معارضاً لمبادئ الديمقراطية، لكن المسألة حينما تطرح على الصعيد الإسلامي، يثير بعضهم شكوكاً وتساؤلات حول إمكان انسجام المفهوم الإسلامي مع المفهوم الجمهوري)

ثم يذكر منبع هذا الاعتراض، وخلوه من الصدق والموضوعية؛ فيقول: (أعتقد أن هذه الشكوك والشبهات تطرح من لدن أفراد لا يزالون يؤمنون بديمقراطية القرن الثامن عشر التي تحدد حقوق الإنسان بإطار مسائل المعيشة والمأكل والمسكن والملبس وحرية انتخاب طريقة المعيشة المادية. هذه الديمقراطية التي تحذف من دائرة الحقوق الإنسانية مسائل الانتماء الفكري والالتزام المدرسي والتكامل الإنساني والتحرر من سلطة البيئة والغرائز)

ثم يبين الخصائص التي ميزت الثورة الإسلامية الإيرانية، والنظام الذي نبع منها، وكونها خصائص فريدة تصحح الكثير من المفاهيم السائدة؛ فقال: (لابد أن أشير إلى حقيقة واضحة كل الوضوح هي: أن الأكثرية الساحقة للشعب الإيراني حددت في شعاراتها ومطالبها نوع النظام الذي تريده. لم يتجه كفاح الشعب الإيراني ضد التسلط السياسي والاستعمار الاقتصادي فحسب، بل اتجه أيضاً إلى مقارعة الثقافات والأيديولوجيات الغربية، إلى مقارعة التبعية للغرب تحت العناوين المغرية نظير الحرية والديمقراطية والاشتراكية والمدنية والتطور

(١) المرجع السابق، ص٦.

والتقدم وغيرها من العناوين الزائفة التي يلوح بها الاستعمار وعملاؤه في عالمنا.. إن الملايين من أبناء الشعب الإيراني حين طالبوا في مظاهراتهم الضخمة الصاخبة بإقامة الجمهورية الإسلامية، قد حددوا في الواقع الإطار الفكري لنظام الحكم الذي يريدونه.. الهوية الوطنية لأي شعب من الشعوب تتمثل في التراث الحضاري المتأصل في أعماق هذا الشعب، وهذه الهوية الوطنية تتمثل لدى جماهير الشعب الإيراني بالإسلام)

***

بعد هذه التصريحات الواضحة من قادة الثورة الإسلامية وفلاسفتها، والتي تبين مدى ارتباط ولاية الفقيه بكل قيم الجمهورية، بل تجاوزها لكل سلبياتها، نرى في الواقع الديني والإعلامي من يقف يقف موقفا سلبيا من [ولاية الفقيه]، وينشر في ذلك الدعايات المغرضة، التي لا تستند إلى أي أدلة واقعية موضوعية، بل تكتفي فقط بتصويرها بصورة ما حصل في الماضي، وخصوصا عند المسيحيين من تلك الحكومات الثيوقراطية(1) الاستبدادية، والتي ثارت عليها الشعوب بعد ذلك، وانتقلت بسببها إلى النظام العلماني، بل إلى الإلحاد نفسه.

ومن الأمثلة على تلك الدعايات المغرضة ما قاله بعض الخليجيين في مقال بعنوان [الثيوقراطية تعود من جديد](2) بعد أن قدم مقدمة في التعريف بالثيوقراطية: (بعدما تخلصت أوروبا وأنهت الحكم الثيوقراطي بكل أشكاله وأنواعه، تطل علينا إيران بنظام ثيوقراطي جديد ومقنن، [حيث] تعتبر إيران نموذجاً جديداً للحكم الثيوقراطي، من خلال مجلس الخبراء، الذي يقوم بتعيين رجل دين بمنصب القائد الأعلى للجمهورية، الذي يمتلك جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بيده ولا تنازعه أي سلطة أخرى في إيران! مثل خامنئي الآن

---

(1) الثيوقراطية: تعني حكم الكهنة أو الحكومة الدينية أو الحكم الديني، وهي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبروا موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم سماوية، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته أوعلى الأقل يسود رأي الكهنوت عليه..

(2) نشرته الخليج أون لاين بتاريخ: ٢٨-١٠-٢٠١٧، ولم تذكر اسم صاحب المقال.

الذي يعتبر أعلى سلطة دينية وسياسية بإيران. ويُطلق على هذا النوع من الحكم سلطة [ولاية الفقيه])

هذا نموذج يختصر الكثير من المقالات التي يواجه بها النظام الإيراني، ويعتبر من خلالها نظاما ثيوقراطيا واستبداديا، وأنه بذلك أسوأ الأنظمة الموجودة في الواقع حتى الأنظمة الملكية والعسكرية كما يذكر صاحب المقال.

والدليل الأكبر الذي يستند إليه هؤلاء جميعا هو تلك الصلاحيات الكبيرة المعطاة للولي الفقيه، والتي بموجبها يستطيع أن يغير كل أجهزة الحكم وأركانه؛ فقد تصوروا أن إعطاء مثل هذه الصلاحيات يجعل من الولي الفقيه شخصا مستبدا لا يختلف عن سائر المستبدين[1] .

---

(١) نص الدستور الإيراني في المادة (١١٠) على الصلاحيات والوظائف التي يتولاها الولي الفقيه، وهي:

١ - تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايرانالاسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢- الاشراف على حسن اجراء السياسات العامة للبلاد.

٣- اصدار الامر بالاستفتاء العام.

٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥- اعلان الحرب والسلم والنفير العام.

٦- نصب وعزل وقبول استقالة كل من: [أ. فقهاء مجلس صيانةالدستور.. ب. أعلى مسؤول في السلطةالقضائية.. ج. رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون فيجمهورية ايران الاسلامية.. د. رئيس اركان القيادةالمشتركة.. هـ. القائد العام لقوات حرس الثورةالاسلامية.. و. القيادات العليا للقوات المسلحة وقوىالامن الداخلي]

٧- حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.

٨- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٩- امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعيَّنة في هذا الدستور فيهم فيجب ان تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانةالدستور وفي الدورة الاولى تنال موافقة القيادة.

١٠- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العيا بتخلفه عن وظائفه القانونية، او بعد رأي مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية ، على أساس من المادة التاسعةوالثمانين.

١١- العفو او التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد ان يوكل شخصاً آخر اداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وحتى نعالج هذه المسألة بهدوء، وبعيدا عن ذلك الشغب الذي يثيره الإعلام، ويثيره معهم بعض الإسلاميين التقدميين أو السلفيين، نحاول هنا أن نطلع على الكيفية التي تنفذ بها ولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سواء من خلال واقعها السياسي، أو من خلال المصادر الفكرية التي تنظر لولاية الفقيه، وتبين منهج تطبيقها.

وقبل أن نذكر تفاصيل ذلك، نحب أن نبين أن المشكلة لا تكمن في الصلاحيات المعطاة لأي جهة، وإنما المشكلة تكمن في تعامل تلك الجهة مع الصلاحيات التي أعطيت لها، وهل تعاملت معها بحكمة وأمانة وعلم أم لم تتعامل بذلك كله.

ذلك أنه لا يمكن لأي شخص أو مؤسسة أن تنفذ مشروعها ما لم تعط الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذه، وقد أشار إلى هذا قوله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (٥٥) وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦)﴾ [يوسف: ٥٥ – ٥٧]

فيوسف عليه السلام كما تنص الآيات الكريمة قد أعطاه الله من العلم ما استطاع به أن يضع مشروعا لمواجهة المجاعة التي ستحل بالمصريين، وقد أخبر عزيز مصر عن ذلك المشروع، ولكن بما أنه لا يمكن تنفيذه إلا لصاحب الخبرة الكافية، مع الأمانة والحفظ، فقد رأى يوسف عليه السلام أنه لا يمكن لأحد أن يؤدي هذا الدور غيره؛ فطلب إعطاءه الصلاحيات الكافية لأداء ذلك الدور، والذي عبر عنه القرآن الكريم بالتمكين.

فالتمكين هو توفير الصلاحيات للحاكم المسلم الذي يجمع بين العلم والأمانة والأخلاق العالية، والتي تجعله يمارس دوره بكل حرية، لأنه لا يمكن لشخص أن يؤدي دوره الإصلاحي في الوقت الذي تقيد فيه يده عما ترشده إليه حكمته.

وهكذا نرى أن الولي الفقيه ليس مطلق الصلاحيات فعلى سبيل المثال نجد أنه لا يتمكن من تعيين رئيس الجمهورية بدون انتخاب شعبي ، كما لا يمكنه عزله بدون صدور حكم المحكمة العليا اورأي مجلس الشورى الاسلامي..

ولهذا أخبر القرآن الكريم عن سليمان عليه السلام أنه أعطي الصلاحيات الكثيرة التي يمكنه من خلالها أن يؤدي دوره كحاكم مسلم، وقد قال تعالى مخاطبه له: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٩]

وبناء على هذا؛ فلا حرج أن يعطى الفقيه الوارث للرسل عليهم السلام ما كان لهم من صلاحيات في إدارة البلاد، إذا ما كان لديه العلم الكافي بالدين والواقع، بالإضافة إلى الأخلاق العالية التي تجعله لا يقصد من أي حكم يصدره إلا المصلحة العامة، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كونه منتخبا من جهة الشعب، ويعمل تحت رقابته، وبمعونة الكثير من المستشارين في المجالات المختلفة، وهو فوق ذلك كله محاط بسياج الشريعة لا يحل له أن يخرج عنها، أو يتملص من أحكامها.

ففي هذه الحالة، لا يمكن اعتبار النظام نظاما استبداديا، لأن المستبد هو الجاهل صاحب المصالح الذي يفرض آراءه على الأمة التي لم تختره، ولم يتح لها أن تراقبه.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه لا يمكن لأحد أن يؤدي واجبه ما لم يعط الصلاحيات الكافية التي تخول له أداء ذلك الواجب، كما أشار إلى ذلك الشيخ مصباح يزدي عند تبريره للصلاحيات المعطاة للولي الفقيه؛ فقال: (حينما يعيّنون لأحد واجباً فيلزم ـ والحال هذه أن يوفروا له ظروف أداء ذلك الواجب، ويمنحوه القدرة القانونية لأدائه، وهذا يعني منحه الصلاحيات المناسبة لواجباته.. فحين يجعلون الحكومة مسؤولة عن الحفاظ على أمن البلاد الداخلي مثلاً، فلابد أن يمنحوها مستلزمات الحفاظ على الأمن، وكذلك حين يوكلون إليها مهمة الدفاع عن حدود البلاد، فلابد أن تمتلك صلاحية العمل بما يلزم لحراسة الحدود، وإلا فإن تعيين المسؤولية دون منح الصلاحيات اللازمة عبث لا جدوى منه)[١]

وأشار إليه الشيخ جوادي آملي بقوله؛ عند الحديث عن صلاحيات الحاكم الإسلامي:

---

(١) الحكومة الإسلامية و ولاية الفقيه، الشيخ مصباح يزدي (ص: ٣٨).

(يمكننا من خلال ما ذكر حول وظائف الحاكم الإسلامي أن نتعرف على صلاحيات الحاكم في الإسلام. فعندما يتم تحديد الوظيفة للعامل لابد بشكل طبيعي وبالحد الأدنى، أن تؤمن ظروف القيام بها ويعطى السلطة القانونية لأدائها بالإضافة إلى الصلاحيات المتناسبة معها. كمثال، عندما يكون الحاكم الإسلامي مسؤولاً عن تأمين الأمن الداخلي للبلاد، ينبغي أن يحوز على كل ما من شأنه أن يحفظ الأمن، وهكذا في مورد الدفاع، وإلا لزم من ذلك اللغو والعبث)[1]

بالإضافة إلى ذلك نرى في الواقع تلك التقلبات الكثيرة التي تصيب الدول التي لا تمنح مسؤوليها الصلاحيات الكافية؛ وهو ما يجعلهم لا يفكرون تفكيرا استراتيجيا يؤمن للدولة تقدمها وتطورها، بقدر ما يفكرون في إرضاء أولئك الذين انتخبوهم، حتى لو كان في ذلك مفسدة لمصالح الدولة في مستقبلها أو مبادئها.

وقد عبر عن ذلك الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي بقوله: (إن نظرية ولاية الأمة على نفسها هي نظرية الانقلابات المتكثرة واللاإستقرار الاجتماعي، والتخلي عن الدين كشرع يحكمنا في كل صغيرة وكبيرة؛ فإننا إذا بنينا على ولاية الأمة على نفسها بدون ضوابط، وكان هذا حقها الحصري، تأتي مجموعة أسئلة لتثير مخاوف تجعل مصالح الأمة في معرض التسيب والزوال؛ فإنه لو لم يكن للفقيه ولاية يتمكن من خلالها من إلزام الأمة بسلوك الطريق الصحيح، ونقصد الإلزام الشرعي، فهذا يعرض الأمة للفساد ولتسلط المنحرفين عليها ويفسح المجال لظهور حكومات لا علاقة لها بالإسلام، وفي هذا تضييع للهدف المنشود من وراء تشكيل حكومة ترعى شؤون المسلمين.. ثم ما أسهل أن تسيطر قلة قليلة على الأكثرية من خلال الإعلام ونمط تثقيفي تربوي معين وقدرة مالية، فبدل أن تكون الولاية للأمة على

---

(١) الكلمة الطيبة (دروس في ولاية الفقيه) جوادي آملي (ص: ٩)

نفسها، وهو الشعار البراق، نكون قد أعطينا الولاية لتلك الفئة القليلة على الأمة)[1]

وبناء على هذا أشار الخميني في مواضع كثيرة من كتبه وخطاباته إلى ضرورة إعطاء الولي الفقيه جميع الصلاحيات التي تتيح له أن يؤدي دوره في تحكيم الشريعة، لما لديه من مؤهلات وكفاءات تسمح له بذلك، ومن ذلك قوله في بعض رسائله: (لو كانت صلاحيات الحكومة محكومة بسقف الأحكام الفرعية الإلهية الكلية يصبح جعل الحكومة الإلهية والولاية المفوضة لنبي الإسلام ﷺ لغواً، وسيسبب ذلك ارتباكات على المستوى العملي لا يمكن لأحد أن يلتزم بها، كشق الشارع المستلزم أحياناً للتصرف في منزل أو في حريم منزل، فإن مقتضى الأحكام الفرعية الكلية هو عدم جواز هذا التصرف، ومثل نظام التجنيد الإجباري والبعث الإجباري إلى الجبهات، مع أن الأحكام الفرعية الكلية تقتضي عدم جواز ذلك إلا حين الوجوب العيني على كل مكلف. ومثل المنع من إدخال وإخراج العملات الصعبة، ومقتضى الأحكام الشرعية الكلية جواز ذلك. ومثل المنع من إدخال وإخارج أي سلعة ومنع الإحتكار عموماً، مع أن مقتضى الأحكام الشرعية حصر منع الإحتكار بالموارد الأربعة المعروفة. ومثل فرض الجمارك والضرائب بالخمس والزكاة ونحوهما مما أوجبه الشرع. ومثل المنع من الغلاء وتحديد الأسعار، والمنع من نشر المواد المخدرة ومنع الإدمان بأي نوع غير المسكرات، ومنع حمل الأسلحة مهما كان نوعها، ومئات من أمثلة ذلك التي تصبح بمقتضى ذلك التقييد خارجة عن صلاحية الحكومة)[2]

وبناء على هذا، وبناء على كون الولي الفقيه يمارس نفس الدور الذي مارسه النبي ﷺ في دولته التي أقامها بالمدينة المنورة، كان من الواجب إعطاؤه كل الصلاحيات التي تتيح له ذلك،

---

(١) الفقيه والسلطة والأمة مالك مصطفى وهبي العاملي (ص: ٩٨)

(٢) نقلا عن : بحوث في ولاية الفقيه،سلسلة المعارف الإسلامية، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط٣، ٢٠٠٧م، ص٥٥-٥٩.

كما يذكر الخميني ذلك بقوله: (فالذي يجب قوله هنا أن الحكومة شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله ﷺ، وهي من الأحكام الأولية المقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. فبمقدور الحاكم أن يهدم مسجداً أو منزلاً من أجل شق شارع، ويستطيع أن يعطل المساجد حين اللزوم، وأن يهدم مسجداً يكون ضراراً إذا لم يمكن رفع الضرر بدونه. والحكومة تستطيع من طرف واحد أن تلغي العقود الشرعية التي عقدتها مع الناس حين يكون العقد مخالفاً لمصالح البلد والإسلام. ويمكنها المنع من أي أمر عبادي كان أو غير عبادي، إن كان تنفيذه على خلاف مصالح الإسلام. ويمكنها أن تمنع مؤقتاً من الحج الذي هو من الفرائض الإلهية المهمة حين يكون حسب تشخيصها على خلاف صلاح البلد الإسلامي)(١)

وكل هذه الصلاحيات التي ذكرها الخميني مقررة في كتب الفقه للحاكم المسلم حتى لو لم يكن فقيها، فكيف به إذا كان فقيها، وكان في نفس الوقت مفوضا من طرف الشعب نفسه كما عبر عن ذلك الخميني بقوله ـ في بيان يتعلق ببعض شؤون الدولة ـ: (بناء على الحق الشرعي، وعلى أساس الرأي المعطى لي من الأكثرية الساحقة من شعب إيران، فإني أعين من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية مجلس شورى باسم شورى الثورة الإسلامية..)(٢)

ومثل ذلك قوله عند تعيين حكومة بازركان: (إننا واستناداً إلى آراء عموم الناس التي ترون، ورأيتم أنها معنا وقبلوا بتوكيلنا إن شئتم التعبير أو بولايتنا لذا فإني كحاكم عليهم عينت تلك الحكومة بما لي من الولاية من الشرع المقدس)(٣)

بناء على هذا، نحاول أن نذكر هنا الإجراءات العملية التي يتم من خلالها تنفيذ ولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي أحسن رد على كل تلك الشبه التي يطلقها

---

(١) المرجع السابق.

(٢) صحيفة نور ج٣، ص ١٠٥.

(٣) صحيفة النور ج٣ ص ٢٢٤.

المغرضون من غير أن يكلفوا أنفسهم بمطالعة الدستور الإيراني، ولا طريقة الحكم في مؤسساتها المختلفة.

وقد رأينا أن تطبيق هذا النظام يستدعي توفر أربعة شروط، كل شرط منها كفيل برد تلك الشبه، وبيان مدى مشروعية هذا النوع من الأنظمة وبعده عن كل الأشكال الاستبداد.

وهذه الشروط هي:

١ ـ توفر الكفاءة العلمية والأخلاقية في الولي الفقيه.

٢ ـ توفر القابلية الشعبية للولي الفقيه.

٣ ـ توفر المرجعية الشرعية والقانونية.

٤ ـ توفر المؤسسات التشريعية والتنفيذيه.

وسنتناولها بالشرح في المباحث التالية:

أولا ـ الكفاءة العلمية والأخلاقية للولي الفقيه:

وهو ما يجعل قراراته أقرب إلى الصواب؛ فهو لم يرث الحكم كما هو الحال في الأنظمة الملكية، ولم يصل إليه عن طريق انقلابات، كما هو الحال في الأنظمة العسكرية، وإنما تولاه بناء على ما لديه من كفاءات علمية وأخلاقيته زكته لدى العلماء، وعامة الشعب، وبذلك تكون تلك الكفاءة أكبر حاجز له عن الاستبداد والظلم.

وقد اهتم الفقهاء المؤيدون لولاية الفقيه ـ سواء كانوا من قادة الثورة الإسلامية أو من غيرهم، وسواء كانوا إيرانيين أو غير إيرانين[1] ـ بالمواصفات المؤهلة للولي الفقيه، والتي تتيح

---

(١) يصر الكثيرون على اعتبار مسألة ولاية الفقيه مسألة مرتبطة بالحوزات العلمية المتواجدة في إيران فقط، وأن سائر الحوزات ـ وخاصة الحوزة العلمية في النجف ـ تخالفها، وذلك غير صحيح؛ فالشيخ النراقي وهو كما ذكرنا سابقا من أشهر من قال بولاية الفقيه العامة هو من حوزة النجف، ومثله الشيخ النائيني، والشيخ محمد رضا المظفر، والسيد عبد الاعلى السبزواري، والسيد محمد باقر الصدر، والشيخ محمد اسحاق الفياض، والشيخ بشير النجفي، والسيد كاظم الحائري، فكل هؤلاء تلاميذ حوزة النجف الاشرف، وهم جميعاً يرون ولاية الفقيه العامة، والخميني نفسه أصدر كتابه (الحكومة الاسلامية) حينما كان في النجف، ففيها كان

له القدرة على أداء دوره في التعامل مع الصلاحيات المتاحة له.

وهم ينصون على أنها ـ مع كثرتها وصعوبة اجتماعها في شخص واحد ـ ضرورية جدا، ولا يمكن أن توزع على أشخاص كثيرين، لأن ذلك سيضعف الدولة وقرارتها، كما نص على ذلك المرجع الديني الكبير كاظم الحائري[1] في كتابه [أساس الحكومة الإسلامية]، والذي ألفه قبل انتصار الثورة الإسلامية بقوله: (إن نفوذ الكلمة في الحكومات الوضعية ـ وحتى الانتخابية ـ لا يخلو من أن يكون بيد فرد واحد أو بيد أكثر من فرد كاثنين أو ثلاثة، وهكذا بقدر ما تنتخبه الأمة مثلاً؛ فإن كان بيد فرد واحد تمتع الحكم بالمركزية والقوة والسيطرة الكاملة، وهي مفيدة في تنظيم الدولة، لكنه قد يبتلى بالاستبداد والعمل على إغفال الأمة. وكلما اتسعت دائرة من بيدهم الأمر ابتعد الحكم بذاك المقدار عن معرضيته للوقوع في الاستبداد، في حين ضعف تمتعه بتلك الدرجة من القوة والسيطرة والتنظيم)[2]

وبناء على هذا، وحتى تستفيد الأمة من القوة والمركزية، وتتفادى الاستبداد والظلم، وضع الفقهاء السياسيون المؤمنون بولاية الفقيه معايير نظرية وعملية كثيرة أشار إليها الحائري بقوله: (أما الشكل الذي جاء به الاسلام .. وفق ما تنقح في بحثنا عن ولاية الفقيه، فهو شكل ثالث؛ إذ هو لم يجعل الولاية بيد شخص واحد مما يقرب النظام إلى الاستبداد، ولا بيد مجموع الفقهاء بأن يشغل كل واحد منهم جزءاً من منصب الولاية مما يؤدي إلى ضعف المركزية، بل جعلها بيد كل واحد من الفقهاء الجامعين للشرائط، فكل واحد منهم حاكم مستقل، إلا أنه إذا

يدرّس ولاية الفقيه العامة.

(١) هو كاظم الحسيني الحائري (١٩٣٨ - الآن) هو مرجع شيعي عراقي مُعاصر مقيمٌ بمدينة قم الإيرانية، وهو أحد أبرز تلاميذ محمد باقر الصدر، وكانت تربطه علاقة وطيدة بالمرجع محمد محمد صادق الصدر، ويُتناقل أن الصدر قد أوصى مقلديه بأن يتّبعوا ثلاثة مراجع من بعده كان الحائري أحدهم، والاثنان الآخران هما: محمد اليعقوبي، ومُحمّد إسحاق الفياض، وثلاثتهم يؤمنون بولاية الفقيه.

(٢) أساس الحكومة الإسلامية، كاظم الحائري (ص: ٧١).

تقدم بعضهم للحكم والتنظيم لم يجز للآخرين شق صفوف المسلمين ويجب عليهم التسليم ما لم ينحرف الأول، ولم يتورط في أخطاء أشد من مفاسد شق الصفوف، وبهذا الشكل احتفظ الاسلام بمزايا كلا الشكلين من القوة والسيطرة الكاملة من ناحية، لأن الفقهاء الآخرين لا يبرزون الخلاف مادام القائمون بالأمر غير منحرفين ولا متورطين في أخطاء أكبر من مفاسد المخالفة، ومن الابتعاد عن الاستبداد من ناحية أخرى، لأن الفقهاء الآخرين أيضاً يتمتعون بنفوذ الكلمة ويراقبون الحاكم الأول ويقولون كلمتهم لو اقتضت المصلحة ذلك، وكان لابد من هذا الأسلوب مادام رئيس الدولة غير معصوم)[1]

ثم بين مدى أهمية هذا النوع من الأنظمة وضرورته وكونه يجمع بين قوة الدولة والحصانة من الاستبداد؛ فقال: (حينما يكون هذا النظام مقترناً بحواجز الورع والتقوى والموضوعية من ناحية، وبمراقبة الأمة للفقهاء ـ تلك الأمة العارفة باشتراط العدالة والكفاءة فيهم والمتربية على تعاليم السماء ـ من ناحية أخرى، وبالمشورة مع ذوي الاختصاص والخبرة في كل فن من الفنون من ناحية ثالثة، فإنه سيشكل خير نظام متصور للحكم .. بعيداً عن كل ألوان الاستبداد والظلم، يوجّه الناس نحو الاقتراب من رضا الله تبارك وتعالى، وهو الهدف الأقصى للاسلام الذي يسعد المجتمع البشري في الدنيا والآخرة)[2]

ومثله ذكر الشيخ جوادي آملي ـ وهو من الفلاسفة والمفكرين الإيرانيين الكبار ـ صورا لولاية الفقيه، وبين ضرورة كونها في شخص واحد، حفاظا على قوة الدولة، واستنانا بسنة الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلفائهم؛ فقال: (قد تقدّمت الإشارة إلى أنّ الحياة الإنسانية الاجتماعية لا تتحقق بدون النظام والتشكيل، وهو قد يكون بالشورى، وقد يكون بالإمامة، بمعنى أنّ الحاكم الذي يرجع إليه في حلّ المشاكل، وبِيَده أزمة أمور الملكة وتنفيذها.. هل هو

(١) المرجع السابق، ص٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص٧٢.

شخص واحد جامع لجميع الشرائط، أم أشخاص عديدون يتشاورون ويتبادلون وجهات النظر فيؤخذ بالمُجمع عليه أو المشهور بينهم ـ لأنهم إما أن يتفقوا على أمر فهو المُجمع عليه، أو يختلفون فيه بالأكثر والأقل فهو المشهور لديهم ـ ولكل من المسلكين فوائد ومزايا، ولكن الأولى هو الأول مهما أمكن؛ لِمَا جرت عليه سيرة الأنبياء حيث لم تعهد نبوة استشارية، ولا رسالة بالشورى، بل إنّ تعدد الأنبياء في عصرٍ ما إن كان يختص كل واحد منهم بقوم وقطر من الأرض، أو كان بعض منهم تابعاً لآخر نحو تبعية لوط لإبراهيم عليه السلام .. أو نحو تبعية هارون لموسى عليه السلام وإن كان شريكاً في أمره، ولكن لم يكن مساوياً له، بل كان وزيراً وعضداً لموسى عليه السلام، وهكذا جرت سمة الإمامة للأئمة حيث إنه لم تعهد إمامة استشارية، ولا خلافة وإمامة بالشورى)[1]

بناء على ما سبق ذكره؛ فقد حدد الدستور الإيراني الشروط المؤهلة لأي شخص لتولي هذا المنصب الرفيع، وذلك في المادة (١٠٩) منه، والتي تنص على أن (الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي: ١- الكفاءة العلمية اللازمة للافتاءفي مختلف أبواب الفقه.. ٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادةالامة الاسلامية.. ٣- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والادارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.. وعند تعدد من تتوفرفيهم الشرائط المذكورة يفضّل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى منغيره)

وهي نفس الشروط التي ذكرها الخميني في كتبه وبياناته حول ولاية الفقيه، والتي اختصرها في قوله ـ عند حديثه عن خصائص الوليّ الفقيه ـ : (الفقيه صاحب العلم والعمل، ذو السيرة الإسلاميّة، والسياسة الإسلاميّة، وأن يكون قد أفنى عمره في الإسلام والمسائل الإسلاميّة)[2]

(١) العناصر الرئيسية للفكر السياسي الإسلامي، جوادي آملي (ص: ١٠)

(٢) صحيفة نور، ج ٥، ص ٥٣٤.

ونص عليها في مواضع أخرى، فذكر أنه (شخص قد ثبت لدى الشعب أنّه ذو أخلاق ودين، وأنّه شخص وطنيّ وصاحب علم وعمل.. وهو الّذي ينتخبه الشعب، وهو الفقيه الّذي أمضى عمره في الإسلام وخدمته.. وهو الفقيه المطّلع على المعايير والذي يعيش الحياة الّتي يعيشها الناس العاديّون.. وهو المجتهد المؤيَّد من قبل مجلس الخبراء، والمدافع عن حيثيّة الإسلام في العالم .. وهو شخص وقف نفسه لخدمة الإسلام والجمهوريّة الإسلاميّة وكان في خدمة المحرومين والمستضعفين .. ويجب أن يُنتخب للقيادة أكثر الفقهاء لياقة ومعرفة والتزاماً)[١]

وهي شروط مبنية على أدلة عقلية ونقلية كثيرة، نص عليها قادة الثورة الإسلامية وفقهاؤها، ومنهم الخامنئ في كتابه [الحكومة في الإسلام]، بقوله: (إن المجتمع الذي يحمل أفراده إيماناً بالله، ينبغي أن تكون الحكومة القائمة فيه حكومة دينية إسلامية، تطبق التعاليم الإسلامية، وتنفذ الشريعة والأحكام الإسلامية في حياة الناس. وينبغي أن يكون على رأس تلك الحكومة شخص يتمتع بصفتين بارزتين وأساسيتين هما: أولاً: أن يكون الأعلم بالأحكام والشريعة والفقه الإسلامي، ثانياً: أن يتمتع بملكة ضبط النفس والسيطرة عليها من الوقوع في المعاصي وهو ما اصطُلح عليه عرفاً بـ [العدالة][٢] .. هاتان السجيتان: من الضروري توفرهما في الشخص الذي يريد تطبيق الأحكام الإلهية والقوانين الإسلامية في المجتمع الإسلامي، وقد صرح دستور دولتنا بذلك بشكل واضح في باب [ولاية الفقيه])[٣]

ثم بين مدى البداهة التي تدل على هذا؛ فقال: (أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى دليل نقلي

---

(١) المرجع السابق في مواضع متفرقة منها: ج ٦، ص ٢٣٤، ج ١٨، ص ٤١ ، وغيرها.

(٢) عرف الخامنئي العدالة بأنها (ملكة نفسية وخصلة روحية تمكّن الإنسان من صيانة نفسه من ارتكاب الذنوب واقتراف الآثام، بيد أنها لا تعني العصمة، فالخطأ يمكن أن يصدر من الناس العاديين، ولكنها تعني عدم التعمد في ارتكاب المعصية أو الإصرار على مقاربة الذنب) [الحكومة في الإسلام (ص: ١٠)]

(٣) الحكومة في الإسلام (ص: ٩).

للبرهنة على [ولاية الفقيه]، على الرغم من أن الأدلة النقلية الروائية متوفرة في القرآن والحديث، وكلها تدلل على حكومة الفقهاء والعلماء الربانيين. بيد أننا لو لم يكن لدينا أي دليل نقلي على حكومة الخبراء بالدين في المجتمع الإسلامي، فإن العقل والأدلة المنطقية تشير إلى حقيقة أنه من أجل تطبيق الأحكام الإلهية، وتنفيذ القوانين الدينية في المجتمع ينبغي أن يتصدى لذلك أشخاص يمتلكون الأهلية، والكفاءة والصلاحية اللازمة، في هذا المضمار ممن لديهم إطلاع ومعرفة بالشؤون الدينية، وإذا كان المتصدي لذلك ـ مثلاً ـ شخص لا يؤمن أساساً بحكومة الدين فإنه لا يكون جاداً في تنفيذ الأحكام الإلهية فيما بين الناس، ولربما لا يرضى بها أساساً.. إن هذا يكفي للتدليل على هذه الحقيقة دون الحاجة إلى نقل ما ورد في الآيات والروايات، وخصوصاً إذا كان الطرف المخاطَب يحمل مثل هذا الاعتقاد بضرورة تطبيق الأحكام الإلهية والقوانين الإسلامية في المجتمع، ويرى أن هذا من مستلزمات الإيمان بالله وبالإسلام، إذ من البديهي للمجتمع الذي تُدار إدارته للأحكام والقوانين الإسلامية، أن يحكمه ويديره امرؤ مطّلع وعارف بهذه الأحكام)[1]

والتساؤل الوجيه الذي يثار بعد هذا هو عن كيفية التعرف على تلك الشروط ومدى توفرها في المتصدي لهذا المنصب الرفيع، خاصة مع وجود الكثير من المراجع والعلماء والفقهاء، وقد طرحت لتحقيق هذا الكثير من الصور.

منها اعتماد الطرق التي تثبت بها المرجعية، وعيب هذه الطرق ـ كما يذكر مالك مصطفى وهبي العاملي ـ هي كونها تحدد الفقيه الذي يجيب عن التساؤلات البسيطة للفرد والمجتمع، ولا يرقى لأن يجيب عن التساؤلات التي تحتاجها الأمة جميعا، يقول في ذلك: (نحن نعرف طرق التشخيص المتبعة في المرجعية وقد ذكرت في الكتب الفقهية وهي الطرق الثلاثة المعروفة: شهادة أهل الخبرة، والشياع المفيد للعلم، والمعرفة الشخصية بالشخص المتصدي للمرجعية،

(١) الحكومة في الإسلام (ص: ١١).

وهذه الطرق الثلاثة وإن أمكن اعتمادها في باب المرجعية، لكن لا يمكن تبينها كلها في باب الولاية)[1]

أما سبب رفض الطريق الأول، وهو البينة المؤلفة من قول شاهدين من أهل الخبرة؛ فترجع ـ كما يذكر ـ إلى ثلاثة نواح، هي[2]:

١ ـ أن البينة ذات بعد فردي لا اجتماعي، ولذلك لا تشكل أساساً لمعرفة اجتماعية، إذ الذي يطلع عليها هو الفرد، وهذا لا يفيد بالنسبة للأمة.

٢ ـ أنه سيفسح المجال لأن يكون جميع الفقهاء ولاة فعليين، إذ ما من فقيه متصد أو يريد التصدي إلا وسيجد من يشهد له بأهليته لذلك، بل ربما يأتي أناس يدعون أنهم أهل خبرة كما يحصل أحياناً في مجال التقليد، فتضيع الأمور على الناس وتتشابك، وربما نتنازع فيما بيننا وفي هذا تضييع لهدف تشكيل الحكومة الإسلامية.

٣ ـ أنه ستظهر حالات التعارض في شهادات أهل الخبرة لتعيين الأفضل، لأن البينة التي تشهد على أفضلية فلان تنفي أفضلية غيره فيقع التعارض والتنافي بين البينات وتسقط تلك الشهادات عن الإعتبار.

أما الطريق الثاني، وهو المعرفة الشخصية، فهذا ـ كما يذكر العاملي ـ (ينفع صاحب المعرفة فقط دون غيره، ويستحيل عادة أن يملك جميع أفراد الأمة الخبرة الشخصية الكافية لمعرفة أهلية الشخص للولاية) [3]

أما الطريق الثالث، وهو [الشياع المفيد للعلم أو الإطمئنان]؛ فهو مع أهميته وعقلانيته إلا أن المشكلة فيه هو صعوبة التحقق من مدى صدق ذلك الشياع.

---

(١) الفقيه والسلطة والأمة، مالك مصطفى وهبي العاملي (ص: ٦٨).

(٢) المرجع السابق، (ص: ٦٩)

(٣) المرجع السابق، (ص: ٦٩)

وقد تبنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذا الطريق، بعد توفير الشروط المناسبة التي تؤمن صدق الشياع، وكونه مفيدا حقيقة لليقين العلمي، وذلك عبر (تشكيل مجلس حاشد من أهل الخبرة العدول، وبالتالي يمكن من خلال إيكال الأمر إلى هؤلاء تحصيل العلم أو الإطمئنان بكفاءة الشخص المعين للولاية، أو بأفضليته إن كنا نبحث عن الأفضل.. ومع تحصيل العلم أو الإطمئنان من قول أهل الخبرة بالأفضلية لا يضر حينئذ أي قول معارض، لأن قول هذا المعارض هو في أحسن الحالات لن يفيد أكثر من الإحتمال الضعيف الذي لا يعتني به عقلائياً)[1]

وميزة هذا المجلس ـ وهو ما يسمى في إيران [مجلس الخبراء] ـ هو كونه مجلسا منتخبا من طرف الشعب، وبذلك يكون للشعب، ولو بطريق غير مباشر، دورا في تحديد الولي الفقيه، وهذا له دور كبير في تشخيص من توفرت فيهم الكفاءة العلمية والخلقية لهذا المنصب الرفيع، ذلك أن هذا الانتخاب يستدعي أن يكون الفقيه صاحب سمعة طيبة، وأخلاق عالية، وقدرات على فهم المجتمع، وبذلك يُعزل عن هذا المنصب الرفيع كل من لم تتوفر فيه هذه الشروط الأساسية.

وقد بين العاملي مزايا هذه الطريقة، وإن كانت لم تستعمل في التاريخ الإسلامي إلا بعد الثورة الإسلامية الإيرانية؛ فقال: (وهذا الذي قلناه يقتضي أنه لا يكفي أن يكون الشخص المطروح للولاية غائباً عن علم الناس وخبرائهم، كما لا يكفي أن يكون معروفاً عند القلة القليلة منهم، بل لابد من أن تعترف معظم الأمة به وقبولها لقيادته، وذلك إما من خلال معرفتها التامة به، أو من خلال شهادة كثيرين من أهل الخبرة المرضي عنهم من قبل الأمة بكفاءته وأهليته، أو من خلال تعينه من بين الفقهاء بذلك)[2]

---

(١) المرجع السابق، (ص: ٧٠)

(٢) المرجع السابق، (ص: ٦٧)

وبهذا استطاع هذا النظام أن يحتمي من أكبر أسباب الاستبداد والتسلط، وهو تصدي الظلمة والمستكبرين لتولي المناصب الرفيعة، والتمتع بالصلاحيات العالية التي تجعلهم يمارسون طغيانهم على المجتمع.

ذلك أن المجتمع ـ بحسب هذه الطريقة ـ هو الذي يحدد خبراءه وفقهاءه الذين لا تتوفر فيهم القدرات العلمية فقط، وإنما يتوفر معها الكثير من التقوى والعدالة والأخلاق العالية، ذلك أن المرء مهما حاول أن يخفي أخلاقه، فستظهر لا محالة في سلوكه، ومع المختلطين به.

ثانيا ـ القابلية الشعبية للولي الفقيه:

وهذا ما يطلق عليه في الاصطلاح الشرعي [البيعة]؛ فهي تعبر عن قابلية المجتمع لنظام الحكم، وللفقيه الذي يتولاهم، وهو بذلك يمارس دوره وفق تلك القابلية، ولا يفرض نفسه عليهم.

ومع أن نظام ولاية الفقيه ـ كما عرفنا في المبحث الأول ـ يستند إلى الشرعية الدينية، باعتبار الفقيه نائبا عن الرسل والأئمة في إدارة شؤون الأمة، إلا أننا نجد للبعد الشعبي فيها محلا كبيرا، ذلك أن الولي الفقيه نفسه ـ كما ذكرنا سابقا ـ لا يمكن أن يُرشح لهذا المنصب إلا بعد أن تتوفر له القابلية الشعبية، وبعدها تتوفر له قابلية النخبة في مجلس الخبراء.

وقد صرح الخميني قبل انتصار الثورة وبعدها بأن الغرض من الثورة هو أن يملك الشعب زمام أمره بيده، ويستقل في قراراته، ولا يفرض عليه أي شيء خارج إرادته، ومن ذلك قوله في حوار أجرته معه صحيفة [فاينانشل تايمز] البريطانية، قبل انتصار الثورة الإسلامية: (من الحقوق البديهيّة لأيّ شعب أن يمتلك زمام ومصير تعيين شكل ونوع حكومته)[1]

وعندما سئل عن المقصود من [الجمهوريّة الإسلاميّة] قال: (ماهيّة حكومة الجمهوريّة الإسلاميّة أنّها الّتي تتشكّل طبق الشروط الّتي وضعها الإسلام للحكومة معتمدة على آراء

(١) الوصيّة الإلهيّة السياسيّة، ص ٤٢..

عموم الشعب، وتتعهّد إجراء الأحكام الإسلاميّة)[1]

وقال في محل آخر: (نحن نتّبع رأي الشعب. ونحن نتّبع كلّ ما يريده الشعب. ونحن لا يحقّ لنا، ولم يجز الله تعالى والرسول ﷺ لنا، أنْ نجبر مسلماً على شيء ما)[2]

وهكذا نجد للشعب وقابليته محلا كبيرا في خطاباته، حيث يصرح فيها بأمثال هذه العبارات: (المعيار رأي الشعب)، أو (أعيِّن الحكومة بما منحني الشعب من قبول)[3]

بل إنه يصرح بأن الولي الفقيه نفسه هو نتيجة عملية لقرار الشعب وخياره، حيث يقول: (الفقيه الّذي ينصبه الشعب للقيادة)[4]، ويقول: (يجب العمل على انتخاب أكثر الفقهاء لياقة وعلماً والتزاماً للقيادة)، ويقول في وصيته: (ووصيّتي إلى الشعب الشريف أن يكونوا حاضرين في جميع الانتخابات... أو انتخاب الخبراء لتعيين شورى القيادة، وأن يكون منتخبوهم وفق الضوابط الّتي تجب مراعاتها، مثلاً لينتبهوا إلى أنّه إذا حصل تسامح في انتخاب الخبراء لتعيين شورى القيادة أو القائد.... فمن المحتمل جدّاً أن تلحق بالإسلام والبلد خسائر لا تعوّض)[5]

وقال فيها مخاطباً رئيس مجلس الخبراء: (إذا انتخب الشعب مجلس الخبراء الّذي يقوم باختيار مجتهد عادل للقيادة، فعندما يقومون بتعيين شخص لهذه المهمّة فهو بالضرورة محلّ قبول الشعب، وسيصبح الوليّ منتخباً من الشعب وحكمه نافذاً)[6]

ويبين أن كل المكتسبات التي حصلت عليها الجمهورية الإسلامية هي نتيجة لتضحيات الشعب، ولذلك يجب أن يحافظ عليه عبر مراقبته لكل ما يحصل في الواقع، يقول في وصيته:

(١) شهرية كتاب ماه، ٣٠ فروردين ١٣٧٨ هـ ش، ص١١.

(٢) شهريّة كتاب ماه، ٣٠ فروردين ١٣٧٨هـ ش، ص ١١.

(٣) ١٢ / ١١/ ١٣٥٧ هـ ش..

(٤) الإمام الخمينيّ، صحيفة نور، ج٢، ص٤٣٤.

(٥) الوصيّة الإلهيّة السياسيّة، ص٥١،.

(٦) صحيفة نور، ج٢١، ص١٢٩.

(أما وصيتي إلى الشعب الإيراني العزيز فهي أن (تقدروا) النعمة التي كسبتموها بجهادكم العظيم وبدماء شبابكم الرشيدين، قدّروها حق قدرها كأعز الأمور إليكم، وحافظوا عليها واحرسوها، وابذلوا الجهد في سبيلها فهي نعمة عظيمة إلهية وأمانة كبيرة ربانية. ولا تهابوا المشاكل التي تواجهكم في هذا الصراط المستقيم.. وشاركوا حكومة الجمهورية الإسلامية بكل مشاعركم في مشاكلها واسعوا لحلها، واعتبروا الحكومة والمجلس جزءاً منكم، وحافظوا عليها محافظتكم على محبوب عزيز)[1]

وهكذا راح يوصي مؤسسات الحكوم برعاية الشعب والاهتمام به وتلبية حاجاته؛ فيقول: (وأوصي المجلس والحكومة والمسؤولين أن يقدروا هذا الشعب حق قدره. وأن لا يألوا جهداً في خدمته وخاصة المستضعفين والمحرومين والمظلومين منهم، فهؤلاء ضياء أعيننا وأولياء نعمتنا جميعاً، والجمهورية الإسلامية عطيتهم وتحققها كان بفضل تضحياتهم، وبقاؤها رهين خدماتهم. اعتبروا أنفسكم من الجماهير والجماهير منكم، واسعوا دائماً إلى إدانة الحكومات الطاغوتية، (فحكامها) غزاة ناهبون متوحشون ومتعنتون وفارغون، (هذه الإدانة) طبعاً (يجب أن تتم) بأعمال إنسانية تليق بحكومة إسلامية)[2]

وهكذا نرى القائد الحالي للجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي يذكر في كتبه وخطبه القابلية الشعبية، وكونها الحصن الأكبر الذي يعتمد عليه نظام ولاية الفقيه؛ فهو نظام ولد من أحضان المجتمع، ولم يفرض عليه من جهة خارجية، ومن ذلك قوله في كتابه [الحكومة في الإسلام] عند بيانه لصلاحيات الولي الفقيه، وانسجامها مع المطالب الشعبية: (إن إشراف الولي الفقيه على جميع المراكز الأساسية والمرافق الحساسة في المجتمع الإسلامي، أمر ضروري، وقد استجاب دستورنا لهذه الضرورة ولبّاها؛ فإن الولي الفقيه يمارس بالفعل إشرافه ـ كما ورد

(١) وصية الامام (ص: ٣١).

(٢) المرجع السابق، ص٣٢.

في دستور الجمهورية الإسلامية ـ على جميع المراكز الحيوية والحساسة في هذا المجتمع، وله حضور فاعل ومؤثر فيها، وهذا أمر ليس بحاجة إلى دليل وبرهان، بل العجيب هو ما قد يطرحه بعض الأشخاص مما يعدّونه دليلاً على رفض ولاية الفقيه ودحضها)(١)

ثم بين أسباب تلك القابلية الشعبية التي توفرت في الإيرانيين، فجعلتهم ينتخبون على ولاية الفقيه بنسبة عالية جدا؛ فقال: (وطبعاً إذا كان ثمة مجتمع ليس لديه أدنى اهتمام بالقيم الإلهية والمعايير الدينية، فإنه يرضى أن يكون على رأسه امرؤ يفتقد إلى أي من الأخلاق الإنسانية، وأن يكون الحاكم فيه شخص محترف للفن ـ مثلاً ـ أو ثري ذو أموال طائلة، ليقوم بتسيير عجلة الأمور فيه، أما المجتمع الملتزم بالقيم الإلهية، والقائم على اعتناق عقيدة التوحيد، والنبوة والشريعة الإلهية، فإنه لا يرى بداً من القبول بأن يكون على رأسه شخص عالم بالشريعة الإسلامية والتعاليم الإلهية، وتتجسد فيه الأخلاق الفاضلة، وتتجلى فيه الخصال الحميدة، ولا يقترف الذنوب ولا يرتكب المعاصي، ولا يقع عمداً في الخطأ والاشتباه، غير جائر ولا ظالم ولا طامع في شيء من الحطام لنفسه، بل يتحرق للآخرين ويفضل إقرار القيم الإلهية على القضايا الشخصية والأمور الذاتية والمصالح الفئوية)(٢)

ومن خلال هذه النصوص والتصريحات، والتي سنرى الكثير من تطبيقاتها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، يتبين لنا مدى بعد النظام الإيراني عن الاستبداد، ذلك أن المستبد لا يعترف بشعبه، ولا يراعي له حرمة، ولا يهتم بقابليته، ولا برفضه، لأنه يعتبر نفسه وصيا عليه، لا ابنا من أبنائه، على خلاف ما نراه في الواقع السياسي الإيراني، والذي يتلاحم فيه الشعب ومسؤوليه تلاحما شديدا، وهو ما أعجز قوى الاستكبار العالمي عن مواجهته، ذلك أنه يستحيل الانتصار على شعب يؤمن بنظامه، بل يقدسه.

---

(١) الحكومة في الإسلام، السيد علي الخامنئي (ص: ١١).

(٢) المرجع السابق، ص١١.

ثالثا ـ توفر المرجعية الشرعية والقانونية للدولة:

من أهم ما يُرد به على دعوى الاستبداد المرتبط بولاية الفقيه كون الفقيه نفسه خاضعا في تصرفاته ومواقفه وحكمه، بل حتى في حياته الشخصية لما يمليه عليه وصفه الذي بموجبه أعطي تلك الصلاحيات، وهو وصف [الفقه]؛ فلو أنه تخلى عنه لحظة واحدة، ولو في حياته الشخصية، فارتكب كبيرة من الكبائر التي تخرجه من العدالة، لكان لمجلس الخبراء المنتخب شعبيا عزله كما ينص على ذلك الدستور الإيراني.

ولذلك كان من الصعب وصف من هذا حاله بالمستبد، وكيف يكون مستبدا، وهو يعمل بنفس القانون الذي يحكم به شعبه، بل هو يلزم نفسه بأن يكون أكثر التزاما منهم به، لأنه لم يحظ بفرصة التولي عليهم إلا بعد ذلك التمحيص الطويل الذي رشحه لأن يزكيه لا عامة الشعب فقط، وإنما يزكيه معهم الفقهاء والعلماء والمفكرون والنخبة المثقفة.

ولهذا عندما نطالع بيانات وخطب ومواقف قادة الثورة الإسلامية نجد هذه المعاني تتردد كل حين، ليذكروا الشعب بأن القانون هو الحَكَم الذي يخضع له الجميع، وكيف لا يخضعون له، وهو مستمد من شريعة الله تعالى؟

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الخميني عند حديثه عن مدى التزام رسول الله ﷺ بالقانون، باعتباره أول ولي فقيه في الأمة، وباعتباره المرجع الأول لجميع الفقهاء؛ فقد قال في ذلك: (القانون هو الّذي يحكم في الإسلام. والرسول الأكرم ﷺ لم يتخلّف أبداً عن القانون الإلهيّ، فهو تابع له، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦])[١]

ويقول في موضع آخر: (في باب أخلاق رسول الله ﷺ ذُكر أنّه لم يطلب شيئاً لنفسه أو

---

(١) صحيفة الإمام، ج ١٠، ص ٣١٠ و ٣١١.

يردّ مظلمة عنها، فإذا ما هُتكت محارم الله تعالى، فإنّه كان يغضب لله تبارك وتعالى)[1]

وبناء على ذلك يذكر أن جميع فقهاء الأمة، وأهل الحكم فيها ملزمون بتطبيق القوانين الإلهية، التزاما حرفيا استنانا بسنة رسول الله ﷺ، يقول في ذلك: (إنّ حكم الله وقانون الإسلام يجري على جميع الأفراد في الحكومة الإسلاميّة، فهو يشمل جميع الأفراد من الرسول الأكرم ﷺ إلى خلفائه عليهم السلام وسائر أفراد المسلمين بدون استثناء)[2]

وبناء على ذلك أيضا؛ فإن القانون ـ كما يذكر الخميني ـ هو السلطان الأكبر الذي يحكم الأمة، والذي على جميع الشعب طاعته والخضوع له، ابتداء من قائده، وانتهاء بجميع مؤسساته، يقول في ذلك: (إنّ حكومة الإسلام هي حكومة القانون، هي حاكميّة القوانين الإلهيّة من القرآن والسنّة، والدولة تابعة للقانون أيضاً، فنفس النبيّ ﷺ تابع للقانون، وكذلك نفس أمير المؤمنين كان تابعاً للقانون أيضاً، فما كانوا ليتخلّفوا عن القانون طرفة عين أبداً، وما كانوا يستطيعون ذلك لو أرادوا)[3]

ويقول في خطاب له بعد انتصار الثورة الإسلامية: (الإسلام دين القانون، حتى النبي ﷺ لم يكن باستطاعته أن يخالف.. إنه حكم القانون ولا حكم لغير القانون الإلهي، لا الفقيه ولا غير الفقيه، الجميع تحت القانون، إنهم مجرون للقانون ومنفّذون، الفقيه وغير الفقيه كلهم مجرون للقانون، الفقيه ناظر على هؤلاء الذين يجرون القانون حتى لا يخالفوا القانون، لا أنه يريد هو أن يحكم.. يريد أن يمنع تحول الحكام الذين يفترض بهم أن يطبقوا القانون ـ إلى طواغيت)[4]

ولهذا كان يدعو كل حين للتعجيل بسن القوانين التي تحكم البلاد، لأن الدولة القوية

---

(١) شرح حديث جنود العقل والجهل، ص ٢٤٤.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص ٤٤ ـ ٤٥..

(٣) صحيفة الإمام، ج ١١، ص ٢٢.

(٤) المرجع السابق، ج١٠، ص٤٨ .

العادلة هي دولة القانون، يقول في خطاب وجهه لأساتذة وموظفي جامعة شيراز في أوائل أيام انتصار الثورة الإسلامية: (كلنا نعرف مواطن الخلل، إلا أن لذلك وقته، حاجتنا الأساسية الآن تدوين الدستور والاستفتاء عليه.. كل هذا الخلل القائم (في المرافق المختلفة) يجب أن يعالج، إلا أن وقت العلاج يحين عندما نستقر عندنا حكومة (دائمة).. ويمكننا أن نقول للعالم: هذا بلدنا، هذا نظامنا، هذا قانوننا، وهذا رئيس جمهوريتنا، هذا مجلسنا، ليعترف الناس وتعترف الدنيا بأننا نظام بكل معنى الكلمة، عندها ننصرف إلى هذه الجزئيات)[1]

ويقول في خطاب آخر: (أنتم تعلمون أننا نمر بمرحلة حساسة تستدعي اجتياز الاستحقاقات التي نواجهها، وهي الخطوات الأولية التي هي عبارة عن الدستور ومجلس الخبراء، ومجلس النواب ورئيس الجمهورية، وكل ما هو أساس في بناء الدولة، هذه هي الاستحقاقات ويجب أن يتحد الجميع لإنجاز ذلك. في مثل هذا الموقع الحساس يحاول الأعداء أن يحولوا دون اجتياز هذه المراحل، ولهذا رأيتم أنهم لجأوا إلى التشويش في الاستفتاء على شكل الجمهورية، ويحاولون ذلك الآن ليمنعوا تحقيق الأهداف الإسلامية)[2]

بالإضافة إلى هذا؛ فقد ضرب الخميني من نفسه أحسن مثال عن الخضوع والامتثال التام للقوانين التي تسن في البلاد، ومن الأمثلة على ذلك قوله في خطاب له لابنه أحمد: (جاءني مبعوث من قبل السيد كلبايكاني، وقال: إن سماحته أكد على الحذر من معارضة مسألة الملكية التي تم طرحها في مجلس الخبراء، للإسلام وتعاليمه، كي لا تثير الاعتراض، وطلب الاتصال بالسيد بهشتي، فتول أنت الاتصال وأكد لهم ضرورة الحذر من حصول أية مخالفة للشرع حتى لا تلقى معارضة)[3]

---

(١) المرجع السابق، ج٨ ، ص٧٨ .

(٢) المرجع السابق، ج٨ ص١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ج ٩، ص: ٢٥٥.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا، قوله في رسالة له متحدثا عن ابنه أحمد وممتلكاته: (إني أعلن أنه ليس لأحمد في أي بنك داخلي أو خارجي أو أي مؤسسة أي سهم أو مبلغ، وأنه لا يملك في أي مكان ما في الخارج أو الداخل أي أرض زراعية كانت أو غير ذلك، ولا يملك أي مبنى أو ما شابه ذلك. وإذا تبين من بعدي أنه يملك أيا من ذلك في الداخل أو الخارج، فأنه على الحكومة آنذاك أن تصادرها منه بإجازة فقيه ذلك الزمان، وأن تحاكمه. والمؤمل هو أن يراعي مسؤولو الجمهورية الإسلامية دوما الضوابط، وأن يحترزوا من العلاقات)[١]

وعلى دربه سار خليفته الولي الفقيه المعاصر السيد علي الخامنئي الذي نراه لا يدع مناسبة إلا ويتحدث فيها عن كون القوانين هي الحاكمة في البلاد لا أهواء المسؤولين، ومن ذلك قوله في مراسم تنفيذ حكم رئاسة جمهوريّة الرئيس خاتمي (٢/ ٨/ ٢٠٠١): (في النظام الإسلاميّ - أي سيادة الشعب الدينيّة - الشعب ينتخب، يتّخذ القرارات، ويتولّى إدارة أمور البلاد من خلال منتخبيه، لكنّ هذه الإرادة وهذا الانتخاب والاختيار هي في ظلّ الهداية الإلهيّة، ولا تسير أبدًا خارج طريق الصلاح والفلاح، ولا تتنكّب أبدًا عن الصراط المستقيم، المسألة الأساسيّة، في سيادة الشعب الدينيّة، هي، أنّها هديّة الثورة الإسلاميّة للشعب الإيراني، هذه التجربة الجديدة والحديثة العهد، لكن يمكن التأمّل فيها ومتابعتها ومحاكاتها، لكلّ الذين تتوق قلوبهم للفضائل وللمجتمع الإنسانيّ الطاهر والنزيه، ويعانون من الرذائل الأخلاقية وانتشار قبائح الأخلاق البشريّة)[٢]

ويقول في خطابه لأعضاء مجلس خبراء القيادة (١٤/ ٣/ ٢٠٠٢): (إنّه لخطأ كبير أن نخلط ونمزج اليوم بين سيادة الشعب الدينيّة، بهذه الفلسفة العميقة ورعاية حقّ الشعب، وبين

---

(١) نص الرسالة كاملة في موقع: دار الولاية للثقافة والإعلام.

(٢) تأسيس الحضارة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي (ص: ٤٣)

ما هو موجود في الغرب. هذه هي السيادة الشعبيّة الحقيقيّة، والشارع المقدّس، طبق الموازين الفقهيّة التي بين أيدينا.. ذلك لأنّ الأصل هو عدم سلطة أحد على أحد، عندما يريد إنسان أن يتدخّل في شؤون الناس الآخرين، ينبغي لهذه المؤهّلات أن تكون موجودة حتماً. تشخيص هذه المؤهّلات - أيضًا وطبق نهجٍ عقلائيّ ومحطّ ثقة يقع على عاتق الأشخاص الذين لهم القدرة على ذلك، والشعب في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة يعلن عن هذا الطريق اختياره وبيعته. إنّ مشاركة الشعب واختياره بواسطة الأشخاص، الذين يعرفون هذه المؤهّلات ولديهم القدرة على تشخيصها في الشخص، والذين هم مسؤولون عن الإشراف عليها، ومراقبة وجودها وبقائها، والذين يعرفون ما يجري- هي من أرقى الوظائف الموجودة)[١]

وهكذا نجد جميع القادة والمفكرين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعتبرون القانون المستمد من الشريعة الإسلامية هو الحكم الأعلى في البلاد، ولا يجوز لأحد تجاوزه، ابتداء من الولي الفقيه نفسه، بل يذكرون أن دور الولي الفقيه هو مراقبة تطبيق القانون في الواقع، ولذلك تكون مسؤوليته في تطبيقه مضاعفة، بل هو أولى الناس بتطبيقه.

ومن الأمثلة على ذلك قول الشيخ جوادي آملي في كتابه [ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة] في معرض جوابه عن سؤال حول معنى [الجمهورية الإسلامية]:(لقد حدد الإسلام علاقته بالجمهور أو الجمهورية أولاً، وحدد ارتباط الجمهور بالدولة ومصادر الثروة وكيفية التوزيع وطريقة تنظيم العلاقات داخليا ودوليا ... ثانياً، وتتمثل علاقة الإسلام بالجمهور بأنه وليهم لا وكيلهم، فالمستشار والمعاون والمضارب والمساقي والمزارع والضمين والمحامي سواء كان حقوقيا أو ماليا، وجميع الأشخاص الذين يحيون في ظل نظام الجمهورية الإسلامية، مسؤولين كانوا أم غير مسؤولين، القائد منهم وأعضاء مجلس الخبراء ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى وغيرهم إنما يخضعون لولاية الإسلام لا غير، وبالطبع فإنّ الشخصية

---

(١) المرجع السابق، (ص: ٤٤)

الاعتبارية للقائد الإسلامي ـ الفقاهة والعدالة ـ ليس سوى الإسلام، فالقائد شأنه كشأن سائر أبناء الأمة تابع محض للشخصية الاعتبارية أي القوانين الإسلامية، ويتضح من خلال بيان كيفية ارتباط الجمهور بالإسلام أن ارتباط الجماهير بالأحكام الإلهية ارتباط ولائي، وليس توكيلا وما شابه ذلك، والموارد التي حددها الإسلام كحقوق أو واجبات أو صلاحيات أو تكاليف للجمهور إنما يصادق عليها وتنفذ في ضوء دراسة من قبل خبراء الأمة ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ والرؤية الفقهية للفقهاء تحت إشراف الفقيه الجامع لشرائط القيادة، وكذلك في ضوء وجهة النظر الحقوقية للحقوقيين المتخصصين والملتزمين وبالأشراف الآنف الذكر))[1]

ويقول في كتابه [الكلمة الطيبة: دروس في ولاية الفقيه] في بيان أنواع الحكومات وعلاقتها بالاستبداد: (يمكن تقسيم الحكومات إلى ثلاثة أنواع: أولها، الحكومة الاستبدادية المبنية على أساس السيطرة والقوة، حكومة الأقوى الذي يمسك زمام الأمور بكل قدرة ممكنة، كما كان مثل فرعون.. الثانية حكومة الناس على الناس (حكومة الشعب): وتقوم هذه الحكومة على أساس رأي الأكثرية، وهدفها تأمين حاجات الناس، مثل الحكومات التي يصطلح عليها بالديمقراطية التي تنتشر في عالم اليوم، ويكون المعيار للمصلحة والفساد والجمال والقبح والحق والباطل والخير والشر مبنياً على رأي الأكثرية.. وثالثها الحكومة الإلهية، وهذا النوع من الحكومات ليس حقاً للحاكم الذي يظفر بالقوة والسلطة، ولا حقاً للناس بحيث تكون خاضعة لقوانينهم، بل هي حق لله الذي هو رب العالمين، أما حدود فعالية هذا النوع من الحكومات فإنها تشمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، الأخلاق والعقائد. فهي تقدم لهم البرنامج الواضح على مستوى العقيدة وتقرر لهم القوانين والقواعد على مستوى الأخلاق والسلوك. لهذا، فإن حق السلطة في الحكومة الإسلامية ينحصر بالله، وجميع المؤمنين في هذا الدين متساوون، وعليهم جميعاً رعاية القانون والأمر الإلهي. وبتفويض أمورهم ومصيرهم

(١) ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة جوادي آملي (ص: ٥٦).

إلى الله في جميع الأحوال، فإنهم يقبلون بسلطة الحاكم والولي المعين من قبل الله. ومن هنا، ففي مثل هذه الحكومة لا يوجد فرق بين الحاكم الذي يكون نبياً أو إماماً أو مجتهداً عادلاً وبين أفراد المجتمع ـ سواء من ناحية شمولية الفتوى أو القانون أو من حيث القيادة والولاية ـ وهذا ما يختلف عن سائر الحكومات الأخرى. فإن الحاكم وجميع أبناء الشعب ملزمون برعاية الأحكام الإلهية والحكومية)[1]

ويضرب مثالا على ذلك بقول الإمام علي: (أيها الناس، إني والله ما أحثكم على طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصية إلا وأتناهى قبلكم عنها)[2]

ونحب أن نرد هنا باختصار على شبهة يوردها الكثير من المغرضين، وهي كون الدستور الإيراني ينص على أن المذهب الرسمي في إيران هو المذهب الجعفري الاثنا عشري، ويبنون على ذلك بأنهم لا يستمدون قوانينهم من الفقه الإسلامي المتداول لدى المذاهب السنية، وإنما يطبقون دينا آخر غير الإسلام، ويبنون عليه كذلك كون إيران دولة طائفية وأن دعواتها للوحدة الإسلامية لا تنسجم مع اعتبارها للمذهب الجعفري مذهبا رسميا.

والذين يطرحون هذه الشبهة، لا يعرفون المذهب الجعفري، ولا الأصول التي يعتمد عليها، ولا الفروع التي نشأت عنها، ولو أنهم طالعوها من كتب الفقه القديمة والحديثة لعرفوا أن هذا المذهب، وخاصة في شؤون الحياة المختلفة، لا يختلف كثيرا عن سائر المذاهب، بل هو يتفق معها في أكثر الفروع، بالإضافة إلى أنه يمنح مساحة كبيرة للاجتهاد المبني على القواعد الشرعية، والذي لا يخالف النصوص القطعية من الكتاب والسنة.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى كل دولة من دول العالم الإسلامي تعتمد مذهبا رسميا، مع كونها قد يكون فيها مذاهب أخرى، ومن الأمثلة على ذلك، أن السعودية ـ عبر هيئاتها

---

(١) الكلمة الطيبة (دروس في ولاية الفقيه) جوادي آملي (ص: ١٢).

(٢) نهج البلاغة، ٢/ ٩٠.

الدينية الرسمية ـ تتبنى المذهب الحنبلي بل السلفي المغالي، مع وجود شيعة كثيرين فيها.

وهكذا نرى الجزائر وليبيا تعتبران المذهب المالكي مذهبا رسميا على أساسه تحدد الكثير من الوظائف والفتاوى، مع وجود الإباضية فيها، ولكنها مع احترامها لها، تعتبرها أقلية، ذلك أن المذهب الرسمي يعتمد على الأغلبية، لا على الأقلية.

ولهذا؛ فإن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحتى يحدد الإطار المرجعي لحاكمية الشريعة، ذكر المذهب الجعفري باعتباره مذهب الغالبية العظمى من سكان إيران، وهو مذهب لا يختلف عن سائر المذاهب الإسلامية، لأنه يعتمد القرآن الكريم والسنة المطهرة، بل يرى ضعف كل اجتهاد أو رواية تخالف القرآن الكريم والسنة القطعية.

وهذا لا يعني تحقيره لسائر المذاهب الإسلامية، بل هو يحترمها، بل يطبق أحكامها الخاصة بها في المدن التي تكون فيها، وهي أحكام لا تعدو بعض الفروع البسيطة المرتبطة بالأحوال الشخصية.

ولهذا لا نرى في قادة الثورة الإسلامية، أو المنظرين لولاية الفقيه أي نبرة طائفية، بل هم يتحدثون عن الإسلام، ويعتبرون المسلمين جميعا إخوة، ولا يفرقون بينهم على أساس مذاهبهم.

ومن الأمثلة على ذلك قول الخميني في بعض خطاباته الموجهة لأهل السنة: (إنني دائماً في خطاباتي وكتاباتي كنت أؤكد على أمرين، الأول أنه في الإسلام ليس هناك وجود للعرق والتعصب واللغة، فالإسلام للجميع ولمصلحة الجميع، ونحن إخوة بحكم القرآن والإسلام، فالأكراد والأتراك والبلوش إخوة، ويجب أن نعيش مع بعضنا بوئام، فقد قطعنا يد الأعداء عن بلادنا.. وما أريد التأكيد عليه هو أن لا يظن الإخوة السنة أن في الإسلام فرق بيننا وبينهم، فكما أنه هناك أربعة مذاهب سنية وهم أخوة مع بعضهم البعض، فإن هناك مذهب خامس، وليس هناك أية عداوة بيننا، فالجميع إخوة ومسلمون، الجميع أتباع القرآن والرسول الأكرم

ﷺ أما ما يثار هنا وهناك فإنه من نسج العناصر الفاسدة المتبقية من النظام البائد وعملاء الأجانب الذين يثيرون أمثال هذه الفتن لمصلحة أسيادهم، وعليكم أيها الأخوة أن تنتبهوا إلى هذا الموضوع. ولا يخفى إنهم بذلك يسعون للحؤول دون أداء الإسلام لدوره، فهم لا يهدفون الى بث الفرقة بين الأكراد والفرس، وإنما يعارضون الإسلام، ومن واجب المسلمين جميعاً أن يقفوا في وجههم ويحبطوا مخططاتهم)[(١)]

ويقول مخاطبا لهم: (الإسلام هو وحده الذي يحرص على مصالح الشعب، ومن يؤمن بالإسلام هم وحدهم الذين يعملون لأجلكم، فالقرآن مربي الجميع وللجميع ويجب علينا أن نكون معا تحت ظلال القرآن، وتأكدوا أن دعايات هؤلاء المخربين مغرضة وقد رأيتم كيف بدأوا بإحداث الفوضى والخراب وجيشنا جاء لكي يتصدى لهم .. فكل هذه المناطق إسلامية وإيرانية وجميعنا ايرانيون ومسلمون وتابعون للقرآن)[(٢)]

رابعا ـ توفر المؤسسات التشريعية والتنفيذيه:

من أهم المميزات التي لا يمكن لأحد من المغرضين أو غيرهم تجاهلها أو غض الطرف عنها في النظام الحاكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما يسمى بالمؤسسات، فهي دولة ذات مؤسسات كثيرة، والقرار فيها يخضع للمعالجة في محال مختلفة، منها ما يرتبط بموقف الشعب، ومنها ما يرتبط بموقف الشريعة، ومنها ما يرتبط بالواقع المحلي والعالمي.

وهكذا لا تصدر القرارات إلا بعد تمحيصها ودراستها دراسة متأنية من جميع النواحي العلمية والشرعية والواقعية، وهو ما تطلبه الشريعة الإسلامية التي تأمر بالاستعانة بالخبراء في جميع المجالات، كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ

---

(١) صحيفة الإمام، ج ٩، ص: ٢٨٦.

(٢) المرجع السابق.

فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهَّ إِنَّ اللهَّ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

ولهذا، فإن الولي الفقيه، الذي يستن بسنة رسول الله ﷺ في توليه لهذه الوظيفة، يستن به أيضا في جميع مستلزماتها وصفاتها والأخلاق التي ترتبط بها.

وهذا المعنى لا نجده في أي نظام آخر، سواء كان من الأنظمة الاستبدادية كالأنظمة الملكية أو العسكرية أو حتى الأنظمة التي تسمي نفسها أنظمة ديمقراطية، ذلك أن تلك الأنظمة حتى لو راعت مطالب الشعب في قراراتها إلا أنها قد لا تراعي المطالب الأخلاقية والمبادئ الإنسانية، على عكس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ترى تلك المبادئ حاكمة على الشعب جميعا حكاما ومحكومين.

ولهذا نراها لا تتيح لأي كان لأن يرشح نفسه في الانتخابات المختلفة، إلا بعد أن يمر على المؤسسات التي تدرس شخصيته، وتبحث في مدى كفاءته وقدراته حتى لا يتسلل لتلك المناصب الرفيعة من لا يكون كفؤا لها، على عكس الأنظمة الديمقراطية التي تتيح للمهرجين والممثلين لأن يرشحوا أنفسهم، وينالوا المناصب الرفيعة، لا بسبب قدراتهم وكفاءاتهم، وإنما بسبب تلك الشهرة التي نالوها.

ولهذا أيضا نرى في الجمهورية الإسلامية بسطاء الناس، وأبناء الأحياء الفقيرة يصعدون إلى أعلى المناصب، وعبر انتخابات شعبية، لأنه لا توجد شركات أو مؤسسات مالية تتحكم في الانتخابات، مثلما هو حاصل في الغرب، وإنما تشرف عليها مؤسسات علمية ودينية وشعبية، ليس لها من هم سوى مراقبة مدى كفاءة ونزاهة المترشحين.

وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ جوادي آملي عند رده على تهمة الاستبداد في ظل ولاية الفقيه، مبينا جذورها التاريخية؛ فقال: (إن ما يطرح تحت عنوان الاستبداد الديني، له جذور من الناحية التاريخية في الفكر الليبرالي، حيث يتهم الفقهاء بالاستبداد الديني في إجراء الأحكام الإلهية والضغط دون أي تسامح في ذلك، ومنشأ هذا الاتهام يعود إلى الاستبداد الديني الذى

مارسته الكنيسة الأوربية في القرون الوسطى.. فعندما يقوم المتغربون بمطالعة تاريخ تلك الحقبة يقومون بمقارنة غير عادلة بين ما حدث في الغرب وما يطرح تحت عنوان ولاية الفقيه، يريدون بذلك أن يشيروا إلى أن ولاية الفقيه تشبه الاستبداد الديني الذي حدث في الغرب على يد الكنيسة) [1]

وانطلاقا من هذا يذكر أن هناك فرقا كبيرا بين كلا النظامين: نظام ولاية الفقيه الذي تمارسه إيران في الوقت الحالي، والمبني على المؤسسات المختلفة، ونظام الكنيسة الذي كان يمارس في العصور الوسطى، والذي لم تكن تمثله أي مؤسسات سوى مؤسسة الكنيسة؛ فيقول: (لكن الحقيقة هي أن ولاية الفقيه تعنى ولاية العارف بالإسلام والعادل والتقي، ومثل هذا الحاكم يجب عليه أن يستشير أهل الخبرة، ولا يتناسب الاستبداد مع العدالة، أما لو اتجه الفقيه الحاكم نحو الاستبداد فإنه سيعزل تلقائياً، وحيث إن خبراء الأمة يشرفون على أدائه، فإنهم يعلنون عزله عندما يجدون أنه يستبد ولم يعد يمتلك صفة العدالة. فحكومة الولي الفقيه ليس فيها جهة الاستبداد والتسلط، بل هي حكومة القرآن والسنة) [2]

وهنا يورد الكثير من المغرضين شبهاتهم حول علاقة بعض المؤسسات بالولي الفقيه، وينكرون عليها كون الولي الفقيه هو الذي يحدد بعض أعضائها، ومن الأمثلة على ذلك [مجلس صيانة الدستور]، وهو من الهيئات التنظيمية الرئيسية في إيران، والتي تلقى انتقادات كبيرة من المغرضين لأن وظيفتها الإشراف على عمل مجلس الشورى الإسلامي، حيث أن جميع قوانين البارلمان يجب أن تحصل أولا على موافقة هذا المجلس قبل اعتمادها.

فهم ينكرون أصل هذا المجلس، وينكرون كذلك كونه يتكون من اثني عشر عضواً، ستة أعضاء منهم من الفقهاء والخبراء في القانون الإسلامي، ويتم تعيينهم مباشرة من قبل الولي

---

(١) المرجع السابق، (ص: ١٤).

(٢) المرجع السابق، (ص: ١٤).

الفقيه، والستة الباقون من المحامين ذوي الخبرة، و يتم ترشيحهم من قبل رئيس السلطة القضائية، و يتم التصويت عليهم من قبل أعضاء مجلس الشورى الإسلامي.

وللرد على هؤلاء المغرضين نذكر أنه يمكننا أن نعتبر أولئك الأعضاء الستة الذين رشحهم الولي الفقيه في هذه المؤسسة، أو غيرهم من الأعضاء في المؤسسات الأخرى، مرشحين من طرف الشعب نفسه، ذلك أن للشعب نوعين من الانتخابات:

أولها: انتخاب على الدستور ونوع القوانين التي تحكم البلاد، وقد حصل في إيران على نسبة عالية من الموافقة الشعبية، مع كونه يعرّف بكل هذه المؤسسات، ويبين طريقة عملها، وبذلك يكون الشعب الإيراني قد أتاح للولي الفقيه كل السلطات التي تسمح له بتطبيق الشريعة الإسلامية، أو مراقبة تطبيقها في الواقع.

ثانيها: انتخاب مباشر على الأعضاء، والذي أتيحت له الكثير من المؤسسات في النظام الإيراني، فرئيس الجمهورية والبرلمان والمجالس البلدية وغيرها كلها مؤسسات ينتخب عليها الشعب مباشرة، بل حتى المؤسسة التي يخرج منها الولي الفقيه، مؤسسة منتخبة من طرف الشعب.

وبذلك يكون للشعب دوره ورأيه في كل ما يحصل في المؤسسات المختلفة إما عن طريق الانتخاب المباشر لأعضاء تلك المؤسسات، أو عبر الانتخاب غير المباشر، والمرتبط بالمبادئ والقيم والقوانين التي تحكم البلاد.

وهذا يوجد نظير له في الكثير من الدول الديمقراطية، والتي لا تعطي الحرية الكافية للأعضاء المنتخبين في تقرير ما يشاءون، بل تضع دونهم الحوائل التي تحمي قراراتهم من أن تسيء للسياسة الاستراتيجية التي تعتمدها البلاد.

وبذلك يمكن اعتبار مجلس صيانة الدستور في النظام الإيراني مشابها لحد كبير لبعض المؤسسات الضامنة للدستور في الكثير من الدول الديمقراطية، حيث نجد فيها ما يسمى

بالمحكمة الدستورية، أو المجلس الدستوري، والذي لا يختلف في وظيفته كثيرا عن مجلس صيانة الدستور الإيراني.

وقد أشار الشيخ جوادي آملي إلى هذا المعنى في ردوده على ربط ولاية الفقيه بالاستبداد؛ فقال: (في الأنظمة الدينية، تكون حرية الناس في تعيين مصيرهم بيدهم واختيارهم ضمن إطار الدين، أي أن الناس يرسمون مصيرهم على أساس الدين أو المذهب الذي اختاروه. وكمثال على ذلك ما جاء في الأصل الثاني من دستور جمهورية الصين الشعبية أن [الحزب الشيوعي الصيني هو نواة القيادة لكل الشعب الصيني]، أي أن النظام الحاكم يجب أن يعمل وفق الموازين الاشتراكية، وهذا التحديد قد حصل من جانب الناس بانتخابهم المسبق للنظام الاشتراكي، وفي النظام الجمهوري الإسلامي أيضاً، قبل الشعب من خلال اختياره المسبق للجمهورية الإسلامية، تحت عنوان مظهر الحاكمية الإلهية ومصداق الحكومة الإسلامية)[1]

وردا على سؤال يقول: (يحصل الفقيه الجامع للشرائط على الولاية من دون أن يكون لرأي الناس دخل فى تعيينه، إذاً، فلا اعتناء برأي الشعب في انتخاب الولي الفقيه)، أجاب الشيخ جوادي آملي بقوله: (يتم إعمال رأي الشعب من طريقين: الأول بصورة مباشرة حيث ينتخب الشعب شخصاً بصورة مباشرة مثل رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى، والطريق الآخر بصورة غير مباشرة، حيث يوكل الشعب أشخاصاً يقومون باختيار شخص لهذه المسؤولية، ولاشك أن الوكلاء هنا يعبرون عن رأي الشعب الذي انتخبهم، مثل اختيار الوزراء باقتراح من رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب، حيث يقوم مجلس النواب بالموافقة عليهم، كونه يمثل رأي الشعب)[2]

وبين دور الشعب في اختيار الولي الفقيه نفسه؛ فقال: (أما في مورد قيادة المجتمع

---

(١) المرجع السابق، (ص: ١٤).

(٢) المرجع السابق.

الإسلامي وطبقاً للتدبير الذي طرح في الدستور يوجد طريقان: الأول: من خلال الإقبال الحاسم لأكثرية الشعب على فقيه عادل وجامع للشرائط، حيث يصبح الأخير قائداً للمجتمع الإسلامي، كما حدث مع قائد الثورة العظيم ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران؛ فقد شاركت الأمة في تعيين القائد بشكل مباشر، والثاني: عبر الخبراء الذين ينتخبهم الشعب، حيث يختار هؤلاء من بين الحائزين على الشرائط قائدا، ففي هذه الصورة أيضاً، قام الشعب بالانتخاب، ولكن بطريقة غير مباشرة، وفي كلا الحالين يمكن الجمع بين ولاية الفقيه وحاكمية الشعب))[1]

ومن الميزات المهمة التي نجدها في المؤسسات الإيرانية ذلك الفصل بين السلطات؛ فكل مؤسسة تمارس دورها بكل حرية، وفي نفس الوقت تشعر أن هناك رقابة عليها حتى لا تخرج عن الدستور وقوانين البلاد، وبذلك تشعر بأنها مع حريتها المتاحة لها مسؤولة عن المبادئ والقيم التي تحكم الدولة.

وقد أشار الخميني إلى هذا المعنى في خطاب مفصلي قال فيه: (عندما يؤدي كل فريق عمله ولا يتدخل في عمل غيره، ينتظم أمر الدولة فتصبح دولة يمكن أن تتقدم، أما إذا أصبح كل فريق يتدخل في عمل الآخر، فلا يستطيع أحد أن يؤدي مهمته.. هذا تكليف شرعي للجميع، للحرس، للشرطة، للجيش، للدرك، للمجلس، لرئيس الجمهورية.. الجميع مكلفون شرعاً، يجب أن يلتزم كل بوظيفته التي حددها القانون..لقد حدد القانون لكلٍ وظيفته، فإذا تجاوز أحد القانون وأراد التدخل في مجال عمل غيره فقد خالف الشرع.. ليلتزم رئيس الجمهورية بما حدده له القانون ولينفذه بطريقة جيدة.. كذلك المجلس، لا يتدخل المجلس في مجال عمل السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية.. إذا أراد أن يتدخل في مجال عمل

---

(١) المرجع السابق.

الآخر فلن تُبنى دولة)[١]

ومن الميزات المهمة التي نجدها في المؤسسات الإيرانية أيضا عدم تدخل المؤسسات العسكرية في الشؤون السياسية، ولهذا لا نجد أي انقلابات عسكرية في إيران على عكس الكثير من الدول حتى المتطورة منها.

وقد دعا الخميني في خطاب تاريخي له إلى عدم دخول الجيش في الصراعات السياسية، فقال: (على قادة الجيش وجميع القوات المسلحة حفظ هذه القوات من التدخُّل في السياسة، إن تدخل الجيش في السياسة مساوٍ لزوال حيثية الجيش.. الأمور السياسية في الجيش أشد فتكاً من الهيرويين.. كيف يقضي الهيرويين على الإنسان، كذلك هي الأمور السياسية تقضي على روحية الجيش ورؤيته)[٢]

ويبين سبب ذلك، فيقول: (الجندي الذي يتدخل في الأمور السياسية يفقد جنديته، الجندي الذي ينصبّ تفكيره على أمور من قبيل من تقدم ومن تأخر، ماذا سيجري هنا.. وماذا هناك.. الفريق الفلاني كيف سيتصرف، والفريق الفلاني كيف؟ لا يعود أهلاً لاسم الجندية.. إنه شخص سياسي اغتصب قبعة الجندية)[٣]

وهكذا يخاطب قيادات الحرس الثوري بقوله: (المهم أن لا توجد في الحرس حالة تلحق الضرر بروحية أفراد الحرس .. يجب أن تحولوا دون دخول الجهات السياسية إلى الحرس، فإن دخول الجهات السياسية إلى الحرس يعني زوال الجهات العسكرية .. أوصوا الحرس دائماً أن يعتبر كل منهم نفسه دائماً محارباً في خدمة الناس)[٤]

ويقول في خطاب آخر مخاطبا لهم: (لا يجوز لأفراد الحرس الدخول في التحزبات،

---

(١) صحيفة الإمام، ج١٢ ص٢٦١ ..

(٢) المرجع السابق، ج١٥ ص١ ـ ٩ ..

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، ج١٨ ص٦٢ .

فيصبح هذا مؤيداً لهذا، وذاك مؤيداً لذاك.. ما علاقتكم أنتم بما يجري في المجلس، وقد بلغني أن الحديث كان يدور في الحرس حول الانتخابات.. الانتخابات تبحث في محلها.. ما علاقة الحرس حتى يوجد الاختلاف بينهم.. هذا ليس جائزاً للحرس، ليس جائزاً للجيش. إن هذا يمنع الحرس عن القيام بواجبه الذي هو في عهدته) [(١)]

ويقول مخاطبا مسؤولي وزارة الأمن: (الأمر الآخر الذي يحظى بالأهمية هو أن جميع الأشخاص في هذه الوزارة يجب أن لا يكون لهم انتماء إلى أي حزب ومجموعة.. الارتباط بالمجاميع يستتبع الارتباط الفكري والعلمي، وهذا يتنافى مع عملكم يجب أن تكونوا جميعاً حياديين، حياديين، أن تزاولوا عملكم بمعزل عن العداوة والصداقة والمعرفة وعدم المعرفة .. يجب أن يكون أفراد الأمن مستقلين نزيهين ومتقين) [(٢)]

---

(١) المرجع السابق، ج١٩ ص٢٦..

(٢) المرجع السابق، ج١٩ ص١٧٧..

الفصل الثالث

ولاية الفقيه.. والحرية المنضبطة

تعتبر الحرية القيمة الكبرى التي ناضلت من أجلها كل الشعوب لتخرج من قيود الطواغيت والمستبدين، وتسترد ممتلكاتها من مغتصبيها، وتمارس حياتها بعيدا عن كل الضغوط، ولهذا كانت شعارا أساسيا في كل الثورات ابتداء من الثورة الفرنسية إلى الآن.

بل لو درسنا التاريخ جيدا لوجدنا أن كل الدعوات الإصلاحية في التاريخ ترتبط بالدعوة للتحرر والانعتاق من نير الظلمة والمستبدين، لتنعم الشعوب، مجتمعات وأفرادا، بحقوقها بعيدا عن كل القيود.

وهكذا كانت الحرية شعارا في الثورة الإيرانية، لم يحمله الشيوعيون أو الاشتراكيون، أو الليبراليون فقط، بل حمله معهم وقبلهم الإسلاميون، وخصوصا الذين تحولوا بعد ذلك إلى قادة للثورة الإسلامية.

ولهذا نجد في الخطابات الكثيرة التي ألقاها الخميني أو غيره من قادة الثورة حديثا كثيرا عن الحرية والانعتاق من نير الشاه وظلمه واغتصابه لحقوق الشعب، وتلاعبه بثروته.

ومن الأمثلة على ذلك الخطاب التاريخي الذي يسمى [خطاب الإنتصار]، والذي ألقاه الخميني بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٧٩ م، بمناسبة إعلان نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومما جاء فيه مما يتعلق بالحرية، وكونها من المطالب التي تحقق بسبب الثورة الإسلامية: (على أي حال فإننا فزنا والحمد لله في هذا الاستفتاء، وقد ظهر بطلان ما كتب في الصحف الأجنبية، وقد أدلى شعبنا برأيه مائة في المائة تقريباً لصالح الجمهورية الإسلامية، وعلى الشعب أن يطبق هذه الجمهورية الإسلامية بعد اليوم.. يجب أن تتغير جميع الأمور في إيران في ظل الجمهورية

لإسلامية، فالجامعات يجب أن تتغير، وتتبدل الجامعات العميلة إلى جامعات مستقلة.. وثقافتنا يجب أن تتبدل، وتحل الثقافة المستقلة محل الثقافة الاستعمارية.. وزارة العدل يجب أن تتغير؛ فالقضاء الغربي لا بد أن يتحول إلى القضاء الإسلامي.. اقتصادنا يجب أن يتغير، فالاقتصاد العميل يجب أن يتحول إلى اقتصاد مستقل.. وجميع الأشياء التي كانت في حكومة الطاغوت، وكانت قد طبقت استجابة لأوامر الأجانب في هذا البلد الضعيف، هذه الأشياء يجب أن تنقلب رأساً على عقب بعد أن استقرت الحكومة الإسلامية والجمهورية الإسلامية)[1]

فهذا النص يبين مفهوم الحرية لدى قادة الثورة الإسلامية، وهو مفهوم ينطلق من الهوية الإيرانية ذات البعد الإسلامي؛ فهو يدعو كل المراكز والمؤسسات التي كانت خاضعة للسيطرة والفكر الغربي إلى تعديل وجهتها لتنسجم مع الإسلام، ومع مطامح الشعب والقيم التي يؤمن بها.

وهذا على عكس ما يريده المغرضون الذين يتصورون أن إبعاد الشعب عن هويته وتحقيق متطلبات غرائزه هي الحرية، مع كونها ـ كما يذكر قادة الثورة الإسلامية ـ ليست سوى مصايد لإفساد الشعوب وإلهائها عن المطالبة بحقوقها.

ولهذا ينتقد الخميني تلك الرؤية الغربية للحرية، ويعتبرها من التدليس الذي يحتالون به على الشعوب للسيطرة عليها، يقول في ذلك: (إن أحكام الجمهورية الإسلامية التقدمية تسبق جميع الأحكام في سائر العقائد والطبقات.. نحن نرى إن دعاة الديمقراطية يتكلمون عن ديمقراطيتهم إلا أن ممارستهم للديمقراطية تختلف في الشرق عما في الغرب، ففي الشرق يواجه شعبهم ديكتاتورية كبيرة وفي الغرب كذلك، ونحن نرى أن بعض الأشخاص يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكننا رأينا أن جمعيات حقوق الإنسان لم تتكلم كلمة واحدة خلال هذه

---

(١) انظر: نص الخطاب كاملا في: خطاب الانتصار [خطابات وكلمات الخميني التي ألقيت في المناسبات السنوية لذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران]، ص ٢٤

الخمسين سنة التي سيطرت فيها حكومة بهلوي الغاصبة، ومن ثم حكومة ابنه حيث سرق جميع أموال الشعب، ونرى خلال هذه السنوات الخمسين كيف قضى شبابنا في السجون وكم من شباب قد تم نشر أرجلهم بالمنشار وحرقوهم بواسطة المقلاة وقد مكثوا في السجن وتحت التعذيب حتى الأيام الأخيرة لما قبل الثورة. لقد مضى جلاوزة الشاه السابق عليهم ولم نر دعاة حقوق الإنسان طوال هذه المدة يتكلمون كلمة واحدة أو يستنكرون هذه الحوادث، لقد رأينا الرئيس الأمريكي كيف يساند الشاه السابق الظالم الشقي، ويؤيد هذا الجلاد الذي بعثر جميع ما نملك أدراج الرياح ولم نر دعاة حقوق البشر يستنكرون ذلك على الرئيس الأمريكي، ولكن الآن وقد سقط هؤلاء الجلادون في مصيدة الشعب ويريد الشعب أن ينتقم منهم، تعالت منهم صرخات [وا إنسانيتاه!!] أنا لا أقول شيئاً سوى إن هؤلاء عملاء للجلادين .. هؤلاء عملاء للقوى الكبرى، وإنهم لا يعملون لحقوق البشر)[1]

ولهذا، فإنه يدعو الشعب الإيراني للمحافظة على حريته، وألا يترك المجال لأي مستبد أن يحكمه ويتسلط عليه، يقول في الخطاب السابق: (على الناس أن يصلحوا أنفسهم، وعلى الظالمين الذين كانوا قد ظلموا الضعفاء ألا يظلموا بعد اليوم، الطبقات المختلفة يجب أن لا تظلم الطبقات التي دونها، يجب أن تعطى حقوق الفقراء والمساكين. كل هذه الأعمال يجب أن تطبق في الجمهورية الإسلامية، وعلى الشعب ـ في ظل الجمهورية الإسلامية ـ أن يساند الحكومة التي هي في خدمة الشعب. وإذا رأى الشعب خلافاً من الحكومة فعليه أن يوقفها عند حدها، وإذا رأى الشعب حكومة جائرة تريد أن تظلمه، فيجب عليه أن يقدم الشكوى ضدها، وعلى المحاكم أن تقيم العدالة وإن لم تفعل فعلى الشعب أن يقيم العدل ويحطم أفواههم، ليس في الجمهورية الإسلامية ظلم ولا إجحاف. الطبقة الغنية لا تستطيع أن تظلم الطبقة الفقيرة ولا أن تستثمرها، ولا تستطيع أن تأمر العمال بأداء أعمال كثيرة مقابل أجر زهيد. يجب أن نضع

(١) المرجع السابق، ص٢١.

الحلول الإسلامية لكل القضايا ويجب أن تطبق هذه الحلول حتى يشعر المستضعفون بالراحة والقوة، فالمستكبر لا بد له أن يتواضع ويشعر مع الضعفاء، ولا بد للمستضعف أن يصبح قوياً وعلى الجميع أن يعيشوا الأخوة في هذا البلد) (١)

ويصف في نفس الخطاب كل الشعارات التي يحاول الغرب أن يظهر بها، وبسببها يهاجم إيران، بكونها شعارات جوفاء كاذبة، ويعتبر أن الحرية والديمقراطية وغيرها من قيم الجمهورية لم تتحقق فيها، وإنما تحققت في إيران، يقول في ذلك: (نحن لا نخشى أن يتكلموا في الغرب ضدنا، وأن يعترض علينا الذين يدعون إنهم يرعون حقوق الإنسان، يجب أن نعاملهم على أساس ميزان العدل وسوف نفهمهم ما معنى الديمقراطية، فالديمقراطية الغربية فاسدة، والديمقراطية الشرقية فاسدة أيضاً، والديمقراطية الصحيحة هي الديمقراطية الإسلامية، وإذا وفقنا فسوف نثبت للشرق والغرب بعدئذٍ أن ديمقراطيتنا هي الديمقراطية، لا الديمقراطية التي عندهم والتي تدافع عن الرأسماليين الكبار، ولا التي عند أولئك المدافعين عن القوى الكبرى وقد جعلوا الناس كلهم في كبتٍ شديد.. لا يوجد اضطهاد في الإسلام، والحرية في الإسلام لجميع الطبقات للمرأة والرجل، للأبيض والأسود وللجميع.. إن حكومة العدل تقاوم الخلاف وتجازي المخالفين، وسوف لن يكن بعد اليوم بوليس سري أو التعذيب الذي كان يقوم به البوليس السري (السافاك)، لا تستطيع الشرطة أن تفرض علينا وعلى الشعب قولاً بعد اليوم. الحكومة لا تستطيع الإجحاف في حق الشعب. الدولة في ظل الحكومة الإسلامية خادمة للشعب ويجب عليها أن تكون في خدمة الشعب وإذا رأى الشعب ظلماً حتى من رئيس الوزراء فعليه أن يشكوه إلى المحاكم وعلى المحاكم أن تطلبه وأن ترى نتيجة عمله إذا ثبتت عليه جريمة. لا يوجد اليوم فرق بين رئيس الوزراء وغيره) (٢)

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧.

هذا نموذج عن مدى اهتمام قادة الثورة الإسلامية بالدعوة للحرية، واعتبار انتصار الثورة الإسلامية مكسبا عظيما تحقق من خلاله هذا الحق الطبيعي، ويتجلى من خلاله التفريق بين معنيين للحرية:

١ ـ **المعنى الإيجابي**: وهو يتفق في كثير من مناحيه مع المفهوم الغربي الذي انطلقت منه الثورات ضد الأنظمة العبودية والإقطاعية في العصور الوسطى، والذي (ترسخ بعد انتصار الثورات التي ألغت الإقطاع وأقامت الأنظمة الجمهورية، واستمر حتى صار يحمل دلالة تعادل صيغة تقرير المصير الفردي والجماعي)[(١)]

٢ ـ **المعنى السلبي**: وهو المعنى الذي أشار إليه كاظم الحائري ـ وهو من المراجع المنظرين والمؤيدين لولاية الفقيه ـ عند تفريقه بين المفهومين الغربي والإسلامي للحرية؛ فقال: (هذه الكلمة [الحرية] بمفهومها الغربي تستبطن انحرافات كثيرة عن الخط الاسلامي الصحيح؛ فالحرية الاقتصادية تشير إلى النظام الرأسمالي الاقتصادي، بينما الاسلام له نظام اقتصادي مستقل عن كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.. والحرية الفردية ترمز إلى السماح للفرد بأي تصرف يحلو له ما لم يزاحم حرية الآخرين، أما عند الاسلام فلا حرية الا في اطار الحدود التي تفرضها السماء على تصرفات الانسان.. والحرية الفكرية لا مجال لها في العقائد عند الاسلام الا بمعنى أن العقيدة يستحيل حصولها بالاكراه، ولكن يجب على الإنسان التفتيش عن الأصول العقائدية الصحيحة ولا تترك له الحرية في الاهتمام بذلك وعدمه، ولو أدى فكره إلى عقيدة تخالف الاسلام لا تترك له الحرية في الإضلال ويحرم عن الحقوق الخاصة بالمسلمين)[(٢)]

بناء على هذا، سنحاول هنا أن نذكر كلا المعنيين في الرؤية السياسية الإيرانية من خلال

(١) انظر: الديمقراطية ونقادها، روبرت دال، ترجمة نمير عباس مظفر، ص ٥١٧..

(٢) اساس الحكومة الإسلامية كاظم الحائري (ص: ٩٢).

تصريحات قادة الثورة الإسلامية، أو المنظرين لسياستها.

أولا ـ المفهوم الإيجابي للحرية:

يتردد كثيرا مصطلح الحرية بمعناها الإيجابي في كتابات وخطابات قادة الثورة الإسلامية؛ فهم يعتبرون أن ثورتهم لم تكن تهدف سوى لتحقيق الحرية الحقيقية، والتخلص من الاستبداد والظلم وكل أشكال الهيمنة التي كانت تهدف لا إلى سرقة ثروة الإيرانيين فقط، وإنما سلب شخصيتهم ومقوماتها أيضا.

وسنذكر هنا باختصار نصوصا وتصريحات من هؤلاء القادة، تدل على مدى اتساع مجال الحرية المتاحة في ظل ولاية الفقيه، مقارنة بما كان متاحا في عهد الشاه، أو في الكثير من الأنظمة التي تزعم لنفسها أنها أنظمة ديمقراطية، ونتبعها بما عليه الواقع الإيراني.

١ ـ الحرية الفكرية:

وأول ما تعنيه ـ حسبما يصرح به القادة والمفكرون الإيرانيون ـ التخلص من تلك التبعية التي كانت في عهد الشاه، والذي أراد أن يفرض أفكار المدارس الغربية على المجتمع الإيراني، لتصبح العلمانية والمادية واللادينية هي الأفكار السائدة، والتي بموجبها يصبح الشعب خاضعا لكل أنواع السخرة الغربية.

ولهذا يعتبر الخميني الاستقلال الفكري أول استقلال ينبغي توفره لتتحقق الحرية بمفهومها الصحيح، يقول في ذلك: (أوّل شرط لتحقيق الاستقلال هو الاستقلال الفكري والعقلي)[1]، ويقول: (إذا تمكّنا من إنهاء التبعيّة الفكرية، فإنّنا سنتمكن من إنهاء سائر أنواع التبعيّة)[2]

وهو يعتبر أن سبب تلك التبعية والعبودية للأفكار الغربية ناتج من عدم الثقة بالنفس

---

(١) الكلمات القصار، ص ١٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٧.

وبهوية الأمة ودينها، يقول في ذلك: (ما لم ندرك أنّ لنا نحن أيضاً شخصيتنا. أنّ المسلمين لهم شخصيتهم، وأنّهم مجموعة أيضاً، ويمكنهم أن يفعلوا شيئاً ما. وإذا لم تتحقق لدينا الإرادة على أمرٍ ما، فإنّنا لن نتمكن من تحقيقه، وإذا لم ننتبه من غفلتنا، فإنّ تلك الإرادة لن تتحقق) (١)

ويقول: (علينا أن نقنع أنفسنا بأنّنا بشر أيضا، وأنّنا موجودون في هذه الدنيا أيضاً، وأن الشرق مكان أيضاً، وأن الغرب هو ليس كلّ الأرض) (٢)

ويقول: (ما دامت أيدينا ممدودة نحو الشرق والغرب فنحن تابعون، فإذا أردنا أن نكون مستقلين غير تابعين لأحد، وجب علينا أوّلاً: أن ندرك أنّ لنا شخصيتنا، وأنّنا نستطيع أن نفعل شيئا) (٣)

أما الشيخ مرتضى مطهري، فقد فصل الحديث عن الحرية الفكرية في كتاب خاص أجاب به على كل الشبهات المثارة حولها، وقد ذكر فيه المدى الذي يعطيه الإسلام للعقل حتى يصل إلى الحقائق، ولذلك كان من الضرورات الكبرى إتاحة الحرية الكاملة له حتى يصل إلى الحقائق من غير أن يكره عليها، وقد قال في ذلك: (هناك جملة قضايا لا تبلغ النضج الاجتماعيّ المطلوب إلّا بترك الإنسان حرّا فيها، ومنها النضج الفكريّ، لكيلا يعترض تقدّمه أيّ مانع أو حاجز يحول دون تنمية قابليّاته الّتي ينشدها لتحقيق سعادته، وبما أنّ الفكر هو من أهمّ ما ينبغي تنميته لدى الإنسان، والتنمية بحاجة إلى الحريّة كما تقدّم، فالإنسان بحاجة إلى الحريّة في الفكر، لذا تعتبر حريّة الفكر من حريّات الإنسان الاجتماعيّة، وتدخل في صميم شؤونه الحياتيّة.. وعليه فإنّ الفكرَ والتفكيرَ عمل ضروريّ وواجب، بل هو من مستلزمات الحياة البشريّة حيث لا تستقيم بدونه)(٤)

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص١٤٧.

(٤) الحرية الفكرية، الشيخ مرتضى مطهري (ص: ٩).

وهو يذكر أن هذه الحرية متاحة حتى في مسائل الدين، لأنه لا يمكن لأي كان أن يقتنع بالحقائق الدينية ما لم تكن لديه الحرية الكاملة في التعامل معها، يقول في ذلك: (وكذلك الكلام في مسألة الدِّين، فإنّ الإنسان لا يمكن أن ينضج في القضايا الدينيّة ما لم يُعطَ الحريّة الفكريّة، أمّا منع الناس من التفكير خشية الوقوع في الخطأ فيعدّ خطأ فاحش، حيث يؤدّي إلى عدم النضج في قضاياهم الدينيّة والتقدّم فيها)(١)

وعن سؤال حول موقف الإسلام من الحرية الفكرية، أجاب بقوله: (إنّ الإسلام لم يكتفِ بمنح حريّة التفكير، بل جعله من الواجبات والعبادات) (٢)

واستدل لذلك بما ورد (من الآيات القرآنيّة الّتي تحثّ على التفكّر، بحيث لا نجد في أيّ كتاب دينيّ أو غير دينيّ هذا القدر من دعوة الناس إلى التفكير في شتّى المجالات)، بالإضافة إلى أن (الإسلام لا يقبل الإيمان بأصول العقائد تقليداً، بل يطالب الناس بالتحقيق في أصول الدِّين، فهو يرى للناس حريّة فكريّة تكون الأساس لقبول الإيمان بوحدانيّة الله والنبوّة والمعاد، وسائر الأصول الاعتقاديّة مسائل يجب التفكّر فيها والوصول إلى حقائقها من خلال الجهد العلميّ) (٣)

ويذكر من الأدلة على الحرية الفكرية في الإسلام ذلك التساهل الذي ورد في النصوص في التعامل مع الوساوس والشبهات، وقد طرح هنا شبهة تثار في هذا المجال، وهي (إذا كان التفكير يؤدّي إلى حصول وسوسات وشبهات في الذهن، فهل يحقّ للشخص الّذي يخطر في ذهنه شبهة أن ينقلها إلى الآخرين؟)(٤)

وقد أجاب عليها بقوله: (لا يعتبر الإنسان مذنباً، ولا يعذّب ما دامت الوساوس

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣.

والشكوك في القلب، وقد تطرّقت روايات كثيرة إلى مسألةِ ما لو طرأ على الذهن بسبب هذا التفكير شبهات وشكوك ووسوسة.. وعلى الإنسان إن كان في حالة تحقيق وبحث، أن يرجع إذا شكّ إلى نبيّه وإلى تعاليم الإسلام، حيث يعتبر هذا الأمر ضروريّاً للوصول إلى الحقائق، وعليه لا بدّ أن نسلّم بأنه يحقّ لأيّ شخص حصلت لديه شبهة أن ينقلها إلى الآخرين بهدف حلّها، وهذا حقّ طبيعيّ له، ويجب حلّ شبهته)[1]

وهو يعتب على الذين يشكون لأجل الشك، أو يقومون بالتشكيك من غير أن يبذلوا أي جهد في البحث عما يزيل شكوكهم، ويعتبر هؤلاء من الذين يمارسون هذا النوع من الحرية بطريقة خاطئة، خاصة لو ضموا إلى شكهم تشكيك عوام الناس ممن ليس لهم قدرة على البحث والنظر، يقول في ذلك: (نعم، لو بقي الإنسان في حالة الشكّ وبقي في مكانه فهذا هو الهلاك وشكّ الكسالى، وكذلك الأمر لمن أصبح عنده التشكيك هدفاً يحاول بواسطته التشويه والتشنيع على تعاليم ومفاهيم الإسلام، كما نرى ذلك في كلّ عصر من العصور، حيث تظهر طائفة من الشكّاكين الّذين ينشرون الشبهات بين عامّة الناس)[2]

ومع عتبه الشديد على هؤلاء إلا أنه يعتبر أن لهم دورا في توضيح الحقائق وجلائها، يقول في ذلك: (هناك وجه آخر لظهور الشكّاكين الّذين يلقون محاضرات ويكتبون مقالات ضدّ الإسلام، فإنّهم يؤدّون إلى جلاء وجه الإسلام أكثر، حيث يتصدّى العلماء لهم بما يؤول لصالح الإسلام .. وهذا ما حصل فعلاً حينما كتبت بعض الكتب والمقالات ضدّ الإسلام، ما أدّى إلى قيام العلماء بشرح مسائل كانت غامضة لفترة من الزمن)[3]

وقد رد مطهري على من يريدون أن يستعملوا الحرية الفكرية وسيلة لبث الشبهات

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥.

والشكوك، أو الدعوة إلى الوثنيات والخرافات، ويعتبرون الوقوف في وجه هذا الغزو قمعا فكريا، بأن ذلك نوع من المغالطة، يقول في ذلك: (قد يُقال، وبناءً على قاعدة أنّ فكر الإنسان حرّ وعقله كذلك، أنّ عقيدته لا بدّ أن تكون حرّة، ولذا فالوثنيّ مثلاً حرّ في عقيدته، وهذه مغالطة موجودة في العالم حاليّاً، وهي بدعواها منح الحريّة للفكر فإنّها في الواقع تقيّد الفكر)[1]

وقد رد على هذه المغالطة بأن هناك مسلكين في ميزان احترام اعتقاد الإنسان[2]:

أولهما: أن نعتبر الإنسان حرّاً ومختاراً، فنحترم كلّ ما يعتقد به ولو كنّا نرفض ما اختاره، أو كنّا نعلم بأنّه كَذِبٌ وخرافة، بل حتّى لو ترتّب عليه مستلزمات باطلة وفاسدة.

ثانيهما: أن يكون احترامنا له بتوجيهه نحو الرقيّ والتكامل والسعادة.

وهو يرى أن (ترك الإنسان يختار العقائد الفاسدة، كأن يختار الوثنيّ عبادة الوثن، هو تقييد لفكر الناس، واحترام هذا القيد هو عدم احترام لقابليّته الإنسانيّة ولاعتباره الإنسانيّ في مجال التفكير، في المقابل فإنّ المسلك الثاني هو الّذي ينهض بالإنسان ويوصله إلى رقيّه المنشود، والنتيجة أنّه لا بدّ من فكّ هذا القيد ليكون فكرُه حرّاً، وعليه فمن الخطأ على الصعيد الإنسانيّ احترام المرتكز العقائديّ لشعب يريد تقييد الإنسان) [3]

وهو يستدل لهذا بما ورد في سيرة الأنبياء عليهم السلام، (فالنبيّ إبراهيم عليه السلام مثلاً قام بتحطيم أوثان قومه الّتي كانوا يعتقدون بها ويعبدونها وترك الوثن الكبير، فشكّل هذا الأمر صدمة لهم جعلتهم يرجعون إلى أنفسهم وفطرتهم ويتأمّلون في عقيدتهم، حيث إنّ هذه الأصنام غير قادرة على الدفاع عن أنفسها، وكبيرهم عاجز عن هذا التحطيم، ﴿فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ، ولذا فإنّ ما مقام به إبراهيم عليه السلام هو عمل إنسانيّ

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

لأنّه حرّر فكرهم من قيد العقيدة الفاسدة)[1]

ومثله موسى عليه السلام، (فقد كان عمله إنسانيّاً في حرقه لعجل السامريّ)

وهكذا حصل في (البعثة المباركة للنبيّ الخاتم ﷺ، حيث نجد أنّه قد قام بمحاربة العقيدة الوثنيّة سنين طويلة كي يحرّر فكرهم، وتقدّم بذلك بهم نحو الرقيّ والتكامل، وفكّ قيودهم العقائديّة ووضع ﴿ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

وبناء على هذا قنن الدستور الإيراني للأديان المسموح لها بممارسة شعائرها، حتى لا يدع الفرصة للعابثين من أمثال عبدة الشيطان وغيرهم من التسلل إلى المجتمع بحجة حرية العقيدة والتفكير.

ومن تلك الديانات التي لا يسمح لها في إيران بممارسة شعائرها وطقوسها [الديانة البهائية]، وقد كان ذلك سببا لإنكار المغرضين، مع أنهم لا يعلمون أن هذه الديانة ليس مسموحا لها بممارسة شعائرها في أكثر الدول العربية[2]، ما عدا الإمارات والبحرين بسبب علاقتهما الوثيقة مع أمريكا وإسرائيل.

والسبب الذي جعل إيران تتخذ منها ذلك الموقف السلبي علاقتها مع الشاه، وتأييدها له، بالإضافة إلى موقفها المؤيد للكيان الصهيوني، وكونها فوق ذلك فرقة من الفرق المنحرفة عن الإسلام، بل كونها نتيجة لصناعة المخابرات الأجنبية، يقول الخميني ـ قبل انتصار الثورة الإسلامية ـ مبينا خطرها: (ولكن مَنْ هم المستشارون اليوم؟ إسرائيل! المستشارون الاسرائيليون! اليهود! لقد أُرسل ألفان من البهائيين كما اعترفوا هم أنفسهم بذلك في صحيفة (دنيا)؛ فلا يأتي غداً أحد النكرات (الشاه) ويقول بأن ذلك مجرد اشاعة، إذ ورد في صحيفة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) من الأمثلة على ذلك أن الحكومة المصرية لا تعترف بشرعية الديانة البهائية، وقد جردت الديانة من الاعتراف في العام ١٩٦٠ و منذ ذلك الوقت أغلقت جميع المؤسسات البهائية، و منعت جميع أنشطتهم الاجتماعية. و قد قضت محكمة ابتدائية بأن الدستور المصري لا يضمن حرية الاعتقاد للبهائيين.

(دنيا): أنهم ألفا اسرائيلي، أعني البهائيين، طبعاً هم لم يذكروا اسم (البهائية)، بل قالوا: (عدد من اتباع بعض المذاهب (أسموها مذهباً) أرسل ألفي نسمة ـ ويقال: إنهم خمسة آلاف ـ من البهائيين باحترام تام بعد أن مُنح كل واحد منهم خمس مئة دولار من اموال الشعب المسلم، وأُعطي كل واحد حسماً في قيمة تذكرة االسفر بمقدار الف ومئتي تومان .. لمَ كل ذلك؟ ليذهبوا الى لندن للمشاركة في اجتماع معاد للاسلام يعقد هناك!)[1]

ويقول عنهم مبينا دورهم في حكومة الشاه، وعلاقتهم به: (لينتبه الإخوة إلى أن الخطر المحدق بالإسلام اليوم لا يقل عن خطر بني أمية، إن الجهاز الحاكم العميل لاسرائيل قد فوض جميع السلطات لهذه الفرقة الضالة المضلة في الجيش، الثقافة، الإعلام وسائر الوزارات الحساسة. عليكم أن تنبهوا الأمة لخطر إسرائيل وعملائها إلى جانب المصائب التي طالت الإسلام ومراكز الفقه والشريعة وحماتها.. أعربوا عن مقتكم لإرسال العناصر الخائنة التي تعقد الاجتماعات المناوئة للإسلام والأمة في لندن، واعلموا أن الصمت في هذه الأيام لا يعني سوى تأييد الجهاز الحاكم وإعانة أعداء الإسلام، اتقوا الله واخشوا نقمته، إنكم مسؤولون عما يحدث للعلماء (إذا ظهرت البدع فللعالم أن يظهر علمه وإلا فعليه لعنة الله)[2]

٢ ـ حرية الرأي:

وهي ـ في نظر قادة الثورة الإسلامية والمنظرين لولاية الفقيه ـ حرية متاحة وإيجابية، لأنها تسهم في تحريك الأفكار في المجتمع، وتصحح ما يقع فيه من أخطاء، بالإضافة إلى رعاية التنوع الموجود في أفراده.

وإيران ـ في ظل ولاية الفقيه ـ من أكثر الدول الإسلامية اهتماما بالتنوع في مختلف مجالاته؛ فهي تحتضن الكثير من المدارس الفكرية والفقهية والعقدية والفلسفية، بل لها جامعات خاصة

---

(١) صحيفة الإمام، ج ١، ص: ٢١٠.

(٢) الإمام الخامنئي.. السيرة والمسيرة (ص: ٢٤٩).

بذلك، ولا تمر بمكتبة من مكتباتها إلا وتجد فيه كل جديد من الكتب، ومن كل المدارس الإسلامية وغير الإسلامية، كما ذكرنا ذلك في الجزء السابق من هذه السلسلة.

وهكذا نرى في صحفها ومجلاتها تنوعا كبيرا في الطرح، ونرى فيها انتقادات صريحة وقوية للواقع والمسؤولين، من غير أن يُقمع أصحاب الآراء، ولا أن تصادر الصحف والمجلات التي يبثون فيها آراءهم.

وقد صرح كل قادة الثورة الإسلامية بوجوب إتاحة هذا النوع من الحرية، حتى تتلاقح الأفكار، وتصحح الأخطاء، ويراعى التنوع.

ومن الأمثلة على ذلك قول الخميني: (إن هذه الحرية التي يتمتع بها أبناء شعبنا من النساء والرجال والكتّاب والعناصر الاخرى، هي من النوع الذي يصب في منفعة أبناء الشعب. فأنتم أحرار في التعبير عن أفكاركم وآرائكم، وفي انتقاد الحكومة.. انتقدوا كل مَنْ خطا خطوة منحرفة.. اذهبوا ودافعوا عن شعبكم.. إنكم أحرار في فعل كل ما من شأنه خدمة الإنسان.. كل هذا مسموح فيه.. إن الذي حاربه الإسلام ولن يسمح به، هو القمار الذي يقود أبناء الشعب إلى التيه والضياع، والخمر الذي يضيّع الشعب، وأنواع البغاء والفحشاء الذي راج في عهد ذلك المجرم (محمد رضا بهلوي)، وعملوا على توفير مستلزماته. هذه الأمور هي التي حرّمها الاسلام وحاربها)[1]

بل إن الخميني يفتح مجال الحرية حتى لأصحاب الفلسفات المادية أنفسهم؛ فهو يقول: (إن الماركسيين احرار في بيان عقائدهم في المجتمع الذي نفكر بإقامته، لأننا واثقون أن الاسلام يلبي حاجات الناس، وإن إيماننا واعتقادنا قادران على مواجهة عقيدتهم، وقد طرحت الفلسفة الاسلامية منذ البداية موضوع أولئك الذين ينكرون وجود الخالق، إننا لم نسلب حريتهم أبدا،

(١) من حديث في جمع من المعلمات والطالبات في مشهد، بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٧٩، نقلا عن: الحرية في فكر الإمام الخميني (ص: ٣٤)

ولم ننل منها؛ فالكل حر في بيان عقيدته، لكنه ليس حرا في التآمر)[1]

وبهذه العبارة يلخص الخميني الموقف من حرية الرأي [فالكل حر في بيان عقيدته، لكنه ليس حرا في التآمر]

فالقوانين الإيرانية تسمح بحرية الرأي، ولكنها لا تسمح أبدا للمتآمرين الذين لهم صلات بجهات أجنبية تريد أن تقوض أمن البلاد، يقول الخميني محذرا: (إننا ومنذ اليوم الأول الذي تحققت فيه ثورتنا كانت جميع الحريات موجودة في ايران؛ فنحن سمحنا لجميع الفئات، ولم نمنع أحدا، لكن المؤامرات بدأت عندما وجدوا انفسهم أحراراً، إذ بدأت الأقلام بالتآمر لحرف مسيرة الشعب، وهؤلاء كانوا نفس الأشخاص المرتزقة عند الملك السابق أو مرتزقة أمريكا وأمثالها، وأرادوا من خلال ذلك حرف نهضتنا، وتمكنا بعد خمسة أشهر من إعطاء الفرصة للجميع من العثور على المتآمرين، طلبنا من تلك الاقلام المتآمرة، والتي كانت تريد عودة الأجنبي للتسلط علينا مرة أخرى أن تكف عن عملها، وقدمناها للمحاكم لنرى من هم هؤلاء، ووجدنا بعد التحقيق أن أكثرهم كانوا مرتزقة لإسرائيل، وكانوا أبواقا لأمريكا لكن بصورة أخرى، وإن من حق الشعب أن يمنع الذين يريدون التآمر عليه وحرفه وإعادة الأمور السابقة، وإلا فإن شعبنا يؤيد الحرية، ويؤيد كل أنواع الحرية إلا أنه لا يؤيد التآمر ولا يؤيد الفساد)[2]

وكمثال على ذلك أنه سئل في مقابلة صحفية عن إغلاق النظام لبعض صحف المعارضة، وهي صحيفة (آيندكان)؛ فأجاب بقوله: (إن صحيفة (آيندكان) كانت على ارتباط مع أعدائنا، كانت تتآمر ضدنا وعلى علاقة بالصهاينة. تأخذ التوجيهات منهم وتكتب ضد مصالح البلد. ولا يمكن التساهل مع الصحف التي تتآمر ضدنا، وقد قمنا بإغلاقها كي تكون

---

(١) منهجية الثورة الاسلامية، مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني، ص ٣٧٠..

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٠..

عبرة لغيرها. وقد اكتشف القضاء الخيانات التي تقوم بها هذه الصحف، وكيف أنها كانت تستلهم توجهاتهم من الشاه ومن الأجهزة الصهيونية. وقد تم ايقاف نشاطها مؤقتاً ليتم التحقيق في ذلك. هذا ليس خلافاً للحرية. وإنما هو تصدي للتآمر ومثل هذا يحصل في مختلف انحاء العالم)[1]

وهكذا يقيد الخميني الحرية دائما بكونها لا تتسبب في ضرر الآخرين، كما عبر عن ذلك بقوله: (جميع أبناء الشعب أحرار في الأفعال السليمة، في الذهاب إلى الجامعة، وفي أي عمل سليم تمارسونه.. ولكن إذا ما أراد أحد أن يرتكب عملاً مخالفا للعفة، أو يلحق ضرراً بمصالح الشعب، أو يسي ء إلى السيادة الوطنية، فإننا سنقف في وجهه، وإن موقفنا هذا يدل على الرقي)[2]

وهكذا نرى الخامنئ يصرح كل حين بضرورة توفير حرية الرأي، وخاصة للصحافة، حتى تؤدي أغراضها، وتساهم في خدمة المجتمع، يقول في ذلك: (إن مهمة الصحافة غاية تتطلب وسيلة لبلوغها، وتلك الوسيلة هي الحريّة، فحريّة الصحافة يجب أن تكون وسيلة لأداء مهمّة الصحافة لا أن تصبح مهمّة الصحافة ضحيّة لحريّة مطلقة متحلّلة)[3]

ويقول: (نحن أول من رفع شعار هذه الحريّات (حريّة الصحافة والاصدارات...)، ولا زلنا والحمد للهّ على موقفنا منها حتى يومنا هذا، غير أنّنا نعارض حريّة المعاصي والحريّات الهدّامة)[4]

وهكذا يتحفظ ـ مثل الخميني ـ على تلك الحرية التي تريد أن تنشر الفساد في المجتمع، فالحرية تنتهي عند إضرارها بالآخرين، يقول في ذلك: (ليست القضيّة قضيّة مقصّ الرقابة، بل

---

(1) صحيفة الإمام: ١٠/ ٧٤.

(2) من لقاء مع صحيفة اطلاعات، بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٧٩، نقلا عن الحرية في فكر الإمام الخميني (ص: ٢٠).

(3) الكلمات القصار، ص٢١٦.

(4) المرجع السابق، ص٢١٦.

علينا أن لا نغذّي عقل وفؤاد الشاب بما يجرفه نحو الخطيئة والفساد، فهذا يختلف عن منح الحريّة للعقل من أجل الاختيار في قضيّة ما)[1]

وينبه إلى مسألة مهمة جدا يقوم بها المغرضون، وهي أنهم يسمحون لأنفسهم بنقد كل شيء، في نفس الوقت الذي يعتبرون فيه الردود الموجهة على انتقاداتهم مصادرة للرأي، يقول: (يأمل العدو في أن تكتب الأقلام الموالية للاستكبار كلّ ما يحلو لها ولا يرّد عليها أصحاب الأقلام الموالون للنظام الإسلاميّ والخطّ الإسلاميّ ولو ردّوا عليهم سيقولون إنّ الحريّة معدومة)[2]

وهكذا يحدد الخامنئي الموقف من كل الآراء التي تدعو إلى انحراف المجتمع عن دينه وأخلاقه، ويعتبر معارضة ذلك شيئا طبيعيا، يقول في ذلك: (من الطبيعي أنّنا نعارض بعض الحريّات، وهل يشكّك أحد في أننا نرفض حريّة الجنس ونعارض حريّة اقتراف الذنوب؟!)، ويقول: (لا تخشوا الضجيج ولا الدعايات التي تتهمكم بمناهضة الحريّة)، ويقول: (لو منحتم أوسع الحريّات وحافظتم على مبادئكم، سيتهمونكم أيضاً بمناهضة الحريّة)، ويقول: (إنّ وجود مثل هذا الجوّ تثير فيه الصحافة عدم الارتياح عند مسؤولينا الكبار الذين يمتلكون السيف والقلم معاً، هو دليل واضح على الحريّة التي تتمتّع بها الصحافة في بلادنا)، ويقول: (ينبغي عدم التشبيه بين الحرية في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة وحريّة الغرب بما تعنيه من اطلاق عنان السلطويّين والأثرياء ومن تحلّل في سلوكيّات البشر وأفعالهم)، ويقول: (الحريّة الإسلاميّة تنطوي على حريّة اجتماعيّة ومعنويّة وفرديّة لها قيودها وإدراكها وهديها ومفهومها الإسلاميّ)، ويقول: (لا تسمحوا لحفنة من المتشدّقين باسم الحريّة بإشاعة المنكرات والفحشاء والتحلّل في المجتمع)، ويقول: (لا يستطيع أحد انكار مناصرتي لحريّة الفكر وحريّة القلم وحريّة البيان

(١) المرجع السابق، ص٢١٦.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٦.

ونشر مختلف أنواع المعارف في هذا البلد)[1]

وبناء على هذا نرى رقابة شديدة في إيران على ما يبث في الإنترنت وخصوصا على شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها أصبحت وسيلة للحرب الناعمة، بالإضافة إلى كونها وسيلة لنشر الأفكار المضللة، والانحرافات الأخلاقية.

وقد حاول المختصون الإيرانيون أن يوفروا البدائل لذلك، حتى يتمكن الشعب من الاستفادة من هذه الوسائل، ويتجنب في نفس الوقت مضارها، ومن الأمثلة على جهودهم في هذا المجال إنشاؤهم لمواقع للتواصل الاجتماعي بديلة عن تلك المواقع المعروفة.

ومن أمثلتها ما ذكرته وسائل الإعلام تحت عنوان [إيران تنشئ موقعا لتبادل مقاطع الفيديو بدلا من اليوتيوب المحظور]، جاء فيه: (قامت إيران بالإعلان عن إطلاقها لمنصه محلية جديده على شبكة الإنترنت تحمل اسم [مهر] خاصة بتبادل مقاطع الفيديو، حيث جاء هذا الإعلان عبر موقع مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية «IRIB» على لسان نائب رئيس الإذاعة)[2]

ثم ذكرت صاحبة المقال سبب ذلك، فقالت: (ومن المعروف بأن إيران تحجب العديد من خدمات جوجل، على رأسها موقع اليوتيوب.. ومواقع الأخبار الأجنبية، والشبكات الإجتماعية كالفيس بوك و تويتر بسبب احتواها على مواد تتعارض مع القيم الأخلاقية وتشكيلها مصدرًا للانحطاط الثقافي بحسب المزاعم الإيرانية.. وتعليقا على هذا الخبر أعلن نائب رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية أنه من الآن فصاعدا سيستطيع الايرانيين تحميل مقاطع الفيديو الإسلامية والثقافية والرسوم المتحركة فقط على هذا الموقع المحلي)

والمشروع الأكبر من ذلك ما ورد في المقال عن أن (إيران أعلنت في شهر سبتمبر الماضي

---

(١) المرجع السابق، ص٢١٦.

(٢) إيران تنشئ موقعا لتبادل مقاطع الفيديو بدلا من اليوتيوب المحظور، إيمان الزبيدي، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

أنها تعتزم تحويل مواطنيها إلى شبكة محلية لخدمات الإنترنت فى خطوة وصفها مسؤولون بأنها محاولة لتحسين الأمن الإلكترونى)

وللأسف بدل أن يلقى هذا ترحيبا من الدول العربية، وخصوصا الخليجية منها، نجدهم يشنون الحملة الإعلامية الشديدة عليها، ويعتبرون أن ذلك يتنافى مع الحرية، ولست أدري أي حرية يقصدون، وهم يرون تلك الحرب الناعمة التي تشن عليها منذ انتصرت ثورتها، ولولا حنكة رجال أمنها بمختلف أصنافهم لحصل لها ما حصل للدولة العربية التي اخترقت بهذه الوسائل فيما يسمى بالحراك العربي.

مع العلم أن مثل هذا الموقف لم تتخذه إيران لوحدها، بل نجد دولا كبرى تتخذه حرصا على أمنها القومي، ومن الأمثلة على ذلك الصين التي حجبت فيس بوك وتويتر منذ ٢٠٠٩ وإلى الآن، حيث أنه (على إثر مصادمات وأحداث عنف شهدتها البلاد ، اتخذت الحكومة الصينية قرارًا بغلق مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر ويوتيوب وبلوجر إضافة إلى مواقع أخرى، وكانت المصادمات قد اندلعت بين مسلمي الإيغور والشرطة في مدينة أورمتشي التي تقع شمال غرب الصين كما حجبت السلطات موقع أمازون، بسبب بيع الموقع لكتاب ممنوع من النشر في الصين يتحدث عن الثورات، حيث إنه إذا ما ضغط شخص على وصلة الكتاب من الصين،فإن الموقع يحجب بالكامل لمدة ١٥ دقيقة على الأقل)[١]

٣ ـ الحرية السياسية:

وهي من الحريات المتاحة في إيران، حيث نجد أحزاب موالاة، وأحزاب معارضة، وانتخابات بمختلف أنواعها، وكل أنواع الممارسات السياسية، ونجد معها نأيا للجيش وكل قوى الأمن عن التدخل في السياسة، تقيدا بالتعليمات التي نص عليها قادة الثورة الإسلامية.

ولكن هذه الحرية مضبوطة أيضا بما ضُبطت به سائر الحريات؛ حتى تتناسب مع

---

(١) أشهر ١٥ دولة مارست الحجب الكلي أو المؤقت لمواقع التواصل الاجتماعي، محمد فتحى، ٤ يونيو٢٠١٤، موقع ساسة..

الشريعة الإسلامية؛ فلذلك لا يسمح في إيران لأحزاب تريد أن تخالف الشريعة، أو تعمل على تقويض النظام الذي يدعو إلى تحقيقها في الواقع.

وهذا ـ وإن لقي إنكارا كبيرا من طرف المغرضين ـ إلا أن واقع أكثر دول العالم تطورا ينسجم معه، وأولها أمريكا، كما سنرى، ولهذا قبل الخميني بلقب [الجمهورية] بعد الانتصار، ولم يقبل بلقب [الديمقراطية]

ولمعرفة سر ذلك نقتبس نصا من مقال هدف صاحبه إلى تشويه مفهوم الحرية السياسية في إيران، واعتبارها مجرد دعاية لا حقيقة لها، وهو نص نجد أمثاله يردد كثيرا في وسائل الإعلام، ويُقصد منه التشويه، ولكنا عندما نقرؤه بتمعن، وبعيدا عن الرؤية الغربية والعاطفية لمثل هذه القضايا سنرى الأمر مختلفا تماما، ذلك أنه في الحقيقة مدح في قالب ذم.

والمقال بعنوان [كيف نجح الخميني وفشل العرب؟]، وقد قال في مقدمته: (بعد نجاح الثورة مباشرة استمر الخميني بتنفيذ أهدافه النهائية، وقبيل الدخول في جدل حول إعادة إنشاء مؤسسات الدولة ما بعد الثورة، أراد الخميني أن يحسم أمرًا كان في منتهى الأهمية بالنسبة إليه، وهو اسم الدولة الجديدة، وذلك من أجل القطع تمامًا مع الماضي البهلوي، ليس فقط في بنية الدولة بل في مسماها أيضًا، احتدم الجدال بين رفقاء الثورة حول اسم الدولة الجديدة، وتراوحت الاقتراحات بين [جمهورية إيران الديمقراطية] و[الجمهورية الإيرانية]، و[الجمهوية الديمقراطية الإسلامية]، إلا أن الخميني رفضها كلها وأصر على [الجمهورية الإسلامية] فقط، حيث أخضع اقتراحه لاستفتاء شعبي حصل على غالبية مطلقة من قبل الشعب الإيراني ليحسم بذلك المسمى، ولينطلق من بعد ذلك لاستكمال باقي الخطوات) [(١)]

ومع أن المعلومات التي ذكرها صحيحة، لكن تفسير الكاتب لذلك كان مجافيا للصواب؛ فقد نظر إلى الأمر من زاوية صورية، ولم ينظر إلى المعنى الذي جعل الخميني يرفض

---

(١) كيف نجح الخميني وفشل العرب؟، نبيل عودة، موقع ن بوست.

وصف الديمقراطية، ويقتصر على وصف الجمهورية؛ فقد قال في تعليل ذلك: (تجدر الإشارة إلى أن رفض الخميني لإدراج كلمة [الديمقراطية] في اسم الدولة يعود إلى اعتقاده بأن الديمقراطية منتج غربي ومن يتمسك بها؛ فكأنه يتمسك باستمرار التأثير الغربي على الشؤون الإيرانية الداخلية، وقد تمشى ذلك بشكل واضح مع المنطلقات العامة لفلسفة الخميني السياسية، فقد أراد أن يقدم نموذجًا جديدًا للنظام السياسي بعيدًا عن الثنائية السياسية التي كانت تحكم العالم آنذاك والمتمثلة بالرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية، ومن هنا كان الشعار الذي رفعه الثوريون الإيرانيون إبان الثورة: [لا شرقية ولا غربية.. بل حكومة إسلامية])[1]

وهذا غير صحيح تماما؛ فالخميني صرح في محال كثيرة بأن الديمقراطية بمفهومها الصحيح لا تتنافى مع الإسلام، فقد قال: (الإسلام دين سام، وديمقراطي بمعنى الكلمة)[2]، وقال: (إنّ ديمقراطية الإسلام أكمل من ديمقراطية الغرب)[3] ، وقال: (الديمقراطية مندرجة في الإسلام، والناس أحرار في الاسلام في بيان عقائدهم أو في اعمالهم ما لم تكن ثمة مؤامرة في الموضوع ولم يطرحوا مسائل تجر الجيل.. الى الانحراف) [4]

لكن مقصد الخميني من ذلك هو الحفاظ على هوية الدولة، حتى لا تتمكن قوى الاستكبار العالمي من العودة من جديد إلى حكم إيران تحت ظل الحكم الديمقراطي المطلق البعيد عن كل القيم، بخلاف وصف الجمهورية الذي يضمن المشاركة الشعبية، وفي نفس الوقت يضمن القيم والمبادئ التي تقوم عليها الدولة، والتي تنطلق من هوية الشعب.

وحتى نفهم هذا المعنى جيدا، لابد أن نفهم الفرق بين مصطلحي [الجمهورية]، و[الديمقراطية]، حيث أن الديمقراطية ـ بمفهومها الغربي ـ تعني الحرية بمفهومها الواسع،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الكلمات القصار، ص ١٤٥..

(٣) المرجع السابق، ص١٤٢.

(٤) منهجية الثورة الاسلامية، مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني، ص ٣٥٩..

والذي يعني ـ حسب تعريفاتهم لها ـ (الانطلاق بلا قيد، والتحرر من كل ضابط، والتخلص من كل رقابة، حتى ولو كانت تلك الرقابة نابعة من ذاته هو، من ضميره، فلتحطم وليحطم معها الضمير إن احتاج الأمر، حتى لا يقف شيء في وجه استمتاعه بالحياة، وحتى لاتفسد عليه نشوة اللذة، ومعنى هذا ترك الإنسان وشأنه يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء، وهكذا بدون قيود ولا ضوابط، ولا رقابة، وعلى المجتمع أن يسّلم بذلك الحق، وعلى الحكومة أن تحافظ على تلك الحرية وتحميها، فلا دين يحكم النفوس، ويكبح جماحها، ولا أخلاق تهذب طباعها، وتوقظ مشاعرها، وتثير فيها روح النخوة والغيرة والإباء، ولا مثل، ولا فضائل، تقاس على أساسها الأعمال خيرها وشرها، ولا حياء يمنع ارتكاب الشطط، والمجاهرة بالمنكر[1].

على خلاف مفهوم الجمهورية، والذي يعني الاعتراف بالمبادئ والقيم التي تقوم عليها الدولة، والتي لا يجوز لأحد أي كان تجاوزها، حتى لو كانت أغلبية الشعب نفسها.

ولنفهم هذا جيدا نحتاج إلى التعرف على أكبر حزبين في أمريكا: الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري، والفرق بينهما، حيث نجد الديمقراطيين ليبراليين في فلسفتهم، يرون أن دور الحكومة هو إدارة شؤون الاقتصاد، وإتاحة الكثير من الحريات، بخلاف الجمهوريين المحافظين في فلسفتهم، والذين يرون أن دور الحكومة هو إدارة المؤسسة الأخلاقية، ومن هذا المنطلق يتعين عليها ضمان معاقبة الناس في حال ارتكابهم أعمالا تتنافى مع الأخلاق، مثل تعاطيهم المخدرات، وأن يلتزم الناس بالنهج الصحيح في زيجاتهم عن طريق تحريم زواج المثليين، خلافا للديمقراطيين الذين يؤيدون هذا النوع من الزواج.

والحزب الجمهوري يميل إلى التدين على عكس الحزب الديمقراطي، وفي مقال بعنوان [أمريكا والجمهوريون والخلط بين السياسة والدين] ذكر صاحبه أنه قبل أن يلحق الناخبون الأمريكيون الهزيمة بالحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، حذر

---

(١) انظر: مفهوم الحرية، علي فقيهي، ص٥ – ٦..

السناتور الجمهوري جون دانفورث، سفير واشنطن السابق في الأمم المتحدة ومبعوث الرئيس بوش السابق إلى السودان في كتاب جديد بعنوان [الدّين والسياسة]، من أن الحزب الجمهوري تحوّل إلى حزب ديني لليمين المسيحي المحافظ، وقال دنفورث: (إن الشعب الأمريكي يتعرّض للفرقة والانقسام بسبب تركيز الحزب على قضايا خلافية تتعلق بالقيّم الدينية)

ومع أن السناتور دانفورث جمع في حياته بين أنه كان قسّا بالكنيسة الأسقفية البروتستانتية، وبين عمله في السياسة كعضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري لمدة ١٨ عاما، إلا أنه إنه تعرّض في كتابه للفرقة التي أحدثها المزج بين السياسة والدّين على يد الحزب الجمهوري، حيث اتسعت الهوة في أمريكا بين اليمين واليسار، وبين المحافظين والليبراليين، وبين المؤمنين والمُلحدين، بعد أن تحول الحزب الجمهوري، كما يقول في كتابه، إلى ذراع سياسي للمتطرّفين من المسيحيين المحافظين اليمينيين، الذين سيطروا على توجّهات الحزب، استنادا إلى اعتقادهم بأن برنامجهم يُسانده الله.

ودعا السناتور المتقاعد إلى الابتعاد عن القضايا الخلافية، التي فرّقت الأمريكيين في جدل مُحتدم حول الإجْهاض والخلايا الجذعية وزواج المثليين، وعرض الرموز الدّينية في الأماكن العامة وحق المريض الميئوس من شفائه في إنهاء حياته [١] .

هذا بالنسبة لأكبر حزبين أمريكيين، أما السياسة الأمريكية العامة، فهي تعتمد النظام الجمهوري، لا الديمقراطي، ويتجلى ذلك من خلال القسم الذي يقول: (أتعهد بالولاء لعلم الولايات المتحدة الأمريكية، وللجمهورية، أمة واحدة بعد الله، غير قابلة للتقسيم، بالحرية والعدل للجميع)[٢]

---

(١) أمريكا والجمهوريون والخلط بين السياسة والدين، محمد ماضي – واشنطن، ١٩ نوفمبر، ٢٠٠٦ ، موقع سويسرا بعشر لغات..

(٢) انظر: ما الفرق بين الديمقراطية والجمهورية؟، محمد علاء عيسى، موقع ساسة، ٢٣ سبتمبر، ٢٠١٤.

ومن الأدلة على هذا التوجه، أن القوانين التي يسنها الأغلبية قد ترفض بسبب مخالفتها لقيم الجمهورية، ومن الأمثلة على ذلك قوانين [جيم كرو][١]، والتي تنادي بالفصل العنصري، فقد اعتبرت غير دستورية، وتم إلغائها.

وفي قضية شهيرة عام ١٩٥٤ بين المجلس التعليمي والسود؛ ألغت المحكمة العليا بالولايات المتحدة مدارس الفصل العنصري التي ترعاها الدولة بعد أن اعتبرت ذلك غير دستوري.

وفي حالات معاصرة، تم رفع قضية عام ٢٠١٠ ضد مشروع قانون إصلاح نظام الرعاية الصحية بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة لأنها كانت تجبر الأفراد على شراء التأمين الصحي، مع أنه تم تمريره من الأغلبية، ولكن المنتقدين ادعوا أن هذا يخالف حرية الأفراد بإجبارهم على الدخول في التجارة، وهي السلطة التي لا تملكها الحكومة في هذه الجمهورية.

وفي ولاية كاليفورنيا طالبت أغلبية المصوتين بجعل زواج متشابهي الجنس قانونيا؛ وحينها قال الناقدون للقانون أن هذا يخالف حرية الأفراد من المثليين والمثليات، وأنه ليس من حق الأغلبية فعل ذلك في الجمهورية.

وهكذا نرى أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية تقرر مدى دستورية القوانين، ولديها سلطة إلغاء القوانين التي تعتقد أنها غير دستورية، وفي ذلك إثبات على أن سيادة القانون ودستور الولايات المتحدة أعلى سلطة من رغبة الأغلبية في أي وقت، وذلك ما يدعم كونها جمهورية.

ومع التفاوت الشديد بين الرؤية السياسية الأمريكية والرؤية الإيرانية إلا أن هذا المثال يقرب بينهما من جهات كثيرة، ربما يمكن حصرها في جانبين:

الجانب الأول: السياسة العامة للدولة:

---

(١) وهي مجموعة قوانين فصل عنصري تم تفعيلها من ١٨٧٦ حتى ١٩٦٥).

حيث أن النظام الإيراني ـ مع احترامه للأغلبية ـ إلا أنه ـ مثل النظام الأمريكي ـ لا يقر بكل القوانين التي تصدرها، بل يمررها على المجالس التي تراقب مدى شرعيتها ابتداء من مجلس صيانة الدستور وغيرها.

وقد أشار إلى هذا المعنى الأصل الرابع من [القانون الأساسي]، والذي ينص على أنه (يجب ان تقوم جميع القوانين والمقررات المدنية، الجزائية، المالية، الاقتصادية، الإدارية، الثقافية، العسكرية، والسياسية وغيرها على أساس الموازين الإسلامية، وهذا الأصل يكون حاكما على عموم أو إطلاق كافة أصول القانون الأساسي وسائر القوانين والمقررات، وتقع مهمة تشخيص هذا الأمر على فقهاء مجلس صيانة الدستور، ويشمل هذا الأصل القائد أيضاً، فهو ليس فعالا لما يشاء، لما يتمتع به من صلاحيات قانونية وفقهية واسعة فبإمكانه العمل كيفما يشاء وإصدار أي قانون، فإذا ما حاول القائد ـ لا سمح الله ـ الخروج عن حدود القوانين الإسلامية، فهو يفقد شروط القيادة، وتسقط ولايته أيضاً، وفي ضوء هذا الأصل يفقد قانونه الاعتبار أيضاً)[1]

وأهمية هذا الجانب ـ كما أشرنا سابقا ـ هي في قوة الدولة وثباتها على مبادئها، لأنها لو ترك الأمر للأغلبية الشعبية من دون قيود؛ فإنه يمكن أن يتسرب إلى مجالس الشورى من ليست له الأهلية، ثم ينجح فيها بفعل الدعم الخارجي أو الإعلامي الذي يتلقاه، ثم تكون له القدرة بعد ذلك على تغيير قوانين الدولة، بل تغيير نظامها جميعا.

وقد أشار إلى هذا المعنى مالك مصطفى وهبي العاملي بقوله: (إن نظرية ولاية الأمة على نفسها ـ أي الحرية السياسية المطلقة ـ هي نظرية الإنقلابات المتكثرة واللااستقرار الاجتماعي، والتخلي عن الدين كشرع يحكمنا في كل صغيرة وكبيرة. فإننا إذا بنينا على ولاية الأمة على نفسها بدون ضوابط وكان هذا حقها الحصري، تأتي مجموعة أسئلة لتثير مخاوف تجعل مصالح الأمة

---

(١) انظر: ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة جوادي آملي (ص: ٥٤)

في معرض التسيب والزوال. فإنه لو لم يكن للفقيه ولاية يتمكن من خلالها من إلزام الأمة بسلوك الطريق الصحيح، ونقصد الإلزام الشرعي، فهذا يعرض الأمة للفساد ولتسلط المنحرفين عليها ويفسح المجال لظهور حكومات لا علاقة لها بالإسلام. وفي هذا تضييع للهدف المنشود من وراء تشكيل حكومة ترعى شؤون المسلمين)[١]

ثم بين مدى يسر ذلك وسهولته على المندسين؛ فقال: (ما أسهل أن تسيطر قلة قليلة على الأكثرية من خلال الإعلام ونمط تثقيفي تربوي معين وقدرة مالية، فبدل أن تكون الولاية للأمة على نفسها، وهو الشعار البراق، نكون قد أعطينا الولاية لتلك الفئة القليلة على الأمة، ولذا ترى كل الضغط المنحرف متجه نحو إلغاء فكرة ولاية الفقيه من نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، والذي يتمظهر بمظاهر متعددة والتي منها المطالبة بإلغاء كل ما يشكل ضمانة للأمة من عدم الوقوع في الإنحراف، كإلغاء مجلس صيانة الدستور والتخفيف من شروط الدخول في مجلس الخبراء ونحو ذلك لكي يسهل لهم فيما بعد الوصول بحكام غير فقهاء بل وغير عدول يتحكمون بالأمة ومصيرها)[٢]

وأشار الشيخ تقي مصباح يزدي إلى أن هذا التقييد لرأي الأغلبية هو الممارس في كل الدول القوية المستقرة، فكلها تمارس نظام [ولاية الفقيه] بطريقتها الخاصة، يقول في ذلك: (وهذا أمر لا يختص بالدين وحده، بل نجدنماذج كثيرة منه في كل المذاهب غير الدينية وفي كل الأنظمة القانونية، فلنفترض مثلاً أن شعباً يحترم دستور بلاده احتراماً كبيراً وقد أقرّه بكل ما أوتي من قوة، لكن هذا الشعب نراه يختلف أحياناً في فهم نص مادة من هذا الدستور، وهنا نراه يعين مرجعاً لتفسير الدستور فيرجع إليه مثل مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ أو مجلس الخبراءأو مجلس صيانة الدستور، وهكذا نجد في كل بلد مرجعاً يؤخذ برأيه في تفسير الدستور،

---

(١) الفقيه والسلطة والأمة، مالك مصطفى وهبي العاملي (ص: ٩٨).

(٢) المرجع السابق، ص٩٩.

ثم إن هناك خلافاً يحدث بين المفسرين أنفسهم، فنراهم في النهاية يأخذون جميعاً برأي واحد، ويطبقونه، ولا حيلة غير ذلك، إذ حين لا يمكن التوصل إلى معنى النص ينبغي الرجوع إلى خبير أكثر بصيرة ومعرفة من غيره والوثوق بكلامه)[1]

وقد أشار إلى هذا المعنى قبل هؤلاء جميعا محمد باقر الصدر في رسالته [لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في ايران]، والتي كانت مرجعا أساسيا أثناء تدوين الدستور الإيراني أول مرة، فقد قال في مقدمتها: (في حالات عدم وجود موقف حاسم للشريعة من تحريم أو إيجاب، يكون للسلطة التشريعية التي تمثل الأمة أن تسن من القوانين ما تراه صالحاً، على أن لا يتعارض مع الدستور، وتسمى مجالات هذه القوانين بمنطقة الفراغ، وتشمل هذه المنطقة كل الحالات التي تركت الشريعة فيها للمكلف اختيار اتخاذ الموقف، فإن من حق السلطة التشريعية أن تفرض عليه موقفاً معيناً وفقاً لما تقدره من المصالح العامة، على أن لا يتعارض مع الدستور)[2]

ويذكر نوع الحرية السياسية التي تمارس في هذه المنطقة، وكونها حرية مسؤولة؛ فيقول: (إن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد أسندت ممارساتها إلى الأمة، فالأمة هي صاحبة الحق في ممارسة هاتين السلطتين بالطريقة التي يعينها الدستور، وهذا الحق حق استخلاف ورعاية مستمد من مصدر السلطات الحقيقي وهو الله تعالى، وبهذا ترتفع الأمة وهي تمارس السلطة إلى قمة شعورها بالمسؤولية لأنها تدرك بأنها تتصرف بوصفها خليفة لله في الأرض فحتى الأمة ليست هي صاحبة السلطان، وإنما هي المسؤولة أمام الله سبحانه وتعالى عن حمل الأمانة وأدائها)[3]

---

(١) الحكومة الإسلامية و ولاية الفقيه يزدي (ص: ١٧).

(٢) لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في ايران باقر الصدر (ص: ٣).

(٣) المرجع السابق.

الجانب الثاني: التيارات السياسية في إيران:

حيث نجدها تشبه إلى حد بعيد تلك الأحزاب الكبرى التي تتشكل منها التيارات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تنقسم إلى قسمين كبيرين[1]:

التيار الأصولي(المحافظ): ويلتزم أصحابه بولاية الفقية المطلقة، ويطالبون بتدخل أكبر للفقهاء في السياسة، ويقاومون بشدة أي تيارات أخري اصلاحية أو تقدمية، ويضم هذا التيار الكثير من الأحزاب السياسية ، مثل [حزب الجمهورية الإسلامي] و[حزب المؤتلفة الإسلامي]، ويتخذ هذا التيار موقفاً مناهضاً من الولايات المتحدة، ويؤمن بوجود مؤامرة عالمية لاسقاط الثورة الإسلامية.

التيار الإصلاحي: ويلتزم بولاية الفقيه، إلا أنه ينادي بدور أقل للفقهاء في النظام السياسي.

وكلا الحزبين يمارس دوره بكل حرية، وينشر المقالات التي تعترض على الحزب الآخر، أو تعترض على الحكومة ومؤسساتها المختلفة من غير أن يكون في ذلك أي قمع أو اعتقال لأي منتقد أو معارض.

ومثلما ذكرنا السابق؛ فإن الحرية السياسية لهذه الأحزاب مكفولة بشرط حفاظها على قيم الجمهورية الإسلامية، وأولها ولاية الفقيه، باعتبارها خيارا شعبيا، وافق عليه الشعب بالأغلبية الساحقة القريبة من الإجماع، أما الأحزاب التي لا تحترم هذه القيم؛ فإنه لا يسمح لها بالعمل.

وقد سئل الخميني عن سر إيقاف (حزب تودة، وحزب فدائيان، ومنظمة مجاهدي خلق)؛ فأجاب بقوله: (الاحزاب ايضاً كانت بهذا النحو، والتي لم تلجأ الى التآمر فهي تمارس نشاطها بحرية تامة)

---

(١) انظر مقالا بعنوان: ما هي أهم التيارات السياسية الفاعلة في إيران؟، عبد الرحمن ناصر، ١٢ ماي، ٢٠١٤، ساسة بوست.

وعن سؤال حول دور الأحزاب اليسارية في الثورة، وأنها بعد انتصار الثورة الإسلامية حرموا من العمل السياسي، وهي شبهة يثيرها المغرضون كثيرا، أجاب بقوله: (ليس صحيحاً أنهم ناضلوا وتعذبوا جراء هذا النضال، إن أبناء الشعب هم الذين عانوا وتحملوا الآلام. إن عدداً كبيراً من هؤلاء كان خارج البلد، والآن جاؤوا لقطف ثمار الثورة دون عناء. كما أن فئة أخرى منهم كانت متخفية داخل الجحور أو في البيوت، وبعد ان ثار الشعب وتحمل الآلام وقدم الدماء وأنجز كل شيء، جاء هؤلاء، وبدأوا يستحوذون على الغنائم، ومع ذلك هم أحرار ولم يتصدّ لهم أحد)(١)

والخميني يصر دائما في كل لقاءاته الصحفية بعد انتصار الثورة الإسلامية، على كون الإسلاميين هم الذين مارسوا الثورة، وهم الذين قدموا التضحيات، وأن الشعب الإيراني لم يكن لينهض لو لم تكن الثورة إسلامية، وقد أجاب الخميني في المقابلة السابقة عن السر في تهميش اليساريين، فقال: (لم يكن أي دور لهؤلاء في ثورتنا هذه، بل كانوا من المعارضين لنا. وإن هذه الأحزاب الاربعة التي تعمل الآن ضدنا، كانت لها توجهات خاصة ولازالت مصرّة على نهجها. نهضتنا نهضة اسلامية، وكان اليساريون يعارضونها، حتى أن معارضتهم لها أشد من معارضة الشاه. كما أنهم متواطئون ويريدون إعادة الأمور الى سابق عهدها. وفي تصوري أن اليساريين مزيفون وهم ليسوا يساريين حقيقيين، بل هؤلاء من صنع أميركا. بناء على ذلك فهم ليسوا كما تتصورين، ولم يكن لهم مساهمة في نهضتنا. لم يضطلع هؤلاء بأي دور في ثورتنا، وإذا ما كان لديهم تحرك ما فهو بدافع تحقيق أهدافهم ولا علاقة له بنهضتنا. لا علاقة لثورتنا باليساريين، واليساريون لم يقدموا أية خدمة لثورتنا. بل إن كل ما قاموا به هو إعاقة تحركنا والوقوف ضدنا)(٢)

---

(١) صحيفة الإمام، ج١٠، ص: ٧٢.

(٢) المرجع السابق، ج١٠، ص: ٧٢.

وهنا سألته الصحفية هذا السؤال المحرج، والذي لا يزال يردد: (هل يمكن أن توضحوا لنا بأن هذا الشعب ناضل من أجل الحرية أو من اجل الإسلام؟)، وأجابها الخميني بصراحته المعهودة قائلا: (إن هذا الشعب ناضل من أجل الإسلام. بيد أن الإسلام يشمل كل تلك المفاهيم التي يتصور العالم بأنه هو الذي أبدعها وأطلق عليها لفظ الديمقراطية.. الإسلام لديه كل هذه الافكار وإن شعبنا ناضل من أجل تحقيقها)[1]

وعن سؤال حول سر تشطيب كلمة الديمقراطية، والإبقاء (الجمهورية الإسلامية)، أجاب بقوله: (ثمة عدة قضايا بهذا الشأن. القضية الأولى هي إيجاد مثل هذا الوهم لدى الكثيرين من أن الإسلام يفتقر إلى مثل هذه المفاهيم، لذا يجب استعارتها، ومثل هذا محزن بالنسبة لنا، لأننا نؤمن بأن الإسلام لديه من التعاليم ما يفوق هذه المفاهيم، وهو يشتمل على كل شيء. هذا الأمر بالنسبة لنا مزعج ومؤلم جداً أن تجد من يفكر بهذا النحو، هذا أولًا، وثانياً: إن مصطلح الديمقراطية التي هي عندكم مهمة جداً، لا يوجد لها مفهوم واضح. أرسطو عرّفها بشكل، والسوفييت عرّفوها بشكل آخر، والرأسماليون بنحو ثالث، ونحن في دستورنا لا نستطيع أن ندخل لفظاً مبهماً كل واحد يفهمه مثلما يحب، نحن وضعنا الإسلام مكان الديمقراطية، لأن الإسلام يوضح ويبين ما هو الحد الوسط، وهو لا يخشى شيئاً. ولكن هؤلاء الذين يجهلون الإسلام، الاجانب الذين ليس لهم شأن بالإسلام، ومن في الداخل الذين لا يفقهون الإسلام، يتطلعون الى أمور مبهمة من هذا القبيل)[2]

بعد هذه التصريحات من الخميني، نذكر هنا شهادة عيان من رجل موضوعي مختص بالشأن الإيراني، وهو د.حبيب فياض، والذي ذكر شهاداته في مقال له بعنوان [الحرية في الجمهورية الإسلامية]، وقد بين فيها المدى الذي وصلت إليه الحرية السياسية في إيران، وعبر

---

(١) المرجع السابق، ج١٠، ص: ٧٣.

(٢) المرجع السابق، ج١٠، ص: ٧٤.

عن تجربته عن ذلك؛ فقال: (في هذا المجال أود أن أروي حادثة حصلت أمامي في جامعة طهران، فقد اختلف أحد الطلاب مع أحد الأساتذة، وقال الطالب لأستاذه: (الفرق بين ما قبل الثورة وما بعدها أنه كان عندنا شاه بتاج، الآن عندنا شاه بعمامة)، ولم يعتقله أحد، بل لم يتعرض له أحد، رغم أنه تعرض لأصل النظام، ومؤخراً هاشمي رفسنجاني وهو أحد أعمدة النظام، تعرض لحملة قاسية جداً من الانتقادات، ولم يلجأ إلا إلى القنوات القانونية من أجل رد الحملات التي تعرض لها، ففي إيران حرية تعبير وحرية معتقد، والشاهد أن إبراهيم يزدي الذي لا يؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية وصاحب التوجهات القومية ظاهراً والعلمانية باطناً، يمارس حريته السياسية وعنده حركة سياسية في طهران ولم يتعرض له أحد على مدى ٢٥ سنة. ولكن متى تنكمش الحرية في إيران؟ عندما يتم الخوض في مسألتين، إما مسألة الدم وإما مسألة تهديد أركان النظام)[١]

ويبين الحدود أو الخطوط الحمراء التي تقف عندها الحرية؛ فيذكر ثلاثة أمور لا بدّ من التمييز بينها في هذا الشأن، وهي[٢]:

أولاً: التمييز بين ما هو أخلاقي وما هو قانوني؛ فالبعد القانوني إلزامي، أما البعد الأخلاقي فهو التزامي واختياري يقوم على الحرية؛ فعندما لا يتجاوز الشخص إشارة المرور الحمراء فجراً، حين لا يوجد شرطي ولا أحد يفرض مخالفة مرور، يكون الأمر أخلاقيا، ومتعلقا بالحرية الشخصية، و(هذا العامل موجود بقوة في إيران، صحيح أن هناك تداخلاً بين ما هو تشريعي قانوني وما هو أخلاقي، لكن العامل الأخلاقي النابع من إرادة حرة في الالتزام الديني، يؤدي إلى بلورة مفهوم من الحرية يختلف إلى حدٍ كبير عما هو سائد في الدول الغربية. فكما هو معلوم، إذا انقطعت الكهرباء لخمس دقائق في مجتمع من المجتمعات الغربية فإنه

---

(١) المقال موجود في كتاب بعنوان: الحرية قراءة في مرتكزاتها الإسلامية ، نشر: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٦ .

يتحول إلى غاية) [١]

ثانياً: التمييز بين المجتمع والدولة، فالمجتمع الإيراني مسلم ملتزم قبل النظام الحالي، وهو الذي ساهم في صناعة النظام الحالي، (ففي إيران كل المظاهر الإسلامية التي نراها حالياً كانت موجودة حتى قبل نظام الشاه، وبالتالي الدولة هي انبثاق عن حركة مجتمع يتبنى الدين الإسلامي والقيم الإسلامية.. وهذا يعني أن المجتمع هو الذي يصنع الدولة الإسلامية تماماً كما مجتمع المؤمنين قبل قيام الدولة الإسلامية في المدينة. هذا أعلى درجات الحرية، لأنني أسعى إلى تحقيق مسألة وأبذل الغالي والرخيص من أجل تحقيقها وبالتالي هنا القرار ملكنا والاختيار عندنا، وكذلك الجهد والمساعي الحثيثة من أجل الوصول إلى المطلوب) [٢]

ثالثا ـ التمييز بين الالتزام والإلزام، فالالتزام حالة طوعيّة وتتجلى بشكل جماعي، (وهذا ذروة الحرية لأنه لا أحد يُلزمني، بل أنا أُلْزِم نفسي بهذا الخط وهذا الخيار وهذه الدولة. في حين حالة الإلزام هي عبارة عن فرض وقهر، وفي إيران لو لم يكن هناك حرية لدى الناس للالتزام بخيار الدولة الإسلامية، بالتأكيد لما كان هناك من إمكانية لاستمرار هذا النظام، يعني عندما يقرر الشعب الإيراني أن يكون حراً ومتحرراً من الدولة الإسلامية، لن يكون هناك دولة إسلامية) [٣]

ثانيا ـ المفهوم السلبي للحرية:

وهو المفهوم الذي عبر عنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦][١٦]، وهي الآية التي لا تضع أي خيار أو حرية أمام المؤمن بالله ورسوله تجاه أي تشريع

(١) المرجع السابق، ص١٦٦ .

(٢) المرجع السابق، ص١٦٦ .

(٣) المرجع السابق، ص١٦٧ .

أو حكم.

وعبر عن الآثار الخطيرة لهذا النوع من الحرية قوله ﷺ: (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة؛ فأصاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسلفها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فآذوهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم هلكوا وهلك الناس جميعهم وإن منعوهم نجو ونجى الناس جميعاً)[1]

فهذا الحديث يشير إلى أن الحرية لها حدود ترتبط بالآخرين، ولذلك تتوقف حرية الإنسان عند تعرضها للآخر بأي نوع من أنواع الأذى.

وبناء على هذا نرى قادة الثورة الإسلامية يعقبون على أحاديثهم عن الحرية وضرورتها بالدعوة إلى الحذر عن السلبيات والعواقب السيئة التي قد تنجر عنها، والتي تنشأ من سوء استعمالها، أو استعمالها في غير المواضع المرتبطة بها، ذلك أن الحرية في الإسلام تقترن بالمسؤولية، وتنأى عن الفوضى، وتراعي حقوق الآخرين.

وقد عبر الخميني عن هذا المعنى عند حديثه عن حقوق المرأة، والضوابط التي تحكم هذه الحقوق، بقوله: (إن الإسلام يأخذ ينظر الاعتبار حقوق النساء، مثلما يهتم بحقوق الرجال، وقد اعتنى بالنساء أكثر من اعتنائه بالرجال، فلهن الحرية في ممارسة نشاطاتهن وبكامل إرادتهن، وفي انتخاب العمل، لكن ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان أن في الشرق ثمة محدوديات للرجال أيضاً، وهي لمصلحة الرجال أنفسهم، فالإسلام يحرم ممارسة الأفعال التي فيها مفسدة للرجال كالقمار وتناول الخمور والمخدرات، لأنها مقرونة بالمفاسد، فهناك محدوديات للجميع، شرعية وإلهية، محدوديات لمصلحة المجتمع نفسه، ذلك أن الإسلام لا يمنع من الأشياء التي

(١) رواه البخاري، ٨ / ٣٩٩..

ينتفع منها المجتمع)[1]

وذكر المساوئ الكثيرة المنجرة وراء ترك العنان للحريات من غير ضوابط ولا قوانين ولا مراقبة؛ فقال: (عندما تقرؤون الصحف فإنكم كثيرا ما تشاهدون فيها أن هذا يسيء إلى ذاك، وذاك يسي ء إلى هذا، والآن بعد تحرر الأقلام فهل يصح أن يتحدث كل إنسان بما يشاء تجاه الآخرين، أو أن يتصرف كل واحد مع الآخر بحيث تدب الفوضى في البلاد، وتخرج من النظام؟ .. هل هذا هو معنى الحرية؟ .. وهل أن الحرية في تلك البلدان التي تريد نهبنا هي على هذه الشاكلة؟ .. لو كانت هكذا لما حصل الانسجام، ولما تطورت، إنهم يريدون من خلال كلمة [الحرية] التي يلقونها في عقول الشباب أن يفرضوا سلطتهم عليكم ويسلبوا حريتكم، إنهم يدركون ما يفعلون، يقولون: أنتم قمتم بثورة فأنتم الآن أحرار، أنت تحدث بما تشاء عن ذاك، وذاك يتحدث عنك بما يشاء، وهذا يسخر قلمه ضدك، وأنت تسخر قلمك ضد الآخرين، إنهم يدركون ما يفعلون، ويريدون من خلال الحرية أن يسلبوا حريتكم.. أي أن يوجدوا عندكم الحرية غير الصحيحة، ويسلبوا منكم الحرية الحقيقية)[2]

وهو يقصد بالحرية الحقيقية المفهوم العرفاني لها، والذي يعني سيطرة العقل على الهوى، وتحكم الروح في النفس، كما عبر عن ذلك الشيخ مرتضى مطهري عند ذكره لقصة بشر الحافي مع الإمام موسى الكاظم، والتي عبر عنها تعبيرا جميلا في كتابه [الهجرة والجهاد]؛ فقال: (في عصر الإمام الكاظم كان في بغداد رجل معروف يقال له بشر، وكان ممن يشار إليه بالبنان، وحدث يوماً أن كان الإمام الكاظم ماراً من أمام بيت بشر، فاتفق أن فتحت جارية باب الدار لإلقاء بعض الفضلات، وحين رمت بها في الطريق سألها الإمام قائلاً: يا جارية هل صاحب الدار حر أم عبد؟! فأجابته الجارية وهي مستغربة من سؤاله هذا، وبشر رجل معروف بين

(١) من حديث في أوساط طبقات الشعب المختلفة بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٧٩، انظر: المرأة في فكر الإمام الخميني (ص: ٢٦).

(٢) منهجية الثورة الإسلامية، مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني، ص ٣٧١.

الناس، وقالت: بل هو حر، فقال الإمام: (صدقت لو كان عبداً لخاف من مولاه)(١)

ثم ذكر كيف أثرت تلك الكلمة في بشر عندما أخبرته بها الجارية، وأنه ذهب إلى منزل الإمام، فتاب على يده واعتذر، ثم حكى مطهري بلسان حاله قوله: (سيدي أريد من هذه الساعة أن أصبح عبداً، ولكن عبداً لله، لا أريد هذه الحرية المذلة التي تأسر الإنسانية فيّ، وتطلق العنان للشهوة الحيوانية، لا أريد حرية السعي وراء الجاه والمنصب، لا أريد حرية الخوض في مستنقع الذنوب وأغدو أسيراً لها، لا أريد أن تُؤسر فيّ الفطرة السليمة والعقل السليم، من هذه الساعة أريد أن أصبح عبداً لله ولله وحده، حراً تجاه غيره)

وانطلاقا من هذا دعا قادة الثورة الإسلامية إلى إحياء سنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي مارسها الإمام موسى الكاظم كما مارسها سائر الأئمة، بل هي شريعة من شرائع الله الكبرى، التي لا تقوم بها الجهات الرسمية فقط، بل يقوم بها جميع المسلمين؛ فالشعب جميعا مكلف بمراقبة سلوكات بعضه بعضا، والنهي عن أي منكر لا يتناسب مع الشريعة.

وقد ذكر الخميني ذلك عند انتقاده للمفهوم الغربي للحرية، والذي لا يتناسب مع الفطرة السليمة، كما لا يتناسب مع المجتمع الإيراني المحافظ؛ فقال: (لنعلم جميعا أن الحرية على الطراز الغربي تؤدي إلى تدمير الشبان فتيات وفتية، وهي مدانة بنظر الإسلام والعقل، ومحرم تلك الدعاية والمقالات والخطابات والكتب والصحافة المنافية للإسلام والعفة العامة ومصالح البلاد، وواجب علينا جميعا، وعلى المسلمين كافة منعها، ويجب منع المدمر من الحريات، والجميع مسؤولون للتصدي بحزم لما يحرم في الشرع، وما يعرقل مسيرة الشعب والبلد الإسلامي، ويتنافى وكرامة الجمهورية الإسلامية، الجميع مسؤولون، وإذا ما شاهد الناس وشبان حزب الله أيا من تلك الموارد فليراجعوا الأجهزة المختصة، وإذا ما قصرت هذه

---

(١) الهجرة والجهاد مطهري (ص: ٢).

فهم بأنفسهم مكلفون بمنع ذلك، وكان الله تعالى بعون الجميع)[1]

وقال: (كما أن كل فرد مطالب بإصلاح نفسه، فإنه مطالب أيضاً بإصلاح الآخرين)[2]

وهو ينقل لهم ما ورد في النصوص المقدسة من ذلك، ومنها قوله ﷺ: (لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعت منهم البركات وسلط بعضهم على بعضهم، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء)[3]

فهذه الرواية تشير إلى (الارتباط الغيبي بين المعاصي والمشاكل الدنيوية.. فالمشاكل الاقتصادية والفتن بين الناس بالإضافة إلى أسبابها الطبيعية لها ارتباط بالنهي عن المنكر، وهي نوع من العقاب الإلهي لترك هذه الفريضة)[4]

وينقل لهم أيضا ما روي عن الإمام الحسين، وأسباب ثورته، وقوله: (إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا ظالماً ولا مفسداً، وإنما خرجت لطب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدي وأبي)[5]

ويستنتج من هذه النصوص وغيرها أن (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كافة أبناء الشعب)[6]

ويقول مخاطبا شعبه داعيا إلى المبادرة في مواجهة المنكر قبل أن يستشري: (إذا لم تقفوا بوجه الفساد منذ بداية ظهوره فليس من المستبعد أن نعود إلى ما كنا عليه في السابق)[7]

---

(١) منهجية الثورة الاسلامية، مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني، ص ٣٦٠ ٣٥٩..

(٢) الكلمات القصار . ص٢٤٥..

(٣) وسائل الشيعة، الحرّ العامليّ، ج ١١، ص ٣٩٩..

(٤) إصلاح المجتمع في فكر الإمام الخمينيّ، (ص: ١٣)

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ج ٤٤، ص ٣٢٩..

(٦) الكلمات القصار، ص١٠٥..

(٧) المرجع السابق.

بل إنه يدعو إلى التعامل بشدة مع من يحارب المجتمع بنشر قيم الفساد فيه، ويقول عنه، وعن حكمه الشرعي: (إن من يعمل على إفساد المجتمع ولا يرعوي عن ذلك إنما هو غدة سرطانية يجب فصلها عن المجتمع)[1]

ولهذا لا نستغرب من تلك الأحكام المشددة التي يواجه بها القضاء الإيراني المروجين للمخدرات والمتاجرين بها، أو أولئك العابثين بالأمن العام، والتي لقيت نقدا كبيرا من المغرضين الذين راحوا يرحمون المجرمين حفاظا على حقوق الإنسان، ويتركون الضحايا[2] .

وهكذا نجد الولي الفقيه الحالي السيد علي الخامنئي يصرح كل حين بوجوب قيام الشعب جميعا بالإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإبلاغ السلطات المسؤولة في حال الحاجة إلى ذلك.

ومن أمثلة ذلك قوله[3]: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليف عام، ولا يوجد خطاب يفوق في شدّته وحزمه خطاب الأمر بالمعروف)، وقوله: (الأمر بالمعروف ليس ضرباً من الفضول، بل هو نوع من التعاون والرقابة العامّة على نشر الخير وتقويض الشر والفساد)، وقوله: (عندما يشيع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين أوساط المجتمع، فإن ذلك سيؤدّي إلى أن تعتبر الخطيئة في نظر الناس خطيئة إلى الأبد)، وقوله: (إذا أهمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتفشّت في المجتمع الأفعال المنكرة، إذ ذاك ستمهّد الأرضيّة إلى أن يمسك الأراذل بزمام الأمور)، وقوله: (على الشعب أن يطالب المسؤولين بالعمل الصالح، وليس ذلك عن طريق الدعوة والرجاء، بل عن طريق الأمر)، وقوله: (لا يتحدّد النهي عن المنكر بالردع عن الذنوب الشخصيّة، بل هو معشار العشر منه)، وقوله: (هناك منكرات شائعة على صعيد

---

(١) الكلمات القصار، ص١٠٤..

(٢) انظر مقالا بعنوان: على إيران إلغاء الإعدامات المتعلقة بالمخدرات، بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٧، ففيه: قالت [هيومن رايتس ووتش] اليوم إن على الحكومة الإيرانية إلغاء جميع عمليات الإعدام المتصلة بجرائم المخدرات..

(٣) انظر هذه المقولات مع المناسبات التي قيلت فيها في: الكلمات القصار، الخامنئي، ص١٢٣..

المجتمع ينبغي النهي عنها من قبيل إهدار الثروات العامّة والحياتيّة)، وقوله: (القول بجواز النهي عن المنكر باللسان ووجوبه هو واجب الجميع ولا يسقط في ظلّ أيّ ظرف)، وقوله: (النظام الإسلامي هو نظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بهما واجب حتميّ على الجميع)، وقوله: (لا ينحصر المأمورون بالمعروف والمنهيّون عن المنكر في طبقة العوام فحسب، بل ربّما كانوا من الخواصّ أيضاً)، وقوله: (إيّاكم أن تتوجّهوا إلى شخص من النخبة بالرجاء، بل عليكم أن تنهوه، قائلين: لا تفعل هذا الشيء، فالحالة الاستعلائيّة لا بدّ من تمثّلها في الأمر والنهي)، وقوله: (الجميع مخاطبون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لو كان الشخص أكثر أهميّة)، وقوله: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إحدى الواجبات، ولا يتحمّل محاباة وخجلاً)

وغيرها من المقولات الكثيرة، والتي تحمل معاني سامية ترتبط بالإصلاح الاجتماعي، بل بكل أنواع الإصلاح، ذلك أن الهيئات الرسمية وحدها لا يمكن أن تقوم بكل شيء، أو تراقب كل شيء.

ولهذا استطاع الإيرانيون بمشاركتهم لحكومتهم ونظامهم إحباط كل المؤامرات والفتن التي دبر لها الأعداء، ذلك أن الذي بادر بمواجهة المتآمرين هم الشعب نفسه قبل أن تتدخل قوات الأمن.

انطلاقا من هذا سنذكر هنا باختصار نموذجين من نماذج الحرية السلبية التي واجهها النظام الإيراني لمنافاتها الشريعة الإسلامية، وقد لاقت تلك المواجهة الكثير من النقد من طرف المغرضين.

١ ـ المظاهر الغربية ومواجهتها:

استعمل النظام الإيراني البائد كل الوسائل لنشر مظاهر الحياة الغربية في اللباس وأنماط المعيشة المختلفة، متأثرا في ذلك بما عليه الحال في تركيا، ذلك أنه بعد تنصيب الشاه (رضا

بهلوي) في عام ١٩٢٦م، حاول أن يتقرب من مصطفى كمال أتاتورك، وأن يقيم علاقات جديدة معه، وكان متأثرا به تأثرا شديدا، ولذلك استعمل كل الوسائل لتحويل إيران إلى نفس النمط الذي تحولت إليه تركيا الحديثة، ولولا مواجهة العلماء، وتأثيرهم في الشعب الإيراني لتم له الكثير مما أراد.

ومن تلك المظاهر التي حرص على الدعوة إليها إدخال التقاليد الغربية في اللباس والحفلات وجميع شؤون الحياة، ولذلك كره الشعب الإيراني ـ بحكم تدينه أولا، وبحكم كراهيته للشاه واستبداده ثانيا ـ تلك المظاهر، وراح يتعلق بالعلماء والمراجع الرافضين لذلك.

ولهذا؛ فإن الدعوة لمواجهة التغريب ومظاهره المختلفة لم تلق أي ردود سلبية من طرف الشعب الإيراني، بل إنه نفسه بادر للدعوة إلى مواجهتها، وخاصة بعدما تشبع بتلك الخطب والبيانات الكثيرة التي كان يلقيها قادة الثورة الإسلامية، وخصوصا الخميني الذي لم يكن يدع مناسبة إلا وينكر فيه على مظاهر التغريب والسفور والانحراف التي ينشرها الشاه، عبر القوانين التي يضعها كل حين.

وقد عبر الخميني عن ذلك الدور المشبوه الذي قام به الشاه لنشر المظاهر السلبية للتغريب بحجة التمدن والتحضر؛ فقال: (في عهد هذا النظام (بهلوي) الذي كانت تتعالى فيه الصيحات (النساء حرات، الرجال أحرار) ماذا كانت نشاطات المرأة؟ النشاط الذي شاهدناه من النساء هو قيام مجموعة من النسوة بالذهاب إلى قبر رضا خان بذلك الوضع المخزي لتقديم شكرهن لأنه حررهن، أما كيف حررهن وماذا فعل؟ فإنهن لا يفكرن بهذا.. لا يفكرن بأنه أرادهن أحرارا مع الرجال من دون أي ضوابط أخلاقية.. لتشارك النسوة في تلك المجالس التي كانت تقام، وتظهر أمام أعين الرجال غير النزيهة بذلك الوضع.. إنهم يريدون حرية الفحشاء بكل أنواعها)[1]

---

(١) منهجية الثورة الإسلامية، مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني، ص ٣٦٢ ٣٦١..

ويذكر الخميني أنه في الوقت الذي كان يسمح فيه بهذا النوع من الحرية، كان الاستبداد والقمع ساريا في كل شؤون الحياة؛ يقول في ذلك متسائلا: (.. أي امرأة تمكنت أن تتحدث عن قضايا الساعة، وأي رجل استطاع أن يكتب كلمة واحدة عن المشاكل التي يعاني منها شعبنا بسبب تدخل الأجانب وعملائهم الداخليين؟.. وأي مطبوعة من مطبوعاتنا كانت حرة؟ ومتى كان المذياع والتلفاز حرا؟ ومتى كان الناس والشبان وطلاب الجامعات وطلبة العلوم الدينية أحراراً؟)[(١)]

ويجيب عن هذه التساؤلات بقوله: (إن الحرية الواقعية المفيدة لمجتمعنا كانت مسلوبة تماما خلال هذه الخمسين سنة التي شاهدت فيها مختلف القضايا؛ فالنسوة لم يملكن الحرية لممارسة النشاط الاجتماعي أو التحدث عن المصائب التي يعانيها الشعب، والويلات التي لحقت به من الشرق والغرب، ولم يسمح لهن بالتحدث ولا بكلمة واحدة عن مصائب الشعب من الحكومات العميلة وما أصاب الشعب بسببه)[(٢)]

وفي نفس الوقت الذي اهتم فيه الشاه بإشاعة المظاهر الغربية، لم يهتم بتطوير بلاده في النواحي التي كان عليها أن يستفيدها من الغرب، يقول في خطاب له عند بيانه لآثار الشاه السلبية على المجتمع الإيراني: (إن هذا الشاه جعل ثقافتنا متخلفة بحيث لايحصل شباننا على العلم التام والكافي هنا ويمسون بعد مدة من الدراسة مع كل ما يرافقها من صعوبات وضغوط يمسون مضطرين للسفر إلى خارج البلاد لإكمال دراساتهم.. إننا نملك دراسات جامعية منذ خمسين عاما أو أكثر، ونملك جامعة منذ أكثر من ثلاثين عاما، ولكن ولأنهم خانونا، فإن هذه الجامعة لم تتطور ولم تحقق لأبنائها بلوغا أنسانيا. لقد قضى هذا الشخص على جميع أبنائنا وعلى

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

طاقاتنا البشرية)[1]

وفي المقابل يذكر الخميني أن هذا الشاه الذي لم يهتم بالتطوير العلمي لبلده راح يهتم بمظاهر الابتذال المتنافية مع الشعب الإيراني، يقول: (لقد أقام هذا الشخص- ونتيجة لعبوديته للآخرين- بإنشاء مراكز الفحشاء، فبرامجه التلفزيونية ليست سوى فحشاء، وبرامجه الإذاعية في أغلبها فحشاء، وجميع المراكز التي أجازوا فتحها هي مراكز للفحشاء يعضد بعضها بعضا، فمراكز بيع الخمور أكثر من مراكز بيع الكتب، ومراكز الفساد الأخرى تنتشر الى ما شاء الله)[2]

ثم بين أنه لا ينتقد السينما ولا الفنون، ولا التطور، وإنما ينتقد استخدامها لإشاعة الفحشاء، يقول: (نحن لا نعارض دور العرض السينمائي، ولكننا نعارض مراكز الفحشاء، نحن لا نعارض الإذاعة ولكن نعارض الفحشاء، نحن لا نعارض التلفزيون بل نعارض ما يقومون به خدمة للاجانب وللإبقاء على ابنائنا متخلفين، ولتدمير طاقاتنا البشرية.. متى عارضنا التجديد؟ متى عارضنا مراكز التطور؟ .. إن السينما احد مظاهر التحضر التي ينبغي توظيفها لخدمة الناس ولتربيتهم، لكن وكما تعلمون فانها قد دفعت ابنائنا نحو الضياع، وكذا هو حال سائر هذه المراكز. لذا فاننا نعارضها، وهؤلاء قد خانوا بلادنا بهذه الطريقة) [3]

وهو يذكر أن ذلك التمجيد الذي حصلت عليه إيران في عهد الشاه من طرف القوى الغربية لم يكن بسبب مراعاته للحريات، أو حقوق الإنسان، وإنما بسبب تلك المصالح التي ينالونها منه، والتي تضر بالشعب الإيراني، يقول: (أما نفطنا فقد أعطوه إلى الآخرين بالكامل.. أعطوه لأمريكا وغير أمريكا. وماذا اخذوا في المقابل من أمريكا؟ أخذوا منها أسلحة ومعدات لإقامة قواعد لها؟ فنحن أعطيناهم النفط وأقمنا لهم قواعد في أراضينا، وتمكنت أمريكا بهذه

---

(١) صحيفة الإمام، ج ٦ ، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ج ٦ ، ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ج ٦ ، ص ٢٣.

الحيلة التي ساهم فيها هذا المخلوق (الشاه) من الاستحواذ على نفطنا وتشييد قواعد لها بثمنه، فقد صدرت امريكا إلينا اسلحة لا يمكن لجيشنا الاستفادة منها إلا بمساعدة المستشارين والخبراء الأمريكان)[1]

وهكذا يذكر الخامنئي ذلك التغريب السلبي الذي قامت به أسرة الشاه طيلة حكمها لإيران؛ فقال: (حين آل الأمر إلى أُسرة بهلوي ارتكبوا من الفعال ما هو أسوأ بكثير مما ارتكب في العهد القاجاري؛ فأسرة بهلوي ضربت على قواعد الثقافة الذاتية الخاصة للشعب وزلزلت أركانها، وأنشبت أظافر التخريب فيها، حتى حلت الثقافة المستوردة بدلاً من الثقافة الخاصة، ونفذت في أغلب مرافق حياتنا وشؤونها)[2]

وضرب أمثلة على ذلك؛ فقال: (كان شعبنا ملتزماً طوال قرون الحضارة الإسلامية، برعاية الآداب في طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل، وهذا لا يعني عدم وقوع حالات من الخطأ والمعصية؛ فالخطأ موجود في كلّ العصور وفي مختلف المجالات، وسيبقى أفراد البشر عرضه للخطأ أبداً. ولكن ثمَّ فرق بين الخطأ، وبين أن يتحوّل الخطأ إلى عرف عام في المجتمع وعلى صعيد الشعب، لقد كانت مجالس الأشراف وبلاطات الملوك والأمراء ومن يقع على شاكلتهم، هي وحدها التي تشهد مجالس اللذة والطرب والفحشاء، حيث تمضي الليالي الحمراء حتى الصباح بهذه الخطايا، قد سعى الأوروبيون ـ الذين لا تغلق باراتهم طوال الليل والنهار ـ أن يدفعوا مجتمعنا صوب هذه العادات المشؤومة الفاسدة)[3]

بل إن الأمر وصل به ـ كما يذكر الخامنئي ـ إلى درجة الدعوة إلى تغيير اللباس الوطني المحافظ للإيرانين، واستبداله بالزي الغربي، يقول: (لكم أن تلاحظوا الآن مقدار الفضيحة

---

(١) المرجع السابق ، ج ٦، ص: ٢٢.

(٢) الثورة الإسلامية والغزو الثقافي (ص: ٤).

(٣) المرجع السابق، ص٥.

التي تنطوي عليها ممارسة ملك قام باستبدال الزي الوطني لشعبه مرَّة واحدة دفعةً! إذا ذهبتم إلى أقصى نقاط الدنيا، كالهند مثلاً تجدون أن الشعوب لها زيّها الوطني وهي تفتخر به، ولا تشعر بالخجل أو العار منه، ولكن هؤلاء غيّروا الزي الوطني ومنعوه مرة واحدة، لماذا؟ زعموا أن الإنسان لا يكون عالماً مع هذا الزي! في حين نجد أن أبرز العلماء الإيرانيين، الذي لا زالت آثاره تدرس في أوروبا، عاش بهذه الثقافة وأمضى حياته بهذا الزي، ترى ما هو تأثير الزي؟ وما هو الكلام الذي يجافي المنطق ويبعث على السخرية؟.. لقد استبدلوا الزي الوطني ومنعوا ارتداء الحجاب. وقالوا إنّ المرأة لا تستطيع أن تتحوّل إلى عالمة مع الحجاب (العباءة) ولا يمكن أن يكون لها مشاركة في الفعاليات الاجتماعية! أتوجه إلى هؤلاء بسؤال: إلى أي مدى استطعن النساء أن يشاركن في الفعاليات الاجتماعية بمنع الحجاب وتحريم العباءة؟ هل سمح عهد رضاخان وابنه للمرأة أن تشارك في الفعاليات الاجتماعية؟ في عهد حرم الرجل من ممارسة الفعالية الاجتماعية كما حرمت من ذلك المرأة أيضاً)[1]

ثم بين أن التحضر والرقي لا يرتبط بتلك المظاهر الغربية، بل يرتبط بتوفير البيئة المناسبة للتطور والرقي، يقول: (لقد استطاعت المرأة في إيران أن تلج ميدان العمل الاجتماعي وتحوّل البلد بإرادته القوية، حيث جرّت الرجل إلى الساحة وراءها، حينما ارتدت الحجاب ووضعت العباءة على رأسها.. ثم ما تأثير الزي والحجاب في عدم فعالية المرأة أو الرجل؟ المهم هو القلب الذي ينطوي عليه هذا الرجل وتلك المرأة.. والمهم هو كيف يفكر؟ وما هو قدر إيمانهما، وما هي طبيعة الروحية التي ينطوي كل منهما عليها، وطبيعة الدافع الذي يسوقهما لممارسة الفعالية الاجتماعية والنشاط العلمي؟)[2]

ثم يعقب متأسفا على هذا الموقف الذي نشأ عن التبعية للغرب والشعور بالنقص: (لقد

---

(١) الثورة الإسلامية والغزو الثقافي (ص: ٦).

(٢) الثورة الإسلامية والغزو الثقافي (ص: ٧).

وضع رضاخان ـ هذا الطاغية الأمي المتجبر ـ نفسه أُلعوبة بيد الأعداء؛ فغيّر الزي الوطني واستبدل الكثير من الآداب والسنن السائدة بين الشعب، ومنع مزاولة الفعل الديني، وزوى بالدين جانباً، مارس جميع هذه الفعال بالقوة ـ كما تعلمون جميعاً ـ وتحوّل إلى شخصية محبوبة لدى الغرب، لم يكن محبوباً من قبل الرأي العام في الغرب، أو أبناء الشعوب الغربية، وإنما أضحى محبوباً من قبل السلطويين والساسة الغربيين)(١)

انطلاقا من هذا الموقف شرعت القوانين بعد انتصار الثورة الإسلامية، لتواجه كافة أشكال التغريب ومظاهرها السلبية، وقد لقي ذلك انتقادا كبيرا من أولئك الذين كانوا يمجدون الشاه، ويعتبرونه مراعيا لحقوق الإنسان، مع أنه نهب ثروات البلاد، ولم يجلب لها إلا الفساد وكل مظاهر الانحراف.

ومن تلك القوانين التي لقيت انتقادا كبيرا، بل جُند الإعلام بمختلف وسائله لتشويه إيران بسببها موقفها من اللباس ، سواء كان لباس الرجل أو المرأة، والذي وضعت قوانين ترتبط به، لتجعله محافظا على أحكام الشريعة، مع أن الشاه نفسه ومعه أتاتورك وضعا القوانين الداعية للسفور والمحرمة للحجاب، ومع ذلك لم ينالا من الإنكار ما نالته إيران في عهد الولي الفقيه.

ولو أن الإنكار كان من الغرب وحده لما تعجبنا، ذلك أن الغرب براغماتي وصاحب مصالح، وهو يعطي ما يشاء من الأوصاف لمن يشاء من الدول؛ لكن المشكلة أن يكون الإنكار من الدول العربية، ذات المجتمعات المحافظة؛ فقد راحت مصر ودول الخليج خصوصا تنكر على تلك القوانين الإيرانية المرتبطة باللباس، بل راحت تدعو الشعب الإيراني للتمرد عليها، واستعملوا في ذلك كل أنواع الأكاذيب.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في مقال بعنوان [ممنوعات على نساء إيران: الرقص

---

(١) المرجع السابق.

والنرجيلة والدراجات وأشياء أخرى] جاء فيه: (منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، فُرضت قيود عدة على المواطنين عموماً، والنساء خصوصاً، في البلاد، إذ أُجبرن على الالتزام بقواعد اللباس، ومُنعن من الاختلاط بالرجال، بالإضافة إلى ممنوعات أخرى تركزت على الفنون مثل الرقص والموسيقى الغربية ومشاهدة العروض الرياضية)(١)

ثم يفصل في بعض الممنوعات على المرأة الإيرانية، ومنها ـ كما يذكر ـ الرقص؛ يقول في ذلك: (منذ عام ١٩٧٩، حُظرت معظم أنواع الفنون، نتيجة قيود وأحكام المحافظين، وبينها الاستماع إلى الموسيقى الغربية والرقص، ما أنتج نوعاً من الحرب الثقافية بين السلطات الإيرانية وشبابها، إذ اعتقلت السلطات الإيرانية أخيراً ٤ شبان وشابتين، واتهمتهم بتعليم الرقص الغربي، وبينها الـ [زومبا]، والسعي إلى [تغيير نمط الحياة] و[الترويج لخلع الحجاب]، وفقاً لأحد قادة الحرس الثوري الإيراني، ورقص سبعة أشخاص (شبان وشابات) على أنغام أغنية غربية شهيرة في ٢٠١٤، ونشروا مقطعاً مصوراً على مواقع التواصل الاجتماعي لكن السلطات الإيرانية اعتقلتهم، وفرضت عليهم أحكاماً بالسجن و٩١ جلدة، ما أدى إلى إثارة الرأي العام العالمي، فأوقف الحكم مقابل اعتذارهم عبر التلفزيون الوطني الإيراني، وبعد أشهر عدة، رقصت شابة إيرانية على متن قطار في العاصمة طهران، وصورها الركاب، وانتشرت مقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران، لكن السلطات لم تستطع تحديد هويتها)(٢)

هذا مجرد مثال انتقيناه من الكثير من المقالات الإخبارية باعتباره أكثرها لطفا، في مقابل مقالات إخبارية تصدر كل يوم، لتشوه الموقف الإيراني من المحاولات التي يقوم بها الغرب في إطار الحرب الناعمة لصرف الإيرانيين عن دينهم وعن نظامهم وفقهائهم.

وقد كان في إمكان هؤلاء الذين يرغبون فيما شاءوا من اللباس أو الغناء أو الرقص أو

---

(١) ممنوعات على نساء إيران: الرقص والنرجيلة والدراجات وأشياء أخرى، موقع (العربي الجديد)، ١٠ أغسطس ٢٠١٧.

(٢) المرجع السابق.

النرجيلة أن يمارسوه في بيوتهم من غير أن يتدخل أحد لاعتقالهم أو مواجهتهم، ولكن الغرض ليس هو التمتع بتلك المظاهر، وإنما الغرض هو مواجهة القيم التي تبناها المجتمع عبر توليه للولي الفقيه، والقوانين التي يصدرها.

ولهذا تصر الكثير من القنوات العربية ووسائل الإعلام على القيام بحملة إشهار مجانية لأولئك الأفراد المحدودين الذين يتمردون على القوانين، ويصورون أن هؤلاء هم كافة الشعب الإيراني، وأن الشعب الإيراني ضاق بتلك القوانين التي تحد من حريته.

وللرد على هذه المغالطة نحب أن نذكر هنا الموقف الشرعي، بل العقلي والفطري من هذا الأمر، وهو أن اللباس مع كونه حقا شخصيا للإنسان لا يجوز التدخل فيه، لكنه إذا أثار فتنة في المجتمع، أو ساهم في إفساده والإضرار به؛ فإنه حينها يخرج عن كونه حرية شخصية، بل يتحول إلى قضية مرتبطة بالمجتمع، وحينها توضع القوانين التي تضبط ذلك، والتي نراها في قوانين العالم جميعا.

ولا يقال هنا بأن على أفراد المجتمع أن يغضوا أبصارهم، لأن ذلك مستحيل؛ فالمجتمع يحوي جميع أصناف الناس، المتدينين وغيرهم، وفيه المراهقون والمنحرفون، ولا يصح أن يتحمل المجتمع جميعا وزر امرأة ظهر لها أن تخرج سافرة بين الناس لتفتنهم.

ولو طبقنا هذا الأمر لأجزنا لمن يشاء أن يروج المخدرات والخمور وغيرها أن يفعل ذلك، ثم نطالب المجتمع بأن يتورع عن الشراء، أو أجزنا لمن شاء أن يضع شاشة في الشارع، ويضع فيها ما يشاء له هواه من الانحرافات، ونطالب المجتمع بأن يغلق عينيه وأذنيه إذا مر عليها.. وهذا لم يقل به أحد.

ولهذا؛ فإن القادة الإيرانيين لم ينظروا إلى اللباس وغيره من المظاهر باعتبارها حريات شخصية، وإنما نظروا إليها باعتبارها اختراقا يحاول الغرب من خلاله أن يتسلل للمجتمع لإفساده، وتيسير السيطرة عليه.

وقد أشار إلى هذا المعنى الخميني في حوار له مع مذيعة لإحدى القنوات حينها ـ وكانت كبيرة السن ـ حيث قالت له: (هل يعقل ان تخفي نفسها وراء هذا التشادور [العباءة السوداء] المرأة التي شاركت في الثورة، وقتلت وعذبت وناضلت ودخلت السجون؟)

فأجابها بقوله: (أولًا إن المرأة مخيرة في ارتداء التشادور وقد اختارته بصورة طوعية، ولا يحق لك أن تسلبيهن هذا الاختيار، نحن إذا ما طلبنا من النساء الراغبات في ارتداء التشادور أو الحجاب الإسلامي النزول إلى الشوارع، فسوف تخرج ثلاثة وثلاثون مليوناً من خمسة وثلاثين مليون امرأة، فهل يحق لك الوقوف بوجههن؟ أي استبداد هذا الذي تنسبينه الى النساء؟ .. ثانياً نحن لا نحدد حجاباً بعينه، كما أن النساء اللواتي من عمرك، لا توجد أية حساسية بشأن حجابهن، ولكننا نتصدى للفتيات الشابات اللواتي يستخدمن المكياج المفرط ويخرجن الى الشوارع متبرجات حيث يلاحقهن أفواج الشباب)[1]

وتمنينا لو أن هؤلاء الذين ينكرون على إيران التزامها بهذه المظاهر الدينية المحافظة، طبقوا ما ذكره الخميني، ولاحظوا أعداد الذين يطالبون بحقوقهم في التبرج والسفور، وقارنوها بعدد الذين يرتدون الحجاب من تلقاء أنفسهم، لخففوا من غلوائهم وتشددهم، وعلموا أنهم يقفون في وجه شعب كامل من أجل حفنة محدودة.

ولو أنهم أضافوا إلى تلك المقارنة زيارة الجامعات والمدارس والسينما والمسرح والمؤسسات الرياضيةوكل المحال لوجدوا للمرأة حضورا قويا لا يضاهيه أي حضور في كل تلك الدول التي لا هم لها إلا تشويه إيران.

٢ ـ الانحلال الأخلاقي ومواجهته:

بناء على ما ذكرنا في الفصل الأول من أن الحكومة الإلهية تختلف في وظائفها عن الحكومة الوضعية والعلمانية، ذلك أن هدف الأخيرة قاصر على رعاية حاجات المجتمع المادية،

---

(١) صحيفة الإمام، ج١٠، ص: ٧٩.

وعلى توفير رغباته الدنيوية، بينما الحكومة الإلهية، والتي مثلها الرسل وخلفاؤهم؛ لا تهتم بذلك فقط، وإنما تهتم قبله وبعده ببناء المجتمع الصالح، وتوفير كل ما يخدم هذا البناء، والوقوف في وجه كل ما يعترضه، كما قال تعالى في تعداد وظائف رسول الله ﷺ: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]

فالتزكية، وهي ترقية الإنسان وتربيته الإيمانية والروحية والأخلاقية من مهمات رسول الله ﷺ، والتي يذكر قادة الثورة الإسلامية في إيران أن على الولي الفقيه أن يتولاها باعتباره نائبا عن رسول الله ﷺ، وعن الأئمة في هذه الوظيفة.

ومن بين الوسائل التي تستعمل للتزكية ـ حسبما ورد في النصوص المقدسة ـ الحدود والتعزيرات التي يستعملها الحاكم المسلم ليحفظ المجتمع من تسرب أدوات الفساد إليه، ذلك أن فردا واحدا أو أفرادا معدودين من المنحرفين يمكنهم إذا أعطيت لهم الحرية الكافية الخالية من أي ردع أن يفسدوا مجتمعا كاملا، ولذلك ورد في الأثر: (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)

وقد نص القرآن الكريم على هذا المعنى في قوله تعالى عند بيان حد الفاحشة: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، فقد ربط الله تعالى بين عقوبة الزناة مع أمره بحضور جماهير الناس للعقوبة، حتى يكون ذلك وازعا تربويا لهم، بالإضافة لوسائل أخرى سنعرفها إن شاء الله في الفصل الخاص بالقيم التربوية من هذا الكتاب.

وهكذا أخبر القرآن الكريم أن القصاص حياة، قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ذلك أن إقامة القصاص على فرد واحد يحمي

المجتمع من سريان مثل هذه الظاهرة فيه، وبذلك يحيا المجتمع جميعا بحمايته من أمثال هذه الجرائم.

بناء على هذا، كانت المقارنة في مجال الحريات وحقوق الإنسان بين النظام العلماني الذي تتبناه أكثر دول العالم والنظام الإيراني مقارنة خاطئة؛ فالفلسفة التي يقوم عليها كلا النظامين مختلفة تماما.

وليس في ذلك أي إجحاف أو ظلم بحق الشعب الإيراني، لأنه هو من ارتضى هذا النظام، وهو من طالب حكامه بأن ينفذوه، وهو الذي ظل منذ ما يقارب أربعين سنة ينتخب مسؤوليه، ويخرج في كل المظاهرات والمسيرات التي تؤكد ولاءه المطلق لنظامه ومسؤوليه.

ولذلك؛ فإن الدعايات المغرضة التي تنتقد قوانين العقوبات الإيرانية أو تقارن بينها وبين النظم العلمانية دعايات قد تقبل في المجتمعات غير المسلمة، لكن المسلم الحريص على دينه العارف بربه، لا يمكنه أن يرفضها، أو ينتقدها، لأنها قوانين شرعية، ومنطلقة من الأحكام الفقهية، بالإضافة إلى دورها الكبير في مواجهة الجريمة والانحلال، وهي مع مقومات تربوية أخرى سنراها في محلها تشكل ركنا أساسيا في الإصلاح الاجتماعي.

وقبل أن نسرد ما ذكره قادة الثورة الإسلامية في الرد على تلك الشبهات والاعتراضات التي يبثها الإعلام المغرض، بما فيهم بعض الإسلاميين، أو كثير منهم، نذكر هنا مقارنة أجرتها بعض الصحف بين بعض الممارسات التي يعتبرها القانون الإيرني جرائم يعاقب عليها بأشد العقوبات في نفس الوقت الذي لا يقاضى فيه مرتكبها حسب القوانين الأمريكية، وكأنه في رأي صاحب المقال أمريكا أكثر سماحة وعدلا من إيران.

وعنوان المقال [ثمان جرائم تستوجب الإعدام فى إيران والبراءة في أمريكا][1]، ومما ورد فيه: (نفذت إيران حوالى ٧٠٠ حكم بالإعدام فى ٢٠١٥، على جرائم لا تدخلك حتى السجن

(١) ثمان جرائم تستوجب الإعدام فى إيران والبراءة في أمريكا، دنيا الوطن - رام الله، ٢٥/ ٠٧/ ٢٠١٥.

فى الولايات المتحدة، حسبما ذكر موقع فوكاتيف الأمريكي، ورأى الموقع أن إيران تنفذ أحكام الإعدام هذا العام بوتيرة قياسية، حيث تم إعدام حوالى ٦٩٤ شخصًا منذ شهر يناير الماضى وتتوقع منظمة العفو الدولية أن العدد سيزيد عن ألف بنهاية العام، وقال الموقع إن القانون الإيرانى يفرض عقوبة الإعدام على مجموعة جرائم، لا تفرض حتى عقوبة الحبس على الأشخاص فى الولايات المتحدة من بينها تهريب المخدرات والعلاقات الجنسية الشاذة.. وأشار الموقع إلى أن بعض الجرائم يتم توقيع العقوبة على مرتكبيها بعد الانتهاك الرابع، من ضمن ذلك الزنا والدخول فى علاقات جنسية شاذة ويعاقب الطرفان فى تلك الحالات بعقوبة الإعدام)

وقد نشر الموقع جدولا تفصيليا يقارن بين ١٤جريمة وعقوباتها فى كل من إيران والولايات المتحدة من بينها ثمانى لا تعتبرها أمريكا جرائم يعاقب عليها القانون، بحسب بيانات الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

وحسبما ذكر الموقع، هذه هي الممارسات التي يتأسف الكثيرون على اعتبارها جرائم في القانون الإيراني القاسي حسبما يصورون، بينما لا يعاقب عليها القانون الأمريكي الرحيم:

١. زنا المحارم: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (سجن حتى ١٥ عاما)
٢. اغتصاب: إيران (إعدام) . الولايات المتحدة (من ٥ – ١٥ عاما سجن)
٣. شخص متزوج يمارس الرذيلة مع غير متزوج : إيران (إعدام) . الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)
٤. ممارسة الرذيلة مع زوجة الأب: إيران (إعدام) . الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)
٥. غير مسلم يمارس الرذيلة مع مسلمة: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

٦. علاقات الشذوذ الجنسى: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

٧. التآمر لإسقاط الحكومة: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

٨. تسهيل مهمة الجماعات المعارضة للحكومة: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

٩. اغتيال متعمد للقادة السياسيين: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

١٠. سب النبى ﷺ: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (لا تعتبر جريمة)

١١. القتل العمد: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (إعدام)

١٢. تهريب المخدرات: إيران (إعدام). الولايات المتحدة (٥ سنوات سجن)

وهكذا نجد موقعا آخر، وهو الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية، يذكر اعتراض جماعات حقوق الإنسان على القوانين الإيرانية المرتبطة بالخمر، فقد ورد فيه هذا الخبر: (قالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين عدم إعدام رجلين وجِدا مذنبين بتعاطي الكحول للمرة الثالثة، وهو محظور بمقتضى قانون العقوبات الإيراني؛ فقد أعلن رئيس الهيئة القضائية في شمال شرق إقليم خراسان رضوي، السيد حسن شريعتي، أن السلطات تقوم بالتحضيرات لتنفيذ حكمي الإعدام اللذين أقرتهما المحكمة العليا في طهران، وقد نفذ بحق الرجلين، اللذين لم تتم تسميتهما، حكم بالجلد ٨٠ جلدة لكل منهما عقب إدانتين سابقتين بشرب الكحول، وتنص المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الإيراني على عقوبة الإعدام الإلزامية لمن يدانون للمرة الثالثة بشرب الكحول، واحتفظت صيغة منقحة من قانون العقوبات، لم تصبح نافذة بعد، بأشد العقوبات قسوة هذه لمن تتكرر إدانتهم بالجرم)[(١)]

---

(١) إيران: ينبغي تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق متعاطي الكحول، منظمة العفو الدولية، ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٢، موقع منظمة العفو الدولية..

وجاء في الموقع أن [آن هاريسن] صرحت حول هذا الأمر بقولها: (نناهض عقوبة الإعدام في جميع الأحوال، بيد أن شرب الكحول لا يمكن أن يصنَّف منطقياً بأنه من الجرائم الأشد خطورة، التي تشكل الحد الأدنى للمعايير الدولية التي تجيز عقوبة الإعدام بالنسبة للدول التي ما زالت تطبق العقوبة.. ومن المؤسف أن السلطات الإيرانية لم تستفد من عملية المراجعة الأخيرة لقانون العقوبات كي تجعله يتماشى مع التزاماتها الوطنية حيال حقوق الإنسان وتلغي عقوبتي الجلد والإعدام لمن يتعاطون الكحول)[١]

وهكذا تأسفت هذه المنظمة وغيرها، والتي كانت تغض الطرف عن جرائم الشاه، على المتاجرين بالمخدرات، والذين تحكم القوانين الإيرانية عليهم بالإعدام؛ فقد ورد في الموقع : (كثيراً ما تفرض إيران حكم الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما على المتّجرين بكميات تزيد على حد معين من المخدرات المختلفة أو العقاقير غير القانونية. وتستمر هذه الطريقة في معالجة المشكلة رغم عدم وجود أدلة واضحة على أن عقوبة الإعدام قد شكلت عامل ردع فعال ضد الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وتأتي إيران في المرتبة الثانية بعد الصين من حيث أعداد أحكام الإعدام التي تنفذ سنوياً، وقد نفذ العديد من أحكام الإعدام الصادرة في ٢٠١١، والتي وصل عددها إلى أكثر من ٦٠٠، حسبما يعتقد، خلف ستار من السرية. وتصدر الأغلبية العظمى من أحكام الإعدام في البلاد على مرتكبي جرائم تتعلق بالمخدرات)

واختتمت آن هاريسن تصريحها بقولها: (يتعين على إيران وقف فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم المخدرات وتعاطي الكحول المزعومة، كخطوة أولى نحو الإلغاء التام لهذه العقوبة)

وهكذا نجد موقعا آخر يدافع عن العقوبات التي تسلطها القوانين الإيرانيين على [الوشم]، ففي مقال بعنوان [تطاردهم شرطة الأخلاق وتعاقبهم أشد العقوبات.. أين يحصل

---

(١) المرجع السابق.

الشباب الإيراني على وشومهم رغم تحريمها؟][1] جاء فيه: (الترويج للوشوم ليس أمراً يسيراً في هذا البلد المشهور بشرطته المخصصة للأخلاق، ويقوم عادةً بذلك من خلال عدة حسابات على الشبكات الاجتماعية. ولكنَّ العاقبة قد تكون وخيمة؛ إذ يروي تجربة شخصية مريرة، قائلاً: (في أحد الأيام، وجدت شرطة الأخلاق تقتحم الاستوديو الخاص بي، واقتادوني إلى قسم الشرطة كأنني قاتل أو سارق، ثم تم اتهامي بتهمة مزاولة عمل منافٍ للآداب العامة وتعاليم الجمهورية الإسلامية، وتم الحكم علي بالسجن ١٠ أشهر)

وهكذا نجد كل حين المواقع الإخبارية تتأسف للعقوبات المشددة التي وردت في قانون العقوبات الاسلامي الإيراني، والمتعلقة بالمحاربة، وتشمل كل من يمارس العنف في المجتمع سواء لغاية السرقة أو غيرها، والتي نصت عليها [المادة ١٩٠]، والتي تذكر أن (حدّ المحاربة والفساد في الأرض، أحد الأحكام الأربعة التالية ١. القتل، ٢. الاعدام، ٣. قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، ٤. النفي من البلد)، وتضيف [المادة ١٩١] أن (اختيار أي من الحدود الاربعة المذكورة، هو من صلاحيات القاضي، سواء أكان المحارب قد قتل أو جرح احداً أو سلب ماله أم لم يفعل ذلك)، وجاء في [المادة ١٩٥]: (إذا تم صلب المجرم؛ فيجب إبقاؤه ثلاثة أيام على الصليب من دون أن يموت، ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، وإذا مات حينها يمكن إنزاله من الصليب)

مع أن هذه العقوبات منصوص عليها في القرآن الكريم بصيغة قطعية لا تحتمل أي تأويل؛ فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَّ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]

---

(١) تطاردهم شرطة الأخلاق وتعاقبهم أشد العقوبات.. أين يحصل الشباب الإيراني على وشومهم رغم تحريمها؟، شيماء محمد، عربي بوست، ١٣/ ٠٤/ ٢٠١٨.

وقد كان لتطبيق هذا القانون، أثره الكبير في إحلال الأمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مقارنة بالكثير من الدول حتى المتقدمة منها، ولكن مع ذلك نرى المغرضين يدافعون عن الجلاد، وينسون الضحية، وهو ليس ذلك الفرد الذي تعرض للأذى فقط، وإنما المجتمع جميعا.

ونحب أن نذكر هنا بأن الكثير من عقوبات الإعدام التي نص عليها القانون الإيراني مرتبطة بتكرار الجريمة، فقد ورد في [المادة ١٧٩] من قانون العقوبات: (من كرّر شرب الخمر وأجري عليه الحد في كل مّرة، يكون جزاؤه الاعدام في المرّة الثالثة)

وورد في [المادة ٩٠]: (إذا زنى رجل أو زنت أمراة عدة مرات وأجري عليهم الحد بعد كل مرّة، يقتل في المرّة الرابعة)

وورد في [المادة ١٥٧]: إذا قذف امرئ الأخرين لعدّة مرات، وأجري عليه الحد بعد كل مرة، يقتل في المرّة الرابعة)

وورد في [المادة ٢٠١] بعد بيان حدّ السرقة في المرة الأولى والثانية والثالثة: (جزاء السرقة في المرة الرابعة الإعدام، حتى إذا حدثت السرقة داخل السجن)

وسبب ذلك إضافة إلى ما ورد في الأحكام الفقهية حول المسألة، هو أن تكرار الجريمة يدل على تمرد صاحبها على القانون، ونرى مثل هذا في القوانين الغربية؛ فقد ورد في بعض المواقع أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية وأكثر من ٢٥ ولاية، نص قانونها على أنه إذا ارتكبت جريمة من نوع واحد لثلاث مرات، فعاد صاحبها، وارتكبها بعد أن عوقبت عليها، يعتبر بعد المرة الثالثة متمرداً (Outlaw)، فتسلب منه كافة حقوقه، ويخسر حماية القانون، وتسمى الأحكام الصادرة ضد مثل هؤلاء المجرمين Mandatory Sentencing، أي الأحكام الثابتة التي لا تقبل التخفيف والتغيير والعفو، وهي السجن المؤبد بدون عفو أو تخفيف العقوبة، وتصدر مثل هذه الاحكام ضد السياقة في حال السكر، وارتكاب جريمة بسلاح خطر، وبيع المخدرات. وقد

سلب القانون الصلاحيات التقليدية التي كان يتمتع بها القضاة في اتخاذ القرارات بشأن هؤلاء المجرمين[1].

بعد هذا العرض الموجز للمواقف المنتقدة لقوانين العقوبات الإيرانية، والمرتبطة بالاستعمال السيء للحرية، نذكر هنا جوابا مفصلا للخميني يخاطب به جمعيات حقوق الإنسان، وهو بعنوان [خيانة وتآمر أدعياء حقوق الإنسان وإهمال المستضعفين]، وقد ألقاه على أعضاء هيئة التجار الإيرانيين في البدايات الأولى لانتصار الثورة الإسلامية[2].

وقد بدأ جوابه ببيان السبب في تلك الحملة الشديدة من أدعياء حقوق الإنسان على الدولة الإيرانية الفتية في نفس الوقت الذي يسكتون فيه على جرائم الشاه، بل على جرائم دول الاستكبار العالمي؛ يقول: (من الطبيعي أن أولئك الذين يرون مصالحهم قد تعرضت للخطر، أو مصالح أربابهم سوف يعترضون على هذه الثورة، ويسعون لإخماد هذه النهضة بمختلف الوسائل، فتارة بذريعة حقوق الإنسان والاعتراض على الإعدامات التي حصلت في إيران، ويعتبرونها من مصاديق العنف.. إنهم لم يكونوا في إيران حتى يشاهدوا ماذا جرى على إيران طوال أكثر من خمسين عاما، وماذا جرى على شبابنا مؤخراً، ومع ذلك فهم مطلعون.. إنهم يعلمون ماذا فعل الشاه السابق والأسبق في إيران، وما هي الخيانات التي ارتكبها هذان الرجلان في إيران.. وهم لم ينطقوا بكلمة أو اشارة إلى حقوق الإنسان.. إنهم لا يأتون بذكر لحادث الخامس عشر من خرداد، لقد قتلوا حسب ما نقلوا قرابة ١٥٠٠٠ شخص.. إن أنصار حقوق الإنسان هؤلاء كأنهم لا يعتبرون هذا لعدد بشراً، أو يرونهم بشرا ولكنهم لايجعلون لهم حقوقاً .. إذا كان هؤلاء بشراً ولهم حقوق، وكان هؤلاء ٦٠٠٠٠ أو أكثر الذين قتلوا في إيران خلال الأشهر الأخيرة وهم من أفضل شبابنا ومن جميع الفئات، إذا كانت لهم حقوق فإنهم

---

(١) انظر مقالا بعنوان: الجرائم الموجبة لعقوبة الاعدام في القانون الايراني وقانون العقوبات الاسلامي.

(٢) انظر: صحيفة الإمام، ج٧، ص: ٢٣٠، فما بعدها.

حتى لم يسألوهم ما هذه الأعمال! إننا لم نسمع صوتهم يعترضون)[1]

ثم بين أن ما نصت عليه قوانين الجمهورية الإسلامية من عقوبة المفسدين والظالمين، هو تطبيق لحقوق الإنسان، ورعاية لها، يقول في ذلك: (إننا نقوم بهذا العمل من أجل حقوق الإنسان، وإن هذه الجمعية التي علا صوتها تطالب بحقوق الإنسان، هم أجراء الاستعمار، فأصل هذه الجمعيات التي أُسست في أمريكا، أو في أماكن أخرى تحت عنوان جمعية حقوق الإنسان، جمعية كذا وكذا، وجدت أساساً لتضييع حقوق الإنسان)[2]

ويقارن بين تلك المواقف التي تدافع عن المجرمين باسم حقوق الإنسان، وفي الوقت تسكت عن إصدار بيانات التشجيب عن الضحايا الذين قتلهم أولئك المجرمون، ويضرب المثل على ذلك بقتل الشيخ مرتضى مطهري، فيقول: (هؤلاء الذين قتلوا الشيخ مطهري، الذي لم يؤذ حتى نملة، إنني أعرف هذا الرجل منذ ما يقرب عشرين عاماً، إنسان بتلك الإنسانية وبتلك السلامة، بذلك الأدب، لماذا قتلوه؟ ما هو ذنب مطهري؟ هل قتل أحداً؟ ماذا فعل؟ أليس هو إنساناً؟! ألم يكن فيلسوفاً وعالماً وفقيهاً، ألم يكن بشراً؟! يقتلون هذا الإنسان بهذا الشكل دون أن يكون له أي ذنب.. إن لديهم الآن قائمة بأسماء الذين يريدون قتلهم. يتصورون أنه بقتل مطهري وأمثال مطهري، سينحبوا لهيب هذه النهضة، وتضيع ثانية حقوق شعبنا، بل أن أدعياء حقوق الإنسان لم يكتبوا حتى كلمة واحدة بخصوص مقتل الشهيد مطهري. ولم يتحدثوا بشيء، إننا لم نسمعهم يتكلمون بشيء، أليس هذا إنساناً؟! لم يعترضوا، لم يتكلموا، لم يستنكروا هذه الجريمة، هل يجهلون ذلك؟ فلماذا إذاً لم ينتقدوا الجماعة التي قامت بذلك؟.. إننا إذا عثرنا الآن على قاتل الشيخ مطهري وعاقبناه، وحكمنا عليه بالقصاص، سيرتفع صوتهم

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٠.

اعتراضاً على ذلك بأنه عنف! أليس هذا عنفاً أن يقتل إنسان دون ذنب؟)[١]

ثم يبين المفارقة العجيبة التي يقع فيها أدعياء حقوق الإنسان حين يسكتون عن مقتل عالم وفيلسوف ومصلح في نفس الوقت الذي يدافعون فيه عن المجرمين، يقول: (نعم، أحياناً يكون الإنسان قد فعل شيئاً، ولكن هذا الإنسان لم يكن لديه عمل غير التعلم والتعليم كان إنساناً محترماً أعرفه منذ قرابة عشرين عاماً ومطلع على أوضاعه وأحواله، وأعرفه بأنه لم يؤذ أحداً. شخص قد أجهد نفسه من أجل هذا الشعب، كان كاتباً، فيلسوفاً، مفكراً. هل يستحق القتل حتى قتلوه؟ أين هي جمعية حقوق الإنسان، لماذا لم تصدر منهم أية كلمة؟ إننا لو عثرنا الآن على القاتل وقتلناه، ستبدأ أقلام (حقوق الإنسان) بالكتابة والدعاية ووصف ذلك بالعنف، وأنه يوجد في إيران عنف. ولا يراعون حقوق الإنسان. أي أناس؟ إنني لا أدري أية تربية تربى عليها هؤلاء، وأية حيوانات هم هؤلاء؟!)[٢]

ثم يبين أن العلة التي جعلتهم يقفون هذه المواقف المتناقضة هي نوع التفكير الذي يفكرون به، والفلسفة التي ينطلقون منها، وهي فلسفة مادية، تجعل كل همها منصبا نحو حرب الدين ومواجهته، وتستعمل لذلك كل الذرائع، يقول: (هذا هو وضع العالم المادي، وهذا هو وضع أدعياء حقوق الإنسان الماديين. هذا هو وضع العالم المادي، حيث لا يلاحظ أبناؤه إلّا منافعهم المادية ومنافع أربابهم، وكأنهم غير مطلعين على أي شيء، يغضون أنظارهم عن كل شيء، فإذا رأوا مصالحهم تتعرض للخطر علا صوتهم، وهذه خصوصية التربية المادية، وهذا هو واقع الحكومات القائمة حالياً)[٣]

وفي مقابل ذلك يبين خصوصية موقف الإسلام من حقوق الإنسان، ومدى صدقها

---

(١) المرجع السابق: ج٧، ص ٢٣٥..

(٢) المرجع السابق: ج٧، ص ٢٣٥..

(٣) المرجع السابق: ج٧، ص ٢٣٦..

وعمقها وموضوعيتها وعقلانيتها؛ فيقول: (خصوصية التربية الإسلامية تتمثل في المعنوية، فلا يصح سجن أحد بدون ذنب، لا يصح نفيه، لا يصح ولا يصح.. الحقوق الإنسانية الإسلامية هي هذه، لا يجوز الظلم، ولا يجوز إضاعة حق المظلوم أيضاً. فلا يجوز ظلم أحد، ولا يجوز غض الطرف عن ظلم الآخرين والقول بأن الظلم قد وقع وانتهى وتم الأمر) (١)

وكمثال على هذا يبين الفرق بين المعاملة التي كان يقوم بها الشاه مع السجناء، والظلم والتعذيب الذي كان يحيق بهم، مقارنة بحالهم بعد الثورة الإسلامية، تطبيقا للشريعة الإسلامية؛ فقال: (لقد أوصينا أن يتم التعامل حتى مع هؤلاء الاشخاص الذين قاموا بذلك التعذيب وقتلوا الناس بنحو لا توجه لهم حتى كلمة سيئة واحدة في السجون، لقد أعلنت هذا، وأصدرت بياناً حوله.. ففي ظل الحكومة الإسلامية لا يحق للسجانين أن يتركوا السجناء جائعين، لا يحق لهم أن يصفعوه على وجهه، لا يحق لهم أن يعذبوه، لا يحق لهم أن يشتموه، إنما حقه أن يحاكموه، ويعاقبوه بسب جرمه، وبقدر جرمه ليس أكثر من ذلك، هذا هو واقع السجون في ظل الجمهورية الإسلامية التي تضم أمثال هؤلاء الجلادين الذين لو كان أحدنا قد ابتلي ووقع في أيديهم سابقاً كانوا يتعاملون معه بذلك الشكل الفظيع، إن هؤلاء الجلادين موجودون الآن في سجوننا، وقد جاءوا من الخارج وشاهدوا السجون وقالوا بأنها مطابقة للمقاييس الحضارية)(٢)

وانطلاقا من هذه كله يصور الغرض من الحدود والعقوبات الشرعية، وأن تطبيقها يحقق مصالح كثيرة، باعتبارها من وسائل تربية المجتمع، وتهذيب سلوكه، يقول: (الحدود الإلهية هي لتربية المجتمع، لا من أجل الانتقام فالقاتل إذا لم يقتل، فإن القتل سيكثر ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، إننا إذا أغلقنا باب القصاص،

---

(١) المرجع السابق: ج٧ ، ص ٢٣٦..

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٣.

ولم نعاقب القاتل، فإن القتل سيكثر حينئذ، وتختل حياة الناس، فكل من شاء يقتل من شاء، فالقصاص هو لضمان حياة الناس، إنه تربية لمصلحة المجتمع)[1]

وهكذا يذكر بأن تطبيق الحدود الشرعية يحمي المجتمع، ويساهم في تنظيفه من كل العناصر الضارة، كما يساهم في تهذيب سلوكه، وتحقق كل متطلبات الأمن التي لا يمكن قيام المجتمعات من دونها، يقول: (إن الحدود الإلهية هي لمصلحة المجتمع؛ فلو أن الفعل الفلاني الذي قُرّر له في الشرع عقوبة معينة لم تجعل له تلك العقوبة، فإنه سيكثر وقوعه؛ فالذي يذهب ويفعل ما يشاء مع زوجة شخص ولم يعاقب على ذلك فإن الفحشاء ستزيد. يجب منع شيوع الفحشاء)[2]

وقارن بين العقوبات كما قررها الإسلام، وبين العقوبات التي وضعتها القوانين الوضعية؛ فقال: (إنهم يأخذون اللصوص ويودعونهم السجون، وهناك يتعلمون السرقة! يقولون بأنه قد تم فتح درس لتعليم كيفية سرقة الجيوب والأسلوب الأمثل لذلك؟ إنهم لو أخذوا أربعة من اللصوص وعاقبوهم، طبقاً للموازين، فإن السرقة ستنتهي في إيران، ويقضى عليها في العالم. فلو أقيم الحد على أربعة لصوص بالشكل الذي أمر به الشرع وهو الذي لا يرضى بظلم حيوان فضلًا عن الإنسان حيث أمر بإقامة الحد على من يسرق. وما ذلك إلا لأنه يحافظ على المصلحة الإنسانية، وحفظ حقوق الإنسان)[3]

وهكذا الأمر بالنسبة لعقوبة من يتاجرون في المخدرات أو بيع الأسلحة، وغيرها من الآفات الاجتماعية، والذين يعاقبهم القانون الإيراني بالإعدام، يقول: (ثمة مشكلة أخرى تتمثل بالمهربين، وبائعي المخدرات، ومهربي الأسلحة. وهذا أيضاً مرض وبلاء أصيب به هذا

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٦.

(٣) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٦.

الشعب. إن هؤلاء يعتبرون خونة من الدرجة الأولى لهذا البلد. إن المتاجرة بالأفيون وتوزيعه بين الناس، جلب الهروئين وتوزيعه بين شبابنا، سوف يقضي على شعبنا. ليلتفت هؤلاء إلى هذا الأمر ويتخلوا عنه قبل أن يأتيهم العذاب الإلهي، قبل أن يضربهم السوط الإلهي. إنها جناية، تقود شبابنا الشرفاء إلى الهلاك، هذا إفساد للأجيال. وهل أغلقت أبواب العيش حتى يلجأ الإنسان إلى بيع الهروئين؟ ليعمل عملًا آخر! اذهب واعمل عملًا آخر!)[1]

هذا نموذج من أجوبة الخميني عن تلك الطروحات التي تشوه الموقف الإيراني من حقوق الإنسان، والعجيب كما ذكرنا، أن تصدر من المسلمين، ومن كثير من الإسلاميين الذين يدعون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ولست أدري كيف يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية مع التخلي عن مثل هذه الأحكام، التي تعتبر جزءا أساسيا لا يمكن إصلاح المجتمع من دون القيام به، حتى لو وقف العالم كله ضده.

ذلك أن العالم الذي يجيز الاستعمار وقتل الملايين، بل يثني على حقوق الإنسان في دول الاستكبار العالمي لا يصح أن يستمع أحد لإنكاره وشجبه، وهذا ما فعله الخميني الذي لم يستسلم لكل تلك التنديدات والتشجيبات مراعاة لمنصبه الفقهي الذي انتخبه على أساسه الشعب الإيراني.

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٣٧.

الفصل الرابع

ولاية الفقيه.. والأخوة الإنسانية

من القيم الكبرى التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ بحسب ما نص عليه قادتها ودستورها، ودل عليه واقعها ـ قيمة [الأخوة]، سواء الأخوة الداخلية مع جميع الأعراق والأديان والمذاهب، أو الأخوة الخارجية مع جميع شعوب العالم، وخصوصا المستضعفين منهم.

ومن النصوص الدستورية الدالة على ذلك ما ورد في المادة التاسعة عشرة من الدستور الإيراني، والتي تنص على ما يلي: (يتمتع أفراد الشعب الإيراني من أي قومية أو عشيرة كانوا، بالمساواة في الحقوق، ولا يعتبر اللون والعنصر أو اللغة وما شابه ذلك سببا للامتياز)

ومثلها المادة الثامنة والأربعون، والتي تنص على ما يلي: (لا يجوز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق في مجال استغلال المصادر الطبيعية للثروة والموارد الوطنية العامة وتنظيم وتقسيم النشاط الاقتصادي في مختلف المحافظات ومناطق البلاد، بحيث يوظف في كل منطقة رأس المال والإمكانات الضرورية في حدود حاجاتها واستعدادها للنمو)

هذا فيما يخص الأخوة الداخلية، أما الخارجية، فتنص المادة الرابعة والخمسون بعد المئة على هذه الأخوة كما يلي: (تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى)

وتنص المادة الخامسة والخمسون بعد المئة على بعض مقتضيات هذه الأخوة كما يلي:

(تستطيع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يُعتبرون وفقاً للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة)

أما قادتها ومفكروها وسياسيوها؛ فتصريحاتهم في ذلك كثيرة جدا، سنرى بعض نماذجها في هذا المبحث، ومنها ما ورد في مقابلة للخميني حول [وضع الأقليات في الحكومة الإسلامية] أجراها معه مراسلون أفارقة وآسيويون وغيرهم في ٢٧ محرم ١٤٠٠ هـ، فمما جاء فيها: (تارة نطلق كلمة الأقليات على الأقليات الدينية في إيران، وهؤلاء مشتركون مع سائر الإيرانيين في كل شيء، ويُمنحون حقوقهم حسب القانون، وهم يعيشون في رفاه ودعة وحرية في الحكومة الإسلامية. وتارة يُراد بها القوميات الموجودة في إيران كالكرد واللُر والترك والفرس والبلوش وامثال ذلك، وأنا لا أرغب في أن أُسمِّي هؤلاء أقليات، لأنه قد يفهم من ذلك فصلٌ بين الأخوة، ومثل هذا الفصل غير مطروح في الإسلام إطلاقاً، فلا فارق بين اثنين من المسلمين يتكلّمان بلغتين. مسلم عربي ومسلم أعجمي)(١)

وذكر أن التفريق بين المسلمين على هذا الأساس ليس القصد منه رعاية حقوق من يسمون الأقليات، وإنما يقصد منه تفريق المسلمين وتشتيتهم وصدع وحدتهم، يقول: (من المحتمل جدّاً أن يكون أساس هذه الأمور الأيدي التي لا تريد للبلدان الإسلامية أن تتحد بعضها مع بعض. يثيرون قضية العرب والعجم، وقضية الكرد والعرب والفرس داخل البلدان. يثيرون في بلدنا قضية الكرد والعرب واللر والتركمن والبلوش وأمثال ذلك، يثيرها معارضونا وهم أصحاب دراسات جمّة لبلداننا، لقد توصّلوا إلى أن الإسلام إذا طُبِّق كما هو، وتحقق كلّ ما يدعو إليه فسوف تعزل كل هذه القوى الموجودة في العالم، وستقع أكبر القوى في أيدي المسلمين وهم الاكثر عدداً والاكثر خيرات، ولذلك يريدون التفريق على نطاق واسع بين عرب هذه الناحية وترك تلك الناحية، وفرس هذه الناحية. ولهذا يثيرون النزعات القومية

(١) صحيفة الإمام: ج١١، ص ٢٤٣.

خلافاً لمنطق الإسلام مثل: نحن إيرانيون ونحن ترك، وما إلى ذلك. ومرادهم أن لا يكون الإسلام ومنطقه هاهنا، وأن يمزّقوا قوميات الإسلام) (١)

ثم بين سبب هذه الظاهرة وعلاقتها بنظام الشاه، ومنافاتها التامة مع الشريعة الإسلامية؛ فقال: (الأصل والقاعدة في إيران هي أن لا تطرح قضية الأقليات كالكرد أو الترك، ولا يقال: هذه أقلية وتلك اقلية، إنما هم أكثرية، فهل تراهم منفصلون بعضهم عن بعض؟ أليست إخوتهم الإسلامية واحدة؟ يجب أن أُذكِّرَ بنقطة أخرى، وهي أن ما يُطرح من أَنّ الكرد يقولون: أعطوا كردستان حقها. ولنفترض أن البلوش يقولون أيضاً أعطوا البلوش حقِّهم، وهكذا، هذا سببه أن الحكومة التي حكمت إيران كانت ظالمة. ولأن هذه الحكومات كانت في الغالب أو دائماً من شريحة واحدة هم الفرس مثلًا، لذلك لم يعطوا الكرد ما يحتاجونه، أو أعطوهم القليل. كما لم يعطوا البلوش حاجتهم أو أعطوها منقوصة، وكذلك البختياريون وسائر الأقوام. كانت تلك أنظمةً غير إسلامية. كان النظام الشاهنشاهي نظاماً طاغوتياً غير إسلامي، ولذلك ظهرت هذه الخلافات والتمييزات داخل البلد مع الأسف) (٢)

وبين موقف الحكومة الإسلامية من هذه التفرقة العنصرية؛ فقال: (لو كانت الحكومة إسلامية كما أرادها الله تبارك وتعالى، وكانت الأحوال السائدة إسلامية، وكذلك وضع القائمين على الحكومة، وكيفية الحكومة كما قرّرها الإسلام، ومثلما كان الأمر في صدر الإسلام تنظر الحكومة نظرة واحدة لكل الافراد، والقانون يطبق على الجميع بشكل واحد.. إذا ظهرت مثل هذه الحكومة الإسلامية التي في آمالنا وطموحاتنا، وفي آمال الإسلام وآمال ائمة الإسلام وخلفاء الإسلام منذ البداية، فأنا واثق أن هذه الأقوال حول حقي وحقك ستزول لأنهم جميعاً على منوال واحد لهم حق واحد. ليس من حق الحاكم وولي أمر الزمان أن يعتني بمنطقة أكثر

(١) المرجع السابق: ج١١ ، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق: ج١١ ، ص ٢٤٤.

من منطقة أخرى. ليس من حقه إعمار جانب من البلد أكثر من جانب آخر. ليس من حقه حتى أن يرجّح مكاناً على مكان كأن يمد فيه الشوارع والاسفلت مثلًا. إذا انبثقت مثل هذه الحكومة التي هي مطمحنا، فلا أظن الكرد ولا الترك ولا الفرس ولا العرب ولا غيرهم سيطرحون هذه الأمور. لقد اثيرت هذه الأمور لأن الحكومات لم تكن إسلامية، وكانت مجحفة. حينما لا يكون فرق بين طهران وباوة، ولا بين اصفهان وتركمن ولا يكون فرق في أماكن التركمن من حيث الحكومة والقضاء وتطبيق القوانين وتنفيذ البرامج، يزول داعي القول بأن المكان في أيدينا أو أيديهم)[1]

وبين المواقف العملية التي ستنتهجها الحكومة الإيرانية لتطبق هذه المعاني، وهو ما حصل بالفعل؛ فقال: (حتى لا يتصور السادة أن المفروض هو أن تفعل الحكومة المركزية كل ما تريده، تفعل كل ما تريده مع شريحة، نحن ننوي أن نحيل شؤون كل منطقة وكل مكان لأهالي ذلك المكان، للذين يعينون هناك، ليباشروا هم شؤون الإعمار وشؤون الزراعة وشؤون البلدية مثلًا وتعيين بعض المسؤلين الفرعيين، وأنا اقول هذا للجميع، طالما لم تنبثق الحكومة الإسلامية بالشكل الذي نريده، انتم ترغبون ونحن نُقدّم. ولكن اعلموا انه اذا انبثقت الحكومة الإسلامية يوماً، سيقول حتى الكرد أنفسهم ليأتِ أيّاً كان. وسيقول الفرس ليحكم كائناً من كان. وسيقول العرب هذا أيضاً. سيقول الجميع هذا. هل كانت مثل هذه الأمور مطروحةً أصلًا في صدر الإسلام بأن يعين الناس في منطقة معينة لأنفسهم شخصاً ما؟ لم يكن مثل هذا، لأنه لم يكن ثمة اجحاف. لم يكن الحاكم إذا حكم يفرّق بين منطقة وأخرى، إلّا إذا وقع الانحراف)[2]

وهكذا ذكر في خطاب تاريخي له بمناسبة إعلان النظام الجمهوري الإسلامي في إيران

---

(١) المرجع السابق: ج١١، ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق: ج١١، ص ٢٤٤.

الموافق ١/ ٤/ ١٩٧٩ م؛ والذي اهتم فيه كثيرا بهذه القيمة، ومن ذلك قوله: (لا بد من أن أقول لجميع طبقات الشعب: لا يوجد في الإسلام تمييز بين الأغنياء وغير الأغنياء، ولا بين البيض والسود، ولا يوجد امتياز أبداً بين السنة والشيعة، والعرب والعجم والأتراك وغير الأتراك، لقد جعل القرآن الكريم العدالة والتقوى ميزاناً، فالامتياز لمن يملك التقوى .. الامتياز لمن يملك النفس الطيبة، ولا يوجد امتياز في الماديات، ولا ميزة في الثروات، يجب أن تزال هذه الامتيازات؛ فالناس كلهم سواسية وحقوق كل الطبقات تمنح لها، فالجميع متساوون مع البعض، والأقليات الدينية تراعي حقوقهم، فالإسلام يكن لهم الاحترام .. الإسلام يكن الاحترام لكل الطبقات)

ومنها قوله في ذكر بعض النماذج التفصيلية حول الأعراق التي ينتظم منها المجتمع الإيراني: (الأكراد وسائر الطبقات الموجودة مع لغاتهم المختلفة، كلهم إخواننا ونحن معهم وإنهم معنا وكلنا شعب واحد ولنا دين واحد. وبالنسبة إلى بعض العناصر المفسدة الذين يذهبون إلى مناطق مختلفة من إيران ويقومون هناك بالدعايات السيئة ويحرضون الناس المساكين على الفوضى وقتل الإخوة، إني آمل من الناس أنفسهم أن ينتبهوا ولا يسمحوا لهؤلاء الخونة بالقيام بمثل هذه الأعمال فنحن جميعاً إخوة)

وذكر عن موقفه من أهل السنة وغيرهم: (نحن إخوان لأهل السنة، ويجب أن نلاحظ حقوق الجميع. نحن جميعاً متساوون في الحقوق والقانون الذي سوف يصادق عليه الشعب فيما بعد، وقد لوحظ فيه حقوق جميع الطبقات وحقوق الأقليات الدينية والنساء وسائر الفئات ولا يوجد فرق بين فئة وأخرى في الإسلام إلا بالتقوى والاتكال على الله. ونحن نرجو أن يوفقنا الله تعالى ما دمنا حتى الآن قد أوصلنا الأمر إلى هنا وأعلنا الجمهورية الإسلامية)

ومع كل هذا، ومع كون الواقع الإيراني قبل الثورة الإسلامية كان ممتلئا بالعنصرية، ويفرق بين الأعراق والمذاهب والأديان، بل كان يحلم بإعادة الإمبراطورية الفارسية، ويريد أن

يقصي الدين ليحل بدله القومية، ولذلك استعمل كل الوسائل لبعث التراث القديم، وجعل رمز الدولة الأسد والشمس باعتبارهما يشيران للدولتين الأكمينية والساسانية.

ومع كل هذا، ومع كون إيران في ثوبها الإسلامي ضحت بمكاسب مادية ومعنوية كثيرة في سبيل الحفاظ على هذه القيمة إلا أننا نجد المتربصين من قوى الاستكبار العالمي، وأذنابهم من الدول العربية، بل وأتباعهم من الذين يسمون أنفسهم إسلاميين، يستعملون كل الوسائل لتشويه هذه القيمة، وتحريض جميع الإثنيات الموجودة في إيران لتتمرد على الولي الفقيه، وعلى الحكومة، وعلى كل مؤسسات الدولة.

وقد استعملوا لذلك كل أنواع الحيل، بل صرحوا بأنهم لا يمكنوا أن يتغلبوا على إيران، ويسقطوا نظامها إلا بالتلاعب بالإثنيات الموجودة فيها.

وللأسف، رأيت من الدعاة لهذا المنهج في مواجهة الخطر الإيراني ـ كما يذكر ـ دعاة إسلاميون يرون أنه لا يمكن أن يتحقق النصر على إيران إلا بتحريض العرقيات والطوائف الدينية والمذهبية فيها، وهم يعلمون أن ذلك حرام، بل هو سنة اليهود الذين استعملوا هذه الوسيلة في عهد النبوة ليحدثوا الصراع بين المسلمين في الدولة الفتية الجديدة.

ومن الأمثلة على ذلك الداعية والمفكر الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي، والذي لا يدع مناسبة إلا ويحذر فيها من الخطر الإيراني، ويوصي معها بتحريض الإثنيات الموجودة فيها لتطالب بالانقسام، بل إنه دعا إلى تموين مليشيات للقيام بهذا العمل، فقد صرح لصحيفة المرصد داعيا دول مجلس التعاون الخليجي إلى مواجهة ما يسميه [الغطرسة الإيرانية] بإشراك شعوبها في الدفاع عن أوطانهم.

وأوضح في تدوينات له عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن هناك طريقتين لتأسيس الميلشيات، إما عبر التجنيد الإجباري، أو عن طريق تشكيل ميليشيات تطوعية يتم نشرها عبر الحدود.

وهكذا نجد الكثير من الدعاة للأسف ينسون القضية الفلسطينية، ليتحدثوا عن قضية جديدة مبتدعة اسمها القضية الأحوازية، ومن الغريب أنهم في غمرة حديثهم عنها ينسون أن أكثرية الأحواز شيعة لا سنة.

وقد نبههم إلى هذا الخطأ بعضهم في مقال بعنوان [يتحدثون عن سنة إيران.. دون علم!]، ومما ورد فيه: (على هامش زيارة الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد مؤخرا للقاهرة خرج علينا نفر من الكتاب ومحللي الفضائيات ومعهم أيضا رجال دين من الأزهريين والسلفيين ليعترضوا على ما يلاقيه [السنة في الأحواز] من مظالم وانتهاكات لأبسط حقوقهم، ولو أن هؤلاء تناولوا مظالم سنة ايران بصفة عامة دون تحديد مكانهم لما كان هناك داع لكتابة هذا المقال، ذلك أن تشديدهم على سنة الأحواز تحديدا كطرف يتعرض للظلم يكشف عن قصور فاضح لديهم في فهم الأوضاع والسياسات والتقسيمات الديموغرافية في إيران. وهذا، بطبيعة الحال، ناجم عن خلو جامعاتنا وكلياتنا من مراكز بحثية متخصصة بالشأن الايراني، مقابل العديد من المراكز الفارسية المتبحرة في كل ما له علاقة بالأوضاع والشؤون الخليجية والعربية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية)[١]

ثم بين موضع الخطأ الذي يدل على الجهل المطبق، بل على الحقد الدفين: (.. فالأحواز وإن كان أكثرية سكانها من العرب، فإن غالبيتهم من الشيعة وليس السنة، وهم يتكلمون اللهجة الأحوازية الشبيهة باللهجة العراقية، وبالتالي فإن سنة الأحواز لا يشكلون سوى أقلية، شأنهم في ذلك شأن الأقلية السنية في كرمانشاه، ولارستان، والمدن المركزية الكبرى)

وهكذا راح يصحح لهم الكثير من الأخطاء التي يقعون فيها، بذكر المناطق التي يتواجد فيها أهل السنة، وإن كان هو الآخر قد وقع فيما وقع فيه غيره من الأخطاء، ذلك أنه راح يذكر التهميش الذي يعانيه أهل السنة ومعاناتهم المادية دون أن يكلف نفسه بمعرفة معاناة غيرهم

---

(١) يتحدثون عن سنة إيران.. دون علم، عبد الله المدني، موقع الإسلاميون.

من الشيعة، والذين يوجد بينهم الفقراء كما يوجدون في سائر المناطق.

وقد رد الخميني على هذه الشبهات التي تثار بانتقاء بعض مظاهر الفقر الموجودة في تلك المناطق، والحكم عليها لا انطلاقا من أسبابها الحقيقية، وهي الحصار، والحروب، ونحوها، وإنما انطلاقا من كون هذه المناطق بالذات مهمشة مرات كثيرة في خطبه وكتبه ولقاءاته.

ومنها ما ذكره في حديث له في بدايات انتصار الثورة الإسلامية حول الدور الهام للإذاعة والتلفزيون في مواجهة المؤامرات التي تواجهها الدولة الفتية؛ فقد جاء فيه: (لقد عانينا في الفترة الأخيرة ومازلنا من مشكلة كردستان ومن وجود بعض المنحرفين والمفسدين هناك، وهؤلاء هم من الخونة العملاء والساعين إلى إثارة الفوضى والإضطربات في هذه المحافظة، وفي الحقيقة إن هؤلاء يهدفون للقضاء على الأكراد وعلى الاتراك والفرس أيضاً. لقد ذكرنا من قبل ومراراً لجميع الأخوة الأكراد الذين حضروا إلى هنا، وللأخوة البلوش أيضاً، أن الإسلام لا يعترف بهذه التقسيمات والتصنيفات، بل يعتمد على مبدأ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهَّ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولا يعترف بعرب وعجم وكرد بل عمل الإنسان وتقواه هو الأساس والمعيار، فالله سبحانه وتعالى لم يفرّق بين طائفة وأخرى بل أنزل على الجميع نعمه وطالبهم بالعمل والسعي ولم يفرق في ذلك بين العرب والترك والعجم، وهذا رسول الله ﷺ مع أنه عربي، ولكنه يقول بصراحة أن لا فضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي فكلكم من آدم. وكما يولي الإسلام هذا الأمر أهمية فإن الجمهورية الإسلامية تهدف إلى وضع هذا الامر في طليعة أولوياتها، ولكن المهمة صعبة لشراسة الإعلام المعاكس)(١)

ثم ذكر بعض الأساليب التي استعملها الإعلام المغرض في ذلك الوقت، وهي نفس الأساليب التي تستعمل الآن، وبتركيز أشد؛ فقال: (إنهم يبلّغون ضدنا داخل البلاد وخارجها، وبأشكال وصور مختلفة؛ ففي خارج البلاد يصوروننا كنظام دكتاتوري مثل هتلر أو أكثر

---

(١) صحيفة الإمام، ج ١٠، ص: ٢١٣.

فظاعة، وأن فلاناً أمر ببتر أثداء النساء، وفي داخل البلاد ككردستان مثلًا يشيعون الدعايات المغرضة ضدنا، وللأسف الشديد فإن الكثير من السذّج يصدقونهم ويتأثرون بمزاعمهم هذه)(١)

ثم ذكر موقفه وموقف قادة الثورة الإسلامية من الأكراد الإيرانيين؛ فقال: (إن أهلنا في كردستان هم أخوة لنا وأعزاء علينا. إنهم يهاجمون أهلنا في كردستان ويقتلون أخوتنا. وفيما تسارع القوات الحكومية للدفاع عن كردستان وعدم السماح للمفسدين القادمين من الخارج أفواجاً أفواجاً والذين يرسلون المال والعتاد والمبلغين والجواسيس لإشعال المنطقة، وقتل أخوتنا الأكراد، فإن هؤلاء المفسدين يحاولون خداع السذج بأن القوات الحكومية عازمة على قتل الأكراد! ولكنهم أنفسهم يقومون بذلك ويقتلون إخوتنا الأكراد. وفي المشافي أيضاً أثاروا سلسلة من الفضائح، كما أنهم وجّهوا إليّ اتهامات مختلفة! فيوم أمس أحضروا لي بياناً يحمل توقيع (ميليشيا فدائيي خلق) يكيلون فيه سيلًا من الاتهامات وينسبون الكثير من الفضائح إلى الجمهورية الإسلامية)(٢)

ثم رد على تلك الدعايات التي تصور التهميش المرتبط بالأكراد وغيرهم، ودور النظام البائد في ذلك؛ فقال: (لقد أشرت إلى هذه النقطة كثيراً وهي أن الأخوة في كردستان مثلًا غير مطلعين على الأوضاع في المناطق الأخرى ويظنون أن كردستان وحدها التي تعاني من الحرمان ونقص الخدمات، والشيء نفسه بالنسبة لأهالي بختياري حيث يظنون بأنهم من أكثر المناطق معاناة وتخلفاً، وهكذا أهالي بلوجستان يفكرون بالطريقة نفسها، لأن هؤلاء جميعاً مطلعون على الأوضاع في مناطقهم فحسب. فمن يذهب إلى كردستان سيرى بأم عينه عدم توفر أي نوع من الخدمات، فلا مستشفيات ولا طرق معبدة ولا مدارس، وبلوجستان كذلك تعاني من نفس

---

(١) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٣.

(٢) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٤.

المشاكل، وإن السبب في كل ذلك يكمن في الدعايات الإعلامية التي يمارسها البعض والتي تدفع أهالي كل منطقة للظن بأنهم وحدهم الذين يعانون وأن أهالي المناطق الأخرى ينعمون برفاهية ورخاء، وبعد عودتنا إلى إيران ولقاءنا مندوبين عن الكثير من مناطق البلاد، أخبرتهم بإنهم على حق لأنهم يرون شيئاً ويسمعون شيئاً آخر. فلقد مارس نظام الشاه سياسة اعلامية موجهة تهدف إلى اعتبار ايران بلد الحضارة الكبرى وبوابة التحضر وهذا ما صدقه الكثيرون واعتبروا أن مناطقهم وحدها التي تعاني بينما تتمتع المناطق الأخرى بخدمات وافرة، وبما أن البلد بلد الحضارة الكبرى، فبقية المناطق حتماً تمتلك هذه الحضارة التي يتكلم عنها النظام ماعدا منطقتنا نحن. ولكن لو أمعنّا النظر جيداً لوجدنا أن الحرمان والتخلف كان منتشراً في كل بقعة من البلاد) (١)

ثم ضرب لهم مثالا على ذلك بالوضع المعيشي لسكان العاصمة طهران؛ فقال: (اذهبوا إليها وقارنوا بين الأوضاع التي يعيش فيها سكان المناطق النائية في طهران والأوضاع في كردستان وبلوجستان، ستجدون أن هؤلاء الذين يعيشون في طهران أسوأ حالًا وأشد فاقة، وقد عرض التلفاز مؤخراً مشاهد للحفر والكهوف التي يقطنها هؤلاء! وصوراً من حياتهم اليومية المدقعة في الفقر والحرمان، ولا بد من القول إن الظروف التي يعيشها هؤلاء هي اسوأ حالًا من كردستان وبلوجستان. لقد تم التخطيط والبرمجة لكل هذا التخلف والحرمان والوقوف أمام تنمية البلاد وتطورها ونهب ثرواتنا وممتلكاتنا ليعيش الشعب في بؤس وفقر وحرمان) (٢)

ثم بين أن الوضع في جميع المناطق الإيرانية واحد، وأنه وليد لسياسات الشاه الذي وهب كل ممتلكات البلاد لأمريكا والغرب؛ فقال: (لا تظنوا أن المناطق التي تعيشون فيها هي وحدها

(١) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٥.

(٢) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٥.

المحرومة، بل جميع المناطق على درجة واحدة من الفقر والحرمان وجميعكم محقون بأن مناطقكم محرومة. لقد كان البعض يخبرني عن الحالة المأساوية التي يعيشها سكان المناطق النائية في طهران منذ أن كنت في النجف ولمست ذلك أيضاً من خلال المشاهد التي بثها التلفاز.. إن كل هذا البؤس والحرمان الذي ترونه جاء نتيجة لمخططات مدروسة وأهداف خبيثة)[1]

ثم بين الهدف الأكبر الذي يسعى له هؤلاء المحرضون، وهو ليس المطالبة بحقوق الأعراق والمذاهب والأديان، وإنما هو القضاء على الحكم الإسلامي الذي ارتضته إيران نظاما لها، يقول في ذلك: (واليوم أيضاً يهدفون إلى عرقلة تقدم الثورة ومنع تحقيق الأهداف الإسلامية. فتارة يصوّرون للناس أن هذا الإسلام الذي ترونه هو أسوأ من النظام السابق بكثير! وتارة أخرى يزعمون أن هؤلاء المعممين هم أكثر دكتاتورية من الآخرين! وأن دكتاتور العمامة أسوأ من الدكتاتور الفلاني! أي دكتاتور! أنا أيضاً أعتم العمامة فأي واحد منا تقصدون؟ وعن أي دكتاتورية تتحدثون؟ الجميع يرى اليوم حجم هذا الإعلام الموجه والتشويه الخطير لعقول الناس، لأن هؤلاء قد فقدوا كل شي ء ولم يبق أمامهم إلا دس سمومهم هنا وهناك لتشويه صورة الجمهورية الإسلامية والنيل من رجالاتها)[2]

بناء على هذا، سنحاول في هذا المبحث النظر في مدى موضوعية هذه الشبهة، وبيان المدى الذي وصلت إليه قيمة الأخوة في نظام ولاية الفقيه، مقارنة بنظام الشاه، وغيره من الأنظمة، وذلك من خلال الموقف من الإثنيات العرقية والدينية والمذهبية الموجودة في إيران، بالإضافة إلى الموقف من الأخوة الخارجية مع سائر الدول الإسلامية وغيرها.

أولا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع الاختلاف العرقي:

بناء على ما تقتضيه المصادر الشرعية التي يعتمد عليها نظام [ولاية الفقيه] يذكر الدستور

---

(١) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٦.

(٢) المرجع السابق، ج ١٠، ص: ٢١٦.

الإيراني، وكل المفكرين والفقهاء المؤمنين بهذا النظام أنه لا محل للاختلاف العرقي في التعامل مع الاثنيات الموجودة في إيران، بل إن الصراع بينهم وبين القوميين الذين كان يمثلهم الحكم البائد كان شديدا بسبب الفرق بين كلا الرؤيتين: الرؤية الدينية، والرؤية القومية.

ولذلك بمجرد أن انتصرت الثورة الإسلامية أزيلت كل الشعارات القومية، وحل بدلها شعار الإسلام، باعتباره دين الأغلبية، وباعتباره كذلك يحمي جميع الاثنيات، ولا يفرق بينها.

بل إن الخميني يدعو في خطاباته وبياناته وفتاواه الكثيرة إلى تعميم هذا التعامل مع جميع المسلمين، ويعتبر التفريق بينهم على أساس أعراقهم ولغاتهم نوعا من الجاهلية التي أجج نيرانها أعداء الأمة ليفرقوا بينها.

ومن ذلك قوله في خطاب ألقاه على جمع من المسلمين الباكستانيين قاموا بزيارته بعد انتصار الثورة الإسلامية [في ٢٨ ذي الحجة ١٤٠٠ هـ]: (منذ سنوات طويلة ونحن نسعى للمّ شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم، لأن جميع المصائب والمشاكل التي يعانون منها، سببها التفرقة التي يعيشونها والتي أوجدتها أيدي القوى الأجنبية الطامعة بإستغلال بلاد المسلمين ونهب ثرواتهم الغنية، والساعية لإخضاعهم لسيطرتها. فقد سعى هؤلاء جاهدين لبث التفرقة بين المسلمين، وما هذا الكلام الذي تبجح به هذا الخبيث إلا تنفيذاً لما يريدون. أن يضع العرب في كفة، وجميع المسلمين الآخرين في كفّة أخرى، فقط العرب مسلمون، أمّا الباكستانيون، الإيرانيون فليسوا بمسلمين، فقط العربي هو المسلم الحقيقي! وعلى هؤلاء جميعاً- حسب بعض العبارات التي ذكرها في كلامه- أن يقبلوا بسيادة العربي عليهم، إن هذا ما يعارض الإسلام، إن هذا ما يعارض تعاليم القرآن، القرآن يجعل الميزان في الكرامة التقوى.. إن هذا ما كانت تصبو إليه القوى الكبرى، أن تفرق بين القوميات، أن تفصل العربي عن غير العربي، فتضع العربي في جانب، والفارسي في جانب آخر. حتى أنهم يريدون أن يزرعوا الفرقة بين العرب أنفسهم عبر التفريق بين طوائفهم، وكذلك الأمر بالنسبة للفرس وغيرهم من القوميات،

ومحمّد رضا كان موظفاً لتنفيذ هذه المهمة في إيران، وكل من يعزف على هذه الأوتار؛ وتر القومية والطائفية هو موظفٌ لتنفيذ مآرب الأجانب الشريرة، والتي تهدف إلى بث التفرقة بين المسلمين)[١]

واعتبر في خطابه أن كل الهزائم التي لحقت بالمسلمين سببها ذلك التمييز العنصري الذي أفلح الأعداء في استثماره وتأجيج الصراع بسببه بين المسلمين، يقول: (إن المسألة المهمة التي جعلت البلاد الاسلامية مغلوبة على أمرها وأبعدتها عن ظلال القرآن الكريم هي مسألة التمييز العرقي: فهذا من أصل تركي، ويجب أن يُصلِّي صلاته بالتركية، وهذا من أصل ايراني ويجب أن تكون حروفه الهجائية كذا، و ذلك من أصل عربي، ويجب أن تحكم العروبة وليس الاسلام، ويجب أن يحكم الأصل الآري وليس الاسلام متناسين ما يرتكز عليه المسلمون جميعاً! ويؤسف على أنهم جرّدوا المسلمين من هذا المرتكز، ولا أدري الى أين سيؤول الأمر؟! لعبة القومية هذه هي التي جاء الاسلام وشطب عليها بخط أحمر، ولم يفرق بين الأسود والأبيض، وبين الترك والعجم، وبين العرب وغير العرب الا بالتقوى والخوف من الله، والتقوى بمعناها الحقيقي: التقوى السياسية والمادية والمعنوية .. ليس هناك ترك و فرس، وعرب وعجم، فالمرتكز هو الإسلام)[٢]

ويبين أن من أهداف الثورة الإسلامية القضاء على التفرقة العرقية التي كان نظام الشاه يعتبرها هدفا من أهدافه، يقول: (وأما قضية التفرقة العرقية، فإنها رجعية، إن السادة يعتبروننا رجعيين في حين أنهم يريدون أن يعودوا القهقرى إلى الفين وخمس مئة عام، فهل نحن رجعيون؟! لماذا يجب أن تَغفُل البلاد الاسلامية عن هذه الأمور؟! لماذا يجب أن تواجه البلاد الاسلامية بعضها بعضاً؟ أولئك أقاموا تحالفاً ثلاثياً مقابل هؤلاء، فليشكل هؤلاء تحالفاً آخر

(١) صحيفة الإمام: ج ١ ، ص٣٤٤ ..

(٢) المرجع السابق، ج ١ ، ص٣٤٥ . .

مقابل أولئك. لمَ يتقاتلُ المسلمون؟ وما الذي دفع المسلمين ليتحاربوا؟ أليست هي أيدي الاستعمار؟ فارفعوا يد الاستعمار عن البلاد الاسلامية، ثم شاهدوا أي صداقة تحصل، فإنْ يحكمْ الدين الإسلامي تُحفظ جميع الثغور ولا تعتد حكومة على أخرى، لأنّ الجميع مسلمون)[1]

وللأسف، فإن هذه الطروحات الممتلئة بالصدق، والتي تمثل العقل والحكمة كما تمثل الإسلام المحمدي الأصيل وجدت من يرفضها، ويشوه شخصية قائليها، في نفس الوقت الذي يُلمع فيه أولئك القوميون الذين قامت الثورة الإسلامية لمواجهتهم.

وقد تولى القيام بهذا الدور القذر طرفان: أما أحدهما؛ فمشبع بالفكر الغربي، وبالرؤية الغربية، ولكنه مع ذلك متناقض مع نفسه؛ فهو يدعو القوميات الإيرانية لأن تنتفض على نظامها، وتؤسس كيانات هشة ضعيفة، يدب الصراع بينها كل حين، في نفس الوقت الذي يرى فيه دول العالم المتقدم تمتلئ بالإثنيات، وترى كمالها في ذلك التنوع، وترى أن المواطنة هي الأصل، لا العرق، ولا الطائفة.

أما الثاني؛ فأولئك الإسلاميون الذين قرأوا النصوص المقدسة، وقرأوا معها المواقف الشرعية المتشددة من كل دعوة للعنصرية والعرقية، لكنهم يتجاهلونها جميعا، ويطلبون من الأعراق المختلفة في إيران أن تنتفض، بل يطلبون منها أن تشكل ميليشيات لتقاوم النظام، وتحصل على استقلالها.

ومن الأمثلة على ذلك ما كتبه بعضهم تحت عنوان [تركيبة الشعوب في إيران ما قبل التاريخ المعاصر][2] ، والذي تحدث فيه عن التعدد في الأعراق الإيرانية، وتوزعها على مناطقه المختلفة من أزمنة قديمة، وعلاقة ذلك بدول الجوار، وعلاقته بالاقتصاد، حيث أن بعض

---

(١) المرجع السابق، ج ١ ، ص٣٤٥ . .

(٢) تركيبة الشعوب في إيران ما قبل التاريخ المعاصر، د.كريم عبديان بنى سعيد، موقع الأحواز.

المناطق غنية جدا، وأخرى فقيرة جدا، بحيث لو حدث الانفصال، سيحدث انقلاب عجيب للأعراق المختلفة، بل يحصل الصراع بينها وبين دول الجوار.

ولكن مع ذلك كله ظل مثل غيره مصرا على الدعوة للانفصال والمقاومة، لأن الغرض ليس تحقيق مصالح تلك الأعراق، وإنما الغرض انهيار النظام الإيراني، ولو على حساب تلك الشعوب.

وسنحلل هنا بعض ما قاله من معلومات، لنرى أن مجرد التأمل فيها وحدها كفيل بالرد عليه وعلى طروحات جميع القوميين ودعاة الانفصال، وذلك في النقاط التالية:

١ ـ قدم التركيبة السكانية للأعراق الموجودة في إيران:

كما هو معلوم؛ فإن تاريخ التركيبة السكانية للأعراق الموجودة في إيران يسبق الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن الثورة الإسلامية لم تقم بأي تغيير ديمغرافي كالذي قامت به أمريكا عندما أبادت السكان الأصليين، وأحلت أعراقا أخرى بدلهم، وإنما تعاملت مع الوضع بحسب ما وجد عليه في فترات تاريخية قديمة ليست مسؤولة عنها.

يقول في ذلك: (يعود شكل الدولة الايرانية المعاصرة إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وتحديدا الى العام ١٥٠١، وذلك مع تأسيس الدولة الصفوية على يد الشاه إسماعيل الصفوي، وفي الحقيقة لم تكن الدولة في تلك الفترة قائمة على قومية بعينها، إنما كانت تتكون من أقاليم مختلفة ومجموعات عرقية غير متجانسة ومستقلة عن بعضها البعض وتعيش دون أي ارتباط عضوي.. بالإضافة الى الشعوب المختلفة التي كانت تعيش في هذه الواحة قبل الاسلام كانت هناك ديانات مختلفة مثل المانوية والمزدكية والميترائية و الزرادشتية حيث بقت تعيش في هذه المنطقة حتى بعدالفتح الاسلامي وهزيمة الساسانين على يد المسلمين العرب في معركةالقادسية)[1]

---

(١) تركيبة الشعوب في إيران ما قبل التاريخ المعاصر، د.كريم عبديان بنى سعيد، موقع الأحواز.

٢ ـ وحدة التركيبة السكانية وارتباطها بمصالحها:

ذكر الكاتب المعلومات التاريخية ـ بناء على المراجع التي يعتمدها ـ والتي تدل على أن هذه الأقوام والشعوب بمكوناتها العرقية واللغوية والدينية والثقافية كانت مجموعات غير متجانسة ، ولم يكن بينها في أي مرحلة أي انسجام، لا من الناحية التاريخية، ولا من الناحية السياسية إلى أن جاء دور الصفويين؛ فتوحدت هذه الشعوب تحت مظلة الدولة الصفوية.

ولست أدري أي عيب في هذا التوحد، بل المصالح فيه؛ فقوة الشعوب في وحدتها لا في تفرقها، وإن ذكر أن الدولة الصفوية كانت دولة ظالمة؛ فقد كان العثمانيون لا يقلون عنهم ظلما واستبدادا، وقد انتشروا في جميع البلاد الإسلامية، ومارسوا استبدادهم فيها، ومع ذلك نرى الإسلاميين خصوصا يثنون كثيرا على العثمانيين في نفس الوقت الذي يشنون فيه حملتهم على الصفويين، ويربطونهم بنظام ولاية الفقيه مع الفرق الشديد والواسع بين النظام الذي اعتمده الصفويون، والنظام الذي اعتمدته إيران بعد الثورة الإسلامية.

٣ ـ الأوضاع المزرية للتركيبة السكانية قبل الثورة الإسلامية:

وهي من القضايا المهمة جدا، والتي يحاول المغرضون التكتم عليها، وقد ذكر الكاتب بعض تلك الأوضاع التي سبقت الثورة الإسلامية بالنسبة لتلك الشعوب، وهي أوضاع مزرية جدا، وممتلئة بالعنصرية.

وكان الأصل عند ذكر مثل هذا أن يقدم الثناء للثورة الإسلامية لقضائها على تلك العنصرية، لكن نرى العكس من ذلك، حيث يُثنى على الشاه العنصري القومي في نفس الوقت الذي يسب فيه الخميني الذي يدعو إلى الأخوة بين جميع الأعراق والشعوب.

يقول الكاتب: (بدأ حكم الشاه رضا بهلوي بتنفيذ مشروع القوميين الفرس المتطرفين بتبني مشروع الدولة الأمة، وهو نسخة مشوهة لمشروع الدولة الأمة في أروبا في القرن التاسع عشر، حيث أنه خلق كيانا سياسيا جديدا وهوية جديدة لهذا الكيان، بعيدة كل البعد عن

الوضع الذي كان قائما قبل إنقلابه، وكان مشروع الدولة الأمة الذي تبناه البهلوي متناقض تماما مع المشروع الأوربي الذي شكلت الديمقراطية أساسه، حيث قام نظام الشاه على مجموعة من القرارات تضمنت تعديل بعض بنود الدستور الذي كان حصيلة الحركة الدستورية (ثورة المشروطة) وتعطيل بعضها الآخر، وانتهى أمده الى إفراغ الدستور من محتواها الأساسي وانحصرت مهمته في التصديق على القرارات التي يصدرها النظام تمهيداً لقيام دولة مركزية قوية قائمة على الاستبداد)

وذكر أن النظام الشاهنشاهي وضع نظرية التعصب القومي والثقافي الإيراني الفارسي على (فرضية تاريخية خاطئة، مفادها أن الحضارة في الأراضي الإيرانية هي من إبداعات الآريين دون سواهم، بالإضافة إلى تأكيدها على وحدة الدم والعرق. وهذه النظرية تستثني العرب والأتراك في إيران لأنهم غير آريين، في حين تعتبر الأكراد والبلوش هم من الشعب الآري)

ونقل عن أحد اهتمام الشاه بالتنظير للفكر القومي العنصري، ونقل عن أحد منظريه [محمود أفشار] حديثه عن ضرورة تبني الفكر القومي الفارسي، مقابل الفكر القومي العربي، والفكر القومي التركي، حيث كتب قائلاً: (إننا مضطرون لتبني الفكر القومي المتشدد وأن يكون لنا إيران موحدة، وإلغاء الوجود القومي للقوميات الإيرانية نهائياً)

وذكر أن وجود العرب في إقليم عربستان يشكل خطراً على إيران، واقترح على رضا شاه وحكومته حلاً يتمثل باستئصال جذور اللغة العربية من إيران وإحداث تغيرات كبرى على التقسيمات الإدارية، حتى تتغير حدود عربستان كلياً، بالإضافة إلى تهجير العرب إلى نقاط خارج عربستان وإسكانهم في مختلف المناطق الإيرانية.

وذكر أن رضا شاه كان يتعاطف مع مثل وجهات النظر هذه؛ لأنه كان متأثراً إلى حد كبير بالأفكار القومية الإيرانية التي طرحت في القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وذكر أن ذلك كله أدى إلى معاداة لغة القوميات، وخصوصا العربية التي أهملت إهمالا

شديدا، بل ظهرت الدعوات إلى كتابتها بالحروب اللاتينية مثلما حصل مع اللغة التركية.

٤ ـ اهتمام النظام الإسلام في إيران باللغة العربية:

أغفل الكاتب للأسف ذكر ذلك الاهتمام الكبير باللغة العربية الذي أبداه جميع قادة الثورة الإسلامية، بل نص عليه الدستور نفسه، لدرجة أن القوميين الفارسيين ـ بعد نجاح الثورة الإسلامية ـ راحوا يتهمونها بكونها ثورة على الفارسية لصالح العربية، وأنها بذلك تريد أن تستأصل المقومات الفارسية.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقال بعنوان [حضارة إيران التي تتآكل وتصبح عربية: شوارع طهران تتكلم عربي][1] ، وهو مقال مهم جدا يقارن فيه كاتبه بين الوضع الذي كانت عليه العربية إبان الشاه، والوضع الذي صارت إليه بعد نجاح الثورة الإسلامية، وقد قال في مقدمته: (يعلن كثيرون بلا تحفظ أنّ إيران تسعى إلى إحياء امبراطورية فارس ونشر نفوذها على مناطق العالم العربي خصوصا، وفي هذا الإعلان المجاني سوء فهم تاريخي، بل وجهل شاسع بحقيقة الوضع في جمهورية إيران الإسلامية، فإيران الإسلامية ستذوب في العالم العربي كما ذابت عشرات الأمم فيه تحت راية القرآن والإسلام)

وبين أسباب ذلك، فقال: (في اسمها الذي تُصرّ عليه دولة إيران، فقدت إيران (وتعني الكلمة أرض الآريين) ثلثي هويتها الفارسية وتحولت إلى مجرد جمهورية إسلامية أخرى؛ فحين قامت ثورة الشعب ضد شاه إيران الذي حرص على بناء مجد بهلوي يستلهم المجد الساساني القاجاري، أراد الشعب أن يغادر النظام الملكي إلى نظام جمهوري بأيّ ثمن، وما إن ركب الإسلاميون ظهر الثورة حتى سقط الشاه، ووجد الشعب والإسلاميون أنفسهم أمام فراغ سياسي، لا بد من سده، فولدت جمهورية ارتجالية سريعة، سماها روح الله الخميني بسرعة [جمهوري إسلامي] مستعيرا المصطلح العربي لملء الفراغ اللغوي في الفارسية التي لا توجد

(١) حضارة إيران التي تتآكل وتصبح عربية: شوارع طهران تتكلم عربي ، ملهم الملائكة، موقع العرب، ٧/ ٢/ ٢٠١٦..

فيها كلمة تصف النظام الجمهوري إلا الكلمة العربية، فيما لا يجادل أحد أن كلمة [إسلامية] عربية، وهكذا بات ثلثا العنوان الرسمي للدولة عربيا (جمهوري إسلامي إيران)

ثم يذكر ـ متأسفا ـ أن الأمر لم يقتصر على اسم الجمهورية الإسلامية الذي تعرب، بل وصل إلى كل المحال، يقول: (قس على ذلك، فإن اللغة الرسمية التي سارت عليها الجمهورية الفتية في مؤسساتها الثورية الوليدة نحت في الغالب إلى الفضاء اللغوي العربي لسد الثغرات في اللغة الفارسية التي لم تعرف مؤسسات ودستور دولة جمهورية إسلامية من قبل ولم تصغ لها مفردات تناسبها، اختارت الجمهورية الإسلامية لنفسها دستورا أسماه المشرعون [قانون أساسي كشور]، وهكذا فإن ثلثي الوصف للدستور [قانون أساسي] عربي وما تبقى هي كلمة [كشور])

ويذكر المدى الذي وصل إليه استعمال اللغة العربية في المحافل الرسمية؛ فقال: (لست بصدد أن أؤسس هنا لبحث لغوي متخصص يرصد كل تحولات اللغة الفارسية وذوبانها عبر أربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في اللغة العربية إلى درجة أنّ المصطلح الرسمي والسياسي الإيراني بات في خطابه الرسمي يتعامل بنحو ٦٥ بالمئة بلغة ومصطلحات عربية، فهذا متروك لمراكز الأبحاث المتخصصة بالشأن الإيراني عبر العالم وهي كثيرة ولكنها مؤسسات غائبة في العالم العربي الذي ما فتئ ساسته يحذرون من التمدد الفارسي في الخليج وغيره!)

وبناء على هذا راح يذكر متأسفا الكثير من الأمثلة التي حولت الإيرانيين إلى اللغة العربية؛ فقال: (أريد أن أعرض بشكل سريع طيفا من التغيرات التي يتعامل بها الإيرانيون كل يوم، ومن خلالها فقدوا أغلب هوية اللغة الفارسية الجميلة الثرية بسبب حرص المؤسسة الإسلامية القائمة على السلطة على ترويج المصطلح الإسلامي والذي هو بالتأكيد مصطلح عربي ينتمي غالبا إلى القرون السادس والسابع والثامن ميلادية حيث ولدت الدولة الإسلامية

وامتدت وتوسعت)

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في من نصوص وردت في مدخل الدستور الإيراني بين من خلالها (أفول اللغة الفارسية وتآكلها منهزمة أمام المصطلح العربي الذي يغزو مؤسسات الدولة في الجمهورية الإسلامية حاملا معه بالطبع آثارا عربية لا يدركها الإيرانيون في حماسهم المنقطع النظير لنشر الجمهورية الإسلامية كما تصورها السيد الخميني ربيب الحوزة الشيعية العراقية في النجف)

ثم أورد هذا النص: (أصل ١ : حكومت إيران جمهورى إسلامي است كه ملت إيران، بر اساس اعتقاد ديرينه‌اش به حكومت حق وعدل قرآن، در پى انقلاب إسلامي پيروزمند)، وبين المدى الذي وصل إليه استعمال اللغة العربية في أهم قانون رسمي في البلاد، مع أنه كان يمكن أن تستعمل كلمات فارسية بدل العربية.

ففي ذلك النص السابق نجد كلمات (حكومت، جمهوري، إسلامي، ملت (مله)، أساس، اعتقاد، حق، عدل، قرآني، انقلاب (وتعني بالفارسية الإسلامية ثورة) في هذا السطر ونصف السطر المكون من ٢١ كلمة، ظهرت ١١ كلمة عربية.

وهكذا ذكر الأمثلة التي تبين أن الذي وضع الدستور كان في إمكانه أن يجد مفردات في الفارسية لكنه تركها واستعمل العربية، فكلمة [أصل ١] العربية (لو شاء المشرّع الفارسي أن يستفيد من مفردات لغتهم لاستخدم كلمة [رشته] في هذا المكان، لكنه لم يفعل.

وقد ذكر الكاتب تململ القوميين الفارسيين من ذلك التوجه العربي الذي تميل إليه إيران في عهدها الجديد؛ فقال: (التوجه لأسلمة المجتمع يثير حفيظة الفرس في إيران على وجه الخصوص، إذا يرون فيه سياسة تعريب تتبعها حكومة السادة وهم يقولون علنا في كل مكان: إذا كان الخميني، والخامنئي وخاتمي من السادة، فهم هاشميو النسب، والهاشميون عرب قريشيون لا شك فيهم، وهكذا فحكامنا هم من العرب الساعين إلى تعريب إيران الفارسية)

وهكذا يذكر الكاتب متأسفا الحملة الشديدة التي قامت بها الثورة الإسلامية على الثقافة الفارسية؛ فيقول: (إذا تأملنا أثر سياسة الأسلمة التي انتهجتها وماتزال الجمهورية الإسلامية في إيران سنجد في المحصلة انحسارا حادا للحضارة الفارسية ولغتها وحتى مواريثها، ففي إيران الإسلامية لا يحبذ المسؤولون إحياء عيد نوروز وهو الأساس الذي تحوم حوله حضارة فارس ومن يحيط بها (طاجيكستان، أذربيجان، كردستان بأقسامها الأربعة، أفغانستان، أجزاء من باكستان وغيرها)، ويحاولون جاهدين تحوليه إلى عيد الربيع (بهار) وإضفاء ملامح إسلامية عليه تقصي رمزيته وطقوسه الزرادشتية (النار، والقفز فوق النار، إحياء رسم جهارشنبه سوري، وسفرة هفت سين التي أضاف إليها إسلاميو إيران القرآن، الاحتفال لمدة ١٣ يوما بموجب الطقوس الزرادشتية)

وذكر كيف غيرت الثورة الإسلامية كل العادات والتقاليد القديمة لتصبها بالصبغة العربية الإسلامية؛ فيقول: (يسعى الإسلاميون في إيران إلى نشر الاحتفال بمواليد الأئمة والمعصومين (من آل الرسول) لتحل محل أيام نوروز الثلاثة عشر، وعيد الشتاء، كما يسعون جاهدين إلى تغيير التقويم الفارسي، إلى تقويمهم الجديد الذي يسمونه (هجري شمسي)، محاولين محو كل الكلمات الفارسية التي تثبّت هذا التقويم.

ومع كل هذا نرى المغرضين، وخصوصا الإسلاميين منهم، يتهمون نظام ولاية الفقيه بالعصبية الفارسية مع كونه يتلقى العداء من القوميين من الفرس بسبب ذلك الانصهار الشديد مع اللغة العربية والإسلام، وكأنهم يريدون من إيران التي كانت في كل تاريخها تتكلم الفارسية، وتتعلم بها، أن تتحول فجأة إلى دولة عربية، وتجعل اللغة العربية لغتها الرسمية.

٥ ـ اهتمام الدستور الإيراني باللغات المحلية واللغة العربية:

أغفل الكاتب ـ مثل غيره ـ ذكر ما ورد في الدستور الإيراني في تعامله مع اللغات المختلفة، واحترامه لها؛ ففي المادة الخامسة عشرة: (اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة، هي

الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة. ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية)

وهذا ما يفسر حديث الخميني والخامنئي في خطبهما ودروسهما بالفارسية مع إتقانهما الشديد للعربية؛ وهو ليس تعصبا ضد العربية كما يفهم المغرضون، وإنما هو مراعاة لقانون البلاد، الذي يراعي اللغة السائدة فيها.

وفي المادة السادسة عشرة: (بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية)، وبذلك يجعل الدستور الإيراني اللغة العربية لغة ثانية وضرورية، وفي فترة كافية لإتقانها خصوصا مع اختلاطها الشديد بالفارسية.

وهكذا نرى في سائر المواد اهتماما شديدا بكل ما يصبغ الدولة بالصبغة الإسلامية، وهي صبغة تجمع بين جميع القوميات الموجودة في إيران، وتوحد بينها، وفي ذلك ما يرد على أولئك الخصوم الذين يريدون تمزيقها لتعيش الفوضى والصراع الداخلي والخارجي مع جميع الدول المحيطة.

٦ ـ موانع الانقسام لدى التركيبة السكانية:

وقد ذكرها بتفصيل، نراه كافيا للرد على هذه الشبهة، والرد على كل المغرضين، وسنذكر هنا باختصار ما ذكره عن بعض تلك الأعراق:

الأتراك الأذربيجانيين: ويذكر أنهم أكبر قومية في إيران، وأنهم يسيطرون على [البازار]، أي اقتصاد السوق، وأنهم نافذون في الجيش والحرس الثوري ومؤسسات الدولة، وهذه الامتيازات ترد على تلك الطروحات التي تصور إيران بالامبراطورية الفارسية، والعنصرية

المرتبطة بها، وكيف يكون ذلك، وهو يقر بما لهذه القومية من امتيازات؟

لكنه يغفل عما ذكره، ويبين نقاط ضعف هذه القومية، والمتمثل حسب رأيه في (فقدانهم تنظيمات قومية قوية، وتشتت صفوفهم، وعدم وجود قيادة سياسية منسجمة لديهم، كما أنهم قياسا بالشعوب الإيرانية الأخرى يعيشون نوعا من الرفاه المعيشي والاقتصادي النسبي. وبما ان الكثير منهم يسيطر على اقتصاد السوق، فإن خوفهم من فقدان هذه الامتيازات تدفعهم إلى عدم التفكير او طرح مطلب الانفصال او الاستقلال أو حتى تقسيم السلطة والثروة)

وكأنه يريد من هؤلاء مع كل هذه الامتيازات أن يتمردوا، وينفصلوا ليشكلوا دولتهم الخاصة، وهو يحرضهم على ذلك، ويبين أن (النظام يحاول استمالتهم بشتى الطرق منها على سبيل المثال السماح لهم بتشكيل تكتل في مجلس الشورى (البرلمان) من قبل حوالي ١٠٠ نائبا من المناطق التركية في ايران)

وفوق كل هذا يذكر أن من الموانع التي تحول بينهم وبين الانفصال (خلافاتهم التاريخية مع الأكراد حول الحدود الادارية لاقليمي آذربيجان وكردستان، حيث يتنازع الطرفان حول بعض المناطق المختلطة بالكسان الاتراك والكراد أو بعض المدن والقرى ذات الاغلبية الكردية في حدود محافظات اقليم آذربيجان أو مناطق يقطنها الأتراك في مناطق تتبع اداريا لكردستان وتصاعد هذه الخلافات من شأنها أن تؤدي إلى حرب أهليه وبالتالي إضعاف الجبهة المعادية للنظام)

وبالتالي يمكننا أن نستبعد هذه القومية الكبيرة من كونها تهدد إيران بالتمزق والانفصال، ونستبعدها كذلك من القوميات المضطهدة حسبما يصور الإعلام المغرض.

الأكراد: وهم ـ كما يذكر ـ مع كونهم أصحاب تاريخ نضالي طويل، (بالإضافة إلى وجود انسجام تنظيمي وقيادة قوية نسبيا إلا أن الغالبية العظمى من الشعب الكردي ملتفة حول هذه الأحزاب التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد، بالإضافة إلى أن قربهم العرقي واللغوي مع

الفرس جعلهم يميلون إليهم، (حيث أن معظم مثقفي الشعبين يعتبرون أنفسهم من الآريين، ويضعون أنفسهم في مواجهة الشعوب الأخرى غير الآرية، خاصة العرب والأتراك. ومن هذه الناحية كان الفرس دائما يحاولون كسب الأكراد وبناء تحالفاتهم معهم على أساس خطاب تفوق العرق الآري على باقي شعوب المنطقة)

وبذلك أيضا يمكن استبعاد هذه التركيبة، التي لو فسح لها المجال، وانفصلت؛ فستحدث فتن كبرى في كل الدول المحيطة، والتي تحوي جميعا على العرق الكردي.

عرب الأهواز: وهم بالإضافة إلى كونهم شيعة، وهو ما يجعلهم قريبين جدا من النظام الإيراني، ومؤمنون بطروحاته، مثلهم مثل أكثر شيعة العالم، يوجد على أرضهم أكبر آبار النفط، والذي أصبح حائلا بينهم وبين المطالبة بالانفصال، لا منهم فقط، ولكن من الغرب نفسه؛ ذلك أن (الشركات النفطية الكبرى ولاعتبارات اقتصادية والحفاظ على إيران كسوق استهلاكية فضلت التعامل مع حكومات مركزية قوية بعينها بدلا من التعامل مع عدد من الدويلات، ولهذا السبب حافظت الدول الغربية وبشكل حازم على وحدة إيران و عدم تجزئتها، وقد حصل ذلك كله لاعتبارات اقتصادية بحتة. من جهة أخرى، فإن احتمال عدم الاستقرار والفوضى الأمنية بسبب الموقع الجيواستراتيجي للبلد ومن اجل الحافظ على مصالح الاقتصاد تعارض هذه الدول أي دعوة لتفكيك ايران)

اللور والبختيارية: والذين يرى الكاتب أن نقاط ضعفهم تكمن في (شراء ذمم الكثير منهم من قبل النظام الذي منحهم امتيازات مادية وسياسية باعتبارهم ينتمون إلى العراق الآري، ويستخدمهم في مخطط التغيير الديمغرافي في منطقة الاهواز حيث يقوم الجنرال محسن رضائي، أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام والقائد السابق الثوري الإيراني والذي ينتمي للبختياريين، بتهجير عدد كبير من اللور والبختياريين من مناطقهم وأسكنهم في وسط الإحياء والمدن العربية)

وهكذا يمكن أن نستبعد هذه التركيبة أيضا، باعتبارها نالت كل ما تحتاجه من امتيازات بإقرار الكاتب نفسه، وفوق ذلك ساهمت في تلاحم الشعب الإيراني واختلاط بعضه ببعض.

البلوش: وهو يذكر أن من أهم نقاط ضعفهم تفرقهم مثل الأكراد في دول مختلفة كباكستان وأفغانستان، وانفصالهم يؤدي إلى صراع مرير مع تلك الدول، بالإضافة إلى كون العديد منهم موظفين كبارا، ورجال أعمال ومسؤولين في عدد من دول الخليج، وبذلك تنتفي حاجتهم وفقرهم واضطهادهم كما يزعم.

بالإضافة إلى انتشار الحركات السلفية والمتشددة بينهم، وهو ـ كما يذكر ـ (ما أعطى النظام الايراني الحجج لشن حرب إعلامية واسعة وقوية ضد نضال الشعب البلوشي)

التركمان: ومن نقاط ضعفهم وعدم قدرتهم على الاستقلال ـ كما يذكر ـ قلة عددهم بالنسبة للقوميات الأخرى، بالإضافة إلى أن (أرضيهم الزراعية الخصبة تمنحهم القدرة على الاكتفاء الذاتي)، بالإضافة إلى كونهم (محاصرين بعدة محافظات فارسية بالإضافة الى فقدانهم للتجربة التنظيم السياسي السياسية)

وبهذا التفصيل الذي آثرنا أن نذكره لنثبت من خلاله أن مصلحة جميع الأعراق التي تتكون منها إيران في توحدها، بالإضافة إلى كونها جميعا تُحكم بنظام واحد، وقوانين واحدة، وليس هناك أي قوانين تميز جنسا عن جنس، أو منطقة عن منطقة.

وإن ظهر في أي منطقة من المناطق بعض مظاهر الحاجة والفقر؛ فذلك لا يعود للنظام بالدرجة الأولى، بل قد يعود لأهل المنطقة، وجدهم واجتهادهم وعملهم، كما نرى ذلك في كل مدن العالم التي تتفاوت بحسب نشاط أهلها، لا بحسب تقصير الدولة.

وقد ذكرنا سابقا ما أجاب به الخميني على من يتهمون النظام الإسلامي بالتقصير في حق الأكراد، وقوله: (لقد أشرت إلى هذه النقطة كثيراً وهي أن الأخوة في كردستان مثلًا غير مطلعين على الأوضاع في المناطق الأخرى ويظنون أن كردستان وحدها التي تعاني من الحرمان

ونقص الخدمات، والشيء نفسه بالنسبة لأهالي بختياري حيث يظنون بأنهم من أكثر المناطق معاناة وتخلفاً، وهكذا أهالي بلوجستان يفكرون بالطريقة نفسها، لأن هؤلاء جميعاً مطلعون على الأوضاع في مناطقهم فحسب. فمن يذهب إلى كردستان سيرى بأم عينه عدم توفر أي نوع من الخدمات، فلا مستشفيات ولا طرق معبدة ولا مدارس، وبلوجستان كذلك تعاني من نفس المشاكل، وإن السبب في كل ذلك يكمن في الدعايات الإعلامية التي يمارسها البعض والتي تدفع أهالي كل منطقة للظن بأنهم وحدهم الذين يعانون وأن أهالي المناطق الأخرى ينعمون برفاهية ورخاء) (١)

ثانيا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع الاختلاف الديني:

من الاختبارات التي اختبرت بها الثورة الإسلامية من أول أيام انتصارها إلى الآن الموقف من الأقليات الدينية، ذلك أن إيران تحوي كثيرا من الأقليات الدينية مثلما تحوي الكثير من الأقليات القومية والعرقية؛ فمن الأقليات الموجودة فيها المسيحيون ـ من الأشوريين، والكلدانيين، والأرمن ـ بالإضافة لليهود والزرادشتيين، والصابئة.

وقد أشار الخميني إلى هذا الموقف عندما كان في منفاه في باريس أمام جمع من الطلبة الجامعيين والإيرانيين المقيمين في الخارج؛ فقال: (إننا كثيراً ما نُسأل كيف ستتعاملون مع الأقليات الدينية إذا ما أقيم الحكم الإسلامي؟ وإن سر تكرار هذا السؤال هو كثرة ما لقن هؤلاء بأنه إذا ما اقيم الحكم الإسلامي فسيقتلون اليهود والنصارى والزرادشتيين دون تمييز وبشكل جماعي)(٢)

ثم راح يفند هذه الشبهة بقوله: (متى وقعت مثل هذه المجازر في ظل الإسلام وفي بلد إسلامي لم تكن الاقليات الدينية في حالة حرب ضده؟! بل ومتى قتل في ظله احد منها؟! فمن

---

(١) صحيفة الإمام، ج ١٠، ص: ٢١٥.

(٢) صحيفة الإمام، ج٤ ، ص ٣٠٣ .

هذه الاقلية الدينية كانت تلك المرأة اليهودية الذمية التي سلبوها خلخالها، ولما سمع امير المؤمنين (الامام علي) بالخبر، قال: (لو أن امرؤا مسلماً مات من بعد هذا أسفاً، ما كان به ملوماً). لانه وقع في ظل حماية الإسلام، فهل هذا الإسلام ومثل هذا الحكم الإسلامي، يسيء إلى الاقليات الدينية؟!)(١)

ثم بين مصدر هذه الإشاعات؛ فقال: (هذه كلها دعايات يروج لها الشاه وانصاره عبر أبواقهم من أجل تشويه صورة الإسلام وحكومته وعلمائه في أذهان الناس، أو على الاقل في أذهان الاجانب خارج إيران من غير المسلمين واللادينيين، والإيحاء لهم بأن علماء الإسلام يريدون إقامة حكومة رجعية، رجعية إسلامية!) (٢)

وبين سبب إشاعة مثل هذه الشائعات؛ فقال: (إنهم يروجون لهذه الأقوال وهذه الشعارات في الخارج، كي يزرعوا الخوف من الحكم الإسلامي في نفوس بعض شبابنا فيقعوا - لا سمح الله - في هذا الخطأ، ويخشون إقامة الحكم الإسلامي لأنه بزعمهم سيقفل الابواب على النساء كي لا يخرجن من البيت أبداً، في حين أن نساء صدر الإسلام كن حاضرات في ميادين القتال وفي الحروب الإسلامية للقيام بمهام التمريض وغيره، وكنّ يتعرضن للقتل. من قال يجب الحجر على النساء؟ انهن حرّات كالرجال. ومن قال: ان الحكم الإسلامي يسيء معامله الاقليات الدينية؟)(٣)

ثم بين محال مخاوفهم الحقيقية، والتي يذكرون تلك الإشاعات للتستر عليها؛ فقال: (أجل، إن أحد مخاوفهم الحقيقة هو من إغلاق محال لعب القمار والبغاء والملاهي الفاسدة، فالإسلام لا يسمح ببقائها لأنها هي التي جرت شبابنا إلى هذه الحالة البائسة، وإذا كان أدعياء

---

(١) المرجع السابق، ج٤ ، ص ٣٠٣ .

(٢) المرجع السابق، ج٤ ، ص ٣٠٣ .

(٣) المرجع السابق، ج٤ ، ص ٣٠٣ .

الثقافة والتحديث يؤيدون بقاء مراكز المفاسد هذه، فإن الحكم الإسلامي وحفاظاً على كرامة الشعب، يعارضها ويغلق أبوابها، ويعمل على تصحيح توجهات دور السينما اذ أنها تقوم بإفساد شبابنا وجرّهم إلى الفحشاء) [1]

ولهذا كان في لقاءاته مع ممثلي الأقليات الدينية يطمئنهم إلى أنه لا فرق بينهم في كل حقوقهم مع جميع المسلمين، ويدعوهم إلى المساهمة في خدمة بلدهم مثل إخوانهم من المسلمين، ومن ذلك ما قاله في لقاء له مع ممثلي [جمعية الزرادشت الإيرانيين] في بدايات انتصار الثورة الإسلامية، حيث قال: (أطمئن السادة من جميع الأقليات الدينية بأن الاسلام تعامل دوما مع الأقليات الدينية تعاملا إنسانيا وعادلا، وكانوا جميعا مرفهينن إنهم كسائر الأقليات جزء من شعبنا، ونحن وإياهم نعيش معا في هذه البلاد وسوف يتحقق الرفاه لنا جميعا ان شاء الله)[2]

وذكر الدعايات الإعلامية التي تحرض هذه الأقليات، وتحاول أن تشوه صورة الإسلام، وصورة الحكم الإسلامي؛ فقال: (الدعايات الإعلامية كثيرة، وهي ترتبط بأمور مختلفة، وقد رددناها في أحاديثنا، لكنهم يواصلون إثارتها في الصحف الحكومية المنتشرة داخل إيران أو المنتشرة هنا، أو في أماكن أخرى، ومن هذه الدعايات التي يروجونها في إعلامهم هي المتعلقة بالأقليات الدينية إذ يقولون: إن الحكومة الإسلامية- إذا أقيمت- ستفعل كذا وكذا باليهود والنصارى والزرادشت، وسترتكب المذابح الجماعية لهم وأمثال ذلك، وهذا ادعاء خاطئ جداً، فإذا أقيم الحكم الإسلامي- إن شاء الله- واستقرت حكومة عادلة- بمشيئة الله- سندعو حتى اليهود الإيرانيين المخدوعين الذين خرجوا من إيران، وذهبوا إلى اسرائيل بدافع من أوهام خدعوهم بها فوقعوا بأيدي اليهود والإسرائيليين القادمين من أميركا وغيرها فأنزلوا بهم الأذى وهم الآن في ضيق وعسر شديد، سندعوهم للعودة إلى وطنهم إيران، وستعاملهم

(١) المرجع السابق، ج٤ ، ص ٣٠٤ .

(٢) المرجع السابق، ج٦، ص: ١٥٥ .

الحكومة الإسلامية بأفصل صورة، لأن الإسلام لا يريد العسر لأحد من بني الإنسان، وأحكامه تحترم جميع الفئآت، وبالطبع ثمة حالات استثنائية فيه ترتبط بمثيري الفتن والمخربين الذين لا يوجد من يقر التسامح في التعامل معهم، أما أمثال اليهود وسائر أهل الكتاب من النصارى والمجوس فهم من أهل الذمة الذين يعيشون في ظل الدولة الإسلامية برفاهية واحترام، فما يقال من إقامة الحكم الإسلامي تعني تعريضهم للأخطار دعايات إعلامية تحريفية، والهدف حفظ الملك وضرب هذه النهضة)[1]

وبناء على هذا الموقف المستمد من الشريعة الإسلامية نص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مواد كثيرة على كافة الحقوق التي تتعلق بهذه الأقليات، ومنها ما ورد في المادة الثالثة والعشرون، والتي تنص على أنه (يمنع محاسبة الناس على عقائدهم، ولا يجوز التعرض لأحد أو مؤاخذته لمجرد اعتناقه عقيدة معينة)

وتنص المادة الرابعة والعشرون على أن (الصحافة والمطبوعات حرة في بيان المواضيع ما لم تخل بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة)

وتنص المادة السادسة والعشرون على أن (الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسيّة، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط ألا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في أحدها)

وتنص المادة المادة الرابعة والستون على الحقوق السياسية لهذه الأقليات الدينية، وهي تتناسب مع أعدادهم، حيث ذكرت أن (عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مئتان وسبعون نائباً وابتداءً من تاريخ الاستفتاء العام سنة ١٣٦٨ هجرية شمسية (١٩٨٩ ميلادية)

---

(١) المرجع السابق، ج٥، ص: ١٨٠.

وبعد كل عشر سنوات مع ملاحظة العوامل الإنسانية والسياسيّة والجغرافية وأمثالها يمكن إضافة عشرين نائباً كحد أعلى، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً)

انطلاقا من هذا سنذكر هنا باختصار الديانات الثلاث الكبرى التي تتكون منها الأقليات الدينية في إيران، وبيان واقعها الحقيقي الذي يحاول الإعلام المغرض تشويهه، وهي المسيحية، واليهودية، والزرادشتية.

وقبل ذلك ننقل هذا النص من مقال يبين الواقع الحقيقي لتلك الأقليات، وهو من مصدر موثوق ومعايش، لا كأولئك الذين يهرفون بما لا يعرفون، ولا ينقلون إلا ما تمليه عليهم أهواؤهم، وهو بعنوان [ما لا تعرفونه عن الحريات الدينية في إيران؟!][(١)]؛ فقد جاء فيه: (تمييع وتضييع الوجه الحقيقي لإيران، بات الشغل الشاغل للماكينات الإعلامية الغربية والعربية، ففي غياهب التسلح النووي والأقليات وغيرها من مفردات وجوقات إعلامية ما أنزل الله بها من سلطان، يخيَّل للبعض أن إيران بما فيها وكل ما فيها ليست سوى صورة طبق الأصل، لكن خيال الإعلام وفبركاته يجافيا الواقع، واقع أثبتت فيه إيران على مدى الأربعين عاما منذ انتصار الثورة الاسلامية أن صورتها النقية ساطعة، وشمس حضارتها لا تحجبها غيوم حملات عابرة غايتها تشويه الصورة واختزالها، بهدف إخفاء التنوع الثقافي والحضاري في هذا البلد، والذي تجلى ويتجلى بالقيم والمثل العليا التي تنتهجها القيادة الإيرانية الحكيمة، سواء من خلال التعايش الاسلامي المسيحي النموذجي في زمن التكفير والاقصاء، أو حرية ممارسة الأقليات لشعائرها الدينية، أو من خلال عاصمتها طهران التي كانت وما تزال ملتقى الحوارات بين الأديان والمذاهب، أو لجهة دعم المستضعفين في العالم ضد الجور والظلم والمستمد من مبادئ

(١) ما لا تعرفونه عن الحريات الدينية في ايران؟! ، علي عوباني، موقع العهد، ١٠/ ٠٢/ ٢٠١٦.

الثورة التي حاربت ظلم الشاه ومن خلفه قوى الاستعمار والاستكبار، والمتجسد اليوم بمساندة إيران للمقاومة في لبنان وفلسطين ضد العدوان والاحتلال الصهيوني، او مساندة دول المنطقة ضد الإرهاب التكفيري) [1]

ثم ذكر موقف النظام الإيراني بمؤسساته المختلفة من الحريات الدينية، والأديان؛ فقال: (احترام المذاهب والديانات الأخرى ومعتقدات الأقليات في إيران من المقدسات والمسلمات الوطنية، التي لا غبار عليها، واندماج اتباع هذه الديانات في المجتمع الإيراني كامل لناحية ممارسة كافة حرياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية بلا تمييز أو انتقاص يجعلهم موضع غبن أو تخوّف على وجودهم كما هو الحال في دول أخرى، وضمان هذه الحريات والحقوق، والحفاظ على خصوصيات الأقليات، ليس بالامر المستحدث في إيران، ولا هو منّة من أحد، ولا هم أهل ذمة في هذا البلد، بل هو مكرّس دستوريا وبشكل عصري وصريح، في طيات نصوص الدستور الإيراني ما بعد الثورة، ولا يزال مطبقا حتى اليوم، بما يحويه من مواد خصصت للحديث عن الحريات، تتماثل الى حد بعيد مع دساتير الدول الغربية وشرع حقوق الانسان الدولية) [2]

ثم ساق بعض النصوص في الدستور الإيراني، والمتضمنة لحرية المعتقد، وعلق عليها بقوله: (ميزة هذه الحريات الدينية المنصوص عنها في الدستور الإيراني انها تضمن التنوع والحفاظ على مكونات المجتمع الإيراني، الذي بينت آخر احصائية سكانية رسمية إيرانية صادرة عن مركز الاحصاءات الإيراني عام ٢٠١١، أنه يتكون على الأساس الديني كالتالي: المسلمون:٧٤٦٨٢٩٣٨، المسيحيون:١١٧٧٠٤، الزرادشتيون:٢٥٢٧١، اليهود:٨٧٥٦، بقية الاديان مثل الصائبة٤٩١٠١ ، وهذا التنوع في التركيبة الديموغرافية يعتبر مصدر غنى

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

لإيران، على أكثر من صعيد، لا سيما في ظل اندماج الأقليات الدينية الكامل في المجتمع الإيراني ومؤسسات الدولة، ما دفع كثيرين ممن زاروا إيران للذهول حيال هذا التعايش والتكامل في النسيج الاجتماعي داخل إيران، وللتنويه بهذه الميزة الإيرانية المتمثلة بالحفاظ على التركيبة الدينية المتنوعة للمجتمع، باعتبارها نقطة قوة لصالح النظام الاسلامي في إيران، لا نظير لها في دول عربية وخليجية مجاورة) [١]

١ ـ الأقلية المسيحية في إيران ومظاهر التعامل المتسامح معها:

تتشكل التركيبة المسيحية في إيران، من عدة طوائف، ولكل منها حريته الكاملة في أداء طقوسه وشعائره، بالإضافة إلى حقوقه المادية والمعنوية، وحتى السياسية.

ومنها **[طائفة الأرمن]** الذين يتوزعون جغرافيا على ثلاث مناطق هي أصفهان وأذربيجان وطهران، ومن مظاهر التسامح معهم، واعتبارهم مثل سائر المواطنين الإيرانيين كما يذكر صاحب المقال السابق أن (لديهم حزبا سياسي (الطاشناق)، ويمثلهم عضوان في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، وهم يعملون بشكل أساسي في الصناعة والتجارة، من بينهم تجار أغنياء. ويمارس الأرمن طقوسهم وتقاليدهم الدينية بحرية، ومرجعيتهم هي المطرانية في إيران، ولديهم عشرات الكنائس، معظمها مسجل في فهرس الآثار الإيراني الوطني، ولهم مدارسهم (٥٠ مدرسة ليس للمسلمين الحق بدخولها، أما الطلبة الأرمن فلا مانع من تسجيلهم في مدارس المسلمين)، التي يدرس فيها تاريخ أرمينيا ولغتها، ولهم عطلاتهم الرسمية، ويمنحون أيام الآحاد إذنا خاصا لثلاث ساعات لحضور القداس، كما لهم نواديهم الرياضية، وجمعياتهم ومراكزهم الثقافية (١٩ جمعية)[٢]

ومنها **[طائفة الأشوريين]**، والتي تتواجد في طهران وأرومية غرب إيران، وهي ـ كما

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

يذكر صاحب المقال السابق - (مركز الثقل للديانة المسيحية، ولديهم عدد من الكنائس (حوالي ٥٩ كنيسة في مدينة أروميا فقط، و٦ في طهران)، ويمارسون نشاطهم السياسي في البلاد، ولهم ممثل خاص بهم في مجلس الشورى الإسلامي، فضلا عن مراكز ثقافية واجتماعية (٢٠) وجمعيات (١٢) واتحادات مثل اتحاد الطلبة الجامعيين الآشوريين واتحاد الشبيبة الآشورية، ومدارس أهمها مدرسة مريم للبنات، ومدرسة بهنام للبنين)(١)

ومنها [طائفة الكلدان]، وتتواجد في أورميا وسلماس وطهران، و(لديهم ٨ كهنة، اثنان من أصل إيراني و٣ أتوا من العراق، و٢ من فرنسا وواحد ينتمي إلى كنيسة سيرو مالنكار في الهند)(٢)

ومنها [طائفة الكاثوليك]، و(لديهم عدد من الكنائس تتوزع بحسب تنوعهم (ثمان كنائس للارمن الكاثوليك، ثمان كنائس للاشوريين الكلدانيين، ٩ كنائس للكاثوليك اللاتين)، كما لديهم جمعيات خاصة، وهم يديرون عددا من المدارس من بينها ثلاث مدارس تعلم فيها التعاليم الكاثوليكية)(٣)

ومنها [طائفة الإنجيليين]، و(لها سبع كنائس إنجيلية في مقاطعة رزايه وحولها، في شمال غربي إيران)(٤)

ومنها [طائفة الأرثوذكس]، و(يوجد في إيران كنيستان ارثوذكسيتان، الكنيسة الارثوذكسية الروسية، والارثوذكسية اليونانية، والكنيستان يعود تاريخهما الى بداية هجرة الروس واليونانيين الى إيران، ولا تزال الكنيستان قائمتين تمارسان نشاطاتهما الدينية حتى

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

اليوم)[١]

والمسيحيون ـ كما تذكر المصادر الموثوقة ـ يعيشون مثل غيرهم من المسلمين، وبنفس الحقوق، ولهم فوق ذلك بين الإيرانين (مكانتهم الخاصة وحضورهم يتجلى في شتى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقيادة الإيرانية سعت جاهدة على مدى سنوات طوال للحفاظ على هذا التواجد وصيانته، وإلى إشراكهم في السلطة والقرار، وهم قدموا بالمقابل للوطن الكثير وقدموا شهداء في الحرب المفروضة على إيران، في أنموذج راق يحتذى لقتال المسلم والمسيحي جنبًا الى جنب دفاعًا عن العرض والوطن، ولم تكن زيارة الامام الخامنئي الاخيرة (والتي سبقها زيارات مماثلة) في عيد الميلاد الذي مضى لعائلة شهيد مسيحي سوى أنموذج جلي لمدى الاحترام الذي تكنه القيادة الإيرانية للمسيحيين ليس في إيران فحسب بل في العالم كله، ولعل ذلك ما جعل الرئيس الإيراني حسن روحاني يضع زيارة الفاتيكان ولقاء البابا على رأس اولويات زيارته الاوروبية مؤخرًا)[٢]

ومن يتابع القنوات الفضائية المعتدلة وغير المغرضة يسمع ويرى الكثير من المشاهد الدالة على ذلك التسامح، يقول صاحب المقال السابق: (مظاهر الحرية الدينية، تبرز على لسان زائري طهران، ومنهم رجال دين مسلمون ومسيحيون وإعلاميون، فيتحدثون عن نموذج التكامل والتآلف الديني في إيران، وكيف أنهم شاهدوا بأم العين في عيد الميلاد إيرانيين مسلمين يشاركون إخوتهم المسيحيين الاحتفال في مناسباتهم الدينية، ويتصورون قرب شجرة الميلاد، كما يتحدثون بوقار عن عشرات الكنائس في هذا البلد(٢٤ كنيسة جنوب إيران وحدها منها كنيسة فانك في منطقة جلفا بمدينة أصفهان والتي تعتبر من أجمل الكنائس في إيران)، وكذلك عن تمثيل المسيحيين في البرلمان الإيراني بعدد من النواب، ومشاركة أبناء هذه الأقليات الدينية

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

في ادارات الدولة ووظائفها بفعالية تامة)[١]

ولم تكتف القوانين الإيرانية بإتاحة حرية الاعتقاد والتعبد وبناء الكنائس فقط؛ بل أتاحت فوق ذلك (للمسيحيين الإيرانيين أن يكون لهم أحوال شخصية خاصة بهم، من هنا فإن القرار الفعلي في أمور الزواج والطلاق والإرث هو بيد الكنيسة المسيحية باختلاف طوائفها، كما أنهم يملكون محاكم دينية تهتم بأمورهم)[٢]

ولتأكيد هذه المعلومات أنقل هنا تصريحات وشهادات لبعض الشخصيات الرسمية عن واقع المسيحيين في إيران، والحريات المتاح لهم.

وأبدؤها بالسفير الإيراني في لبنان [غضنفر ركن أبادي]، والذي صرح لجريدة النهار اللبنانية عن مدى التسامح الذي يلقاه المسيحيون في إيران، والرؤية العقدية والفقهية التي ينطلق منها؛ فقال: (لقد تبلورت الثورة الاسلامية الإيرانية على أسس إنسانية وأخلاقية، وإسلامية النظام تقتضي أن تقف الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى جانب الإنسان بما هو إنسان، وأن تنظر إلى الجميع نظرة واحدة. فاحترام الإنسان، بصرف النظر عن دينه وطائفته وقوميته، يشكل أصلا أساسيا في السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الإيرانية، وهذا الاصل لا ينحصر داخل إيران، بل ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية تعتمده كأصل عالمي، وعليه فان نظرة الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى البشر من أي دين وطائفة، هي نظرة متعادلة، وتتمايز هذه النظرة عندما يطرح بحث الحق والباطل والظالم والمظلوم والمعتدي والمعتدى عليه، في مثل هذه الحال فان الجمهورية تقوم بواجبها طبق الاصول الإنسانية والاخلاقية والاسلامية المذكورة، وتعتبر أن من واجبها ان تقف الى جانب الحق والمظلوم والمعتدى عليه، وفي مواجهة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

الباطل والظالم والمعتدي)[١]

وبعد ذكره للرؤية العقدية التي تنطلق منها الجمهورية الإسلامية في نظرتها للآخر راح يذكر الواقع المسيحي في إيران، والحريات التي يتمتع بها، فقال: (يوجد في الجمهورية الاسلامية الإيرانية حوالى ثلاث مئة الف مواطن مسيحي، تشمل الآشوريين والكلدانيين والارمن والكاثوليك والبروتستانت والانجيليين، وأكثرية مسيحيي إيران هم من الأرمن، والمسيحيون في الجمهورية الاسلامية الإيرانية، رغم انهم يعتبرون أقلية، لكنهم في الحقيقة مكون أساسي في نسيج المجتمع الإيراني، ويتمتعون بالحرية الكاملة والحقوق السياسية والاجتماعية. ففي مجال الشؤون الاجتماعية يدير المسيحيون جميع شؤونهم المتعلقة بالزواج والطلاق والوصية وتقسيم الارث طبق الاحوال الشخصية المسيحية.. وفي مجال التعليم والثقافة توجد في إيران أكثر من ٥٠ مدرسة خاصة مسيحية، ومن جملة النشاطات التي يمارسها المسيحيون في إيران: نشر الصحف والمجلات المتعددة مثل: ارارات، اراكس وغيرها، اضافة الى طباعة الانجيل باللغة الفارسية وغيرها. كما يوجد اكثر من ٥٠ مركزا ثقافيا مسيحيا في طهران وحدها. اضافة الى وجود مجتمعات ثقافية ورياضية باسم ارارات ومراكز عدة لرعاية كبار السن والايتام الخاصة بالمسيحيين، ويتمتع مسيحيو إيران بحرية اقامة المراسم الدينية والعبادية في شكل كامل. وللمسيحيين في طهران وباقي المدن الإيرانية كنائس. وإحدى اقدم كنائس العالم موجودة في محافظة آذربايجان الغربية في إيران، واسمها كنيسة قره، ويعتقد ان هذه الكنيسة هي مزار تاديوس أحد تلامذة السيد المسيح وحوارييه، وقد بنيت في القرن السابع الميلادي، وسجلت هذه الكنيسة العام ٢٠٠٨ في منظمة الاونيسكو كتراث ديني عالمي)[٢]

---

(١) المسيحيون في إيران مكوّن أساسي للمجتمع، غضنفر ركن أبادي (السفير الإيراني في لبنان)، المصدر: النهار، موقع الجمل بما حمل..

(٢) المرجع السابق.

وبالإضافة إلى هذا الواقع يرد على ما يروجه الإعلام المغرض من تجاهل الحقوق السياسية والاجتماعية؛ فيقول: (في المجال السياسي أيضا للمسيحيين دور فعال، ففي مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) للمسيحيين ثلاثة نواب، للآشوريين والكلدانيين نائب، وللارمن نائبان، ودستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية لحظ موضوع تزايد عدد السكان ومنهم المجتمع المسيحي في إيران، لذلك ورد في المادة ٦٤ من الدستور زيادة عدد نواب المسيحيين في المجلس أيضا، تقول المادة ٦٤ من الدستور: (للآشوريين والكلدانيين نائب في المجلس، ولأرمن الشمال والجنوب سويا نائبان، وعند زيادة تعداد أية أقلية مسيحية يضاف لنوابها نائب واحد في المجلس كل عشر سنوات وعن كل ١٥٠ الف نسمة)، ولمسيحيي إيران نشاطات واسعة في المجالين الاجتماعي والسياسي، وكان لهم دور اساسي في انتصار الثورة الاسلامية الإيرانية أيضا، الى جانب المسلمين في اسقاط نظام الشاه الملكي الاستبدادي، كما كان للمسيحيين حضور فاعل في ثماني سنوات من الحرب العراقية المفروضة على إيران، وقدموا للثورة الاسلامية الإيرانية أكثر من مئة شهيد خلال هذه الحرب)[١]

ويقارن بين الحرية السياسية للمسيحيين في إيران مقارنة بالحرية السياسية المعطاة للمسلين في الدول الغربية؛ فيقول: (٩٨ في المئة من سكان الجمهورية الاسلامية الإيرانية هم من المسلمين، ورغم أن المسيحيين اقل من ٢ في المئة إلا أن حصتهم في البرلمان أكثر بكثير، في حين أن الدول الغربية ورغم وجود ٢٠ – ٣٠ في المئة من عدد السكان من المسلمين في بعض تلك الدول، إلا أنهم لم يمنحوا المسلمين أي نائب في المجلس)[٢]

هذه الشهادة أو التصريح الأول، والذي يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، ويصور الواقع بدقة، ويؤكده شهادات الكثير من رجال الدين المسيحيين الذين أجمعوا على أن الحقوق

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

التي أعطاها النظام الإيراني للمسيحيين لا يوجد مثلها في أي دولة إسلامية أخرى.

ومنهم أمين عام الاتحاد العالمي للأشوريين [يوناتن بت كليا]، والذي صرح أثناء مراسم أقيمت بمناسبة ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام في أروميه بشمال غرب إيران بقوله: (إن المسيحيين في إيران لايحتاجون إلى الوصي وشفقة دعاة حقوق الإنسان الكاذبين)[1]

وأشاد بمواقف قادة الثورة الإسلامية تجاه المسيحيين؛ وقال: (إن لدينا قائدا يتفقد منزل شهيد مسيحي .. فأي زعيم في العالم يقوم بمثل هذا الإجراء؟)، ونوه بأن (مفجر الثورة الاسلامية الامام الخميني أكد بعد انتصار الثورة الاسلامية بأن الشعب الإيراني، شعب موحد وكلامه هذا يدل على اننا نعيش في بلد لا يمكن لأحد أن يفصلنا عنه، ونحن إيرانيون بكل ما في الكلمة من معني)[2]

وأشار الى وقوف المسؤولين و مراجع الدين في إيران إلى جانب المسيحيين الإيرانيين وتقديم التهاني لهم بمناسبة ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام، وقال: (ليت دعاة حقوق الإنسان يدركون هذه الحقائق)، كما أشار إلى مشاركة المسيحيين في فترة الدفاع المقدس، وقال: (إن عددا منهم استشهدوا في تلك الحرب مؤكدا أن المسيحيين شاركوا في الدفاع عن أرضهم)

ومثله يذكر المطران سيبوه مدى التسامح الذي يعيشه المسيحيون؛ فيقول:(عند التطرق إلى موضوع حرية الأقليات الدينية في إيران أو في أي بلد آخر ينبغي أن نميز بين مفهومين لحرية الأديان كي لا نقع في الخطأ: الأول: هي حرية العبادة؛ وفي سياق حديثنا عن حرية العبادة نحن الأقليات الدينية في إيران لدينا أكثر من حرية في التعبير عن عقائدنا الدينية وممارسة طقوسنا المقدسة، ومن هذا المنطلق أقول إن للأقليات حرية تامة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولا

---

(١) أمين عام الاتحاد العالمي للاشوريين:المسيحيون في إيران لا يحتاجون إلى شفقة دعاة حقوق الإنسان، قناة العالم نقلا عن وكالة إرنا، الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧.

(٢) المرجع السابق.

أحد يستطيع أن ينكر ذلك، أما المفهوم الثاني: يخص حرية التبشير بالنسبة للديانات التي تعتبر أقلية في هذا البلد والتي يخضع فيها المسيحيون إلى جانب أتباع الديانات السماوية الأخرى، للدستور الإيراني وما ينصه القانون المعتمد في البلاد وهو أمر محترم لدينا)[1]

ومثله يشهد زعيم طائفة الأرمن الأرثوذوكس في لبنان [آرام الأول كشيشيان] بعد اطلاعه على أحوال الأرمن في إيران، قائلاً: (إن المسيحيين لا يحظون بالحرية والاحترام في منطقة الشرق الأوسط مثلما يحظون بهما في إيران)[2]

ومثله يشهد صاحب كتاب (المسيحية في إيران) [سركيس أبو زيد] قائلا:(مع بداية الثورة الإسلامية خاف الكثيرون، ودفع البعض ثمن علاقاتهم بالشاه، لكن الآن الوضع مستتب، ويوجد ما يقارب المئة وخمسين ألف مسيحي يعيشون في إيران، ليس هناك من اضطهاد ولا إلغاء، للمسيحيين كنائس ومؤسسات وأندية ومدارس وجرائد ومجلات وجمعيات خيرية، يعلمون لغاتهم، لهم احترامهم المكرس في الدستور، ولديهم ثلاثة نواب، اثنان أرمن وواحد آشوري، ينضوون في الجيش، ولديهم قانون أحوال شخصية خاص بهم، زواج، طلاق وإرث، ويوجد في إيران أكثر من ٥٠ مدرسة خاصة مسيحية،و أكثر من ٥٠ مركزا ثقافيا مسيحيا في طهران وحدها ، ويحق لهم طباعة الإنجيل باللغة الفارسية وغيرها)[3]

ومثله [روبيرت بيغلاريان]، وهو نائب إيراني أرمني، والذي سئل في برنامج حواري في قناة الميادين عن مدى اندماج المسيحيين في المجتمع الإيراني، ومع الناس، فقال: (أعتقد أن عملية اندماج المسيحيين في المجتمع الإيراني قد مرّت تاريخياً بمراحل متعددة وظروف متفاوتة ولكنها كانت إيجابية وجيدة بشكل عام. ونرى أن المجتمع المسيحي، في الوقت الذي استطاع

---

(١) المسيحيون في إيران، موقع السكينة، ٦ أبريل، ٢٠١٢..

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

أن يحافظ فيه على هويته الثقافية واللغوية والأدبية وكذلك الدينية، نجح في إقامة علاقات اجتماعية واقتصادية مؤثرة مع المجتمع. مثلاً، عندما يطرح عليّ هذا السؤال أجيب بأننا نرى أدواراً للأرمن في كافة المجالات ومنها قيامهم بأدوار مهمة على الساحة السياسية خصوصاً منذ الثورة الدستورية وحتى الآن، وهذا يدل على أن الأرمن لم يتجاهلوا مصير وطنهم، بل رأوا أن هذا الوطن يشكّل جزأً من هويتهم. فلو كانوا غير مبالين لما وجدناهم في مختلف المجالات ومنها السياسية أو أن نشاطهم كان ليقتصر على الحد الأدنى، في حين أننا نجدهم حاضرين في الرياضة والفنون وفي العلوم وفي مختلف المجالات الثقافية منها السينما والهندسة المعمارية، وهذا يدل على أنهم أوجدوا رابطاً مع المجتمع)[1]

وعن سؤال حول مدى حرية المسيحيين في إيران لأداء طقوسهم الدينية وشعائرهم وأعيادهم، أجاب النائب المسيحي بقوله: (بالنسبة إلى ممارسة الحريات الدينية فإنه، وفي ما يتعلق بالشعائر الدينية والتقاليد الدينية والأنشطة المقامة داخل الكنيسة أو بشكل فردي، لا يوجد محظورات من أي نوع، بطبيعة الحال، ونظراً للأصول الشرعية والقانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن التبشير بالمسيحيّة ممنوع، ولكن أن يجري التعامل بسلبية مع أي من الآثار المسيحية، فلا وجود لشيء من هذا القبيل. وعلى سبيل المثال، لدينا كنائس في (أذربيجان) صنّفتها الأونسكو ضمن التراث العالمي وذلك بجهد ومساعدة النظام الحالي. وهذا النظام يعمل على حفظها وصيانتها كما الآثار الأخرى. وبالتالي، نحن نتمتع بحرّية تامة لإقامة الشعائر الدينية داخل الكنيسة وخارجها، أي داخل البيئة المسيحية)

وعن سؤال حول ما ورد في القوانين الإيرانية من إجبار النساء على ارتداء الحجاب، وعن شرب النبيذ المحرم على المسلمين، أجاب النائب المسيحي بقوله: (لا توجد موانع فيما

(١) المسيحيون في إيران اندماج أم اضطهاد، قناة الميادين، حصة استضافت فيها زينب الصفار، روبيرت بيغلاريان – نائب إيراني (أرمني)، بتاريخ: ٠٩ حزيران ٢٠١٣ ..

يخص إقامة الشعائر الدينية أو الاحتفالات داخل الكنيسة أو حتى في الصالات الخاصة بنا، نعم هناك حساسية تجاه الكحول بشكل عام، لكنه أمر غير مرتبط بالشعائر بحد ذاتها، أما بالنسبة للحجاب الذي ذكرته، فإذا اعتبرناه شكلاً من أشكال القيود فإن نظرة المجتمع إليه كالتالي: المجتمع يعرّفه ضمن القوانين العامة للبلاد، وليس تضييقاً على الحرّيات الدينية أو منعاً لممارسة الشعائر كما أنه يجاري تقاليدنا أيضاً؛ فالمرأة أو الفتاة المسيحيّة عندما تريد دخول الكنيسة يجب أن تضع منديلاً على رأسها، وهذا من ضمن التقاليد التي ورثناها، ولا يمكن القول إنه أمر حديث جرى بعد انتصار الثورة. هذه هي الخصائص العامة) [1]

وعن سؤال حول الدور الذي يقوم به النائب المسيحي، وهل هو مرتبط بالمسيحيين فقط، أم لا أجاب بقوله: (بناء على المادة ٨٦ من الدستور الإيراني، يعتبر النائب المنتخب نائباً عن كل الشعب وبالتالي، ورغم أننا نتخب من قبل المسيحيين وضمن صناديق اقتراع منفصلة إلاّ أننا عندما ندخل البرلمان ونؤدي القسم، نعتبر نواباً عن كل الشعب الإيراني، كما أن لدينا مراجعات من أناس مسلمين يراجعون مكاتبنا لحل مشكلاتهم، وفي داخل المجلس أيضاً على صعيد التشريع والرقابة والمشاركة في اللجان، فإننا نبحث في مسائل البلد والقضايا العامة ككل وليس في القضايا المرتبطة بالشريحة المسيحية وحسب) [2]

وعن سؤال حول ما يتداول في بعض وسائل الإعلام من عمليات اضطهاد واعتقال لبعض الأشخاص وزجّهم في السجون وعن العقاب والتعذيب أجاب بقوله: (أنا أرفض مثل هذه الإتهامات التي توجه إلى الحكومة أو النظام.. و طبعاً بما أنني إنسان مسيحي مؤمن بحريّة المعتقد وحقوق الإنسان، أدين أي نوع من أنواع السلوك السيىء مع الناس، هذا رأيي الشخصي، لكن أن نقول أن المسيحي في إيران مضيق عليه لمجرد مسيحيته، فهذه تهمة أرفضها

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

سوى ما كررته حول النشاط التبشيري وشددت عليه) [1]

هذه بعض الشهادات الدالة على مدى التسامح الذي يعيشه المسيحيون بطوائفهم المختلفة في إيران، تحت ظل ولاية الفقيه، وهناك الكثير من الوثائق المصورة التي تثبت ذلك.

وهي كلها تدل على المدى الذي يتعامل به فقهاء المسلمين مع المسيحيين، وكان الأجدر بوسائل الإعلام أن تعتبر هذا التسامح هو المقياس الذي يتعامل به الإسلام مع الأديان المختلفة، لكنها للأسف راحت تعتبر ما تقوم به الحركات المسلحة كداعش والقاعدة وغيرها هي المقياس، وتقوم بتعتيم كبير على التسامح في إيران، لتسيء بذلك إلى الإسلام.

٢ ـ الأقلية اليهودية في إيران ومظاهر التعامل المتسامح معها:

كما هو معلوم؛ فإن الأقلية اليهودية في إيران تعتبر من أقدم الأقليات في العالم؛ فهي موجودة فيها ـ كما تذكر المصادر التاريخية ـ قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، حيث وصلوا إليها بعد استيلاء الملك بخت نصر على القدس، وقيامه بسبي الآلاف من اليهود ونقلهم إلى بلاد ما بين النهرين، ومن بابل إلى إيران.

وخلال فترة إقامة اليهود في بابل، قدمت هذه الجماعات المساعدة للفرس الذين احتلوا العراق في ذاك الوقت، ونقلوا لهم المعلومات المهمة عن الجيش والتحصينات، لتسقط المدينة عام ٥٣٩ قبل الميلاد، ومقابل مساعدتهم للفرس سمح لهم الملك كورش مؤسس الإمبراطورية الفارسية، بالمغادرة إلى أي مكان يريدونه، وجزء كبير منهم فضل البقاء في إيران.

ولذلك يعتبر اليهود إيران [أرض كورش] الذي حررهم،وهم يعتزون بهذه الحادثة، (التي تعبر عن البقاء ونجاة اليهود من الموت في زمن الإمبراطورية الفارسية، وغالبًا ما تسرد هذه الحكاية خلال احتفالاتهم تقديسًا لهذا الملك الذي جعل بعض اليهود يرتبطون بإيران أكثر

(١) المرجع السابق.

من ارتباطهم بإسرائيل)[1]

وبما أنه كان لليهود علاقة طيبة بالشاه، بحكم علاقته مع أمريكا والكيان الصهيوني، وإقامته سفارة لها في طهران، فقد كان ذلك مثار رعب للجالية اليهودية، والتي تصورت أن الثورة الإسلامية ستقوم بإبادتها، وعمل الإعلام المغرض عمله في إشاعة ذلك، وإشاعة المعاملات السيئة التي ستلقاها جميع الأقليات في ظل الحكم الإسلامي.

ولذلك نرى قادة الثورة الإسلامية يستثمرون كل مناسبة للرد على هذه الدعايات المغرضة، ومن ذلك قول الخميني في لقاء له مع جمع من أعضاء الطائفة اليهودية في إيران عقب انتصار الثورة الإسلامية: (عندما كنا في باريس كانت سوق الدعايات رائجة في مختلف المجالات، ومن جملة تلك الدعايات كان يقال إذا انتصر المسلمون في إيران سوف يوقعون المجازر باليهود والنصارى لأن المسلمين يخططون لقتل جميع اليهود، وقد أوضحت مراراً في مقابلاتي التي أجريتها الحقيقة التي يؤمن بها الإسلام، وقد أتاني ممثل الطائفة اليهودية وتحدثت معه عن منهج الإسلام) [2]

وبعد حديث طويل عن حقيقة الإسلام، وعلاقته بالإنسان، راح يطمئنهم، بأنه لم يحدث أبدا وأن تعرضت الأقليات الدينية في ظل الحكم للإسلام، لأي ممارسات عنف، ثم راح ينفصل بين موقف الثورة الإسلامية من اليهود في مقابل موقفها من الصهاينة؛ فيقول: (إننا نفصل بين اليهود وبين الصهاينة، فالصهيونية لا علاقة لها باليهودية، لأن تعاليم موسى سلام الله عليه تعاليم إلهية، وقد ذكر القرآن الكريم موسى أكثر من بقية الأنبياء، كانت تعاليمه قيمة، وذكر القرآن تاريخ موسى وسيرته مع فرعون .. كان راعياً للغنم ولكن كان معه عالمٌ من القوة

---

(١) انظر مقالا بعنوان: كيف يعيش يهود إيران في ظل حكم الجمهورية الإسلامية؟، نور علوان، موقع نون بوست، ٢٦ أغسطس ٢٠١٧..

(٢) صحيفة الإمام، ج٧، ص: ٢١٨.

والإرادة وقد نهض لمواجهة طغيان فرعون وقضى عليه، لقد كان الاعتماد على القدرة الإلهية والاهتمام بمصالح المستضعفين في مواجهة المستكبرين وعلى رأسهم فرعون والنهوض في وجه المستكرين، منهج موسى سلام الله عليه، وهذا المعنى مخالف تماماً للمشروع الصهيوني، إذ ارتبط الصهاينة بالمستكبرين، إنهم جواسيسهم وأجراء عندهم، ويعملون ضد المستضعفين، خلافاً لتعاليم حضرة موسى عليه السلام الذي اعتمد على هؤلاء الناس العاديين، مثل بقية الأنبياء من أبناء السوق والأحياء الشعبية، ونهض بهم ضد فرعون وجبروت فرعون، وكان المستضعفون هم الذين تصدوا للمستكبرين وأسقطوهم عن استكبارهم خلافاً لسلوك الصهاينة المرتبطون بالمستكبرين، ويعملون ضد المستضعفين)[1]

وهكذا راح يطنب في المقارنة بين اليهودية الحقيقة، والصهيونية التي استعملت اليهودية وسيلة للتغرير والخداع، يقول: (إن هذا التعداد من اليهود الذي خدع وجُمع من أقطار العالم في فلسطين، لعلهم الآن نادمون، إن من كان يهودياً ولا يريد أن يتبع غير تعاليم موسى السامية، لعلهم نادمون الآن لذهابهم إلى فلسطين، وذلك لأن من يذهب إلى هناك ويشاهد سلوك هؤلاء وكيف يقتلون الناس بلا مبرر باسم اليهودية، لا يمكن أن يقبل بذلك؛ فهذه الممارسات تتعارض مع تعاليم موسى عليه السلام، إننا نعلم أن حساب المجتمع اليهودي غير حساب الصهاينة، وإننا معارضون لهم ومعارضتنا نابعة من كونهم يعارضون جميع الأديان إنهم ليسوا يهوداً، بل هم أناس سياسيون يقومون بأعمالهم تحت غطاء اليهودية؛ فاليهود يكرهونهم، وجميع الناس يجب أن يكرهوهم)[2]

وبعد هذه الأحاديث الدعوية التي أراد الخميني من خلالها أن يعرفهم بعظمة الإسلام، وعلاقته بموسى عليه السلام، راح يطمئنهم بأن الدولة الفتية لن تضيع حقوقهم، وسيعيشون

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٢٠.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٢١.

فيها مثل سائر المواطنين الإيرانيين الذين تجمعهم المواطنة؛ يقول: (وأما الطائفة اليهودية، وسائر الطوائف الموجودة في إيران؛ فهي من هذا الشعب، فإن الإسلام يتعامل معهم كما يتعامل مع بقية طوائف هذا الشعب، إن الإسلام لا يجيز الإجحاف بحقهم أبداً، ولا محاربتهم في معيشتهم، فهذا مخالف لأصل التربية الإسلامية، مخالف لما يريده الله تبارك وتعالى من الرفاهية لجميع الناس.. إن الإسلام يتبع الأحكام الإلهية، فكما أن الله تبارك وتعالى يفرض الاحترام لجميع طوائف الشعوب، كذلك الإسلام يفرض احترامهم. اطمئنوا لهذا، إنني قد ذكرت هذا حينما كنت في باريس للشخص الذي جاءني ممثلا عنهم، وقلت له بأن الإسلام لا يرضى بإيذاء أحد، الإسلام للجميع، وينشد السعادة للجميع، فلا معنى لما يثار من أن المسلمين سيفعلون باليهود كذا وكذا. لقد شاهدتم كيف انتصر المسلمون ومع ذلك لم يتعرضوا لليهود، ولم يتعرضوا للزردشتيين، لم يتعرضوا لبقية الطوائف، وقد رأيتم ذلك بأعينكم ... هل تعرض أحد ليهودي بعد انتصارنا؟ هل تعرض لنصراني؟ هل تعرض لزردشتي؟ لم يكن هناك تعرض في البين. وبعد هذا أيضاً عندما تقام وتستقر الحكومة الإسلامية- إن شاء الله- بالشكل الذي يريده الله تبارك وتعالى، فسوف ترون أن الإسلام أفضل من جميع المناهج الأخرى فيما يرتبط بمراعاة حقوق جميع فئات الشعب، وسوف يعمل بشكل أفضل من الجميع)[1]

وبعد ختام جلسته معهم راح يرفع يديه بالدعاء كعادته مع المسلمين، ويلقي عليهم تحية الإسلام، ومن دعائه المختلط بخطابه لهم: (أسأل الله تبارك وتعالى أن يكون جميع الناس في رفاهية، وأن تتحقق لهم السعادة والهداية. هداهم الله جميعاً للصراط المستقيم، منَّ الله على الجميع بالسعادة.. واطمئنوا إنه لا يوجد ظلم في الجمهورية الإسلامية. إننا لا نَظلم ولا نُظلم، هذا ما علمنا الإسلام: لا تَظلموا ولا تُظلموا، فبمقدار ما نستطيع لا نقع تحت الظلم، ولا نَظلم في أي وقت أبداً، وفقكم الله تعالى. احرصوا على مساهمتكم في هذه النهضة، كي يتسنى

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٢٢.

لها تحقيق أهدافها. إن هذه النهضة نهضة انسانية لذا يجب على جميع الناس تأييدها. منّ الله تعالى عليكم بالسعادة جميعاً.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)(١)

وقد صدّق الواقع الإيراني ما ذكره الخميني، حيث عاش اليهود كل هذه الفترة في استقرار مثلهم مثل سائر المواطنين الإيرانيين.

ومن الشهادات الدالة على ذلك ما ورد في تقرير بعنوان [قصة يهود إيران التي لا تصدّق]، في موقع يهودي، جاء فيه: (وفي الحقيقة، تضاءلت الجالية اليهودية في إيران منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، وقد هاجر نحو ٧٠ ألف يهودي من إيران إلى إسرائيل في أعقابها. إلا أنّ وضع الجالية اليهودية اليوم في إيران يعتبر جيدا.. حتى أن هناك ممثلا دائم للجالية اليهودية في مجلس الشورى الإيراني.. ويعيش ٨٠ مليون نسمة في إيران، ويقدّر عدد الجالية بنحو ٢٠ ألف شخص على الأكثر، رغم ذلك، لديها مقعد في مجلس الشورى باعتبارها أقلية معترفا بها)(٢)

ونقل الموقع بعض شهادات اليهود على ذلك، ومنها شهادة الناشطة الاجتماعية الإسرائيلية التي وُلدت وترعرعت في إيران، [أورلي نوي] التي ذكرت أنه (اليوم تتعامل السلطات الإيرانية مع الجالية اليهودية من وجهة نظر معادية لإسرائيل جدا، ولكن ليست معادية للسامية)

ونقل شهادة ممثل الطائفة اليهودية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني [سيامك مره صدق]، وهو بروفيسور في الطب، وزوجته دكتورة في علم الوراثة، وذلك في مقابلة أجريت معه، ومما جاء فيها: (لدينا [يهود إيران] كُنس ومدارس ومقابر ومتاجر جزارة حلال ومطاعم حلال.. ويُسمح لليهود التعلم والتعليم في الأكاديمية الإيرانية أيضا)

وعندما سُئل عن هويته، وهل هي اليهودية أم الإيرانية، قال: (أنا يهودي وإيراني. أصلّي

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢٢٢.

(٢) قصة يهود إيران التي لا تصدّق، يردين ليخترمان، موقع المصدر، ٠٥ نوفمبر ٢٠١٦.

بالعبرية، ولكنني أفكر بالفارسية)

وورد في تقرير صحفي آخر أجري مع الطائفة اليهودية في إيران، وهو بعنوان: [كيف يعيش يهود إيران في ظل حكم الجمهورية الإسلامية؟]، جاء فيه: (لأكثر من ٣٥ سنة واليهود في إيران يعيشون تحت ظل الأحكام الإسلامية، وتبدو هذه المسألة مشوقة لمعرفة كيف كانت أوضاعهم وأحوالهم في هذه الفترة وما حقوقهم وما العواقب التي يعيشونها داخل بلدهم الأم إيران؟)(١)

وقد نقل هذا التقرير بعض شهادات رجال الدين من اليهود الإيرانيين، ومنهم [روبرت خالدر]، وهو أحد أعضاء مجلس إدارة المعبد اليهودي، الذي قال: (الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كانت خطوة مهمة في حياة يهود إيران، لأن هذه الثورة منحتنا حقوقنا الكاملة في ممارسة عقائدنا وشعائرنا، كما أنها جعلت الشعب اليهودي في إيران أكثر تدينًا وتمسّكا بعقائدهم بسبب الحرية الدينية والثقافية التي منحت لهم)(٢)

ومنها شهادة مسؤولة إدارة مستشفى خيري في جنوب طهران ـ يعتبر واحدا من أربع مستشفيات خيرية لليهود في العالم ـ [فارنغيس حاسيدم]، والتي قالت فيها: (عندما يأتي مريض للمعالجة فإننا نسأله بماذا يشعر وما الذي يؤلمه، ولا نسأله ما دينه وما عقيدته، ٩٥ بالمائة من مرضانا وطاقمنا الطبي غير يهود) (٣)

وذكرت أن هذا هذا المستشفى يعتمد بشكل أساسي على التبرعات التي يقدمها يهود إيران أو الخارج، لكن في السنوات الأخيرة قام الرئيس أحمدي نجاد بتقديم تمويل مادي لهذا المستشفى بمبلغ ٣٢ ألف دولار أسترالي، (والذي اعتبر رسالة إيجابية جدًا من الحكومة لليهود

(١) انظر مقالا بعنوان: كيف يعيش يهود إيران في ظل حكم الجمهورية الإسلامية؟، نور علوان، موقع نون بوست، ٢٦ أغسطس ٢٠١٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

والتي كان لها مكانة وأهمية معنوية عظيمة، هذا بحسب ما قاله المدير العام للمستشفى سياماك مورسيديغ)

ومن الأمثلة على حرية إبداء الرأي لليهود الإيرانيين موقفهم مما ذكره الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد من المحرقة اليهودية واعتباره إياها خرافة، مما أثار غضب الجالية اليهودية في إيران، وقد عبر ممثل اليهود في البرلمان الإيراني [موريس معتمد] في فيلم وثائقي عن يهود إيران، عن رأيه في ذلك قائلًا: (عندما نفى السيد نجاد حقيقة الهولوكوست في فترة استلامه الحكم، قمت أنا بإصدار تصريح معترضًا على خطابه، ولقد لقي هذا الاعتراض صدى كبيرا في دول العالم المختلفة، والتي زاد تعاطفها مع الشعب اليهودي الذي شعر بالإهانة بسبب وجهة نظر الرئيس)

وعندما سئل هذا النائب عن شعور المجتمع اليهودي في إيران بالتهديد بسبب هذا التصريح المعادي للسامية قال معتمد: (لحسن الحظ، لم نشعر بأي تهديد، فالسياسية العامة للحكومة الإيرانية لم تكن معادية للسامية)

وأشار إلى أن التميز الوحيد الذي يطبق ضدهم هو وجود قانون يذكر أنه في (حال اعتنق اليهود الدين الإسلامي؛ فإن أملاكه تورث للحكومة وليس لعائلته اليهودية إلا إذا أسلمت)

وهذا مبني طبعا على حكم فقهي تبنته الجمهورية الإسلامية، وهو في حقيقته في صالح اليهود، لأنه يجعلهم يمنعون أتباعهم من اعتناق الإسلام، ونتمنى أن يعيد فقهاء الجمهورية الإسلامية النظر في هذا القانون، لأن هناك أقوالا أخرى في المسألة، بالإضافة إلى عدم وجود نص صريح في القرآن الكريم يمنع ذلك، ونجد نفس القول في كتب الفقه السني، بل تعتبره قولا راجحا.

٣ ـ الأقلية الزرادشتية في إيران ومظاهر التعامل المتسامح معها:

تعتبر الديانة الزرادشتية، والتي يطلق عليها أيضا لقب [المجوسية] من الديانات

الموجودة في إيران منذ القديم، وهي تنتسب لمؤسسها زرادشت، وتعتبر من أقدم الديانات الموحدة في العالم، وقد تأسست قبل ٣٥٠٠ سنة تقريبا.

وهي من الديانات التي وقع فيها الخلاف بين علماء المسلمين؛ فمنهم من يعتبرها من الديانات السماوية، وأن الزرادشتيين المجوس من أهل الكتاب، ولذلك يرون جواز الزواج منهم، وهو القول الذي انتصر له ابن حزم، وذكر الأدلة عليه، وذكر أنه مذهب الكثير من العلماء.

وقد كان لابن حزم من العلم بالملل والنحل ما يؤهله لمعرفة ذلك، وقد قال في الفصل: (أما زرادشت فقد قال كثير من المسلمين بنبوته) [1] ثم عقب على ذلك بقوله:(ليست النبوة بمدفوعة قبل رسول الله ﷺ لمن صحت عنه معجزة، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾(فاطر:٢٤)، وقال تعالى:﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾(النساء:١٦٤)[2]

ثم بين أن الذي ينسب إليه المجوس من الأكذوبات باطل مفترى منهم، واستدل على ذلك بالتحريفات الواقعة في الديانات المختلفة،، ثم بين قاعدة جليلة في ذلك فقال:(وبالجملة فكل كتاب وشريعة كانا مقصورين على رجال من أهلها، وكانا محظورين على من سواهما فالتبديل والتحريف مضمون فيهما، وكتاب المجوس وشريعتهم إنما كان طول مدة دولتهم عند المؤبذ، وعند ثلاثة وعشرين هربذا، لكل هربذ سفر قد أفرد به وحده لا يشاركه فيه غيره من الهرابذة ولا من غيرهم، ولا يباح بشيء من ذلك لأحد سواهم، ثم دخل فيه الخرم بإحراق الإسكندر لكتابهم أيام غلبته لدارا بن دارا، وهم مقرون بلا خلاف منهم أنه ذهب منه مقدار

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل :١/ ٩٠.

(٢) المرجع السابق :١/ ٩٠.

الثلث ذكر ذلك بشير الناسك وغيره من علمائهم) [١]

ونفس ما دفع به ابن حزم عن زرادشت ما نسبه إليه المجوس ذكره غيره من العلماء، قال الباقلاني:(وكذلك الجواب عن المطالبة بصحة أعلام زرادشت إما أن نقول إنها في الأصل مأخوذة عن آحاد، لأن العلم بصدقهم غير واقع لنا، أو نقول إنه نبي صادق ظهرت على يده الأعلام، ودعا إلى نبوة نوح وإبراهيم، وإنما كذبت المجوس عليه في إضافة ما أضافته إليه من القول بالتثنية وقدم النور والظلام وحدوث الشيطان من فكرة وشكة شكها بعض أشخاص النور، وهو بمنزلة كذب النصارى على المسيح عليه السلام من دعائه إلى اعتقاد التثليث والاتحاد والاختلاط، وأن مريم ولدت مسيحا بلاهوته دون ناسوته وغير ذلك) [٢]

وقد ذكر ابن حزم أن هذا القول ليس بدعة للمتأخرين، بل أن من السلف من قال بذلك، قال:(وممن قال أن المجوس أهل كتاب علي بن أبي طالب وحذيفة رضي الله عنهما، وسعيد بن المسيب وقتادة وأبو ثور وجمهور أصحاب أهل الظاهر، وقد بينا البراهين الموجبة لصحة هذا القول في كتابنا المسمى الإيصال في كتاب الجهاد منه وفي كتاب الذبائح منه وفي كتاب النكاح منه) [٣]، ثم قال:(ويكفي من ذلك صحة أخذ رسول الله ﷺ الجزية منهم، وقد حرم الله عز وجل في نص القرآن في آخر سورة نزلت منه وهي براءة أن تؤخذ الجزية من غير كتابي)

وأحببنا أن نشر إلى هذا للرد على تلك الإهانات الكبيرة التي يوجهها الإعلام المغرض، والكثير من الإسلاميين للديانة المجوسية، وينسبون الثورة الإسلامية إليها، ويرون أنها امتداد

---

[١] المرجع السابق:١/ ٩٠.

[٢] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل:٢٠٣.

[٣] الفصل في الملل والأهواء والنحل :١/ ٩٠.

للمجوسية، وكلا الموقفين خاطئ، أما الأول؛ فالمجوسية لا تختلف عن الديانات السماوية، وهي ديانة توحيدية، والواجب احترامها.

وهي بالإضافة إلى ذلك لا تتواجد في إيران وحدها، حسبما يعتقد الكثير، بل هي تتواجد في مناطق كثيرة، وقد قدر عدد الزرادشتيين في العالم بين ١٢٤,٠٠٠ إلى ١٩٠,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء عام ٢٠٠٤، وهم ينتشرون في المناطق التالية: (٦٩،٦٠١ زرادشتي في الهند حسب إحصاء ٢٠٠١ يتكونون من قوميتين وهما بارسي وإيراني، و ٥,٠٠٠ زرادشتي في باكستان يتركزون في مدينة كراتشي، وازداد عددهم في السنوات الأخيرة بشكل كبير بعد هجرة الكثير من زرادشتي إيران إلى باكستان، و ما بين ١٨,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ زرداشتي في قارة أمريكا الشمالية، و ٢١,٤٠٠ زرادشتي في إيران، حيث يتواجدون بشكل خاص في مدن يزد وكردمان إضافة إلى العاصمة طهران كما يوجد لهم نائب في البرلمان الأيراني وهو من أصول كردية، و ١٠,٠٠٠ زرادشتي في مناطق آسيا الوسطى وخصوصا في منطقة بلخ الواقعة في شمال أفغانستان، وفي جمهورية طاجيكستان، والتي كانت موطن الديانة المجوسية سابقا، وتوجد جالية كبيرة في أستراليا يقدر عددهم ٣,٥٠٠ وخصوصا في مدينة سيدني، و ٤٠,٠٠٠ نسمة في شمال سوريا بمنطقة تسمى عفرين في مدينة حلبو أيضا في الشمال الشرقي من سوريا في مدين قامشلي و جوارها، وعدد كبير منهم في مدن شمال عراق و خاصة مدينة موصل وكلهم من الأكراد) [1]

وأما الثاني؛ فعجيب جدا، وقد رددنا عليه بتفصيل في الجزء الأول من هذه السلسلة، وقد أشار إليه الخميني في خطاباته متأسفا، ومن ذلك قوله عن دعاوى صدام حسين التي كان يطلقها، ويزعم فيها أن حربه على إيران هي حرب على المجوس: (ماذا نعمل مع مثل هذا

---

[1] انظر مقالا بعنوان: الديانة الزرادشتية، اعداد وتقديم : سيد مرتضى محمدي، القسم العربي، موقع تبيان.

الفاسد الذي يريد تدمير العراق وإيران كما يتصور؟ ولا ندري ماذا نعمل مع مثل هذا الرجل الذي يقول منذ البداية بأننا نريد مواجهة النظام الزرادشتي أو المجوس رغم أن الشعار الذي نرفعه هو شعار (الله اكبر)؟ .. إن كل العمارات الاسلامية الموجودة في العراق أو معظمها هي من صنع الإيرانيين، فكيف يحارب هذا الرجل إيران باسم محاربة الزرادشتية أو الفارسية؟ وهل يعتبر كون إيران فارسية منقصة؟ ويدعي انه يحارب الإيرانيين لانهم مجوس ثم علم ان الصفعة جاءته من الاسلام بشعار [الله اكبر])[١]

بل إن من أهداف الثورة الإسلامية التي أعلنتها في كل محل الوقوف ضد تلك السياسات التي كان ينتهجها الشاه، ويريد من خلالها إعادة إيران إلى ما قبل الإسلام، وقد أشار الخميني إلى هذا في مواضع كثيرة من كتبه وخطبه، ومنها قوله: (هل يعلم هؤلاء الذين يتذرعون بالذرائع المختلفة، ويواصلون صمتهم بل يأمرون أحياناً بالصمت، ما هي التطورات التي ستحدث لاحقاً؟ هل قرأوا جريدة (اطلاعات) رقم ١٥٥٧٥ التي نشرت ورقة شكر قدمها الزرادشتيون إلى الشاه جاء فيها: إن المجتمع الزرادشتي فيالعالم يرى من واجبه تقديم الشكر والعرفان للشاه وشعر بالمسؤولية لذلك، لأن أحداً لم يعمل من أجل إحياء وحفظ التاريخ والثقافة والدين الزرادشتي، ولم يقدم الدعم لهم، كما فعل الشاه، وذلك منذ أن هاجر الباريتون الأرض الإيرانية.. أعَلِمَ هؤلاء أن تغيير التاريخ الإسلامي إلى تاريخ المجوس كان إحياء للزرادشتية ومذهبها ومعابد نيرانها على حساب الإسلام؟ ألهم عِلم أنّه قال في لقاء خارج البلاد: (إنّه ليس للمذهب دور في حكومتي)؟ .. اليوم وبعد ممارسة الوان الكبت وسلب الحريات بأشكاله المختلفة وممارسة الضغوط التي لا تطاق، فإن إيران الواعية على اعتاب

---

[١] صحيفة الإمام، ج١٦، ص: ٣٦٨.

انفجار عظيم، وتمضي قدماً بخطى حثيثة)[1]

بعد هذا التوضيح الذي رأينا ضرورته، نذكر أن إيران تحت ظل ولاية الفقيه، تعاملت مع الزرادشتيين بنفس معاملتها مع سائر أهل الكتاب من اليهود والمسيحيين، وسمحت لهم بأداء شعائرهم وطقوسهم بكل حرية، بل سمحت لهم بأن يمثلهم نائب خاص بهم في مجلس الشورى.

وقد كان هذا الموقف مثار سخط لدى المغرضين، الذين لم ينظروا إلى هذا باعتباره خلقا إسلاميا، وهو من حقوق الإنسان التي جاء الإسلام بالدعوة لمراعاتها، بل رأوا فيه تأكيدا لما يطلقون عليه [مجوسية إيران]

وكمثال على هذا، ما ورد في مقال بعنوان [الزرادشتية في إيران: الأصل الثقافي والتوظيف السياسي]، والذي راح صاحبه يفسر كل تلك المواقف المتسامحة من الإيرانيين مع الزرادشتية باعتبارها إحياء لها؛ فمما جاء فيه قوله: (الظهور العلني لطائفة من أعضاء الكهنوت الزرادشتية في حديقة شرق إيران في حفل يسمى [ساد] بداية شهر فبراير الجاري، واستعدادهم لتنظيم عيد النوروز والاحتفال بمولد زرادشت، هي مظاهر متظافرة على الوجود العلني لأتباع الديانة الزرادشتية، وجود يثير مفارقة متصلة بدواعي تغاضي نظام سياسي ديني منغلق مثل النظام الإيراني عن تواصل وجود هذه الديانة القديمة، ويدفع إلى البحث في العوامل الكامنة وراء تواصل بقاء هذا المكون الديني في ظل نظام يقصي كل ما يختلف عن صياغته للدين والمذهب)[2]

ثم راح يردد ما يذكره الإعلام المغرض، وما يردده معهم بعض الإسلاميين الذين ملأ

---

(1) المرجع السابق، ج٣، ص: ٣٣٠.

(2) الزرادشتية في إيران: الأصل الثقافي والتوظيف السياسي، عبدالجليل معالي، موقع العرب، ١٧/ ٢/ ٢٠١٧.

الحقد على إيران قلوبهم؛ فجعلهم يحولون الحق باطلا، والحسنة سيئة، يقول: (إيران تحرص على إعلاء قوميتها على الآخرين، وتتكئ على تاريخها وتبحث في ثناياه عما يفيد الأيديولوجية الحاكمة، والفتح العربي الإسلامي لإيران حول المجتمع الفارسي إلى مجتمع مسلم وأحال الديانة الزرادشتية إلى مجوسية إلا أن المجتمع الفارسي تشبث بفارسيته، بل أضاف لها صنوفا شتى من العداء للآخر، وعندما قرر إسماعيل الصفوي، في القرن السادس عشر، اعتماد المذهب الشيعي الإثني عشري مذهبا رسميا لدولته، فقد تنكر للأصل التاريخي للإسلام وانطلق في سعي محموم لاستئصال الوجود السني في إيران، وحاول نشر التشيع الرسمي بحد السيف. ثم جاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لتكرس التصور الصفوي وتطوره إلى ثورة إسلامية بمذاق شيعي سعت إلى تصديره خارج مجالها السياسي، وفي كل هذه المحطات كانت الزرادشتية حاضرة في المخيال الشعبي الإيراني، بل كانت مستفيدة من هذا التعاقب، فبعد الفتح الإسلامي كانت الزرادشتية بالنسبة إلى الفرس (حتى من غير المؤمنين بها) تمثل ضربا من الانتماء إلى مرحلة ما قبل العرب، أي أنها كانت إحالة على الماضي الفارسي التليد بالنسبة إليهم، ذلك أن العصبية الإيرانية ولئن استوعبت الإسلام إلا أنها واصلت عنصريتها تجاه العرب. تشبثت بالإسلام وحاولت احتكاره وفي ذات الوقت كانت تنظر إلى الزرادشتية باعتبارها منهلا حضاريا يحق لها أن تفخر به)[1]

وهكذا راح يردد مثل هذا الهراء، ويبني الكثير من الاستنتاجات التي لا تستند لأي معطيات علمية، ولو أنه كلف نفسه، وقرأ ما كتبه قادة الثورة الإسلامية، ومواقفهم لاحترم نفسه، ولما ردد أمثال هذه الدعاوى.

وهو يدعو في مقاله ـ مثل الكثير من الإسلاميين ـ النظام الإيراني إلى استئصال شأفة كل المجوس في إيران، وربما الذهاب إلى مواطنهم في البلاد الأخرى للقضاء عليهم، حتى يثبت أنه

---

(١) المرجع السابق.

ليس مجوسيا، يقول في ذلك: (النظام القائم بعد الثورة الإيرانية مارس غض نظر واضح عن الديانة الزرادشتية، كان النظام الإيراني يحارب أصحاب البدع الدينية ويصدر أحكاما بالإعدام بتهمة محاربة الله وتهديد الأمن القومي الفارسي، وفي الوقت نفسه كانت الديانة الزرادشتية تحظى بممثل في مجلس النواب من منطلق الحريات الدينية، وكان النظام الإيراني بهذه الازدواجية يضرب عصافير عديدة بحجر واحد، فهو يقدم صورة للعالم على أنه متسامح مع الأديان والمذاهب، وهو يغازل المجتمع الإيراني بتصالحه مع ما تمثله الزرادشتية من إرث لدى عموم الشعب، وهو يقدم ما يثبت وفاءه للحظة إسماعيل الصفوي وعنصرية المجتمع الفارسي، أي أنه لا يلبس تهمة محاربة الله لكل ما يصدر عن الثقافة الفارسية)[1]

ويستنتج نتائج أخرى أكثر غرابة؛ فيقول: (الحضور المتزايد للديانة الزرادشتية القديمة في إيران، هو تعبير عن تداخل العوامل التاريخية والقومية والدينية والمذهبية والاجتماعية، والثابت أن العقل الإيراني توصل إلى صياغة متصور ثقافي مركب يسعى إلى التوفيق بين الأصل الزرادشتي والتشيع الرسمي، فاللغة الفارسية والتقويم والأشهر والعادات والاحتفالات وحتى مكان دفن الإمام علي الرضا الإمام الثامن المجاور لمدفن زرادشت، كلها مظاهر دالة على التشبث الإيراني بالمنطلق الزرادشتي، بل توجد العديد من القراءات التي تعتبر أنه تم تطويع العادات الزرادشتية القديمة لخدمة التشيع السياسي الإيراني، ومثلها الاحتفالات السنوية بعيد النوروز هي في حقيقتها احتفال زرادشتي، تمارس علنا وبتشجيع رسمي إيراني وتمارس خلالها تقاليد القفز فوق النار، لتتاح الفرصة بعد ذلك للزرادشتيين لإحياء مولد زرادشت بعد أيام قليلة من رأس السنة الفارسية)[2]

هذا مثال عن النظرة العجيبة التي يتعامل بها الإسلاميون وغيرهم مع إيران؛ فهي لا

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

تنجو منهم في حال من الأحوال؛ فلو أنها قمعت الزرادشتية، وأساءت إليها لصوروها بصورة المجرم، وراحوا ينقلون لها النصوص التي تدعو إلى التسامح، وإذا ما تسامحت راحوا يتهمون بالدعوة للمجوسية، بل للتدين بها..

ثالثا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع الاختلاف المذهبي:

من أهم القضايا التي استثمرها أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعداء نظامها الإسلامي قضية الاختلاف المذهبي، أو ما يسمى [الخلاف السني الشيعي]؛ ولذلك نرى الكثير من المغرضين، بما فيهم الحركات الإسلامية نفسها، لا تعتبر النظام الإيراني نظاما إسلاميا، بل لا تعتبر إيران نفسها مسلمة، لسبب بسيط، وهي أن قادتها ليسوا من المدرسة السنية، بل من المدرسة الشيعية.

ولهذا نجدهم يفضلون الحكم الملكي المتواجد في المنطقة، المعروف بولاءاته للغرب، ولأمريكا خصوصا، على النظام الإيراني، ويعتبرونه حكما إسلاميا راشدا، بل يعتبرون كل نظام في الدنيا أفضل من النظام الإيراني، حتى لو كان مستبدا ظالما ولا علاقة له بالإسلام، بل إن الحقد وصل بهم إلى اعتبار نظام الشاه أفضل من النظام الذي يسمونه [نظام الملالي]

وقد ترجموا عن هذا الحقد بكل اللغات، وألبسوه جميع الألبسة، فاستعملوا اللغة الأكاديمية التي تحتال لتحول من النظام الإيراني مؤامرة غربية خفية لضرب الإسلام السني، ويستعملون اللغة الخطابية والعاطفية ليجعلوا من إيران مجوسا، لا علاقة لهم بالإسلام، وأنهم لم يدخلوا إلى الإسلام، وإنما تظاهروا به، حتى يخربوه من داخله.

ولن نحتاج إلى ذكر الأدلة على ذلك هنا، ذلك أن الكتب [(١)] والمحاضرات والأشرطة الوثائقية وكل ما في الدنيا من وسائل استثمر ليغرس هذه المفاهيم، لتمتلئ القلوب أحقادا على

---

(١) انظر على سبيل المثال: ماذا يجري لأهل السنة في إيران. من منشورات مجلس علماء باكستان عام (١٩٨٦)، وأحوال أهل السنة في إيران. لعبد الرزاق البلوشي طبع (عام ١٩٨٩)، أحوال أهل السنة في إيران. لعبد الله محمد الغريب طبع (عام ١٩٨٩)..

النظام الإيراني، بل على الشعب الإيراني نفسه.

ويحتجون لذلك كله بالتضييق على أهل السنة، ومنعهم حقوقهم، ومنعهم من بناء المساجد أو الصلاة فيها، والنهي عن أن يسموا أنفسهم بأسماء الصحابة، ومنعهم من الدخول للبرلمان في نفس الوقت الذي يسمحون فيه لليهود بالدخول إليه، وغيرها من الأيقونات الحاقدة التي صار الجميع يرددها من غير أن يتحقق منها.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في كتاب تحريضي مملوء بالمغالطات التي لا يقصد منها إلا الشحن العاطفي والتحريض الطائفي، ألقاه بشكل محاضرات الشيخ ممدوح الحربي، وجمعت في كتاب باسم [موسوعة الشيعة]، ذكر فيه ما توهمه من مؤامرات على أهل السنة، وحاول أن يقارن فيه بين الوضع أيام الشاه، والوضع الجديد، ليفضل فيه أيام الشاه على الوضع الجديد، وكأنه يدعو الإيرانيين إلى الانتفاضة على النظام الجديد، وإعادة النظام الشاهنشاهي.

يقول في كتابه، تحت عنوان [أهل السنة قبل الثورة الإيرانية وبعد الثورة الإيرانية]: (لا شك أن أهل السنة في زمن شاه إيران السابق وقبل الثورة الخمينية كانوا يتمتعون بحرية البيان في عقيدتهم، ومزاولة جميع النشاطات من بناء المساجد والمدارس وإلقاء المحاضرات وطباعة الكتب في خارج البلاد، ولكن في نطاق المذهب بل كان محظوراً وممنوعاً منعاً باتاً التعرض من الشيعة لمذهب السنة أو السنة للشيعة)[1]

ويذكر من الأمثلة على ذلك أن (رجلاً من الشيعة وزع كتاب فيه مساس بأم المؤمنين الطاهرة عائشة؛ فمسكه بعض الغيورين من أهل السنة وضربوه ضرباً موجعاً، ثم قبضت عليه حكومة الشاه، وأدخلته السجن؛ فمن هنا كان لأهل السنة والجماعة حرية تامة في نشر المعتقد السني، وتوعية الناس، وبيان التوحيد الصافي ورد الشرك، الذي صار محظوراً الآن في حكومة الملالي والمعممين، بل يعتبر الداعي إلى التوحيد الآن في إيران وهابياً يقبض عليه فوراً، كما أن

(١) موسوعة الشيعة، ممدوح الحربي، ص١١٠.

أهل السنة كانوا يتمتعون بالأمن والأمان في أموالهم وأعراضهم ودمائهم في عهد شاه إيران وقبل الثورة الخمينية، كما كان يتمتع أهل السنة أسوة بالشيعة في الحصول على المواد الغذائية وبسهولة ويسر ودون تعب ، أما بعد الثورة الخمينية فقد صارت كل هذه الموارد الغذائية بيد الحكومة والتي لا تقدمها إلا بعد الانقياد والخضوع أمامها للحصول على المواد المعيشية كلها)(١)

ويتطرق في كتابه إلى تفسير كل قانون يقنن في إيران باعتباره قانونا لمحاربة أهل السنة، ولا ينسى أن يختلق الأكاذيب الكثيرة من أجل ذلك، مثل المؤامرة التي عبر عنها تحت عنوان [تزويج الشيعيات الإيرانيات من أبناء السنة]، ثم بين كيفية تنفيذ هذه المؤامرة بقوله: (لقد اتخذت الحكومة الإيرانية وسائل أخرى للقضاء على أهل السنة والجماعة في إيران، منها تزويج السنة بالنساء الشيعيات، واللاتي يرسلن من قبل الحكومة بعد إعطائهن دروساً مكثفة وإقناعهن بأنهن داعيات إلى التشيع، وعليهن دعوة الأزواج وأهل بيوتهم وذريتهم إلى التشيع، وإظهار حسن الأخلاق والمعاملة الحسنة مع الزوج وأن تساير الزوج في طبيعته وشخصيته، فأحياناً تعلن الحكومة الإيرانية في أحدى مدن أهل السنة مثلاً، عن وصول امرأة [أي شيعية]؛ فمن يرغب بالزواج؛ فليبادر قبل فوات الفرصة، فيبادر أهل السنة إلى الزواج، وذلك بقصد الشهوة وقضاء الوطر من البيض الحسان، وهذا التزاوج كثيراً ما يتأثر به الأزواج وأهلهم؛ فيميلون إلى معتقدات الشيعة، وأما الأبناء الذين يولدون من هذه المجندة الشيعية فيتشيعون حتماً ولا بد)(٢)

ومن تلك المؤامرات [مخططات لتغيير خارطة أهل السنة في إيران]، وبين كيفية تنفيذها، فذكر أنهم (قاموا بإنشاء مستوطنات في مناطق السنة، وبناء بيوت حكومية في المدن السنية

---

(١) المرجع السابق ، ص١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص١١٨.

وتوزيعها على الشيعة القاطنين بعيداً عن مدن أهل السنة، إضافة إلى جلب الأيد العاملة الشيعية إلى مناطق السنة، وذلك لتكثيف العدد السكاني الشيعي؛ فمن زار مثلاً مناطق أهل السنة في إيران يلاحظ نشاط الشيعة الرهيب في إقامة المستوطنات وخاصة في كردستان وتركمان وبلوشستان، فمثلاً كانت مدينة زاهدان قبل ١٥ عام لا يسكنها شيعي واحد لا يوجد فيها شيعي واحد؛ والآن يبلغ تعداد الشيعة إلى قرابة ١٠٪ من تعداد سكان مدينة زهدان، ومع تشجيع الحكومة الإيرانية للشيعة في سكنى المناطق السنية، ففي المقابل يمنعون السنة القادمين من خارج إيران من الإقامة والاستيطان في أماكن السنة وخاصة المهاجرين الأفغان السنة)[١]

ومن تلك المؤامرات ـ كما يذكر ـ أنهم (قاموا بشراء بعض ذمم علماء السوء من أهل السنة، وذلك بإعطائهم بعض المناصب وبناء المساكن وإجراء المرتبات الشهرية لهم، ومن المحاضرات التي كان يلقيها هذا النوع من العلماء محاضرة لأحدهم كانت بعنوان [واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا] بيّن في هذه المحاضرة أن الخلاف بين السنة والشيعة خلاف سطحي، ثم يقول وإننا نؤمن أن ما يقولونه الشيعة حق، وأن القول بولاية الفقيه قول حق، يجب علينا أتباعه، وأن الخلاف الوحيد بيننا وبين إخواننا الشيعة هو في إرسال اليد وقبضها، وهذا خلاف قد وقع بين أهل السنة أيضاً كما هو رأي عند بعض المالكية)[٢]

أما حال [علماء أهل السنة في إيران]، فيذكرهم بحسرة قائلا: (كم من علماء أفاضل ألقت عليهم الحكومة القبض بدعوى أنهم يحملون المعتقد الوهابي، وكم أغلقت مدارس بدعوى أن مؤسسيها وهابيون، وبلغ الحد بهم أن هدموا إحدى المدارس بالجرافات ليلاً بدعوى أن الذي أسسها ممن يحمل العقيدة الوهابية)[٣]

---

(١) المرجع السابق، ص١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص١١٥.

(٣) المرجع السابق، ص١١٩.

وهو يختم كل محاضرة من محاضراته بمثل هذا الدعاء الذي يمتلئ بالعبرات، مما يثير عواطف الحاضرين: (اللهم انصر المستضعفين من أهل السنة في إيران، اللهم احفظ نساءهم وأبنائهم ودينهم وأعراضهم وأموالهم ومدارسهم ومساجدهم من كيد الحاقدين الخبثاء، اللهم احفظ أهل السنة في كل مكان فإنهم غرباء، اللهم وأنصر المجاهدين في سبيلك في كل مكان، اللهم عليك باليهود والشيعة والنصارى والهندوس والعلمانيين والشيوعيين والصوفية وكل فرق الضلال الذين تحزبوا على الموحدين القائمين بدينك يا عزيز يا قهار، اللهم وفق ولاة أمورنا من العلماء والأمراء لينصروا أهل السنة في كل مكان، اللهم ارفع سيف الحق بيد الأمراء ليدفعوا الظلم والشرك عن البلاد والعباد)[1]

ولا ينسى في نهاية كل محاضرة أن يحملق في وجوه الحاضرين، ويقول لهم: (اللهم هل بلغت اللهم فأشهد، اللهم هل بلغت اللهم فأشهد، اللهم هل بلغت اللهم فأشهد) [2]

هذه مجرد نماذج عن هذه الموسوعة التي جمعت من محاضرات الداعية الكبير الشيخ ممدوح الحربي، والتي يعتبرها الكثير مصدرا أساسيا لهم في التعرف على كيفية تعامل النظام الإيراني مع أهل السنة.

ونحب أن نذكر أن هذا الداعية الكبير، والذي جمعت محاضراته في هذا الكتاب، واعتبرت مصدرا للمعلومات حول المؤامرات التي يقوم بها النظام الإيراني في حق أهل السنة، له موسوعة أخرى حول الطرق الصوفية، كفرها فيها جميعا، وبين فيها مواضع انتشارها، وحرض عوام الناس عليها.

وهو من خلال كتبه ومواقفه يقصر أهل السنة على المدرسة السلفية، أتباع الشيخ محمد

---

(١) المحاضرات المسموعة للشيخ ممدوح الحربي في موقع طريق الإسلام، وهي مفرغة أيضا في نص بعنوان [إخواننا أهل السنة في إيران]، موقع فيصل نور، ١٠/ ٢٢/ ٢٠١٢.

(٢) المرجع السابق.

بن عبد الوهاب، ولذلك عندما يذكر أنه لا توجد مساجد لأهل السنة في إيران، يقصد بذلك عدم وجود مساجد للوهابية، لأنه لا يعتبر مساجد المذاهب الأربعة، ولا مساجد الصوفية، بل يسميها مساجد شرك، كما هي عادة السلفية، حيث نراهم في كل مدينة يقيمون مساجد خاصة بهم، ويعتبرون ما عداها مساجد مشركين.

بناء على هذا، نحاول في هذا المطلب الرد على هذه الشبهة، وبيان المغالطات التي تحملها، والتي يرفضها الواقع، وذلك عبر نوعين من الأدلة:

الأول: المواقف النظرية لقادة الثورة الإسلامية من العلاقة بين السنة والشيعة، ومن الخلاف السني الشيعي.

الثاني: المواقف العملية من حقوق أهل السنة في إيران، والامتيازات المعطاة لهم، والشهادات الدالة على كذب تلك الشبهات المثارة ضدهم.

وسنتناول هذين الموقفين من خلال العنوانين التاليين:

١ ـ الموقف النظري من الاختلاف المذهبي:

من خلال بحثي المتأني في كتب قادة الثورة الإسلامية، وخطاباتهم، وبياناتهم، وفي أدق التفاصيل لم أجد ولو كلمة واحدة تدل على الطائفية، ولا على كون الثورة الإسلامية ثورة شيعية، بل نجدهم جميعا يتحدثون عن الإسلام، لا عن الطائفة، ولا عن المذهب، ويعتبرون انتصار الثورة في إيران انتصارا للإسلام وليس انتصارا لأي جهة.

وهم في كل محل ينبهون إلى هذا، ويعتبرون الإسلام فوق الطائفية، وفوق المذاهب، لكن المغرضين لا ينظرون إلى هذا، وإنما ينظرون إلى بعض اقتباسات قادة الثورة الإسلامية من كتب الشيعة، ويعتبرون ذلك طائفية ومذهبية وتحيزا.

ولست أدري كيف يفكر هؤلاء، وهل يريدون منهم، وهم في البيئة الشيعية أن يقتبسوا أقوال مالك والشافعي، ويواجهوا جمهورهم الملتف حولهم بما لا يعرفونه، ولا يتمذهبون

بمذهبه؟

ثم ما الضرر في أن يذكر قادة الثورة الإسلامية في أحاديثهم واقتباساتهم أقوال الإمام علي والحسن والحسين وسائر الأئمة ومواقفهم، وهم محل إجماع من الأمة جميعا؛ فهل يعتبر ذكر مالك والشافعي إسلاما، بينما ذكر الإمام علي والحسن والحسين مجوسية وطائفية وتحيزا؟

لا يمكن أن نفسر هذه المواقف إلا بالجهل والأنانية والكبرياء، ذلك أن الصادق ينظر إلى القيم، ولا ينظر إلى ما يرتبط بها؛ فسواء أخذنا مبادئ الحكم الإسلامي، ومعانيه من كلمات الإمام علي، أو من كلمات غيره، المهم أن تكون هذه الكلمات متوافقة مع القرآن الكريم، ومع قيم الدين، التي هي محل اتفاق الأمة جميعا.

ولذلك كان العاقل هو الذي يسأل عن توفر القيم في القوانين وصلتها بالشريعة الإسلامية، ولا يسأل من أي كتاب اقتبست، ولا في أي مذهب وردت، ولهذا فإن ما نص عليه الدستور الإيراني من مراعاة المذهب الجعفري في تطبيق الشريعة، لا يعني إلا مراعاة البيئة التي ستطبق فيها الشريعة، مثلما هو حاصل في جميع البلاد الإسلامية التي تستند في أحوالها الشخصية إلى الشريعة، ثم تربطها بالمذهب السائد في البلد.

مع العلم أن إيران ـ كما سنرى ـ تترك للمناطق السنية فيها الحرية في أن تطبق المذاهب المرتبطة بها في فروع الشريعة، أما في القضايا المرتبطة بالحكم والسياسة والاقتصاد؛ فهي محل اتفاق الأمة، والخلاف فيها بسيط، لأنها أكثرها من النوازل العصرية.

بناء على هذا سنذكر هنا بعض مواقف قادة الثورة الإسلامية، ابتداء من الخميني الذي كان يتحدث باسم الإسلام، لا باسم الطائفة، بل يحذر كل حين من الإيمان بالطائفة وتقديمها على الإسلام.

ومنها ما صرح به في مقابلة صحفية مع بعض وسائل الإعلام الأجنبية، حين كان منفيا في باريس؛ فقد سأله الصحفي الأمريكي قائلا: (كيف ستعاملون الأقليات الدينية في الحكومة

الإسلامية، وهم المسلمون السنة، الصوفيون، الآشوريون، المسيحون والأرمن واليهود والبهائيون؟)

فأجاب الخميني على البديهة: (أولًا الإخوة أهل السنة ليسوا بأقلية مذهبية قط، ونحن قلنا مراراً بأن سلوكنا مع الأقليات الدينية جيد جداً، فالإسلام يحترمهم، ونحن سنعطيهم جميع حقوقهم. فلهم الحق أن يكون لهم ممثل في المجلس ولهم الحرية في ممارسة النشاطات السياسية والاجتماعية، وعباداتهم. إنهم إيرانيون مثل جميع الإيرانيين يعيشون بأمان في ظل الحكومة الإسلامية)[1]

وهذا يفسر عدم وجود نص في الدستور يتعلق بحقوق أهل السنة، بخلاف النصوص الواردة حول الأقليات الدينية، ذلك أن الدستور الإيراني يعتبر أهل السنة مثل الشيعة تماما، وهم في حقوقهم ينتخبون على مرشحيهم بحسبب أعداد مدنهم، ولا علاقة لذلك بالمذهب والطائفة، وهذا من ذكاء واضع الدستور وحكمته، لأنه لو وضعت مواد تتعلق بهذا، لاعتبرها الجميع شماعة لاعتبار إيران دولة طائفية، ويحكمها دستور طائفي، ولهذا نرى النواب من أهل السنة يفوزون في مناطقهم، لا باعتبارهم أهل سنة، وإنما باعتبارهم مرشحين زكاهم الشعب.

وقد أشار الخميني في نداء له قبل الاستفتاء الشعبي العام، إلى تلك الحرب الناعمة التي تستعمل الاثنيات الموجودة في إيران لاستثمارها في انهيار الحكم الإسلامي من بدايته، وقبل تجربته، فقال مخاطبا الشعب الإيراني: (تصل وبمنتهى الأسف أخبار مزعجة من كنبد وزاهدان واردبيل تتحدث عن قيام بعض المجموعات المنحرفة ببث الفرقة والسموم بين أهالي تلك المناطق، وترويج شائعة مفادها أن علماء الدين سيحرمون الإخوة من أهل السنة من حقوقهم المشروعة)[2]

---

(١) صحيفة الإمام، ج٥، ص: ٢٠٢.

(٢) صحيفة الإمام، ج٦، ص: ٣٤٢.

ثم بين وجه التناقض الذي يحمله مثيرو تلك الفتن، والذين لا يعتقد أكثرهم بصلاحية الإسلام بمذاهبه جميعا للحكم أصلا، يقول: (إنني أقول وبمنتهى الأسف أن هؤلاء المنحرفين الذين يستلهمون أمريكا، ويتلبسون بلبوس اليسار، يسعون إلى إعادة عمليات النهب التي كانت رائجة في عهد النظام البائد، ولكن بأسلوب آخر)[1]

ثم يذكر العلاقة التي تربط قادة الثورة الإسلامية مع جماهير أهل السنة، والذين تشكل الطرق الصوفية أغلبهم: (إننا لانرى لنا أي خلاف مع إخواننا المسلمين من أهل السنة، ونطمئنهم بأن جميع الفئات الاجتماعية في البلاد ستنال حقوقها، سواء أكانوا من السنة أو الشيعة؛ فليس هناك من فرق بين طوائف المسلمين في الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، إنني اهيب بجميع الإخوة والأخوات في جميع أنحاء البلاد ألايكترثوا إلى السموم التي تبثها تلك العناصر الفاسدة وأن يتوجهوا في الغد إلى مراكز الاقتراع، ويدلوا بأصواتهم لما يريدون)[2]

وفي خطاب آخر له، في المدرسة العلوية بطهران دعا فيه جميع الاثنيات الإيرانية إلى المساهمة في إعمار البلاد، وقد استهله بقوله: (نحن والمسلمون من أهل السنة جسم واحد، لأننا مسلمون وإخوة، وإذا قال أحد كلاما يبعث على الفرقة بين المسلمين؛ فاعلموا أنه إما أن يكون جاهلا أو أنه من أولئك الذين يريدون الوقيعة بين المسلمين، فليس هناك مسألة سنة وشيعة أبدا، الجميع إخوة)[3]

وعندما نجح بعض المغرضين في إثارة الفتن في بعض المناطق بعد انتصار الثورة الإسلامية، وخصوصا في منطقة الأكراد، راح الخميني يذكرهم بالأخوة التي تجمع بين السنة

---

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٤٢.

(٢) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٤٢.

(٣) المرجع السابق، ج٦، ص: ١١١.

والشيعة، وقال في ندائه: (إلى اهالي كردستان المحترمين، علمنا بأن مجموعة تتحرك خلافاً للإسلام وتثير أعمال شغب في كردستان العزيزة، ولا تترك فرصة للمسلمين أن ينعموا براحة البال.. إن هذه المجموعة تنفذ هجمات على الجيش وتوجه الإهانات إلى منتسبيه بعد أن عاد إلى أحضان الشعب المسلم وتبعه في نهضته. إن مثل هذه الممارسات تناهض الإسلام ومصالح المسلمين.. وليعلم أهالي كردستان وسائر المناطق، بأن أي تعرض للجيش والجندرمة أمر مرفوض من قبلنا، كما أننا لانعتقد بوجود أي خلاف بيننا وبين إخواننا من أهل السنة فجميعنا شعب واحد ولنا قرآن واحد)[١]

وفي خطاب مفصل له مع بعض علماء أهل السنة، وفيهم الشيخ أحمد مفتي زاده وجمع من اهالي كردستان، راح الخميني يبسط لهم مسائل الخلاف بين السنة والشيعة، ويربطها بالأنظمة السياسية الجائرة، التي حاولت أن تثير الفتن بين مكونات المسلمين؛ فقال: (إن الاختلاف بين أتباع الطائفتين والمذهبين يعود في جذوره إلى صدر الإسلام، إذ سعى آنذاك الخلفاء الأمويون والعباسيون إلى إيجاد الفرقة والخلاف؛ فكانوا يعقدون المجالس لتكريس الاختلاف، ورويدا رويدا أدى هذا الاختلاف إلى ظهور حالة التنافس بين عوام السنة وعوام الشيعة، وإلا فلا عوام السنة عملوا ويعملون بسنة رسول الله ﷺ ، ولا عوام الشيعة اتبعوا الأئمة الأطهار)

ثم بين مدى التعالي على الطائفية الذي مثله أئمة أهل البيت، والذين كانوا يعبرون عن الإسلام وحده، لا عن أي طائفة؛ فقال: (لقد سعى أئمتنا الأطهار إلى وضع الجميع في إطار المجتمع، فكانوا يصلون معهم، ويمشون خلف جنائزهم، ولكن الأمور اختلفت تدريجيا، وقام المتجبرون بمثل هذه الأعمال لإشغال الطائفتين ببعضهما كي يتسنى لهم أن يفعلوا ما

---

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٠٥.

يشاءون)[1]

ثم ذكر المؤامرات الشيطانية للمستعمرين، والتي طبقوها في إيران، كما طبقوها في سائر بلاد العالم الإسلامي لينشغل المسلمون بالصراع الداخلي عن مواجهتهم؛ فقال: (قبل ما يقرب من ثلاثمائة عام تم تنفيذ سياسة أجنبية في إيران وفي الشرق استهدفت في الغالب تحقيق مثل هذه الأمور.؛ فقد عكف خبراؤهم على دراسة الطائفتين وبعض الشخصيات ونفسيات الناس بالإضافة إلى جوانب القضايا المادية المتعلقة بنا، وحاولوا استغلالنا من طريقين: ماديا وكما ترون فقد استغلونا، ونفسياً من خلال التركيز على توسيع شقة الخلاف بيننا، وترون كيف أنه اذا تفوه أحد بكلمة واحدة؛ فإنهم يجعلونها نارا على علم، فينشرونها ويطبعونها، وهذا ليس من فعل شخص عادي، إنه عمل الحكومات والأجانب الذين يسعون إلى نشر ذلك وتوسيع نطاقه) [2]

ثم ذكر المشتركات الكثيرة التي تجمع بين السنة والشيعة، ودعا إلى التركيز عليها، وتهميش الخلافات الفرعية؛ فقال: (نحن معا كيان واحد غير قابل للتفكيك، والاختلاف بين المذهبين لا ينبغي أن يتحول إلى خلاف في أساس الإسلام، فالإسلام أسمى من أن يؤدي الاختلاف فيه إلى ظهور مسلك كذائي فيه.. إننا نرى الأخطار تهدد الإسلام، لذا علينا جميعا أن نتكاتف ونتجنب تلك الاشتباهات التي ارتكبت في الماضي، وأن نقطع الايدي التي تريد أن تفرقنا عن بعضنا) [3]

ثم دعا جميع المدارس السنية والشيعية إلى الدعوة إلى المشتركات للحيلولة دون تحقق المؤامرات الخارجية؛ فقال: (إنني آمل أن نتمكن من تجاوز هذه الفرقة بمساعيكم وجهودكم

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٨١.

(٢) المرجع السابق، ج٦، ص: ٨١.

(٣) المرجع السابق، ج٦، ص: ٨١.

أنتم أيها العلماء في مناطقهم، وجهودنا نحن طلبة العلوم الدينية هنا) (١)

ولم ينس أن يذكر أن الخلافات الموجودة بين المدرستين يوجد مثلها بين كل مدرسة، ولذلك لو طبق ما يريده الأعداء؛ فسيتحول الصراع بين المدارس إلى الصراع بين كل مدرسة وأتباعها؛ يقول: (إن الاختلافات موجودة حتى بيننا نحن: كالاختلاف بين الإخباريين والمجتهدين، وهو باب من أبواب الاختلاف، والاختلاف بين الصوفية والمتشرعة، وأخيرا بين الأحزاب بعضها مع بعض، أو بين الجامعيين وطلبة العلوم الدينية، كل هذا موجود وهم يسعون إلى تكريس تلك الاختلافات كي نبقى مشغولين بأنفسنا، وهم يقضون على ما لدينا من اعتبار، فهم ينهبون ثرواتنا على الصعيد المادي وما لدينا من معنويات على الصعيد المعنوي، إلا أن شعبنا قد استيقظ الآن، سواء في أوساطكم وذلك ببركة وجودكم أنتم، أو في أوساطنا ببركة وجود علماء الدين هنا) (٢)

وهكذا نرى القائد الحالي للثورة الإسلامية، والولي الفقيه لإيران، السيد علي الخامنئي، يعتبر كل داعية للطائفية بين المسلمين عميلا للأعداء، وهو يذكر أن الإسلام للجميع، وحتى [السلفية] التي يدعيها المغرضون للجميع، يقول في خطبه صلاة الجمعة بطهران، بتاريخ ٠٣/ ٠٢/ ٢٠١٢: (.. و[السلفية] إذا كانت تعني العودة إلى أصول القرآن والسنة والتمسك بالقيم الأصيلة ومكافحة الخرافات والانحرافات وإحياء الشريعة ورفض التغرّب فلتكونوا جميعًا سلفيين، وإذا كانت بمعنى التعصّب والتحجّر والعنف في العلاقة بين الأديان أو المذاهب الإسلامية فإنها لا تنسجم مع روح التجديد والسماحة والعقلانية التي هي من أركان الفكر والحضارة الإسلامية، بل ستكون داعية لرواج العلمانية والتخلّي عن الدين)(٣)

---

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٨١.

(٢) المرجع السابق، ج٦، ص: ٨٢.

(٣) انظر: وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية، تحرير حسن الزين، ص٣٤٣.

ثم راح يحذر كعادته من الإسلام الذي يدعو إليه الغرب، فيقول: (كونوا متشائمين من الإسلام الذي تطلبه واشنطن ولندن وباريس، سواء من النوع العَلماني المتغرّب، أو من نوعه المتحجّر والعنيف. لا تثقوا بإسلام يتحمّل الكيان الصهيوني لكنه يواجه المذاهب الإسلامية الأخرى دونما رحمة، ويمدّ يد الصلح تجاه أمريكا والناتو لكنه يعمد في الداخل إلى إشعال الحروب القبلية والمذهبية. وراء هذا الإسلام من هم أشداء على المؤمنين رحماء بالكافرين.. كونوا متشائمين من الإسلام الأمريكي والبريطاني إذ أنه يدفعكم إلى شَرَك الرأسمالية الغربية والروح الاستهلاكية والانحطاط الأخلاقي)[1]

وهو يدعو في كل خطاباته إلى تجاوز كل ما يثير الفتنة والفرقة بين المسلمين، وقد عبر عن ذلك في فتاواه وخطبه، ومن ذلك قوله: (على المسلمين أن يجابهوا أيّ عامل من العوامل الناقضة والمضادة للوحدة؛ هذا واجب كبير علينا جميعاً؛ الشيعة يجب أن يقبلوا هذا، والسنة أيضاً يجب أن يقبلوه، وكذلك الفرق والشعب المتنوعة داخل الشيعة وأهل السنة يجب أن تتقبّل هذا الشيء)[2]

ومن ذلك فتواه الشهيرة بحرمة المساس بمقدسات المسلمين، وهي ليست مجرد فتوى، بل هي من الأصول التي نشأت عنها الفروع الفقهية الكثيرة، والتي تقطع كل الحجج التي يتشبث عادة دعاة الفتنة من سب الصحابة ولعنهم والتبري منهم؛ ففي سؤال حول معنى التبرّي، أجاب مقرر فتاواه: (التولي والتبرّي الذان يعدان أحياناً ضمن أصول الدين، ويعتبران في أحيان أخرى من فروع الدين، وكلا الرأيين صحيح، لهما جانب عقيدي وجانب عملي. من الناحية العقيدة هو أن نعتقد بولاية الأولياء الإلهيين ورسل الله والأئمة الأطهار، وأن نحبّهم ونحبّ أتباعهم ومواليهم، وهناك جانب عملي يتمثل في إطاعتهم، والتبرّي هو الحالة المعاكسة

(١) المرجع السابق، ص٣٤٤.

(٢) وذلك في كله له بتاريخ ١٩/ ٠١/ ٢٠١٤. تزامناً مع أيام أسبوع الوحدة الإسلامية.

للتولي، بمعنى معاداة أعداء الله وأعداء أولياء الله، وعلى المكلفين أن يؤمنوا بهذين الأصلين من الناحية العقيدية ويتمسكوا بهما من الناحية العملية)[1]

وهذا من المتفق عليه بين المسلمين جميعا، وهو ما يسمى بالولاء والبراء، وقد قرره القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]

لكن الخلاف في كيفية تطبيق هذا الأمر الإلهي، وقد كان من الشيعة، وخاصة الإخباريين منهم من يلزم أتباعه بتسمية المتبرأ منهم، ولعنهم، وهو ما يثير الفتن، لكن تطبيق فتوى الخامنئي تتجاوز هذه المشكلة؛ فقد قال فيها مقررها: (وليس هناك لزوم بالنسبة للشخص الذي يريد التبرّي بأن يرفق تبرّيه هذا باللعن والشتائم وسوء القول، كان هناك الكثير من المسلمين منذ صدر الإسلام وإلى العصر الحاضر، ونموذجهم سماحة الإمام الخميني وسماحة قائد الثورة الإسلامية نفسه، هؤلاء كانوا طبعاً من أهل التولي والتبرّي بحق، لكنهم ليسوا من أهل السباب واللعن. إذن، بوسع الإنسان أن يكون صاحب تبرّي، من دون أن يوجّه الإهانات والسباب واللعن لمقدسات الآخرين. سماحة السيد القائد لا يعتبر توجيه الإهانات لمقدسات الآخرين جائزاً، بل يعتبره حراماً)[2]

---

(١) فتاوى الإمام الخامنئي فيما يخص أحكام أصحاب المذاهب والأديان الأخرى، مقرر الفتاوى، فلاح زاده – عضو مكتب استفتاءات سماحة آية الله العظمى السيد الخامنئي و رئيس مركز علم مواضيع الأحكام الفقهية، موقع الخامنئي، بتاريخ: ١٢/ ١٢/ ٢٠١٦.

(٢) المرجع السابق.

وعن سؤال حول (تنافي حكم الوحدة مع التبرّي)، أجاب المقرر بقوله: (من المؤكد أن وحدة المسلمين لا تتنافى مع التبرّي، أي إن الأفراد بوسعهم معاداة أعداء الله وأعداء أولياء الله، ومجابهة الذين يحاربون المسلمين، ويكونوا في الوقت نفسه متحدين مع غيرهم من المسلمين، إذن وحدة المسلمين لا تتنافى إطلاقاً مع التبري من أعداء الله وأعداء أولياء الله، وكمثال على ذلك أن الإمام الخمينى كان ولائياً ومتبرئاً من أعداء الله وأعداء أولياء الله، ولا يوجّه في الوقت نفسه الإهانات واللعن لمقدسات سائر المسلمين والأشخاص الذين يحترمونهم، وكان هناك الكثير من الأعاظم والأجلاء يدعون الناس إلى الوحدة ويتبرأون في الوقت ذاته من أعداء الله)[1]

وهو يوجب هذا الأمر بحكم على ولايته على المسلمين حتى على غير مقلديه، وقد جاء في تقرير الفتوى: (والوحدة بين المسلمين وتجنب التفرقة حالة واجبة، وإيجاد التفرقة والخلافات بين المسلمين لصالح الأعداء ولصالح الاستكبار العالمي والصهيونية الدولية أمر محرم، أما أنهم يجب أن يراعوا هذه الوحدة حتى لو لم يكونوا من مقلدي سماحة القائد فنعم يجب على الآخرين أيضاً أتباع هذه الأوامر حسب فتاوى كل مراجع التقليد الأجلاء الأعمال غير الواجبة علينا، حتى لو كانت مستحبة، إذا كان أداؤها يؤدي إلى استغلالها من قبل الأعداء ضد مذهب أهل البيت، وتؤدي إلى توجيه الإهانات لأتباع مذهب أهل البيت أو تؤدي إلى الخلاف بين المسلمين، فهي غير جائزة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الإنسان من مقلدي سماحة السيد القائد أو من مقلدي سائر المراجع، يجب عليهم مراعاة ذلك)[2]

وعن سؤال حول موقف الخامنئي من مراسم اللعن التي تقام في أيام خاصة في بعض المناطق، أجاب المقرر بقوله: (قال سماحة السيد القائد مراراً لا توجهوا الإهانات لمقدسات

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

سائر المذاهب، إذن يجب اجتناب هذه الممارسات، والنقطة الجديرة بالملاحظة هي أن البعض يقولون: لا إشكال في أن نعلن في المجالس الخاصة، لكن سماحته لم يقيّد الأمر بأن يكون المجلس عاماً أو خاصاً، بل قال على نحو العموم: لا توجّهوا الإهانات لمقدسات سائر المسلمين، أي سائر الفرق الإسلامية، وقال سماحته في موضع من المواضع: (ذلك الشيعي الذي تدفعه جهالته وغفلته، أو المغرض أحياناً – ولدينا مثل هذه الحالات أيضاً ونعرف أفراداً من الشيعة مشكلتهم ليست مجرد الجهل، بل لديهم أوامر ومأموريات بزرع الخلافات – لتوجيه الإهانات لمقدسات أهل السنة، أقول: إن سلوك كلا الفريقين حرام شرعاً وبخلاف القانون)، إذن، توجيه الإهانات لمقدسات سائر المذاهب الإسلامية حرام شرعاً في رأي سماحة السيد القائد)[1]

وحول المجالس العلمية التي تعقد حول الخلاف في القضايا بين السنة والشيعة وعن الشروط المرتبطة بها حتى لا تصطدم بفتوى مراعاة المقدسات، أجاب بقوله: (إما أن يكون هناك نقاش علمي فهذا من آراء سماحة السيد القائد، وهو يوافقه. الأمور التي توجد حولها اختلافات علمية في وجهات النظر بين فرق المسلمين، وبين الشيعة والسنة، فليجتمعوا في جلسات واجتماعات علمية بشكل محترم وينقدوا آراء بعضهم، ولكن بشكل علمي وفي المحافل العلمية وبين أهل الفن والاختصاص، وأسلوب ذلك هو الجدل بالتي هي أحسن على حد تعبير القرآن الكريم. مثل هذا النقاش العلمي الذي لا يؤدي إلى الخلافات والنزاعات والتفرقة والفتن بين المسلمين لا إشكال فيه. الشيء الذي فيه إشكال وهو حرام إيجاد التفرقة بين المسلمين وبين المجتمعات الإسلامية)[2]

وقد ذكر نص فتوى الخامنئي في هذا المجال، وهي: (إذا أرادوا أن يناقشوا نقاشاً مذهبياً

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

فلا إشكال في ذلك إطلاقاً. إنني أوافق النقاش المذهبي. إذا أرادوا إقامة نقاش علمي مذهبي بين العلماء وأصحاب الخبرة والاختصاص فليجتمعوا وليقوموا بذلك، ولكن لا على مرأى الناس وأمامهم، بل ليتناقشوا علمياً في جلسات علمية) [١]

والخامنئي في مناسبات كثيرة يعتبر المخالفين لهذه الفتاوى، والذين يصرون على إثارة الفتن، من أتباع [التشيع البريطاني]، ومثلهم من يضاهيهم من أهل السنة، الذين ينافسونهم في الشقاق والصراع، ويسميهم أتباع [التسنّن الأمريكي]، ذلك أنه يوجد (في المنطقة اليوم إرادتان متعارضتان: إحداهما إرادة الوحدة والأخرى إرادة التفرقة، إرادة الوحدة تختصّ بالمؤمنين، ونداء اتحاد المسلمين واجتماعهم يعلو من الحناجر المخلصة التي تدعو المسلمين إلى الاهتمام بقواسمهم المشتركة؛ فلو حدث هذا وتحققت الوحدة لما بقيت أوضاع المسلمين الراهنة على ما هي اليوم عليه، ولاكتسب المسلمون العز.ة. لاحظوا كيف أن المسلمين اليوم، من أقصى شرق آسيا في ميانمار إلى غرب أفريقيا في نيجيريا وأمثالها، وفي كل مكان، يُقتلون؛ في بعض الأماكن على يد البوذيّين، وفي أماكن أخرى على يد بوكوحرام وداعش ومن شاكلهم. وهناك من يصبّ الزيت على هذه النيران؛ التشيّع البريطاني والتسنّن الأمريكي متشابهان، وهما شفرتان لمقصّ واحد، حيث يسعيان لتنازع المسلمين وتقاتلهم. هذه هي رسالة إرادة الفُرقة التي هي إرادة شيطانية؛ لكن نداء الوحدة يدعو إلى تجاوز هذه الاختلافات، والاصطفاف معًا والتعاون بين المسلمين كافة)[٢]

٢ ـ الموقف العملي من الاختلاف المذهبي:

لم تكن تلك الكلمات التي أرسلها قادة الثورة الإسلامية وفقهاؤها حول احترام جميع المذاهب الإسلامية، واعتبارها وأهلها جزءا أصيلا من الأمة الإسلامية، مجرد كلمات لا معنى

---

(١) المرجع السابق.

(٢) من خطاب ألقاه الخامنئي بمناسبة ولادة الرسول الأكرم ﷺ، بتاريخ ١٧/ ١٢/ ٢٠١٦، موقع الخامنئي.

لها، بل كانت كلمات ذات معنى، ودلالتها تحققت في الواقع بأجمل صورها التي لا نجد مثلها للأسف في واقع المدارس السنية نفسها.

وكمثال على ذلك؛ فإن إيران تتواجد فيها ـ مثل جميع الدول الإسلامية ـ الكثير من الطرق الصوفية، وفيها الكثير من الأضرحة المرتبطة بهم، ذلك أنها كانت مهدا للتصوف في جميع مراحل تاريخها، ومع ذلك لم نسمع أن ضريحا فُجر، أو أن شيخا من مشايخ الصوفية أوذي، أو ذبح، مثلما يحصل في الواقع السني، بل نجدهم على عكس ذلك يؤدون أورادهم، ويقيمون مجامعهم بحرية لا يجدون لها مثيلا في كل الدول الإسلامية التي ينتشر فيها العنف والتطرف.

وهكذا نجد في المناطق السنية في إيران المدارس الفقهية، وبجنبها المدارس العقدية، التي لا تزال تؤدي دورها كما أدته في سائر مراحل التاريخ، ولم يفرض عليها أحد أن تترك تدريس مذاهبها، أو أن تتركها لتلتزم غيرها، ولم يرمها أحد بالبدعة مثلما يفعل المتطرفون عندنا، والذين يرمون الزوايا والأزهر والقرويين والزيتونة بكونها مدارس بدعة.

وسر ذلك الأمن الذي تعيشه تلك المناطق هو تشدد النظام الإيراني مع المتطرفين، الذين يحتكرون لقب [السنة] لهم؛ فلذلك يُمنعون من انفرادهم بمساجد خاصة بهم، حتى لا تصبح تلك المساجد مساجد ضرار، وهذا ما يفسر موقف السلطات الإيرانية من مسجد طهران الذي أغلق بسبب تحوله إلى مسجد ضرار، يجتمع فيه السلفيون، مثلما يجتمعون في المساجد الخاصة بهم في بلادنا ليثيروا الفتن.

وذلك التصرف الذي أثار ضجة كبيرة من المغرضين مبني على حكم الفقهي مرتبط بأمثال هذه المساجد عند جميع المدارس الإسلامية، وهو غلقها أو منعها أو هدمها، ائتمارا بما ورد في القرآن الكريم عن مسجد الضرار، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللهَّ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى

وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٠٧) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ (١٠٨)﴾ [التوبة: ١٠٧، ١٠٨]

وورد في الكثير من المصادر السنية ما يبين كيفية تعامل رسول الله ﷺ مع هذا النوع من المساجد؛ فقد جمع الحافظ ابن كثير في تفسير الآيتين السابقتين الروايات الكثيرة في ذل؛، فقال: (سبب نزول هذه الآيات الكريمات : أنه كان بالمدينة قبل مَقدَم رسول الله ﷺ إليها رجل من الخزرج يقال له أبو عامر الراهبُ .. فلما قَدم رسولُ الله ﷺ مهاجرًا إلى المدينة ، واجتمع المسلمون عليه ، وصارت للإسلام كلمة عالية ، وأظهرهم الله يوم بدر ، شَرِق اللعين أبو عامر بريقه ، وبارز بالعداوة ، وظاهر بها ، وخرج فارًّا إلى كفار مكة من مشركي قريش ، فألَّبهم على حرب رسول الله ﷺ .. ورأى أمرَ الرسول ﷺ في ارتفاع وظهور ، فذهب إلى هرقل ملك الروم يستنصره على النبي ﷺ، فوعده ومَنَّاه ، وأقام عنده ، وكتب إلى جماعة من قومه من الأنصار من أهل النفاق والريب يعدهم ويُمنِّيهم أنه سيقدمُ بجيش يقاتل به رسول الله ﷺ ويغلبه ويرده عما هو فيه ، وأمرهم أن يتخذوا له مَعقلا يقدم عليهم فيه من يقدم من عنده لأداء كُتُبه ، ويكونَ مرصدًا له إذا قدم عليهم بعد ذلك ، فشرعوا في بناء مسجد مجاور لمسجد قباء ، فبنوه وأحكموه ، وفرغوا منه قبل خروج النبي ﷺ إلى تبوك ، وجاءوا فسألوا رسول الله ﷺ أن يأتي إليهم فيصلي في مسجدهم ، ليحتجوا بصلاته عليه السلام فيه على تقريره وإثباته ، وذكروا أنهم إنما بنوه للضعفاء منهم وأهل العلة في الليلة الشاتية ، فعصمه الله من الصلاة فيه فقال : (إنا على سفر ، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله) ، فلما قفل عليه السلام راجعًا إلى المدينة من تبوك ، ولم يبق بينه وبينها إلا يوم أو بعض يوم ، نزل عليه الوحي بخبر مسجد الضِّرار ، وما اعتمده بانوه من الكفر والتفريق بين جماعة المؤمنين في مسجدهم مسجد قباء الذي أسس من أول يوم على التقوى ، فبعث رسول الله ﷺ إلى ذلك المسجد من هَدَمه قبل مقدمه المدينة)[1]

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢١١)

هذا ما ذكره ابن كثير، وما ذكره قبله وبعده الكثير من العلماء الذين اعترفوا بصحة هذه القصة، وقد تعمدنا ذكرنا هنا لنبين أن المساجد ليست ببنائها، وإنما بالتقوى والإيمان الذي وجد فيها؛ فإذا تحول المساجد إلى أداة للفتنة، فإنه لا خير فيه، بل إن دور الملاهي والفجور حينها تكون أفضل منه.

لهذا، فإن الصور التي يبثها البعض حول مسجد مهدوم في إيران، نجد مثلها في كل بلاد المسلمين؛ فلا يمكن لأي دولة تحترم نفسها أن تغض الطرف عن دعاة الفتن والتحريض الطائفي دون أن تقطع دابرهم، أو تصد فتنتهم، حتى لو اتخذوا المساجد ملاجئ لهم، مثلما فعل أولئك المنافقون الذي أمر رسول الله ﷺ بهدم مسجدهم، وجعل ذلك سنة يتولاها كل حاكم صالح بعده، حتى لا يُتخذ الدين، وشعائر الله محال للفتنة.

ولذلك؛ فإن الذين يصيحون بأن إيران تمنع مساجد السنة محقون في ذلك إن قصدوا مثل تلك المساجد التي لا تمت للسنة بصلة، وإنما هي مساجد فتنة، وأما غيرها من المساجد التي يجتمع فيها عامة المسلمين يحترم بعضهم بعضا؛ فلا أحد يمنع ذلك.

وفوق ذلك كله نرى المساجد في إيران لا تمنع مرتادا لها سواء كان من السنة أو الشيعة؛ فالمساجد لله، ومتى أدركت المصلي الصلاة صلى من غير أن يسأل: هل هذه مساجد سنة، أم مساجد شيعة؟

وقد ورد في الشهادات الكثيرة المتواترة ما يدل على هذا، وسننقل هنا بعضها، ولمن شاء أن يتورع في الحكم على ما نقول لا ينبغي أن يبت بشيء، لا سلبا ولا إيجابا، بل عليه قبل أن يفعل ذلك أن يذهب إلى إيران، وإلى المناطق التي يتواجد فيها السنة، ليستعلم حقيقة الأمر.

وأول الشهادات، هو ما ذكرته وكالات الأنباء؛ فقد أفادت [وكالة مهر للأنباء] أنه عقب انتشار شائعة عدم وجود مسجد لأهل السنة بطهران، وهدم مسجد ومصلى لأهل السنة في العاصمة، أوضح مركز متابعة شؤون المساجد بأنه يوجد ٩ مساجد لأهل السنة في

طهران[1]، وقال: (ان هدم مركز باسم مصلى كان بسبب نقض القانون وتغيير استخدامه، وأن هذا المركز كان يعمل لترويج بعض الأفكار المتطرفة، وحسب عقيدة الناشطين الدينيين، فإن المسجد يطلق على مكان العبادة الذي تقام فيه الصلوات، ويكون مركزا لمراجعة جميع الاشخاص، فالمسجد بيت الله وهو مكان العبادة، وإطلاق تسمية مسجد الشيعة أو مسجد السنة هي تسمية خاطئة، لأن الشيعة يصلون في مساجد السنة، وكذلك أهل السنة يصلون في مساجد الشيعة، لذا فان نشر الشائعات وتلفيق الاخبار، يؤدي إلى الخلافات المذهبية)[2]

كما ذكرت الوكاله أنه (يوجد لأهل السنة في إيران اكثر من ١٥ ألف مسجد، وهي أكثر من مساجد الشيعة، وعلى هذا الأساس يجب الالتفات إلى أن تخريب مركز متطرف جاء بعد عدة إنذارات وجهتها بلدية طهران إلى هؤلاء الاشخاص الذين ارتكبوا المخالفة القانونية، ففي العام الماضي تم اغلاق هذا المصلى الكائن في منطقة بونك من قبل المراجع القانونية، بسبب نقض القوانين وتحوله إلى مركز للأجانب، وبالرغم من توجيه إنذارات العام الماضي فإن هذا المصلى عاود نشاطه غير القانوني حيث تم تخريبه بحكم قضائي، فالمصلى المذكور تشكل من

---

(١) هذه محال مساجد لأهل السنة في طهران لمن يريد أن يتأكد:

١- مسجد صادقية، الكائن في الساحة الثانية بحي الصادقية

٢- مسجد طهران بارس، الكائن في شارع دلاوران

٣- مسجد مدينة قدس، الواقع في الكيلومتر ٢٠ على طريق كرج القديم

٤- مسجد الخليج الفارسي الواقع في طريق فتح السريع

٥- مسجد النبي، الكائن في حي دانش

٦- مسجد هفت‌جوب، الواقع في طريق ملارد

٧- مسجد وحيدية، الكائن في شهريار

٨- مسجد نسيم شهر، الكائن في حي اكبرآباد

٩- مسجد رضي‌آباد، الواقع في مفترق طرق شهريار.

(٢) انظر: مركز متابعة شؤون المساجد: اهل السنة لديهم ٩ مساجد في طهران واكثر من ١٥ الف مسجد في إيران، وكالة مهر للانباء، ٥ أغسطس ٢٠١٥ - ١٨:٥٩..

عدد من الوحدات السكنية حيث تم تأجيره من قبل بعض الاشخاص على أنها مكان سكني، ثم تم تغيير استخدامه وتحول إلى مصلى، وأن هؤلاء كانوا يبغون من وراء ذلك ترويج بعض الافكار المتطرفة، وفي السنوات الماضية قامت الأجهزة المعنية باغلاق أو هدم بعض الاماكن الدينية حسب الظاهر ولكنها في الحقيقة متطرفة، وكان من بينها حسينية في مدينة قم)[١]

وهذا ما يذكرنا بما وقع في الجزائر أيام الفتنة، حيث كانت المساجد للأسف مراكز لها، مما اضطر السلطات إلى هدمها، ومثله يحصل في جميع البلاد الإسلامية، فلا يمكن لأي دولة تحترم نفسها أن تغض الطرف عمن يهدد السلم العام.

وورد في خبر آخر ذكره موقع تابناك الاخباري الإيراني نقلا عن محمد صادق عرب نيا ـ مدير هيئة التخطيط للمدارس الدينية السنية في إيران ـ أن هناك ما يقارب ١٣٠٠٠ مسجدا لأهل السنة في إيران، و١٣٠٠٠ رجل دين سني يقومون بإقامة الفرائض في هذه المساجد.

وذكر أن المقارنة البسيطة بين عدد مساجد السنة والشيعة في إيران تظهر أن هناك مسجدا واحد لكل ٢٥٠٠ مواطن شيعي، وبالمقابل مسجد واحد لكل ٥٠٠ مواطن سني.

وذكر أن الدستور الإيراني لا ينظر إلى أهل السنة كأقلية دينية لأنهم مسلمون، وبلدنا إسلامي، والمسلمون هم الأكثرية في هذا البلد، وهناك محافظات في البلاد أغلبيتها شيعة، لكن أهل السنة هم الأكثرية في مجالسها البلدية، لأن الترشيح والانتخابات لا تتم على أسس طائفية[٢] .

قد لا يقبل البعض هذه الأخبار بحجة كونها من وكالات أنباء إيرانية، مع أنهم للأسف يقبلون من وكالات الأنباء الفرنسية والأمريكية والبريطانية بل حتى من الإسرائيلية، ولكن إيران عندهم دائما كاذبة، وكل ما تفعله خداع، ولهذا سننقل شهادات من جهات أخرى ربما

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مقارنة بين مساجد السنة والشيعة في إيران، موقع تحرير، انشأ بتاريخ: ٢٨ تشرين٢/ نوفمبر ٢٠١٦..

تكون صادقة عندهم.

وأولها تلك الرسالة التي أرسلها جمع من علماء أهل السنة في إيران إلى مفتي مصر الأعلى الشيخ شوقي علام ردا على الشبهات التي أثيرت بشأن أوضاع أهل السنة في إيران؛ فقد اعتبرت هذه الشخصيات البارزة من السنة الإيرانيين أن تلك الشبهات تنجم عن عدم الإحاطة بحقائق الأمر وأحوال أهل السنة في إيران، تأثرا بما تعكسه وسائل الإعلام المعادية للجمهورية الإسلامية في إيران.

وهذا نص الرسالة، والتي ذكروا في آخرها أسماء مرسليها [1] : (بعد أطيب التحيات، نحن علماء أهل السنة في إيران نفتخر بالأزهر الشريف ونعتز بدار إفتاء الديار المصرية وذلك لما شاهدنا من المواقف الحكيمة والمعتدلة لها حول الحوادث المتعددة التي وقعت في مصر وسائر بلاد العالم الإسلامي حيث نتابع البيانات الصادرة منهما إلى الآن، كما نرى من واجبنا تقديم

---

(١) وهذه أسماؤهم لمن شاء الاتصال بهم للتأكد:

-المولوى الدكتور نذير أحمد سلامى؛ ممثل اهل السنة فى محافظة سيستان وبلوتشستان

-الماموستا فايق رستمى؛ ممثل محافظة كردستان فى مجلس خبراء القيادة

-الماموستا عبدالرحمن خدايي؛ الممثل السابق لمحافظة كردستان فى مجلس خبراء القيادة وامام الجمعة لأهل السنة فى سنندج.

-الشيخ قربان محمد اونق؛ عضو مجلس التخطيط لمدارس العلوم الدينية لأهل السنة والعضو البارز فى الهيئة الفقهية لأهل السنة فى شمال ايران.

-المولوى الدكتوراسحاق مدنى؛ المستشار السابق للرئيس الايرانى لشوءون أهل السنة.

-الماموستا ملا قادر قادرى؛ عضو مجلس التخطيط لمدارس العلوم الدينية لأهل السنة وامام الجمعة لأهل السنة فى مدينة باوة.

-المولوى الدكتورعبدالرحمن سربازى؛ عضو مجلس التخطيط لمدارس العلوم الدينية لأهل السنة وامام الجمعة فى مدينة تشابهار.

-الشيخ خليل افرا؛ عضو مجلس التخطيط لمدارس العلوم الدينية لأهل السنة ورئيس هيئة الافتاء وعلماء السنة فى محافظة بوشهر.

-المولوى شرف‌الدين جامى الاحمدى؛ عضو مجلس التخطيط لمدارس العلوم الدينية لأهل السنة وامام الجمعة تربت جام.

المصدر: وكالة مهر للأنباء.

الشكر لكم على إصدار البيان حول إدانة الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه التكفير الداعشي المجرم في مجلس الشورى الإسلامي ومرقد الإمام الخميني في طهران)

ثم ذكروا ما فعله المتطرفون بهم، والذين لا يفرقون في هجماتهم بين السنة والشيعة، فكتوا: (طيلة سنوات ونحن نعاني من الفكر التكفيري والذي يستهدف بالتفجيرات والعمليات الإرهابية السنة والشيعة معا، فإن هولاء المجرمين التكفيريين اغتالوا كثيرا من علماءنا في ايران والذي كان منهم سماحة المفتي الكبير لأهل السنة الشوافع في محافظة كردستان الشيخ الشهيد محمد شيخ الإسلام وزميله الشيخ الشهيد برهان عالي إمام جمعة الشافعية)

ثم راحوا يفندون ما أورده المفتي المصري من دون علم عن أوضاع أهل السنة في إيران، فكتبوا يقولون: (ولكن ما يؤسفنا هو أننا نرى أن البيان الصادر عن دارالإفتاء حول الهجمات الإرهابية في طهران يحمل معلومات خاطئة خاصة حول أوضاع أهل السنة في ايران، والذي هو غير موافق للواقع، وبالطبع لم يكن ذلك إلا عن الشفقة علينا، ولكن من الواضح والجلي أننا أهل السنة في وطننا إيران أعرف وأدرى بأحوالنا ممن يعيش في الخارج وليس له معلومات صحيحة إلا عبر الأخبار الظنية والدعايات الإعلامية المفبركة وأن ﴿ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [النجم: ٢٨] وإذا أساء مسلم بأخيه ظنا غيرواقع ربما يصير مصداقا له ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢])

ثم راحوا يضربون له بعض الأمثلة على الأخطاء التي وقع فيها المفتي وغيره ممن يتحدثون عن أهل السنة في إيران؛ فقالوا: (فعلى سبيل المثال منطقة الأهواز محافظة يسكنها العرب الشيعة في ايران [وسكانها ليسوا سنة]، وهذا يدل على أن المصدر الذي يرسل إليكم المعلومات حول ايران وأهل السنّة هو بعيد كل البعد عن المعلومات الصحيحة حيث يزودكم بمعلومات خاطئة أو مفبركة وفي نفس الوقت يتجاهل محافظة كردستان التي تعتبر العمود الفقري لأهل السنة في ايران)

ثم راحوا يذكرون له الأوضاع الحقيقة لأهل السنة في إيران؛ فقالوا: (نحن أهل السنة في ايران يصل عديدنا إلى عدة ملايين نسمة نسكن في محافظات متعددة، ويوجد عندنا أكثر من ١٦٠٠٠ مسجد، وعدد طلابنا في المدارس الدينية يتجاوز ١٢٠٠٠ طالبا، حيث يدرس جميعهم فقه أهل السنة والجماعة من الشافعية والحنفية، وهذا العدد من المساجد والمدارس والطلاب ارتفع إلى عشرة أضعاف بالنسبة إلى ما كنا عليه قبل إنتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، ولاريب أن كل ذلك لم يتيسر إن لم يكن الدعم من حكومة الجمهورية الإسلامية)

ثم ذكروا له الحقوق السياسية التي يتمتعون بها؛ فقالوا: (نحن أهل السنة نتمتع بكامل الحرية في ترشيح النواب للبرلمان، وكذلك مجلس الخبراء لاختيار ولى الفقيه، حيث لنا الآن أكثر من ٢٠ نائبا في البرلمان، وكذلك القضاة في محاكم المحافظات التي نسكن فيها نحن الغالبية السنية هم من علمائنا يقضون بيننا بالفقه الشافعي أو الحنفي)

ثم ختموا رسالتهم بدعوته إلى الإنصاف والتحري قبل إطلاق الفتاوى والبيانات، وألا يعتمد الإعلام المضلل، فقالوا: (هذا نموذج من مواقف رؤساء الجمهورية الإسلامية قبال مواطنيهم من أهل السنة؛ فهل من الإنصاف أن نصف هذا العمل بالظلم!؟ وهل تتوقعون من العالم الحكيم المعتدل أن ينسب الظلم إلى الحكام في نظامنا الإسلامى الإيرانى، وينشر ذلك في الجرائد والعالم فقط بناء على ما سمعه في الإعلام!؟)

وفي آخر الرسالة دعوه لزيارتهم، وزيارة المناطق السنية ليتأكد بنفسه؛ فقالوا: (في نهاية المطاف ندعوا سماحتكم باسم علماء السنة والجماعة في الجمهورية الإسلامية الايرانية لتشرفونا، أو من يمثلكم بالزيارة إلى إيران للإطلاع بصورة مباشرة على مدى الحرية الدينية والإجتماعية والثقافية التي نتمتع بها السنة في وطننا إيران)

ونفس هذه الخاتمة نقولها لكل من يدعي الورع والتقوى بأن يذهب إلى المناطق السنية

في إيران، وهناك يعاين الوضع بنفسه، وحينها يحكم بما يشاء.

ومن الشهادات المرتبطة بهذا شهادة رئيس هيئة علماء السُنة في إيران الشيخ عبدالرزاق البخاري، فقد أوردت الصحف المختلفة هذا الخبر: (نفى رئيس هيئة العلماء السُنة في إيران الشيخ عبد الرزاق البخاري [1] أن يكون السنة في إيران مضطهدين، مؤكداً بانهم يعيشون جنباً إلى جنب مع الشيعة في ظل من العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.. وأن لديهم مراكز دينية وحوزات علمية مناهجها تطابق المناهج الدراسية في الأزهر الشريف والمدينة المنورة وسورية، وأبدى البخاري استياءه في لقاء مع «الوطن» خلال مشاركته في «ملتقى الإخوة الإسلامية الثالث»، من الاشاعات التي تطلق جزافاً دون التحقق من بعض ما يدور في الساحة مطالباً بالتحقيق والتدقيق، مشيراً إلى أن السُنة والشيعة يعيشون تحت راية التوحيد والشهادتين والإخوة في الإسلام، حيث أن الحكومة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية استطاعت التأليف بين المسلمين وإذابة المشاكل التي كانت فترة الشاه)

وعن سؤال حول وضع المسلمين سنة وشيعة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، أجاب بقوله: (هناك الكثير من الايجابيات بعد انتصار الثورة الإسلامية، فقد ذابت الخلافات التي كانت بين السُنة والشيعة خلال حكم الشاه، ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية أعلن السيد الخميني في كافة الصحف بأن المسلمين سُنة وشيعة جميعهم إخوة متساوون في الحقوق والواجبات، ومنع اهانة البعض معتبراً ان من يقوم بهذا العمل ليس سنيا ولا شيعيا، حيث أن الأمة الإسلامية تجتمع على كلمة التوحيد والشهادتين «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وأن من دخل الإسلام ونطق الشهادتين فقد عصم نفسه وعرضه وماله وجميعهم إخوة في الإسلام ويجب عليهم التآلف والمحبة وفقاً لما جاء في القرآن الكريم وكذلك الاحاديث النبوية الشريفة)

---

(١) الشيخ عبد الرزاق البخاري: مفتي وخطيب الجامع، وعضو المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ورئيس الجالية الشرعية العرفانية لأهل السُنة والجماعة..

ثم ذكر كثرة المشتركات التي تجمع جميع المسلمين سنتهم وشيعتهم؛ فقال: (والجميع يدرك بأن هناك اختلافاً في المذهب السني وبين المذاهب الاربعة، ولكن نلتقي ونجتمع على كلمة التوحيد والعقيدة الواحدة، كما أن الجميع يؤدون العبادات والفرائض، وهذا ما هو موجود بين السنُة والشيعة، والمعروف أن الاختلافات الفرعية الاجتهادية لا تدخل ضمن الخلافات والنزاع بين الإخوة المسلمين السنة والشيعة، ويمكن الوصول لحل هذه الخلافات الفرعية عن طريق الحوار والمناقشة وإبداء الرأي، ولكن المهم ان الجميع متفقون على المحور الاساسي ألا وهو كلمة التوحيد)

ودعا في الأخير إلى الموضوعية والأناة والبعد عن التعصب؛ فقال: (أناشد الإخوة في الإسلام الابتعاد عن التعصب والتحجر في الرأي، وأجزم بأن هذه الخلافات أو من يقوم بها تأتي عن طريق الجهل، لأن العقلاء ملتزمون بالأخوة الإسلامية، كما جاء في القرآن الكريم ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، إذا الاساس هو التقوى والعبادة وليس السُنة أو الشيعة، فالمنزلة عن طريق التقوى كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، لذا الأساس هو التقوى حيث أنه لا فرق بين عربي أو أعجمي، ولا أسود ولا أبيض الا بالتقوى، ولذلك وبرغم كون الحكومة الإيرانية شيعية إلا أن الجميع سواسية أمام القانون؛ فالسنة والشيعة جميعهم إخوان في الدين والوطنية)

ومع صدق هذه الشهادة وأمثالها كثير، نجد المغرضين يتفلتون منها، ويحتجون بأن النظام الإيراني استطاع أن يخدع علماء إيران، وأن يشتري ذممهم، وهكذا لا ينجو النظام الإيراني مهما فعل، مع العلم أن شهادة الشيخ عبد الرزاق البخاري التي ذكرنا بعضها أدلى بها في الكويت، ومن غير أن يغصبه أحد عليها.

هذا بالنسبة لشهادات علماء الدين من المدرسة السنية في إيران، أما شهادات السياسيين،

فكثيرة نذكر منها شهادة رئيس تكتل أهل السنة في مجلس الشورى الإيراني[1]، والذي صرح في حوار أجري معه أنه (أن الجماعات التكفيرية، التي باتت أداة رئيسية في الحرب التي تشهدها المنطقة، لا يربطها أي علاقة بأهل السنة)[2]

وذكر في تصريحه الذي أدلى به في لبنان عن أوضاع أهل السنة في إيران؛ فقال: (نحن أهل السنة في ايران لدينا رؤية مشتركة عن الإسلام مع إخواننا الشيعة، ولا نشعر بفرق كبير بيننا، هناك ٣١ محافظة في ايران، ونرى في جميع هذه المحافظات انتشاراً لأهل السنة حتى في بعض المحافظات كمحافظة «سيستان وبلوشستان» أو محافظة «آذربيجان» أو «غلستان» أو محافظة «فارس» أو حتى في محافظة «خراسان» عدد أهل السنة يفوق عدد إخواننا الشيعة، ولم نشهد طوال التاريخ حتى اليوم أي خلافات بين السنة والشيعة، لأننا نلتزم بشعار ومنهج وفكر مفاده أنه لو قلنا إن الشيعة تعني الحب لآل بيت رسول الله ﷺ، فنحن جميعنا شيعة، ولو قلنا إن السنة تعني العمل بسنة رسول الله ﷺ، فجميعنا من أتباع السنة، نحن نرى أن الخلاف بين السنة والشيعة يسبب في إضعاف الإسلام برمته)

ثم ذكر مدى التسامح والفكر الوحدوي لدى الشيعة في إيران مقابل التشدد الذي يبديه الكثير من أهل السنة؛ فقال: (قبل عدة أسابيع حدثت عدة تفجيرات في السعودية وباكستان وأفغانستان والعراق، راح ضحيتها عدد من إخواننا الشيعة الذين كانوا مجتمعين في المساجد من أجل الصلاة، وهذه العمليات الانتحارية لم تؤد إلى ردود فعل من قبل إخواننا الشيعة داخل ايران ضد أهل السنة. نحن نعتبر أنفسنا ايرانيين أولاً قبل أن ننقسم الى قوميات ومذاهب)

(١) هو د. عابد فتاحي، طبيب عيون، ورئيس لتكتل أهل السنة في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني. ممثل مدينة أرومية، مركز محافظة أذربيجان الغربية، في المجلس..

(٢) رئيس تكتل أهل السنة في إيران: لا علاقة للتكفيريين بالسنة ولم نختلف مع الشيعة يوماً، موقع المنار، ٠٤-٠٦-٢٠١٥.

وذكر الحقوق السياسية لأهل السنة في إيران؛ فقال: (لأهل السنة ممثلون في المجلس الشورى الإسلامي، وبحسب الدستور، يصل عدد نواب السنة في مجلس الشورى اليوم إلى عشرين نائبا من أصل ٢٩٠ ، وهؤلاء يشكلون تكتل أهل السنة في المجلس، نحن في ايران حاولنا أن نتجاوز الأمور السطحية وابتعدنا عن الدخول في التفاصيل التي لا جدوى من الدخول فيها، بالوحدة نستطيع أن نصل إلى الانتصارات الكبيرة)

وعن سؤال حول الجماعات التكفيرية، وعلاقتها بأهل السنة، قال: (الجماعات التكفيرية كداعش وما شابه لا يربطها أي علاقة بأهل السنة، فليس في قلوب هؤلاء أي مودة أو شفقة تجاه أهل السنة. قتلوا المئات بل الآلاف وارتكبوا مجازر في مناطق تواجد أهل السنة في سوريا، في الموصل، في الأنبار، في صلاح الدين. في اقليم كردستان العراق. انتهكوا حرمات المسلمين السنة، اقدموا على بيع البنات الكرديات في الأسواق. من هم الأكراد؟ أليسوا من السنة ويتبعون المذهب الشافعي؟ قابلت بعض الذين قدموا من إقليم كردستان، وسألتهم من هؤلاء الداعشيون وماذا يريدون؟ قالوا لي إنهم جماعة يختصرون الإسلام بصرخة [الله أكبر]، ولا يعرفون شيئاً آخر عن الدين غير ذلك. أيّ دفاع عن أهل السنة هذا؟ هؤلاء أهرقوا ماء وجه أهل السنة.. علينا أن نسأل انفسنا من أين يأتي السلاح والتجهيزات لهؤلاء؟ لماذا يريدون بث الفتنة في بلاد المسلمين ويتركون الغرب وأعداء الإسلام؟ أعتقد لأن الغرب مركز القيادة لهذه الجماعات)

وفي الأخير ننقل شهادة من عالم من علماء السنة خارج إيران، زار إيران، والمناطق السنية فيها بالتحديد، وأدلى بشهادته في ذلك، وهو الناطق الرسمي لمجلس علماء فلسطين في لبنان الشيخ محمد الموعد(١)، ومما ذكره في شهادته التي أدلى بها لموقع العهد الإخباري أن (النظام الإسلامي في إيران لم يحفظ خصوصية الأديان الاخرى فحسب (مسيحية، يهودية،

(١) ما لا تعرفونه عن الحريات الدينية في ايران؟!، علي عوباني، موقع العهد، ١٠/ ٠٢/ ٢٠١٦.

زرادشت..)، بل حفظ اوضاع وخصوصية اصحاب المذاهب الإسلامية الاخرى، والذين يمارسون طقوسهم الدينية بكل حرية وأريحية، ولهم أيضا أحوال شخصية ومدنية خاصة بهم، ولهم تعاليمهم، ومدارسهم الدينية الخاصة حسب دياناتهم. ومن هؤلاء أهل السنة والجماعة، الذين يمارسون عبادتهم الدينية حسب فقههم (المذهب الحنفي، والشافعي..) بكل حرية في إيران، ولديهم أكثر من ١٥٠٠٠ مسجد، منها ٩ في العاصمة طهران، أكبر مسجد في إيران موجود في مناطق السنة، ، الذي زار إيران مؤخرا يشير إلى انهم يتبعون مدارسهم الدينية وشؤون احوالهم الشخصية الخاصة (كالزواج والطلاق وغيره..) بحسب فقههم، ولهم مفتون في مناطقهم، ويتقاضون أمام محاكمهم الشرعية الخاصة التي تتمتع باستقلالية كاملة في مناطقهم.. ولهم حقوق كاملة بوظائف الدولة والتمثيل على المستوى الحكومي، والنيابي، ولديهم ممثلون في مجلس الخبراء الذي يختار القائد وفي جميع المجالس الأخرى، وأبعد من ذلك ليس هناك فقط نواب يمثلون المحافظات التي يتواجدون فيها، بل هناك نواب من أهل السنة ببعض المحافظات يمثلون المسلمين (سنة وشيعة ..) وهناك سفراء ودبلوماسيون ومحافظون للمدن الإيرانية من أهل السنة)

وأكثر ما يلفت الشيخ الموعد، في حديثه لموقع العهد الاخباري، أن المعاهد الشرعية السنية موجودة في إيران بالمئات، وانها مدعومة مباشرة من قبل القائد، ولها ميزانية خاصة من الدولة، ما يدفعه للاشارة إلى ان ذلك يبرز مدى اهتمام الجمهورية بكل أبناء الدولة، واصفا هذا الامر بأنه بمنتهى الحضارة والتقدم الفكري، أن يتم تشجيع العلم واعطاء رواتب لطلاب العلم في المعاهد الشرعية السنية لاستكمال دراستهم المجانية بالكامل، ودراسة المذهب السني.

وذكر الشيخ الموعد الجامعات الكبرى في إيران كجامعة الحديث، وجامعة المصطفى التي تدرس المذهب السني، وأشهار إلى أن عدد الطلبة الذين يدرسون فيها مهول، كما أن هناك قسمًا خاصًا بالمكتبة يحوي آلاف الكتب السنية، ما يؤكد على مدى حرية الاعتقاد والبحث،

فضلا عن أن عدد الذين تخرجوا من جامعة المصطفى وحدها يزيد عن ٧٠٠٠ طالب وهم درسوا على مذاهبهم (حنفي، شافعي..)، ليخلص إلى ان كل ذلك يعتبر بمثابة تكريس للوحدة بكل معانيها، وأن الحرية الدينية الموجودة في إيران ملموسة وليس دعاية وهي تعطي الناس كامل حقوقها، بينما هناك اشاعات تطمس هذه الحقائق.

وهكذا نجد الشهادات الكثيرة من أعلام السنة، بل من أعلام الحركات الإسلامية، ولكنهم للأسف، وبمجرد أن يدلون بشهاداتهم يصنفون ضمن الشيعة، وتسقط عدالتهم، لأنه لا يمكن لأحد يشهد بشهادة حق عن إيران إلا ويرمى بكل أصناف التهم.

ومن أمثلة ذلك ما حصل للدكتور كمال الهلباوى، والذي كان قياديا بارزا في حركة الإخوان المسلمين، وكان يستضاف في كل القنوات ليدافع عنهم، لكنه بمجرد أن زار إيران، وشهد بحقيقة ما رأى فيها، أسقط، وصار متهما.

ففي مقال بعنوان [هجوم سلفى على «الهلباوى» بعد زيارته إيران][1] ورد هذا الخبر: (كشف علاء السعيد، المتحدث باسم ائتلاف الدفاع عن الصحب وآل البيت، عن تفاصيل زيارة الدكتور كمال الهلباوى القيادى الإخوانى السابق، لإيران، الأسبوع الماضى، وقال السعيد لـ«الوطن»: «الزيارة تمت خلال مؤتمر الوحدة الإسلامية، وشهدت تكريم الهلباوى لمجهوداته السابقة فى التقريب بين الشيعة والسنة، وهناك صور له أثناء تكريمه، وهى ليست الأولى، فكان له العديد من الزيارات السابقة لأنه شيعى، حيث يرى أن الشيعة مذهب من مذاهب أهل السنة، وصرح بأنه ضد تنفيذ حكم الإعدام على نمر باقر النمر، رجل الدين الشيعى فى السعودية، مع أن الأمر شأن داخلى، وحسب الأعراف والقوانين الدولية، لا يحق لأحد التدخل فى السياسة الداخلية للدول.. وهو قد باع نفسه للشيعة وإيران.. وهو يسعى ليكون فى الصورة والمشهد كى لا يفقد الدعم الإيرانى، وأنا أسأله: بكم باع نفسه للشيعة؟)

---

(١) هجوم سلفى على «الهلباوى» بعد زيارته إيران، سعيد حجازى، جريدة الوطن، العدد : ١٣٤٧، ٠٦-٠١-٢٠١٦.

وهي نفس العبارات التي تردد مع كل عالم ينصف إيران، أو ينصف الشيعة، أو يدعو إلى الوحدة الإسلامية، وهو ما يذكرنا للأسف بما ورد في السيرة النبوية المطهرة عند إسلام عبد الله بن سلام، وكيف كان محترما صاحب جاه وكلمة عند اليهود، ولكن بمجرد إسلامه تغير ذلك كله؛ ففي الرواية أنه لما أسلم رجع إلى أهل بيته فأسلموا وكتم إسلامه، ثم خرج إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إن اليهود قوم بهت؛ فإنهم إن يعلموا بإسلامي قبل أن تسألهم عني بهتوني، فأحب أن تدخلني بعض بيوتك، فأدخله بعض بيوته فجاءت اليهود إليه فقال: أي رجل عبد الله بن سلام فيكم؟ قالوا: خيرنا وابن خيرنا وسيدنا وابن سيدنا، قال: أرأيتم إن أسلم عبد الله؟ قالوا: أعاذه الله من ذلك؛ فخرج عبد الله فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله، يا معشر اليهود اتقوا الله واقبلوا ما جاءكم به، فو الله إنكم لتعلمون أنه لرسول الله تجدونه مكتوبا عندكم في التوراة باسمه وصفته، فإني أشهد أنه رسول الله، وأومن به وأصدقه وأعرفه، قالوا: كذبت، أنت شرنا وابن شرنا، وانتقصوا. قال: هذا الذي كنت أخاف يا رسول الله، ألم أخبرك أنّهم قوم بهت، أهل غدر، وكذب وفجور[1].

ونفس الشيء يمارسه هؤلاء الذين يبنون مواقف سلبية من إيران، ثم يفسرون كل شيء بعدها على ضوء ذلك؛ فإن شهد شاهد بظلم إيران قبلوا شهادته، من غير أن يسألوا أو يحققوا، وإن شهد شاهد عكس ذلك اتهموه في دينه، واعتبروه من أزلام النظام، أو من الذين اشتراهم النظام.

رابعا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع الشعوب الإسلامية:

على الرغم من تلك العداوة التي تبديها الكثير من الشعوب العربية والإسلامية للنظام الإيراني، بل حتى لإيران نفسها بسبب تلك الحملة الشرسة عليها من طرف رجال الدين والإعلام والسياسة إلا أن النظام الإيراني، والشعب الإيراني، يقفان على النقيض من ذلك

---

(١) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١٢/ ٥٤)

الموقف السلبي؛ وهو موقف يجسد حقيقة قوله تعالى عن القوم الذين يستبدل بهم العرب حال التقصير: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٥٤]

فهذه الآية الكريمة لا تكاد تنطبق على أحد كما تنطبق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهي مع مواقفها المتشددة الممتلئة بالعزة مع العتاة المتمردين من المستكبرين، تقف موقفا متواضعا إلى حد الذل مع الشعوب الإسلامية، حيث أنها تصفح عن كل تلك المواقف السلبية التي تقفها، وتدعوها كل حين إلى الوحدة الإسلامية، وترك الخلافات المذهبية، وترك التنابر بالألقاب، وتنصر قضاياها في كل المحافل، بل تشارك فيها بكل قوة.

انطلاقا من هذا سنحاول في هذا المبحث التركيز على ناحيتين مهمتين أولاهما النظام الإيراني أهمية كبرى، وهما:

١ ـ الدعوة للوحدة الإسلامية.

٢ ـ الدعوة لإصلاح الواقع الإسلامي، وعودته إلى الدين.

وقد أسيء فهم كلا الدعوتين من طرف الساسة والإعلاميين والمفكرين ورجال الدين، حيث اعتبروا الدعوة الأولى دعوة للتشيع، مع أن إيران لم تتحدث إلا عن وحدة المسلمين بغض النظر عن مذاهبهم، ولو أرادت تشييع العالم الإسلامي، لبدأت بالملايين من أهل السنة الذين يتمتعون بجميع الحقوق، ويدرسون مذاهبهم بكل حرية.

أما الدعوة الثانية، فقد اتهمت بالتمدد الفارسي، والمؤامرة على العالم الإسلامي، مع أن إيران لم تتحدث عن كل ذلك، بل كل مطالبها هي الدعوة إلى الثورة على الطاغوت، وعلى الاستكبار العالمي، والعودة للدين الأصيل.

من خلال هذه المقدمة نحاول في هذا المطلب بيان موقف إيران من كلا الجانبين من

خلال تصريحات قادة ثورتها، ومن خلال ممارساتها الواقعية.

١ ـ الدعوة للوحدة الإسلامية:

مع ظهور الكثير من الدعوات للوحدة الإسلامية، ابتداء من جمال الدين الأسدأبادي الإيراني، ومن بعده من المفكرين والدعاة، لا نجد جهة اهتمت بالوحدة الإسلامية، واعتبرتها هدفا من أهداف نظامها مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي ضحت بمصالح كثيرة من أجل هذا الهدف النبيل.

وذلك شيء طبيعي؛ فلا يمكن لنظام يزعم أنه نظام إسلامي، أن يتخلى عن الوحدة، أو يناقش فيها، وهي مطلب قرآني كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]

ولذلك لا نرى في خطابات قادة الثورة الإسلامي ذلك البعد العنصري المرتبط بالقومية، ولا الجغرافي المرتبط بالوطن، ولا المذهبي المرتبط بالتشيع، وإنما نلاحظ اهتماما بكل المسلمين، وبقضاياهم جميعا، وكأنهم جسد واحد.

ومن الأمثلة على ذلك قول الخميني في وصيته السياسية، والتي ذكر في مقدمتها أنها موجهة للعالم الإسلامي جميعا، ومما ورد فيها من الدعوة إلى الوحدة الإسلامية قوله: (ليبادر العلماء الاعلام، والخطباء الموقرون في الدول الإسلامية إلى دعوة الحكومات لتحرير أنفسها من التبعية للقوى الاجنبية الكبرى، وليتفقوا مع شعوبهم فإنهم إذا فعلوا عانقوا النصر لا محالة، عليهم أيضاً أن يدعوا الشعوب إلى الوحدة ونبذ العنصرية المخالفة لتعاليم الإسلام، ومد يد الإخوة إلى اخوانهم في الايمان في أي بلد كانوا ومن أي عرق فإن الإسلام يعد الجميع إخوة، ولو أن هذه الإخوة تحققت يوماً ما بهمة الحكومات والشعوب وبتأييد الله العلي، فسيظهر للعيان كيف أن المسلمين يشكلون أكبر قوة في العالم. عسى أن يمنّ الله سبحانه وتعالى علينا

بهذه الإخوة والمساواة في يوم قريب)[1]

وهو يذكر بألم تلك الحرب المغرضة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع سعيها في خدمة جميع المسلمين، ودعوتها إلى الوحدة بينهم، يقول: (لماذا يقوم البعض في الحجاز والكويت والأماكن الأخرى بتأويل كلامنا وتوجيه التهم الباطلة إلى دولة إسلامية تسعى لإيجاد الوحدة بين المسلمين، وتناضل من أجل طرد الغرب من أرض المسلمين. إن هؤلاء يخدمون الغرب من جهة، ويفرقون المسلمين من جهة أخرى.. ألا يعلمون أنه لا تجوز إثارة التفرقة بين المسلمين وأن ذلك مخالف للنص القرآني؟.. ألا يعلمون ذلك حقاً أم أنهم يعملون على خدمة الغرب عن عمد وقصد لا سمح الله؟)[2]

ويذكر أن من أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية السعي لتحقيق الوحدة الإسلامية، من غير أن يلغي حق أي حكومة في استقلالها، على عكس ما يشيع المغرضون، يقول: (إننا نسعى للوصول إلى وحدة المسلمين جميعاً من خلال تضامن الحكومات مع شعوبها واتحاد الدول مع بعضها البعض، ولقد شاهد الجميع كيف تمكن الشعب الإيراني من سحق قوة كبيرة نتيجة الإتحاد ورص الصفوف، هدفنا هو إتحاد مليار مسلم مع بعضهم البعض، فباتحادهم هذا لن نسمع بمشكلة فلسطين وأفغانستان ثانية. ولو يدعنا وعاظ السلاطين بحالنا ولا يعرقلوا مسير وحدتنا فإننا سننتصر وجميع البلدان الإسلامية ستنتصر أيضاً)[3]

وفي لقاء له مع بعض الوزراء والسفراء العرب، قال: (آمل أن تكون علاقاتنا علاقات أخوة مع الجميع لاسيما شعوبنا الإسلامية، وأن تتمتع الحكومات الإسلامية بعلاقات طيبة مع بعضها البعض. وعلى هذه الحكومات أن تعزز روابط الإخوة فيما بينها حتى تقطع دابر

(١) صحيفة الإمام، ج٢١، ص: ٣٨١.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٨٠.

(٣) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٨٠.

الطامعين الأجانب، وآمل أن نكون إخوة وأشقاء دائماً، وأن لايحدث نفاق فيما بيننا أبدا)[1]

وهكذا نرى القائد الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي الخامنئي لا يدع مناسبة إلا ويدعو فيها للوحدة الإسلامية، وخاصة في المناسبة السنوية التي تستضيف فيها إيران مؤتمر الوحدة الإسلامية المرتبط بمناسبة ولادة الرسول ﷺ والذي يدعى له النخبة المثقفة من العالم الإسلامي.

ومن خطاباته في بعض تلك المؤتمرات، والتي يذكر فيها تصوره للوحدة الإسلامية قوله: (اليوم يُعدّ الاتّحاد في الأمّة الإسلامية أكثر ضرورة من أي شيء آخر. فعلينا أن نصنع الوحدة ونوحّد كلمتنا ونجعل قلوبنا واحدة، فهذا تكليف كلّ من يمكن أن يكون له تأثير في هذه الأمّة الإسلامية الكبرى، سواء الحكومات أو المثّقفون أو العلماء أو الفاعلون على المسرح السياسيّ أو الاجتماعيّ. وكل واحد من هؤلاء، في أي دولة من الدول الإسلامية، مكلّفٌ باستنهاض الأمّة الإسلامية وبيان هذه الحقائق، فليبيّنوا هذه الأوضاع المرّة التي أوجدها أعداء الإسلام للناس ويدعوهم لتحمّل مسؤوليّتهم، فهذه وظيفة الجميع)[2]

ثم بين أن ما يحصل من خلاف بين المسلمين هو بسبب المؤامرة الكبرى التي قام بها الأعداء، ولا يزالوان، يقول: (اعلموا أنّ أعداء الإسلام والمسلمين يعتمدون بشكلٍ أساس اليوم على إيجاد الخلافات والتفرقة. إنهم لا يريدون أن تتقارب القلوب، لأنّهم يعلمون أنّ الأيادي إذا تماسكت والقلوب إذا تقاربت فإنّ الأمّة الإسلامية ستبدأ بالتفكير في معالجة مشاكلها الكبرى. وإنّ منشأ أكثر هذه المشاكل ـ التي تُعدّ قضيّة فلسطين منها، ومنها قضيّة هذه الدولة الصهيونية المختلَقة ـ هم هؤلاء المقتدرون في هذا العالم. فالعدو يعلم أنّنا سنتمركز، وأنّ كلّ الأمّة الإسلامية في جميع قواها سوف تتحرّك على هذا الطريق حتى نواجه هذا الاعتداء

---

(١) المرجع السابق، ج٩، ص: ١٦٠.

(٢) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٧٥.

السافر الذي يجري، لهذا لا يسمحون بتقارب القلوب)[1]

وهو يذكر ـ كمثال على الوسائل التي يستعملها الأعداء لنشر الفرقة بين المسلمين ـ ما استعملوه من [الخلاف السني الشيعي] والذي انطلى على الكثير من المسلمين، يقول: (واليوم نداء التفرقة يرتفع من قبل أعداء الإسلام. وقضيّة الشيعة والسنّة يطرحها اليوم الأمريكيون والإنكليز، وهذا عارٌ. فالمحلّلون الأمريكيون والإنكليز والغربيّون، من جملة القضايا التي يطرحونها ويتباحثون بشأنها ويؤكّدون عليها هي قيامهم بالفصل بين الإسلام السنّي والإسلام الشيعيّ وإيجاد النزاعات بينهم. إن هذا ما يريده العدوّ وهذا ما كان يفعله دوماً. وقد سعى أعداء عالم الإسلام دوماً إلى أن يستغلّوا بأقصى ما يمكن هذه الخلافات المذهبية والقومية والجغرافية والإقليمية. وهم اليوم يستخدمون الوسائل الحديثة من أجل هذا العمل. وعلينا أن نلتفت إلى هذا الأمر ونكون يقظين. يريدوننا أن ننشغل ببعض لكي ننصرف عن تلك المسألة الأساس التي ينبغي أن نتوجّه إليها. يريدون أن ينشغل المسلمون، شعوباً ومذاهب شيعة وسنّة وغيرهما، ببعضهم بعضاً حتّى ينسوا قضيّة إسرائيل. يجب أن تقرّبنا حادثة اغتصاب فلسطين إلى بعضنا بعضا. وها هم اليوم يستغلّون هذه القضيّة من أجل إبعادنا عن بعضنا بعضاً. إنّهم يُحدثون الاختلاف في العالم الإسلاميّ حول نفس هذه القضيّة الفلسطينية، ويجعلون الدول في مواجهة بعضها بعضاً. إنّ قضيّة فلسطين قضيّة واضحة ولا يوجد عند أي مذهب من المذاهب الإسلامية أي شك بأنّه إذا تعرّضت أراضي الإسلام والمسلمين في أي وقت من الأوقات للهجوم والاعتداء فإنّ الدفاع واجبٌ على جميع المسلمين. فإنّ كلّ المذاهب الإسلامية تُجمع على هذا الأمر. وهو ليس محلّ اختلاف. ومثل هذه القضيّة المتّفَق عليها يجعلونها مورد شكٍّ ويفرّقون المسلمين ويشتتونهم، ويزيدون من العصبيات المذهبية والطائفية في القلوب

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٧٥.

ويؤجّجون نيرانها، حتى يقوموا بما يريدون بسهولة)[1]

ويذكر اهتمام الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها بالوحدة الإسلامية، ودعوتها لها بكل الوسائل، يقول: (علينا أن نستيقظ، وهذه هي كلمة الجمهورية الإسلامية. فالجمهورية الإسلامية منذ بداية تأسيسها جعلت في الأسطر الأولى الأساس من أهدافها اتّحاد المسلمين وتقارب قلوبهم ومنها قضية فلسطين، وفي كلمات إمامنا الراحل قدس سره تظهر هاتان القضيّتان بوضوح تامّ وجلاء: إحداهما قضيّة إتّحاد المسلمين في جميع القضايا والتقليل من خلافاتهم والتخفيف من اختلافاتهم ومنع الخلافات الفكرية والفقهية والكلامية وأمثالها من أن تجرّ هاتين الفئتين إلى العداوة والتناحر، والقضيّة الأخرى هي قضية فلسطين، وقد التزمت الجمهورية الإسلامية بهذا الكلام. ونحن ندفع أثمانه باهظة. إنّ شعبنا ينظر إلى هذه القضيّة كواجبٍ ومسؤولية شرعية ويعلم أنّنا إذا استطعنا أن نُخرج هذا السرطان المهلك والخطر من جسد المجتمع الإسلاميّ فإنّ الكثير من مشاكل مجتمعاتنا الإسلامية سوف تُحلّ وسوف يحلّ مكانها الكثير من التعاون)[2]

٢ ـ الدعوة لإصلاح الواقع الإسلامي:

٢ ـ الدعوة لإصلاح الواقع الإسلامي:

انطلاقا من الأخوة التي يستشعرها النظام الإيراني تجاه جميع المسلمين؛ فإنه لم يكتف فقط بالدعوة للوحدة بين الحكومات والشعوب الإسلامية، وإنما دعا كذلك إلى خروج المسلمين من هيمنة الغرب، والفكر الغربي عليهم، وذلك بالعودة إلى الإسلام في جميع مجالاته، والاستفادة من التجربة الإيرانية في ذلك، والتي استطاعت التخلص من الهيمنة الأمريكية، والاستقلال التام عن الشرق والغرب، والتمسك بالإسلام وحده، باعتبار النظام الإلهي الذي

---

(١) المرجع السابق، ص٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٦.

يملك المنظومة الإصلاحية الشاملة المستغنية بذاتها، والمتوافقة مع الفطرة.

وهذا ما أطلق عليه مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفيلسوفها الإمام الخميني [تصدير الثورة]، والذي أسيء فهمه كثيرا، لا من الحكام الخائفين على عروشهم فقط، بل من رجال الدين أنفسهم الذين راحوا يؤولون هذا بكونه تصديرا للتشيع، مع أن الخميني لم يتذكر التشيع أبدا، بل تحدث عن قضايا مشتركة، يتفق عليها المسلمون جميعا.

وقد فسر الخميني مراده من تصدير الثورة، ورد على الشبه التي يلفقها الأعداء حولها في مناسبات كثيرة، ومن ذلك قوله: (إن الهدف من تصدير الثورة إلى الدول الإسلامية وكافة الدول التي يناضل فيها المستضعفون ضد المستكبرين هو الوصول إلى حالة معينة تكون فيها الحكومة غير مستبدة وغير ظالمة، ولا يكون الشعب فيها عدواً للحكومة. فهدفنا الأصلي هو المصالحة بين الشعوب والحكومات؛ فلو قامت حكومات بلدان العالم بدراسة التجربة الإيرانية واطلعت على حقيقة العلاقة بين الحكومة والشعب لتأثرت أيما تأثر)[1]

ويذكر بأسف ما تقوم به ما يسميها (الأقلام المأجورة ووكالات الأنباء والقنوات المغرضة التي تعادي إيران حكومة وشعباً) من تشويه (صورة الثورة في الخارج، والجميع هنا يعرف الهدف من ذلك. فحكومتنا وشعبنا ملتحمين متحدين ويقف فيها الجامعيون مع رجال الدين جنباً إلى جنب وكذلك بقية فئات الشعب كما ينصهر الجيش والعسكر مع عامة الشعب في بوتقة واحدة، ومع وجود هذا التلاحم لا يمكن للغرب أن يصل إلى أهدافه ولا يمكن لحكومة خائنة أن تصل للسلطة وتعمل على خدمة المصالح الغربية. فلو أدلى وزير أو رئيس الوزراء بكلمة تصب في مصالح الغرب لواجه معارضة شديدة من الشعب)[2]

وهو يذكر بأسف الدور الذي قام به رجال الدين في الدول الإسلامية من تشويه إيران،

---

(١) صحيفة الإمام، ج١٣، ص: ٧٩.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٧٩.

بدل أن يدعموها، ويستفيدوا من تجربتها، فيقول: (إننا فضلًا عن المعاناة التي تسببها لنا أمريكا والاتحاد السوفيتي فإننا في مواجهة فتنة عظيمة تتمثل بأولئك الذين يدّعون التدين ويتحدثون باسم الدين، والكثير من هؤلاء يتربع على رأس الهرم الديني ومؤسسات الإفتاء في العالم الإسلامي، حيث يفسر هؤلاء كلامنا كما يحلو لهم، ومن ثم يتهموننا بالكفر ويعتبرونا من الخارجين عن الدين. فإن كان ذلك ناتجاً عن سوء فهم فإني أنصح هؤلاء بالدراسة المعمقة والاطلاع الدقيق على الحقائق ليدركوا فداحة الخطأ الذي ارتكبوه وبطلان التهم التي انهالوا بها علينا، وأن الغرب هو الرابح الوحيد لانعكاسات هذه الفتنة، وإن كان في ذلك تعمداً مغرضاً فليعلم هؤلاء بأنهم يواجهون دولة إسلامية سعت ومازلت تسعى لرص الصفوف والمصالحة بين الإخوة في سبيل اتحاد الدول الإسلامية بعيداً عن أسلوب التكفير الذي يتبعه الجبناء ولكن البعض ممن يرتدي لباس الإفتاء ويلقب بالمفتي الأعظم والشيخ الأكبر راح ينشر سمومه ويغرس مخالبه))[1]

ثم يتساءل متعجبا من المصادر التي يستقي منها هؤلاء مواقفهم، وعن علاقتها بالدين؛ فيقول: (لماذا يقوم البعض في الحجاز والكويت والأماكن الأخرى بتأويل كلامنا وتوجيه التهم الباطلة إلى دولة إسلامية تسعى لإيجاد الوحدة بين المسلمين وتناضل من أجل طرد الغرب من أرض المسلمين؟ أن هؤلاء يخدمون الغرب من جهة ويفرقون المسلمين من جهة أخرى.. ألا يعلمون أنه لا تجوز إثارة التفرقة بين المسلمين وأن ذلك مخالف للنص القرآني؟.. ألا يعلمون ذلك حقاً أم أنهم يعملون على خدمة الغرب عن عمد وقصد لا سمح الله؟.. ألا يعلم هؤلاء بأن أفعالهم وتصرفاتهم هذه مخالفة للإسلام وتعاليمه وتصب في مصلحة الغرب ليس إلا؟.. ألا يعلم هؤلاء أنهم بأفعالهم وأقوالهم هذه يخدمون الغرب عن قصد أو غير قصد؟)[2]

---

(١) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٧٩.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٨٠.

وهو يذكر الشبه التي يوردها المغرضون من أجل تشويه الثورة الإسلامية، حتى لا تستفيد منها سائر البلاد الإسلامية، ومن الأمثلة على ذلك قوله: (عندما نتحدث نحن عن الإمام المهدي، وهو القوة التنفيذية في الإسلام؛ فإننا نقصد أنه سيملأ الأرض بالعدل ولديهم هم نفس المعنى (يملأ الأرض قسطاً وعدلًا بعد أن ملئت ظلماً وجوراً)، ونحن نقول إن الأنبياء لم يوفقوا في الوصول إلى أهدافهم بشكل كامل، وسيرسل الله سبحانه وتعالى في آخر الزمان من يتابع طريق الأنبياء ويحقق أهدافهم المنشودة بشكل كامل، لكن هؤلاء الناس ولا أدري أن كانوا متعمدين أم غافلين راحوا يؤولون كلامنا ومعتقداتنا وقالوا بأن فلان يزعم بأن الإمام المهدي سيتمم الشريعة، إن هذا الأمر يبعث على الأسف الشديد وهو مخالف لما نعتقده فنحن نعتبر الإمام المهدي (عليه السلام) خادماً للإسلام وتابعاً لرسول الإسلام وهو في نفس الوقت نور عين رسول الله، وسيجري كل ما أمر به الرسول الأكرم ﷺ)[1]

وهو يبين المنهج الذي تصدر به الثورة؛ فيقول: (كونوا على ثقة بأنه لو تحقق الإسلام بكل معانيه في ايران، فإن الدول سوف تقتفي هذا النهج الواحدة تلو الأخرى، إن كل فئة تأتي إلى هنا تقول بأن شعبها مهتم بإيران ويسعى لتحقيق هذا الهدف هناك، في العراق والكويت ومصر وفي كل مكان، فلو أدّينا هذا الدور بشكل جيد وطبقنا الإسلام كما هو في ايران، فإنه بالاضافة إلى انتصارنا حتى النهاية بإذن الله، سينتقل منا إلى الشعوب الإسلامية. ونحن نطمح أن تقام حكومة العدل الإسلامي في جميع البلاد الإسلامية! لقد كان حب مختلف الفئات من أبناء الشعب لهذا النظام الإسلامي حباً إلهياً ووجد بيد غيبية لدى كل الناس بحيث أن الأطفال الذين أخذوا ينطقون حديثاً وحتى الشيوخ الذين هم على عتبة القبر، كانوا صوتاً واحداً ويريدون الإسلام!)[2]

(١) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٧٩.

(٢) المرجع السابق، ج١٠، ص: ١٣٢.

وهو يبين للعالم الإسلامي السبب الذي جعل الثورة الإسلامية في إيران تنتصر، ليقوموا بنفس العمل، فيقول: (إن حب الإسلام هو الذي نصرنا، وعلينا الآن أن نحفظ هذه الكرامة وهذا الحب! فلنعلم أن كل شيء مرتبط بالله وكل شيء يتم بيده وأن إرادته هي التي أوصلتنا إلى منتصف طريق النصر. وإذا ما حفظنا الجهات التي ينبغي حفظها، فإن هذه الإرادة ستبقى محفوظة- إن شاء الله- وستوصلنا إلى النصر النهائي! والنصر النهائي هو انتصار كل البلدان والمستضعفين على جميع المستكبرين)(١)

وهكذا نرى الخميني في لقاءاته مع المسؤولين، وخصوصا ممن لهم علاقة بالخارج، ينصحهم بأن يعطوا صورة حسنة عن الإسلام، حتى يتبعهم غيرهم، ويقتدوا بهم.

ومن أقواله في هذا المجال، وهو يخاطب سفراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمع من أعضاء الاتحادات الطلابية الإسلامية في الخارج: (إن التزام السادة المقيمين في الخارج أصعب بكثير من التزامنا نحن المقيمين في الداخل، وذلك لأن شعبنا مطلع على الموازين والمعايير الإسلامية، وعلى فرض قيام بعض الفئات والأشخاص بأفعال منافية للإسلام فإن الشعب سيدين ذلك ويستنكره، وأمّا من في الخارج فإنهم يقيمون في بيئة غير إسلامية ويعيشون وسط شعوب غير مسلمة، وحتى إن كانوا مسلمين فإن اهتمامهم بمسائل الإسلام ليس كما يجب، ولهذا فإن أي سلوك أو تصرف يصدر عنكم ويكون مخالفاً للإسلام، سيعتبره هؤلاء الجاهلون بالإسلام، من الإسلام، ويكوّنون تصوراً عن الإسلام من خلالكم. فلو كانت سفاراتنا في الخارج لا تزال تعيش الأجواء الطاغوتية أو ما هو قريب منها، فهذا يعني أن الإسلام لم يدخلها أبدا)(٢)

وينصحهم قائلا: (من أهم الأمور التي تقع في دائرة مسؤوليتكم ومسؤوليتنا، مسألة

---

(١) المرجع السابق، ج١٠، ص: ١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٣٧٩.

تجسيد قيم الإسلام والثورة من خلال سلوككم وطريقة تعاملكم مع العاملين في السفارة والناس الذين يراجعونها، لإعطاء صورة مشرقة عن الإسلام، مما يسهم في تصدير ثورتكم إلى البلد الذي تقيمون فيه. فالالتزام بالقيم الأخلاقية ورعايتها، يسري تأثيره في نفوس الناس، وذلك لأن المسائل الأخلاقية ذات جذور فطرية، ونفوس الناس مجبولة على تقبلها، ففطرة الناس سليمة ولكن طريقة التربية هي التي تفسدها.. وعليكم أن تمارسوا دوركم التربوي والتوعوي في البلدان التي أنتم فيها، كما لو أنكم في بلدكم، وأن تصدروا الإسلام إليها وذلك من خلال الالتزام العملي بتعاليم الإسلام وآدابه وقيمه الأخلاقية، وتجسيد ذلك في سلوككم وتعاملكم مع الناس من حولكم)[1]

ويقول: (عليكم أنتم السادة في السفارات أن تحافظوا على البساطة فيها قدر الإمكان وأن تعاملوا من هم تحت أيديكم من الموظفين معاملة أخوية، على رغم إطاعتهم لكم، لابد أن تعاملوهم معاملة أخوية. كذلك ينبغي أن تكون معاملة ضيوفكم، بحيث يشعر كل قادم بتجسد الإسلام عملياً في سلوككم. فنحن مهما ادعينا بأننا مسلمون وأننا جمهورية إسلامية، فلن يصدقنا أحد ما لم يطابق قولنا فعلنا وما لم نجسد الإسلام في سلوكنا وتصرفاتنا وما لم تكن سفاراتنا سفارات إسلامية. ولابد من ذلك حتى تصدر الثورة إلى البلدان الأخرى فإنه لا يمكن تصديرها بالقوة والإكراه، وهذه مهمتكم التي يمكن إنجازها من خلال سلوككم وكتاباتكم وإصداركم لمجلات فكرية إسلامية مصورة. واعلموا أنه لو سعيتم في تبليغ الثورة الإسلامية من موقعكم وكذلك قام الطلبة الإيرانيون في الخارج بتبليغ الثورة من موقعهم وقاموا بالرد على ما يكتب وينشر في الصحف والمجلات هناك وأثبتوا كذب إدعاءاتهم المغرضة ضد الثورة، فإن عملهم هذا سيسهم كثيراً في تصدير الثورة وتبيين حقائقها)[2]

---

(١) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٣٨٠.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص: ٣٨١.

وفي لقاء له مع بعض الوفود من الهند والباكستان وضح لهم مقصوده من تصدير الثورة؛ فقال: (إن المسألة الأخري هي تصدير الثورة، وقد قلت مراراً: إننا لانحارب أحداً لقد تم تصدير ثورتنا اليوم. ففي كل مكان نجد أن الإسلام يذكر، وأن المستضعفين يتطلعون إلى الإسلام يجب تقديم الإسلام إلى العالم كما هو من خلال الدعايات الصحيحة، و عندما تعرف الشعوب حقيقة الإسلام فانها ستقبل عليه لامحالة، ونحن لانريد شيئاً إلا تطبيق أحكام الإسلام في العالم)[1]

وهكذا نرى الخميني يقوم بنفس الدور من دعوة الشعوب الإسلامية كل حين لإصلاح حالها، والعودة للإسلام للتخلص من كل أشكال الهيمنة الغربية، ومن خطاباته في ذلك قوله في بعض مؤتمرات الوحدة الإسلامية: (الأمّة الإسلامية بلحاظ تعداد السكّان تمثّل مجموعة عظيمة ـ حوالي المليار ونصف المليار نسمة هم مجموع الأمّة الإسلامية ـ وإنّ مناطق وجود هذه المجموعة العظيمة من حيث الوضع الجغرافيّ والخصائص الطبيعية والثروات الحيوية هي من أهمّ مناطق العالم وأكثرها حساسيّة، وبالرغم من أنّه لا ينقصها شيء على صعيد القابليّات الإنسانية والإمكانات الطبيعية فإنّ هذه الأمّة اليوم هي مجموعة حائرة. وعلامة حيرتها هو ما تشاهدونه. إنّ المصائب الكبرى في العالم تحدث بشكلٍ أساس في هذه الدول الإسلامية. فالفقر في هذه الأمّة والظلم والتمييز فيما بيننا والتخلف العلميّ والتكنولوجيّ والانهزام الثقافيّ والضعف الثقافيّ كلّه يمثّل حال الأمّة الإسلامية. والمقتدرون في هذا العالم يضيّعون حقّ هذه الأمّة بكلّ بساطة وصراحة، ولا تستطيع هذه الأمّة الإسلامية أن تدافع عن حقّها)[2]

ويضرب لهم المثل على ذلك بما يحصل في فلسطين، فيقول: (انظروا اليوم إلى أوضاع فلسطين، فهي نموذج. ولا شكّ بأنها نموذج هام جداً، لكنّه لا يختصّ بفلسطين. فانظروا إلى

---

(١) المرجع السابق، ج١٥، ص: ٢٧٣.

(٢) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٧٣.

فلسطين، سترون أنّ الأمّة الإسلامية تعاني من جرحٍ كبير في جسدها، وهو قضيّة شعب فلسطين العظيم وأرض فلسطين التاريخية المقدّسة. ماذا أنزلوا بهذه الأرض؟، وعلى رأس هذا الشعب؟ وماذا يفعلون بهؤلاء الناس؟ وهل يمكن نسيان ما جرى على غزّة؟ وهل يمكن محوه من ذاكرة الأمّة الإسلامية؟ .. لقد آلت أوضاع الأمّة الإسلامية مقابل هذه الظاهرة إلى حدّ وكأنّ ما يحصل لا علاقة لها به، وكأن ما يُغصب ليست حقّها وكأنها ليس هي التي تتعرّض للظلم. فلماذا نحن هكذا؟ ولماذا ابتُليت الأمّة الإسلامية بهذه الحالة؟ لقد أوجد أعداء الإسلام والأمّة الإسلامية ذلك السرطان المهلك الخطِر المسمّى دولة إسرائيل الصهيونية المزعومة في هذه المنطقة. والداعمون لهذا الكيان شركاء له في الظلم والجرائم الكبيرة التي يرتكبها. وها هم يدافعون عن إسرائيل ولا يمكن للأمّة الإسلامية أن تدافع عن نفسها، فهذا ضعفنا. لماذا؟ علينا أن نجبر هذا الضعف بالرجوع إلى الإسلام وبجعل تعاليم الرسول المكرّم محوراً لكافة اهتماماتنا) [1]

هذه تصورات قادة الثورة الإسلامية لمعنى تصدير الثورة الذي أسيء فهمه، لا من السياسيين فقط، وإنما من المتدينين، بل من رجال الدين أنفسهم، الذين لم يقرؤوا ولو كلمة واحدة مما قاله هؤلاء القادة، واكتفوا بما يملى عليهم، أو بما تذكره وسائل الإعلام، أو بما يذكره سادتهم من السياسيين.

خامسا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع العالم:

خامسا ـ ولاية الفقيه والتعامل مع العالم:

الرؤية المبدئية التي ينطلق منها النظام الإيراني في تعامله مع العالم هي ما نص عليه الإمام علي في وصيته لمالك الأشتر حين ولاّه مصر وقال له: (لا تكوننَّ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٧٣.

أكلهم، فإنهم صنفان؛ إمّا أخٌ لك في الدين، أو نظيرٌ لك في الخلق)[1]

أو ما نص عليه قبل ذلك ما ورد في القرآن الكريم من الأمر بلزوم رعاية العدل، وعدم التجاوز بالنسبة إلى أي إنسان ـ مسلماً كان أو غير مسلم ـ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]

ولهذا، فإن قادة الثورة الإسلامية لم ينظروا إلى العالم غير المسلم بكونه كافرا، يجب استئصاله كما تؤمن الحركات الإسلامية المتطرفة، وإنما ينظرون إليه باعتباره عالما محترما يحتاج منا أن نعرض له الإسلام بصورة حسنة، وأن نعايش قضاياه ومشاكله، ونحاول علاجه من منطلق الأخوة الإنسانية، لا من منطلق الهيمنة والاستبداد.

ولهذا نلاحظ الإمام الخميني يصحح للحركة الإسلامية تعاملها مع العالم، فهو يرى أن الصراع ليس صراعا عقائديا بين الكفر والإيمان، وإنما هو صراع بين المستكبرين والمستضعفين، كما نص على ذلك القرآن الكريم في آيات كثيرة كقوله تعالى حكاية عن قوم صالح عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ (٧٥) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ (٧٦)﴾ [الأعراف: ٧٥ – ٧٧]

وقد نص على المبادئ التي تقوم عليها العلاقة بين إيران ودول العالم الإمام الخميني حين سئل عن سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية، فأجاب بقوله: إننا نريد أن تكون لنا علاقات ودية حسنة مع جميع شعوب العالم ودوله تقوم على أساس الاحترام المتبادل ما عدا الدول التي تعاملنا معاملة عدائية، وتريد أن تظلمنا، وتحاول السيطرة علينا، فإننا نرفض ذلك، ولن نسمح لأحد أن يتدخل في أمور بلادنا، ويتحكم فيها، كما كان يتحكم

(١) نهج البلاغة الكتاب (٥٣).

فيها في العهد البائد. فنحن ـ طبعاً ـ لا نستطيع أن نقيم علاقات ودية مع هؤلاء. أما الدول التي لها معنا علاقات حسنة، فلنا معها علاقات حسنة أيضاً. فإذا احتاجت هذه الدول إلى شيء نمتلكه نحن، واحتجنا نحن إلى شيء يمتلكونه هم، فلا مانع من التبادل، فمثلًا: إذا كان هؤلاء يحتاجون إلى النفط، ونحن نحتاج إلى أشياء محدودة، فهذا تبادل يمكن أن يحصل بشكل طبيعي بين الأفراد كما يمكن أن يحصل بين الدول. وأمر ذلك يعود طبعاً إلى مجلس الثورة، ثم إلى الحكومة)[1]

وانطلاقا من النصوص المقدسة الداعية إلى البراءة من المستكبرين، وتحديهم، وعدم الركون إليهم نرى الخميني يوجه نداءاته المتتالية للمسلمين للوقوف في وجه الاستكبار العالمي، وإظهار البراءة منه، وهو ما أثار عليه غضب كل أذناب الاستكبار الذين يعتبرون أنفسهم حلفاء لهم، مع أنهم ليسوا سوى عبيد بين يديه.

وقد رد الخميني على هؤلاء، وخصوصا رجال الدين الذين وقفوا ضد دعوة الخميني، بل راحوا يصورونها بصورة التمدد الشيعي، لا بصورة النهضة الإسلامية، يقول الخميني: (من المسلم به أن المستعمرين وأعداء الشعوب لن يقر لهم قرار بعد هذه المراسم، وسوف يتوسلون بكافة المكائد والحيل ويحوكون المؤامرات ويستنجدون بعلماء البلاط وأجراء السلاطين والقوميين والمنافقين، ويتجهون نحو الفلسفة والتفسير المغلوط والمنحرف، ويقدمون على أي عمل يضمن لهم نزع أسلحة المسلمين وتوجيه ضربة قاصمة لأبهة واقتدار أمة محمد ﷺ، و ربما يقول الجهال المتنسكون أنه لايجب هتك حرمة بيت الله وكعبة الآمال بالشعارات والمظاهرات والمسيرات وإعلان البراءة، وأن الحج عبادة وذكر وليس ميدان استعراض وقتال، و ربما يوحي العلماء المتهتكون بأنّ القتال والحرب والبراءة من عمل رجال الدنيا، وولوج السياسة وفي أيام الحج بالذات دون شأن علماء الدين.. إنّ هذه الإيحاءات تعد من خفي سياسات المستعمرين

(١) صحيفة الإمام، ج١١، ص: ١٣٥.

وتحريضاتهم، لذا ينبغي على المسلمين أن يهبوا للدفاع عن القيم الالهية ومصالح المسلمين ويواجهوا الأعداء بكل الامكانيات والسبل المتاحة، وأن يرصوا صفوفهم لهذا الدفاع المقدس، وألا يفسحوا المجال لهؤلاء الجهلة والمستائين وأتباع الشيطان للانقضاض على عقيدة وعزة المسلمين)[1]

ثم يبين المغزى من الدعوة إلى البراءة من المستكبرين والوقوف في وجههم، فيقول: (إنّ صرختنا بالبراءة من المشركين اليوم هي صرخة من جور الظالمين، وصرخة شعب ضاق ذرعاً من تطاول الشرق والغرب عليه وعلى رأسهم أمريكا وأذنابها، ونهب بيته ووطنه وثروته) [2]

ثم يذكر نماذج عن المستضعفين، وما قام به المستكبرون تجاههم، يقول: (تمثل صرختنا بالبراءة صرخة الشعب الأفغاني المظلوم، وأنا متأسف من عدم إصغاء الاتحاد السوفيتي لتحذيري بشأن افغانستان، فقام بمهاجمة هذه الدولة الإسلامية؛ قلت مراراً وأنا الآن أقول: دعوا الشعب الأفغاني وشأنه، دعوه يحدد مصيره بنفسه ويتكفل باستقلال بلده؛ أنه ليس بحاجة لولاية من الكرملين أو وصاية من أمريكا، ومن المسلم أنه لن يستسلم لسلطة أخرى بعد خروج الجنود الأجانب من وطنه، وسوف يقصمون ظهر أمريكا فيما لو نوت التدخل في شؤون بلدهم.. و تمثل صرختنا كذلك صرخة الشعب الإفريقي المسلم، صرخة إخواننا وأخواتنا في الدين الذين يتحملون سياط ظلم الأشقياء العنصريين لا لشيء إلا لاسوداد بشرتهم.. إنّ هتافنا بالبراءة هو هتاف الشعب اللبناني والفلسطيني وكافة الشعوب الأخرى التي نهبت القوى العظمى نظير أمريكا واسرائيل ثرواتها وترنو إليها بطمع، فنصبت عملائها ومأجوريها على تلك الشعوب، وأمسكت بمقاليد الأمور في بلدانهم وهي تبعد آلاف الكيلو مترات، وأحكمت قبضتها على حدودها البرية والبحرية.. إن صرختنا بالبراءة هي صرخة

---

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٠.

البراءة من جميع الشعوب التي ضاقت ذرعاً بتفرعن أمريكا وغطرستها، والتي لاترغب بكظم غيظها في حناجرها إلى الأبد، وأزمعت أن تعيش حرة وتموت حرة)[1]

وهو يرى أن هذه البراءة ليست خاصة بالمستضعفين من بلاد العالم الإسلامي، بل هي تشمل المستضعفين في جميع العالم، يقول: (تمثل صرختنا بالبراءة صرخة الدفاع عن المذهب والشرف والعرض، وصرخة الذود عن الأموال والثروات،و الصرخة المؤلمة للشعوب التي مزقت حربة الكفر والنفاق قلوبهم الطاهرة.. إنّ صرختنا بالبراءة هي صرخة الفقر والفاقة للجائعين والمحرومين لما ابتز المموهون واللصوص المحترفون حاصل عرق جبينهم وأتعابهم، وأقدموا على سلب ممتلكات الشعوب الفقيرة والفلاحين والعمال والكادحين باسم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، فربطوا شريان الاقتصاد العالمي بأنفسهم، وحرموا الناس من بلوغ أقل الحقوق)[2]

وانطلاقا من هذه المعاني حملت الثورة الإسلامية شعار [لا شرقية ولا غربية] لتبين عدم انحيازها لأي جهة أو دولة أو نظام، ولتعطي النموذج للمستضعفين حتى يتحرروا من التبيعة للشرق والغرب، يقول الخميني: (كان شعار [لاشرقية ولا غربية] الشعار المبدئي للثورة الإسلامية في عالم الجياع والمستضعفين، وراسم معالم السياسة الواقعية لعدم الانحياز في الدول الإسلامية، تلك الدول التي ستجعل الإسلام في القريب العاجل المدرسة الوحيدة لإنقاذ عالم البشرية، ولن تعدل عن هذه الاسياسة قيد أنملة، فلا يجب أن تعلق الدول الإسلامية والشعوب المسلمة في العالم آمالها على الغرب وأوربا وأمريكا أو الشرق وروسيا))[3]

وهو يذكر أن من مقتضيات هذه الشعارات الخروج من أي تبعية ولأي جهة، يقول:

---

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦١.

(٢) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦١.

(٣) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٢.

(لا يتصور متصور أن هذا الشعار مقطعي، بل هذه سياسة أبدية لنا ولشعبنا وللجمهورية الإسلامية ولكافة المسلمين في العالم؛ لأنّ شرط دخول صراط النعمة حق البراءة والابتعاد عن صراط الضالين، ويجب أن يطبق ذلك في كل المجتمعات الإسلامية وعلى كافة الأصعدة.. يجب على المسلمين أن يفكروا في طرد الاستعمار من بلدانهم الإسلامية ويوظفوا كل طاقاتهم لذلك، وألا يجعلوا المستعمرين يستثمرون إمكانياتهم لصالحهم ولضرب الدول الإسلامية، فمن الخزي والعار على البلدان الإسلامية ورؤسائها أن يتوغل الأجانب إلى المراكز السرية والعسكرية للمسلمين، و على المسلمين أن لا يخشوا الضجيج والصخب والدعايات المغرضة، فإنّ صروح الاستكبار العالمي وقدراته العسكرية والسياسية أوهن من بيت العنكبوت وتؤول إلى الانهيار.. يجب على المسلمين في العالم أن يعملوا على إصلاح القادة العملاء لبعض الدول، وأن يوقظوهم من هذا النوم العميق الذي يجعل مصالحهم ومصالح االشعوب الإسلامية في مهب الريح عن طريق النصيحة أو التهديد؛ وعليهم أن لايغفلوا عن خطر المنافقين ووسطاء الاستكبار العالمي، وأن لايقفوا مكتوفي الأيدي ويتفرجوا على مشهد اندحار الإسلام ونهب ثرواته وانتهاك أعراض المسلمين)[(١)]

وهو يتحدث في كل مناسبة عن ضرورة وقوف الأمة جميعا مع فلسطين، ومواجهة العدو الصهيوني، وعدم الجلوس معه في أي مفاوضات، يقول: (يجب أن تفكر الشعوب الإسلامية على إنقاذ فلسطين، وأن تعبر عن استنكارها الشديد من مساومة بعض القادة العملاء الذين أضاعوا أهداف مسلمي هذه المنطقة، وألا تسمح بجلوس هؤلاء الخونة على طاولة المفاوضات ليصبح ذلك وصمة عار في جبين الشعب الفلسطيني الباسل.. عجباً لهؤلاء البشر، فكل يوم يمضي على الكارثة المروعة لاغتصاب فلسطين يزداد صمت ومساومة قادة الدول الإسلامية ومجاراة إسرائيل الغاصبة، حتى وصل الأمر إلى أن شعار تحرير بيت المقدس

---

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٢.

لا يتناهى إلى الأسماع؛ ولئن قامت دولة كإيران التي تمر بحالة من الحرب والحصار بمساندة الشعب الفلسطيني لاستنكروا وشجبوا ذلك، حتىأنّهم يفزعون من تسمية أحد الأيام بيوم القدس.. أخشى أن يتصور أولئك أن مرور الزمن سيلمع صورة اسرائيل والصهيونية، أو أن الذئاب الصهيونية الضارية قد تخلت عن فكرة تكوين بلد يمتد من النيل إلى الفرات) (١)

وهو يبين أن سياسة إيران نحو فلسطين مثل سياستها نحو جميع المستضعفين سياسة ثابتة ومستمرة حتى لو خالفها في ذلك جميع المسلمين، يقول: (لن يقلع المسؤولون الايرانيون المحترمون وشعبنا الأبي والشعوب الإسلامية عن قتال هذه الشجرة الخبيثة حتى استئصالها، فتجب الاستفادة من عزم أنصار الإسلام والقدرة المعنوية لأمة محمد ﷺ وإمكانيات الدول الإسلامية، وجعل إسرائيل نادمة عما ارتكبته من جرائم، وتحرير الأراضي المغتصبة عبر تشكيل خلايا للمقاومة في جميع أنحاء العالم.. إنني أحذر مجدداً من خطر استشراء الغدة السرطانية للصهانية في جسد الدول الإسلامية، وأعلن مساندة ايران شعباً وحكومة لنضال جميع الشعوب الإسلامية لا سيما الفتية الغيارى في طريق تحرير القدس، وأعرب عن جزيل شكري لشباب لبنان الأعزاء الذين رفعوا هامة الأمة الإسلامية عالياً بإذلالهم المستعمرين، وأدعو لنصرة كافة الأحبة في داخل الأراضي المحتلة وخارجها الذين يوجهون ضربة قاسية لإسرائيل ومصالحها مستندين إلى سلاح الايمان والجهاد) (٢)

وعلى هذا النهج استمر القائد الحالي للثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي الذي لا يكاد تخلو خطاباته من الدعوة لمواجهة المستكبرين ونصرة المستضعفين، وبكل الوسائل، ومن ذلك قوله في بعض خطبه: (إننّا نقول الشيء الذي في قلوبنا، ونعلم أنّه حديث قلوب الشعوب وقلوب الكثير من الحكومات. إنّنا نعارض الاستكبار ونعارض نظام الهيمنة ونعارض بشدّة

---

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٢٦٣.

تسلّط بضعة بلدان على مصير العالم ونكافح هذا التسلّط ولا نسمح لهم بالتلاعب بمصير العالم)[1]

وهو ـ مثلما ذكر الخميني ـ يذكر أن هذا الخطاب لن يعجب قوى الاستكبار العالمي، لهذا تلفق التهم كل حين، والتي لا تنطلي إلا على المغفلين، يقول: (ومن الواضح أن تعارضنا تلك الحكومات فتتذرع بذرائع الملفّ النوويّ وما يتّصل بحقوق الإنسان والديمقراطية. والكلّ في العالم يعلم أنّهم يكذبون ويمارسون الرياء والنفاق. وقد بعثوا مأمورهم ثانية إلى هنا يجول في أطراف الخليج الفارسيّ ويكرّر نفس تلك الأكاذيب والهذيان ضدّ الجمهورية الإسلامية: إيران تروم الحصول على قنبلة نووية! من الذي يصدّق كلامكم؟ من يصدّق أنّكم تفكّرون بمصالح شعوب هذه المنطقة؟ أنتم الذين سحقتم شعوب هذه المنطقة، ما استطعتم وبمقدار ما سُمح لكم، تحت أقدام مصالحكم غير المشروعة.. أنتم مثيرو الحروب، أنتم هاجمتم العراق وهاجمتم أفغانستان وتهاجمون باكستان وتعيدون جرائمكم هذه في أيّ مكان آخر استطعتم، ثم تأتون لتصرّحوا ضد الجمهورية الإسلامية؟ جميع شعوب المنطقة تعلم والكثير من حكومات المنطقة تعلم أنّ الجمهورية الإسلامية تناصر السلام وتناصر الأخوة وتناصر عزّة بلدان هذه المنطقة وعزّة البلدان الإسلامية)[2]

هذه نماذج بسيطة عن موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من دول العالم وشعوبها، فهي تقسمها بحسب التقسيم القرآن إلى المستضعفين والمستكبرين، وتدعو إلى مواجهة المستكبرين مهما كان دينهم، حتى لو ادعوا الإسلام، وتدعو إلى مناصرة المستضعفين، حتى لو كانوا من غير المسلمين.

وذلك كله ليس سوى تطبيق لما ورد في القرآن الكريم من الدعوة لاحترام الشعوب

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٤٩.

(٢) المرجع السابق، ، ص٤٩.

بعضها لبعض، وحوار بعضها مع بعضها، وتعاونها جميعا على نصرة المستضعفين، ومواجهة المستكبرين، كما قال تعالى: ، وهو ما نص عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (٧٥) الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٥، ٧٦]

الفصل الخامس

ولاية الفقيه.. والمساواة العادلة

تعتبر [المساواة] ـ بحسب مفهومها الإسلامي الأصيل ـ من القيم الكبرى التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما نص على ذلك قادتها ودستورها، ودل عليه واقعها، وهي قيمة تشمل جميع المواطنين بغض النظر عن أعراقهم وأجناسهم وأديانهم ومذاهبهم.

ومن النصوص الدستورية الدالة على ذلك ما ورد في المادة التاسعة عشرة من الدستور الإيراني، والتي تنص على ما يلي: (يتمتع أفراد الشعب الإيراني ـ من أية قومية أو قبيلة كانوا ـ بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سبباً للتفاضل)

وتنص المادة العشرون على أن (حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب ـ نساء ورجالاً ـ بصورة متساوية، وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية ضمن الموازين الإسلامية)

وقد نص كافة قادة الجمهورية الإسلامية ومفكروها وفقهاؤها على هذا، واعتبروه من أساسيات الشريعة، بل كان من الأهداف الكبرى للثورة الإسلامية في إيران مواجهة الحكم الأرستقراطي والطبقية التي كان يفرضها الشاه، ولذلك كان يرمي الإسلاميين وقادة الثورة الإسلاميين بكونهم يساريين وشيوعيين، لأنهم يطالبون بالمساواة، وحقوق العمال وحقوق المستضعفين.

والاهتمام بهذه القيمة هو الذي أكسب الثورة الإسلامية جمهورا عريضا، ومن جميع أطياف الناس، ذلك أن قادة تلك الثورة لم يعتبروا الصراع صراعا دينيا، وإنما اعتبروه صراعا بين المستكبرين والمستضعفين، ولذلك وقف بجنبهم جميع المستضعفين.

وعند مطالعة الخطابات والبيانات والنداءات التي كان يلقيها الخميني في ذلك الحين نكتشف نمطا عجيبا من الدعاة الذين استطاعوا بحنكتهم أن يكسبوا ود كل الشعب، لأنه مثل قضاياهم وحاجاتهم، وبين في نفس الوقت أن الشريعة الإسلامية هي وحدها من يمكنها أن تراعي تلك الحاجات، وأن تكفل تحققها في الواقع.

وقد استطاع الخميني بذلك السلوك أن يقضي على تلك المقولة التي يطلقها الشيوعيون [الدين أفيون الشعوب]، حتى أن الكثير من اليساريين تخلوا عن تلك المقولة بعد أن رأوا الدور العظيم الذي قام به الخميني، بل فيهم من صار ملتزما، بل فيهم من أعلن إسلامه.

وقد أشار إلى هذا بعض المواقع المغرضة الحاقدة عند ذكرها لإسلام روجيه جارودي، ففي مقال بعنوان [حقيقة روجيه جارودي]، ورد هذا النص: (جارودي والرافضة: الباطنية جميعاً أمة واحدة وإن تعددت وجوهها، أو اختلفت في بعض المواقف والتفاصيل، وهكذا نجدها جميعاً في صف الثورة الرافضية التي فجرها كاهن النجف: الخميني، وجارودي منهم، ولذلك نجده يقول: (مع هالة الظفر الهائل للطف والقوة الروحية في مواجهة قوة الأسلحة المادية، صار الإمام الخميني القائد الباهر للبلاد باسم الأخلاقية الإلهية المقاومة لقمع الشيطان الأمريكي وربيبه؛ الشاه السابق)[1] .

بل إن جارودي لم يكف عن ذكر ذلك، بعد أن بهره الانتصار التاريخي الذي حققته الثورة الإسلامية بقيادة الخميني وفي أقل مدة، وبأقل التضحيات، وفي أصعب الظروف، فقد قال يصفها في أحد مقالاته: (إن الثورة الإسلامية التي تزعمها الإمام الخميني لا تشبه حقا أياً من الثورات السابقة التي قامت لتغيير النظم السياسية، وكذلك الثورات الإجتماعية التي شهدها العالم تعبيراً عن نقمة الفقراء وسخطهم على الأغنياء وأفرغت جام غضبها على رؤوس المستعمرين والغاصبين. لكن الثورة الإسلامية الإيرانية هي الاخرى كانت تحظى بكل هذه

(١) حقيقة روجيه جارودي، الشيخ عبد الحق التركماني، موقع الراصد، ٢٠ يونيو ٢٠١٢.

الدوافع والمسببات، كان لهذه الثورة إلى جانب ما تقدم معان جديدة .فانها لم تطح بحكومة سياسية وإجتماعية وإستعمارية فحسب وانما اطاحت كذلك بحضارة ورؤية عالمية مميزة كانت قد تحدّت الدين)(١)

بل إن جاروي ـ نتيجة انبهاره الشديد بالثورة الإسلامية الإيرانية ـ وكيف استطاعت أن تنتصر على الطاغوت الذي يمثله الشاه، ومن يقف خلفه من قوى الاستكبار العالمي، راح يؤلف كتابه الذي عنونه [ثورة الإمام الخميني]، وقد ورد في التعريف به ما يلي: (يبدو أن مفاجأة جارودي بحدث اختصار الثورة الإسلامية بإيران كان وراء اعتناقه الإسلام، وإعلان ذلك أواخر عام ١٩٨١. وفي هذه الفترة بالذات نشر عدة كتب عن الإسلام منها: وعود الإسلام ١٩٨١، الإسلام والغرب ١٩٨٧م. ولم يبرح هذا المفكر الكبير على طول الأعوام العشرين الماضية عن مواصلة نشاطه العلمي سواءً أكان عن طريق الكتابة والتأليف أم المساهمة بإلقاء تصوراته وإيصالها إلى الناس عن طريق المؤتمرات في كل مكان يقصده، وبعد مرور عشرين عاماً على انتصار الثورة الإسلامية بإيران، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لرحيل الإمام الخميني بالذات استضاف المركز الإسلامي بلندن مؤتمرا تحت عنوان [نظريات الإمام الخميني حول المشاكل المعاصرة] وكانت هذه المقالة هي إحدى الدراسات التي قدمت لهذا المؤتمر. وقد ألقاها الفيلسوف روجيه غارودي، وفيها حاول التركز على دور الإمام الخميني كقائد روحي ينفرد بمزايا الخاصة، وعلى الثورة العصرية التي نهض بها كأطروحة بديلة لنظام جديد يجمع بين المكونات التي تقوم عليها الفلسفة التكاملية)(٢)

وعند مطالعة ما يسمى [صحيفة الإمام] تلك الصحيفة التي جمعت خطب وبيانات ونداءات ولقاءات الخميني، وفي أجزائها التي تتجاوز العشرين جزءا نجد الشعور بالمساواة

---

(١) نقلا عن مقال بعنوان: الثورة الإسلامية في ايران وقيمها الثقافية، محمد سالار، موقع إذاعة طهران العربية.

(٢) ثورة الإمام الخميني، روجيه غارودي، ص٣..

مع جميع المواطنين تتجلى بأنصع صورها، بل إن الخميني يتجاوز فيها المساواة والندية مع شعبه المحب له إلى أن يعتبر نفسه مجرد خادم متواضع له.

ولا بأس أن نذكر هنا حادثة ترتبط بمدى تواضع الخميني، وهي من الحوادث الكثيرة التي جعلت شعبه يثق فيه، باعتباره يمثل كل ما يقوله خير تمثيل، ويرويها أحد موظفي مكتبه الخاص أيام حياته، واسمه [الشيخ هاتفي]، والتي قدم لها بقوله: (كانت تأتي إلى بيت الإمام أصناف مختلفة من الزوار، منهم المسيحي ومنهم اليهودي ومنهم الشيوعي ومنهم الليبرالي، إلى جانب أحبائه وأنصاره طبعاً، ولكن الكثير منهم كان بمجرد أن يطلع على زوايا البيت الصغير الذي كان يعيش فيه الإمام يبدأ بالبكاء، لأنهم لم يكونوا يصدقوا أن يكون بإمكان رجل يعيش كل هذه البساطة والزهد ان يتحدى جبابرة عصره أو أن يكون بإمكان هذا الرجل الزاهد تأسيس دولة عصرية؛ وكما اعتقد فان مثل هذه المشاعر طبيعية جداً لأي إنسان يمتلك فطرة سليمة) (١)

ثم ذكر الحادثة، وهي من عشرات الحوادث المروية عنه كما ذكرنا؛ يقول: (في أحد الأيام أصاب الحنفية التي كان يتوضأ منها الإمام عطل بسيط، فأمر الإمام بإصلاح العطل، لكنا فضلنا إبدال الحنفية بأكملها بأخرى جديدة، وعندما علم الإمام بما قمنا به أخذ يوبخنا لما اعتبره إسرافا في صرف المال، بل إنه قال لنا بأنه سوف لن يتوضأ من هذه الحنفية الجديدة حتى يتم إبدالها بتلك الحنفية القديمة التي اضطررنا إلى إصلاحها فيما بعد، وفي حادثة مشابهة كنا قد قررنا إعادة طلاء الجدار الداخلي للحسينية التي كان يقابل فيها الإمام زواره وجماهيره، وذلك بعد أن لاحظنا أن جانباً من الجدار بدأ يستهلك، لكن الإمام وعندما سمع أصوات العمال وهم يهمون بالعمل خرج إلى شرفة المسجد ليطلب منا إيقاف العمل فوراً، مشيراً إلى أن هذا المسجد سيبقى كما هو دون أي تجميل أو إعادة بناء ما دام هو حياً، قائلاً: (عندما أموت افعلوا ما

(١) انظر مقالا بعنوان: تواضع الإمام الخميني حيَّر الأعداء.

تشاءون)

والإمام الخميني يذكر لزواره الذين يتأثرون بزهده وتواضعه ما كان عليه رسول الله ﷺ، وما كان عليه أهل بيته، حتى يصرفهم عن النظر إليه إلى النظر القدوة الأكمل الذي أمرت الأمة جميعا بالتأسي به.

ومن أقواله في ذلك: (النبيّ الكريم ﷺ الّذي كان علمه من الوحي الإلهيّ، وكانت روحه من العظمة بحيث إنّها بمفردها غلبت نفسيّات كلّ البشر، إنّ هذا النبيّ قد وضع جميع العادات الجاهليّة والأديان الباطلة تحت قدميه، ونسخ جميع الكتب، واختتم حلقة النبوّة بشخصه الكريم، وكان هو سلطان الدنيا والآخرة والمتصرّف في جميع العوالم بإذن الله، ومع ذلك كان تواضعه مع عباد الله أكثر من أيّ شخص آخر. كان يكره أن يقوم له أصحابه احتراماً، وإذا دخل مجلساً لم يتصدّره، ويتناول الطعام جالساً على الأرض، قائلاً: إنّني عبدٌ، آكل مثل العبيد وأجلس مجلس العبيد.. كان ذلك الإنسان العظيم يركب الحمار مع غلامه أو غيره، ويجلس على الأرض مع العبيد، وفي سيرته أنّه كان يشترك في أعمال المنزل، ويحتلب الأغنام ويرقّع ثيابه ويخصف نعله بيده، ويطحن مع خادمه ويعجن، ويحمل متاعه بنفسه، ويجالس الفقراء والمساكين ويأكل معهم.. هذه وأمثالها، نماذج من سيرة ذلك الإنسان العظيم وتواضعه، مع أنّه فضلاً عن مقامه المعنويّ كان في أكمل حالات الرئاسة الظاهريّة)[1]

وبناء على هذا؛ فإن الدعوة التي كان يدعو من خلالها للمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ومواجهة الطبقية والظلم الذي كان يمارسه النظام الارستقراطي الذي تبناه الشاه، لم تكن دعوة باللسان، وإنما كانت واقعا عمليا يعيشه؛ فهو كسائر أبناء المجتمع يعيش مثلما يعيشون، ويتألم لكل ما يتألمون.

ولهذا نجد في كلماته حرارة نفتقدها في الكثير من الدعاة الذين نجد عندهم الكثير من

(١) الأربعون حديثاً، الإمام الخمينيّ قدس سره، ص ٩٥ ـ ٩٦..

الكلام، ولا نجد عندهم ذرة من الأفعال المثبتة لما يقولون.

ومن الأمثلة على ذلك أنه قبل الدورة الأولى لانتخابات رئاسة الجمهورية، تعرض لوعكة صحية، وذهب إلى مستشفى القلب في طهران، ورأى بعض مظاهر الرعاية الصحية التي قوبل بها، قال ـ وهو يخاطب شعبه وكأنه يعتذر له عن تلك العناية الخاصة التي عومل بها ـ: (أريد أن أقول كلمتين: الأولى عن حالتي التي هي والحمد لله ليست بسيئة، وربما وفّر لي السادة الأطباء والسيد وزير الصحة الكثير من الخدمات التي لم نتعود نحن طلبة العلوم الدينية عليها، وسأكون مسروراً حين أعلم أن هؤلاء السادة يهتمون ويوفّرون الرعاية حالياً لسكّان الأكواخ والخيام في المدن الذين لم يكونوا يحظون بأي عناية في زمن الطاغوت، إن الخدمات الصحية تعتبر من الحاجات الأولية للناس، ويجب أن تتوفر للجميع؛ فلا تكون لشخص رعاية خاصة ولشخص آخر لا شيء، وأنا أرجو أن يهتم الأطباء أينما كانوا، والحكومة ووزير الصحة والشعب بالوضع الصحي لسكان الأكواخ، هؤلاء الفقراء وهم عيال الله)[1]

ولهذا؛ فإنه في كل خطاباته قبل الثورة وبعدها يوجه الأنظار إلى العامة والمستضعفين، ويطلب أن تتحقق المساواة والعدالة بين كل أفراد المجتمع، ومن ذلك قوله أثناء تواجده في باريس قبيل انتصار الثورة الإسلامية مخاطبا جمعا من الطلبة والإيرانيين المقيمين في الخارج رد فيه على بعض ما نشرته الصحف الشيوعية حول برجوازية الإسلام، وكونه أفيونا للشعوب، ومما جاء فيه قوله: (ينبغي أن نلاحظ هل أن القرآن، وهو مصدر الإسلام الأول، والإسلام وبنصوصه الأصلية التي لم تمسها أيدي التحريف؛ هل كان يدعو الناس إلى الخضوع للأغنياء والسكوت على ما يرتكبه أصحاب النفوذ والأقوياء من سرقات وتجاوز على ثرواتهم، وهل كان يمنيهم بالجنة ثمناً لهذا السكوت، أم أن القرآن فتح الحجاز وهزم الطواغيت بهؤلاء المعدمين والفقراء الذين لم يكن لكثير منهم مأوى؛ فيضطرون للمبيت في صفة المسجد متقاربين

(١) صحيفة الإمام، ج٤، ص: ٢١٨.

فيها بينهم ولم يكن لديهم ما يقتاتون عليه إلا القليل الذي يعطونه من هنا وهناك أو يحصلون عليه، بل كانوا يتقاسمون التمرة الواحدة فيها بينهم. فهل من يفعل هذا مخدر، أم أنك أنت الذي تريد تخدير الآخرين بمثل هذه الادعاءات؟! .. إن الذين يصفون الإسلام بالأفيون يريدون إغراق المسلمين في نوم الغفلة وإبعادهم عن دينهم ليتمكنوا من نهب ثرواتهم، إذن الأفيون هو ذات الادعاء بأن الإسلام أفيون الشعوب وليس الإسلام إذ أن إطلاق مثل هذه الادعاءات يهدف إلى استغفال الناس وتخديرهم؛ وهذا هو الأفيون الحقيقي وليس الدين الذي جاء به النبي الأكرم وفتح في عهده الحجاز بمجموعة قليلة من الفقراء فنشر القسط والعدل في ربوعها)[١]

ويذكر كيف واجه أولئك الضعفاء كبار الامبراطوريات العالمية كفارس والروم، وكيف استطاعوا أن يهزموهم؛ فقال: (وفي وقت كان الفرس يزينون خيولهم بالذهب وأمثاله، جاء هؤلاء الحفاة الحاسري الرؤوس، تتناوب كل مجموعة منهم على جمل أو حصان واحد، لأنهم كانوا يفتقرون إلى التعداد الكافي من الخيل والجمال والمؤن المناسبة؛ لكنهم كانوا مقتدرين: إذ منحتهم تعاليم الإسلام الأصلية تلك القوة الفائقة، وقد منحهم ذلك الذي جسد حقيقة الإسلام، تلك القوة التي جعلت من أولئك المعدمين الذين كانوا يتخطفهم الناس، يحملون سيوفهم اليوم ويهزمون هاتين الامبراطوريتين، وفي ذلك الوقت كانت هاتان الإمبراطوريتان تهيمنان على العالم؛ فكيف هزمهما تعداد قليل من العرب المعدمين والصعاليك الذين كانت جيوشهم تفتقد العدة الكافية من السيوف والدروع وسائر المعدات الضرورية؟! لقد انطلق هؤلاء بأيد خالية لكنهم كانوا يتمتعون بقوة معنوية عالية وهبها لهم الإسلام، فلم يكونوا مثلنا ضعاف النفوس والقلوب!! انطلقوا بتلك العدة القليلة والقوة الإلهية والدعامة التي وفرها الإسلام ودعوتهم لهم، وهزموا الإمبراطوريتين العظميين وفتحوا أراضيهما، حيث فتحت

---

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢١.

ايران وبلاد الروم في وقت لم يمض على ظهور الإسلام ثلاثون عاماً، وامتدت دولة الإسلام إلى ذاك الجانب من إفريقيا والى إسبانيا. غير أن المسلمين انفسهم أظهروا فيها بعد تراخياً وضعفاً، وهذه قضية أخرى)[١]

ثم يذكر كيف كان رسول الله ﷺ، وخلفاؤه من بعده؛ فيقول: (عندما ندرس مصادر الإسلام الأصلية لانجد فيها أي تأييد لمزاعم من قبيل الإسلام جاء لتسليط السلاطين والأقوياء على الفقراء والضعفاء، لنرى كيف كانت حياة دعاة الإسلام؟ على سبيل المثال، الرسول الأكرم ومن بعده الخلفاء الأوائل ـ الذين كانوا على نحو آخر ـ ثم الإمام علي أمير المؤمنين.. فهل كانت حياتهم تشبه حياة وعاظ البلاط؟ وهل كان للنبي ﷺ بلاط أم أنه حارب البلاطات ودمرها؟!.. هل كان أمير المؤمنين من أصحاب البلاطات أم أنه جاهد سلطة كانت تتستر بالإسلام مثل سلطة معاوية، وقتاله لهذه السلطة هو حجتنا الشرعية على جواز ومشروعية بل وجوب الجهاد الذي يخوضه المسلمون ضد هذه السلطة الفاسدة (نظام الشاه)؟ كما أن حجتنا الشرعية على مشروعية ذلك تستند أيضاً إلى عمل سيد الشهداء (الإمام الحسين)، حيث جاهد الإمام علي وابنه سيد الشهداء هذين الرجلين اللذين تسلطا على الشامات)[٢]

ويرد على دعوى اقتصار تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على النظام الديمقراطي؛ فيقول: (هل كانت الحكومة الإسلامية، ونقصد هنا صدر الإسلام ومصادره الأصلية، حكومة ديمقراطية أم نظاماً متجبراً استبدادياً؟! أعطونا نماذج من الدول الديمقراطية الأولى في العالم، تشابه ما ينقله التاريخ عن الحكم الإسلامي؛ وبعدها قولوا: إن هذا أفضل من ذاك)

ثم راح ينقل لهم بعض الوقائع التاريخية عن رسول الله ﷺ، والخلفاء من بعده؛ فيقول: (الروايات بهذا الخصوص كثيرة، ولكن أنقل لكم نماذج احدها عن حياة رسول الله ﷺ

---

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٢.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٢.

،والآخر عن أمير المؤمنين، وثالث عن الخليفة الثاني. فعندما أراد عمر الذهاب إلى مصر بعد فتحها وتعاظم قوة الإسلام الذي انتشر في كل مكان؛ كان لديه بعير يتناوب على ركوبه مع غلامه؛ فكان أحدهما يركبه والآخر يأخذ بزمامه ويقوده فإذا تعب ركبه ونزل الآخر وهكذا؛ وعندما دخل مصر كانت نوبة ركوب الراحلة لمرافقه الغلام، حسبما يروي التاريخ؛ فكان الخليفة يقود الراحلة والغلام راكباً، واستقبله أهل مصر على هذه الحالة؛ هكذا كان حال الخليفة، ورغم مؤاخذاتنا على عمر، غير أن هذا التصرف تصرف إسلامي، وهو من بركات الإسلام وتجسيد لتعاليمه، وهكذا كان نبي الإسلام، إذ كان يمتطي الحمار، ويردف خلفه شخصاً آخر يشرح له أحكام الإسلام ويعلمه، هاتوا لنا نموذجاً واحداً من هذه الديمقراطيات يشابه هذه النماذج حيث يتعامل سلطان زمانه الذي كانت رقعة سلطنته تتسع عدة أضعاف عن رقعة إيران أو فرنسا، هاتوا لنا بسلطان ديمقراطي يتعامل مع خادمه على هذا النحو فيتناوب معه ركوب الراحلة دون أية أبهة، انظروا كيف يدخل سلطان (ديمقراطي) فاتح دولة مهزمة، ثم قارنوا ذلك مع خليفة يدخل بلداً مفتوحاً مترجلًا وبيده زمام راحلة استقر عليها غلامه الذي كان يتناوب مع الخليفة ركوبها؛ فجاءه أشراف مصر وعظموه جميعاً. فما ذلك إلا من وحي تعاليم الإسلام)[1]

ويبين لهم كيف كان رسول الله ﷺ مع رعيته، وتواضعه معهم، وعدم استعلائه عليهم، بل كونهم كأحدهم، يقول: (والنبي الأكرم ﷺ كان يجلس بين أصحابه ويعلمهم ويحدثهم ويبين الأحكام لهم ويقضي بينهم ويقوم بكافة مهامه بنحو إذا دخل الغريب لم يتمكن من التعرف عليه بين الجالسين؛ فلا يميز الحاكم عن الرعية؛ فلم يكن لديه حتى هذا المقعد الذي أجلستموه عليه، إذ أنه كان يجلس على الأرض وعليها يتناول طعامه؛ وأي طعام بسيط هو؟ هل تتصورون أنهم كانوا يعدون له طعاماً ومائدة متنوعة؟! كلا. كيف كان إدام الإمام أمير

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٤.

المؤمنين الذي كان يحكم دولة تزيد مساحتها على مساحة ايران أضعافا مضاعفة؟ كان طعامه قطعة من خبز الشعير يضعها في جراب ويختم عليها لكي لا تصب عليها ابنته مثلًا شيئاً من الزيت يرطبها قليلًا شفقة عليه، أجل هذا الخبز اليابس هو طعام (الامبراطور) الذي كان يحكم دولة عظيمة، وهكذا كان سلوكه) [1]

ويضرب لهم مثالا على المساواة التي كان يمارسها رسول الله ﷺ إبان توليه قيادة المسلمين في المدينة المنورة، باعتباره ـ كما يذكر الخميني ـ أول ولي فقيه في هذه الأمة؛ فيقول: (رسول الله ﷺ ارتقى المنبر في أيامه الأخيرة، وخطب في الناس، وقال: (فمن كان له قبلي تبعة أو مظلمة فليتقص مني)، ولم يكن لأحد عليه حق؛ فقام رجل، وذكر أن قضيب ناقة الرسول ﷺ أصاب بطنه في المعركة الفلانية، فقال له: (قم واقتص مني حتى ترضى)؛ فذكر الرجل أن بطنه كانت عارية، وطلب من الرسول ﷺ أن يكشف عن بطنه ففعل، فقبلها الرجل، فكان يهدف من قوله تقبيل بطن الرسول ﷺ)[2]

ثم علق عليها بقوله: (أي ديمقراطي، وأي رئيس جمهورية عادل! يقوم بمثل هذا العمل؛ أيهم يعطي أحداً من رعيته حق القصاص؟ أين تجدون مثل هذا السلوك في أية دولة من هذه الدول الديمقراطية.. هذا هو الإسلام الذي تصفونه بالاستبداد؛ وتلك هي الديمقراطيات الأخرى! نحن نقول: إن بلدانكم ليست ديمقراطية، بل هي إستبدادية، وإن تنوعت المظاهر، وإن رؤساء جمهورياتكم مستبدون غاية الأمر أن العناوين كثيرة جداً لكنها ألفاظ دون محتوى) [3]

وبعد أن ذكر هذا النموذج وغيره راح يذكر للحضور، وعلى مسمع من العالم، أن هذه

---

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٤.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٥.

الحكومة التي مثلها رسول الله ﷺ هي الحكومة الإلهية التي يراد تحقيقها في الواقع الإيراني، بل الواقع الإسلامي جميعا، قال: (نحن عندما نطالب بالحكم الإسلامي إنما نتطلع لمثل هذه السلوكيات، نحن نريد حكومة إذا استدعى القاضي رئيسها لبى وحضر على الفور؛ فهل من الممكن أن يقول أحد لـ (صاحب الجلالة) إنك غصبت مالي؟ هل يمكن لأحد أهالي مازندران أن يقول للشاه مثل ذلك؟ وهل يجرؤ القاضي على استدعاء (صاحب الجلالة) حتى في الأوضاع الحالية التي تعلو فيها صيحات الأطفال بالموت للشاه؟ وأنتم تعرفون أي وضع مأساوي كان حاكماً قبل أعوام، ولكنكم ترون في المقابل- في الحكومة الإسلامية- أن القاضي يستدعي رئيس الدولة فيحضر ويحكم القاضي ضده فيسلم لحكمه دون نقاش)[(١)]

وقد ظل الإمام الخميني يردد هذه المعاني بعد انتصر الثورة الإسلامية؛ ففي أول نداء وجهه للشعب الإيراني بمناسبة اعلان الجمهورية الإسلامية، قال: (لقد منَّ الله تعالى علينا؛ فحطم نظام الاستكبار بيده المقتدرة التي تمثل قدرة المستضعفين، وجعل من شعبنا اماما ورائدا للشعوب المستضعفة وقيض لكم إرثه الحق بإقامة الجمهورية الإسلامية، إنني أعلن في هذا اليوم المبارك، يوم أمامة الامة ويوم الفتح والظفر للشعب، أعلن قيام الجمهورية الإسلامية الايرانية.. مبارك لكم الحكومة التي ستنظر سواسية إلى الجميع، مبارك لكم نور العدالة الالهية الذي سيسطع على الجميع بشكل متجانس، مبارك لكم غيث رحمة القرآن والسنة النبوية الذي سينزل على الجميع دون تفريق، مبارك لكم هذه الحكومة التي لا تنظر إلى اختلاف العنصر ولا تفرق بين الأسود والأبيض والتركي والفارسي واللري والكردي والبلوشي، فالجميع إخوة والكرامة فقط وفقط في ظل التقوى والتفاضل بالاخلاق السامية والأعمال الصالحة، مبارك لكم هذا اليوم الذي ينال فيه كل أبناء الشعب حقوقهم المشروعة، ولا يفرق فيه بين المرأة والرجل أو بين الاقليات الدينية والآخرين في اجراء العدالة، لقد دفن الطاغوت وسوف يدفن

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٢٢٥.

بعده الطغيان والاستبداد، وتم انقاذ البلاد من أسر الاعداء الداخليين والخارجيين والناهبين والسارقين، واصبحتم الآن يا ابناء هذا الشعب الشجاع حراس الجمهورية الإسلامية، أصبحتم مكلفين بحفظ هذا الإرث الإلهي بحزم واقتدار والحيلولة دون نفوذ فلول النظام المتعفن الذين يتربصون بنا وأنصار اللصوص الدوليين وسراق النفط الطفيليين)[1]

وفي ذلك الإعلان التاريخي أعطى المساواة بين جميع أفراد الشعب أهمية كبرى؛ قال: (أقول لجميع فئات الشعب للجميع بأنه لايوجد في الإسلام تمايز بين الأغنياء وغير الاغنياء، بين الاسود والابيض، بين الفئات المختلفة، بين السنة والشيعة، العرب والعجم، والترك وغير الترك أبدا، والقرآن جعل التمايز على أساس التقوى والعدالة؛فمن اتقى كان مميزا، ومن تتجسد فيه معاني روحية عالية فهو متميز، فالامتياز ليس بالماديات وليس بالملكية والثروة، يجب أن تزول هذه الامتيازات فالناس سواسية، الجميع يحصلون على حقوقهم، والجميع متساوون في الحقوق، كذلك يجب مراعاة حقوق الاقليات الدينية، فالإسلام يوليهم احتراما خاصا، الإسلام يولي جميع الفئات احتراما، الاكراد وسائر القوميات الموجودة، جميعهم اخواننا ونحن اخوانهم، جميعنا ابناء شعب واحد ودين واحد.. إننا إخوة، نحن إخوة لابناء العامة والسنة ولا يحق لنا التآمر على بعضنا، بل علينا أن نحفظ حقوق بعضنا بعضا. نحن متساوون في الحقوق، والدستور أيضا إن شاء الله سيطرح أمام الشعب للاقتراع عليه لحظ حقوق الجميع، ولا يوجد في الإسلام فرق بين فئة وفئة، الفرق يكمن في التقوى فقط، في تقوى الله) [2]

وهكذا نجد خطاباته ونداءاته جميعا تدعو إلى المساواة باعتبارها ركنا أساسيا من الأركان التي يقوم عليها النظام الإسلامي، مثله مثل الحرية والإخاء، يقول: (ليس في الإسلام كبت وقمع، الإسلام يضمن الحرية لجميع الفئات: للنساء، للرجال، والابيض والاسود، للجميع.

---

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٦٠.

(٢) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٦٠.

على الناس أن يخافوا من الآن فصاعداً من أنفسهم لا من الحكومة، أن يخافوا من انفسهم ومن احتمال ارتكابهم لخطأ معين. فحكومة العدل تحول دون وقوع المخالفات والاخطاء، وتعاقب على ارتكابها. علينا أن نخاف من أنفسنا خشية أن نقع في المخالفات، وإلا فإن حكومة الإسلام لن ترتكب المخالفات؛ فلا يوجد جهاز استخبارات بعد الآن، وليس هناك من عذاب يمارسه هذا الجهاز ليس بوسع رجال السافاك بعد الآن أن يضطهدوننا أو يضطهدوا شعبنا، لن تتمكن الحكومة من اضطهاد الشعب بعد الآن، فالحكومة الإسلامية في خدمة الشعب، عليها أن تكون في خدمة الشعب. وإذا ما مارس رئيس الوزراء أي ظلم فإن على أبناء الشعب أن يشكوه للمحاكم، وعلى المحاكم استدعاءه، وإذا ثبتت عليه التهمة فلتعاقبه؛ ففي الإسلام لا يوجد من فرق بين رئيس الوزراء ومن عداه)[1]

ويبين في خطاب آخر أن سبب كل ما أصاب المسلمين من ويلات وتخلف هو ذلك التمييز العنصري الذي كان من آثار الجاهلية، يقول: (إن المسألة المهمة التي جعلت البلاد الإسلامية مغلوبة على أمرها وأبعدتها عن ظلال القرآن الكريم هي مسألة التمييز العرقي: فهذا من أصل تركي، ويجب أن يُصلِّي صلاته بالتركية، وهذا من أصل ايراني ويجب أن تكون حروفه الهجائية كذا، وذلك من أصل عربي، ويجب أن تحكم العروبة وليس الإسلام، ويجب أن يحكم الأصل الآري وليس الإسلام متناسين ما يرتكز عليه المسلمون جميعاً! ويؤسف على أنهم جرّدوا المسلمين من هذا المرتكز، ولا أدري إلى أين سيؤول الأمر؟! لعبة القومية هذه هي التي جاء الإسلام وشطب عليها بخط أحمر، ولم يفرق بين الأسود والأبيض، وبين الترك والعجم، وبين العرب وغير العرب الا بالتقوى والخوف من الله، والتقوى بمعناها الحقيقي: التقوى السياسية والمادية والمعنوية.. ليس هناك ترك وفرس، وعرب وعجم، فالمرتكز هو الإسلام. وأما قضية التفرقة العرقية، فإنها رجعية، أن السادة يعتبروننا رجعيين في حين أنهم يريدون أن

(١) المرجع السابق، ج٦، ص: ٣٦٨.

يعودوا القهقرى إلى الفين وخمس مئة عام)[1]

ولكن الخميني مع كل هذه الدعوات للمساواة، يرد على تلك المفاهيم السيئة المرتبطة بها، والتي حاول الشاه من خلالها أن يغير أحكام الدين أو يسيء إليه، ومن الأمثلة على ذلك معارضته لبعض القوانين التي أصدرها الشاه، والتي تسيء إلى المرأة بحجة مساواتها مع الرجل، فقال في نداء وجهه للشعب، يطلب فيه معارضة تلك القوانين: (إنا لله وإنا اليه راجعون، لقد اعتدت السلطة الحاكمة في إيران على احكام الإسلام المقدّسة، وتنوي الاعتداء على احكام القرآن المسلّمة، إن نواميس المسلمين على وشك أن تنتهك، وأن السلطة المتجبّرة بمصادقتها على اللوائح المخالفة للشرع والدستور، تسعي للإساءة إلى النساء العفيفات وإذلال الشعب الايراني.. إن السلطة المتجبرة تتطلع للمصادقة على مساواة حقوق المرأة والرجل والعمل بها، وهي بذلك تتخلّى عن أحكام الإسلام والقرآن الكريم الضرورية، أي أنها تسوق الفتيات ذوات السبعة عشر ربيعاً إلى الخدمة العسكرية، وتزج بهن في المعسكرات، وتدفع بالقوة والحراب الفتيات المسلمات العفيفات إلى مراكز الفحشاء)[2]

بناء على هذه التصريحات التي تذكر الخلفية الفكرية التي ينطلق منها نظام الجمهورية الإسلامية، ومصادرها في ذلك نحاول أن نذكر هنا قضيتين مهمتين يتطرق الغرب إليهما عادة عند الحديث عن المساواة؛ فيعتبرهما معيارا لتحققها، وهما الموقف من المرأة وحقوقها، وعلاقتها بالرجل، والموقف من العمال، وحقوقهم، وسنتناولهما في العنوانين التاليين:

أولا ـ المرأة وحقوقها في الرؤية السياسية الإيرانية:

ربما تكون المرأة، والحقوق المرتبطة بها من أهم القضايا التي يتعلق بها الغرب وأذنابه من العرب، ومن ينطق باسمهم من جمعيات حقوق الإنسان في موقفهم من الجمهورية الإسلامية

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص: ٣٤٥.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص: ١٦٣.

الإيرانية، ذلك أنهم لا ينتبهون لوجود المرأة الإيرانية في جميع المؤسسات العلمية، ومراكز الأبحاث، وجميع المعامل والمؤسسات التي تناسب طبيعتها وقدرتها، وجميع المؤسسات الحقوقية والسياسية، وحتى الرياضية، ويكتفون فقط بالنظر إلى تلك العباءة التي تلبسها، أو ذلك الخمار الذي تضعه على رأسها، ويتصورون أنه فرض عليها، وأنها لن تتحرر إلا بنزعه، ولا يعلمون أنه التاج الذي وضعه على رأسها الولي الفقيه، حتى يخرجها من أن تكون سلعة مهانة، بدل أن تكون إنسانا مكرما.

وذلك كله مبني على مغالطات كبيرة لمفهوم حقوق الإنسان، والذي أراد الغرب فرضه على هذه الأمة، بل على البشر جميعا ليمسخهم عن طبيعتهم، وينكسهم عما تقتضيه أخلاقهم وقيمهم؛ فمفهوم حقوق الإنسان عند الغرب يختلف عن مفهومه في الشرق، ويختلف مفهومه عند المسلمين خصوصا؛ فحقوق الإنسان في الإسلام ترتبط بحقيقة الإنسان، وبالقيم الأخلاقية الرفيعة، بينما هي في الغرب مراعاة لكل نزوة وشذوذ وانحراف، ولذلك أجازوا الزواج المثلي، وحولوا المرأة إلى مجرد سلعة يتاجرون بها، مثل سائر السلع.

ولذلك كان من قوة النظام الإيراني وسيادته واستقلاليته عدم تبعيته لهم فيما يذكرونه عن حقوق الإنسان في هذا الجانب، ذلك أنه كان يمكنه أن يتيح أمثال هذه الحريات ليحافظ على صورته الحسنة، مثلما يفعل النظام التركي الذي يزعمون أنه نظام إسلامي، أو مثلما تفعل الكثير من الأنظمة التي تتيح كل الحريات، لتحافظ على سلطتها واستبدادها، لأن المهم عندها سلطتها، لا شعبها.

ولهذا نرى الخميني يرد على كل تلك الأطروحات المرتبطة بحقوق الإنسان، والتي تخالف في نفس الوقت الشريعة الإسلامية؛ فقد قال في حوار أجري معه في باريس قبل انتصار الثورة الإسلامية مبينا الفرق بين تصوره لحقوق المرأة، والحقوق التي يتصورها الغرب، والتي كان الشاه ينفذها بكل دقة: (إنّ الشاه هو الذي يجرّ النساء للفساد، ويريد أن يجعل منهن ليس

أكثر من دُمى، والدين يعارض هذا الواقع المأساوي لا حرية المرأة، وقد برهنت مشاركة النساء في الاستفتاء الاخير على مدى تفاهة مزاعم الشاه الفارغة للجميع، النساء انتفضن للوقوف على قدم المساواة مع الرجال، وطالبن بحريتهن واستقلالهن، وأَدَنَّ الشاه، وكما هو معروف قُتل في (الجمعة السوداء) نحو ستمائة امرأة من نسائنا الحرات على أيدي عملاء الشاه، هذا هو فهم الشاه لحرية المرأة والتطور الحضاري)[1]

والخميني يذكر أن هذا ليس مطلبه فقط، ولا مطلب الدين الذي يفرضه الرجال على النساء، بل هو مطلب النساء الإيرانيات العفيفات المحافظات اللاتي يرفضن تلك الحرية والمساواة التي يريدها الغرب؛ فيقول: (إن النساء البارزات في إيران اللواتي يطالبن بحقوقهن الإنسانية، ويشكلن أكثرية النساء الإيرانيات يثرن اليوم على الشاه، ويردن تحطيمه وجميعهن اليوم يعلمن أن حرية المرأة في منطق الشاه إنما تعني تحطيم مكانة المرأة الإنسانية والتعامل معها كأداة، إن الحرية في منطق الشاه تعني ملء السجون من النساء الإيرانيات اللواتي لا يرضخن للانحطاطات الأخلاقية الشاهنشاهية)[2]

ويذكر الأسباب التي جعلت الشاه يطبق تلك الحقوق المزيفة للمرأة في نفس الوقت الذي يغض الطرف عن حقوقها الحقيقية التي تريدها؛ فيقول: (عندما زار هذا الرجل غير اللائق تركية رأى أتاتورك مارس مثل هذه الأعمال الشائنة، ومن هناك أرسل برقية إلى أزلامه أن يوحّدوا أزياء الناس.. وهُتك الحجاب تقليداً لأتاتورك غير اللائق، أتاتورك المسلم غير الصالح، وما تبع ذلك من فضائح، الله يعلم ماذا جرى على هذا الشعب الإيراني في نزع الحجاب هذا، هؤلاء مزّقوا حجاب الإنسانية، الله يعلم كم من المخُدَّرات هُتِكت حرمتُها على

(١) صحيفة الإمام، ج٣، ص: ٤٠١.

(٢) المرجع السابق، ج٥، ص: ١٦٦.

أيدي هؤلاء وعدد الذين هتكوهم)[1]

وذكر بعض المظاهر عن ذلك التهتك والاستبداد الذي مارسه باسم حقوق المرأة، ومنها أنه كان يجبر النساء على سلوكات لا تليق بكرامتهن، يقول: (لقد أجبروا العلماء- بقوة الحراب- على المشاركة مع نسائهم في الاحتفالات، وكانت أمثال تلك الاحتفالات على حساب الجماهير، والناس تدفع ثمنها بكاء وألماً، وهكذا كانوا يروّجون للتبرّج، ويدعون بقية الناس مجموعة مجموعة، ويجبرونهم على أن يحتفلوا مع نسائهم دون حجاب. كانت حرية المرأة هي هذه التي كانوا يفرضونها. يجبرون الناس المحترمين، والتجار المحترمين، والعلماء وأصحاب المهن لتنفيذ رغباتهم بقوة السلاح. بكى الناس كثيراً، ولو أن هؤلاء كان لديهم حياءاً لندموا على ذلك الاحتفال)[2]

وقد كان الشاه مع كل هذا الاستبداد في فرض ما لا يتناسب مع طبيعة المجتمع الإيراني مرضيا عنه عند جمعيات حقوق الإنسان، لأن حق المرأة عندهم مرتبط بتبرجها وانحلالها الأخلاقي؛ وما عدا ذلك لا يعتبره، ولا يهتم له.

وفي مقابل ذلك المفهوم لحقوق المرأة والذي تبناه الشاه، ووافقه عليه الغرب، نرى مفهوما آخر لهذه الحقوق عند الخميني، وهو مفهوم يتناسب مع الإسلام والفطرة وكرامة المرأة؛ ففي مقابلة للخميني بباريس قبل انتصار الثورة الإسلامية سأله أستاذ بجامعة أمريكية قائلا: (يقال بأن الرئيسة السابقة لاتحاد النساء الحقوقيات الإيرانيات السيدة مهوش صفي نيا كانت قد صرحت بأن النشاط الديني في إيران أجبر المجلس على إقرار القوانين التي تحد حقوق النساء. مثل تخفيض سن الزواج إلى الخامسة عشرة، ومنع مشاركة النساء في الجيش وإعلان (الإجهاض) عملًا اجرامياً.. فهل تؤيدون مثل هذه القوانين؟)

---

(١) المرجع السابق، ج٣، ص: ٢٧٤.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص: ٢٧٤.

فأجاب الخميني: (فيما يتعلق بالزواج أعطى الإسلام المرأة الحرية في اختيار الزوج، وباستطاعة كل امرأة أن تختار الرجل الذي تريده في إطار القوانين الإسلامية. والإسلام يعارض الإجهاض، ويعده حراماً والنساء كما قلت سابقاً يستطيعن الالتحاق بالجيش، والشيء الذي يعارضه الإسلام ويراه حراماً هو الفساد، سواء كان من جانب المرأة أو الرجل لا فرق في ذلك. فهؤلاء الذين تعتبرونهم فقهاء قانونيين هم الذين كانوا يضلون نساءنا دائماً، نساؤنا النجيبات ملأن السجون اليوم، وهؤلاء الفقهاء القانونيون كانوا يؤيدون دائماً جرائم الشاه. فأي الفريقين حرّ وأصيل (نجيب؟)[1]

وعن سؤال يقول: (ما هي التغييرات التي تشعرون بأنها لازمة في المجتمع الايراني لمكانة المرأة في المجتمع الايراني؟ وحسب نظركم كيف ستغير الحكومة الإسلامية أحوال النساء في العمل في الإدارات الحكومية والعمل في المهن المختلفة مثل الطب والهندسة والشؤون الأخرى مثل الطلاق، الإجهاض، حق السفر، الإجبار على لبس الشودر (الحجاب)، أجاب الخميني بقوله: (الشاه وأتباعه ضللوا الناس عن حرية المرأة، ليروا أن الإسلام جاء ليجلعها ربة بيت فقط. لماذا نعارض تعليم المرأة؟ لماذا نعارض عمل المرأة؟ لماذا لا تستطيع المرأة ممارسة الأعمال الحكومية؟ لماذا نعارض سفر المرأة؟ المرأة حرة مثل الرجل في جميع هذه الأمور، ولا فرق بينهما أصلًا. نعم المرأة في الإسلام يجب أن تحتجب، ولكن ليس من الضروري أن يكون الحجاب شودراً، فالمرأة مخيرة في انتخاب حجابها. نحن لا نستطيع والإسلام لا يريد أن تكون المرأة عبارة عن شيء أو لعبة أطفال في يدنا. الإسلام يحافظ على كرامة المرأة ويصنع منها انساناً فعالًا وماهراً.. ونحن لن نسمح أبدا بأن تكون النساء شيئاً أو آلة هوى للرجال. والإسلام يحرم الإجهاض، وتستطيع المرأة أن تحتفظ لنفسها بحق الطلاق ضمن عقد الزواج. وما أعطاها

---

(١) المرجع السابق، ج٥، ص: ٢٠١.

الإسلام من الحرية والاحترام لم يمنحها لها مدرسة ولا قانون)[1]

ومع هذا التصريح وأمثاله كثير لا يزال الغرب يفرض مفاهيمه على العالم وعلى الشرق وعلى المسلمين، ليصور لهم أن حقوق المرأة لن تتحقق في الواقع الإيراني إلا بعد أن تتحول المرأة إلى سلعة مهانة ذليلة مثلها مثل المرأة الغربية.

وهكذا نجد الولي الفقيه المعاصر السيد علي الخامنئي يسير على نفس الدرب؛ فلا يتنازل رغم الظروف الكثيرة الصعبة التي مرت بها إيران عن أي مفهوم تلك المفاهيم التي طرحها أستاذه الخميني.

ومن تصريحاته في ذلك قوله: (بالنسبة لقضية المرأة التي ما زالت تطرح في العالم، فإن كلاماً كثيراً قيل فيها ويقال، وعندما ننظر إلى الخريطة الإنسانية للعالم والمجتمعات البشرية وإلى المجتمعات الإسلامية كبلدنا وسائر البلدان الإسلامية، وإلى المجتمعات غير الإسلامية، ومنها المجتمعات التي تعدّ متمدِّنة ومتطوّرة، للأسف فإننا نجد في كل هذه المجتمعات قضية باسم المرأة ما تزال موجودة، هذا الأمر يدل على وجود نوع من النظرة المعوجّة والسيرة المعوجّة، ويحكي عن وجود نوع من قصر النظر تجاه القضايا الإنسانية. ويتبين أن البشر رغم كلّ إدعاءاتهم، ورغم كل الجهود التي قام بها المخلصون والمتحمِّسون، ورغم كلّ الجهود الثقافية الواسعة التي بذلت حول قضية المرأة خاصة؛ لكنهم حتى الآن لم يتمكّنوا من العثور على صراط مستقيم وطريق صحيح لقضية الجنسين، ولقضية المرأة التي تتبعها قضية الرجل بشكل أو بآخر)[2]

وبذلك فإن الخامنئي ومثله الخميني لم يتنازلوا عن مفهومهم لحقوق المرأة، ولا لحقوق الإنسان لأي وجهة نظر غربية، بل هم طبقوا مفاهيمهم الخاصة على هذا الجانب كما طبقوها

(١) المرجع السابق، ج٥، ص: ٢٠٣.

(٢) دور المرأة في الأسرة، ص١٦.

في سائر الجوانب، وهو دليل على استقلالية فكرية حقيقية، ولا يمكن أن تستقل الأرض ما لم يستقل الفكر.

وقد نص الدستور الإيراني على جميع تلك المعاني السامية والمتوافقة مع الشريعة، بل المنطلقة منها؛ فقد نصت المادة الحادية والعشرون على أن (الحكومة مسؤولة ـ في إطار الإسلام ـ عن تأمين حقوق المرأة في كافة المجالات وعليها القيام بما يلي: ١ ـ إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.. ٢ ـ حماية الأمهات ولا سيّما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.. ٣ ـ إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها.. ٤ ـ توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل.. ٥ ـ إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهن)

وانطلاقا من هذا سنحاول في هذا المطلب أن نبحث في أنواع الحقوق التي أولتها الجمهورية الإسلامية للمرأة، وقد رأينا أنه يمكن تصنيفها إلى أربعة حقوق، هي:

أ ـ الحقوق المرتبطة بالصيانة والتكريم.

ب ـ الحقوق المرتبطة بالتعليم والتربية.

ج ـ الحقوق المرتبطة بالعمل والإنتاج.

د ـ الحقوق السياسية.

وسنذكر هنا ـ باختصار ـ الرؤية النظرية والتطبيق العملي لهذه الحقوق الأربعة الكبرى، وموقف المغرضين منها.

١ ـ حقوق المرأة المرتبطة بالصيانة والتكريم:

قد يستغرب الكثير من اعتبارنا صيانة المرأة وتكريمها حقا لها، بل أعظم حقوقها، وهذا ناتج عن تلك الأفكار والفلسفات المادية التي حولت المرأة الإنسان المكرمة شيئا من الأشياء

وسلعة من السلع، ولذلك راحت تضحك عليها، وتسخر من عقلها، وتذكر لها أن حريتها في أن تضع نفسها بالصورة التي تجعل منها جسدا لا روح فيه، ولا عقل له، وهو ما نراه في المرأة الغربية، التي أهينت بكل أصناف الإهانات.

وبما أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونظام الولي الفقيه، ينبني على فلسفة أخرى غير الفلسفة المادية؛ فقد راح يواجه ذلك الاحتقار والامتهان للمرأة؛ فسن من القوانين ما يحفظها من عبث العابثين، وأولها، ما طالبت به الشريعة من فريضة الحجاب، وكل ما يرتبط به من سلوكات أخلاقية تجعل المرأة مصونة مكرمة، لا يتعرض لها المتعرضون، أو يتحرش بها المتحرشون.

وإن فرض، وحصل ذلك؛ فإن قوانين العقوبات الإيرانية المستمدة من الشريعة الإسلامية تتعامل بحزم شديد مع من يفعلون ذلك، بل قد تعتبرهم من المحاربين الذين يعدمون، ليكونوا عبرة لغيرهم، ولهذا كانت المرأة الإيرانية من أكثر نساء العالم أمنا؛ حيث تسير في الشوارع متى تشاء، لا يجرؤ على التعرض لها أحد..

ولو قارنا المخالفات التي تقع في إيران حول النساء مع غيرها من دول العالم المتقدم لوجدنا قيمة تلك القوانين التي فرضتها الجمهورية الإسلامية، ودورها في حفظ الأمن، وحفظ المرأة، وكرامتها وصيانتها.

ففي مقال بعنوان [ما لا تعرفه عن معدّلات التحرّش والاغتصاب في الغرب] ورد هذا التقرير: (يبدو أنّ بلاد الديموقراطية والحرّية تعاني من مشكلة خطيرة عندما يأتي الأمر إلى معدّلات التحرش الجنسي والاغتصاب. على الرغم من ظهور عصر التنوير وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل على النمط الغربي، إلّا أنّ النظرة الجنسية للمرأة ما تزال قائمة حتّى في أكثر البلدان تقدمًا وتطورًا في العالم، وفي هذا التقرير نسلّط الضوء على إحصائيات موثوقة صادرة عن مراكز بحثية وهيئات غربية متعددة عن معدّلات التحرش الجنسي والاغتصاب في الغرب.

ليس الغرض من هذه الإحصائيات القول بعدم وجود حالات شبيهة في شرقنا، إلّا أنّ الفارق بين النسبة والدوافع هي بين السماء والأرض)[1]

ثم ذكر الإحصائيات التي تدل على المهانة التي تمتهن بها المرأة في الدول الغربية التي تزعم لنفسها أنها أكبر من دافع وحقق حقوق المرأة في الواقع، ومن ذلك قول صاحب المقال: (وفق إحصائيات ١٩٩٨، يتم الاعتداء على شخص ما جنسيًا في الولايات المتّحدة الأمريكية كلّ ٩٨ ثانية، وهناك كمتوسّط حوالي ٣٢٠٠٠٠ ضحية للاعتداءات الجنسية أو التحرّش كل سنة في الولايات المتحدة. ٥٤ بالمائة من هؤلاء هم بين عمر ١٨–٣٤ سنة. و١٥ بالمائة منهم بين الثانية والسابعة عشرة من العمر. ١ من بين كلّ ٣ نساء يتعرّضنْ للتحرّش مرّة واحدة على الأقل في عملهن)[2]

هذا بالنسبة لإحصيات ١٩٩٨، أما بعد ذلك، وفي إحصائيات ٢٠١٥، فيذكر نقلا عن الجهات الرسمية أن (هناك ٢٠ بالمائة من جميع نساء أمريكا تعرّضنْ للاغتصاب، يبلغ تعدادهن حوالي الـ٢ , ٣٢ مليون امرأة، وهو عددٌ أكبر من عدد سكّان السعودية، وهو ما يعني أنّ خُمس نساء أمريكا مغتصبات، والفتيات بين عمر ١٦–١٩ عامًا معرّضات ٤ مرات أكثر للاعتداءات الجنسية المختلفة) [3]

وهذا كله كما يذكر بناء على ما يتم الإبلاغ عنه إلى الشرطة، مع العلم (أنّ ٨٣ بالمائة من حالات الاغتصاب في الولايات المتّحدة لا يتم الإبلاغ عنها إلى الشرطة)

ويضيف التقرير: (أمّا عن التحرّش الجنسي، فقد تعرّضت ٨٨ بالمائة من الأمريكيات إلى التحرّش الجنسي مرّة واحدة على الأقل في حياتهن. ٢٥ بالمائة من هذه الحالات كانت على

---

(١) ما لا تعرفه عن معدّلات التحرّش والاغتصاب في الغرب، محمد هاني صباغ، موقع تبيان لصنع الوعي، ٢٠ رمضان ١٤٣٨هـ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الأقل من قبل زميل في العمل)

ويذكر التقرير الآثار الاقتصادية لتلك الجريمة؛ فيقول: (الاغتصاب يكلّف الولايات المتّحدة أكثر من أي جريمة أخرى في البلاد، حيث تدفع الولايات المتّحدة ١٢٧ مليار دولار سنويًا من ميزانيتها لأجل برامج دعم صحّية ونفسية للضحايا وأمورٍ أخرى متعلّقة بتلك الجرائم. بينما تدفع ٩٣ مليار دولار سنويًا للاعتداءات العامّة و٧١ مليار دولار فقط لجرائم القتل سنويًا) (١)

وقد ذكر التقرير إحصائيات أخرى عن سائر الدول الغربية، وكلها صادرة عن مراكز أبحاث رسمية، وهي تدل على ما يعانيه نساء الغرب من جراء تلك البهيمية البشرية التي سببها الانحلال الأخلاقي، كما سببتها تلك الحرية في اختيار الملبس الذي تخرج به المرأة إلى الشارع، والذي يحرض على الجريمة.

وقد يعجب الكثير بتلك العناية التي توليها القوانين الأمريكية للنساء المتحرش بهن، وتلك التعويضات التي تسلمها لهن، ولكنهم يغفلون عن أن أمثال هذه الجرائم لا يمكن مداواتها، لأنها جرم شرف وعرض، وهي متعلقة بالجوانب النفسية التي لا يمكن لأموال الدنيا جميعا أن تسد آلامها.

ولهذا نستطيع أن نذكر بكل جزم بأن الدولة الوحيدة في العالم التي وجدت الحل الجذري لهذه المشكلة هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاعتمادها على الحلول الشرعية المرتبطة بالجانبين:

الجانب الأول: المرأة بإلزامها الحجاب والآداب المرتبطة به، ذلك أن الرجل ينفر عادة من التعرض للمتحجبة الملتزمة.

الجانب الثاني: وضع أقسى العقوبات في حق من يتعرض للمرأة، أو يذلها أو يتحرش

(١) المرجع السابق.

بها، والتي قد تصل إلى حد الإعدام، باعتباره محاربا.

وفوق ذلك استعمل النظام الإيراني كل مؤسساته الدينية والتربوية والإعلامية والثقافية في مواجهة تلك الظاهرة الخطيرة، حتى تحفظ كرامة المرأة وتصان؛ فلا يتعرض لها أحد.

بل إننا لا نجد في قادة العالم أجمع من اهتم بالحجاب، أو دعا إليه مثلما نراه من قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي أرفع مستوياتهم.

وكمثال على ذلك تلك الخطب الكثيرة التي ألقاها القائد الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي الخامنئي، وتعرض فيها للحجاب وضرورته وأهميته، ومنها قوله: (عفة المرأة هي أهم عنصر في شخصيتها، وهي وسيلة لسمو شخصية المرأة ورفعتها وتكريمها في أعين الآخرين، حتى في أعين الرجال المتهتكين، فعفة المرأة علة احترام شخصيتها.. فقضية الحجاب والمحارم وغير المحارم والنظر وعدم النظر، إن كل تلك الأمور والأحكام إنما وضعت للمحافظة على بقاء العفّة سالمة؛ فالإسلام يولي مسألة عفاف المرأة الأهمية، طبعاً فإن عفاف الرجل مهم أيضاً، فالعفة ليست مختصة بالمرأة، بل على الرجال أيضاً أن يلتزموا العفة، كل ما في الأمر أن الرجل في المجتمع يمتلك قدرة وقوة جسمية أكبر، ويمكنه بذلك أن يظلم المرأة، لذلك طلب من المرأة الاحتياط أكثر؛ فعندما تنظرن إلى العالم ترون أن أحد مشاكل المرأة في العالم الغربي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هي استغلال الرجال لقوتهم والاعتداء على عفة النساء)[1]

ثم ذكر ما عليه الوضع في الدول التي تزعم أنها أعطت للمرأة حقوقها، وهي تغفل عن هذا الحق العظيم الذي هو أولى الحقوق وأهمها؛ فقال: (إن الاحصاءات التي نشرها المسؤولون الرسميون في أمريكا نفسها .. إحصاءات مرعبة حقاً، ففي كل ستة ثوان يقع اعتداء عنف في أمريكا! انظرن إلى مدى أهمية العفة، عندما أهملوا العفة بلغ بهم الأمر هكذا، كل ستة ثوان يقع

(١) المرأة حقوق وحرية وحجاب (ص: ٥٦).

اعتداء بالعنف، خلافاً لميل المرأة يستخدم رجل قوته، رجل ظالم متهتك غير عفيف يعتدي على عفة المرأة، إن الإسلام يلاحظ ذلك، إن قضية الحجاب التي أكد عليها الإسلام إلى هذا الحد، تأكيده من أجل هذا)[1]

وبين أهمية الحجاب ودوره في صيانة المرأة والحفاظ على كرامتها واعتبارها إنسانا لا مجرد سلعة يتلاعب بها؛ فقال: (من أجل أن لا يقع الاختلاط، وتحفظ الحدود الأخلاقية، قام الإسلام بتعيين الحجاب للمرأة، وهذا الحجاب وسيلة من وسائل الأمن، فبحجاب المرأة تجد المرأة المسلمة أمنها، ويجد الرجل المسلم أمنه، وعندما يبعد الحجاب عن النساء وتقترب من العري والتهتك يسلب أمنها هي بالدرجة الأولى ويسلب الأمن من الرجال والشبّان ثانياً؛ لهذا فإن الإسلام عيّن الحجاب من أجل أن يكون الجو سالماً وآمناً، ولتتمكن المرأة من مزاولة عملها في المجتمع، وليتمكن الرجل أيضاً من أداء مسؤولياته، وهذا الحجاب من الأحكام الإسلامية البارزة، وأحد فوائده هو ما ذكرته، وله فوائد أخرى)[2]

بل إن السيد الخامنئي يتحدث عن بعض تفاصيل الحجاب الشرعي الذي يحقق المقاصد الشرعية بأحسن صورها؛ فيقول منتقدا بعض الطروحات التي تحاول أن تضع الحجاب في صورة أكثر تقبلا في المجتمع الدولي: (إننا نرى أن الدراسات والبحوث الجارية التي تدور حول ستر المرأة هي بحوث جيدة، لكن عليكنَّ الالتفات أنّ أيّاً من هذه البحوث حول ستر المرأة يجب أن لا يكون متأثراً بالهجوم الإعلامي الغربي، فإن كان متأثراً فسيفشل. كأن نفكِّر مثلاً أن الحجاب جيد، لكن لا داعي للعباءة ذلك تفكير خاطىء، ولا أعني بذلك أن الحجاب لا يكون إلا بالعباءة، بل إني أقول إن العباءة هي أفضل أنواع الحجاب.. هل تظنون أننا إذا تركنا العباءة، وتمسكنا بالمقنعة بأن الغرب سيدعنا لشأننا؛ كلا، لن يقتنعوا بذلك، إنهم يريدون منّا

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨.

أن نتبع ثقافتهم المنحوسة) [1]

وهكذا تحدث في مواضع كثيرة عن أن الحجاب مجرد لبنة من اللبنات التي أقام عليها الإسلام جدار العفة في المجتمع، ومن اللبنات الأخرى التي اهتم بها الخامنئي، ما عبر عنه بقوله: (هناك شي ء في الغرب يملأ العيون، وهو عدم وجود تفاوت في السيرة الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمع؛ فكما أن الرجل يدخل إلى الاجتماع فيسلِّم وينضم إلى الحاضرين، كذلك المرأة تدخل بنفس السهولة وتنضم إلى الموجودين، وهي نقطة ايجابية، لكنها سطحية وظاهرية وإلى جانبها سلبيات كثيرة) [2]

ومن تلك السلبيات التي ذكرها عن هذه الظاهرة التي لا تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما لا تتناسب مع كرامة المرأة (إنهما (أي الرجل والمرأة) داخل الأسرة ليسا كذلك إطلاقاً، فالاحصاءات والأخبار القطعية، لا الكلام المنبري والشعارات، كلها تشير إلى ظلم المرأة، حتى الرجل يظلم، لكنه رجل وصاحب اليد الأقوى، لكن التي تظلم بشكل قطعي هي المرأة، ذلك لأن زوجها يقيم علاقات عاطفية وجنسية مع عدّة نساء غيرها، وله علاقات حميمة ودافئة لا يقيمها مع زوجته! ذلك يشكل أكبر ضربة للمرأة؛ فالمرأة ترغب مع شريك حياتها، وأن تكون بينهما علاقات عاطفية صادقة، وأن يكون الأقرب إلى بعضهما من العالم كلِّه) [3]

وهكذا تحدث عن الاختلاط السلبي وآثاره التي لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية؛ فقال: (في الإسلام هناك حجاب بين المرأة والرجل، إنه أمر لا يمكن إنكاره، فهذا الحجاب موجود، وهو موجود لحكمة ما، وحقيقة لا بد من وجوده. وعندما يقال أن انفراد الرجل والمرأة داخل غرفة مغلقة لوحدهما حرام، فإن لذلك التحريم معنى عميق وحكيم، وهو أمر

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

صحيح، وكل رجل وامرأة إذا عادا إلى أنفسهما فسيؤيدان هذا الحكم، والحكم الذي يحرّم على المرأة أن تظهر بزينتها أمام الرجال وفي جمع من الرجال، حكم صحيح؛ فالثقافة الإسلامية تذمُّ التبرُّج لغير الزوج)[1]

لكنه ينبه إلى أن حرمة الاختلاط ليست مطلقة، بل هي خاصة بما ذكرته الشريعة، وفي المحال المحددة المضبوطة، أما ما عداها مما لا علاقة له بالفتنة؛ فإن الشريعة تسامحت في ذلك، يقول الخامنئي: (ومن جملة ذلك (الأحكام الإسلامية) مسألة الحجاب، ومسألة وجود حد بين الرجل والمرأة، وذلك الحد في منطقة خاصة ولا يشمل كل الأماكن)[2]

هذا مثال عن بعض مواقف السيد الخامنئي من حقوق المرأة المرتبطة بهذا الجانب، وعلى أساسه شرعت القوانين الإيرانية التي حفظت المجتمع من التهتك وإثارة الغرائز؛ فالذي يتحرك في الشوارع الإيرانية لا يرى إلا الطهارة والعفاف، الذي تفتقده أكثر المجتمعات الإسلامية.

وهذا لا يعني عصمة المجتمع جميعا؛ فذلك مستحيل؛ فليس هناك مجتمع معصوم، ولكن العبرة بالعموم، وللأسف نجد المغرضين ينقلون صورا لتبرج بعض الإيرانيات أو كونهن في أوضاع مخلة بالحياء، وفي أماكن مغلقة، أو ربما اختلاسا عن الشرطة المكلفة برعاية الأخلاق، ثم يذكرون أن هذا هو واقع المجتمع الإيراني، أو الواقع الذي يطالب به الشعب الإيراني.

٢ ـ حقوق المرأة المرتبطة بالتربية والتعليم:

وهي من أهم الحقوق التي أكد عليها قادة الثورة الإسلامية قبل انتصار الثورة وبعدها، وقد كفلها الدستور وجميع القوانين، ولذلك نرى للمرأة حضورا قويا في المؤسسات العلمية

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

والتربوية في جميع المراحل، بل نراها تفوق الرجال في الكثير من المؤسسات العلمية، سواء في مراحل التعليم العادي أو التعليم العالي.

وربما يكون سر ذلك في تلك الدعوات الحثيثة من قادة الثورة الإسلامية للمرأة بالمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف الثورة، ومن أهم نشر العلوم والمعارف بين جميع أفراد الشعب.

وقد سبق أن ذكرنا بعض النصوص عن الإمام الخميني، واهتمامه بهذه الجوانب، وسنذكر هنا باختصار بعض تصريحات السيد الخامنئي، وتصوراته لكيفية تحقيقه في الواقع.

فمن ذلك قوله في خطاب موجه للنساء، يدعوهن إلى التعلم، وجعله مقصودا لذاته، لا وسيلة لغيره: (إني أؤكد لكنّ أيتها النسوة المسلمات والمؤمنات اللواتي اجتمعتنّ اليوم هنا: من كانت منكنّ تدرس فلتدرس بجدّ، لكن الدراسة ليست مقدمة للعمل فقط، ليست من أجل العمل وكسب المال إنّ دراسة النساء أمر مهم جداً بهدف اكتساب المعرفة، ومهمة من أجل رفع مستوى الرشد الفكري. أما العمل فإنّه يأتي في الدرجة الثانية)[1]

وبين أهمية دخول المرأة للمؤسسات العلمية في مراحلها جميها؛ فقال: (إن المجتمع الذي تدرس فيه النساء والرجال، فإن عدد المتعلمين فيه يكون ضعف عدد المتعلمين في المجتمع الذي لا يدرس فيه إلا ذكوره. وعندما تدرّس النساء في المجتمع، فإن عدد المعلمين سيتضاعف عما هو عليه عندما يكون الرجال وحدهم معلمون)[2]

ويضرب مثلا على ذلك؛ فيقول: (على فرض أن لدينا بين الخمسين مليون إنسان في مجتمعنا، لدينا مثلاً ثلاثين أو خمسة وثلاثين مليون إنسان في عمر يناسب تقديم الثمار لهذا البلد، فمن الطبيعي أن نصف هذا العدد هو من النساء، فهل من المعقول أن نغفل بسهولة عن كل

---

(١) المرأة علم وعمل وجهاد، ص: ٢٢..

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

هذه الطاقات الكامنة؟ وهل يعقل أن نتغاضى عن هذه الخزانة الإلهية المتمثلة بوجودهنّ؟ لا بد أن يكون بينهنّ العالمات) [١]

وهكذا نراه يدعو المسؤولين إلى تشجيع النساء، لا على الدراسة فقط، وإنما على مواصلة البحث والتعليم إلى آخر مراحله؛ فيقول: (ادفعن النساء للدراسة، شجّعن الفتيات على الدراسات العليا، أمّنّ وسهلن وسائل دخول الفتيات إلى المراكز العليا من خلال الطرق القانونية. إذا حصل ذلك فستحل كل الأمور برأيي) [٢]

وهو يدعو إلى ربط العلم بالتربية والسلوك الأخلاقي، والاهتمام بالحكمة، باعتبارها الوسيلة التي يحقق بها الإنسان إنسانيته، يقول: (إن الجوهر الإنساني عزيز لدى المرأة والرجل، وعندما يتعلّمان العلم والحكمة، فإنهما يسعيان إلى إبراز وجلاء ذلك الجوهر أكثر فأكثر. فإذا كانت هناك امرأة ما قد بلغت مستوى عالياً من العلم، لكنها غفلت عن جوهرها الإنساني، ولم تعتني به، وقللت من احترامه، فما هي قيمتها حينئذٍ؟ إن الجوهر الإنساني يجب أن ينمو لدى المرأة والرجل، وهي مسألة ذات قيمة) [٣]

وهو يدعو النساء كذلك إلى الاهتمام بالمطالعة، وعدم الاكتفاء بما يدرسنه في المؤسسات الدراسية؛ فيقول: (إن من جملة الأمور الأساسية جداً تعليم النساء القراءة والكتابة، ومن جملة الأعمال المهمة جداً دفع النساء للمطالعة، جدن أساليب مبتكرة لجعل النساء يمارسن المطالعة داخل بيوتهنّ. للأسف إن نساءنا لا يأنسن كثيراً بالمطالعة، آلاف الكتب تصدر في الأسواق وتنفذ دون أن يطّلعن عليها. هذه الكتب تمثل المعارف البشرية، وهي توقد الأذهان لفهم أفضل وفكر أحسن وابتكار أكثر، وتجعلها في موقع أفضل وأسلم) [٤]

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

(٤) المرجع السابق، ص١٤.

ويقول: (عليهم أن يسمحوا لبناتهم بالدراسة والمطالعة وقراءة الكتب، وأن يطّلعن على المعارف الدينية والإنسانية، لتقوى أذهانهنِ وعقولهنّ وتنشط، إنه أمر ضروري جداً) [١]

وهو يدعوهن إلى الاهتمام بتعلم كل ما يرتبط بالحياة، وخاصة الأسرية منها؛ فيقول: (من جملة الأمور الأخرى الهامة جداً تعليمهنِ الأساليب الصحيحة للعمل والتصرّف داخل البيت، أي كيفية التعامل مع الزوج والأبناء، فهناك نساء جيدات، يمتلكن الصبر والعفو والأخلاق، لكنهنّ يجهلن الأساليب الصحيحة للتصرف مع الزوج أو الأولاد. علّموهنِ الأساليب العلمية والأمور التي تطوّرت من خلال التجربة البشرية يوماً بعد يوم، حتى بلغت مراحل جيدة. ومنكنّ من خاضت تجارب جيدة، عليكنّ أن تجدن الأساليب المناسبة لإرشاد السيدات إلى هذه المسائل) [٢]

وهكذا يدعوهن إلى التعرف على الأحكام والقوانين التي تتيح لها أن تحافظ على حقوقها، حتى لا يظلمها أحد، يقول: (على المرأة نفسها أن تعرف قبل غيرها شأنها الإسلامي وتدافع عنه. عليها أن تعرف ما هو حكم اللهّ والقرآن والإسلام حول قضاياها، وما يُراد منها، وتفرضه عليها مسؤوليتها. وعليها أن تؤمن بما قال الإسلام وأراد، وأن تدافع عن ذلك. لأنها إن لم تفعل ذلك فإن الذين لا يلتزمون بأي مبدأ سيسمحون لأنفسهم بظلم المرأة. كما هو الحال اليوم في العالم الغربي حيث يلحق الرجل الغربي أفدح الظلم بالمرأة تحت ظل الأنظمة المادية لتلك الديار، ورغم كل الشعارات التي يطلقونها حول المرأة. حيث الأب يظلم ابنته، والأخ أخته، والزوج زوجته، وحيث تؤكد الإحصاءات التي ينشرونها أن أكبر ظلم وتعرّض وتعدٍ يلحق بالنساء والزوجات والأخوات بل وحتى البنات يرتكبه الرجال الذين يعيشون في الأنظمة الغربية. أي أنه عندما يكون النظام غير محكوم للقيم المعنوية، ولا تعمر قلوب أهله

---

(١) المرجع السابق، ص١٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٤.

بالله؛ فإن الرجل يجد الطريق أمامه مفتوحاً ليظلم المرأة ويعتدي عليها، معتمداً بذلك على قدرته الجسدية، إن الذي يمنع ذلك أمران: الخوف من الله واحترام القانون وعمران القلب بالإيمان وما إلى ذلك، وأن تكون المرأة مطلعة جيداً على حقها الإنسان والإلهي، وأن تدافع عنه، وأن تجد نفسها بالمعنى الحقيقي للكلمة) (١)

ومع أن هذا القول طبيعي، بل يدل على حرص أبوي كبير من السيد الخامنئي على المرأة الإيرانية، ودعوته إلى الترقي والتربية والتحضر، لكن المغرضين راحوا ينقلون حديثه هذا، مبتورا عن سائر الأحاديث، ويشيعون بأن النظام الإيراني يمنع المرأة من التعلم إلا في المجالات التي تختص بالأسرة ونحوها.

ومن الأمثلة على ذلك ما كتبته صحفية تونسية تحت عنوان [دور المرأة المتعلمة في إيران يقتصر على تربية الأبناء]، والذي قالت فيه: (تؤمن الطبقة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن المرأة خلقت لتنجب وتربي الأبناء وبأن تقبّل خروجها للتعلم ليس إلا لتمكينها من المؤهلات والثقافة التي تسهل عليها أداء هذه المهمة، ويترجم هذا الإيمان في كل ما يتصل بالمرأة في إيران) (٢)

وكان دليلها على هذا هو أنه طهران ـ كما تذكر ـ نظمت ندوة بعنوان [مكانة المرأة العالمة في إيران والعالم العربي]، وهي لم تشغل نفسها كثيرا بالاطلاع على المحاضرات التي ألقيت، ولا البحوث التي كتبت، وإنما اكتفت ببند من التوصيات، يذكر (دور المرأة العالمة في تنشئة الأجيال)، والذي علقت عليه بقولها: (لا تتغير نظرة السلطات الإيرانية للمرأة بحسب مستواها التعليمي، فلا فرق بين التي تحصلت على أعلى الشهادات العلمية أو الأمية أو ذات المستوى التعليمي المتواضع لأن دورها الأول والأخير يظل تربية الأبناء وتقديم فروض

---

(١) المرجع السابق، ص١٨.

(٢) دور المرأة المتعلمة في إيران يقتصر على تربية الأبناء، سماح بن عبادة، موقع العرب، ٢٠١٧/٠١/٢٥.

الطاعة للرجل، هذه هي عقيدة الساسة الإيرانيين المتشددة والمحافظة إزاء المرأة والتي عملوا على ترسيخها وتكريسها في ثقافة ووعي المجتمع الإيراني)

وللأسف؛ فإنها تردد هذه المغالطة الخطيرة مع كونها تقر بالنسب المرتفعة لتعليم النساء في إيران، وأنه ليس هناك حواجز تحول دون تعليمين، بل هناك المحفزات التي ترغب في ذلك، قالت: (.. ورغم أن نسب تسجيل الإيرانيات بالمدارس والجامعات مرتفعة، وقد تفوق أعداد الطالبات في العديد من الجامعات أعداد الطلاب الذكور، وكذلك ترتفع نسب المتحصلات على شهادات التعليم العالي إلا أن ذلك لا يترجم في أدوارهن في المجتمع والاقتصاد كقوى عاملة مؤثرة كما لا يسجلن حضورا بارزا في التمثيل السياسي، وفي مواقع القرار في مختلف أجهزة الدولة)

ثم عللت ذلك برؤيتها العلمانية التي اكتسبتها من الأنظمة التي حكمت تونس؛ فأصبحت من حيث لا تشعر تنظّر للدول الإسلامية، وكأن تونس ووضع النساء فيها نموذج ينبغي أن تحتذيه سائر الدول الإسلامية، تقول: (يفسر واقع المرأة في إيران بما تراه الحكومة الإيرانية تطبيقا لقراءتها للشريعة الإسلامية القائمة على التمييز بين الرجال والنساء، وفي حال وجدت فعاليات تركز على المرأة فإنها لن تأتي بما يخالف هذه النظرة، لذلك فإن طرح موضوع حول مكانة المرأة العاملة لا ينتظر منه غير التأكيد على أن تعليم المرأة لا يندرج ضمن تكوينها لتلعب أدوارا كثيرة وفعالة في بناء الاقتصاد ولا التأثير على السياسة بل هو فقط ينير عقلها ويمنحها الثقافة التي تلزمها عندما تصبح مسؤولة عن تربية الناشئة)

ولو أن هذه الصحفية كلفت نفسها بالانتقال إلى الواقع الإيراني، أو بمطالعة خطب قادة الثورة الإسلامية، لصححت نظرتها القائمة على إسقاط نموذج طالبان وغيره على النظام الإسلامي في إيران.

ومن الأمثلة على ذلك قول السيد الخامنئي مطالبا النساء بالتخصص في جميع فروع

الطب، وعدم الاكتفاء بأمراض النساء؛ فيقول: (وأشير هنا إلى ضرورة تخصص النساء في كافة الفروع والتخصّصات الطبية، وعدم الاكتفاء بالطب النسائي، فما دمنا نعتقد بضرورة وجود فاصلة في العلاقة والارتباط الاجتماعي بين المرأة والرجل، ونؤكد على رفض الاختلاط الحر بين المرأة والرجل، ونعتقد بالحجاب بمعناه الواقعي والكامل؛ لذلك لا يمكننا إهمال المسألة الطبية. أي أنه يلزمنا وجود نساء طبيبات بنفس النسبة الموجودة من الأطباء الرجال، حتى تتمكن المرأة من مراجعة الطبيبة في أي اختصاص أرادت، ولا داعي للمساس بتلك الفاصلة. بل علينا أن نرتب الأمر لتتمكن المرأة من مراجعة الطبيبة دون أي إشكال، الطبيبة المرأة وليس الطبيب الرجل، بعض النسوة يعتقدن أن على المرأة أن تدرس التخصصات النسائية فقط، وأن يبقى تخصصهنّ محصوراً بأمراض الحمل والولادة، لكن الأمر ليس كذلك، على النساء أن يدرسن جميع أنواع وأقسام الفروع التخصصية مثل: القلب والأمراض الداخلية والأعصاب وغير ذلك، إن ذلك فريضة عليهنّ، وهو تكليف على النساء أكثر من الرجال حالياً. فرغم حاجة مجتمعنا لدراسة الفروع المختلفة للعلوم من أجل بناء المجتمع)[1]

ويدعوهن إلى الدخول في كل الفروع العلمية؛ فيقول: (اسعين إلى تشجيع الجامعيات وقمن بإعدادهنّ في مختلف الفروع العلمية. فإن هذا العمل سيحقق أهداف الثورة والبلاد، والناس بحاجة لخدماتكنّ، كما إنهم بحاجة لأسلوب ولطريقة تعهدكنّ والتزامكنّ بالدين)[2]

ويقول في محل آخر: (إن العلم أمر عزيز جداً، وإني أؤيد أن تتعلم النساء في مجتمعنا جميع الفروع العلمية. في اللقاء السابق قبل عام أو عامين أكدت على أولوية الفروع الطبية، ذلك لأن الطب ضرورة نقدية وفورية لنا، لكن على النساء أن يقبلن على جميع الفروع والاختصاصات،

---

(١) المرجع السابق، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٨.

ويستثمرن طاقاتهنّ) [1]

وهكذا نراه يدعو النساء إلى مواجهة ظاهرة توقيف البنات على الدراسة في سن مبكر لغرض تزويجهن، وهو ما يرد ردا حاسما على ما يشاع عن مواقف النظام الإيراني في هذه الجوانب؛ يقول: (لقد قلت عدة مرات أن جزءاً مهماً من هذا الأمر يقع على عاتق واضعي القوانين، لكنّ الجزء المهم الآخر يقع على عاتق النساء أنفسهنّ، أولاً من خلال الدراسة واكتساب المعارف الدينية والعلمية وعدم الاكتفاء بالدراسة الرسمية فقط، وقراءة الكتب والأنس بها. ومن خلال الإطلاع على الحقوق التي ضمنها الإسلام للمرأة المسلمة، وحقوق المرأة داخل أسرتها. فإذا سرنا في هذا الطريق الذي أشار إليه الإسلام، فسيختفي الظلم الذي لحق بالمرأة طوال التاريخ في سائر المجتمعات، ومن بينها مجتمعاتنا الإسلامية مع الأسف) [2]

وهو يدعو إلى التزام القيم الأخلاقية عند التعلم، وخاصة ما يرتبط بالصيانة وكرامة المرأة، يقول: (إن على نساء إيران، وخاصة اللواتي استطعن أن يدرسن العلوم المختلفة في إطار الإسلام وأحكامه، وأهم من ذلك أنهنّ فعلن ذلك وهنّ ملتزمات بالحجاب، عليهنّ أن يفهمن النساء والفتيات والجامعيات في العالم أن العلم لا يعني التهتك، وليس من شروط طلب العلم التهتك في الموازين الأخلاقية وفي المعاشرة بين المرأة والرجل؛ بل يمكن تحصيل العلم مع الالتزام الكامل بهذه الموازين، والوصول إلى درجات ومستويات عالية. وإن وجودكنّ يمكنه أن يشكل نموذجاً من ذلك النداء العالمي للإسلام) [3]

بل إنه يدعو المسؤولين للتفكير في إنشاء جامعات خاصة بالنساء؛ فيقول: (بلغني أن هناك نية وحديث لإيجاد جامعة خاصة بالنساء إن شاء اللهّ، أي أن يكون الأستاذ فيها والمدير

(١) المرجع السابق، ص١٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٩.

والطلاب، بل وحتى الجهاز الإداري من النساء، خاصة في الجامعات الطبية. إنها فكرة جيدة جداً. إني أنظر للأمر من بعيد، دون أن أتابع جوانب القضية بشكل مفصّل، لعدم وجود فرصة لذلك، لكنّي أرى بشكل إجمالي أن هذا الأمر جيد جداً، ويتناسب بشكل كامل مع الأهداف العامة والقيمة لحركة المرأة في مجتمعنا. أسأل اللهّ أن يوفقكنِّ ويؤيدكنِّ في ذلك) (١)

وقد آتت تعليمات قادة الثورة الإسلامية آثارها في المجتمع الإيراني؛ فوسائل الإعلام تنشر كل حين أخبار تفوق النساء الإيرانية في المجالات العلمية المختلفة، وهو أكبر رد على ذلك الإعلام المغرض الذي يحاول أن ينقل صورة مختلفة تماما ممتلئة بالتزوير والكذب.

ومن تلك الأخبار ما ورد في مقال بعنوان [المرأة المتفوقة تحدٍّ إيراني]، جاء فيه: (الدراسة الجديدة - التي قام بها مركز الشورى الإيراني حول التحولات التي طرأت على تعليم المرأة خلال العقد الماضي تشير إلى ارتفاع أعداد الطالبات المقبولات في مرحلة الاستعداد لدخول الجامعة من ٣٢ بالمائة إلى ٦٥ بالمائة ، وقد تبين أن نسبة كبيرة من هولاء المقبولات هن متفوقات، ما ينعكس على مسيرة حياتهن الجامعية، وبالتالي يفرض على الحكومة توفير فرص عمل للاستفادة من خبراتهن. الأمر الآخر هو أن الهيئات المشرفة على توزيع المقاعد الجامعية اضطرت خلال العامين الماضيين إلى اتباع سياسة جديدة في توزيع المقاعد الجامعية بحيث خصصت ٣٠-٤٠ بالمائة للذكور، و٣٠-٤٠ بالمائة للإناث، فيما تركت حوالي ٢٥ بالمائة للتنافس الحر بين الجنسين) (٢)

٣ ـ حقوق المرأة المرتبطة بالعمل والإنتاج:

وهي من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور، ودعا إليها كل قادة الثورة الإسلامية؛ بل إن دعواتهم للمرأة بأن تؤدي واجبها في المجتمع، وفي جميع المجالات التي تطيقها لا نكاد

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠.

(٢) المرأة المتفوقة تحدٍّ إيراني!، محجوب الزويري، مجلة الغد الالكترونية، ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٨..

نجد مثلها في أي نظام آخر.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره قائد الثورة الإسلامية الحالي السيد علي الخامنئي من ضرورة مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة؛ فقال: (إنّنا نعتقد أنّ النساء في كلّ مجتمعٍ بشري سالمٍ قادرات وعليهنّ أن يجدن الفرصة لبذل الجهد والتسابق في مجال التقدّم العلمي والاجتماعي والبناء والإدارة في هذا العالم في حدود سهمهنّ. وفي هذا المجال ليس هناك أيّ فرق بين المرأة والرجل)[1]

ويقول في موضع آخر: (في الساحة الثانية، أي ساحة النشاطات الاجتماعية والسياسية والعلمية وباقي النشاطات المتنوعة، يحق للمرأة المسلمة كما يحق للرجل المسلم أن تقوم حسب مقتضى الزمان بملء الفراغ المحسوس وأداء المهام الملقاة على عاتقها)[2]

ويقول: (لذلك ليس هناك أي تفاوت بين المرأة والرجل في مجالات الإعداد والاقتصاد والتخطيط والتفكير ووضع الدراسات لشؤون البلد والمدينة والقرية والجماعة والشؤون الشخصية للأسرة، فالكل مسؤول وعلى الكل أن يؤدي المسؤولية)[3]

ويرد على المتشددين الذين قد ينكرون هذا؛ فيقول: (لا يوجد تفاوت بين الرجل والمرأة في مزاولة النشاطات المختلفة في شتى المجالات في نظر الإسلام؛ فمن يقول إن الرجل يمكنه أن يدرس والمرأة لا يمكنها ذلك، والرجل يمكنه أن يدرّس والمرأة لا يمكنها ذلك، والرجل يمكنه أن يمارس نشاطاً اقتصادياً والمرأة لا يمكنها ذلك، والرجل يمكنه أن يمارس العمل السياسي والمرأة لا يمكنها ذلك؛ فإنه لا يبين المنطق الإسلامي، وكلامه مخالف لكلام الإسلام؛ فإن رأي الإسلام هو أن للرجل والمرأة أن يمارسا جميع النشاطات المتعلقة بالمجتمع البشري

(١) المرأة علم وعمل وجهاد (ص: ١١)

(٢) المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٥.

ونشاطات الحياة، وهما في ذلك سواسية)[1]

وهو يذكر دائما الأدلة الشرعية التي ترد على أولئك الذين يقزمون دور المرأة، ويحصرونه في ممارسة نشاطاتها الأسرية؛ ومن ذلك قوله: (فالساحة مشرّعة أمام الرجال والنساء في المجتمع الإسلامي، والشاهد على ذلك جميع الآثار الإسلامية الموجودة في هذه المجالات، وجميع التكاليف الإسلامية التي تجعل المرأة والرجل متساويين في مسؤولياتهما الاجتماعية)[2]

ومن الأدلة التي يستدل بها عادة على ذلك قوله ﷺ: (من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم)، ويعلق عليه بكونه (لا يختصّ بالرجال، بل على النساء أيضاً أن يدركن مسؤولياتهنّ تجاه أمور المسلمين والمجتمع الإسلامي وأمور العالم الإسلامي وكل ما يجري في العالم، وأن يبدين اهتماماً بذلك، لأنه واجب إسلامي)[3]

وهو يرى أن منع المرأة من ممارسة نشاطاتها التي تطيقها ظلم، يقول: (إذا كانت المرأة تمتلك طاقات علمية مثلاً، أو قدرة على الاختراعات والاكتشافات، أو كانت مؤهلة لأداء نشاط سياسي أو عمل اجتماعي، ولم يسمح لها أن تستغلّ طاقتها تلك، وأن تنمّي قدراتها تلك، فذلك ظلم)[4]

ويقول: (نعم إطرحن هذا السؤال وهو: لماذا لا تتولى النساء مسؤوليات ومديريات أساسية؟ فهو سؤال مقبول. فحيث تمتلك المرأة مؤهلات جيدة يمكنها ذلك، لا أن يأخذكنّ التعصّب وتقلن يجب أن تتولى المرأة المنصب الفلاني، نعم في الأماكن التي لا يمنع الإسلام منها لابأس، فهناك أماكن قد يمنع الإسلام منها، وفي غيرها لا ضير من تولّي المستويات العليا، عندما يريدون اختيار الأصلح لتولي هذه الأمور يجب أن ينظر إلى النساء إلى جانب الرجال،

---

(١) المرجع السابق، ص٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧.

(٤) المرأة حقوق وحرية وحجاب (ص: ٣٠).

ويرون من هو الأصلح منهم دون أي تعصّب)[1]

وهذه التصريحات التي ذكرها الخامنئي، والتي نجد نظائر لها كثيرة في كلمات الخميني، وقد سبق ذكر بعضها، لم تكن مجرد كلمات، بل كان الواقع الإيراني كله يدل عليها.

وقد ورد في مقال بعنوان [المرأة الإيرانية ودورها الرسالي في الأمة] ذكر مختصر لبعض الأدوار التي ساهمت بها المرأة في خدمة الثورة الإسلامية الإيرانية قبل الانتصار وبعده، ومما ورد فيه: (اضطلعت المرأة الإيرانية بدور مهم وأساسي في حركة النهضة الإسلامية المباركة منذ انطلاقها، وواكبت مسيرتها، وقدمت لها دعماً كبيراً حتى تحقق النصر المنشود، فكان النصر نتيجة بطولات وتضحيات المرأة المسلمة. حتى إن مفجر الثورة الإسلامية الإمام الخميني الراحل أشاد بدور المرأة في الثورة الإسلامية وخاطبها بالقول: (أنتن أيتها النساء الأبطال، كنتن وما زلتن في طليعة هذا النصر).. وقال: (لقد أثبتن أيتها النساء أنكن دائماً في الصفوف الأمامية، وأنكن سباقات على الرجال، وأن الرجال يستلهمون عزيمتهم منكن، إن رجال إيران استلهموا بطولاتهم من النساء وتعلموا منهن)[2]

وذكر صاحب المقال أن ذلك النشاط الذي مارسته المرأة الإيرانية قبل الانتصار وبعده، لم يتعارض أبدا مع القيم الأخلاقية والإيمانية التي جاءت بها الشريعة، بل كان منطلقا منها، يقول: (بالطبع إن النشاط الذي قامت به المرأة الإيرانية في فترة الثورة الإسلامية وبعدها لم يتعارض مطلقا مع حجاب المرأة واحتشامها والتزامها الديني والأخلاقي، فقد كانت القيم والأخلاق حاضرة بتفاصيلها مع المرأة الإيرانية أينما حلت وأثناء حركتها وثورتها مما جعلها نموذجاً للمرأة المسلمة الواعية بملابسات الحياة والمدركة لتقلبات الزمن وأهمية المرحلة الراهنة وآفاق المستقبل)

---

(١) المرأة حقوق وحرية وحجاب (ص: ٣١).

(٢) المرأة الإيرانية ودورها الرسالي في الأمة، موقع براس الإيراني الإخباري، ٧ مارس ٢٠١٨..

وأشار صاحب المقال إلى بعض الأدوار التي قامت بها المرأة الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية؛ فقال: (لقد قامت المرأة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية بأدوار مهمة أيضاً على صعيد بناء المجتمع وإنشاء المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والمدنية وأدت رسالتها على أفضل وجه ممكن مما دفع الإمام الخميني إلى القول: (إن نساء إيران يمارسن اليوم نشاطاتهن في كل المجالات، سواء الثقافية أو الاقتصادية حيث تعمل شريحة كبيرة منهن في الزراعة وأخرى في الصناعة، وثالثة تمارس نشاطها في حقل الثقافة والأدب والفن، إن جميع هذه الجهود مشكورة عند الله تبارك وتعالى وهي في عنايته ورعايته إن شاء الله)

وذكر أدوار المرأة في الخدمة الاجتماعية، والمؤسسات المرتبطة بها؛ فقال: (قامت المرأة الإيرانية بدور فاعل في رفع الحرمان عن الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال نشاطاتها في مؤسسات دعم المستضعفين التي تأسست بعد انتصار الثورة الإسلامية، بل إن هذه المرأة حملت هم المستضعفين في أقصى نقاط البلاد فقامت بتقديم ما تملكه من المدخرات والأموال من أجل تحقيق بعض الرفاهية والسعادة لهم، وقد أشار الإمام الخميني إلى هذا المعنى في إحدى خطبه فقال: (فئات كثيرة ومختلفة من النساء جاءت لتقدم ما ادّخرته في حياتها إلى المستضعفين ليبنوا لهم بيوتا)

وذكر أدوار المرأة على صعيد التعليم خصوصا؛ فقال: (شكلت ساحة العلم والتعليم مجالاً لتمارس المرأة الإيرانية دورها الرسالي بشكل واسع، فازدحمت المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية بالنساء اللاتي قدمن إليها من كل حدب وصوب من أجل أداء رسالتهن المقدسة)

وما ذكره صاحب المقال يدل عليه الواقع الإيراني، والذي تشارك فيه المرأة مشاركة واسعة، قد تفوق في بعض المحال الرجل نفسه.

وهي مع كل هذه المشاركة لا تتخلى عن قيمها الإيمانية والأخلاقية، وأولها التزامها

بالحجاب الشرعي، والآداب المرتبطة به، التزاما بتوجيهات قادة الثورة الإسلامية الذين يتحدثون كل حين أن حقيقة الإنسان وجوهره منوط بتلك القيم، وليس بالحقوق التي ينالها.

ومن ذلك قول السيد الخامنئي، وهو يخاطب مجمعا نسويا: (افترض أن امرأة قد تقلَّدت منصباً حكومياً كبيراً، وكان ذلك المنصب مهماً جداً، ويراجعه رجال كثيرون، فلا إشكال في ذلك، ولا مانع من تولي امرأة لذلك المنصب، فيمكن للمرأة أن تستقبل في منصبها آلاف الرجال والمراجعين، وبشكل حكيم، وكذلك الأمر في ساحة المواجهة وفي ساحة الحرب، كالساحة التي شاركت فيها السيدة زينب، والسيدة الزهراء، والسيدة حكيمة، أو أخت الإمام الصادق عليه السلام حيث طلب الإمام من سائليه أن يسألوه)[1]

وقال ـ يحث النساء على الاهتمام بالمشاركة في الوظائف المرتبطة بالمرأة خصوصا ـ : (ما دمنا نعتقد بضرورة وجود فاصلة في العلاقة والارتباط الاجتماعي بين المرأة والرجل، ونؤكد على رفض الاختلاط الحر بين المرأة والرجل، ونعتقد بالحجاب بمعناه الواقعي والكامل؛ لذلك لا يمكننا إهمال المسألة الطبية، أي أنه يلزمنا وجود نساء طبيبات بنفس النسبة الموجودة من الأطباء الرجال، حتى تتمكن المرأة من مراجعة الطبيبة في أي اختصاص أرادت، ولا داعي للمساس بتلك الفاصلة. بل علينا أن نرتب الأمر لتتمكن المرأة من مراجعة الطبيبة دون أي إشكال، الطبيبة المرأة وليس الطبيب الرجل)[2]

وهو يدعو النساء إلى عدم إهمال أهم نشاط تزاوله المرأة، وهو اهتمامها بأسرتها، يقول: (البعض يعيش الإفراط، والبعض الآخر يعيش التفريط، فالبعض يقول بما أن النشاط الاجتماعي لا يسمح لي بالاهتمام بالبيت والزوج والأولاد، لذا عليّ ترك النشاط الاجتماعي، والبعض تقول بما أن البيت والزوج والأولاد لا يسمحون لي بمزاولة النشاط الاجتماعي، إذاً

(١) المرأة حقوق وحرية وحجاب (ص: ٦٢).

(٢) المرجع السابق، (ص: ٢٩).

عليَّ أن أتخلى عن الزوج والأولاد. وكلا النظرتين خطأ، فلا يجوز ترك هذا لذاك، ولا ذاك لهذا)[1]

ويقول: (أن يربّين في أحضانهنّ بشراً دون عقد، وإنساناً صحيحاً وسالماً، تلك هي أهم قيمة لعمل المرأة، وهو لا يتنافى مع العمل العلمي والعملي، وهو أحب عمل لدى النساء)[2]

ومع كل هذه التصريحات التي دل عليها الواقع الإيراني نجد ـ للأسف ـ الإعلام المغرض يصور الأمر بصورة مختلفة تماما؛ فهو يصورها بصورة المظلومة، لا لكونها لم تشارك في كل نشاطات الحياة، وإنما لكونها تمارسها وهي ملزمة بالالتزام والحشمة والحجاب، وكأنه يتصور أنه لا يمكن أن تمارس أي وظيفة إلا بخلع تلك القيم الأخلاقية.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في مقال مغرض بعنوان [المرأة الإيرانيّة.. أنصفها التاريخ أكثر من الحاضر]، والذي يقر صاحبه بمشاركة المرأة الإيرانية في كل شؤون الحياة، حتى السينما، لكنه يحاول أن يصور بأن كل ذلك يمارس تحت ضغوط كبيرة.

يقول في ذلك: (باستثناء السينما، تشارك المرأة الإيرانية في الفنون بمختلف أشكالها. في الموسيقى، نرى نساء يعزفن في حفلات عامة على مختلف الآلات الموسيقية. لكن لا يمكنهن الغناء بشكل منفرد. يستطعن فقط الغناء ضمن مجموعة. بعض الإيرانيات لم يحرمن أنفسهن من شغفهن بالفن التشكيلي. صحيح أنه ما من قانون يمنع ذلك، إلا أن الدولة تفرض عدداً من القيود بحق الفنانين والفنانات على حد سواء. على سبيل المثال، تحدد الجامعات المواضيع التي يمكن للطلاب العمل في إطارها، وتمنع رسم جسد امرأة أو نحته حتى لو كان الأمر خدمة للفن التشكيلي. وإن برزت المرأة الإيرانية كعنصر أساسي على لوحة أو تمثال، فذلك لأنها تمثل الأم أو زوجة الشهيد. ويرى البعض في ذلك تكريماً للمرأة في هذا المجتمع، بعدما كانت تظهر

---

(١) المرجع السابق، (ص: ٣٠).

(٢) المرجع السابق، (ص: ٣٠).

في السابق كجارية أو غير ذلك. وخلال الأعوام التي تلت الثورة الإسلامية، شهدت السينما الإيرانية انحداراً كبيراً، وغابت المرأة عن معظم الأفلام. لكن مع وصول السينما الإيرانية إلى العالمية في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت المرأة المخرجة والممثلة والمصورة جزءاً من جميع الأفلام. في البداية، لم تتطرق الأفلام إلى مشاكلها همومها وطموحاتها، علماً أن أفلام اليوم باتت تتناول مشاكل وهموم وتطلعات المرأة)[1]

وما ذكره صاحب المقال من القيود المفروضة على المرأة في مجالات عملها صحيح، ذلك أن النظام الإسلامي في إيران لا يريد أن يكسب سمعة طيبة لدى حقوق الإنسان على حساب قيمه ومبادئه وأخلاقه، لأن تلك المبادئ هي الأساس الذي تقوم عليه كل النشاطات.

وقد نبه السيد الخامنئي إلى هذا المعنى عند استعراضه للمجالات التي يمكن أن تعمل فيها المرأة، والمتناسبة مع طبيعتها؛ فقال: (إن أهم عمل تقوم به المرأة هو ذلك العمل الذي ينسجم ويتناسب مع خلقتها النسوية، ويتلاءم مع أحاسيسها وعواطفها التي أودعها الله في وجودها، إن من المهم محاكاة العواطف الجيّاشة والتفاعل مع المحبّة التي أودعها الله تعالى في وجود المرأة كله)[2]

ويضرب مثالا على ذلك؛ فيقول: (لنفترض أن بعض النساء قد يشكين من عدم تولي المرأة من قيادة الشاحنات مثلاً، ومن أمثال ذلك، تلك الأمور ليست هامة، وليس لها القيمة التي تجعل الإنسان يكافح لتحقيقها) [3]

ويذكر حادثة وقعت له في هذا؛ فيقول: (أذكر أني حللت ضيفاً على أحد الطلاب الجامعيين في الهند، أردنا أن نستريح بعد الظهر، فسمعنا صوتاً يأتي من الشباك لاصطدام شيء،

---

(١) المرأة الإيرانيّة.. أنصفها التاريخ أكثر من الحاضر، العربي الجديد، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

(٢) المرأة علم وعمل وجهاد (ص: ٣٥)

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

نظرت من الشباك فرأيت داخل ساحة من خمسمائة متر تقريباً سيدة في العقد الخامس من عمرها، تحمل مطرقة في يدها، وتحطّم الأحجار التي تملأ الساحة تلك.. فسألته: لماذا تتولّى تلك المرأة هذا العمل؟.. قال: إنها عاملة.. سألته: كم تتقاضى من الأجر يومياً؟.. قال: ٤ أو ٥ روبيات يومياً.. وكان ذلك عام ١٩٨٠ م بعد انتصار الثورة)[١]

ثم علق على هذه الحادثة بقوله: (أعتقد إنه لمن بواعث الفخر أننا لا نجد في الأجواء الإسلامية من يكلّف المرأة بمثل تلك الأعمال الشاقة. نعم لدينا نساء يعملن في مزارعهنّ، إنهنّ يعملن في الشمال لحسابهنّ، لكنهنّ لا يعلمن كأجيرات للآخرين! فهل من المعقول أن يخوض الإنسان نضالاً مريراً من أجل أن تصل المرأة إلى القيام بمثل تلك المهام الشاقة؟! ليست تلك الأمور بذات بال)[٢]

ومن هنا؛ فإن القوانين والواقع الإيراني يمنع المرأة من ممارسة بعض الوظائف التي لا تنسجم مع طبيعتها، وليس في ذلك إلا مزيد احترام لها، يقول الخامنئي: (هناك بعض الأعمال التي لا تناسب المرأة، ولا تتلاءم مع تركيبها الجسدي. كما أن هناك بعض الأعمال التي لا تناسب الرجل، ولا تتلاءم مع وضعه الأخلاقي والجسدي. لكن لا علاقة لذلك بقدرة المرأة على التواجد في ساحة النشاطات الاجتماعية أو عدم قدرتها. فإن تقسيم الأعمال يتم حسب الإمكانات والرغبة واقتضاء كل عمل)[٣]

بل إنه يعتبر ممارسة المرأة لما لا يتناسب مع طبيعتها وقيمها وأخلاقها ظلم لها، وليس حقوقا تطالب بها، يقول: (إذا كانت الظروف بشكل يسلب المرأة قدرتها على الاهتمام بأخلاقها ودينها ومعرفتها بسبب كثرة عملها وضغط المشاغل المتنوعةأ فذلك ظلم)[٤]

---

(١) المرجع السابق، ص٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٧.

(٤) المرجع السابق، ص٤٠.

٤ ـ الحقوق السياسية للمرأة:

وهي من الحقوق التي دل عليها الواقع الإيراني حيث نرى المرأة تمارس كل النشاطات السياسية مثل الرجل تماما؛ فلها حق الترشح، وحق الانتخاب، وحق الدخول في الأحزاب السياسية، بل ترأسها، وهكذا نجدها كل المجالات السياسية متاحة لها.

وهي وإن لم يكن عددها كبيرا في مجلس الشورى مثلا؛ فذلك لا يعود للقيود التي تفرض عليها، وتحول بينها وبين الترشح، وإنما لطبيعة المجتمع الإيراني الذي لا يختلف عن سائر المجتمعات الإسلامية في النظر إلى هذا الجانب، ولذلك قد لا تترشح المرأة في بعض المناطق المحافظة جدا، وقد لا تنجح في حال ترشحها، وذلك لا يدل على كون النظام الإيراني ضد ممارسة المرأة حقها السياسي.

وهذا نجده حتى في الدول المتطورة، والتي يسيطر الرجال فيها على أكثر المناصب السياسية، بل لا نكاد نجد امرأة تتولى المناصب الحساسة فيها، مع كون القوانين تسمح بذلك.

فلذلك لا يصح ما يذكره الإعلام المغرض عن الحقوق السياسية للمرأة الإيرانية، ذلك أنه لا يعتمد التنظيرات التي نص عليها قادة الثورة، ولا الحقوق التي نص عليها الدستور والقوانين الإيرانية، وإنما يعتمد الواقع، ويحسب الأمر حسابا كميا؛ فيتصور أن قلة عدد النساء في البرلمان دليل على القيود التي تفرض عليهن، وذلك غير صحيح.

ولو طبقنا هذا المقياس لذكرنا أن أمريكا لا تجيز للمرأة أن تتولى رئاسة الجمهورية، وأنه محجور عليها، ونستدل لذلك بعدم تولي أي امرأة هذا المنصب، وهذا غير صحيح، ولا علمي.

ولهذا؛ فإن المنهج الصحيح في التعرف على الموقف الحقيقي في أمثال هذه القضايا هو النظر في الرؤية الفكرية للقادة السياسيين، لأنها تشكل القاعدة التي تنبني عليها القوانين.

وعند مطالعة ما قاله الخميني، الذي يعتبر الأب الروحي للنظام الإيراني، ومن توصياته تشكلت أكثر القوانين، نجد أنه يتيح للمرأة ممارسة كل النشاطات السياسية التي تقدر عليها،

بشرط الكفاءة التي تؤهلها لذلك، لأن الهدف ليس هو أن تتولى المرأة المنصب، وإنما أن يكون المنصب حقيقا بها، وهي حقيقة به.

وقد ذكر الخميني رؤيته في هذا المجال قبل انتصار الثورة الإسلامية، أثناء جوابه على سؤال يقول: (تشغل النساء تجمعاً كبيراً بين المسلمين فما لهنّ وما عليهن في ظل النظام الإسلامي؟)؛ فأجاب بقوله: (تشارك نساء إيران المسلمات الآن في المقاومة والنضال السياسي والمظاهرات على الشاه، وقد أُعلمت أنهن يعقدن اجتماعات سياسية في المدن الإيرانية. وللمرأة في ظل النظام الإسلامي نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل: حق التعليم والعمل والتملك والانتخاب والترشيح. وفي كل المجالات التي للرجل حق فيها لها حق. ومن الأمور والمرافق ما يحرم على الرجل لظهور المفاسد فيها، وهكذا على المرأة. فالإسلام يريد المحافظة على مكانة كل من الرجل والمرأة، ولا يريد أن تكون المرأة ألعوبة بيد الرجل، وما يشيع في الخارج من أن المرأة تعامل في الإسلام بقسوة وخشونة هو أمر غير صحيح وشائعات باطلة، فكلا المرأة والرجل يتمتعان بصلاحيات في الإسلام على الرغم من اختلافات الاثنين المتعلقة بطبيعتهما)[1]

وهكذا نجد الخامنئي يرغب النساء في الثقافة والعمل السياسي في جميع مجالاته؛ فيقول مخاطبا لبعض التجمعات النسوية: (أدعوكن إلى زيادة الحضور في القضايا الإجتماعية والسياسية، والصمود والصبر والمقاومة والحضور السياسي والإرادة السياسية، والإدراك والوعي السياسي ومعرفة البلد والأهداف الوطنية الكبرى والأهداف الإسلامية للدول والشعوب الإسلامية، ومعرفة مؤامرات الأعداء، ومعرفة العدو وأساليبه. عليها أن تقدم في ذلك يوماً بعد يوم)[2]

---

(١) صحيفة الإمام، ج٥، ص: ١٣٠.

(٢) المرأة علم وعمل وجهاد (ص: ٣٣)

ويذكر لهن الأمثلة على ذلك من النساء الصالحات المؤمنات، اللاتي كن يشاركن في كل قضايا الأمة؛ فيقول: (أما الإسلام فكان قبلهم بكثير قد أثبت للمرأة حق البيعة والتملك والتواجد في الساحات الأساسية السياسية والإجتماعية ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٢] ؛ فكانت النساء تأتي لتبايع النبي ﷺ، ولم يرفض النبي ﷺ ذلك، ويقول ليأتي الرجال فقط للبيعة، ولم يأخذ برأي الرجال فقط، ولم يجبر النساء على ما قرره الرجال، بل قال للنساء البيعة أيضاً، لهنّ إبداء رأيهن بقبول حكومتي هذه، والمشاركة في قبول هذا النظام الإجتماعي والسياسي)[1]

ويضرب الأمثلة على مدى كفاءة النساء، وقدرتهن على ممارسة العمل السياسي؛ فيقول: (وفي الساحات السياسية أيضاً، رأينا وما زلنا نرى سيدات يمتلكن القدرة على التحليل وخطيبات، ومستعدّات لتولّي المسؤولية في النظام الإسلامي. طبعاً إن هذا الأمر يشهد اتّساعاً، ويجب أن يتطوّر)[2]

ويضرب المثل لهن بالنساء المؤمنات في زمن النبوة وبعده؛ فيقول: (أولسنا نقول أنها ـ أي الزهراء ـ كانت تذهب إلى المسجد رغم ضعفها، لتحقّ الحقّ؟ إذن علينا أن نسعى لإحقاق الحق في جميع الحالات، علينا أن لا نخاف من أحد أيضاً. أَوَلسنا نقول أنها وقفت وحيدة في مواجهة مجتمع ذلك الزمان؟.. علينا أن نقف في مواجهة عالم الظلم والاستكبار، ونواجهه دون خوف على رغم قلة عددنا)[3]

وهو يعتبر أن العبرة في كل ذلك بالكفاءة، فهي التي تحدد نوعية العمل، وكيفيته، ولا علاقة لذلك بكون العامل رجلا أو امرأة؛ فيقول: (إني أرى أن أهمية هذا العمل الذي تقوم به

---

(١) المرجع السابق، ص٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

السيدات اليوم لا يقلّ أهميّة عن المشاغل الأخرى التي يقمن بها في البلاد، بل إن أهميته أكبر من معظم تلك المشاغل. نعم إطرحن هذا السؤال وهو: لماذا لا تتولى النساء مسؤوليات ومديريات أساسية؟ فهو سؤال مقبول؟.. والجواب عليه هو أنه إذا كانت المرأة تمتلك طاقات علمية مثلاً، أو قدرة على الاختراعات والاكتشافات، أو كانت مؤهلة لأداء نشاط سياسي أو عمل اجتماعي، ولم يسمح لها أن تستغلّ طاقتها تلك، وأن تنمّي قدراتها تلك؛ فذلك ظلم)(١)

أما بالنسبة للاختلاط الذي قد تفرضه أمثال هذه الأدوار؛ فيجيب عنه بقوله: (لقد وضع الإسلام حدوداً لهذه النشاطات، لكن تلك الحدود لا علاقة لها بالمرأة والسماح لها بالنشاط، بل إنها متعلقة بمسألة الاختلاط بين المرأة والرجل حيث يبدي الإسلام حساسية تجاهها؛ فالإسلام يعتقد أن على الرجل والمرأة أن يحافظا على حدٍّ بينهما في كل مكان، في الشارع والدائرة والمتجر. لقد عيّن حجاباً وحدّاً بين المرأة والرجل المسلمين؛ فإنّ اختلاط المرأة والرجل ليس كاختلاط الرجال مع بعضهم واختلاط النساء مع بعضهنّ، وعليهم أن يراعوا تلك الحدود. على الرجل مراعاة ذلك، وعلى المرأة أيضاً مراعاة ذلك، وإذا روعيت حساسية الإسلام هذه حول العلاقة ونوع الاختلاط بين الرجل والمرأة، عندها ستتمكن النساء من مزاولة جميع الأعمال التي يمارسها الرجال في المجالات الاجتماعية، إن كنّ يمتلكن القدرة الجسدية لأدائها، وكانت لديهنّ الرغبة نحوها، وأتيحت لهنّ الفرصة المناسبة)(٢)

ويقول: (افترض أن امرأة قد تقلّدت منصباً حكومياً كبيراً، طبعاً لا أذكر اسم المنصب، لأن خصوصيات أيّ منصب قد لا تكون واضحة جداً ودقيقة، ولا داعي لأن يضع الإنسان أصبعه على منصب خاص، وكان ذلك المنصب مهماً جداً، ويراجعه رجال كثيرون، فلا إشكال في ذلك، ولا مانع من تولّي امرأة لذلك المنصب، فيمكن للمرأة أن تستقبل في منصبها آلاف

---

(١) المرجع السابق، ص٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص٣٨.

الرجال والمراجعين وبشكل حكيم، وأن تقضي لهم ما يتوقعونه من ذلك المنصب من مطالب مشروعة ومحقّة. لا مانع من ذلك)[1]

وهو ينبه دائما إلى أن الهدف ليس وجود المرأة في تلك الوظائف السياسية وغيرها، ليقال بأن المجتمع الإيراني يراعي حقوق النساء في هذا الجانب، وإنما الهدف هو تحقيق المصالح الشرعية، ولذلك لا يهم أن يكون عدد النساء في تلك المؤسسات أكبر أم عدد الرجال؛ فالعبرة بالكفاءة، وليس بالعدد، يقول في ذلك: (إني مسرور جداً لرؤيتي الأخوات النواب وقد شكّلن بحمد الله كتلة كيفية وكميّة مهمة في مجلس الشورى الإسلامي. ولا أعني بذلك مثلاً أن يكون من بين مائتين وسبعين نائباً، أن يكون هناك مائة وكذا نائب من النساء، كلا ليس المطلوب أن تحدد أعداد المسؤوليات التي تتولاها النساء وأعداد ما يتولاّه الرجال.. بالمناسبة فإني أرى الاهتمام بذلك أمراً سلبياً، أن نظنّ أن عدد النساء يجب أن يساوي عدد الرجال في كل ساحة ومجال! فذلك فكر ابتدائي وبسيط وطفولي. إني لا أقول أنني مسرور من هذا المجال، بل إني مسرور لشعوري أن هناك حركة جدية وحقيقية تجري لحسن الحظ من أجل إعادة الاعتبار لشخصية المرأة)[2]

ثانيا ـ العمال وحقوقهم في الرؤية السياسية الإيرانية:

للعمل في الرؤية السياسية الإيرانية قيمة كبيرة، سواء قبل انتصار الثورة الإسلامية، أو بعدها، لأنها ثورة قامت ضد الأرستقراطية والرأسمالية التي بنى عليها الشاه حكمه، لذلك كان يرمي الثوار الإسلاميين بكونهم يساريين وشيوعيين، نتجية مطالابتهم بحقوق المستضعفين، بمن فيهم العمال.

ولهذا نلاحظ كثيرا تبرؤ قادة الثورة الإسلامية من النظام الشيوعي، واعتبار ثورتهم

(١) المرجع السابق، ص٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨.

ثورة إسلامية خالصة، لا شرقية ولا غربية، وأن أهدافها أهداف تنسجم مع الإسلام وتنطلق منه حتى لو تقاطعت مع الشيوعيين أو غيرهم في بعض المطالب.

ولنرى مدى تشرب قادة الثورة الإسلامية بالرؤية الإسلامية في التعامل مع العمال، ننقل نصوصا من خطاب مهم للخميني بمناسبة يوم العمال، ألقاه بعد الانتصار، والذي قدم له ببيان مشروعية الاحتفال في هذا اليوم من باب تكريم العمال؛ فقال: (إن اختصاص يوم بالعمال لعله بلحاظ التكريم والتعظيم، وإلّا فإن كل يوم هو يوم العمل والعمال، بل العالم قد تشكل من العمل والعامل.. وإن تخصيص يوم للعالم كمن يخصص يوماً للنور، تخصيص يوم للشمس، إذ النور موجود في كل يوم، والنهار نور. كل يوم هو يوم الشمس، ولكن لعل ذلك كان من أجل التعظيم والتكريم، ولهذا فلا يوجد إشكال في هذا الأمر)[1]

ثم بين أهمية العمل في الرؤية العقدية الإسلامية، وكونه واجبا وشرفا لا يمكن الاستغناء عنه، وفي كل المحال؛ فقال: (إذا أردنا الواقعية؛ فإن العمل والعامل موجودان في جميع عوالم ما قبل الطبيعة وفي عالم الطبيعة وفي عوالم ما بعد الطبيعة. فالعمل والعامل موجودان في كل مكان، وجميع موجودات العالم سواء موجودات ما قبل الطبيعة، أم الموجودات الطبيعية أم موجودات ما بعد الطبيعة فإن جميعها قد تحققت بسبب العامل. فالعمل نظير (الوجود) حاضر في جميع شؤون العالم)[2]

ثم ذكر بعض تفاصيل ذلك، فقال: (لقد وجد العالم من فعالية الله، ووجدت أجزاء العالم من الفعاليات لبعض الموجودات. إنكم لا تستطيعون العثور على موجود إلّا والعامل والعمل موجودان فيه، بل هو بنفسه عمل، العمال أيضاً هم بأنفسهم عمل، وقد وجدوا من العمل.. إن ذرات الكائنات في عالم الطبيعة فعالة من أجل إيجاد جميع كائنات هذا العالم حتى

---

(١) صحيفة الإمام، ج٧، ص: ١٣١.

(٢) المرجع السابق، ص١٣١.

الجمادات والأشجار جميعاً حية، جميعها عاملة، فالعمل محيط بكل العوالم، ومنذ البداية إنما وجد العالم بالعمل، فالعامل مبدأ جميع الموجودات)[1]

وبناء على ما ورد في النصوص المقدسة من أن الجنة مبنية بالأعمال الصالحة، والنار مبنية بالأعمال الخبيثة، يذكر الخميني أن العمل يمتد إلى عوالم ما بعد الطبيعة نفسها، فيقول: (إن عالم ما بعد الطبيعة- الجنة والنار- أيضاً قد ظهر بالعمل، الجنة والنار تتحققان من عمل الإنسان؛ فعمل الإنسان إما عمل صالح وعمل حسن وهو مبدأ تحقق الجنة، وإما عمل غير صالح وفاسد وهو مبدأ النار)[2]

وبعد هذه المقدمات العقدية التي تعود كل قادة الثورة الإسلامية أن ينطلقوا منها في توضيح الحقائق ليربطوا الدنيا بالآخرة، والغيب بالشهادة، يذكر أن الشرف العظيم للعمال مرتبط بالمسؤوليات العظيمة المناطة بهم، ذلك أنهم ـ كما يذكر ـ هم وراء تقدم الدول وانحطاطها، وحال أعمالهم كحال الأعمال التي تنتج إما نارا أو جنة؛ يقول: (إذا اتجه بلد نحو التقدم، فإنه يسير باتجاه التطور بيدكم أنتم أيها العمال، وإذا سار بلد باتجاه الانحطاط، فهو أيضاً بيدكم أنتم، إذ بعدم العمل أو بقلة العمل أو بعدم الرغبة في العمل يسير البلد نحو الانحطاط؛ فالحكومة اليوم منكم، من العمال، والبلد بلدكم. فلم يعد للأجانب تدخل فيه. لم يعد هناك كبت. لم يعد هناك اختناق. لم يعد هناك نهب. البلد اليوم بلدكم، وأنتم مسؤولون عنه مباشرة. فإذا لم تبذلوا الجهد في هذه المسؤولية، إذا لم تبذلوا الجهد في هذا الأمر الذي بعهدتكم، وإذا لم تؤدوا ذلك الدّين الذي عليكم تجاه بلدكم وتجاه الإسلام، ستتحملون مسؤولية ذلك)[3]

وهو ـ خلافا لما عليه الفكر المادي، الذي تبنى عليه الأنظمة الوضعية ـ والتي تنطلق من

---

(١) المرجع السابق، ص١٣١.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٢.

إغراءات مادية أو معنوية تقدمها للعمال قصد تحفيزهم، ينطلق الخميني من ذلك الفضل العظيم الذي ورد في النصوص المقدسة حولهم، وتلك الأجور العظيمة التي ينالونها؛ فيقول:(إذا بذلتم جهدكم وأدرتم عجلة البلد، فإن لكم قيمة كبيرة عند الله تبارك وتعالى؛ فالإسلام يجعل لكم قيمة كبيرة، ويعتبركم خُزَّان الأرض، فأنتم الأمناء على خزائن الأرض، وعليكم إحياء الأرض)[1]

وهو يحذرهم من تلك الصرخات التي تحرضهم، وتدعوهم إلى الثورة، ليستعيد النظام البائد بعد ذلك عافيته، ويحكم السيطرة عليهم؛ يقول: (لاتصغوا إلى الذين لايريدون لهذه العجلة أن تدور. إنهم لايحبونكم، الإسلام العزيز هو الذي يهتم بكم ويحترمكم ويطالب بحقوقكم ويعمل على إحقاقها. دعوا الإسلام يحكم، دعوا الجذور الفاسدة للاستبداد والاستعمار تستأصل وتتلاشى، وليمنى الذين يريدون خدمة الأجانب بالخيبة والفشل)[2]

وهو يذكر لهم أن الحكم الإسلامي لا يعني تهميشهم - كما يشيع المغرضون - بل إنه يعطي الأولوية لهم، بل يجعل زمام الأمور بأيديهم، يقول: (إنكم إخوتنا، إنكم أعزتنا، عليكم إدارة هذا البلد، أنتم من يستطيع الأخذ بهذا البلد إلى برّ الأمان. أنتم من يستطيع في المصانع ادارة عجلة المصانع وانقاذ البلد. أنتم أيها الفلاحون من يستطيع أن يحرك عجلة الزراعة، وفعاليتكم هي التي تستطيع تحقيق الزراعة بشكلها الصحيح، فكما تعلمون أنهم خربوا الزراعة ودمروها، وعليكم أنتم الآن، بعد أن أصبح البلد بأيديكم وقطعت أيدي الأجانب، أن تهتموا بزراعتكم، وأعطوا الحكومة الفرصة حتى تساعدكم، تساعدكم بالمقدار الذي تستطيعه. وأنتم اخوتنا العمال، دعوا المعامل تعمل ليمكن إعمار هذه البلد للجميع، أعطوا الفرصة لتعمل هذه المصانع وتدور عجلة البلد، وإنكم جميعاً إخوة لنا، ونحن جميعاً في خدمتكم. أنتم من يستطيع إدارة

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٢.

البلد والقضاء على هذه الفوضى)[1]

ثم يذكر لهم الواقع المادي الذي تعيشه إيران بعد ثورتها، وأنه لا يسمح لها بالوفاء بالحقوق المادية التي يستحقها العمال كما ينبغي، ولذلك يحتاجون إلى الصبر حتى تستعيد البلد عافيتها، يقول: (كما تعلمون أن هؤلاء قد رحلوا تاركين البلد مضطراً. نهبوا ورحلوا، أفرغوا خزائننا ورحلوا. فيجب علينا الآن جميعاً. وليست فئة واحدة، علينا جميعاً أن نسعى ونحرك عجلات هذا البلد حتى تتحسن أوضاعه، إن الإسلام جعل لكم حقوقاً، وسوف يعطي حقوق الجميع. الإسلام جعل حقوقاً للعمال من الرجال والنساء. لجميع النساء والرجال المزارعين. وهو يكرمهم وسوف يرد لهم، دعوا الإسلام يحكم، لتتحقق جمهورية الإسلام وأحكام الإسلام النورانية. لا تعبأوا بأولئك الذين لا يريدون لهذه العجلات أن تدور، ولا يريدون لزراعتنا أن تسير أمورها، ومعاملنا أن تعمل، لاتصغوا إليهم ولا تنخدعوا بهم ولا تفسحوا لهم المجال ليعملوا ما يريدون. إنهم يريدون خداعكم لينهبوا ثروات هذا البلد، لينهبوا خزائن هذا البلد، ليكون الطريق مفتوحاً أمام من يريد مدّ يده لينهب من هذه الخزائن. يجب أن تحولوا دون ذلك. علينا جميعا أن نمنع وقوع ذلك)[2]

وما ذكره الخميني في تلك الأيام التي بدأت بها الثورة الإسلامية، ينطبق على فترات كثيرة بعدها، حيث أن المستكبرين استعملوا كل وسائل التضييق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حتى تُتهم لاحقا بالتفريط في حقوق العمال، مع أن المشكلة ليست في النظام، ولا في العمال، ولكن في الاستكبار العالمي الذي مارس كل أنواع الحصار.

ومع ذلك، ومع الحصار المرير، والحرب الضروس استطاع العمال الإيرانيون أن يوفروا حدا أدنى من المعيشة أفضل بكثير أيام الشاه، الذي كانت تذهب أكثر الثروة الإيرانية فيه لجيبه

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٤.

وجيب الاستكبار العالمي الذي خضع له خضوعا مطلقا.

وقد أشار الخميني في خطاب له بعد أكثر من ست سنوات على انتصار الثورة الإسلامية ـ وبحضور الخامنئي حين كان رئيسا للجمهورية ـ فقال ـ يعدد إنجازات الثورة في تلك الفترة القصيرة المملوءة بكل أصناف التضييق ـ: (إنَّ ما أريد قوله للسادة القادمين من الخارج أن لاتشاهدوا وتجلسوا ساكتين إلى النهاية، تعالوا انظروا هنا، اذهبوا وانظروا وضع السجناء والأسرى العراقيين وأوضاع فئات الشعب ووضع الفلّاحين في القرى والأرياف البعيدة في أقاصي البلاد كيف كانت في العهد السابق وكيف هي الآن؟ ففي الوقت الذي نواجه الآن هذه المعارضة من قبل كل البلدان إلّا القليل منها، ومع ذلك فإننا خلال هذه السنوات المعدودة من انتصار الثورة وبدء الحرب التي شُنَّتْ علينا من قبل أمريكا، فانظروا إلى هذا الشعب بما أن حكومته شعبية ومنبثقة من الشعب، فإن رئيس وزرائه كان كاسباً في السوق، وافترضوا أن فلّاحاً جاء وتسلّم المنصب الفلاني، ففي أيّ مكان من الدنيا تجدون مثل هذا؟ إين تجدون طالب علم يصبح رئيساً للجمهورية؟ .. وأين تجدون كاسباً يصبح رئيساً للوزراء؟ وفلّاحاً يكون ما يكون؟ فهذا نموذج لا مثيل له في الدنيا، وما هذا إلّا تحوّل الناس وتغييرهم، وهؤلاء جزء من الناس)[1]

وهو يطلب منهم أن يوضحوا للعالم مزايا النظام الإسلامي، والتي تحققت في الواقع العملي، ولم تبق مجردا نظريات، يقول: (اعترضوا على هؤلاء الذين يبثون الدعايات المغرضة ضد إيران، فأنتم عند ما تتجوّلون في شوارع البلاد هل رأيتم أحداً يقتل الناس في الشوارع؟ وهل انزوت النساءفي إيران وحجزن في البيوت، أم يشاركن الرجال في إعمار البلاد ويسرن معهم جنباً إلى جنب؟ هل ترون أن تتهتّك النساء هنا وتتحلل من كل قيد؟ أن هذا خلاف التحوّل الذي ظهر لدى النساء، وخلاف التحوّل الذي طرأ علىشعبنا، لا تكونوا متفرجين

(١) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٢.

فقط تأتون وتشاهدون ثم تعودون إلى أعمالكم ولا شأن لكم في شيء حتى العام القادم لتُدْعَوا للحضور هنا مرة أخرى، إذ لو تكرر هذا الأمر بهذا الشكل مئة عام فلا يساوي شيئاً ولن ينتهي بنتيجة مثمرة. عند ما تأتون إلى هنا وتعودون إلى بلدانكم إذكروا لأبناء شعبكم وغيرهم مارأيتم، ولاتظنّوا أن هذا غير ممكن فقد رأينا أنه ممكن وقد حصل)[1]

ثم يذكر لهم وضع الشعب الإيراني سابقا، فيقول: (هل تظنون أن إيران كانت في السابق هكذا؟ كلّا، لم تكن هكذا من قبل، فكم تحمّل هذا الشعب من الآلام وكم ضحّى من الشبّان، وكم ضحّى هذا الشعب بكل شيئ وما يزال يضحّي، وما ذلك إلّا لأن هذا الشعب قد وعى واستيقظ وتقدم خطوة من أجل الله فتفضل الله تبارك وتعالى عليه بعنايته) [2]

وهكذا نرى الخميني في كل خطاباته يشجع العمال، ويرفع معنوياتهم، ويدعوهم إلى العمل بإخلاص في خدمة بلادهم، ويخاطب في كل ذلك الإيمان في قلوبهم، ويضرب لهم الأمثال على ذلك بما كان عليه رسول الله ﷺ، يقول:(لا بد أنكم سمعتم ما ورد عن الرسول الأكرم ﷺ من أنه قبل يد العامل، أي تلك اليد التي أصبحت خشنة بسبب العمل، وهذه الحادثة تعكس مكان العامل على طول التاريخ، فالنبي الأكرم الذي هو أعظم إنسان كامل، وهو أول أفراد الإنسان، تواضع للعامل بهذا الشكل، وقبّل يده التي هي علامة للعمل، وقد قبّل باطن اليد لا ظهر اليد، وهذه ملاحظة مهمة إذ أن آثار العمل تظهر في باطن اليد، وإنه يريد من ذلك أن يبين قيمة العمل لبني الإنسان، ويقول للمسلمين بأن قيمة العمل تتجلى هناك حيث عمل العامل، وقد ظهرت علامة بسبب العمل، وأنا أقبّل ذلك المكان لكي تدرك الشعوب الإسلامية والبشرية قيمة هذا العمل)[3]

---

(١) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٩.

(٢) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٩.

(٣) العمل والعمال في فكر الإمام الخميني (ص: ٣).

ويضرب لهم مثلا آخر عن الإمام علي، فيقول: (كان الرجل الثاني في الإسلام وهو علي بن أبي طالب عاملاً، أي كان يحفر بئراً ويستخرج منه الماء، كان عاملاً، وكان يعمل من أجل إعاشة نفسه أيضاً، ورغم أنه قد حفر تلك الآبار بيده فإنه قد حمل في نفس اليوم بحسب النقل الذي بايعوه فيه بالخلافة والإمامة وعندما انتهت البيعة، فقد حمل المسحاة بيده وذهب للعمل)[١]

ويضرب المثل على حرمة العمل وأهميته وشموله لجميع الناس، حتى الأئمة أنفسهم، فيقول: (لم يقتصر ذلك على الإمام علي بن أبي طالب، بل إن الإمام الصادق والباقر كانوا كذلك؛ فقد نقلوا أنهما كانا يعملان في مكان، ونُقل عن الإمام الصادق أنه كان يعمل في مكان ما رغم عمله الكثير، رغم عمله المعنوي الكثير وعمله الإعلامي، فقالوا له ـ كما يُنقل ـ: اترك لنا هذا العمل لكي نقوم به، لكنه أجابهم: إنني أحب أن أشعر بحرارة الشمس في بدني إزاء ذلك العمل الذي أريد أن أقوم به بنفسي، ويا لها من قيمة كبرى أن يقوم الرجل الأول في زمانه ورغم امتلاكه لتلك المنزلة بممارسة العمل بنفسه، مما يعلمنا قيمة العمل)[٢]

هذا بالنسبة للدعم المعنوي الذي أولاه الخميني أهمية كبرى، حتى يجعل من شعبه شعبا عقائديا يقوم بأداء مهامه بإخلاص وتفان، ولوجه الله تعالى.

لكنه مع ذلك لم يغفل الدعم المادي، لكنه لا يربطه بوعود قد لا تتحقق، وإنما يربطه ويعلقه بما يقوم به العمال أنفسهم.. فهم ـ باجتهادهم وعملهم وصدقهم ـ يمكنهم أن يحققوا المكاسب التي لا تخدم بلدهم فقط، وإنما تخدمهم هم أيضا، يقول في خطاب الانتصار: (لقد رحل هؤلاء الخونة من إيران وتركوا لنا بلداً خرباً ومقابر عامرة، دمروا بلادنا وعمروا مقابرنا بقبور شبابنا، ولا نستطيع في سنة أو سنتين أو خلال مدة قصيرة أن نبني هذا الخراب وأن نحفظ

(١) المرجع السابق، ص٤.

(٢) المرجع السابق، ص٥.

بلدنا من هذا الوضع المتأزم. نحتاج إلى اتحاد كل الشعب الإيراني لكي نبني معاً ما خربوه، ولذلك لا تنتظروا من الحكومة أن تعمِّر كل شيء، الحكومة لوحدها غير قادرة على ذلك. لا تنتظروا من رجال الدين أن يعمروا الخراب، رجال الدين لوحدهم لا يستطيعون البناء، يجب أن يساعد الواحد منا الآخر، من الفلاح والعامل والصانع والعالِم، رجل الدين والجامعي، حتى الموظف والعسكري. الثورة الآن في وسط الطريق .. لقد طردتم اللصوص فقط من بلادكم .. طردتم المفسدين، لكن الخرائب لا زالت باقية. المهم أن هذه الخرائب التي تركوها لنا، نعمرها من جديد بالاستعانة بهممكم العظيمة وعزائمكم الراسخة)[(١)]

وهو ينبه العمال خصوصا إلى أنهم مستهدفون، وأن هناك جهات خارجية تريد أن تستعملهم لينفذوا أغراضها، غير مراعين لوضع البلد؛ فيقول: (انتبهوا .. كونوا على حذر .. المفسدون قد نصبوا لكم المكامن، الأجانب مترصدون لكم. إنهم لن يغفلوا عنكم، وعليكم أن لا تغفلوا عنهم، إنهم يرسمون لكم الخطط بطرق وأشكال مختلفة. بعد أن سقط النظام الشاهنشاهي المنحط، يريدون أن يعودوا ولكن بشكل آخر، ويجددوا الاستثمار ويبدأوا النهب والإرهاب من جديد.. علينا أن نحفظ ثورتنا بالوعي واليقظة. إذا مالت هذه النهضة نحو الجمود ـ لا سمح الله ـ فانتظروا إعادة تلك المصائب. إذا أردتم إنقاذ إيران .. إذا أردتم إنقاذ الإسلام .. إذا أردتم إنقاذ القرآن الكريم فيجب أن تحتفظوا بهذه النهضة قوموا بالمظاهرات عند الحاجة، أقيموا الاجتماعات. المظاهرات اليوم ليست مظاهرات غير سلمية. يجب أن تبقى هذه النهضة، يجب أن يحيى هذا الشعب، لقد ولى ذلك العصر الذي يحكمنا فيه شرطي واحد .. لقد ولى ذلك اليوم الذي يحكمنا فيه ضابط واحد. اليوم جميعاً (المسؤولون) في خدمتكم .. في خدمة الإسلام. اعرفوا جميعاً قدر هذه النعمة، لا تستسلموا إلى اليأس. لا تقولوا ولى ذلك

(١) خطاب الانتصار.

الشخص (الشاه) وانتهى كل شيء)[1]

وهكذا نجد القائد الحالي للثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي يواصل المسيرة، ويخاطب العمال، ليبث فيهم الإيمان والوعي الذي يجعلهم بمنأى عن كل المؤامرات التي تستهدف النظام الذي تكفل بحقوقهم في حدود ما أتيح له من إمكانات.

ففي خطاب له عند لقائه حشداً من عمال الجمهورية الإسلامية بمناسبة عيد العمال لسنة ٢٠١٨، ذكر أهمية العنصر البشري في أي نظام، وأنه أهم بكثير من الثروات وغيرها من الأشياء التي تتوفر للدولة؛ فقال: (تعتبر القوى البشرية واحدة من أكبر وأهم ثروات أي بلد. أي إنَّ قيمة وجود العامل والمصمّم والمهندس والناشط للإنتاج في أي مجال في البلاد أكبر بكثير من قيمة المصادر الجوفية ومن الذهب ومن النفط ومن الماس وما شاكل؛ فهذا هو ما يمكنه أن يعمّر بلداً. لاحظوا الآن أنَّ هناك بلداناً ينتج فيها كل أو أكثر ماس العالم لكنهم يعيشون في تعاسة وفقر، لماذا؟ لأنهم لا يمتلكون الطاقات البشرية الكافية ولا يمتلكون القوى الإنسانية، لا يمتلكون القوى الإنسانية المفكرة. القوى الإنسانية هي أكبر ثروة في أي بلد، وأنتم هي تلك القوى الإنسانية. أنتم العمال وأنتم صانعو فرص العمل، وأنتم المهندسون، وأنتم المصممون، وأنتم الناشطون في مختلف المجالات، أنتم القوى الإنسانية. هذه هي القيمة العالية للقوى الإنسانية، وطبقة العمال هي جزء من هذه القيمة الراقية وهذه الثروة العظيمة)

ثم أشاد بما يقوم به العمال الإيرانيون رغم الظروف الصعبة التي تمر البلاد بسبب الحصارات الكثيرة المتعاقبة، والتي لم يرضخ لها العمال، ولم يستسلموا، يقول: (جهود عمّالنا جهود تفوق الحدّ المألوف والمتوسط في العالم من حيث القيمة. هذا ما قلته مراراً حول القطاعات المختلفة، حول الطلبة الجامعيين، وحول المحققين والباحثين، ثم إنَّ التقارير التي يرفعونها تؤيد كلها هذا المعنى، وهذا ما أعتقده بخصوص العمال أيضاً. العامل الإيراني من

(١) خطاب الانتصار.

أفضل العمال في العالم؛ أي إنَّ يده الفنانة وفكره ودوافعه العالية أرقى من المتوسط العالمي. وهذا في حين لم يكن هناك اهتمام بالعمل والعامل والمجتمع العمالي والإنتاج والقضايا الوطنية خلال عهد القمع وفترة الظلم البهلوي وقبل ذلك خلال حقبة الغفلة والنوم الدائم)

وبناء على هذه التوجيهات من قادة الثورة الإسلامية، نص الدستور الإيراني على كافة الحقوق المرتبطة بالعمال، والتي لا تقل عن نظيراتها في البلاد التي تدعي الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، بل قد تفوقها في رعاية الأخلاق والقيم التي لا نجد أي اهتمام بها في الدول الغربية، بل حتى في الكثير من الدول الإسلامية.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في المادة الثامنة والعشرون، والتي تضبط أنواع الأعمال التي يمكن أن يمارسها العامل الإيراني، ونصها: (لكل شخص الحق في اختيار المهنة التي يرغب فيها ما لم تخالف الإسلام أو المصالح العامة، أو حقوق الآخرين، والحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع، وإيجاد الظروف المتكافئة للحصول على العمل، وذلك مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة)

وهي مادة مهمة تبين مدى هيمنة الشريعة الإسلامية على الواقع الإيراني، ذلك أن أكثر الأنظمة العالمية تعطي حرية كبيرة للعمال في ممارسة ما يشتهون من وظائف، ولو على حساب القيم والأخلاق، مثلما هو حاصل للأسف في بعض الدول التي يدعمها الإسلاميون، كتركيا أو قطر أو الإمارات وغيرها، في نفس الوقت الذي يصبون فيه كل أحقادهم على إيران ونظامها الإسلامي.

ومن المواد الضامنة لحقوق العمال في الدستور الإيراني المادة التاسعة والعشرون، والتي تنص على ما يلي: (الضمان الاجتماعي من الحقوق العامة، ويتمتع به الجميع في مجال التقاعد، والبطالة والشيخوخة، والعجز عن العمل، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث الطارئة، والحاجة إلى الخدمات الصحية والعلاجية والرعاية الطبية كالضمان الصحي وغيره،

والحكومة مسؤولة حسب القانون عن تقديم هذه الخدمات وتقديم المساعدات المالية المذكورة آنفاً لكل فرد من أبناء الشعب من مواردها المالية العامة، ومن المساهمات الشعبية)

ومنها المادة الثلاثون، والتي تنص على ما يلي: (على الحكومة أن توفر وسائل التربية والتعليم بالمجان لكافة أبناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعليها أن توسع وسائل التعليم العالي بصورة مجانية، لكي تبلغ البلاد حد الاكتفاء الذاتي)

وتنص المادة الحادية والثلاثون على ما يلي: (امتلاك المسكن المناسب للحاجة حق لكل فرد إيراني، ولكل أسرة إيرانية، والحكومة ملزمة بإعداد مقدمات تنفيذ هذه المادة حسب أولوية الأكثر حاجة إلى السكن، لا سيّما سكان القرى والعمال)

وتنص المادة الرابعة بعد المئة على ما يلي: (بهدف تحقيق العدل الإسلامي والمساهمة في إعداد البرامج وتوفير التنسيق لتطوير مرافق الإنتاج والصناعة والزراعة، يتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي العمال والفلاحين وسائر العاملين والمدراء في هذه المرافق، أما في المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها فيتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي أعضاء هذه المؤسسات)

هذه بعض المواد التي تقرر وتنظم الحقوق التي تكفلها الدولة للعمال، ولجميع طبقات الشعب، وهي وحدها كافية في الرد على ما ينشره الإعلام المغرض، والذي يحاول أن يصور العامل الإيراني بصورة الأسير المسخر، لا بصورة العامل الحر المخلص الذي يتفانى في عمله، ولو بأدنى الأجور، ليخدم بلده، لأنه يعلم أن ما أصابها من شدائد، ليس بسبب الفساد، وإنما بسبب الحصار الشديد، الذي يراد منه تقويض النظام، ليعود المستبدون من جديد.

الفصل السادس

ولاية الفقيه.. والقيم التربوية

من أهم ما يميز نظام ولاية الفقيه عن جميع أنظمة العالم، القديم منها والجديد، اهتمامه بالقيم التربوية بجميع أصنافها، وفي جميع مجالاتها، ذلك أن هدف هذا النظام ليس توفير حاجيات الشعب الحسية فقط، وإنما يهدف فوق ذلك إلى بناء الإنسان، وتحقيق ما يطلق عليه [التقوى الاجتماعية]

وهذا الدور الكبير للولي الفقيه، وللمؤسسات التابعة له، مرتبط بما ذكرناه في الفصل الأول من أن هذا الولي ورث ولايته من رسول الله ﷺ ومن خلفائه من الأئمة، والذين نص الله تعالى على وظائفهم؛ فقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]

والجهل بهذه القيمة من لدن المغرضين هو الذي جعلهم يتهمون النظام الإيراني بكونه أسوأ الأنظمة في مجال حقوق الإنسان، لأنهم يتصورون أن تدخله في تحريم المسكرات، ومنعه لدور اللهو، ومنعه لكل وسائل الإعلام التي تبث الانحراف، ومنعه لكل ما ينحرف بالأخلاق، تدخل في الشؤون الشخصية، ولم يعلموا أن النظام الحقيقي هو الذي يكون فيه الحاكم والدا لرعيته ومربيا لهم، يوجههم، ويحميهم من كل ما يمكن أن يتسبب في فسادهم وانحرافهم.

ولهذا وضع النظام الإيراني المؤسسات التي تحمي الشعب من أن يمثله المتهتكون أو الفاسدون في أخلاقهم؛ ففي الوقت الذي نجد فيه كل ديمقراطيات العالم تأذن لمن هب ودب في الترشح لأي نوع من الانتخابات نجد على عكسها النظام الإيراني يضع الشروط الأخلاقية

والدينية في الذين يمكن قبولهم، حتى لا يتسرب الفاسدون والمفسدون إلى الجهات الحساسة؛ فيفسدوا الشعب، ويعبثوا به، كما قال الخميني في وصيته السياسية: (من الأمور الضرورية أيضاً، تديّن نواب مجلس الشورى الاسلامي، فقد رأينا جميعاً أيّة إضرار محزنة لحقت بالإسلام وبإيران نتيجة عدم صلاحية مجلس الشورى وانحرافه منذ الفترة التي تلت النهضة الدستورية وحتى عهد النظام البهلوي المجرم، والتي كان سواها وأخطرها عهد ذلك النظام الفاسد المفروض. يالها من مصائب وخسائر مدمرة حلت بالبلاد والشعب على أيدي هؤلاء العبيد التافهين المجرمين، لقد أدى وجود أكثرية مصطنعة مقابل أقلية مظلومة خلال الخمسين عاماً الأخيرة ـ من العهد البائد ـ إلى تمكن إنجلترا والاتحاد السوفيتي وأمريكا بعد ذلك من تمرير كل ما أرادوه على أيدي هؤلاء المنحرفين الغافلين عن الله مما جر البلاد الى حافة الدمار والانهيار. فمنذ ما تلا الحركة الدستورية لم يطبق شيء تقريباً من مواد الدستور الأساسية، وقد تم ذلك قبل عهد رضا خان عبر المأمورين للغرب وحفنة من الباشوات والإقطاعيين، وعبر النظام السفاك وحواشي البلاط وأزلامه في عهد النظام البهلوي)[1]

وبناء على هذه التجربة القاسية التي ذكرها الخميني، والتي مرت بها إيران دعا إلى التشدد في اختيار النواب، والاهتمام بالتزامهم الديني والأخلاقي حتى لا يخترقهم العدو، ويمرر مشاريعه التدميرية من خلالهم، يقول في ذلك: (أما الآن، وحيث أصبح مصير البلاد ـ وبلطف الله وعنايته وهمة الشعب العظيم ـ بأيد المواطنين أنفسهم، حيث أصبح النواب منبثقين من سواد الجماهير يتم انتخابهم لمجلس الشورى الإسلامي دون تدخل الحكومة أو الباشوات، فإن المؤمل أن يحول التزامهم بالإسلام وحرصهم على مصالح البلاد دون وقوع أي انحراف، لذا فإني أوصي أبناء الشعب أن يصوتوا في كل دورة انتخابية ـ حاضراً ومستقبلاً ـ لصالح المرشحين الملتزمين بالإسلام والجمهورية الإسلامية انطلاقاً من إرادتهم الصلبة والتزامهم

(١) صحيفة الثورة الإسلامية، الخميني، ص٤٠.

بأحكام الإسلام وحرصهم على مصالح البلاد)[1]

ولهذا نرى للأخلاق والتقوى والروحانية قيمة كبيرة في المجتمع الإيراني، ذلك أن كل من يريد أن يتولى أي منصب يحتاج إلى أن يكون له من تلك القيم ما يمكّنه من ذلك، وإلا يحال بينه وبينه.

وقد أشار الخميني إلى هذا المعنى عندما ذكره الفرق بين نظام ولاية الفقيه، وسائر الأنظمة، وذلك بعد ست سنوات من انتصار الثورة الإسلامية، وبعد تلك الضجة الكبيرة التي واجه بها العالم هذا النظام، فقد قال في ذكرى انتصار الثورة (عشرة الفجر)، بحضور جميع غفير من المسؤولين الإيرانيين:(إن هذه الثورة تختلف عن سائر الثورات، لأن الثورات التي حدثت في العالم لحد الآن قد نقلت السلطة من يد جبار إلى يد جبار آخر إما مثله أو أسوأ منه، طالعوا وضع الثورات التي حصلت أو الانقلابات التي تقع في الدنيا كل يوم تجدوها وقعت في غفلة من الناس حيث زالت سلطة وحلّت محلها سلطة أخرى مثلها أو أسوأ منها ولم تختلف أوضاع الناس وقد تكون أسوأ من ذي قبل. فهذه الثورة الفرنسية، وهذه الثورةالروسية كيف كانت الأوضاع قبل وقوعها وكيف الحال الآن؟ وهل استفاد الناس منها؟ وهل فكّروا بتحسين أوضاع الشعوب أم مارسوا الاضطهاد والقمع؟)[2]

ثم بين الميزة التي ميزت الثورة الإسلامية عن غيرها من ثورات العالم؛ وهي ارتباطها بالدين والأخلاق؛ فقال: (إنَّ الثورة التي حصلت في إيران قد وقعت قبلها ثورة في باطن أبناء شعبنا، وهذه الثورة الباطنية هي اتجاه مختلف طبقات شعبنا وفئاته نحو الإسلام الذي لم يبق منه في هذا العصر سوى طقوس جافة لا تضرّ أيّ أحد ولم يفكّر أحد بحال الشعوب، وقد أوكل أمر هذا الدين إلى النسيان، ولكنَّ هذا الشعب وبإرادة الله تبارك وتعالى وعنايته الخاصة

---

(١) المرجع السابق، ص٤١.

(٢) صحيفة الإمام، ج١٩، ص: ٤١٣.

قد تغيّر أوّلًا من الناحية المعنوية، وقد رجع الشبّان من الحال السابقة إلى حال إسلامية، وفهموا ماذا يجب على الإسلام أن يفعل، وماذا عليهم أن يفعلوا، وعلى إثر هذا حصلت الثورة، فلو لم يحصل هذا التحوّل والتغيير لكانت حال ثورتنا كحال الثورات الأخرى التي ترون حالها ورأيتموه)[1]

وهو بذلك يفسر التغيير الخارجي الذي حصل لإيران بما فسره به القرآن الكريم، والذي اعتبر التغيير معلقا بتغيير ما في الأنفس، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَّ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]

وهكذا نرى الخميني يقول مفسرا سبب نجاح الثورة الإسلامي في إيران في الوقت الذي فشلت فيه باقي الثورات: (إن الذي حصل هنا، والذي يجب أن نعدّه إحدى المعجزات هو الثورة الباطنية لهذا الشعب. فالثورة الباطنية لهؤلاء، ومعرفتهم للإسلام، وتوجههم نحو الله تبارك وتعالى استوجب أن يكون الظرف الذي نعيشه منذ بداية النهضة وتحوّلها فيما بعد إلى ثورة ثم انتصارها حتى هذه اللحظة حيث ترون حضور الشعب والتزامه يزداد يوماً بعد يوم، وهذا ما لم يحصل بسبب هذه الثورة بل بسبب الثورة الباطنية، فالثورات كانت في كثير من الأماكن، لكنَّ الثورة الباطنية التي حصلت في هذا البلد لم تكن إلّا بعناية الله تبارك وتعالى)[2]

وهو كعادته في الحديث عن إنجازات الثورة وانتصاراتها، ينسب كل شيء لله تعالى، ليعلم شعبه التواضع والعبودية والروحانية المتسامية؛ فيقول: (إننا لا نملك شيئاً من عندنا، وكل الذي كان هو عناياته التي استوجبت ظهور هذه الثورةالباطنية التي حوّلت الشعب كله من الحال السابقة التي نعرفها كلنا إلى الحال المتغيرة التي ترونها الآن مما أدى إلى انتصار الثورة)

وهو يعطي القاعدة العامة لهذا لكل الشعوب التي تريد أن تتحرر تحررا حقيقيا، فيقول:

---

(١) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٣.

(٢) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٣.

(يجب علينا أن نبحث عن النصر في الثورة الباطنية للناس، وما لم يتحقق هذا الأمر فإنَّ الثورات لا تتعدى نقل السلطة من نظام إلى نظام آخر ويبقى وضع الشعب على حاله السابق) [1]

وللمشككين في نجاح الثورة، أو الذين يربطون نجاحها برخاء أو رفاه مزيف يذكر لهم أن النجاح الحقيقي هو في تلك القيم الأخلاقية التي أصبحت سائدة في المجتمع الإيراني، والتي لا يعوضها أي كسب مادي مهما كانت ضخامته، يقول: (على هؤلاء السادةالذين جاءوا من الخارج ـ وأشكرهم على ذلك ـ أن يلاحظوا أنهم في أيّ مكان من العالم يجدون هذا الاجتماع حيث يجلس فلّاحه إلى جنب رئيس جمهوريته، ورئيس وزرائه إلى جنب عامله ومسؤولون بعضهم جنب بعض بشكل يجعل الداخل إليه لا يدري من هو رئيس الجمهورية؟ ولا من رئيس الوزراء؟ ولا من الفلّاح؟ أين تجدون مثل هذا؟ إن هذا التحوّل هو الذي أوجب ظهور هذا الإعجاز، أين تجدون رئيس الجمهورية يجلس جنباً إلى جنب مع الفلّاح؟ فأنتم أينما تنظرون تجدون رؤساء الجمهوريات في وضع لا ارتباط لهم بالناس، ولا يحسبون الناس جزءاً من الكائنات، إنهم لا يرون إلّا أنفسهم)[2]

هذا بعض ما ذكره الخميني في بيان أهمية التغيير الداخلي في الحكومة الإسلامية، والتي لا تهتم فقط بإصلاح الاقتصاد وتنمية البلاد وتطويرها، وإنما تهتم مع ذلك وقبله وبعده بإيمان الشعب وتقواه وروحانيته وأخلاقه.

ولم يكن ذلك مجرد حديث، وإنما استعملت إيران كل المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية لتحقيقه في الواقع، بل تولى قادتها ومسؤولوها الكبار شرحه، ذلك أن الكثير منهم جمعوا بين الدراسة الدينية والعلمية، وهو ما أتاح لهم أن يرفعوا مستوى خطابهم، ليؤدي دوره التوجيهي والإصلاحي.

---

(١) المرجع السابق، ج١٩، ص: ٤١٣.

(٢) صحيفة الإمام، ج١٩، ص: ٤١٤.

ولهذا يستغرب الكثير من الذين تعودوا على الأنظمة المدنية التي لا تبالي بمثل هذه المسائل من الخطاب السياسي الإيراني، وذلك لتصورهم أن السياسة بعيدة عن هذه الأمور، بينما الحقيقة هي أن السياسة ـ بحسب الفلسفة التي يفكر بها النظام الإيراني ـ هي سياسة الأنفس قبل سياسة الشعوب.

وقد أشار الشيخ جوادي آملي إلى الفرق بين نظام ولاية الفقيه وغيره من الأنظمة في هذا الجانب عندما قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع[1]:

١ ـ **الحكومة الاستبدادية**: وهي المبنية على أساس السيطرة والقوة، والتي ترى أن الأقوى هو الذي يمسك زمام الأمور بكل قدرة ممكنة، كما قال الله تعالى حاكيا عن فرعون: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤]، ولا مكان في هذه الحكومة لرأي الناس، ولا اهتمام لها بمصالحهم، ولا بأخلاقهم، ولا بدينهم، لأن الهدف عندها هو تأمين مصالح السلطة الحاكمة.

بل إن هذه الحكومة قد تستعمل ـ مثلما استعمل الشاه ـ كل وسائل الانحراف، لتشغل الشعب بالشهوات عن مواجهة السلطة، كما قال تعالى عن وسائل فرعون لتطويع شعبه: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤]

٢ ـ **حكومة الشعب**: أو حكومة الناس على الناس، مثل الحكومات التي يصطلح عليها بالديمقراطية، وتقوم على أساس رأي الأكثرية، وهدفها تأمين حاجات الناس المادية، ويكون المعيار للمصلحة والفساد والجمال والقبح والحق والباطل والخير والشر فيها مبنياً على رأي الأكثرية، حتى لو كان ذلك الرأي مخالفا للصواب، ومنافيا للعقل والفطرة، وهو السائد، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]

٣ ـ **الحكومة الإلهية**: وهي الحكومة التي ليست حقاً للحاكم الذي يظفر بالقوة

---

(١) الكلمة الطيبة (دروس في ولاية الفقيه) جوادي آملي (ص: ١٢).

والسلطة، ولا حقاً للناس بحيث تكون خاضعة لقوانينهم، بل هي حق لله الذي هو رب العالمين، وحدود فعالية هذا النوع من الحكومات هي أنها تشمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، الأخلاق والعقائد؛ فهي تقدم للشعب البرنامج الواضح على مستوى العقيدة وتقرر لهم القوانين والقواعد على مستوى الأخلاق والسلوك.

وهذا البرنامج ليس خاصا بالشعب، وإنما هو عام بالشعب ومسؤوليه، والذين يخضعون جميعا لما تتطلبه القيم الإيمانية والأخلاقية التي هي الحكم الأكبر في الدولة، كما قال الإمام علي: (أيها الناس، إني والله ما أحثكم على طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصية إلا وأتناهى قبلكم عنها)[1]

وهذا المعنى الذي ذكره الشيخ جوادي آملي، ذكره الخميني في لقاء له مع جمع من أعضاء الطائفة اليهودية في إيران عقب انتصار الثورة الإسلامية، والذي حاول من خلاله أن يشرح لهم الفلسفة التي يقوم عليها نظام ولاية الفقيه، فقد قال: (إن كل الأديان التي أنزلت من عند الله تبارك وتعالى وجميع الأنبياء العظام هي من أجل راحة الانسان وتربيته، إن الله تبارك وتعالى قد أراد بإنزاله الوحي على الأنبياء العظام هداية الناس وتربية الإنسان، الإنسان بجميع أبعاده)[2]

ثم ذكر أن هذا البعد الذي تراعيه الحكومة الإلهية، وتعتبره في قمة أولوياتها وأهدافها، لا تبالي بها الأنظمة الأخرى، لكونها أنظمة دنيوية محضة، يقول: (إن المذاهب والمسالك الأخرى لا شغل لها بماذا يكون عليه الإنسان في ذاته وجوهره ومع نفسه، إنهم يتطلعون إلى حفظ دنياهم، وحفظ النظام بينهم فحسب؛ فإذا كان النظم مستقراً فليفعل الإنسان ما يشاء، وليرتكب كل ما يشاء من المخالفات بعيداً عن الأنظار، إذ لا ربط لذلك بالحكومة، فليس من

(١) نهج البلاغة.

(٢) صحيفة الإمام، ج٧، ص: ٢١٨.

قانون هنا ـ في النظم غير التوحيدية ـ يمنع الإنسان من بعض الأمور داخل بيته.. وإنما المهم عندهم فقط هو أن لا يسير الانسان في الشارع معربداً ويخل بالنظم، إن جميع المسالك غير التوحيدية هي بهذا الشكل وهذا بخلاف المسالك التوحدية والأديان التي نزلت على الأنبياء العظام) (١)

ثم أشار إلى المسؤوليات المناطة بالحكومة الإلهية مقارنة بالمسؤوليات الملقاة على الحكومات المدنية؛ فقال: (إن جميع هذه الأمور من أجل ان يكون هذا الإنسان الذي يُراد إيجاده إنساناً مهذباً، صالحا للعمل، متحلياً بمحاسن الاخلاق والاعتقادات الصحيحة، يقوم بأعمال حسنة ويعرف كيف ينبغي أن يكون سلوكه مع الناس، كيف ينبغي أن يكون سلوكه في المجتمع، كيف ينبغي أن يكون مع الجيران، كيف ينبغي ان يكون مع أبناء مدينته، كيف ينبغي أن يكون مع أبناء دينه، ومع أتباع الأديان الأخرى، إن الأديان التي جاءت من عند الله تبارك وتعالى إنما تهتم بكل هذه الأمور لان الله هو الذي خلق الانسان ويريد تربيته في جميع أبعاده ولهذا لافرق بين دين وآخر في هذه المسألة، لأنها جميعها جاءت لتربية الانسان) (٢)

بناء على هذا سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى المجامع الكبرى للقيم التربوية، وتصورات قادة الثورة الإسلامية الإيرانية حولها، ومناهجهم لتحقيقها في الواقع، وهما قيمتان:

الأولى: القيم الروحية، ونقصد بها كل المعاني والوسائل التي تربط المؤمن بالله، وتخرج دينه من دائر الظاهر والسطح إلى دائرة الباطن والعمق.

الثانية: القيم الأخلاقية، ونقصد بها كل ما يساهم في تهذيب سلوك الإنسان، حتى يتوافق مع فطرته السليمة، ومع النظام الذي بنى الله عليه كونه.

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢١٨.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٢١٨.

أولا ـ القيم الروحية ووسائل تحقيقها في الواقع:

وهي الأساس الذي تنطلق منه كل القيم التربوية، ذلك أن من زكى نفسه وطهرها، وسما بها إلى الملأ الأعلى لن يصعب عليه أن يهذب نفسه في المجالات الأخرى، بل إن تزكية النفس في هذا الجانب قد تغني عن أي رياضة في الجوانب الأخرى، ذلك أن الله تعالى يزكي ويربي من يتقرب منه، كما قال تعالى عن الصلاة وغيرها من الشعائر التعبدية: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]

وقد أشار إلى هذا المعنى الخميني عند بحثه عن أسباب الصراع والفتن القائمة بين البشر، وفي كل الأزمنة، فقال: (جميع الاختلافات القائمة بين البشر هي بسبب عدم التزكية، وغاية البعثة أن تُزكّي الناس حتّى يتعلّموا بواسطة التزكية الحكمة، ويتعلّموا القرآن والكتاب، ولا يحدث الطغيان فيما لو تمّت التزكيّة)[1]

ويضرب مثالا على ذلك بالغرور، الذي هو من أخطر الأمراض؛ فيقول: (إنّ من يُصاب بالغرور لا يرى نفسه فانياً أبداً ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٦، ٧]؛ فعندما يرى الإنسان نفسه، ويرى لنفسه مقاماً ويرى لنفسه عظمة، فإنّ هذه الأنانيّة ورؤية النفس تكون سبباً للطغيان، وإنّ أساس كلّ هذا الاختلاف الموجود بين البشر، والاختلاف الحاصل بينهم حول الدنيا يعود إلى الطغيان الموجود في النفوس، وهذه مصيبة مبتلى بها الإنسان، مبتلى بنفسه وبأهوائه النفسانيّة)[2]

وقد ذكرنا في الجزء السابق من هذه السلسلة مدى اهتمام الإيرانيين منذ القديم بالقيم الروحية، وكيف استطاع النظام الإيراني أن يستفيد من ذلك في إقامة الثورة أولا، وفي تعميم

---

(١) منهجيّة الثورة الإسلاميّة، ص ٢٢٥..

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٥..

ذلك الاهتمام على كل المؤسسات ثانيا.

وقد ذكرنا أن مظاهر ذلك الاهتمام تجلت في ثلاث نواح كبرى:

أولها: الاهتمام بالشعائر التعبدية، والتركيز على الجوانب الروحية العميقة فيها، بدل الجوانب الشكلية.

ثانيها: الاهتمام بالمجاهدات السلوكية التي وردت في النصوص المقدسة، وذكرها أئمة أهل البيت، واستفادها منهم الصوفية والعرفاء.

ثالثها: الاهتمام بالأذواق والمعارف الروحية، وفق ما ورد في النصوص المقدسة وفي الروايات الشارحة لها.

وذكرنا أن هذه التجليات الثلاث كافية للدلالة على أن مفهوم التدين في إيران ـ وخاصة في ظل نظامها الإسلامي الجديد ـ ليس محصورا في تلك الظواهر والشعارات، وإنما يمتد إلى أعمق أعماق النفس الإنسانية، وهو ما يميز التجربة الإيرانية عن تجارب الحركات الإسلامية التي احتقرت التصوف والسلوك الباطني، واحتقرت معها الطرق الصوفية، واعتبرتها خرافة وضلالة، ولهذا لم تستطع أن تنجح في أي مشروع من مشاريعها.

وبناء على ذلك سنحلل هنا وثيقة مهمة للإمام الخميني، لها أهميتها الكبرى عند الشعب الإيراني عامته وخاصته؛ لأنها ـ مع كونها وجهها لابنه أحمد وغيره ـ إلا أن الشعب الإيراني يعتقد أنها موجهة إليه جميعا.

وهذه الوثيقة هي ما يسمى بـ [الوصية الإلهية العرفانية]، وهي مع [الوصية السياسية] تشكل مصدرا مهما من مصادر النظام الإسلامي في إيران، الحسي منه والمعنوي.

ومن خلال الاطلاع على محتويات هذه الوثيقة، والقيم الروحية المرتبطة بها، نجد نوعين من الحديث:

أولا ـ الحديث عن المعارف والأذواق الروحية التي يجدها المؤمن عند تواصله مع الله،

أو رسل الله وأوليائه، وقد أطلقنا عليها اصطلاح [القيم العرفانية والذوقية]

ثانيا ـ الحديث عن الطريق المؤدية لتلك القيم، وهي ما أطلقنا عليه [القيم السلوكية والتحققية]

وسنحاول هنا ذكر الخصائص المميزة لكلا الناحيتين من خلال وصية الخميني، ومن خلال الواقع الروحي الذي تبنته الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي يختلف عن ذلك الذي تبنته الطرق الصوفية في المدرسة السنية، وإن كان يشترك معها في الكثير من الأهداف.

١ ـ الاهتمام بالقيم العرفانية والذوقية:

الهدف الأكبر من القيم الروحية هو تحويل الحقائق الإيمانية من مجرد معارف ومعلومات يختزنها الذهن إلى حقائق يمتلئ بها الكيان جميعا، ويحصل حينها التواصل الذوقي مع الله، بالمحبة والشوق والأنس، وغيرها من الأحوال الروحية.

وهذا الهدف النبيل يخرج العقيدة الإسلامية من أن تصبح مجرد قوانين للإيمان من خالفها يُحكم عليه بالكفر والبدعة والضلالة، كما تفعل المدارس الإسلامية المتشددة، وخصوصا السلفية منها، سواء سلفية السنة أو سلفية الشيعة، والتي تحصر العقيدة في متون تحفظها، وتجعل كل من يخالف حرفا منها كافرا وضالا ومبتدعا.

ولهذا نرى قادة الثورة الإسلامية في إيران لا يشجعون على هذا النوع من المعرفة، بل يدعون إلى المعرفة التحققية الذوقية، لأنها حقيقة الإيمان أولا، ولأنها كذلك منبع لكل الفضائل، بخلاف ذلك الاختصار للحقائق العقدية، والذي مارسته المدارس المتشددة، والذي حول من العقيدة وسيلة للصراع والجدال، لا الطمأنية والسلام.

وعند البحث عن التوجه الروحي لقادة الثورة الإسلامية، نجدهم جميعا من ذوي هذه المشارب، وخصوصا الخميني الذي ألف في ذلك المؤلفات وكتب الأشعار، ولو لم يقم بهذه الثورة، لأدرج ضمن الصوفية، ولم يدرج ضمن السياسيين.

ومن أقوله في وصيته العرفانية، مخاطبا ابنه يبين له أهمية المعرفة التحققية الذوقية: (اعلم أن في الإنسان ـ إن لم أقل في كل موجود ـ حباً فطريا للكمال المطلق، وحباً للوصول إلى الكمال المطلق، وهذا الحب يستحيل أن ينفصل عنه، كما أن الكمال المطلق محال أن يتكرر أو أن يكون اثنين، فالكمال المطلق هو الحق جل وعلا، والجميع يبحثون عنه، وإليه تهفو قلوبهم وإن كانوا لا يعلمون؛ فهم محجوبون بحجب الظلمة والنور، ولهذا فهم يتوهمون أنهم يطلبون شيئا آخر وهم لا يقنعون بتحقيق أية مرتبة من الكمال، ولا بالحصول على أي جمال أو قدرة أو مكانة. فهم يشعرون أنهم لا يجدون في كل ذلك ضالتهم المنشودة. فالمقتدرون وأصحاب القوى العظمى، هم في سعي دائم للحصول على القدرة الأعلى مهما بلغوا من القدرة. وطلاب العلم يطلبون الدرجة الأعلى من العلم مهما بلغوا منه ولا يجدون ضالتهم التي غفلوا عنها في ذلك. ولو أعطي الساعون الى القدرة والسلطة، التصرف في كل العالم المادي من الأرضين والمنظومات الشمسية والمجرات، وكل ما فوقها، ثم قيل لهم: إن هناك قدرةً فوق هذه القدرة التي تملكونها، وهناك عالم أو عوالم أخرى أبعد من هذا العالم، فهل تريدون الوصول إليها؟ فإنهم من المحال أن لا يتمنوا ذلك، بل إنهم سيقولون بلسان الفطرة: ليتنا بلغنا ذلك أيضا!.. وهكذا طالب العلم، فهو إن ظن أن هناك مرتبة أخرى –غير ما بلغه– فإن فطرته الباحثة عن المطلق ستقول: ياليت لي القدرة للوصول إليه أو ياليت لي سعةً من العلم تشمل تلك المرتبة أيضا!)[1]

وبعد أن قدم هذه المقدمة البديهية التي يتفق عليها جميع العقلاء، والتي يشير إليها الأثر المعروف: (منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب دنيا)[2] ، ربط ذلك بمعرفة الله، وأن من عرف الله وصل إلى النبع الذي يرتوي منه ظمؤه وأشواقه، فقال: (إن ما يُطمئن الجميع ويخمد

---

(١) الوصية الإلهية العرفانية، ص٢٠.

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزار (١/ ٩٥)

نيران النفس المتمردة ويحدُّ من إلحاحها واستزادتها في الطلب، إنما هو الوصول إليه تعالى، والذكر الحقيقي له جلَّ وعلا؛ إذا كان مظهراً له، فإن الاستغراق فيه يبعث الطمأنينة والهدوء، وكأنّ قوله تعالى: ﴿ أَلَا بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] هو نوع من الإعلان أن: انتبه انتبه! عليك أن تلجأ إلى ذكره حتى تحصل على الطمأنينة لقلبك الحيران الذي يواصل القفز من مكان إلى مكان والطيران من غصن إلى غصن)[١]

ثم يخاطب ابنه ـ ومعه الشعب الإيراني ـ بكل رقة قائلا: (فاستمع ياولدي العزيز –الذي أسأل الله أن يجعل قلبك مطمئنا بذكره– لنصيحة أبٍ قلق محتار، ولا تتعب نفسك بالانتقال بطرق باب هذا الباب أو ذاك الباب، للوصول إلى المنصب أو الشهرة التي تشتهيها النفس، فأنت مهما بلغت من مقام. فإنك سوف تتألم وتشتد حسرتك وعذاب روحك لعدم بلوغك ما فوق ذلك، وإن سألتني: لِمَ لَمْ تعمل أنت بهذه النصيحة؟ أجبتك بالقول: أنظر إلى ما قال، لا إلى من قال؛ فما قلته لك صحيح، حتى وإن صدر عن مجنونٍ أو مفتون)[٢]

وهو يقارن بين هذا النوع من المعرفة بتلك التي اهتم بها الفلاسفة والمتكلمون، ويبين مدى اتساع الهوى بين كلا المعرفتين؛ فيقول: (قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الادعاء (بأن بعض الأمور البرهانية يمكن أن لا تكون موضعا للتصديق والإيمان) عقدةٌ يصعبُ الاقتناع بها، بل لعل البعض قد يقطع بأنه أمر لا أساس له. ولكن ينبغي أن تعلم بأن هذا الأمر أمر وجداني، وقد وردت إشارات إليه في القرآن الكريم، كالآيات الكريم من سورة التكاثر، وأما الوجدان، فأنت تعلم بأن الموتى لا تصدر عنهم أية حركة ، وأنهم لا يستطيعون إلحاق الأذي بك.. إلا أنك قد لا تمتلك القدرة على النوم وحيداً براحة في المقابر، وهذا ليس إلاّ لأن قلبك لم يصدق بما عندك من علم، وأن الإيمان بهذا الأمر لم يتحصل لديك، في حين أن أولئك الذين يقومون

(١) الوصية الإلهية العرفانية ، ص٢١.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

بتغسيل وتكفين الموتى تحصّل لهم الإيمان واليقين بهذا الأمر نتيجة تكرار العمل، فهم يستطيعون الخلوة مع الموتى براحة بال واطمئنان. كذلك فإن الفلاسفة الذين أثبتوا بالبراهين العقلية أن الله حاضرٌ في كل مكان، دون أن يصل قلوبهم ما أثبتته عقولهم بالبرهان، ولم تؤمن به قلوبهم ، فإن أدب الحضور لن يتحقق لديهم، في حين أن أولئك الذين أيقنوا بحضور الله بقلوبهم، وآمنت قلوبهم بذلك، فإنهم -رغم أن لا مراودة لهم مع البراهين- فإنهم يتحلّون بأدب الحضور، ويجتنبون كل ما ينافي حضور المولى. فالعلوم المتعارفة إذن -وإن كانت الفلسفة وعلم التوحيد- لكنها تعد في حد ذاتها حجبا، وكلما ازدادت تزيد الحجاب غلظة وسمكاً)[(١)]

وهو يذكر أن هذا المنهج العرفاني في تحصيل المعارف الإلهية وتذوقها هو منهج الأنبياء والأولياء الذين جعلهم الله قدوة وأسوة لخلقه، يقول: (إننا نعلم جميعا ونرى بأن دعوة الأنبياء عليهم السلام والأولياء الخلص ليست من سنخ الفلسفة والبرهان المتعارف، بل إنهم يهتمون بأرواح وقلوب الناس، ويوصلون نتائج البراهين إلى قلوب العباد، ويبذلون الجهد لهدايتهم من داخل الروح والقلب، وإن شئت فقل: إن الفلاسفة وأهل البراهين يزيدون الحجب، في حين أن الأنبياء عليهم السلام وأصحاب القلوب يسعون في رفعها. لذا ترى أن من تربّوا على أيدى الأنبياء مؤمنون وعاشقون، في حين أن طلاب علماء الفلسفة أصحاب برهان وقيلٍ وقال، لا شأن لهم بالقلب والروح)[(٢)]

وهو ينبهه إلى أن مقصده من هذا ليس احتقار الفلسفة ولا علم الكلام ولا العلوم العقلية المرتبطة بها؛ فيقول: (ليس معنى ما أوردته أن تتجنب الفلسفة والعلوم البرهانية والعقلية، أو أن تشيح بوجهك عن العلوم الاستدلالية، فهذا خيانة للعقل والاستدلال والفلسفة، بل المعنى هو أن الفلسفة والاستدلال وسيلة للوصول إلى الهدف الأساسي، فلا

---

(١) المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٢.

ينبغي -والحال كذلك- أن تحجبك عن المقصد والمقصود والمحبوب.. أو فقل: إن هذه العلوم معبرٌ نحو الهدف وليست الهدف بحد ذاتها، فكما أن الدنيا مزرعة الآخرة، فإن العلوم المتعارفة مزرعةٌ للوصول إلى المقصود، تماماً كما أن العبادات معبرٌ نحو الله جل وعلا، فالصلاة -هي أسمى العبادات- معراج المؤمن والكل منه وإليه تعالى)[1]

وهو يذكر له أن هذه المعارف الإلهية بحر لا ساحل له، وأنه لا يمكن الإحاطة بها، يقول: (بني: لم أقصد من هذه الإشارات إيجاد السبيل لأمثالي وأمثالك لمعرفة الله وعبادته حق العبادة مع أنه قد نقل عن أعرف الموجودات بالحق تعالى، وأعرفها بحق العبادة له جل وعلا، قوله: (ما عرفناك حق معرفتك، وما عبدناك حق عبادتك)، وإنما لأجل أن نفهم عجزنا، وندرك ضالتنا، ونهيل التراب على أنانيتنا وإنيتنا، لعلّنا بذلك نكبح جماح هذا الغول، ولعلنا نلجمه بعد ذلك ونروّضه، فنتحرر بعدها من خطر عظيم يكوي -مجرد تذكره- الروح ويحرقها)[2]

وكعادة الخميني في خطاباته التي يمزج فيها بين خطابه لغيره وخطابه لنفسه يقول: (يا ليتنا نصحو من نومتنا ونلج أول منزل وهو اليقظة، وياليته جل وعلا يأخذ بأيدينا- بألطافه وعناياته الخفية- فيرشدنا إلى جماله الجميل، وياليت فرس النفس الجموح تهدأ قليلا، فتنزل عن مقام الإنكار، وياليتنا نُلقي هذا العبء الثقيل من على كواهلنا إلى الأرض، فننطلق مخفّين نحوه تعالى! ياليتنا نحترق كالفراش حول شمع جماله دون أن نتكلم، وياليتنا نخطو خطوة واحدة بقدم الفطرة ولا نبتعد عن طريقها بهذا القدر، وآلاف التمنيات والأماني الأخرى التي تزدحم في ذاكرتي، وأنا على شفير الموت في شيخوختي هذه، ولكن دون أن تصل يدي إلى أي مكان)[3]

---

(١) المرجع السابق، ص٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٣٤.

وبناء على هذا نجد لغة خاصة في التعبير عن المعارف الإلهية وحقائق الوجود تمتلئ بها كتب الخميني ورسائله، حيث نراها تمزج بين اللغة العلمية والفلسفية، مع اللغة الذوقية والشاعرية، وربما يكون هذا من الأسباب الكبرى التي جعلت له تلك القابلية عند الشعب الإيراني؛ فالشعب الإيراني ـ كما ذكرنا في الجزء السابق ـ يميل إلى التصوف والروحانيات أكثر من ميله للفلسفة والكلام، وإن كان لا يخلو اهتمامه من كليهما، وأبو حامد الغزالي أحسن نموذج على ذلك.

٢ ـ القيم الروحية والتشجيع على الحركة والثورة:

وهي من الخواص الكبرى التي تميز العرفان بحسب رؤية الخميني وقادة الثورة الإسلامية عن أكثر المدارس الصوفية التي اهتمت بالحقائق أكثر من اهتمامها بتغيير المجتمع وإصلاحه.

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الخميني في رسالته لابنه، فقد قال له: (بني: لا الإعتزال الصوفي دليل الإرتباط بالحق، ولا الدخول في المجتمع وتشكيل الحكومة شاهد الإنفصال عن الحق، الميزان في الأعمال هو دوافعها، فكثيراً ما يكون العابد والزاهد مبتلىً بشَرَك إبليس وهو يوسع ذلك الشَّرَك بما يناسبه من الأنانية والغرور والعجب والتكبر وتحقير خلق الله والشرك الخفي وأمثال ذلك مما يبعده عن الحق ويؤدي به إلى الشِّرك.. وكثيراً ما يكون المتصدي لشؤون الحكومة ذا دافعٍ إلهي فيحظى بمعدن قرب الحق كداود النبي وسليمان النبي عليهما السلام. وأعلى منهما وأسمى كالنبي الأكرم ﷺ وخليفته بالحق على بن أبي طالب، وكحضرة المهدي أرواحنا لمقدمه الفداء في عصر حكومته العالمية.. إذاً، ميزان العرفان والحرمان هو الدافع، كلما كانت الدوافع أقرب إلى نور الفطرة. وأكثر تحرراً من الحجب حتى حجب النور، تكون أكثر ارتباطا بمبدأ النور إلى حيث يصبح الكلام عن الإرتباط كفراً)[١]

(١) الوصايا العرفانية للإمام الخميني، ص٥٥.

وقال مخاطبا له يدعوه إلى أن يفر من أي مسؤولية تلقى عليه بحجة التفرغ للحق سبحانه وتعالى: (بني: لا تلق عن كاهلك حمل المسؤولية الإنسانية التي هي خدمة الحق في صورة خدمة الخلق.. فإن جولات الشيطان وصولاته في هذا الميدان ليست بأقل من جولاته وصولاته بين المسؤولين والمتصدين للأمور (العامة). ولا تتعب نفسك للحصول على مقام مهما كان -سواء المقام المعنوي أم المادي- متذرعاً بأني أريد أن أقترب من المعارف الإلهية أكثر.. أو أني أريد أن أخدم عباد الله، فإن التوجه إلى ذلك من الشيطان، فضلا عن بذل الجهد للحصول عليه)[1]

ويقول له: (الميزان في أول السير هو القيام لله، إنْ في الأعمال الشخصية والفردية أو في النشاطات الاجتماعية، فاسعَ أن تكون موفقا في هذه الخطوة الأولى.. فإذا تيسر لإنسان ما ـ بدافع إلهي ـ مُلك الجن والإنس، بل إذا حصل عليه، فهو عارف بالله وزاهد في الدنيا.. وإذا كان الدافع نفسانيا وشيطانيا، فكل ما حصل عليه حتى إذا كان سبحة فقد ابتعد بهذا المقدار عن الله تعالى)[2]

وهذه الكلمات الممتلئة بالحكمة، التي ذكرها الخميني وصية لابنه وللشعب الإيراني تتطابق تماما مع الحكمة العطائية المعروفة، والتي يقول فيها ابن عطاء الله السكندري: (إرادتك التّجريد مع إقامة اللهّ إيّاك في الأسباب من الشهوة الخفيّة، وإرادتك الأسباب مع إقامة اللهّ إياك في التجريد انحطاط عن الهمّة العليّة)

وقد قال صاحب الحكمة ابن عطاء الله يحكي عن نفسه، وما قال له شيخه، وهو يشبه إلى حد كبير ما ذكره الخميني في خطابه لابنه، فقد قال: (دخلت على الشيخ أبي العباس المرسي، وفي نفسي العزم على التجريد قائلا في نفسي: إن الوصال إلى اللهّ تعالى على هذه الحالة التي أنا عليها بعيد من الاشتغال بالعلم الظاهر، ووجود المخالطة للناس، فقال لي؛ من غير أن أسأله:

---

(١) المرجع السابق، ص٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص٥٦.

صحبني إنسان مشتغل بالعلوم الظاهرة، ومتصدر فيها فذاق من هذا الطريق شيئا، فجاء إليّ، فقال لي يا سيدي: أخرج عما أنا فيه وأتفرغ لصحبتك فقلت له: ليس الشأن ذا، ولكن امكث فيما أنت فيه، وما قسم اللهّ لك على أيدينا، فهو لك واصل، ثم قال الشيخ ونظر إليّ: وهكذا شأن الصديقين، لا يخرجون من شيء حتى يكون الحق سبحانه هو الذي يتولى إخراجهم، فخرجت من عنده وقد غسل اللهّ تلك الخواطر من قلبي، ووجدت الراحة بالتسليم إلى اللهّ تعالى)[1]

وهو يذكر أيضا بما قاله سيد قطب بعد ذكره لبعض المعاني الروحية التي ذكرها الصوفية، وكيف أنهم انشغلوا بها عن واجباتهم الدعوية؛ فقال: (وهذه هي مدارج الطريق التي حاولها المتصوفة، فجذبتهم إلى بعيد! ذلك أن الإسلام يريد من الناس أن يسلكوا الطريق إلى هذه الحقيقة وهم يكابدون الحياة الواقعية بكل خصائصها، ويزاولون الحياة البشرية، والخلافة الأرضية بكل مقوّماتها، شاعرين مع هذا أن لا حقيقة إلا الله. وأن لا وجود إلا وجوده. وأن لا فاعلية إلا فاعليته.. ولا يريد طريقا غير هذا الطريق! من هنا ينبثق منهج كامل للحياة، قائم على ذلك التفسير وما يشيعه في النفس من تصورات ومشاعر واتجاهات: منهج لعبادة الله وحده. الذي لا حقيقة لوجود إلا وجوده، ولا حقيقة لفاعلية إلا فاعليته، ولا أثر لإرادة إلا إرادته.. ومنهج للاتجاه إلى الله وحده في الرغبة والرهبة. في السراء والضراء. في النعماء والبأساء. وإلا فما جدوى التوجه إلى غير موجود وجودا حقيقيا، وإلى غير فاعل في الوجود أصلا؟! ومنهج للتلقي عن الله وحده. تلقي العقيدة والتصور والقيم والموازين، والشرائع والقوانين والأوضاع والنظم، والآداب والتقاليد. فالتلقي لا يكون إلا عن الوجود الواحد والحقيقة المفردة في الواقع وفي الضمير.. ومنهج للتحرك والعمل لله وحده.. ابتغاء القرب من الحقيقة، وتطلعا إلى الخلاص من الحواجز المعوقة والشوائب المضللة. سواء في قرارة النفس أو

---

(١) إيقاظ الهمم فى شرح الحكم، ص: ٣٣.

فيما حولها من الأشياء والنفوس. ومن بينها حاجز الذات، وقيد الرغبة والرهبة لشيء من أشياء هذا الوجود! ومنهج يربط- مع هذا- بين القلب البشري وبين كل موجود برباط الحب والأنس والتعاطف والتجاوب.. فليس معنى الخلاص من قيودها هو كراهيتها والنفور منها والهروب من مزاولتها.. فكلها خارجة من يد الله وكلها تستمد وجودها من وجوده، وكلها تفيض عليها أنوار هذه الحقيقة. فكلها إذن حبيب، إذ كلها هدية من الحبيب!)(1)

ولا يكتفي الخميني بدعوة العلماء إلى ممارسة الحياة السياسية، وإنما يحذرهم من أن تقاعسهم عن النهي عن المنكر، أو المشاركة في الحياة بكل مجالاتها سيؤدي إلى انتشار الفساد، وقد قال معقبا على قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]: (وإن كانت خطاباً للربانيين والأحبار، لكن الخطاب موجَّه للجميع. ولقد ذمَّ الله تعالى الربانيين والأحبار، واستنكر عليهم لسكوتهم امام ظلم الظلمة خوفاً أو طمعاً، مع كونهم قادرين على القيام بما يمنع الظلم من خلال المعارضة ورفع الصوت والكلام، فعلماء الإسلام أيضاً إذا سكتوا، ولم يقوموا بوجه الظالمين؛ فإنهم سوف يقعون محلاً لاستنكار الله عز وجل)(2)

وهكذا نرى أن العرفان الذي يدعو إليه الخميني، والذي تبنته الجمهورية الإسلامية الإيرانية عرفان إيجابي لا ينعزل عن المجتمع، ولا يتعالى على مشاكله، بل يخوض فيها، ويحاول إصلاحه، ويقوم بواجباته نحوها، لتحقيق ما يطلق عليه [التقوى الاجتماعي] أو [العرفان الاجتماعي]

٣ ـ القيم الروحية والتوحيد الخالص:

مع كثرة ما كتبه الخميني حول التوحيد الخالص لله، نجد أعداءه، وأعداء إيران يلهجون

(١) في ظلال القرآن (٦/ ٤٠٠٣)

(٢) الحكومة الاسلامية (ص: ١٣٣).

كل حين برميه بالشرك، ورمي إيران جميعا بذلك، مع أن ما طرحه من رؤى حول التوحيد، لم يخطر على بالهم، فالتوحيد عنده هو الأساس الذي تقوم عليه كل الحياة، وما نظام ولاية الفقيه، بحسب طروحاته سوى تجل من تجليات التوحيد.

ومما ذكره في وصيته العرفانية قوله لابنه وللشعب الإيراني، وهو يحثهم على التأمل في الكائنات للعبور منها إلى الله تعالى: (اعلم، أن العالم سواء كان أزلياً وأبدياً أم لا، وسواء كانت سلاسل الموجودات غير متناهية أم لا، وسواء كانت سلاسل الموجودات غير متناهية أم لا، فإنّها جميعا محتاجةٌ، لأن الوجود ليس ذاتياً لها، ولو تفكرت وأحطت عقليا بجميع السلاسل غير المتناهية فإنك ستدرك الفقر الذاتي والاحتياج في وجودها وكمالها إلى الوجود الموجود بذاته والذي تمثل الكمالات عين ذاته، ولو تمكنت من مخاطبة سلاسل الموجودات المحتاجة بذاتها خطاباً عقليا وسألتها: أيتها الموجودات الفقيرة، من يستطيع تأمين احتياجاتكم؟ فإنهاستردُّ جميعا بلسان الفطرة: (إننا محتاجون إلى من ليس محتاجاً مثلنا إلى الوجود، وكمال الوجود) [1]

ويذكر حاجة كل الكون إلى الله، وافتقاره إليه فقرا مطلقا، بمن فيهم أنبياء الله وأولياءه وكل خلق الله؛ فيقول: (والمخلوقات الفقيرة بذاتها لن تتبدل إلى غنية بذاتها، فمثل هذا التبديل غير ممكن الوقوع، ولأنها فقيرة بذاتها ومحتاجه، فلن يستطيع سوى الغني بذاته أن يرفع فقرها واحتياجها. كما أن هذا الفقر الذي هو لازم ذاتي لها، هو صفة دائمة أيضا، سواء كانت هذه السلسلة أبدية أم لا، أزلية أم لا، وليس سواه تعالى من يستطيع حل مشاكلها وتأمين احتياجاتها) [2]

بل إنه يتجاوز ذلك الافتقار، ليعمق ذلك التوحيد ببيان أن كل ما نراه من كمال إنما هو كمال إلهي، ولذلك كان الثناء عليه ثناء على الله، يقول: (إن أيّ كمال أو جمال ينطوي عليه أي

---

(١) الوصايا العرفانية للإمام الخميني، ص١١.

(٢) المرجع السابق، ص١١.

موجود ليس منه ذاتا، إنما هو مظهر لكمال الله تعالى وجماله ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] حقيقةٌ تصدق على كل شيء وكل فعل وكل قول)[١]

ويقول: (اعلم أن ليس لأيّ موجود من الموجودات ـ بدءاً من غيب عوالم الجبروت وإلى ما فوقها أو تحتها ـ شيءٌ من القدرة أو العلم أو الفضيلة، وكل ما فيها من ذلك إنما هو منه جلَّ وعلا، فهو الممسك بزمام الأمور من الأزل إلى الأبد، وهو الأحد الصمد، فلا تخش من هذه المخلوقات الجوفاء الخاوية الخالية، ولا تُلق آمالك عليها أبداً، لأن التعويل على غيره تعالى شركٌ، والخوف من غيره جلت عظمته كفر)[٢]

والنتيجة التي يصل إليها من تعمقت فيه هذه المعارف هي ـ كما يذكر الخميني ـ السعي للتواصل مع الله وحده باعتباره الهدف الأعلى من كل شيء، والغاية العظمة في الرحلة الأزلية، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴾ [النجم: ٤٢]، يقول: (إن كلَّ من يدرك هذه الحقيقة ويتذوقها، لن يتعلق قلبه بغير الله تعالى، ولن يرجوَ غيره تعالى)[٣]

ثم يخاطب ابنه، ومعه الشعب الإيراني مبينا له المنهج الذي يصل به إلى هذه الحقيقة ذوقا: (هذه بارقةٌ إلهية، حاول أن تفكر فيها في خلواتك، ولقن قلبك الرقيق وكررها عليه إلى أن ينصاع اللسان لها، وتسطع هذه الحقيقة في ملك وملكوت وجودك. وارتبط بالغنيّ المطلق حتى تستغني عمن سواه، واطلب التوفيق منه حتى يجذبك من نفسك ومن جميع من سواه، ويأذن لك بالدخول والتشرف بالحضور)[٤]

والنتيجة العظيمة التي يصل إليها المتأمل لهذه الحقائق العظيمة ـ كما يذكر الخميني ـ هي الوصول إلى محبة الله، بل إلى عشه، فالبشر جميعا ـ كما يذكر ـ (مفطورون على عشق الكمال

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

(٤) المرجع السابق، ص١٤.

المطلق، ومن هذا العشق -شئنا أم أبينا- ينشأ العشق لمطلق الكمال الذي هو من آثار الكمال المطلق، والأمر الملازم لفطرتنا هذه هو السعي للخلاص من النقص المطلق، وتلازمه الرغبة في الخلاص من مطلق النقص أيضا) (١)

وبناء على هذا، فكلنا ـ وإن لم ندرك ذلك ـ (عاشقون لله تعالى، الذي هو الكمال المطلق. ونعشق آثاره التي هي تجليات الكمال المطلق. وأي شخص أو أي شيء نكرهه ونبغضه، أو نحاول التخلص منه، فهو نقص مطلق أو مطلق النقص الذي يقف في الجهة المقابلة، وعلى النقيض من الأول تماماً. ولا شك أن نقيض الكمال هو عدم الكمال، ولأننا محجوبون، فإننا نضلّ في التشخيص. ولو زال الحجاب لاتّضح لنا أن كل ما هو منه جل وعلا محبوب، وكل ما هو مبغوض فليس منه، وهو بالتالي ليس موجودا) (٢)

وهو يؤكد هذه الحقائق عند تعليقه على ما ورد في المناجاة: (أيكون لغيرك من الظهور ما ليس لك، حتى يكون هو المظهر لك؟ متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك، ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك؟ عميت عين لا تراك عليها رقيبا)(٣)

ومثلها ما ورد في المناجاة الشعبانية التي يثني عليها كثيرا، وخاصة على هذا المقطع منها: (إلهي هب لي كمال الانقطاع إليك، وأنر أبصار قلوبنا بضياء نظرها إليك، حتى تخرق أبصار القلوب حجب النور، فتصل إلى معدن العظمة، وتصير أرواحنا معلقة بعزِّ قدسك، إلهي واجعلنى ممن ناديته فأجابك، ولاحظته فصعق لجلالك)

فقد علق عليهما قائلا: (بني: نحن ما زلنا في قيد الحجب الظلمانية، وبعدها الحجب النورية، ونحن المحجوبون ما زلنا عند منعطف زقاق ضيّق) (٤)

---

(١) المرجع السابق، ص٣١.

(٢) المرجع السابق، ص٣١.

(٣) مقطع من دعاء الإمام الحسين يوم عرفة، ويروى كذلك في مناجاة ابن عطاء الله السكندري.

(٤) المرجع السابق، ص١٤.

وهو يبين أن هذه المعارف التوحيدية ليست معارف كمالية، بل هي ضرورية، وأن على كل مؤمن السعي لتحصيلها حتى يتجنب سوء الأدب مع الله، وخاصة عند الخاتمة، يقول: (عليك أن تنتبه! فهناك خطر قد يعترض الإنسان في اللحظات الأخيرة من عمره، وهو يهمّ بمغادرة هذا العالم، والإنتقال إلى مستقره الأبدي. فإن ذلك قد يجعل المبتلي بحب النفس وما يولّده من حب الدنيا. بأبعادهما المختلفة -يرى وهو في حال الإحتضار، وحيث تنكشف للإنسان بعض الأمور فيراها عياناً، أن مأمور الله جلّ وعلا يريد فصله عن محبوبه ومعشوقه! فيرحل عن هذه الدنيا وهو غاضب على الله جل وعلا متنفرٌ منه! وهذه عاقبة وثمرة حب النفس والدنيا، وقد أشارت إلى ذلك الروايات المختلفة) [١]

ويروي في ذلك حكاية عن أحد المتعبدين الثقاه أنه قال: (ذهبت لزيارة أحدهم، وكان يحتضر؛ فقال وهو على فراش الموت: إن الظلم الذي لحقني من الله تعالى لم يلحق أحدا من الناس، فهو يريد أن يأخذني من أبنائي الذين صرفت دم القلب في تربيتهم ورعايتهم! فقمت من عنده ثم توفى) [٢]

ثم يعلق عليها بقوله: (لعل هناك بعض التفاوت بين ما نقلته وما سمعته من ذلك العالم المتعبد، على أية حال، فإن ذلك ولو كان مجرد احتمال الحدوث فهو أمر على درجة خطيرة من الأهمية تدفع الإنسان إلى التفكير بجدية للنجاة منه) [٣]

بل إنه يذكر أن رؤية الأنا والغفلة عن التوحيد قد تنزل أولياء الله من المراتب الرفيعة التي حولها، لأنهم لم ينزلوا تلك المراتب إلا بفنائهم عن أنفسهم، واعترافهم بقصورهم وعجزهم وافتقادرهم الدائم إلى الله، وقد روى في ذلك (أن الله تعالى خاطب أحد أنبيائه،

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦.

فطلب إليه أن يأتيه بمخلوق أسوأ منه، فقام النبي عليه السلام بعدها بسحب رفاة حمار قليلا إلا أنه ندم فتركها، فخوطب بالقول: لو أنك أتيتني بتلك الجيفة، لكنت سقطت من مقامك)(١)

ثم علق على الرواية بقوله: (وأني لا أعرف مدى صحة الحديث، ولكن لعل الأمر بالنسبة لمقام الأولياء، يعد سقوطاً حينما يرون الأفضلية لأنفسهم على غيرهم، فتلك أنانية وغرور. وإلاّ فلِم كان النبي الأكرم ﷺ يأسف ذلك الأسف المرير على عدم إيمان المشركين، إلى الحد الذي خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]؛ فليس هذا سوى أنه عشق جميع عباد الله، وعِشق الله هو عشق لتجلياته، فهو ﷺ يتألم مما تؤدي إليه الحجب الظلمانية للأنانية والغرور في المنحرفين، من دفعهم إلى الشقاء ثم العذاب الأليم في جهنم نتيجةً لأعمالهم في حين أنه يريد السعادة للجميع. فهو مبعوث لتحقيق السعادة للجميع. والمشركون المنحرفون -عُمي القلوب- وقفوا بوجهه، ونصبوا له العداء رغم أنه جاء لإنقاذهم)(٢)

هذه بعض الاقتباسات من كلام الخميني في التوحيد، وكونه الهدف الأكبر من السير التحققي، وهو أكبر رد على من يرمونه بالغلو في الأئمة، وأنه ينزلهم فوق منازلهم، ومثل هذا نجد نصوصا كثيرة جدا في أعماق التوحيد التي لا تلوح على بال أولئك المنكرين.

٤ ـ القيم الروحية والسلوك التحققي والتخلقي:

من أهم المزايا التي تميز بها الطرح العرفاني للخميني والمدرسة التي ينتمي قادة الثورة الإسلامية الإيرانية هي ذلك الاهتمام بالسلوك التحققي والتخلقي، أو ما يطلقون عليه لقب [العرفان العملي]، وهو ما أبعدهم عن تلك الشطحات التي وقع فيها بعض المدارس الصوفية، الذين أهملوا العمل، أو قصروا فيه، بل إن بعضهم اعتبر الاهتمام بالعمل والسلوك نوعا من

(١) المرجع السابق، ص٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧.

الانشغال عن الحق.

ولهذا نرى الخميني ينهى عن الاهتمام بمطالعة كتب العرفان، مع الخلو من العمل، لأن ذلك قد ينشئ الغرور، ويبعد عن التقوى، يقول في وصاياه مخاطبا زوجه ابنه فاطمة: (ابنتي: الإنشغال بالعلوم حتى العرفان والتوحيد إذا كان لاكتناز الاصطلاحات -هو حاصل- أو لأجل نفس تلك العلوم، فإنه لا يقرب السالك من الهدف بل يبعده عنه (العلم هو الحجاب الأكبر)، وإذا كان البحث عن الحق وعشقه هو الهدف -وهو نادرٌ جداً- فذلك مصباح الطريق ونور الهداية، (العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده)، وللوصول إلى يسير منه يلزم التهذيب والتطهير والتزكية؛ تهذيب النفس وتطهير القلب من غيره فضلاً عن التهذيب من الأخلاق الذميمة التي يحتاج الخلاص منها إلى كثيرٍ من المجاهدة وفضلا عن تهذيب العمل مما هو خلاف رضاه جل وعلا، والمواظبة على الأعمال الصالحة، من قبيل الواجبات التي هي في الطليعة، والمستحبات بقدر الميسور وبالقدر الذي لا يوقع الإنسان في العجب والأنانية)[(١)]

ولهذا نجد الخميني ينتهج منهج صوفية المجاهدات، من أمثال المحاسبي والغزالي؛ فيحذركل حين من الخطرات ووساوس النفس الأمارة بالسوء، ويدعو إلى مجاهدتها، واستعمال كل الوسائل الشرعية في ذلك.

ومن ذلك ما ذكره في وصيته العرفانية، والتي يقول فيها مخاطبا ابنه وشعبه: (إن ما هو مذموم، وأساس ومنشأ جميع ألوان الشقاء والعذاب والمهالك، ورأس جميع الخطايا والذنوب إنما هو [حب الدنيا]، وهو حب ناشئ من [حب النفس]؛ فمع أن عالم المُلك ليس مذموما في حدِّ ذاته، فهو مظهر الحق، ومقام ربوبيته، ومهبط ملائكته، ومسجد عباده، وتربية أنبيائه وأوليائه، وموطن تجلي الحق على قلوب عشاق المحبوب الحقيقي، فإن كان حب [عالم الملك] ناشئاً عن حب الله باعتباره مظهرا له جلَّ وعلا؛ فهو أمر مطلوب ويستوجب الكمال. أما إذا

(١) المرجع السابق، ص١١٠.

كان منشؤه حب النفس، فهو رأس الخطايا جميعا. فالدنيا المذمومة هي في داخلك أنت، والتعلق بغير صاحب القلب، هو الموجب للسقوط. وجميع المخالفات لأوامر الله وجميع المعاصي والجرائم والجنايات التي يُبتلى بها الإنسان، كلها من حب النفس الذي يولِّد حب الدنيا وزخارفها، وحب المقام والجاه والمال ومختلف الأماني. وفي الوقت نفسه فإن أي قلب لا يمكنه فطريا أن يتعلق بغير صاحب القلب الحقيقي لكن هذه الحجب الظلمانية والنورانية هي التي تجعلنا نميل خطأً واشتباهاً نحو غير صاحب القلب، وهي ظلمات فوقها ظلمات) [1]

وهو يعتبر حب الدنيا أكبر العقبات الحائلة بين السالكين والوصول إلى الحق، ويعتبر تحطيم صنم حب الدنيا البداية الصحيحة للسلوك التحققي والتخلقي؛ فيقول: (مادمنا في حجاب النفس والأنانية، فنحن شيطانيّون مطرودون من محضر الرحمن، وما أصعب تحطيم هذا الصنم الذي يعدُّ أم الأصنام؛ فنحن ما دمنا خاضعين لله (جل وعلا) ولا مطيعين لأوامره، وما لم يُحطَّم هذا الصنم؛ فإن الحجب الظلمانية لن تتمزق ولن تُزال. علينا أن نعرف ما هو الحجاب أولاً، فنحن إذا لم نعرفه، لن نستطيع المبادرة إلى إزالته، أو تضعيف أثره، أو على الأقل، الحد من تزايد رسوخه وقوته بمرور الوقت) [2]

وهكذا نراه يتدرج في خطابه ومواعظه العرفانية، ويأمر ابنه وشعبه كل حين بالمسارعة إلى التوبة؛ فيقول: (بني: أتحدث إليك الآن وأنت ما زلت شاباً، عليك أن تنتبه إلى أن التوبة أسهل على الشبان، كما إن إصلاح النفس وتربيتها يتم بسرعة أكبر عندهم. في حين أن الأهواء النفسانية والسعي للجاه وحب المال والغرور أكثر وأشدّ بكثير لدى الشيوخ منه لدى الشبان. أرواح الشبان رقيقة شفافة سهلة القياد، وليس لدى الشبان من حب النفس وحب الدنيا بقدر ما لدى الشيوخ. فالشاب يستطيع بسهولة نسبيا أن يتخلص من شر النفس الأمارة بالسوء،

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤.

ويتوجه نحو المعنويات. وفي جلسات الوعظ والتربية الأخلاقية يتأثر الشبان بدرجة كبيرة لا تحصل لدى الشيوخ، فلينتبه الشبان، وليحذروا من الوقوع تحت تأثير الوساوس النفسانية والشيطانية، فالموت قريب من الشبان والشيوخ على حدٍّ سواء وأيّ من الشبان يستطيع الاطمئنان إلى أنه سيبلغ مرحلة الشيخوخة؟ وأيُّ إنسان مصون من حوادث الدهر؟ بل قد يكون الشبان أكثر تعرضا لحوادث الدهر من غيرهم)(١)

وهو يرد على أولئك الذين يضيعون الفرص، ويتصورون أن الشفاعة وحدها ستكفيهم، وتصد عنهم عذاب الله الذي كتبه على المنحرفين من عباده؛ فيقول: (بني: لا تضيّع الفرصة من يديك، واسعَ لإصلاح نفسك في مرحلة الشباب، وعلى الشيوخ أيضاً أن يعلموا أنهم ما داموا في هذا العالم، فإنهم يستطيعون جبران ما خسروا وما ضيّعوا، وأن يكفّروا عن معاصيهم، فإن الأمر سيخرج من أيديهم بمجرد انتقالهم من هذا العالم، والتعويل على شفاعة أولياء الله عليهم السلام، والتجرؤ في ارتكاب المعاصي من الخدع الشيطانية الكبرى، تأمّل أنت حالات الذين عوّلوا على شفاعتهم غافلين عن الله وتجرأوا على المعاصي، تأمل في سيرتهم، وانظر في أنينهم وبكائهم ودعائهم وتحرقهم واعتبر من ذلك)(٢)

ويروي عن الإمام الصادق أنه جمع أهل بيته وأقاربه في أواخر عمره، وقال لهم: (إنكم ستردون على الله بأعمالكم، فلا تظنوا أن قرابتكم لي ستنفعكم يوم القيامة)، وعلق عليه بقوله: (إن كان هناك احتمال بأن تنالهم الشفاعة، لأن الارتباط المعنوي حاصل بينهم وبين الشافع لهم، فالرابطة الإلهية بينهم تجعلهم مؤهلين أكثر من غيرهم لنيل الشفاعة، وإن لم يحصل هذا الأمر لهم في هذا العالم، فلعله يحصل لهم بعد تنقيات وتزكيات أنواع من العذاب البرزخي أو الجهنمي، حتى يصبحوا بعده لائقين للشفاعة، والله العالم بمدى ما سيصيبهم، فضلاً عن هذا،

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص٣٧.

فإن الآيات التي وردت في القرآن الكريم حول الشفاعة لا تبعث ـ بعد التأمل فيها ـ الاطمئنان في الإنسان، قال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وأمثال ذلك من الآيات التي تثبت موضوع الشفاعة، ولكنها في الوقت نفسه لا تبعث الاطمئنان لدى الإنسان ولا تسمح له بالاغترار بها، لأنها لم توضح من هم أولئك الذين ستكون الشفاعة من نصيبهم، أو ماهي شروطها، ومتى تكون شاملة لهم.. نحن نأمل بالشفاعة، ولكن ينبغي أن يدفعنا هذا الأمل نحو طاعة الحق تعالى، لا نحو معصيته) (١)

وبناء على هذا كله يدعوه إلى الورع في التعامل مع أبسط الحقوق، سواء تلك الحقوق المتعلقة بالله، أم المتعلقة بخلقه، يقول له، ولشعبه: (بني: احرص على أن لا تغادر هذا العالم بحقوق الناس؛ فما أصعب ذلك وما أقساه. واعلم أن التعامل مع أرحم الراحمين أسهل بكثير من التعامل مع الناس. نعوذ بالله تعالى أنا وأنت وجميع المؤمنين من التورط في الاعتداء على حقوق الآخرين، أو التعامل مع الناس المتورطين.. ولا أقصد من هذا دفعك للتساهل بحقوق الله والتجرؤ على معاصيه، فلو أننا أخذنا بنظر الاعتبار ما يستفاد من ظاهر بعض الآيات الكريمة، فإن البلية ستزداد باطراد، ونجاة أهل المعصية بالشفاعة يتم بعد المرور بمراحل طويلة. فتجسم الأخلاق والأعمال، وما يستتبع ذلك من ملازمتها للإنسان إلى ما بعد الموت وإلى القيامة الكبرى، ثم الى ما بعدها حتى الوصول إلى التنزيه وقطع الروابط بنزول الشدائد والعذاب بمختلف اشكاله في البرزخ وفي جهنم، وعدم التمكن من الارتباط بالشفيع، والاشتمال بالشفاعة، كلها أمور يؤدي التفكير فيها إلى إثقال كاهل الإنسان، ويدفع المؤمنين نحو الجدية في الإصلاح. ولا يمكن لأي شخص أن يدعي أنه يقطع بخلاف هذه الاحتمالات، إلا إذا كان شيطان نفسه قد تسلط عليه بدرجة عالية، حتى راح يتلاعب به، ويصده عن طريق

(١) المرجع السابق، ص٣٨.

الحق، فيجعله مُنكراً لا يفرق بين الضوء والظلام، وأمثال هؤلاء من عمي القلوب كثير. حفظنا الله من شرور أنفسنا)[1]

٥ ـ القيم الروحية ومركزية القرآن الكريم:

من الخصائص المهمة التي نكتشفها في التراث العرفاني الذي تركه الخميني، ومن معه من قادة الثورة الإسلامية ذلك البعد عن الشطحات، أو الاهتمام بنقل قصص الكرامات والغرائب، أو الاهتمام بذكر الكشوف والمشاهدات وغيرها مما نجد أمثاله في التراث الصوفي.. بل نجده مهتما إما بالسلوك التحققي، أو بذكر المعارف مرتبطة بالقرآن الكريم خصوصا، مع تدعيمها بما ورد في الروايات والأدعية ونحوها.

ولهذا نجدهم يعطون مركزية للقرآن الكريم في التعامل مع الحقائق العرفانية، باعتباره مصدرا قطعيا معصوما، على خلاف الكشوف والمشاهدات الروحية التي قد لا تخلو من الشوائب والخلل.

وهذا لا يعني عدم اعترافهم بالشهود والكشف، ولا يعني كذلك عدم احترامهم لمن كتبوا في ذلك؛ فهم يستندون إليهم أحيانا، ولكنهم في نفس الوقت يعطون المركزية الكبرى للقرآن الكريم، ويجعلونها معيارا لنقد كل كشف أو شهود أو عرفان يخالفه.

ولهذا نرى الخميني في كل مناسبة يدعو إلى قراءة القرآن الكريم وتدبره باعتباره المصدر الأكبر للعرفان، يقول في خطابه لابنه وشعبه: (بني: تعرف إلى القرآن، كتاب المعرفة العظيم، ولو بمجرد قراءته، وشق منه طريقا إلى المحبوب، ولا تتوهمن أن القراءة من غير معرفة لا أثر لها، فهذه وساوس الشيطان، فهذا الكتاب كتابٌ من المحبوب إليك وإلى الجميع، وكتاب المحبوب محبوبٌ، وإن كان العاشق المحب لا يدرك معنى ما كُتب فيه وقد جاء إليك هادفاً خلق هذا الأمر لديك: [حب المحبوب] الذي يمثل غاية المرام، فلعله يأخذ بيدك، واعلم أننا لو

---

(١) المرجع السابق، ص٣٩.

أنفقنا أعمارنا بتمامها في سجدةٍ شكر واحدة على أن القرآن كتابنا؛ لما وفينا هذه النعمة حقها من الشكر) [1]

وهو يضع بين يدي مريديه الكثير من الطرق والمناهج التي يستفيدون من خلالها من المدد المعرفي القرآني الذي لا حدود له، ومن ذلك قوله بعد تبيانه لمقاصد القرآن الكريم، وإحاطتها بكل الشؤون: (إذا علمت الآن مقاصد هذه الصحيفة الإلهية ومطالبها فلا بد لك أن تلفت النظر إلى مطلب مهم يكشف لك بالتوجه إليه طريق الاستفادة من الكتاب الشريف، وتنفتح على قلبك أبواب المعارف والحكم، وهو أن يكون نظرك إلى الكتاب الشريف الإلهي نظر التعليم، وتراه كتاب التعليم والإفادة وترى نفسك موظفة على التعلم والاستفادة)[2]

وهو ينفي مقصوده التعليم والتعلم والإفادة والاستفادة ما نراه في الواقع من التركيز على الأدب والنحو والصرف، (أو تأخذ منه الفصاحة والبلاغة والنكات البيانية والبديعية، أو تنظر في قصصه وحكاياته بالنظر التاريخي والاطلاع على الأمم السالفة، فإنه ليس شيء من هذه داخلاً في مقاصد القرآن، وهو بعيد المنظور الأصلي للكتاب الإلهي بمراحل والذي أوجب أن تكون استفادتنا من هذا الكتاب العظيم بأقل من القليل هو هذا المعنى، فإما ألا ننظر إليه نظر التعليم والتعلم كما هو الغالب علينا، ونقرأ القرآن للثواب والأجر فقط ولهذا لا نعتني بغير جهة تجويده، ونريد أن نقرأه صحيحاً حتى يعطي لنا الثواب ونحن واقفون في الحد وقانعون بهذا الأمر، ولذا نقرأ القرآن أربعين سنة ولا تحصل الاستفادة منه بوجه إلاّ لأجر والثواب والقراءة، وأما أن نشتغل إن كان نظرنا التعليم والتعلّم بالنكات البديعيّة ووجوه إعجازه، وأعلى من هذا بقليل فإلى الجهات التاريخية وسبب نزول الآيات وأوقات النزول، وكون الآيات والسور مكية أو مدنية، واختلاف القراءات واختلاف المفسرين من العامة والخاصة وسائر

(١) المرجع السابق، ص١٩.

(٢) القرآن الثقل الأكبر (ص: ٣٨)

الأمور العرضية الخارجة عن المقصد بحيث تكون هذه الأمور نفسها موجبة للاحتجاب عن القرآن والغفلة عن الذكر الإلهي)[1]

وهو مع احترامه ـ كما يذكر ـ للمفسرين والعلماء الذين بحثوا في علوم القرآن إلا أنه ينكر عليهم إهمال هذا الجانب من التعليم القرآني؛ فيقول: (إن مفسّرينا العظام أيضاً صرفوا عمدة همّهم في إحدى هذه الجهات أو أكثر ولم يفتحوا باب التعليمات على الناس، وبعقيدتي الكاتب لم يكتب إلى الآن التفسير لكتاب الله لأن معنى التفسير على نحو كلّي هو أن يكون شارحاً لمقاصد الكتاب المفسّر ويكون مهمّ النظر إلى بيان منظور صاحب الكتاب، فهذا الكتاب الشريف الذي هو بشهادة من الله تعالى كتاب الهداية والتعلم ونور طريق سلوك الإنسانية يلزم للمفسّر أن يعلّم للمتعلم في كلّ قصّة من قصصه بل في كل آية من آياته جهة الاهتداء إلى عالم الغيب وحيثية الهداية إلى طريق السعادة وسلوك طريق المعرفة والإنسانية)[2]

ويضرب مثالا على ذلك؛ فيقول: (ففي قصة آدم وحواء أو قضاياهما مع إبليس من ابتداء خلقهما إلى ورودهما في الأرض، وقد ذكرها الحق تعالى مكررة في كتابه، كم من المعارف والمواعظ مذكورة فيها ومرموز إليها، وكم فيها من معايب النفس وكمالاتها ومعارفها وأخلاق إبليس موجودة فيها نتعرف عليها ونحن عنه غافلون)[3]

وبناء على هذا يدعو المفسرين إلى التركيز في تفاسيرهم على هذه الجوانب، باعتبارها مقاصد القرآن الكبرى من نزوله، يقول: (كتاب الله هو كتاب المعرفة والأخلاق والدعوة إلى السعادة والكمال، فكتاب التفسير أيضاً لا بد أن يكون كتاباً عرفانياً وأخلاقياً ومبيّناً للجهات العرفانية والأخلاقية وسائر جهات الدعوة إلى السعادة التي في القرآن، فالمفسّر الذي يغفل عن

---

(١) المرجع السابق، ص٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص٤٠.

هذه الجهة أو يصرف عنها النظر أو لا يهتم بها فقد غفل عن مقصود القرآن والمنظور الأصلي لإنزال الكتب وإرسال الرسل، وهذا هو الخطأ الذي حرم الملة الإسلامية منذ قرون من الاستفادة من القرآن الشريف، وسد طريق الهداية على الناس، فلا بد لنا أن نأخذ المقصود من تنزيل هذا الكتاب من نفس هذا الكتاب مع قطع النظر عن الجهات العقلية البرهانية التي تفهمنا المقصد) (١)

وهو يعطي الحجج الكثيرة على هذه الدعوة، وأولها مراعاة المقاصد الموضوعة في القرآن الكريمة، والتي صرحت بها الآيات الكثيرة، يقول: (منصف الكتاب أعرف بمقصده، فالآن إذا نظرنا إلى ما قال هذا المصنف فيما يرجع إلى شؤون القرآن، نرى أنه يقول ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فعرّف هذا الكتاب بأنه كتاب الهداية، ونرى أنه في سورة قصيرة كرّر مرّات عديدة قوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، نرى أنه يقول: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، ونرى أنه يقول: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] إلى غير ذلك من الآيات الشريفة التي يطول ذكرها) (٢)

وهو لأجل تحقيق هذه المقاصد القرآنية يدعو إلى رفع الحجب الحائلة بين المؤمن الذي يريد أن يتحقق بالعرفان والقرآن الكريمة، ذلك أن الهداية القرآنية تحتاج إلى توفر شروط لتنزلها، يقول: (إذا علمت الآن عظمة كتاب الله من جميع الجهات المقتضية للعظمة، وانفتح طريق استفادة المطالب منه؛ فاللازم على المتعلم والمستفيد من كتاب الله أن يجري أدباً آخر من الآداب المهمة حتى تحصل الاستفادة وهو رفع موانع الاستفادة، ونحن نعبّر عنها بالحجب بين

(١) المرجع السابق، ص٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٤١.

المستفيد والقرآن)[1]

ثم ذكر الأمثلة الكثيرة عن تلك الحجب، وكيفية رفعها، ومنها [حجاب رؤية النفس]، حيث (يرى المتعلم نفسه بواسطة هذا الحجاب مستغنية أو غير محتاجة للاستفادة، وهذا من المكائد الأصلية المهمة للشيطان من حيث إنه يزيّن للإنسان دائماً الكمالات الموهومة، ويرضى الإنسان ويقنعه بما فيه، ويسقط من عينه كل شيء سوى ما عنده، مثلاً يقنّع أهل التجويد بذلك العلم الجزئي ويزيّنه في أعينهم إلى حدّ يسقط سائر العلوم عن أعينهم، ويطبّق في نظرهم حملة القرآن عليهم ويحرمهم من فهم الكتاب النوراني الإلهي والإستفادة منه، ويرضى أصحاب الأدب بتلك الصورة بلا لبّ ويمثّل جميع شؤون القرآن فيما هو عندهم، ويشغل أهل التفاسير المتعارفة بوجود القراءات والآراء المختلفة لأرباب اللغة ووقت النزول وشأن النزول وكون الآيات مكية أو مدنية وتعدادها وتعداد الحروف وأمثال تلك الأمور، ويقنع أهل العلوم أيضاً بعلم فنون الدلالات فقط ووجوه الاحتجاجات وأمثالها حتى إنه يحبس الفيلسوف والحكيم والعارف الاصطلاحي في الغليظ من حجاب الاصطلاحات والمفاهيم وأمثال ذلك، فعلى المستفيد أن يخرق جميع الحجب هذه وينظر إلى القرآن من ورائها، ولا يتوقف في شيء من هذه الحجب ولا يتأخر عن قافلة السالكين ولا يحرم من الدعوات الحلوة الإلهية، ويستفاد عدم الوقوف وعدم القناعة إلى حدّ معين من نفس القرآن)[2]

وهو يستشهد لهذا بما وقع للأنبياء عليهم السلام، والذين لم ينشغلوا بما عندهم من العلوم عن سؤال المزيد، يقول: (فموسى الكليم مع ما له من المقام العظيم في النبوّة ما اقتنع بذلك المقام وما توقف في مقام علمه الشامخ، وبمجرد أن لاقى شخصاً كاملاً قال له بكل تواضع وخضوع: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، وصار

(١) المرجع السابق، ص٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص٤٤.

ملازماً لخدمته حتى أخذ منه العلوم التي لا بد من أخذها، وإبراهيم لم يقتنع بمقام شامخ الإيمان والعلم الخاص للأنبياء، بل قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، فأراد أن يرتقي من الإيمان القلبي إلى مقام الاطمئنان الشهودي، وأعظم من ذلك أن الله تبارك وتعالى يأمر نبيّه الخاتم وهو أعرف خلق الله بالكريمة الشريفة ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، فهذه الأوامر في الكتاب الإلهي ونقل هذه القصص لأن نتنبّه ونستيقظ من نوم الغفلة) (١)

ومن الحجب التي دعا الخميني إلى رفعها حتى يتحقق السالك بالحقائق القرآنية، ويمد يده إليها [حجاب الآراء الفاسدة والمسالك والمذاهب الباطلة]، وهو يذكر أن مصدره هو التبعية والتقليد، ويضرب مثالا على ذلك؛ فيقول: (مثلاً إذا رسخ في قلوبنا اعتقاد بمجرّد الاستماع من الأب أو الأم أو من بعض جهلة أهل المنبر تكون هذه العقيدة حاجبية بيننا وبين الآيات الشريفة الإلهية، فإن وردت آلاف من الآيات والروايات تخالف تلك العقيدة، فإما أن نصرفها عن ظاهرها أو لا ننظر فيها نظر الفهم) (٢)

ويضرب مثلا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم من ذكر [لقاء الله]، والذي راح المتكلمون يحجبون عنه ـ كما يذكر ـ بسبب ما ارتبط به من التشبيه الذي وقعت فيه بعض المدارس، أوتعلق به العوام؛ فيقول: (قد وردت الآيات الكثيرة الراجعة إلى لقاء الله ومعرفة الله، ووردت روايات كثيرة في هذا الموضوع مع كثير من الإشارات والكنايات والصراحات في الأدعية والمناجاة للأئمة؛ فبمجرد ما نشأت عقيدة في هذا الميدان من العوام وانتشرت بأن طريق معرفة الله مسدود بالكلية، فيقيسون باب معرفة الله ومشاهدة جماله على باب التفكر في الذات على الوجه الممنوع بل الممتنع، فإما أن يؤوّلوا ويوجّهوا تلك الآيات والروايات، وكذلك الإشارات والكنايات والصراحات في أدعية الأئمة ومناجاتهم، وإما ألاّ يدخلوا في

---

(١) المرجع السابق، ص٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٥.

هذا الميدان أصلاً ولا يعرّفوا أنفسهم بالمعارف التي هي قرّة العين للأنبياء والأولياء، فممّا يوجب الأسف الشديد لأهل الله أن باباً من المعرفة الذي يمكن أن يقال إنه غاية بعثة الأنبياء، ومنتهى مطلوب الأولياء قد سدّوه على الناس بحيث يعدّ التفوّه به محض الكفر وصرف الزندقة) [1]

وهو يذكر أن سبب هذا الموقف يعود إلى أن (هؤلاء يرون معارف الأنبياء والأولياء في ما يختص بذات الحق تعالى وأسمائه وصفاته مساوية لمعارف العوام والنساء فيه، بل يظهر من هؤلاء أحياناً ما هو أعظم من ذلك فيقول أحدهم: إن لفلان عقائد عامية حسنة فيا ليت لنا مثلما له من العقيدة العامية.. وهذا الكلام منه صحيح لأن هذا المسكين يتفوّه بهذا الكلام قد أخرج من يده العقائد العامية ويرى معارف الخواص وأهل الله باطلة، فهذا التمني منه عيناً كتمني الكفار) [2]

وهو يرى أن هذا السلوك الذي امتد لنواح كثيرة في القرآن الكريم، نوع من الهجران للقرآن، ونوع من تقديم غيره عليه، يقول: (إن مهجورية القرآن لها مراتب كثيرة ومنازل لا تحصى، ولعلنا متصفون بالعمدة منها، أترى أننا إذا جلّدنا هذه الصحيفة الإلهية جلداً نظيفاً وقيّماً وعند قراءتها أو الاستخارة بها قبّلناها ووضعناها على أعيننا ما اتخذناه مهجوراً؟ أترى إذا صرفنا غالب عمرنا في تجويده وجهاته اللغوية والبيانية والبديعية قد أخرجنا هذا الكتاب الشريف عن المهجورية؟ هل أننا إذا تعلّمنا القراءات المختلفة وأمثالها قد تخّلصنا من عار هجران القرآن؟ هل أننا إذا تعلّمنا وجوه إعجاز القرآن وفنون محسوساته قد تخلّصنا من شكوى رسول الله ﷺ؟ هيهات.. فإنه ليس شيء من هذه الأمور مورداً لنظر القرآن ومنزلها العظيم الشأن، إن القرآن كتاب إلهي وفيه الشؤون الإلهية، والقرآن هو الحبل المتصل بين الخالق

---

(١) المرجع السابق، ص٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص٤٥.

والمخلوق، ولا بد أن يوجد الربط المعنوي والارتباط الغيبي بتعليماته بين عباد الله ومربّيهم، ولا بد أن يحصل من القرآن العلوم الإلهية والمعارف اللدنيّة) (١)

ومن الحجب التي دعا الخميني إلى رفعها حتى يتحقق السالك بالحقائق القرآنية [الاعتقاد بأنه ليس لأحد حق الاستفادة من القرآن الشريف إلاّ بما كتبه المفسّرون أو فهموه]، وقد عزا هذا الحجاب إلى الاشتباه الواقع بين الدعوة القرآنية للتفكر والتدبّر في الآيات الشريفة، مع ما ورد في النصوص من تحريم التفسير بالرأي الممنوع، وبناء على هذا الاشتباه حصل نوع آخر من الهجران للقرآن الكريم، يقول: (بواسطة هذا الرأي الفاسد والعقيدة الباطلة جعلوا القرآن عارياً من جميع فنون الاستفادة واتخذوه مهجوراً بالكلية في حال أن الاستفادات الأخلاقية والإيمانية والعرفانية لا ربط لها بالتفسير، فكيف بالتفسير بالرأي، فمثلاً إذا استفاد احد من كيفية مذاكرات موسى مع الخضر، وكيفية معاشرتهما وشدّ موسى رحاله إليه مع ما له من عظمة مقام النبوّة لأخذ العلم الذي ليس موجوداً عنده وكيفية عرض حاجته إلى الخضر، وكيفية جواب الخضر والاعتذارات التي وقعت من موسى [عظمة مقام العلم وآداب سلوك المتعلم مع المعلّم]، ولعلها تبلغ من الآيات المذكورة إلى عشرين أدباً؛ فأي ربط لهذه الاستفادات بالتفسير، فضلاً من أن تكون تفسيراً بالرأي) (٢)

ويضرب مثلا آخر على ذلك، فيقول: (والاستفادة من هذا القبيل في القرآن كثير، ففي المعارف مثلاً إذا استفاد أحد من قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] الذي حصر جميع المحامد لله، وخصّ جميع الأثنية للحق تعالى التوحيد الأفعالي، وقال بأنه يستفاد من الآية الشريفة أن كل كمال وجمال وكلّ عزّة وجلال الموجودة في العالم وتنسبها العين الحولاء والقلب المحدوب إلى الموجودات من الحق تعالى، وليس لموجود من قبل نفسه شيء، ولذا

(١) المرجع السابق، ص٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص٤٨.

المحمدة والثناء خاص بالحق، ولا يشاركه فيها احد، فأيّ ربط لهذا إلى التفسير حتى يسمّى بالتفسير بالرأي أو لا يسمّى؟ إلى غير ذلك من الأمور التي تستفاد من لوازم الكلام ولا ربط لها بوجه إلى التفسير) [١]

هذه مجرد نماذج عن دعوة الخميني إلى مركزية القرآن الكريم للتحقق بالحقائق العرفانية النظرية والعملية، ونجد مثلها في سائر المجالات، وهذا ما يصدق ما يذكره قادة الثورة الإسلامية عن ثورتهم بكونها ثورة قرآنية، تريد أن تحيي الحقائق القرآنية في الواقع، وتعيد لها الاعتبار.

ثانيا ـ القيم الأخلاقية ووسائل تحقيقها في الواقع:

بناء على النتيجة التي خلصنا إليها في الجزء السابق، وفي الفصل الخاص بالقيم الأخلاقية، والتي عبرنا عنها بقولنا: (والنتيجة التي خلصنا إليها، هي أن إيران في الوقت الحالي، تمثل ـ اجتماعيا وسياسيا وتراثيا ـ جميع القيم الأخلاقية النبيلة التي جاء الإسلام بالدعوة إليها، وبذلك هي تمثل نموذج التدين الأصيل، الذي يعتبر الأخلاق ركنا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه.. بل إننا لو تخلينا عن أحقادنا وقرأنا الواقع الإيراني جيدا قراءة منصفة، لعلمنا أن كل ما حصل لإيران من حروب وحصار وظلم في العقود الأخير كان نتيجة لتمسكها بالقيم الأخلاقية التي لم تسمح لها أن تتخلى عن مبادئها لأجل تحقيق مصالحها، فهي دولة مبدئية ـ شعبا ونظاما ـ ولهذا ابتليت بكل أولئك الأعداء)[٢]

وذكرنا أن (الذين يقارنونها بغيرها من الدول الإسلامية، وخصوصا تركيا ودول الخليج يخطئون كثيرا، لأنهم ينظرون إلى التقدم المادي، ولا ينظرون إلى التقدم في القيم والأخلاق، وقد كان في إمكان إيران أن تحصل على الكثير على ما يحصل عليه غيرها من التقدم المادي والرخاء الاقتصادي

---

(١) المرجع السابق، ص٤٨.

(٢) إيران: دين وحضارة، ص٣٥٠.

لو أنها تنازلت كما تنازلت تركيا ودول الخليج، لكنها لم تفعل، وهذا ما يبرهن على مدى تغلغل القيم الأخلاقية في المجتمع والسياسة الإيرانية، ذلك أن السياسة لم تكن لتقف تلك المواقف الصلبة لولا وجود حضانة شعبية لمواقفها)[1]

بناء على هذا، وحتى لا نكرر ما ذكرناه سابقا من الأدلة المفصلة التي تثبت اهتمام المؤسسات الإيرانية الدينية والتربوية والإعلامية بالأخلاق، ووضعها منظومة تشريعية كاملة لذلك، نكتفي هنا ببيان اتساع مفهوم الأخلاق لدى قادة ثورتها.

فالأخلاق عندهم ليست تلك السلوكات والآداب الظاهرة، فحسب، وإنما تمتد لتشمل السلوكات الباطنة، والتي لا يمكن الاطلاع عليها مع أهميتها وضرورتها، وكونها الأساس الذي تقوم عليها الأخلاق الظاهرة.

وبما أننا ذكرنا في المبحث السابق رؤية الخميني للقيم الروحية؛ فسنذكر هنا رؤية الخامنئي للقيم الأخلاقية، وإن كان كلاهما من مدرسة واحدة، وكلاهما اهتم بجميع أنواع القيم التي يقوم عليها النظام الإيراني ابتداء من القيم الروحية، وانتهاء بالقيم الأخلاقية والحضارية.

فالخامنئي في كل كتبه وخطبه يركز على الأبعاد الأخلاقية، ويعتبرها الأساس الذي يقوم عليه الكمال الإنساني، ولذلك فإن المظهر الأول الدال على رقي أي دولة ليس مستواها الاقتصادي ولا العسكري، وإنما رقيها ورقي شعبها الأخلاقي، يقول في ذلك: (إنّ تبليغ الدِّين وتبيين الحقائق، الّذي يُعدّ واجب علماء الإسلام والمبلّغين العظام، يشمل اليوم كلّ تلك الأمور. فلو أنّنا بلغنا أعلى المستويات الاقتصاديّة، وضاعفنا من قدرتنا وعزّتنا السياسيّة الحاليّة عدّة أضعاف، لكنْ أخلاق مجتمعنا لم تكن أخلاقاً إسلاميّة، وكنّا نفتقر إلى العفو والصبر والحلم

(١) المرجع السابق، ص٣٥١.

وحُسن الظن، لساء وضعنا)[1]

ولذلك؛ فهو يرى أن الأخلاق هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة، ويرى أن من الأدوار المهمة للحكومة الإسلامية قبل التطور المادي أن تراعي هذه الجوانب، يقول: (الحكومة الإسلاميّة تهدف إلى تربية البشر في هذا الجوّ، لتسمو أخلاقهم، وليكونوا أقرب إلى الله، وأنْ يقصدوا القرب منه، فحتّى السياسة لا بُدّ فيها من قصد القربة، والقضايا السياسيّة لا بُدّ فيها من قصد القربة، فمن يتحدّث في القضايا السياسيّة، والّذي يكتب عنها، والّذي يُحلِّلها، والّذي يتّخذ القرارات فيها، لا بُدّ لهم من قصْد القربة)[2]

ويبين مراده من [قصد القربة]، فيقول: (عندما يبحث الإنسان ويُطالع الأمور وينظر إلى مدى رضا الله فيها، فإنْ وجد رضا الله في هذا الأمر عندها يُمكنه قصد القربة)[3]

وبناء على هذا، يذكر أنه يمكن أن توضع البرامج التي تساهم في إصلاح الأخلاق، وذلك لكونها ليست صفة لازمة لا يمكن تغييرها، بل هي مثل أي شيء آخر، يمكن تغييره إن توفرت الإرادة لذلك.

وقد أشار إلى هذا المعنى الذي قرره علماء الأخلاق المسلمون، بل أكده القرآن الكريم، فقال: (التحوُّل الأخلاقيّ يعني أنّ يتخلّى الإنسان ويجتنب كلّ رذيلة أخلاقيّة، وكلّ أخلاق ذميمة، وكلّ روحيّة سيِّئة ومرفوضة، ممّا يوجب أذيّة الآخرين، أو تخلّف الإنسان نفسه، وأنْ يتحلّى بالفضائل والسجايا الأخلاقيّة. فالمجتمع الخالي من الحسد والضغينة والحقد، والمفكِّرون الّذين لا يستخدمون فكرهم في التآمر على الآخرين والتزوير والخداع، والمثقّفون وأصحاب العلوم إذا لم يستخدموا علومهم في إلحاق الضرر بالناس ومساعدة أعداء الناس، وكان جميع

---

(١) توجيهات أخلاقية (ص: ١٥).

(٢) توجيهات أخلاقية (ص: ١٥).

(٣) المرجع السابق، (ص: ١٥).

أبناء المجتمع يُريدون الخير لبعضهم)[1]

والطريق الذي يتحقق به ذلك ـ كما يذكر ـ هو مجاهدة النفس وضبط شهواتها وأهوائها لتنسجم مع الشريعة الإسلامية انسجاما كليا، وهو الانسجام الذي يضمن لها التحلي بمحاسن الأخلاق، والابتعاد عن رذائها، يقول: (إنّ الإنسان في أسمى شكلٍ وأكمل حياة هو ذلك الإنسان الّذي يُمكنه التحرُّك في سبيل الله ويرضي الله عنه، والّذي لا تأسره شهواته، ذلك هو الإنسان السالم والكامل. أمّا الإنسان المادّيّ الّذي يقع أسير شهوته وغضبه وأهوائه النفسيّة وأحاسيسه فإنّه إنسان حقير، مهما كان كبيراً على الظاهر وله منصب، فرئيس جمهوريّة أكبر دول العالَم الّتي تمتلك أكبر ثروات العالَم، إذا كان عاجزاً عن لجم شهواته وقمعها، وكان أسير طلباته النفسيّة، فإنّه إنسان وضيع، أمّا الإنسان الفقير الّذي يُمكنه أنْ يتفوّق على شهواته، ويطوي الطريق الصحيح، أي طريق كمال الإنسان وطريق الله، فإنّه إنسانٌ عظيم)[2]

وهو يذكر أن الإنسان بمفرده قد لا يستطيع أن يواجه هذه العقبات التي تحول بينه وبين التخلق، خاصة إن كانت البيئة التي يعيش فيها تزيد وضعه الأخلاقي سوءا، ولهذا كان لإصلاح المجتمع، وللدولة، دورها الكبير في نشر الأخلاق الصالحة، ومواجهة الأخلاق الفاسدة، وكل أنواع الانحراف، يقول: (الأمر الّذي يستوقفني اليوم في بحثِ حياةِ الرَسُولِ الأكرَم ﷺ هو أنَّ نبيَّ الإسلام سعى لتثبيت القيم والأخلاقِ الإسلاميّةِ بشكلٍ كامل في المجتمع، ولتمتزج بروح الناس وعقائدهم وحياتهم وتختلط فيها، لذلك كان يُعطِّر جوّ الحياة بالقيم الإسلاميّة، فقد يُصدر الإنسانُ أوامر أو يُوجِّه توصيات، كأنْ ينصح الناس ويُعلّمهم ويأمرهم ويوصيهم بحسن الخُلق والعفو والصبر والاستقامة في سبيل الله وعدم الظلم والسعي لإقامة العدل والقسط، وعلى رغم أنّ ذلك أمر لازم، لكنّ نبيّ الإسلام كان يُعلّمهم

(١) توجيهات أخلاقية (ص: ١٧)، وهو جزء من كلمة ألقاها في عيد الربيع (٢٠/ ٣/ ١٩٩١ م)

(٢) المرجع السابق، ص١٨، من خطبة الجمعة (١/ ٢/ ١٩٩٧ م)

دروس المعرفة والحياة، كان يُمارس التعليم من جهة، ويُنفِّذ ذلك في سيرته. فمن أجل تثبيت هذه الأخلاق والواجبات الإسلاميّة في المجتمع كان يواجه العقائد الخاطئة للناس، ويُحارب الأحاسيس الجاهليّة ورواسب الأخلاق غير الإسلاميّة ويواجهها، ويُعطي المجتمع شحنات، ويمارس في المناسبات وبأسلوب مناسب الصفة والأخلاق والأسلوب الحسن بشكلٍ كامل، وإذا أراد أيُّ مجتمع أنْ يتطوّر وأنْ يوجد الأخلاق الإسلاميّة الصحيحة في محيطه، فإنّه يحتاج إلى هذا الأسلوب)[1]

وعلى هذا الأساس يفسر ما ورد في القرآن الكريم من اعتبار [التزكية] دورا من أدوار رسول الله ﷺ، فيقول:(ولعلّ المقصود من التزكية الّتي ذُكرت في عدّة آيات قرآنية، بتعبير [يُزَكِّيهِم] بعد عبارة [يُعَلِّمُهُمُ] أو قبلها، لعلّ المقصود في هذه الآيات هو هذا، أي تنقية وتطهير وتزيين الناس، كالطبيب الّذي لا يكتفي بتوصية مريضه أنْ يفعل كذا وكذا، بل يضعه في مكانٍ خاصٍّ، ويُعطيه ما يلزمه من دواء وعلاج، ويُخرج منه ما يضرّه. هكذا كان وضع النبيّ الأكرم ﷺ وهذا أسلوبه طوال ثلاثة وعشرين عاماً من نبوّته، وخصوصاً خلال السنوات العشر الّتي عاشها في المدينة ومرحلة حكم الإسلام وتشكيل الحكومة الإسلاميّة)[2]

وانطلاقا من ذلك كله، القيم الأخلاقية عنده تنتظم في أمرين:

أولهما مراعاة أحكام الشريعة، لأنها من يضع المعايير الأخلاقية وحدودها وموازينها، وليس الأهواء البشرية التي قد تخلط بين الخلق الحسن والخلق السيء.

والثاني: مراعاة الإخلاص والصدق والتجرد لله، والبعد عن الرياء والعجب والغرور، والأخلاق البراغماتية التي تنطلق من المصالح.

وسنشرح كلا المعنيين في المطلبين التاليين:

(١) حديث الولاية، ج ٢،ص ٢٤١.

(٢) المرجع السابق، ج ٢،ص ٢٤١.

١ ـ مراعاة أحكام الشريعة ودورها في إصلاح الأخلاق:

بناء على كون المقصد الأعلى من الشريعة الإسلامية تحقيق الأخلاق في الواقع الإسلامي الفردي والاجتماعي، والسياسي والاقتصادي، بل في كل مجالات الحياة؛ فإن رعاية الشريعة، وعدم تجاوز حدودها هو الكفيل وحده بتحقيق المسلم المتخلق، والمجتمع المتخلق، والسياسي المتخلق، وهكذا لا تمس الشريعة شيئا إلا وأضفت عليه محاسن الأخلاق، وجميل الآداب، كما قال رسول الله ﷺ : (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)[1]

ولهذا لم تكن عقوبة الذنوب قاصرة على تلك السيئات التي تنال الواقعين فيها، وإنما عقوبتها الأكبر في تلك الأخلاق السيئة التي تغرسها في المرتكب لها، وقد تصبح ملكة فيه يصعب عليه الانفكاك منها.

وبما أن التقوى هي الحجاب الأكبر الذي يحول بين المؤمن والوقوع في الذنب، كانت هي الوسيلة الأكبر لتحصيل الأخلاق الطيبة، الظاهرة منها والباطنة.

ولهذا نجد قادة الثورة الإسلامية يركزون في كل المحال على الدعوة للتقوى، لا الفردية وحدها، وإنما الاجتماعية والسياسية وفي كل مجالات الحياة، ومن كلمات القائد الحالي للثورة الإسلامي السيد علي الخامنئي قوله في تحديد مفهوم التقوى، ودورها في حياة المؤمن: (معنى التّقوى هو أنْ يؤدّي الإنسان جميع التكاليف الّتي أمره الله تعالى بأدائها، أنْ يؤدّي الواجبات ويترك المحرَّمات. تلك هي أولى مراتب التّقوى. لذا لا بُدّ من معرفة المحرّمات الإلهيّة والابتعاد عنها وعدم الحوم حولها. وعندما يتمُّ ترسيخ روحيّة التّقوى وتسليم القلب لله والتعامل مع الله وذكر الله والتوجّه والدعاء والتوكُّل في قلب هذا الشابّ التعبويّ المؤمن الجامعيّ أو طالب العلم أو من أيِّ فئةٍ ومدينة وقرية كان، عندها سيُمثّلون الصفّ المرصوص والقويّ الّذي تعجز

---

(١) رواه أحمد ٢/ ٣٨١ (٨٩٣٩)

عن هزّه أيُّ قوّة في العالَم. وهو الضامن لتقدُّم أهداف الإسلام والثورة)[1]

وهو يذكر كل حين بأن التقوى هي الوصفة الربانية التي لا ينال المؤمن ثوابها في الآخرة فقط، بل ينال ثوابها في الدنيا قبل ذلك، يقول الخامنئي: (إنّ التّقوى، هذا العامل العظيم، تؤثّر في جميع ميادين الحياة. لاحظوا القرآن كم أكثر من الحديث عن التّقوى، ليس فقط عندما تموتون وتنتقلون إلى العالَم الآخر ستنالون الأجر من الله، كلّا فالتّقوى تُدير الحياة في هذه النشأة، صحيح أنّ الحياة في هذه النشأة هي الّتي تصنع تلك النشأة. لكنْ ترك التّقوى يجعل الإنسان غافلاً، والغفلة تلطم رأس الإنسان بالأرض)[2]

وانطلاقا من هذا يتحدث عن آثار التقوى الاجتماعية، ودورها في تقدم المجتمع وتحضره، فيقول: (إذا اتّصف الشعب أو الفرد بالتّقوى، فستأتيه كلّ خيرات الدنيا والآخرة. فائدة التقوى لا تنحصر في كسب رضا الله ونيل الجنّة الإلهيّة يوم القيامة، فالإنسان المتّقي يجد فائدة التّقوى في الدنيا أيضاً، فالمجتمع المتّقي، والمجتمع الّذي يختار طريق الله بدقّة، ويتحرّك في هذا الطريق بدقّة، فسينال نِعَم الله في الدنيا أيضاً، وسينال العزّة الدنيويّة أيضاً، وسيلهمه الله العلم والمعرفة بشؤون الدنيا أيضاً. والمجتمع الّذي يتحرّك في طريق التّقوى يكون جوّه سالماً ومفعماً بالمحبّة والتعاون والتنسيق بين أفراده)[3]

ويضرب لهم المثل بتأثير الذنوب حتى لو كانت صغيرة في حصول الهزيمة؛ ومن ذلك ما حصل في معركة أُحُد، فيقول: (كيف يُقعِد الذنب الإنسان؟ مثلاً في معركة أُحُد تحوّل الانتصار إلى هزيمة بسبب التقصير الجماعيّ للمسلمين. أي أنّ المسلمين انتصروا في البداية، لكنّ الرماة الّذين يُفترض أنْ يبقوا عند شقّ الجبل ليحفظوا ظهر الجبهة من النفوذ والتسلُّل،

---

(1) حديث الولاية، ج ٨، ص ٢٣٢..

(2) المرجع السابق، ج ٦، ص ٢١٣..

(3) أخلاق ومعنويت (فارسي)، ص ١١٦.

طمعوا بالغنائم وتركوا متاريسهم وتوجّهوا نحو الساحة، فالتفّ العدوّ من الخلف ونفّذ هجومه، فمزّق المسلمين وكانت هزيمة أُحُد بسبب ذلك. وقد تحدّثت عشرة أو اثنتا عشرة آية من سورة آل عمران عن قضيّة الهزيمة تلك، لأنّ المسلمين كانوا يعيشون اضطراباً شديداً بسبب تلك الهزيمة، وكانت ثقيلة عليهم كثيراً، فجاءت آيات القرآن تلك لتهبهم الاطمئنان وتهديهم، ولتُفهمهم سبب هزيمتهم وسبب ذلك الضعف، إلى أن يصل إلى الآية الشريفة: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، أي ما رأيتموه في معركة أُحُد من استدبار بعضكم للعدوّ وتسبّب بالهزيمة كانت له أسبابه ومقدّماته، فكان هؤلاء يُعانون من ضعفٍ داخليٍّ، فقد أزلّهم الشيطان بمساعدة الأعمال الّتي كانوا قد ارتكبوها من قبل، أي إنّ ذنوبهم السابقة قد تظهر آثارها في الجبهة، في الجبهة العسكريّة أو السياسيّة أو عند مواجهة العدوّ أو عند ممارسة البناء أو في ممارسة التعليم والتربية، وحيث تجب الاستقامة، وحيث يجب الفهم والإدراك الدقيق، وحيث يجب أنْ يكون الإنسان كالفولاذ يقطع ويتقدّم ولا تقف الموانع بوجهه. طبعاً تلك هي الذنوب الّتي لم تمحها التوبة النصوح والاستغفار الحقيقيّ)[1]

ولهذا يخاطب المسؤولين كل حين من موقع مسؤوليته كولي عليهم بالدرجة الأولى؛ يحذرهم من أن تحيق بهم أمثال تلك الهزائم بسبب تقصيرهم في تحقيق التقوى؛ فيقول: (أينما كنتم، ومهما كان عملكم، وأيّة مسؤولية تحمّلتم، وأيّ شأن من الشؤون الاجتماعيّة كان لكم، يجب أنْ تنصبَّ همّتكم في الدرجة الأولى على نيل رضا الله وأداء التكليف الإلهيّ، وذلك هو التّقوى، فالتّقوى هي أنْ تُقدموا على أداء التكليف وتحترزوا من الانحراف والضياع. إذا وجد فيكم هذا الحسّ، وبذلتم الهمّة والسعي، وخطوتم أوّل خطوة، فسيُعينكم الله تعالى في الخطوة

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

التالية)[1]

ويخبرهم عن التقوى وأنها الكفيلة بكل انتصار ونجاح يحققونه، فيقول: (كلّما علت مناصبنا احتجنا إلى التّقوى أكثر. والتّقوى هي الّتي تنصر الإنسان في ساحة الجهاد أيضاً. والتّقوى هي الّتي نصرتكم في ساحة المواجهة مع الاستكبار وخلال سنوات الثورة حتّى انتصرتم في مثل هذه الأيّام من عام ١٩٧٩ م. لقد انتصرتم بتقوى ذلك القائد الّذي لا يهتمّ أبداً إلّا بالأوامر الإلهيّة والتكليف الشرعيّ، وبتقوى كلّ واحد منكم يا أبناء الشعب الّذين تخلّيتم عن أهوائكم ومصالحكم الشخصيّة من أجل الله)[2]

ويذكرهم بما حصل لهم أيام الثورة حين تحققت فيهم التقوى؛ فمن الله عليهم بالانتصار، يقول: (تذكرون في تلك الأيّام كيف توجّهت القلوب كلّها باتجاه الهدف المقدّس، لم يذكر أحدٌ نفسه، لم يُفكِّر أحدٌ باكتناز المال، لم يُفكِّر أحدٌ بزيادة ثروته، لم يُفكِّر أحدٌ بعملٍ أو منصب، لم يُفكِّر أحدٌ باستباق الآخرين، بل كلُّ واحدٍ كان يُفكِّر في تكليفه الشرعيّ والإسلاميّ والثوريّ فيؤدّيه، علينا أنْ نقوم اليوم بذلك أيضاً)[3]

وعندما يحلل ما حصل للغرب من مآس وانحراف عن الإنسانية والقيم المرتبطة بها، يجعل سبب ذلك في هجر التقوى، وعدم التزامهم بها، يقول: (التّقوى هي مفتاح السعادة الدنيويّة والأخرويّة، إنّ البشريّة الضائعة الّتي تئنُّ من أنواع الصعاب والآلام الشخصيّة والاجتماعيّة، تُعاني من سياط عدم التّقوى والغفلة وعدم الالتفات والغرق في وحول الشهوات الّتي أُعدت لها. فالمجتمعات المتخلّفة أمرها معلوم، لكنْ المجتمعات المتقدِّمة الّتي تحسُّ بالسعادة في بعض نواحي حياتها بسبب تنبّهها ويقظتها في بعض شؤون حياتها، تُعاني

(١) المرجع السابق، ص١١٦.

(٢) المرجع السابق، ص١١٦.

(٣) المرجع السابق، ص١١٧.

أيضاً من الفراغ ومن النقص المميت الّذي يُعبّر عنه الكتّاب والخطباء والفنّانون بمائة طريقة وتعبير)[1]

وهكذا نرى الخميني في وصيته، وعند حديثه في البند السابع من بنود الوصية عن السياسة الداخلية والأحزاب والانتخابات والمبادئ التي تحكمها، يقول: (من الأمور الضرورية أيضاً، تديّن نواب مجلس الشورى الاسلامي، فقد رأينا جميعاً أيّة إضرار محزنة لحقت بالإسلام وبإيران نتيجة عدم صلاحية مجلس الشورى وانحرافه منذ الفترة التي تلت النهضة الدستورية وحتى عهد النظام البهلوي المجرم، والتي كان سواها وأخطرها عهد ذلك النظام الفاسد المفروض. يالها من مصائب وخسائر مدمرة حلت بالبلاد والشعب على أيدي هؤلاء العبيد التافهين المجرمين، لقد أدى وجود أكثرية مصطنعة مقابل أقلية مظلومة خلال الخمسين عاماً الأخيرة ـ من العهد البائد ـ إلى تمكن إنجلترا والاتحاد السوفيتي وأمريكا بعد ذلك من تمرير كل ما أرادوه على أيدي هؤلاء المنحرفين الغافلين عن الله مما جر البلاد الى حافة الدمار والانهيار. فمنذ ما تلا الحركة الدستورية لم يطبق شيء تقريباً من مواد الدستور الأساسية، وقد تم ذلك قبل عهد رضا خان عبر المأمورين للغرب وحفنة من الباشوات والإقطاعيين، وعبر النظام السفاك وحواشي البلاط وأزلامه في عهد النظام البهلوي)[2]

وبناء على هذه التجربة القاسية التي ذكرها الخميني، والتي مرت بها إيران دعا إلى التشدد في اختيار النواب، والاهتمام بالتزامهم الديني والأخلاقي حتى لا يخترقهم العدو، ويمرر مشاريعه التدميرية من خلالهم، يقول في ذلك: (أما الآن، وحيث أصبح مصير البلاد ـ وبلطف الله وعنايته وهمة الشعب العظيم ـ بأيد المواطنين أنفسهم، حيث أصبح النواب منبثقين من سواد الجماهير يتم انتخابهم لمجلس الشورى الإسلامي دون تدخل الحكومة أو الباشوات،

---

(١) خطاب ألقاه خلال لقائه بقادة قوات حرس الثورة الإسلاميّة (١٩/ ٩/ ١٩٩٥ م)

(٢) صحيفة الإمام، ج ٢١، ص: ٣٧٥.

فإن المؤمل أن يحول التزامهم بالإسلام وحرصهم على مصالح البلاد دون وقوع أي انحراف، لذا فإني أوصي أبناء الشعب أن يصوتوا في كل دورة انتخابية ـ حاضراً ومستقبلاً ـ لصالح المرشحين الملتزمين بالإسلام والجمهورية الإسلامية انطلاقاً من إرادتهم الصلبة والتزامهم بأحكام الإسلام وحرصهم على مصالح البلاد)(١)

ثم ذكر أن العادة جارية بأن أمثال هؤلاء لا يكونون من الطبقة المترفة المستغرقة في الدنيا، بل يكونون من عامة الناس، وهم لذلك أكثر احتكاكا بهم، وأكثر إحساسا بحاجاتهم، يقول: (ولا شك أن مثل هؤلاء المرشحين يكونوا غالباً من الطبقات الاجتماعية الوسطى ومن بين المحرومين غير المنحرفين عن الصراط المستقيم نحو الغرب أو الشرق، ومن غير الماليين نحو المدارس العقائدية المنحرفة، ومن المتعلمين المطلعين على مجريات الامور المعاصرة والسياسات الإسلامية)(٢)

٢ ـ مراعاة الإخلاص ودوره في إصلاح الأخلاق:

يعتبر الإخلاص وما يلزم عنه من التجرد والصدق ركنا أساسيا لا يمكن أن تقوم الأخلاق من دونه، ذلك أن المرائي والمعجب والمغرور مهما فعل من خصال يظل أسير رؤية الناس له، أو أسير رؤيته لنفسه، بينما المخلص ينطلق منه الخلق بسهولة ويسر، وفي الخلوة والجلوة، وفي كل الأحوال، بل لا يشعر أصلا به، لأنه فطري وبديهي عنده، وليس فيه أدنى تكلف.

ولهذا نرى قادة الثورة الإسلامية يركزون في خطبهم لعامة الشعب على الإخلاص؛ لأنه لا يمكن أن تقوم دولة من دون إخلاص أهلها، ولا يمكن أن تستقيم علاقات المجتمع من دون أن يكون الإخلاص هو المحرك الدافع لها.

---

(١) المرجع السابق، ج ٢١، ص: ٣٧٥.

(٢) المرجع السابق، ج ٢١، ص: ٣٧٥.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الخميني في خطاب عام له ألقاه على القوات المسلحة وغيرها بعد انتصاراتها على الحرب الموجهة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية: (لا تتوقعوا انتم أيها المقاتلون أن أكون أنا أو أي شخص آخر قادرا على تكريمكم، فالله هو الذي اشتراكم، حيث قدمتم كل ما تملكون حتى الروح وهي أغلى ما تملكون في سبيل الله، سواء منكم من استشهد ولقي الله أن شاء الله أو أنتم الموجودون هنا، لقد حققتم أمرين ولا يستطيع أحد من البشر أن يكرمكم على ذلك، الأول هو أنكم وضعتم أعظم ما تملكون وهو الحياة على طبق الإخلاص، والآخر هو أنكم قدمتم هذه الهدية مخلصين؛ فالأساس هو الإخلاص الذي تجلى فيكم، وبهذا الإخلاص والإيثار ضمنتم الجمهورية الإسلامية، فالانتصارات التي تحققت على أيديكم خصوصا في الفتح المبين، لا يمكن قياسها بأي معيار كان، ولا يستطيع أي لسان أن يعبر عنها ويصفها، لكن الأهم من كل هذا هو صدقكم وإخلاصكم عند الله تعالى، فالإيثار إخلاصا أهم من كل شيء عند الله)[1]

ويضرب لهم المثل على قيمة الإخلاص ودوره الجوهري في أي عمل من الأعمال الصالحة بما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا (٩) إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ٨ – ١٠]

ويعلق عليها بقوله: (فالإطعام في حد ذاته ليس شيئا مهما، خاصة عندما يكون بقرص من خبز الشعير، بل المهم أن يكون ذلك (على حبه)؛ فالإخلاص والحب اللذان تملكانهما لهما القيمة عند الله تعالى، ولا يستطيع أحد وصفهما، لأنكم تضحون بأرواحكم، وهناك الكثيرون يفعلون ذلك في أمور منحرفة، فالعمل واحد في الشكل لكن المعنى والفحوى يختلفان، والمعيار

(١) المرجع السابق، ج١٦، ص: ١٤٩.

هو فحوى العمل وليس شكله) [1]

. وهكذا يضرب لهم المثل ببطولات الإمام علي، ومواقفه في الإسلام؛ فيقول: (السيف الذي جرده الإمام علي، وضرب به ذلك الشخص وقتله. هو ما يقع في كل مكان وقد فعل ذلك كثير من الناس ويفعلون. والقيمة ليست هنا، بل القيمة هي ما كانت في قلب علي أبي طالب وما كان يدور في ذهنه ودرجة الإخلاص الذي كان في عمله.. إن درجة الإخلاص هي التي جعلت تلك الضربة أفضل من عبادة الثقلين، أي عبادة الإنس والجن) [2]

ثم يدعوهم إلى المحافظة على نعمة الإخلاص التي لا تعدلها أي نعمة، لأن جزاءها عند الله أعظم الجزاء؛ فيقول: (يا أعزائي حافظوا على هذه النعمة التي منحكم الله إياها وغيركم بفضله الذاتي وبيد غيبية وجعلكم مخلصين لذاته يضحون بكل ما عندهم وبأرواحهم في سبيل الله ﴿إِنَّ اللهَّ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهَّ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهَّ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]، فالجنة التي منحكم المشتري ليست كالجنة التي يعطيها للآخرين، وأرجو أن تكون هذه الجنة جنة اللقاء، وأرجو أن يستضيفكم المشتري عنده، حيث أن أولياء الله في الدار الآخرة لا يرجون غير الله، حيث يصرفون النظر عن نعم الجنة، ويرغبون في لقاء الحق تعالى، وأنتم حيث تضحون بأرواحكم وتتوجهون إلى ساحات الحرب بهدف الشهادة وتدافعون عن الإسلام وتزرعون اليأس في الدول الطامعة في هذا البلد، إنما تقومون بعمل قيم ونفيس جدا، لكن الأفضل من ذلك هو إخلاصكم وإيثاركم في سبيل الله، فهو أسمى من كل قيمة لكم. ولا يمكن قياس هذا الإيثار

(١) المرجع السابق، ج١٦، ص: ١٤٩.

(٢) المرجع السابق، ج١٦، ص: ١٥٠.

والإخلاص في ميزان عالم الغيب بل يقاس ويعرف عند الله تعالى)[1]

وهكذا نراه في حديثه مع العمال والطلبة والمسؤولين وكل الجهات يدعوهم إلى الإخلاص، والتوجه بصدق لله، وعدم انتظار أي جزاء من أحد، لأن المكاسب الحقيقية لا تتحقق إلا لمن صدق مع الله، وقصد وجهه الكريم.

وهكذا نرى خليفته الولي الفقيه المعاصر السيد علي الخامنئي لا يدع مناسبة إلا ويذكر فيها بالإخلاص، ومن ذلك قوله في التعريف بالإخلاص وبيان الآثار التي يحدثها في الواقع: (الإخلاص هو أنْ يؤدّي الإنسان عمله لله ومحبّةً في أداء الواجب، وأنْ لا يعمل الإنسان من أجل هوى النفس، ولتحصيل المال والثروة، ونيل المنصب والسمعة وحكم التاريخ والدوافع النفسيّة، وإشباع صفة الحسد والطمع والحرص والزيادة، بل أنْ يؤدّي واجبه لله ولأداء الواجب محضاً، هذا هو معنى الإخلاص، وهكذا يتقدّم العمل. إنّ مثل هذا العمل كالسيف البتّار يُزيل كلّ الموانع عن طريقه، والإمام الخميني كان مجهّزاً بهذا السلاح، حيث قالها عدّة مرّات: إنّي لن أغضّ الطرف عن أقرب المقرّبين إليّ إذا خطوا خطوة خلافاً للحقّ، وهكذا كان حقّاً، وقد أظهر في المواقع الحسّاسة أنّ المهمّ بالنسبة إليه هو أداء الواجب، لقد أظهر ذلك في العلن وفي الوحدة، وفي الأعمال الكبيرة والصغيرة، وأضحى فعله ذاك درساً لمريديه وأبنائه وتلامذته، ممّا جعلهم يسطّرون المعاجز في جبهات الحرب بهذا السلاح نفسه)[2]

ويبين لهم أن أهم مظهر للإخلاص الحقيقي أن يتجرد الشخص من نفسه وكل أهوائها، وأن لا يقصد من العمل إلا الله، حتى لو نسبت أعماله وكل جهوده لغيره، فهو لا يبالي لأنه لم يرد بها إلا الله تعالى، ويحكي في ذلك أنه قرأ عن بعض كبار أهل السلوك والمعرفة في رسالة له

---

(١) المرجع السابق، ج١٦، ص: ١٥٠.

(٢) توجيهات أخلاقية (ص: ٢٧)، والخطاب ألقاه خلال الاجتماع الكبير لقوات التعبئة الشعبية بذكرى تشكيلها (٢٥/ ١١/ ١٩٩٧.

قوله: (لو افترضنا محالاً أنّ جميع الأعمال الّتي قام بها نبيُّ الإسلام المكرّم ﷺ والتي كان ينوي القيام بها، كان عليه أن يؤدّيها باسم أحدٍ آخر، فهل كان نبيُّ الإسلام سيسخط من ذلك؟ وهل كان سيرفض القيام بها لأنّها ستتمّ باسم غيره؟ هل كان الأمر كذلك؟ أم أنّ هدفه كان أنْ تتمّ تلك الأعمال، وليس مهمّاً بأيِّ اسم ستتمّ؟ إذاً فالهدف هو المهمّ، أمّا الشخص و(أنا) و(نفسي) فليست مهمّة عند الإنسان المخلص، فلديه الإخلاص ولديه الاعتماد على الله، ويعلم أنّ الله تعالى سيغلّب هذا الهدف، لأنّه قال: ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣] ، وكثير من هؤلاء الجنود الغالبين يسقطون شهداء في ساحة الجهاد ويرحلون، ورغم ذلك قال: ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ ، فالغلبة لهم رغم ذلك) (١)

وهو يذكر في مواطن كثيرة أن كل ما تحقق لإيران من انتصارات على أعدائها الذين اجتمعوا عليها يريدون سحقها لم يتحقق لولا إكسير الإخلاص والصدق الذي تحلى به أبناء الشعب الإيراني؛ فصبروا على الحصار، وقدموا كل شيء من أجل الدفاع عن وطنهم؛ فيقول: (بلطف الله وبسبب جهاد الجماهير وإيمانهم وإخلاصهم فقد فشلت جميع الحسابات الدوليّة. هذا هو فعل الله، وإلاّ فمن الّذي قام بذلك؟ أنتم؟ وهل هناك من يُمكنه أنْ يدّعي أنّه قام بذلك؟ كلّا، لا أحد يُمكنه ذلك. إنّ الحركة المخلصة والجهاديّة للجميع هي الّتي فعلت ذلك. كما أنّ انتصار الثورة الإسلاميّة ليس لأحدٍ ما أنْ ينسبه لنفسه. والإمام الخميني بعظمته وبشخصيّته وقيادته الّتي لا تُجاريها أيّة قيادة معاصرة في العالَم، وله كلُّ الحقّ في أعناقنا، لكنّه لم ينسب النصر لنفسه أبداً. وإذا دقّقنا في الأمر لوجدنا أنّ الأمر كذلك، لأنّه كان يُشكِّل في الحقيقة وسيلة إلهيّة للناس. فحركة الناس العظيمة والإخلاص والتضحيات أدّت إلى الانتصار هنا.. فالقدرة الإلهيّة طريقها الإخلاص. عليكم أنْ تخطوا هذه الخطوة بالإخلاص والتسامح والوحدة والأخوّة، ولا يتحرّك أحدٌ لنيل السلطة، وليتحرّك الجميع في سبيل الله، وأنْ تكون

---

(١) توجيهات أخلاقية (ص: ٢٨)، والخطاب ألقاه خلال لقائه بأعضاء الحرس والتعبئة (٢٢/ ١١/ ١٩٩٨ م)

النيّة لله في كلِّ عمل، فإنْ أضحت الأمور هكذا، فإنّ الله تعالى سيُبارك هذه الخطوة ويجعلها على أفضل وجه)[1]

وبناء على هذا يذكر أن الإخلاص هو الترياق الذي تحل به المشاكل، وتفتح به كل الأبواب، وتصد به كل الهجمات، يقول: (علاج كلِّ مشاكلنا هو الإخلاص. فإنْ كان هناك إخلاص فستزول كلُّ الأمور الّتي تؤذي حالياً نظامنا ومجتمعنا، فالإخلاص في العمل سيؤدّي إلى تعميق الوحدة)[2]

وهو يبين أن أعظم المكاسب التي تحققت في إيران بعد الثورة ليس ذلك الوقوف في وجه أعدائها، ولا تحكمها في وضعها، وسيرها التصاعدي نحو التطور في جميع المجالات، وإنما في بناء الإنسان، وتوفير عنصر الإخلاص فيه، يقول: (لله الحمد، فإنّ نسبة كبيرة من هذه المعايير موجودة في بلدنا، ومن الأفضل أنْ نتطوّر في هذا المجال، فالبلد الّذي يمتلك هذه الخصائص، من طالبه الجامعيّ إلى تاجره ومتنوّره وعالمه ودولته، وبهكذا إيمان ودافع ووحدة، فلن تتمكّن لا أمريكا ولا عشر قوى كأمريكا أنْ تنال من شعرة من رأس أحد أبنائه في مواجهتها وعدوانها على مثل هذا الشعب في ساحة السياسة الدوليّة)[3]

هذه بعض النماذج عن خطابات وبيانات قادة الثورة الإسلامية في دور الإخلاص في تحقيق جميع المكاسب الدنيوية والأخروية، وعلى جميع الأصعدة الشخصية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وكل المجالات.

وهي تبين لنا قيمة وجود الولي الفقيه في الدولة، فهو لا يقوم فقط بدور المراقبة، ولا سن القوانين، ولا التحكم في المؤسسات المختلقة، وإنما يقوم قبل ذلك وبعده بدور الأب الناصح،

---

(١) حديث الولاية، ج ٦، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ج ٥، ص ١٩٩٠..

(٣) من بيانه بمناسبة اليوم العالميّ لمقاومة الاستكبار العالميّ (٠٣/ ٠١/ ١٩٩٦ م.

والشيخ المربي، والداعية الهادي، وهي أدوار لا يمكن أن يقوم بها أي سياسي في الدنيا.

ولذلك فإن قيمة الولي الفقيه تتجاوز بكثير الدور السياسي، فهو ليس إلا جزءا بسيطا من وظائفه؛ فوظيفته الحقيقية هي الإشراف الكلي على كل ما في الدولة ابتداء من أفرادها بتربيتهم وتوجيههم وإصلاحهم، وانتهاء بالإشراف على كل المؤسسات بنصحها وتوجيهها وتقويم معوجها، وإصلاح فاسدها.

الفصل السابع

ولاية الفقيه.. والقيم الحضارية

مثلما رأينا الاختلاف الشديد في مفهوم الجمهورية، والحرية، والأخوة، والمساواة، وغيرها من المفاهيم في الفصول السابقة، بين رؤية نظام ولاية الفقيه، وغيره من الأنظمة؛ فسنرى في هذا الفصل نفس هذا الاختلاف في مفهوم الحضارة، والقيم المرتبطة بها.

ذلك أن نظام ولاية الفقيه، يحاول الجمع بين المادة والروح، وبين الدين والحياة، وبين الفرد والمجتمع، بخلاف سائر الأنظمة التي تركز على المادة المجردة عن الروح، أو الحياة المجردة عن الدين، أو الفرد المجرد عن المجتمع، أو المجتمع المجرد عن الفرد.

ولهذا نلاحظ التنافر الشديد بين النظام الإيراني، والأنظمة الغربية؛ فلا هو يتقبلها، ولا هي تتقبله، بل إنها لا تكتفي بعدم تقبله، وإنما تستعمل كل الوسائل لحربه وتشويهه، وتستعمل كل أدواتها لتحقيق ذلك، لاعتقادها أن انتشار نموذجه سيقضي عليها تماما، لأنه يمسك بكل ما تحن إليه البشرية من قيم، من غير أن يفرط في مكتسبات الحضارة الحديثة.

وهو كذلك يستعمل الوسائل التي تعود عليها لإقناع جماهير شعبه، أو المقتنعين بمبادئه، بأن هذه الحضارة حضارة عرجاء عمياء، تتكئ على المادة وحدها، وتهمل الروح، ولذلك لا يمكن أن يرجى منها خير، ولا يمكن أن تتشرف بتخليص البشرية، وكيف تخلصها، وهي نفسها تحتاج إلى من يخلصها.

وقد أشار إلى هذه المعاني السيد علي الخامنئي، فقال: (دعوتنا هي إيجاد حضارة تستند إلى المعنويات، وتعتمد على الله وعلى الوحي الإلهي، وعلى التعليم الربّاني والهداية الإلهية. فلو استطاعت الشعوب الإسلامية اليوم ـ حيث إن الكثير من هذه الشعوب بحمد الله استيقظ

ونهض ـ أن تؤسّس مثل هذه الحضارة، فإنّ البشرية ستصبح سعيدةً. وهذا ما تدعو إليه الجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية. إنّنا بصدد مثل هذه الحضارة)[1]

وهو يذكر دائما أن من أهداف الثورة الإسلامية الكبرى تحقيق الحضارة الإسلامية بصيغة جديد في الواقع، متوافقة مع الإسلام المحمدي الأصيل، لتكون نموذجا للبشرية، يدلها على الهداية، ويخلصها من آفات الحضارة الغربية، يقول: (لو أخذنا التقدّم من جميع الأبعاد بمعنى بناء الحضارة الإسلاميّة الجديدة ـ ففي النهاية يوجد مصداقٌ عينيّ وخارجيّ للتقدّم وفق المفهوم الإسلاميّ ـ هنا سنقول إنّ هدف شعب إيران، وهدف الثّورة الإسلاميّة، هو عبارة عن إيجاد حضارة إسلاميّة جديدة)[2]

ويبين المرتكزات التي تقوم عليها هذه الحضارة الجديدة، فيذكر أنها تقوم على ركيزتين[3]:

أولاهما: تتعلّق بالأداة والوسيلة، ويقصد منها (تلك القيم التي نطرحها اليوم تحت عنوان تطوّر البلد: العلم، والاختراع، والصّناعة، والسياسة، والاقتصاد، والاقتدار السياسيّ والعسكريّ، والشأنيّة الدولية، والإعلام وأدواته، فكلّ ذلك هو من قسم أداة الحضارة ووسيلتها)[4]

وهو يذكر أن إيران لم تقصر في تطورها في هذه الجوانب، بحسب الوسائل والزمن المتاح، يقول: (لقد أُنجزت أعمالٌ كثيرة وجيّدة، سواء في المجال السياسيّ أو العلميّ أو القضايا الاجتماعيّة، وفي مجال الاختراعات، وما شابه إلى ما شاء الله على مستوى البلد ككل. ففي هذا القسم المتعلّق بالأداة والوسيلة، حصل تطوّرٌ جيّدٌ في البلاد بالرغم من كلّ الضغوط والحظر

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٢٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩٤.

(٣) المرجع السابق، ص٤٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص٤٩٤.

وأمثاله) [1]

وثانيهما: تتعلق بالمضمون والأساس والأصل، ويعتبرها الركيزة الحقيقية للحضارة، فيقول: (أمّا القسم الحقيقيّ فهو تلك الأمور التي تشكّل مضمون حياتنا، وهو نمط الحياة الّتي تحدّثنا عنه. فهذا هو القسم الحقيقيّ والأساسيّ للحضارة، كقضيّة الأسرة، ونمط الزواج، ونوع المسكن واللباس ونمط الاستهلاك، ونوعيّة الغذاء والطبخ والترفيه، ومسألة الخطّ، واللغة، وقضيّة التكسّب والعمل، وسلوكنا في محلّ العمل والجامعة وفي المدرسة، وفي النشاط السياسيّ وفي الرياضة، وفي الإعلام الخاضع لإرادتنا، وفي سلوكنا مع الأب والأم، ومع الزوج والأبناء ومع الرئيس والمرؤوس والشرطة والعامل الحكوميّ، وفي أسفارنا ونظافتنا وطهارتنا وسلوكنا مع الصديق والعدوّ والأجنبيّ، فكلّ هذه ترتبط بالقسم الأساسيّ للحضارة التي تمثّل صلب حياة الإنسان) [2]

وهو يذكر أن أحكام الشريعة تنطوي على كل ما يرتبط بهذا القسم، وتفي به، وبكل ما يحتاجه من تفاصيل، يقول: (إنّ الحضارة الإسلاميّة الجديدة ـ ذاك الشيء الذي نريد التطرّق إليه ـ في قسمها الأساسيّ تتشكّل من هذه الأمور؛ فهذه هي المضامين الأساسيّة للحياة، وهذا هو الشيء الذي يُعبّر عنه في المصطلح الإسلاميّ بـ [العقل المُعاش[3]]؛ فالعقل المُعاش لا ينحصر بتحصيل المال وإنفاقه وكيفيّة تأمينه وصرفه، كلّا، فكلّ هذه السّاحة الواسعة التي ذُكرت تُعدّ من العقل المُعاش، وتوجد في كتبنا الروائيّة الأصيلة والمهمّة أبوابٌ تحت عنوان [كتاب العِشرة]، فكتاب العشرة يتناول هذه الأمور. وفي القرآن الكريم نفسه توجد آياتٌ كثيرة

---

(١) المرجع السابق، ص٤٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩٥.

(٣) ويراد به: حسن التدبير وإتقان العمل والحكمة في ابتغاء الوسيلة والتصرّف وفق مقتضيات العقل والحكمة، كما رد في نهج البلاغة: أوحى الله إلى داود عليه السلام: (إذا رأيت عاقلاً فكن له خادماً)

ناظرةٌ إلى هذه الأمور) [1]

وهو يستعمل الأساليب المعاصرة في شرح هذا المعنى، فيذكر أن هذا القسم يشبه قسم البرمجيّات (software) في عالم الكمبيوتر، أما القسم الأوّل، فيرتبط بالأجهزة والأدوات، وهو لذلك يشبه القسم الصلب فيها (hardware)

وبناء على هذا التشبيه المبسط والبليغ في نفس الوقت يذكر أن التحضر يقتضي كلا الركيزتين، وإن كانت حاجته إلى الركيزة الثانية أكبر، ذلك أنه ـ كما يذكر ـ (لو أنّنا لم نتقدّم في هذا القسم المتعلّق بمتن الحياة، فإنّ كلّ أنواع التطوّر التي حقّقناها في القسم الأوّل لا يمكنها أن تنقذنا، ولا يمكنها أن تمنحنا الأمن والطمأنينة النفسيّة، كما لاحظتم كيف أنّها لم تتمكّن من ذلك في الغرب. فهناك توجد الكآبة واليأس والإحباط والدمار الداخليّ وانعدام أمن الناس في المجتمع وفي الأسرة، واللاهدفيّة والعبثيّة بالرغم من وجود الثروة والقنبلة النوويّة والأنواع المختلفة للتطوّر العلميّ، والقوّة العسكريّة. فأساس القضيّة هو أن نتمكّن من إصلاح الحياة في جوهرها ومضمونها، وإصلاح هذا القسم الأساسيّ للحضارة) [2]

وهو على عكس ما أشاد به من تطور في الأساس المادي من الحضارة في إيران، يرى أن الأساس الثاني يحتاج إلى المزيد من الجهد، باعتباره أصعب الجوانب، وأهمها، يقول: (بالتأكيد، لم يكن تطوّرنا في الثورة في هذا المجال تطوّراً ملحوظاً؛ فلم يكن تحرّكنا في هذا المجال مشابهاً للتحرّك الّذي حصل في القسم الأوّل، فلم نتطوّر) [3]

ولذلك يدعو إلى معالجة الأسباب والعقبات التي تحول دون تحقيق الجانب الثاني؛ فيقول: (يجب علينا أن نحدّد الآفّات، فلماذا لم نتطوّر في هذا القسم؟ .. وبعد كشف العلل

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٤٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص٤٩٥.

والأسباب ننهض لتناول كيفيّة معالجة هذه الأمور. فعلى من تقع هذه المهامّ؟ إنّها تقع على عاتق النخب ـ النخب الفكريّة والسياسيّة ـ وعلى عاتقكم وعلى عاتق الشباب. فلو وُجد في بيئتنا الاجتماعيّة الخطاب الناظر إلى رفع الآفات في هذا المجال، يمكن الاطمئنان إلى أنّنا سنحقّق تقدّماً جيّداً في هذا القسم، بالنظر إلى النّشاط الموجود في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة وفي شعب إيران، والاستعداد الحاصل. حينها سيصبح تألّق شعب إيران وانتشار الفكر الإسلاميّ لشعب إيران والثورة الإسلاميّة الإيرانيّة في العالم أسهل. يجب علينا أن نحدّد الآفات وبعدها نقوم بالعلاج) (١)

وبذلك فإن الحضارة ـ كما يتصورها قادة الثورة الإسلامية ـ تقوم على جناحين: جناح العلماء والباحثين والتقنيين، وجناح الفقهاء والفلاسفة والمفكرين.. فكلاهما له دوره الكبير في هذه الحضارة.

والأمر يشبه في ذلك نظام الولي الفقيه نفسه، والذي يعتمد على الحكومة الإلهية، كما يعتمد في نفس الوقت على الجمهورية، والقابلية الشعبية.

ويذكر الأصناف التي يمكن أن تؤدي دورها في رعاية الجانب الروحي من الحضارة، فيقول: (النخب مسؤولون، وكذلك الحوزة والجامعة والوسائل الإعلاميّة والمنابر المختلفة ومديرو الكثير من الأجهزة، وخصوصاً الأجهزة العاملة في المجال الثقافيّ والتربية والتعليم. وأولئك الذين يخطّطون للجامعات أو المدارس في المجال التعليميّ هم مسؤولون في هذا المجال. والذين يحدّدون المناهج التعليميّة ومخططات الكتب الدراسيّة، هم أيضاً مسؤولون. فكلّ هذه تمثّل مسؤوليةً واحدةً ملقاة على عاتق الجّميع. يجب علينا أن نستنفر جميعاً ونعلي الصوت. في هذا المجال يجب علينا أن نعمل وأن نتحرّك) (٢)

---

(١) المرجع السابق، ص٤٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩٦.

وردا على ما يذكره المغرضون الذين يريدون عزل الدين عن الحياة، وعزل القيم عن الحضارة، يذكر أنه لا يمكن أن تقوم أي حضارة من دون أيديولوجيا، حتى لو كانت أيديولوجيا مادية، يقول: (لا يوجد أيّ شعبٍ يدعو إلى بناء حضارة، يمكنه أن يتحرّك من دون أيديولوجيّا. ولم يحدث مثل هذا سابقاً. لا يوجد أيّ شعبٍ يمكن أن يكون صانعاً للحضارة من دون أن يكون ممتلكاً لأيّ فكرٍ أو أيديولوجيّا أو مذهب. تلك الأمور التي تشاهدونها اليوم، والتي أوجدت الحضارة المادّية في العالم، إنّما تحقّقت من خلال الأيديولوجيّا، وقد صرّحوا بذلك وقالوا نحن شيوعيّون، وقالوا نحن رأسماليّون، وقالوا نحن نعتقد بالاقتصاد الرأسماليّ، وطرحوه واعتقدوا به وسعوا نحوه. بالطبع لقد تحمّلوا المتاعب ودفعوا الأثمان. فدون امتلاك مذهب أو فكر أو إيمان، وبدون السعي من أجله والإنفاق عليه، لا يمكن صناعة الحضارة)[1]

وبذلك يذكر أنه على من يريد أن يبني حضارة جديدة أن يمتلك قبل ذلك أيديولوجيا صحيحة وقوية ومبتكرة يمكنه أن يجعلها أساسا لتحضره، ذلك أنه لا يمكن أن تقوم حضارة شعب يعتمد على غيره، أو يقلد غيره تقليدا مذلا، يقول: (بالطّبع، بعض الدّول مقلّدة، إذ أخذ من الغرب ومن صنّاع الحضارة المادّيّة شيئاً وشكّل حياته على أساسه. أجل، إنّ هؤلاء من الممكن أن يصلوا إلى بعض أنواع التقدّم، وإلى تقدّمٍ شكليّ وسطحيّ، ولكنّهم مقلّدون وليسوا صنّاع حضارة، فهم فاقدون للجذور وعرضةً للآفات. فلو حصل إعصارٌ ما فإنّهم سيزولون لأنّهم فاقدون للجذور. وبالإضافة إلى أنّهم بنوا أعمالهم على التقليد، والتقليد سيطيح بهم، فهم سينالون، بعض منافع الحضارة المادّيّة الغربيّة دون أن يكون الكثير منها من نصيبهم، لكنّ جميع آفاتها وأضرارها ستكون من نصيبهم. أنا لا أريد أن آتي على ذكر أسماء الدول. هناك بعض الدول التي يطرحها بعض مثقّفينا كنماذج تُحتذى في النموّ الاقتصاديّ في كلماتهم وكتاباتهم. أجل، من الممكن أنّهم قد حصلوا على صناعة، وحقّقوا تقدّما في مجالٍ ماديّ أو في مجالٍ علميٍّ

---

(١) المرجع السابق، ص٤٩٩.

وصناعيّ، لكنّهم مقلّدون أوّلاً، وقد وُسمت جباههم بمذلّة التقليد وشينه. وبالإضافة إلى هذا، فإنّهم يعانون من جميع آفات الحضارة الماديّة للغرب، ولكنّهم فاقدون لأكثر منافعها. واليوم نرى الحضارة الماديّة الغربيّة تظهر ما أوجدته من مشاكل للبشريّة ولأتباعها)(١)

وهو يقصد بهذا أولئك الذين ينفرون من الدين، ويتصورون أنه حجاب دون تحقيق الحضارة، أو يختصرون دورهم في الشؤون البسيطة التي لا علاقة لها بالحياة، يقول: (في يومنا هذا وفي البيئات الثقافيّة، يوجد أشخاصٌ يحذّروننا من الشعارات الدينيّة بأشكالٍ وطرق مختلفة، ويشكّكون بمرحلة ذروة الشعارات الدينيّة التي حصلت في السنوات العشر التي تلت الثورة، وهم اليوم يوهمون أنفسهم بشأن تكرار الشعارات الدينيّة والشّعارات الثوريّة والإسلاميّة، ويريدون أن يلقوا هذه الأوهام في قلوب الآخرين ويقولون: أيّها السيّد إنّ هذا مكلفٌ وموجعٌ للرأس، ويستتبع الحظر والتهديدات. وإذا أحسنا الظّنّ بهم، نقول إنّهم لم يطالعوا التاريخ؛ فلو كانوا قد قرأوا التّاريخ، واطّلعوا على ما جرى وما بدأت به الحضارات وانطلقت منه، ومنها هذه الحضارة الماديّة الغربيّة التي تريد اليوم أن تسيطر على العالم، لما قالوا مثل هذه الكلام)(٢)

وهو يحذر هؤلاء الدعاة التنويريون أو الحداثيون من الآفات التي تعترضهم، وتعترض هذا الصنف المشوه من الحضارة؛ فيقول: (إنّ المجتمع دون مبادئ ودون مذهب ودون إيمان يمكن أن يصل إلى الثروة والقدرة، لكنّه عندما يبلغهما فإنّه يصبح حيواناً شبعانَ ومقتدراً. وإنّ قيمة الإنسان الجائع هي أهمّ من الحيوان الشبعان؛ فالإسلام لا يريد هذا، الإسلام يؤيّد الإنسان الذي يحوز على أمور وهو مقتدر وهو شاكرٌ وعبدٌ لله، فيمرّغ جبهة العبوديّة بالتراب. الإنسانيّة والاقتدار والعبوديّة لله، هذا ما يريده الإسلام. يريد أن يصنع إنساناً، ويوجد

(١) المرجع السابق، ص٤٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠٠.

أنموذجاً لصناعة الإنسان)[1]

وهو يذكرهم بالعولمة التي تمارسها الحضارة الغربية التي يدعون إليها؛ فهي تستعمل كل الوسائل للقضاء على هويات الشعوب، وتخليصها من القيم التي تحكمها، وأحسن مثال على ذلك ـ كما يذكر ـ هو ما حصل للشعوب التي رضيت لنفسها أن تصير تابعة ذليلة للغرب، يقول: (إنّ تقليد الغرب بالنّسبة للدّول التي استحسنت هذا التقليد لنفسها وعملت به، لم يعد عليها إلّا بالضرر والفاجعة، بما في ذلك الدّول التي وصلت بحسب الظاهر إلى الصناعات والاختراعات والثروة لكنّها كانت مقلّدة. والسبب هو أنّ ثقافة الغرب هي ثقافة هجوميّة. هذه الثقافة هي ثقافةٌ لإبادة الثقافات. فأينما جاء الغربيّون أبادوا الثقافات المحلّيّة، واجتثّوا الأسس الاجتماعيّة، وغيّروا تاريخ الشعوب ولغاتها وحروفها (خطوطها) ما استطاعوا)[2]

وهو يضرب المثل على ذلك بما فعله الإنكليز الذين حيثما حلوا (بدّلوا لغة الناس المحليّة إلى الإنكليزيّة، وإذا وُجدت اللغة المناسبة، فإنّهم كانوا يجتثّونها من الجذور. ففي شبه القارّة الهنديّة كانت اللغة الفارسيّة هي اللغة الرسميّة لعدّة قرون.. إلى أن جاء الإنكليز ومنعوا اللغة الفارسيّة بالقوّة في الهند، وروّجوا للغة الإنكليزية)[3]

وهكذا ـ كما يذكر ـ فعل الفرنسيّون حين راحوا هم أيضاً يفرضون اللغة الفرنسيّة في كلّ الدول التي كانت تحت استعمارهم، ومثلهم البرتغاليّون والهولنديّون والإسبانيّون، (فأينما ذهبوا فرضوا لغاتهم، وهذا ما يمكن تسميته بالثقافة الهجوميّة. لهذا، فإنّ ثقافة الغرب هجوميّة، أينما استطاعوا، اجتثّوا أسس الثقافات والعقائد)[4]

وهي بالإضافة إلى هجومياتها وهيمنتها واجتثاثها لهويات الشعوب، حضارة مادية،

---

(١) المرجع السابق، ص٥٠١.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠١.

(٣) المرجع السابق، ص٥٠٢.

(٤) المرجع السابق، ص٥٠٢.

(تجعل الأذهان والأفكار مادّيّة، وتنمّي النزعة المادّية، وتجعل المال والثروة هدف الحياة، وتجتث المبادئ السامية والقيم المعنويّة والرقيّ الروحيّ من الأذهان)[1]

ونتيجة لذلك لا تراعي هذه الحضارة القيم الدينية والأخلاقية، فهي ـ كما يذكر ـ تجعل (المعصيّة أمراً عاديّاً، وكذلك الآثام الجنسيّة، وقد جلب هذا الوضع في يومنا هذا العار للغرب، في البداية، كان الأمر في إنكلترا، ثمّ انتقل إلى بعض الدّول الأخرى وأمريكا. فأصبحت هذه المعصية الكبرى المتعلّقة بالشذوذ الجنسيّ قيمةً، ويتمّ الاعتراض على السياسيّ الفلانيّ لأنّه يخالف الشذوذ أو يعارض الشاذّين! انظروا إلى أين يصل الانحطاط الأخلاقيّ، هذه هي الثقافة الغربيّة. كذلك هناك تفكّك الأسرة وانتشار المشروبات الكحوليّة والمخدّرات)[2]

بناء على هذا، نحاول في هذا الفصل ومن خلال ما طرحه قادة الثورة الإسلامية التعرف على القيم التي تقوم عليها الحضارة الجديدة التي دعوا إليها، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية والفنية، باعتبارها أهم المجالات التي تظهر فيها القيم الحضارية.

أولا ـ الجانب السياسي وقيم الحضارة:

رأينا في الفصول السابقة تصورات النظام الإيراني للجانب السياسي، ومدى استقلاليتها وتفردها عن كل أنظمة العالم في القديم والحديث؛ فهي تمزج بين الحاكمية الإلهية مع الجمهورية والقابلية الشعبية، وتمزج بين الدعوة للحرية، في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى الانضباط والمسؤولية، وهكذا في كل الشؤون نرى تفردها وتميزها وإبداعها، وهو أساس من الأسس التي تقوم عليها الحضارة، فالحضارة إبداع لا تقليد، ولا تبعية.

وبالإضافة إلى ذلك كله؛ فإن أهم القيم الحضارية التي تحكم الجانب السياسي لدى

---

(١) المرجع السابق، ص٥٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠٥.

النظام الإيراني هي العدالة، ذلك أن العدالة بحسب ما تدل عليه النصوص المقدسة هي أساس الحكم، كما قال تعالى مخاطبا داود عليه السلام: ﴿ يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]

ولهذا نرى قادة الثورة الإسلامية يركزون في خطاباتهم على ضرورة العدل في كل المجالات، بل يدعون شعبهم إلى مراقبة كل حركة وقانون، ومحاسبة من يمارس أي جور أثناء أدائه لصلاحياته.

ونحب في هذا المقام أن نقتبس بعض الأفكار والنصوص من محاضرة قيمة لمرشد الثورة الإسلامية الحالي السيد علي الخامنئي ألقاها في الملتقى الثاني للأفكار الإستراتيجية، عام ١٤٣١ هـ، والتي استهلها بذكر مدى اهتمام الأديان والنخبة المفكرة بالعدالة؛ فقال: (إحدى هذه النقاط أنّ العدالة كانت همّاً دائماً للبشر عبر التاريخ. ونتيجة الشعور بالحاجة إلى العدالة التي عمت جميع الناس على مرّ التاريخ وإلى يومنا هذا، دخل مفكّرو البشرية والفلاسفة والحكماء في هذه المقولة وأضحت مورد اهتمامهم. لهذا تمّ البحث بشأن العدالة والعدالة الاجتماعية من الأزمنة القديمة وإلى يومنا هذا بهذا المعنى العام، وقُدّمت النظريات، لكنّ دور الأديان كان دوراً استثنائياً. أي أنّ ما ذكرته الأديان عبر الأزمنة حول العدالة وأرادته واهتمّت به كان منقطع النظير واستثنائياً. ومثل هذا الاهتمام الذي أولته الأديان لا نشاهده في آراء الحكماء والعلماء)(١)

وهو يبين نتيجة لذلك أن العدالة هدف الأديان النهائي، على خلاف ما يعتقد دعاة العلمانية من اقتصار الأديان على الشعائر التعبدية، و الشؤون الشخصية، يقول معلقا على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١١، ص١٥١.

[الحديد: ٢٥]: (من المؤكّد أنّ هذه الآية تحكم بأنّ هدف إرسال الرسل وإنزال الكتب ومجيء البيّنات هو القيام بالقسط؛ ولا شكّ بأنّ القيام بالقسط وكلّ ما يتعلّق بالحياة الدنيوية والاجتماعية والفردية للنّاس، هو مقدّمة لذاك الهدف المتعلّق بالخلق ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ، أي العبودية، أي هدف الخلقة صيرورة الإنسان عبداً لله، حيث إنّ هذه العبودية نفسها تُعدّ أعلى الكمالات. إلاّ أنّه للوصول إلى ذاك الهدف، الذي هو هدف النبوّات وإرسال الرّسل، يحتاج إلى العدالة وبناء النظام) (١)

ويستدل لهذا بكون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ـ كما يصورهم القرآن الكريم ـ كانوا دائما في صف المستضعفين والمظلومين، بخلاف أعدائهم الذين كانوا من الطواغيت والمترفين والملأ؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]، وقد علق عليها الخامنئي بقوله: (فما نجد من نبيٍّ إلا وكان في مقابله مُترَفون وكان النبيّ يُحاربهم، وهكذا كان حال الممسكين بالقدرة وأصحاب السلطة. والطاغوت له معنى يشمل جميع هؤلاء. لهذا فإنّ الأنبياء كانوا دائماً إلى جانب المظلوم في الصراع بين الظالم والمظلوم؛ فكانوا ينزلون إلى الميدان من أجل العدالة ويُحاربون؛ وهذا ما لا نظير له) (٢)

ويقارن بين الدور الذي قام به الأنبياء وورثتهم في الدعوة للعدالة، والدور الذي قام به الفلاسفة والمفكرون، ويرى أن دور الفلاسفة والمفكرين أحقر بكثير، ذلك أن الأنبياء وورثتهم لم يكتفوا بالكلام، وإنما نزلوا للميدان، وضحوا بأنفسهم في سبيل ذلك، بخلاف غيرهم، يقول: لقد تحدّث الحكماء عن العدالة، ولكنّهم في أوقات كثيرة كانوا مثل كثير من المفكّرين المختلفين الذين يكتفون بالكلام ولكنّهم لا ينزلون إلى الميدان عندما يحين دور العمل. وقد شاهدنا مثل هذا في مرحلة المواجهة [ضد الشاه] وأيضا شاهدناه بعد ذلك في مرحلة الدفاع

---

(١) المرجع السابق، ص١٥١.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٢.

المقدّس. وهذا ما نشاهده تقريباً اليوم أيضاً. لم يكن الأنبياء هكذا، بل كانوا ينزلون إلى الميدان ويُعرّضون أنفسهم للخطر، حتى أنّه في الوقت الذي كانوا يقولون لهم لماذا تقفون إلى جانب الطبقات المظلومة، انفَصِلُوا عنهم؛ كان الأنبياء يواجهونهم. فالآية الشريفة، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا اللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٣١] تتحدّث عن جواب النبي نوح لمعارضيه هي في هذا المجال أيضاً. لذا، فأولئك الذين كانوا محرومين من العدالة كانوا أوّل من يُؤمن بالأنبياء أيضاً) [(١)]

وما ذكره الخامنئي هو نفس ما ذكره الخميني عند رده على الذين صوروا الثورة الإسلامية أنها ثار قام بها الشيوعيون وحصد ثمارها الإسلاميون، أو قولهم بأن الدين أفيون الشعوب، ولذلك كانت مواجهتة للشيوعية لا تقل عن مواجهته للرأسمالية.

ومن أقواله في ذلك: (إن شبابنا يُخدعون بصورة عفوية دون الالتفات إلى ما يقوله هؤلاء وما هو هدف المدرسة الشيوعية التي يعرفونها مثلًا! أن هدف هؤلاء إظهار الإسلام والمسلمين بصورة يرتد بها الشباب عن الإسلام! يظهرون الإسلام وكأنه جاء لسيطرة الأعيان والاشراف على رقاب الناس دون أن يعترضوا، والحق لهم فهم لم يقرؤوا القرآن ليدركوا لماذا جاء الإسلام، ذلك أن الحجم الكبير من آيات القتال الواردة يشير إلى أن الإسلام قد أعلن حربه ضد هؤلاء الرأسماليين والأعيان والملوك والسلاطين، لا أنه سايرهم ليسلبوا الناس) [(٢)]

وراح يذكر الأمثلة الكثيرة التي اتفق على تدوينها المؤرخون؛ فقال: (لقد كان نبي الإسلام وأئمته وعلماؤه دائماً في نزاع مع سلاطين عصرهم، إن الذين كانوا ملوكاً باسم الخلفاء سجنوا الامام موسى بن جعفر عشر سنين أو خمس عشرة سنة، لماذا؟ هل لأنه كان يصلي؟! لقد كان هارون والمأمون يصليان أيضاً، وكانا يؤمّان صلاة الجمعة والجماعة! فهل قبضوا عليه لأنه

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٢) صحيفة الإمام، ج٤، ص: ٦٩.

من أحفاد النبي أو لأنه إمام؟! هل القضية هذه؟! كلّا، بل لأن الامام موسى بن جعفر كان يخالف ذلك النظام الطاغوتي! وكانت معارضته له سبباً لمشاكله) [1]

وهكذا يذكر الكثير من الثورات التي حصلت في التاريخ، والتي قام بها العلماء والصالحون، والذين لم يقرأ عنهم الشيوعيون، ولم يعرفوا التضحيات التي قدموها، يقول: (كما لدينا في عصرنا عدة ثورات قام بها العلماء. العلماء الذين يتحدث عنهم اليساريون والمنحرفو بأنهم أعوان البلاط! ولا غرابة في ذلك فهم لم يدرسوا، وليست آذانهم مفتوحة ليعلموا كم مرة ثار علماء الإسلام في عهد رضا شاه وعهد محمد رضا شاه، حيث كان يجتمع علماء أصفهان وآذربيجان ومشهد وقم ويُعلنون اعتراضهم، فهل كان أولئك من أعوان البلاط؟!)[2]

وهو يذكر أن أمثال هذه الدعايات التي تصور العلماء بصورة المخدرين للشعوب، والتي تعتمد على أفراد محدودين منحرفين عن الدين الصحيح دعايات مغرضة الهدف منها إبعاد الإسلام عن الحكم بحجة منافاته للعدالة، وهو يخاطب هؤلاء بالدعوة إلى الرجوع إلى مصادر الدين وممثليه الحقيقيين، يقول: (انظروا إلى زعماء هذه المدارس الفكرية، فكيف كان يعيش الرسول ﷺ الذي جاء بهذه المدرسة؟! وكيف كان يعيش أمير المؤمنين علي خليفة الرسول ﷺ الحق؟! شاهدوا حياته كيف كانت بالرغم من أن حكومته كانت تشمل رقعة واسعة تعادل عدة أضعاف إيران، من الحجاز إلى أقصى إفريقيا! وكيف كان يقضي يومه وكيف كان ليله وكيف كانت عبادته، وكيف كانت رعايته للناس وكيف كان مع الضعفاء؟! كان يحزن إذا ما أكل هو خبز الشعير خشية أن يكون هناك شخص على الحدود، وفي اليمامة، ليس لديه من الطعام ما يكفيه!)[3]

---

(١) صحيفة الإمام، ج٤، ص: ٦٩.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص: ٧٠.

(٣) المرجع السابق، ج٤، ص: ٧٠.

ويقارن هذه المواقف بما عليه حال زعماء الشيوعية الذين يكذبون على الناس حين يصورون أنفسهم دعاة للعدالة؛ فيقول: (إن هؤلاء الرؤساء الذين خدعوكم مُتخمون من كثرة الأكل! فذلك قائد الصين الذي يدعّي الشيوعيون أنه محبّ للإنسان وقائد الجماهير! حينما دخل إيران قد مرّ فوق جماجم الناس وأشلاء قتلانا! فالشاه لم يتمكن من السير معه في الشوارع لايصاله إلى محل اقامته، لان الجماهير لم يسمحوا له بالمرور وسط تظاهراتهم وهتافاتهم الموت لفلان. لذا اضطر إلى نقله بالمروحية إلى محل اقامته. فمثل هذا الشخص الذي يقول: إننا شيوعيون واننا نفعل للجماهير كذا وكذا، يرى كل هذه الافواج من القتلى غير أنه يتجاهل ذلك ويأتي ويضع يده بيد الشاه)[1]

ويذكر بعض ما عايشه من خداع الشيوعيين؛ فيقول: (ما زلت اتذكر جيداً عندما جاء رؤساء الحلفاء إلى ايران، فقد جاء تشرشل بسيارته ووصل روزفلت في مراسم اعتيادية، غير أن ستالين جاء ببقرته كي لا يشرب حليباً غير حليبها، هذا الذي يأتي ببقرته كانت جيوشه منتشرة في المناطق الايرانية المحاذية للاتحاد السوفيتي، وقد رأيت بنفسي في الطريق إلى خراسان كيف أن جنوده كانوا يأتون ويستجدون السجارة، وكيف أن وضعهم كان مزري للغاية)[2]

ويخاطب المتأثرين بالشيوعية، والذين تصوروا أنها تطالب حقيقة بالعدالة قائلا: (أشهد الله أنهم يخدعونكم! إنهم خدعوا أبناءنا الذين جاءوا إلى الخارج، أن أولئك الافراد الذين يعيشون في إيران وأكثر الذين يعيشون هنا ليسوا بشيوعيين، إنهم من رجال الأمن، ولذلك رفعوا شعارات شيوعية في مقبرة بهشت زهراء، وكشفهم الناس، وقالوا لهم أنتم جئتم من الأمن إلى هنا، فطردوهم، يريدون ارسال جماعة من هؤلاء الموظفين إلى الجامعة أيضاً، ليرفعوا الشعارات الشيوعية ويرعبوا الناس! حتى يقولوا إذا ذهب (صاحب الجلالة) ستضطرب

---

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص: ٧٠.

الدنيا بعد ذلك! وتصبح إيران شيوعية! كلا، فإذا ذهب سيتحسن وضع إيران تحسناً كبيراً، ويكون قد ذهب من كان مسيئاً لإيران، وإيران تستطيع إدارة نفسها بنفسها!)[1]

وبناء على هذا يصر جميع قادة الثورة الإسلامية على أن القائمين الحقيقيين بالثورة في إيران هم الإسلاميون، وذلك ردا على ما كان ينشره المغرضون ولا زالوا عن كون الثورة الإيرانية كانت شيوعية، تلاعب بها الإسلاميون، وحولوها إلى صفهم.

يقول الخميني في خطاب طويل في بداية انتصار الثورة الإسلامية محذرا من تسلل الشيوعيين وغيرهم إليها، ليحرفوها عن مسارها: (إن العلامة التي تعرفون بها الخارجين عن مسيركم، الخارجين عن مسير هذا الشعب الذي ضحى في سبيل الإسلام، هو أن تلاحظوا هؤلاء الذين قدموا دماءهم، شبابنا الذين نزلوا إلى الشوارع ونساءنا اللاتي نزلن إلى الشوارع وتظاهروا وقضوا بقبضاتهم المحكمة على هذا العدو القوي. لابد من ملاحظة هؤلاء وأنهم هل كانوا ديمقراطيين؟ هل كان مذهبهم وطريقهم ديمقراطياً؟ هل كانوا يريدون جمهورية مثل الجمهورية التي يريدها الاتحاد السوفييتي؟ هل كانوا يتطلعون إلى الجمهورية التي تريدها سائر الدول المعادية لنا؟ أمريكا جمهورية أيضاً. أن شعبنا الذي بذل دمه ونادى (الله أكبر)، ونادى (الجمهورية الإسلامية)، فهل هذه التضحية والفداء وبذل الدماء كانت بوحي في الإسلام، أم أن الأهداف التي يسعى إليها الاتحاد السوفييتي كانت هي الدافع؟ أم أن الذي دفعه لذلك هي تلك الأهداف التي تسعى إليها أمريكا؟ أم كانت أهداف إسرائيل هي المحرك؟ فهذه أيضاً جمهوريات)[2]

وذكر أن أهداف الثورة كانت واضحة منذ البداية، وأنها لم تتلاعب، ولم تخادع أحدا، قال: (لقد أعلنت منذ البداية ورفعت صوتي بأننا نريدهاتين الكلمتين (الجمهورية الإسلامية)،

---

(١) المرجع السابق، ج٤، ص: ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٣٢٨.

إذا رأيتم أنهم قد أضافوا كلمة أخرى فاعلموا أن مسيرهم مخالف لمسيركم. حتى ولو وضعوا إلى جانبها كلمة الإسلامية فإنهم يريدون خداعكم. وإذا رأيتم أنهم قد أسقطوا كلمة وقالوا (الجمهورية) فاعلموا أن مسيرهم مخالف لمسيركم، إنهم يريدون استدراجكم إلى ما يخالف الإسلام. حتى لو فرضنا أنهم معارضين للنظام السابق ـ وأكثرهم كذلك ـ ولكن هدفنا لم يكن مجرد القضاء على النظام السابق. ليس هدف المسلم القضاء على الطائفة الفلانية مثلًا. لقد عارضنا النظام لأنه كان حائلًا دون تحقق الإسلام، دون تحقق أحكام الإسلام، دون العمل بالقرآن. لو أن النظام كان يعمل بأحكام الإسلام، لما كان هناك نزاع بيننا.. لقد بُذلت تلك الدماء لا من أجل القضاء على النظام فحسب وإنما من أجل تطبيق الإسلام. أن الهدف من إزالة الأنظمة الفاسدة، وقطع أيدي الأعداء هو أن تصبح إيران دولة إسلامية، حكومة إسلامية، وأن تكون سياساتها سياسة إسلامية. لو كان الهدف ينحصر فقط في إزالة الحكومة والنظام السابق ومجيء نظام آخر غير إسلامي، لكانت دماء شبابنا قد ذهبت هدراً. لأننا نكون نحن الذين قمنا بهذه الثورة وحطمنا هذا السد، فيما جاء الآخرون وحصدوا ثمار تضحيات أبناء شعبنا)(١)

ثم يصرح بقوة، بأن كل من ينادي بشعار غير شعار الإسلام، أو بعدالة غير عدالة الإسلام، فهو معاد للثورة الإسلامية، يقول: (إن عدونا لم يتمثل في محمد رضا خان فحسب، بل إن كل من لم يكن مسيره مسير الإسلام فهو عدو لنا مهما كان اسمه. كل من يطالب بالجمهورية بمعزل عن الإسلام فهو عدو لنا لأنه عدو للإسلام. كل من يضع إلى جانب الجمهورية الإسلامية كلمة الديمقراطية فهو عدولنا. كل من ينادي بالجمهورية الديمقراطية فهو عدولنا، لأنه لا يريد الإسلام. إننا نريد الإسلام. لقد قدّمنا كل هذه التضحيات، وخاض شبابنا كل هذا الصراع وتحملوا المتاعب والآلام وبذلوا الدماء، لأنهم ينشدون الإسلام. إن

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٣٢٩.

الذي دفع بهذه الثورة إلى الأمام هو ذاك الذي كان يقول: إنني أرى الشهادة فوزاً عظيماً. هل كان يرى الشهاة فوزاً للديمقراطية؟ هل يرى الإنسان الشهادة فوزاً لليسار أو لليمين؟ هل كان شبابنا يطالبون بالجمهورية على نسق ما موجود في الاتحاد السوفييتي، هل كانوا ينشدون الجمهورية التي يريدها الشيوعيون ولذلك كانوا ينادون بها تبعاً لهم؟! هل قدّمنا الدماء من أجل تلك الجمهورية؟! هل بذلنا الدماء من أجل جمهورية غربية؟! لقد بذلنا الدماء من أجل الإسلام. بذل شبابنا الدماء من أجل الإسلام. أنتم أيها الشباب الذين قدمتم من مكان بعيد، تجشمتم عناء السفر وجئتم إلى هنا، هل جئتم لتلتقوا مع ديمقراطي؟! لتلتقوا مع من يميل إلى الاتحاد السوفييتي؟! لتلتقوا مع أمريكي؟! بريطاني؟! أم جئتم لتلتقوا مع المسلم؟ لتلتقوا مع من يدعو إلى الإسلام؟ تحملتم كل هذه المشقة لتلتقوا مع روسي؟! لتلتقوا مع بريطاني؟! لتلتقوا مع ألماني؟! إنكم لم تأتوا إلى هنا من أجل ذلك، لقد جئتم إلى شخص تكون آلامه آلامكم. إننا جميعاً ننشد الإسلام. لابد من الانتباه إلى ذلك والتعرف على علائمه التي ذكرتها. مايريده هو ماتريدونه. يجب أن تعرفوه، وعلامته هي هذه التي ذكرتها)(١)

وهكذا كانت القيم الإسلامية في المجال السياسي هي الحاكمة منذ البداية على مسيرة الثورة الإسلامية وتصوراتها، فهي لم تخلط معها لا شرقا ولا غربا، ولم تتبن أي فكر يكون منافسا أو بديلا عن الفكر الإسلامي الأصيل، يقول الخميني: (إن مسيرهم غير مسيرنا. إن مسيرنا الإسلام، إننا نريد الإسلام. فنحن لانريد الحرية التي لا إسلام فيها. إننا لا نريد الإستقلال الذي لا إسلام فيه، إننا نريد الإسلام. إننا نريد الحرية في ظل الإسلام، ونريد الاستقلال في ظل الإسلام. ماذا تفيدنا الحرية والاستقلال إذا كانتا بمعزل عن الإسلام؟ عندما لا يكون الإسلام مطروحاً، وعندما لا يكون نبي الإسلام مطروحاً، عندما لا يكون قرآن الإسلام مطروحاً، فلو كان هناك ألف لون للحرية فإننا لا نريدها، فالدول الأخرى عندها

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٣٢٩.

حريات أيضاً)[1]

ويقول محذرا: (إنهم يريدون تأسيس دولة غربية لكم فتكونون أحراراً وتكونون مستقلين أيضاً، ولكن على أن لا يكون الله مطروحاً، ولا النبي، ولا إمام العصر، ولا القرآن، ولا أحكام الله، ولا الصلاة، ولا أي شيء آخر. هل تعتبرون الشهادة فوزاً لكم لتكونوا مثل السويد، أم أنكم تنشدون القرآن؟ لقد نهضتم من أجل الإسلام. إن كل هذه المعاناة والمشقة التي تحملها ويتحملها علماء الدين إنما هي من أجل الإسلام. أينما قالوا (الجمهورية) فاعلموا أن هناك مؤامرة حيث لم يذكروا اسم الإسلام. أينما قالوا (الجمهورية الديمقراطية) فاعلموا أن هناك مؤامرة ، واعلموا أنهم يريدونها من دون الإسلام، الحرية من دون الإسلام، الاستقلال من دون الإسلام)[2]

ويؤكد الخامنئي بعد سنوات طويلة من هذا الخطاب الصريح الذي ألقاه الخميني على أن الثورة الإسلامية حافظت على أصالتها، وعلى القيم التي جاء بها الإسلام، ولم تتبن أي منهج آخر، بل إنها تسير في مسار تصاعدي لتحقيق ذلك بصورة ترفع الواقع إلى المستوى الإسلامي بعيدا عن كل التوجهات.

يقول في ذلك: (نّ العدالة في ثورتنا الإسلامية التي كانت حركة دينية كانت بشكل طبيعي في موقع ممتاز، والآن هي كذلك. وهذه الموقعية المميّزة مشهودة في الشعارات الشعبية، وفي الدستور، وفي كلمات الإمام الراحل، وفي الخطابات المقطعية، وفي الأزمنة المختلفة، وفي المواقف المختلفة التي أعلنتها الجمهورية الإسلامية)[3]

وهو يؤكد مثلما فعل الخميني على أن مفهوم في العدالة الذي تتبناه الجمهورية الإسلامية

---

(١) المرجع السابق، ج٧، ص: ٣٢٩.

(٢) المرجع السابق، ج٧، ص: ٣٣٠.

(٣) خطابات الخامنئي ٢٠١١، ص١٥٣.

ليس هو بالضرورة ذلك المفهوم الذي يتبناه الغرب، لأن الغرب له تصوراته الخاصة المبنية على الفلسفة المادية التي تعزل الدين، ولا ترى له أي أثر في توجيه الحياة، يقول: (إنّ توجّه الرؤية الإسلامية إلى العدالة يختلف مع توجّه النُظُم والنظريات الغربية. ففي الإسلام تنشأ العدالة من الحق، بالإضافة إلى هذا يوجد في العدالة الوجوب، أي أنّ التوجّه نحو العدالة في الإسلام يُعدّ وظيفة إلهية، في حين أنّ الأمر في المذاهب الغربية ليس كذلك. في المذاهب الغربية تُطرح العدالة بأشكالٍ مختلفة؛ ففي الاشتراكية تطرح بنحو، وفي الليبرالية بنحو آخر مع كلّ التطوّرات والأشكال المختلفة لهذه المذاهب. وفي جميع هذه المذاهب لم يكن النظر إلى العدالة نظراً بنيوياً وأساسياً ومبنياً على القيم الأصولية كما هو الحال في الدين والإسلام)[1]

هذه بعض تصورات قادة الثورة الإسلامية لمفهوم العدالة والقيم المرتبطة بها، والمصادر التي تستند إليها، وعلى أساس هذا المفهوم قامت التشريعات والقوانين في النظام الإيراني، والتي لم تستند للشرق، ولا للغرب، وإنما استندت للشريعة الإسلامية، كما رأينا بعضها في الفصول السابقة، ورأينا تلك الضجة التي تثار عليها كل حين، والتي لا يبالي بها النظام الإيراني، لأنه يعلم أن تلك الضجة ليس لها من هدف سوى تحويل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية الديمقراطية الإيرانية، ومن ثم يتسلطون عليها، مثلما تسلطوا على كل الديمقراطيات في العالم.

ثانيا ـ الجانب الاقتصادي وقيم الحضارة:

مثلما رأينا دفاع قادة الثورة الإسلامية عن العدالة وفق الرؤية الإسلامية، نراهم في الجانب الاقتصادي أيضا يتبنون نفس الرؤية؛ فهم لم يتبنوا منذ اليوم الأول، بل قبله بكثير، أي نموذج للاقتصاد عدا نموذج الاقتصاد الإسلامي المبني على القيم الأخلاقية، وليس على الجشع الرأسمالي، ولا الاستبداد الشيوعي.

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٦.

يقول الخميني في وصيته السياسية: (من الأمور التي تستلزم التوصية والتذكير هي أن الإسلام لا يتفق مع نظام الرأسمالية الظالم المتسيّب، والمؤدي إلى حرمان الجماهير المظلومة المسحوقة. بل يدينه بقوّة في الكتاب والسنة، ويعتبره معارضا للعدالة الاجتماعية)[1]

وهو يرد بشدة على بعض الفقهاء، وخصوصا السلفيين منهم ممن تميل مواقفهم وأطروحاتهم إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي بإباحة الملكية المطلقة، يقول: (.. ورغم وجود بعض ذوي الفهم المنحرف، والجاهلين بطبيعة نظام الحكومة الإسلامية، وبالمسائل السياسية الموجودة في الإسلام، الذين كانوا ولا يزالون يوحون في أقوالهم وكتاباتهم أن الإسلام يؤيد الرأسمالية والملكية (الخاصة) دون حدّ أو حصر، وبهذا الفهم المعوجّ عن الإسلام يغطّون على وجه الإسلام النيرّ، ويمهدون السبيل للمغرضين وأعداء الإسلام كي يطعنوا بالإسلام، ويعتبروه نظاماً كالنظام الرأسمالي الغربي السائد في أميركا وبريطانيا وسائر البلدان الغربية الجشعة، هؤلاء (المغرضون) يستندون إلى أقوال وأفعال أولئك الجهلة عن قصد أو عن بلادة، ودون الرجوع إلى علماء الإسلام الحقيقيين، فيهبون لمعارضة الإسلام)[2]

وهكذا يرد على الذين يصورون الاقتصاد الإسلامي بصورة النظام الشيوعي؛ فيقول: (ليس الإسلام أيضاً كالنظام الشيوعي، والماركسي اللينيني الذي ينفي الملكية الفردية، ويعلن مفهوم الاشتراك (في كل شيء) على اختلاف كبير بين هذا المفهوم في العصور القديمة والحديثة، والذي ينطوي على دكتاتورية واستبداد ساحق)[3]

وفي مقابل ذلك يذكر أن النظام الاقتصادي الإسلامي (نظام متعادل يعترف بالملكية ويحترمها مع تحديد السبل الحصول على الثروة وسبل إنفاقها. ولو طبق هذا النظام حق التطبيق

---

(١) وصية الإمام السياسية، ص٧١.

(٢) المرجع السابق، ص٧١.

(٣) المرجع السابق، ص٧٢.

لأدى إلى دفع عجلة الاقتصاد السليم إلى الأمام، ولتحققت العدالة الاجتماعية التي يستلزمها أي نظام سليم) [1]

وبناء على هذا يرى أن النظام الإسلامي، تحت مظلة ولاية الفقيه، له من الصلاحيات ما يمكن أن يصحح الأوضاع في حال تحول الأغنياء إلى الثراء الفاحش الذي يهدد المجتمع بالطبقية، وخاصة إن كان ذلك الثراء قد حصل من طرق مختلطة، يقول: (الإسلام أكثر معرفة بالفقراء والمعوزين منه بالأثرياء والمترفين. وكما ذكرتم فإن هؤلاء أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، انما جمعوا هذه الأموال من طرقٍ غير مشروعة، والإسلام لا يعترف رسمياً بهكذا أموال، فالأموال في الإسلام يجب أن تكون مشروعة ومحدودة بحدٍ بحيث إن زادت عنه ورأى الحاكم الشرعي أو الولي الفقيه عدم صلاح ذلك، يمكنه أخذ هذا المقدار الزائد والتصرف به. فمن مهام ولاية الفقيه هي تحديد هذه الأمور، ولكن المؤسف أن مفكرينا لم يدركوا بعد حقيقة ولاية الفقيه. ففي نفس الوقت الذي اعتبر الشارع المقّدس الملكية الشخصية حقاً محترماً، ولكن أعطى الولي الفقيه الحق في تحديدها وإن كانت مشروعة، ومصادرة الباقي إذا ما اقتضت مصلحة الإسلام والمسلمين ذلك) [2]

وهكذا نرى الخميني يدعو الفقهاء والمفكرين والاقتصاديين إلى استنباط الحلول التي تحقق القيم الحضارية الإسلامية في المجال الاقتصادي في الواقع بعيدا عن كل التأثيرات الخارجية، معتمدين على الإسلام وحده، يقول: (إحدى المسائل المهمة الأخرى التي تقع على عاتق العلماء والفقهاء هي مواجهة الثقافة الاقتصادية المنحطة للشرق والغرب ومجابهة السياسات الاقتصادية للرأسمالية والاشتراكية في المجتمع) [3]

---

(١) المرجع السابق، ص٧٢.

(٢) صحيفة الإمام، ج١٠، ص: ٣٥٢.

(٣) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٣٧٥.

ويبين أن التبعية لأحد النظامين الرأسمالي أو الشيوعي لن ينتج عنه إلا التبعية والاستعمار الاقتصادي، يقول: (إن استشرت هذه المصيبة وشملت جميع الشعوب في العالم مما يفرض عليهم عبودية جديدة، فالتحقت أغلب المجتمعات البشرية بأسيادها الظلمة في الحياة اليومية، فسلب منهم حق اتخاذ القرار في الشؤون الاقتصادية، فعلى الرغم من امتلاكهم ثروات طبيعية غزيرة وأكثر الأراضي خصوبة في العالم ومياه وبحار وغابات واحتياطياً لاينضب من ذلك، ابتلوا بالفقر المدقع، سلب الشيوعيون والمموهون والرأسماليون حق المبادرة من عامة الناس بإقامة العلاقات الحميمة مع المستكبرين، وأمسكوا عملًا بزمام الاقتصاد العالمي بإحداث شركات احتكارية ومتعددة الجنسيات، وجعلوا جميع سبل التصدير والاستخراج والتوزيع والعرض والطلب بالاضافة الى التسعير والصناعة المصرفية تختص بهم، وأوهموا الجماهير المحرومة عن طريق إيحاءاتهم ودراساتهم الملفقة بأنّه لاسبيل لهم إلا العيش تحت سيطرتهم أو الاستسلام للفقر مدى الحياة، وهذا مقتضى الخلقة للمجتمع الانساني، حيث يتضور أغلب الناس جوعاً وتصاب ثلة منهم بالتخمة من الافراط بالأكل)[(١)]

ثم يبين أن هذه الخدع التي يستعملها الغرب قصد السيطرة على الدول المتخلفة المستضعفة قد انطلى على أكثر بلاد العالم الإسلامي، والتي راحت تسلم نفسها للنظم الغربية، تاركة النظام الإسلامي الممتلئ بالعدالة، يقول: (على أية حال، تلك مصيبة فرضها المستكبرون على البشرية فآل المآل بالدول الاسلامية الى هذا الوضع المزري نتيجة ضعف الادارة والتبعية للغير، وهنا تبرز أهمية قيام العلماء والمحققين والمتخصصين الاسلاميين باستبدال النظام الاقتصادي المزيف السائد في العالم الاسلامي ببرنامج بناء ومتضمن لمصالح المحرومين والمضطهدين لإخراج المسلمين والمستضعفين من دائرة الفقر)[(٢)]

---

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٣٧٥.

(٢) المرجع السابق، ج٢٠، ص: ٣٧٥.

وإضافة إلى هذه المفاهيم والقيم المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي ـ كما يتصوره الخميني ـ نرى الخامنئي يعرض مفهوما جديد، أو قمية حضارية اقتصادية جديدة، يسميها [الاقتصاد المقاوم]، وذلك بعد أن رأى الاستكبار العالمي، وبعد فشله في كل مخططاته في مواجهة النظام الإسلامي في إيران، راح يستعمل الحصار الاقتصادي وسيلة لذلك.

وهذا الاقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على (دعم مختلف الوحدات الانتاجية، وتفضيل السلع والمنتجات المحلية على السلع الأجنبية في كلّ القطاعات، والحدّ من اعتماد الموازنة العامّة على الايرادات النفطية)[1]

ومن أحاديثه الداعية إليه، والمبينة لقيمته، ودوره في دحض كل المؤامرات الأجنبية، وتحقيق الرفاه والاستقلال الاقتصادي قوله: (كان هدف العدوّ أن يركّز على الاقتصاد لكي يصيب النموّ الوطني بضربةٍ، ويوجّه لطمة لحالة العمل والعمالة من أجل أن يُصاب الرفاه الوطني بالاختلال والخطر، ويقع الناس في المشاكل، ويضطربون وينفصلون عن النظام الإسلامي، .. وكان ملموساً، وبإمكان المرء أن يشاهد هذا الأمر. لقد قلت عام ١٩٨٦ م: إنّهم يلاحقون القضية الاقتصادية، وكان المرء بعدها قادراً على أن يستنتج أنّ هذه الشعارات المتعلّقة بكلّ عام، هي حلقات ضمن سلسلة تهدف إلى إيجاد منظومةٍ كاملة في المجال الاقتصاديّ، أي ترشيد الاستهلاك، وقضية اجتناب الإسراف، وقضية الهمّة المضاعفة والعمل المضاعف، وقضية الجهاد الاقتصادي.. نحن لم نطرح هذه الأمور كشعارات عابرة، بل كانت أموراً بإمكانها أن توجّه وتنظّم الحركة العامّة للبلاد في المجال الاقتصادي، وكان بالإمكان أن تتقدّم بنا، وعلينا أن نكمل هذا الطريق)[2]

ويذكر أن الاقتصاد المقاوم هو الاقتصاد الأقرب للشعب، والأكثر خدمة لمصالحه،

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٢٦٤).

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٥.

باعتباره اقتصادا شعبيا بالدرجة الأولى، يقول: (إنّ للاقتصاد المقاوم مقتضيات، منها الاقتصاد الشعبي (جعله شعبياً) وهو يُعدّ من متطلّبات الاقتصاد المقاوم. وهذه السياسات التي تم الإعلان عنها في الدستور يمكنها أن تحدث تحوّلاً، ويجب القيام بهذا العمل. بالطبع، لقد تمّ إنجاز مجموعة من الأعمال، ويجب بذل المزيد من المساعي. يجب تقوية القطاع الخاص، ويجب العمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، ويمكن للنظام المصرفي في البلد، والأجهزة الحكومية المختلفة وكذلك تلك الأجهزة ـ كالسلطة التشريعية والسلطة القضائية ـ أن تعين على ذلك، وتحفّز الناس على النزول إلى هذا الميدان) (١)

ومن مقتضيات الاقتصاد المقاوم ـ كما يذكر ـ (خفض الاعتماد على النفط، فهذا الاعتماد هو الإرث المشؤوم للقرن الأخير الذي مرّ علينا، فلو أنّنا استطعنا أن نستفيد من هذه الفرصة المتاحة اليوم، وسعينا لنستبدل النفط بالأنشطة الاقتصادية المنتجة الأخرى، لكنا قد أنجزنا أعظم حركة مهمّة في المجال الاقتصادي) (٢)

ومن أهم البدائل التي يطرحها الخامنئي عن الاعتماد على النفط بالإضافة إلى ما سبق، الاعتماد على المعلوماتية، يقول: (في يومنا هذا، إنّ الصناعات المعتمدة على العلم من الأمور التي يمكن أن تملأ هذا الفراغ إلى حدٍّ كبير. هناك الاستعدادات والطاقات المتنوّعة في هذا البلد التي يمكن أن تملأ هذا الفراغ. فلنبذل همّتنا في هذا المجال، ونتّجه نحو التقليل من هذه التبعية مهما أمكن) (٣)

ومن أركان الاقتصاد المقاوم ـ كما يشرحها الخامنئي في خطابه السابق ـ ما يسميه [إدارة الاستهلاك]، ويشرحه بقوله: (إنّ قضية إدارة الاستهلاك تُعدّ من أركان الاقتصاد المقاوم، أي

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٥.

الاستهلاك المتوازن والبعيد عن الإسراف والتبذير. فالأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وكل أفراد هذا الشعب، والعائلات يجب أن يلتفتوا إلى هذه القضية، وهذا بحدّ ذاته جهاد، إنّ اجتناب الإسراف، ورعاية التوازن في الإنفاق هما بلا شك نشاطان جهاديان بوجه الأعداء، يمكن للمرء أن يدّعي أنّ لهذا الأمر أجر الجهاد في سبيل الله) (١)

ومن أركان الاقتصاد المقاوم ـ كما يذكر ـ [الاستفادة من الإنتاج المحلّي]، ويدعو جميع أجهزة الدولة المرتبطة بالسلطات الثلاث إلى (أن تسعى لكي لا تستهلك أي مُنتج غير إيراني، فليعقدوا العزم على ذلك. وليفضّل أبناء شعبنا استهلاك المنتجات المحلّية على البضائع أو الماركات الأجنبية المعروفة ـ حيث إنّ بعضهم يسعون وراء الماركات الأجنبية فقط لأجل اسمها ولأجل التفاخر والتظاهر في المجالات المختلفة؛ فليقم شعبنا بسدّ طريق استهلاك البضائع الأجنبية بأنفسهم) (٢)

ومن أركان الاقتصاد المقاوم ـ كما يذكر ـ الإجراءات المرتبطة بترشيد الاستهلاك، حتى لا يقع المواطن في التبذير المحرم، والمضر بالاقتصاد، ويضرب مثالا على ذلك بالحصص المتعلّقة بالمحروقات، ويذكر أنه (لو لم يتم اعتماد نظام الحصص في البنزين لكان استهلاكنا لهذه المادّة قد تجاوز أكثر من مئة مليون ليتر في اليوم، لقد تمكّنوا من السيطرة على هذا الأمر وهو اليوم بمستوىً مهم جداً. حتى أنّه يجب العمل بطريقة لا نحتاج معها إلى الخارج) (٣)

وهو يذكر ـ كمثال على جدوى الاقتصاد المقاومة في مواجهة المخططات الخارجية ـ أن ترشيد استهلاك البنزين، قد حماه من الآثار التي حصلت بعد ذلك حينما (وضعوا الحظر على البنزين ضمن برنامجهم، وقد أحبط الاقتصاد المقاوم ذلك. وكذلك فيما يتعلّق بسائر الأمور

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٥.

التي يحتاجها البلد)[1]

هذه بعض النماذج عن طروحات قادة الثورة الإسلامية للقيم الحضارية التي تحكم الاقتصاد، وقد دل الواقع على جدواها، حيث نرى تمتع الاقتصاد الإيراني ـ على الرغم من الحرب التي مر بها، والحصار الذي أعقبها ـ من الانهيار، ووفر الاكتفاء الذاتي في الكثير من المجالات.

ثالثا ـ الجانب التربوي وقيم الحضارة:

بناء على البعد العقائدي لنظام ولاية الفقيه، وبناء على كون المؤسسات التربوية والتعليمية هي المراكز التي تتخرج منها الأجيال، وتبنى فيها المفاهيم، وترسخ بين عرصاتها القيم، كان لهذه المؤسسات، وللجانب التربوي أهميته الكبرى لدى قادة الثورة الإسلامية، ولدى جميع مسؤوليها.

وقد أشار إلى هذه الأهمية الخامنئي بقوله: (لو أن الإنسان في الواقع أراد أن يقسّم أعمال البلد وقطاعاته المختلفة ويضعها بحسب الأهمية، فإنّ التربية والتعليم توضع في أعلى اللائحة وعلى رأسها)[2]

وانطلاقا من هذا وضعت في إيران فلسفة خاصة للتربية والتعليم تتميز عن غيرها من بلاد العالم، وهي أيضا كانت ـ كسائر الجوانب ـ هدفا للمغرضين، الذين لا يتصورون أن هناك مناهج تعليمية وتربوية تختلف عن المناهج الغربية التي يعرفونها.

ومن خلال استقراء ما كتبه قادة الثورة الإسلامية، أو ألقوه من خطب، ومن خلال الواقع التربوي في إيران يمكننا أن نكتشف خاصيتين بارزتين، أو قيمتين حضاريتين كبيرتين، نفتقدهما للأسف في أكثر البلاد الإسلامية.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٨.

١ ـ تجنب التقليد والاهتمام بالقيم الإسلامية:

وهي الخاصية التي نجدها في كل المناهج والمؤسسات التربوية وغيرها، والتي يمكن تسميتها بـ [التربية المقاومة]، وهي مبنية على أساس الموقف من الغرب، وفكره المادي الذي لا ينسجم مع الإسلام الذي يجمع بين المادة والروح، وبين العلم والتربية، ويعتبر كل مفاصلة بينهما نوعا من العلمانية، أو الأخذ ببعض الكتاب.

وقد ذكر الخميني ذلك في خطاب الانتصار بعد نجاح الثورة الإسلامية، ووعد به شعبه، فقال: (يجب أن تتغير جميع الأمور في إيران في ظل الجمهورية الإسلامية. فالجامعات يجب أن تتغير في الجمهورية الإسلامية، وتتبدل الجامعات العميلة إلى جامعات مستقلة. ثقافتنا يجب أن تتبدل، وتحل الثقافة المستقلة محل الثقافة الاستعمارية. وزارة العدل يجب أن تتغير. فالقضاء الغربي لا بد أن يتحول إلى القضاء الإسلامي. اقتصادنا يجب أن يتغير. الاقتصاد العميل يجب أن يتحول إلى اقتصاد مستقل. وجميع الأشياء التي كانت في حكومة الطاغوت وكانت قد طبقت استجابة لأوامر الأجانب في هذا البلد الضعيف، هذه الأشياء يجب أن تنقلب رأساً على عقب بعد أن استقرت الحكومة الإسلامية والجمهورية الإسلامية)[١]

وما ذكره الخميني وقادة الثورة الإسلامية عن التغيير لا يقصدون به التغيير لأجل التغيير، وإنما يقصدون به التغيير الهادف، والمبني على أن تلك المؤسسات كانت خاضعة للغرب، وثقافة الغرب وقيمه لا تتناسب مع الإسلام، ولا مع إيران، ولا مع أي شعب من الشعوب، كما عبر عن ذلك الخامنئي في قوله: (لقد حقّق الغربيّون نقلة نوعيّة في المجال المادي وقاموا بقفزة في فترة من الفترات، بيد أنّ هذه القفزة كانت منفصلة ومتعارضة مع الحركة الأخلاقيّة. كانت قفزة ماديّة مئة بالمئة. في البداية، لم يدرك أحد ما الذي حصل! لكن ها هم الآن، قد بدأوا يفهمون بالتدريج، فهم يشعرون بخسائر لا تعوّض تصيبهم شيئًا فشيئًا. لا

---

(١) خطاب الإنتصار (ص: ٧)، والخطاب ألقاه بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٧٩ م.

يتوهمنّ أحد أنّ حضارة ماديّة محضة، وبعيدة عن المعنويّة ستستطيع أن تروي شعوبها ماءً هنيئًا زلالًا. كلا! سوف يلاقون الأمرّين، وهاهم الآن يعانون الأمرّين. ليس بسبب هذه التظاهرات في شوارع أوروبا وما إلى ذلك، كلا، إنّ مصيبة الغرب هي أعمق من هذه الأمور. إنّ حاجة الإنسان الضروريّة والأساسيّة، قبل كلّ شيء، هي للأمن الروحي والأمن الأخلاقي، والأمن الوجداني وراحة الضمير. وهذه الأمور مفقودة في البيئات الغربيّة، وسوف يزداد الوضع سوءًا يومًا بعد يوم. حين تطّلعون على ما يقوله كتّابهم ونقّادهم ومفكّروهم، تشاهدون بوضوح كيف أنّهم ومنذ سنوات ارتفعت أصواتهم، وقرعوا جرس الإنذار، وها هم ينشرون أخبار وأسرار الزوايا المظلمة والفاسدة، وكيف أنّ الفساد يتضاعف في مجتمعهم. هكذا هي الحياة الماديّة. نعم، هم تطوّروا من النواحي العلميّة والتقنيّة وما شابه، أنجزوا أعمالًا كبيرة، لكنّ الجانب الآخر من القضيّة بقي متروكًا ومعطّلًا، وهذا ما يشلّهم ويطرحهم أرضًا)(١)

وهو يذكر بألم واقع العالم، وبعده عن مراعاة القيم الأخلاقية، والسلوك المتناسب مع طبيعة الإنسان ووظائفه، فيقول: (العالم يسير حالياً في طريق سيئ. ويعيش أوضاعاً سيئة. الأخلاق تُسحق في العالم. والشعوب تعاني وتتألم من هذا الانحطاط الأخلاقي، ومفكرو الشعوب متنبهون لهذه الخسارة الكبرى، ويبدون انزعاجهم وقلقهم، وهذا ما يمكن أن يلاحظ من كلامهم وآرائهم)(٢)

ويذكر كذلك الدور الذي على إيران أن تفعله لإنقاذ البشرية من هذا التيه، وذلك بإعطائها النموذج المثالي عن القيم الرفيعة التي تحكم الحياة، وتساهم التربية في تشكيلها، يقول: (هذا المصير المفزع الماثل أمام البشرية يمكن تغييره، والخطوة الأولى أن نوجد في أنفسنا ذلك التحرك الكبير والتحول العظيم. والأمر يبدأ من التربية والتعليم. لقد توفرت البُنى التحتية

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٤، ص٢٣٠.

(٢) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص١٨٠.

والحمد لله طوال هذه السنوات الثلاثين في القطاعات المختلفة بشكل جيد. ويمكن التحرك على أساس هذه البُنى التحتية. والمسؤولية ثقيلة والطريق طويل والعمل صعب، ولكن في نهاية الطريق يلوح الضياء والنور الذي يمنحه الله، وبوسع المرء أن يرى ذلك. نهاية الطريق مشرقة، والأفق مشرق، ويمكن السير في هذا الطريق بصورة جيدة. هناك حالات عِداء ضدنا)[1]

وهو يذكر أن كل ذلك العداء الموجه لإيران ليس سوى تعبير عن الخطر الذي يشعر به المستكبرون خوفا من تنفيذ القيم الإسلامية في الواقع، وإعطاء النموذج المثالي لذلك، والذي قد يحرك جهات أخرى للتأسي به، يقول: (أي نجاح يحرزه الشعب الإيراني يؤدي إلى أن يشعر بعضهم في العالم بالإخفاق. الأقوياء يصطفّون بشكل طبيعي إزاء هذه التحركات غير المنسجمة مع مصالحهم غير المشروعة. وهذا ليس بالشيء العجيب وغير المتوقّع، إنما هو شيء متوقع بالنسبة لكل شعب يدخل ساحة الكفاح الحياتي العظيم .. شيء متوقع. واصل شعبنا مسيرته هذه منذ بداية الثورة وإلى اليوم مواجهاً هذه العقبات والموانع. هذه ليست بشيء. هذه التهديدات والكلمات التي يطلقونها وحالات المعارضة والعرقلة التي تصدر عنهم، أثبتت تجربة الشعب الإيراني أن لا تأثير لها في مسيرة الشعب ولن تؤدي إلى إبطاء حركته وسيواصل الشعب مسيرته وطريقه. المهم أن يعرف كل شخص دوره، أن يعرف كل شخص أينما كان واجبه الملقى على عاتقه بنحو صحيح ويقوم به. وسوف يساعدنا الله بمشيئته عزَّ وجلَّ)[2]

٢ ـ التخطيط الاستراتيجي لتكوين الشخصية المسلمة:

من الأسباب الكبرى التي جعلت قادة الثورة الإسلامية يولون أهمية كبرى للتربية والتعليم هو كونه المؤسسة التي يمكنها أن تؤدي أدورها في تشكيل الشخصية التي تتناسب مع نظام ولاية الفقيه، ذلك أنه لا يمكن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بصورتها المثالية إلا

---

(١) المرجع السابق، ص١٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٨١.

بعد توفر القابلية لذلك، وهي تستدعي القناعة بالإسلام، وبالقيم التي جاء بها ومحاولة تنفيذها في الحياة.

وقد ظهر في هذا المجال ما يطلق عليه في إيران [وثيقة التحوّل البنيوي]، وهي الوثيقة التي ترسم سياسة الدولة، وتضع الخطط الاستراتيجية لها في المجال التربوي، وقد تحدث عنها الخامنئي كثيرا في خطبه ونوه بها، ودعا إلى تفعيلها في الواقع، فقال: (لقد كنت دائماً أكرّر في لقاءاتي مع المعلّمين والمسؤولين الثقافيين، والمجلس الأعلى للثورة الثقافية وغيرهم هذا الأمر، ولحسن الحظ، قد وصل إلى نتيجة، بحيث إنّ [وثيقة التحوّل البنيوي] قد أعدّت وصُوّبت. فاليوم لهذه المؤسسة وثيقة مدوّنة تحدّد منهج التحوّل البنيوي في التعليم والتربية)(١)

وهو يذكر أن هذه الوثيقة تشبه الوصفة الطبية، وهي مع أهميتها ليست كافية، ذلك أننا (إذا ذهبنا إلى الطبيب، وأدّينا حقّ المعاينة، والطبيب قام بالمعاينة أو التشخيص، وكتب لنا وصفةً ووضعناها في جيبنا، ثمّ ذهبنا إلى البيت وظننّا أنّ الأمر قد انتهى، فهل يختلف هذا الأمر عن عدم مراجعة الطبيب بشيء سوى أنّه قد أنفقنا المال وقطعنا مسافة على الطريق، ينبغي تناول الدواء، ففي هذه الوصفة قد دُوّن اسم الدواء ومقدار ما ينبغي تناوله منه وفي أيّ وقت، ويجب تنفيذ هذا وتطبيقه، ولو لم نفعل، فالذهاب إلى الطبيب وأخذ الوصفة كأن لم يكن. حسنٌ، لدينا الآن [وثيقة التحوّل البنيوي] في التربية والتعليم، وهذه الوصفة تحتاج إلى تخطيطٍ دقيق فيما يتعلّق بكل بنودها. فإنّ الحديث هو حول التحوّل البنيوي لا الشكلي الظاهري)(٢)

وبناء على هذا يدعو إلى أن تكون هناك (خارطة للطريق، ولا يكون الأمر بحيث إنّ أي مسؤول أو وزير أو مدير في أي قطاع يقوم اليوم باتّخاذ قرارٍ ثم يقوم في اليوم التالي بتغييره بحسب سليقته. فكلّ هذا هو إهدارٌ للأوقات والطاقات. وهذه نقطةٌ أساسية. ويجب أن يكون

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص١٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٧.

هناك تخطيطٌ محكمٌ ودقيقٌ لأجل هذا التحوّل البنيوي، يجب أن نضع بين الأيادي خارطةً للطريق، وهذا ما ينبغي أن يقبل به الجميع ويؤيّدوه ويؤمنوا به ويُضمن فيه أنّ التربية والتعليم ستسلك هذا الطريق حتى النهاية وطبق هذا البرنامج)[١]

ومن أهم الأهداف التي تسعى خارطة الطريق في المجال التربوي، والتي ذكرها الخامنئي ودعا إلى تحقيقها، والعمل بموجبها، هي تشكيل الشخصية السوية التي تتبنى الإسلام والقيم الإسلامية بكل أبعادها ومجالاتها، يقول: (بوسع المعلم تربية هذا الحدث أو الطفل وجعله إنساناً عالماً مفكراً يتحلى بروح البحث العلمي ويرغب في البحث والدراسة والعلم، أو يجعله إنساناً سطحياً غير راغب في العلم والتعمق والبحث العلمي. بوسعه أن يخرِّجه ويقدمه للمجتمع إنساناً شريفاً نجيباً خيّراً طيب القلب طاهر النفس، أو على العكس قد يجعله إنساناً شريراً مسيئاً. وبمقدوره أن يجعله إنساناً متفائلاً ذا ثقة بالنفس ومملوءاً بالأمل ومحباً للعمل والنشاط، أو على الضد من ذلك يمكنه تخريجه إنساناً يائساً قانطاً منعزلاً ومنكفئاً على نفسه. كما بوسعه أن يجعل منه إنساناً متديناً تقياً ورعاً وطاهراً، أو إنساناً غير مبالٍ وغير آبه للقيم الأخلاقية والتعاليم الدينية. بوسعه التغلب حتى على عوامل التربية الخارجية مثل وسائل الإعلام. بل إن التعليم المستمر على مدى سنوات والعمل على هذه المادة الخام والقلب المستعد لتقبّل الأشكال المختلفة، يمكنه التفوق حتى على الدور التربوي للوالدين. هذا هو دور المعلم)[٢]

ويقول في خطاب آخر مخاطبا المعلمين: (صناعة الإنسان وتشكيل وبناء الإنسان المطلوب في الإسلام هو أمر يحصل بالتربية.. فالمعلّم يعلّم العلم، ويعلّم التفكير، ويعلّم الأخلاق والسلوك أيضًا. إنّ تعليم الأخلاق والسلوك ليس من قبيل تعليم العلم بحيث يقرأ

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٨.

الإنسان ويدرّس من الكتب فقط. درس الأخلاق لا يمكن نقله بواسطة الكتب، السلوك مؤثّر أكثر من الكتاب والكلام. أي إنّكم في الصف وبين التلاميذ تدرّسونهم بسلوككم. بالطبع، يجب القول والبيان بالكلام أيضًا، ويجب إسداء النصيحة، لكنّ السلوك تأثيره أعمق وأشمل. سلوك الإنسان يبيّن صدق الكلام، هذا هو ما نقوله للمعلّمين. هؤلاء الطلّاب أمانة في أيدي المعلّمين، يجب الانتباه لهذا المعنى والاهتمام به. إذا قام معلّمونا ـ إن شاء الله ـ برفع مستوى الأطفال والتقدّم بهم الى الأمام بهذا الأسلوب، فأتصوّر أنّ ذلك سيكون له تأثيرات أساسيّة كبيرة في مستقبل المجتمع)[1]

وبناء على هذا يدعو إلى دعم خاص لهذا القطاع، باعتباره من أهم المؤسسات المنتجة في البلاد، لأنه لا ينتج بضاعة، وإنما ينتج إنسانا، يقول: (واجب ومسؤوليّة جميع الأجهزة والمؤسّسات في الحكومة دعم قطاع التربية والتعليم. سواء المؤسّسات المختصّة بالتخطيط والميزانيّة أو الأجهزة التي تصادق على هذه الميزانيّات في مجلس الشورى الإسلاميّ، يجب عليهم جميعًا أن تكون نظرتهم للتربية والتعليم مثل هذه النظرة، فلا يتصوّروا أنّ هذا القطاع قطاع يستهلك التكاليف والميزانيّات فقط ـ وهذه نظرة مشهودة في بعض الأحيان، إذ يقولون إنّ جهاز التربية والتعليم هو قطاع يستهلك ويكلّف ـ كلّا، إنّه جهاز كلّما خصّصتم ميزانيّات، وأنفقتم عليه أكثر فستربحون أضعافًا مضاعفة. إنّه قطاع سيتخرّج منه صنّاع الثروة في المستقبل، وصنّاع العلم في المستقبل، وصنّاع الحضارة في المستقبل، ومدراء المستقبل. ليس من الصحيح أن نتصوّر أنّ التربية والتعليم تحمّلنا نفقات ومصاريف فقط. كلّا، فلا يوجد أرباح ومكاسب أكبر من مكاسب التربية والتعليم. كلّ ما تشاهدونه في كلّ أرجاء البلاد من مؤشّرات ومظاهر التقدّم والإنتاج والإبداع، فإنّ جذوره هنا، أصلحوا هذا القطاع فيصلح

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٦.

عندها كلّ شيء)[1]

وإلى جانب الاهتمام بدعم هذه المؤسسات لتؤدي دورها، نرى الخامنئي يدعوها إلى الالتزام بوظيفها وعدم الخروج عنها، لبناء الأجيال الصالحة البعيدة عن كل الشوائب التي قد تنحرف بها، يقول: (على المدراء الذين نختارهم أن ينصبّ اهتمامهم على القضيّة الأصليّة في التربية والتعليم. إنّ النزعات والتوجّهات السياسيّة والحزبيّة والفئويّة وما إلى ذلك هي سمّ مهلك للتربية والتعليم. لقد شاهدنا، في فترة من الفترات طوال هذه الأعوام المتمادية مدى الضرر والخسارة التي لحقت بالتربية والتعليم. راقبوا واحذروا! فليكن التعامل مع مختلف مسائل قطاع التربية والتعليم بحيث تكون القضيّة الأهمّ بالنسبة لمدير أي قسم أو دائرة في هذا الجهاز العظيم الواسع قضيّة [التربية والتعليم]، أن تكون قضيّة [تربية الإنسان]، وتربية الطاقات الثوريّة)[2]

وهو يذكر لهم أن الهدف النهائي الذي تسعى كل المؤسسات الإيرانية إلى تشكيله، وتستعمل كل الوسائل في ذلك هو تحقيق المجتمع المسلم بجميع القيم التي يحملها، يقول: (إنّنا حينما نشدّد على الطاقات والكوادر الثوريّة والمتديّنة، فلأنّ أمامنا دربًا طويلًا، أمام هذا الشعب درب طويل. الهدف الذي رسم للجمهوريّة الإسلاميّة على أساس التعاليم الأساسيّة للثورة هو هدف سام جدًّا، فالهدف هو خلق مجتمع نموذجي. إنّكم تريدون وفي إطار إيران العزيزة، والواقعة من الناحية الجغرافيّة في منطقة حسّاسة جدًّا من العالم، أن تصنعوا مجتمعًا يكون ببركة الإسلام وتحت راية القرآن، أسوة ونموذجا. نموذجا في الأبعاد الماديّة والتقدّم المادي، وفي الوقت نفسه أسوة ونموذج في الأبعاد المعنويّة والأخلاقيّة)[3]

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٩.

وبناء على هذا يدعو إلى التدقيق في كل ما تمارسه هذه المؤسسة ابتداء من التكوين الجيد للمعلمين بإنشاء جامعات خاصة بهم وبتحديث تكوينهم كل حين، وانتهاء بالمقررات الدراسية، والتي يقول في شأنها: (يجب الانتباه والتدقيق كثيرًا في الكتب الدراسيّة، إذ ينبغي أن تكون متقنة؛ فالمضمون والأفكار والكلام الضعيف في هذه الكتب مضرّ. ليس أنّه غير مفيد بل هو مضرّ، وكذلك الانحرافات السياسيّة أو الانحرافات الدينيّة أو الانحراف عن الحقائق والواقعيّات، في هذه الكتب مضرّة. الذين يتولّون مسؤوليّة هذه العمليّة يجب أن ينجزوا هذا العمل بمنتهى الأمانة والدقّة)[1]

ويقول عن جامعة المعلّمين: (ذكرتُ هذا للوزير المحترم قلت له: [جامعة المعلّمين]، أو [جامعة إعداد المعلّم] ـ حسب التعبير القديم ـ هي جامعة، ولكنّها تختلف عن الجامعات العاديّة. فضلًا عن الامتيازات الموجودة في الجامعات الأخرى، فإنّ ميزة إعداد المعلّم وتخريجه تختصّ فقط بهذه الجامعة. ولهذا الأمر طبعًا شروطه ومقتضياته. ينبغي الاهتمام بهذه الجامعة بمنتهى الجديّة) [2]

هذه بعض طروحات قادة الثورة الإسلامية في هذا المجال، وهي تبين عمق الأهداف التي يتوخونها من هذا الجانب المهم، وقد دل على مدى نجاحهم في هذا الجانب ذلك الاستقرار الذي عاشه المجتمع الإيراني على الرغم من كل استعمل معه من أدوات الحرب الناعمة، والتي حاولت أن تثير شعبه، لكنه لم يثر، بل بقي وفيا لثورته وقادته.. وذلك وحده دليل على نجاح المخططات التربوية.

رابعا ـ الجانب العلمي وقيم الحضارة:

مثلما رأينا في الجوانب السابقة من حرص النظام الإيراني على التميز والإبداع، والبعد

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٢.

عن التبعية والتقليد، والاهتمام بالقيم والحقائق، بدل الشكليات والظواهر، نلاحظ كذلك في الجانب العلمي هذا الاهتمام، وربما بصورة أكثر وضوحا.

حيث أننا عندما نتابع أحاديث قادة الثورة الإسلامية، وخصوصا القائد الحالي، نجد اهتماما كبيرا بهذا الجانب، فهو يحضر الجلسات التي تصف الأوضاع، أو التي تضع الاستراتيجيات المستقبلية، ويدلي برأيه فيها، وبصورة لا نكاد نجدها عند أي زعيم من زعماء العالم.

ومن الأمثلة على ذلك لقاؤه الذي تم بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠١٢ م، مع حشد من الباحثين والمختصّين والمبدعين ومسؤولي المؤسّسات البحثية، والذي قال في مقدمته: (أتمنّى أن تستطيع هذه الجلسة والجلسات المماثلة الأخرى أن تساعد على سدّ الحاجة الأساسية التي يعيشها بلدنا اليوم، والتي هي عبارة عن تنمية العلم والبحث العلمي والتقنية، وتخريج المواهب وإعدادها، وزيادة انتشار ثمار المواهب المميّزة لشعبنا في حياة كل أبناء الشعب)[1]

ثم ذكر مدى ما يوليه النظام الإيراني للعلم والابتكارات العلمية، حتى يتحقق الاستقلال الحقيقي، وفي جميع الجوانب، فقال: (ما نصرّ ونؤكد عليه هو أنّ العلم بالنسبة للبلاد رأس مال لا ينفد ولا ينتهي. إذا تحرّكت عجلة إنتاج العلم في بلدٍ ما، وإذا كانت ثمّة موهبة انطلقت وسارت، وإذا بدأت الإمكانيات والقابليات تبرز وتظهر فستكون مصدراً لا ينفد. العلم ظاهرة ذاتية الإثمار، وليس شيئاً يضطرّ المرء من أجله للتبعية. نعم، إذا أردتم أخذ العلم حاضراً وجاهزاً فستكون فيه تبعية واحتياج للآخرين، ومدّ الأيدي نحوهم، ولكن بعد أن يتكوّن الصرح العلمي في بلد من البلدان، وإذا كانت في ذلك البلد مواهب، فسيكون كالينابيع المتدفقة)[2]

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٢٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧٠.

ومثلما دعا في الاقتصاد إلى إيجاد الاقتصاد المقاوم الذي يخلص البلاد من التبعية، ويجعلها تستهلك ما تنتج لا ما يمن به عليها، دعا كذلك في المجال العلمي إلى [الجهاد العلمي]، والذي لا يقل عن الجهاد في جبهات الحروب، يقول: (إن البلد اليوم بحاجة إلى جهادٍ علمي. وعندما أذكر العلم هنا فإن قصدي هو المعنى العام للعلم وليس العلوم التجريبية فقط. يلزمنا جهادٌ علمي.. ففي المفهوم الإسلامي يكون الجهاد عبارة عن ذلك السعي مقابل عدو ما أو خصم. فليس كل سعيٍ جهاداً. فجهاد النفس، وجهاد الشيطان، والجهاد في الميدان العسكري هو مواجهة عدو أو مخالف. ونحن اليوم في مجال العلم بحاجة إلى مثل هذا السعي في البلد، نشعر بأن هناك موانع علينا أن نزيلها، وعوائق يجب أن نحطّمها، وفي مجال توفير الإمكانات العلمية يوجد خسة لدى أولئك الذين يمتلكونها ـ وهي الدول المتطورة علمياً، وعلينا أن نظهر من أنفسنا في المقابل عزّة ونهضة تحركاً نحو الأفضل. العالم اليوم ورغم تظاهره بالسخاء العلمي هو في منتهى الخسّة من حيث العلم. فالذين تمكّنوا، لعوامل مختلفة، من أن يمتلكوا في فترة ما تطوراً علمياً واعِتلوا مركب التطور وتفوّقوا على غيرهم ـ وهم الدول الغربية المتطورة التي حصلت على ذلك منذ عصر النهضة، وقد كان ذلك في أيدينا يوماً ـ هم احتكاريون، فهم لا يريدون أن تتسع دائرة هذا العلم وهذا الاقتدار، فلهذا يخالفون علم الشعوب، وخصوصاً بعد أن أصبح هذا العلم وسيلة بأيديهم للسياسة)[1]

وهو يذكر أن من دلائل لا أخلاقية الحضارة الغربية ذلك الاحتكار الذي تمارسه للعلم، مع أن الأصل فيه أن يشاع حتى يستفيد منه البشر جميعا، وهو يذكر أن هذا ليس خاصا بعصر من العصور، ففي الفترات السابقة كان العلم وسيلة للمستعمرين للهيمنة والظلم، يقول: (فالاستعمار ظهر من العلم. والعلم هو الذي مكّنهم وجعلهم مقتدرين، لهذا جالوا العالم واستعمروه، هذا حينما كانت الشعوب تعيش مستقلة. فأين هي بريطانيا وأين هي أندونيسيا؟!

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٣١٣.

فأولئك استطاعوا أن يحتلوا تلك المناطق بواسطة العلم. وعندما صار الاستعمار وليد العلم واعتمدت القوة الدولية والقدرة السياسية على العلم، قالت إنه لا ينبغي لهذا العلم أن يكون بيد الآخرين، وإلا فإنه يهدد هذه القدرة. وها هم اليوم وما زالوا على هذا المنوال)[1]

وما دام العلم أصبح بهذه الصورة في يد الحضارة الغربية، فإن على العلماء الإيرانيين ـ كما يذكر الخامنئي ـ أن يقوموا بدورهم الجهادي حتى لا تستعمر بلادهم بالعلم كما استعمرت بلاد أخرى، ولذلك يبث فيه الروح العقائدية التي تجعلهم يتحركون لمواجهة الخطر، وبكل عزم وإيمان.

وهو يشير في هذا الجانب إلى ضرورة التخطيط وفق استراتيجية واضحة ودقيقة، يقول معلقا على بعض المشاركات في المؤتمر: (أشار الأصدقاء إلى التخطيط لمئة سنة. بالطبع إنني لا أعتقد بالتخطيط لمئة سنة، لكنني أستحسن هذا التفكير وهذه الروحية التي نشعر معها بأننا ما زلنا نخطو الخطوة الأولى رغم مرور ثلاثين سنة، حتى إذا أردنا أن نخطو عشر خطوات فهذا يعني ثلاثمائة سنة. علينا أن نعلم أننا في خطواتنا الأولى، ويجب أن نعلم أننا نستطيع أن نخطو خطوات أكبر، يجب أن نخلق هذا الشعور. وإنني أعتقد بأنه سيتحقق حتماً، فمثلما أن هذه الحركة العلمية العظيمة وهذه الإبداعات العلمية وهذا الإنتاج العلمي والعبور إلى حدود العلم لم تكن لتخطر على بالنا، وها هي قد طُرحت وقيلت وتوبعت، وها أنتم ترون ثمراتها اليوم، لهذا فإننا نستطيع أن نخطو خطوات أكبر ونستطيع أن ننجز أعمالاً كبرى)[2]

ومثلما دعا في الجوانب السابقة إلى الابتكار والخروج من التقليد والتبعية يدعو كذلك في هذا المجال، بل يبين الخطوات العملية لتحقيقه، وهي تنمية التفكير الإبداعي والنقدي في عقول الطلبة حتى تكون لديهم الآليات التي تجعلهم يمارسون الإنتاج بدل الاستهلاك، يقول:

---

(١) المرجع السابق، ص٣١٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣١٤.

(أساس العلم وقاعدته هي الفلسفة، ولو لم يكن هناك فلسفة لم يوجد علم. ما لم يكن تحليل واستنتاج فلسفي فالعلم سيكون بلا معنى. إن إنتاج الفكر مهم جداً. وبالطبع فإن إنتاج الفكر أصعب من إنتاج العلم. فالمفكرون والنخب الفكرية معرضون للآفات التي هي أقل في ساحة النخب العلمية. لهذا فإن العمل هنا صعب، لكنه مهم جداً)(١)

ولأجل تحقيق هذا يدعو إلى تحفيز الطلبة وتشجيعهم، وزرع الثقة فيهم، حتى يتمكنوا من أداء مسؤولياتهم، وإخراج بلادهم من التبعية العلمية، وتحقيق النصر في هذا الجانب، مثلما تحقق في الجوانب الأخرى، يقول: (لقد كان الشعب الإيراني طوال أعوام متمادية قبل الثورة أسيراً لإضعاف روح الثقة بالذات. منذ أن فتح المسؤولون الحكوميون أعينهم أولاً، ثمّ فتح أبناء الشعب تدريجياً أعينهم وبهتوا أمام التقدّم العلمي المذهل للغرب، بدأ ترويج الشعور بالنقص والدونية والاستهانة بالذات في هذا البلد وبين أبناء شعبه، ولحسن الحظّ فإنّ الثورة غيّرت كلّ شيء، بما في ذلك هذه الحالة وهذه الروح. وعليه، فإنّ تأسيس الأعمال والمشاريع الاقتصادية على أساس العلم يؤدّي إلى تعزيز الروحية والشخصية والهوية الوطنية ويزيد كذلك من الاقتدار السياسي. الاستقلال والاعتماد على الذات في بلد ما يورث الاقتدار السياسي فضلاً عن الاقتدار الاقتصادي الذي سيتحقّق بشكل طبيعي)(٢)

ودعا في هذا الصدد إلى الاهتمام بالمخترعين، والسعي إليهم، وتشجيعهم، حتى لا تمتد إليهم الأيادي الغربية، لتأخذهم، يقول: (من القضايا المهمّة أن ترصد أجهزتنا الحكومية الاختراعات وبراءاتها، وتتوجّه هي نحو أصحاب الاختراعات والنخب الفكرية وتطالبهم بالتعاون والمساعدة كي يستطيعوا أن يساهموا في تأسيس شركات البحث العلمي وفي أقسام معينة منها. لا تقعد أجهزتنا حتى يأتيها المخترعون ويراجعوها وتقع الأعمال في التلافيف

(١) المرجع السابق، ص٣١٦.

(٢) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٢٧٣.

والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية وغيرها من المشكلات .. هذه الأمور تضعف بلا شكّ المحفّزات والاستعدادات)[1]

ويقول: (حسب التقارير التي لديَّ فإنّ الأجانب يرصدون المواهب الموجودة في بلادنا، وما ينفعهم منها يأتون ويستثمرونه ويأخذونه. المواهب والطاقات الإنسانية أثمن ما يمتلكه البلد. يجب أن لا نسمح ولا ندع هذا يحصل. والشكل المنطقيّ لعدم السماح هو أن نوفّر الفرص والأرضية، ونشجّع ونأخذ بالأيدي، وندفعهم نحو العمل، ونأخذهم إلى الميدان ليعملوا ويكونوا متفائلين متشوّقين، وعندها سيتوفّر ذلك الينبوع المتدفّق الذي لا ينضب)[2]

وهو يدعو لتحقيق هذا، وللمنع من هجرة الأدمغة، والاستفادة من كل الطاقات إلى التعامل الحريص على الطلبة، وتشجيعهم وتوفير الفرص لهم، وعدم ممارسة أي سلوك قد يجعلهم ينفرون من البحث، يقول: (هناك من يجلس على قلب الطالب الجامعي والأستاذ ليتلو عليه آيات اليأس والإحباط: هذا لا يتحقق، وهذا لا نقدر عليه، وهذا لا فائدة منه؛ فهؤلاء في الواقع مثل حشرة العث: مخلوقات دنيئة ومخربة ومدمرة. فالبلد يتحرك نحو الأمام بكل يسر، والغرسة قد أصبحت بحمد الله شجرة طيبة.. فنحن نتقدم في جميع المجالات، وبالطبع نواجه تحديات. ولو أراد المرء أن لا يسقط أرضاً فعليه أن لا يسير أبداً. وإذا أردنا التحرك فهناك سقوط وارتطام. ومواجهة التحديات تعد من خصائص حركة أي شعب، وبدونها لا تكون حركة. فبهذا اليسر والثبات يتقدم شعبنا، فيما تجلس جماعة من الناس لنشر اليأس والإحباط)[3]

ولم يفته أن يذكر في هذا الموضع بعض مظاهر التقدم العلمي الذي حصل لإيران، وقد

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧٤.

(٣) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٣١٦.

علق على بعضهم في هذا، فقال: (لاحظت أن بعض المتحدثين ليس لديه اطلاع على بعض الأقسام الأخرى، وأنا مطلع عليها. على سبيل المثال في التكنولوجيا العسكرية هنا إنجازات كثيرة ومدهشة. وما يشاهده المرء في التلفزيون ليس سوى واجهة، والواجهة لا يمكن أن تُظهر حقيقة الأمر وعظمته وتعقيداته. لقد أُنجز الكثير)[1]

وقال: (في هذه الإحصائيات التي ذُكرت لاحظتم أنّ تقدّم البلاد في القطاعات المهمّة والعلوم الحديثة والمؤثّرة في الحياة كان ملفتاً خلال عدّة أعوام. وهذا مؤشّر على وجود مواهب وإمكانيات واستعداد. علينا أن نأخذ هذه المسألة بجدّية، أي أن نهتم لقضية العلم والاعتماد على العلم في البلاد، ونجعلها أساساً للأمور والمشاريع. هذا هو ما نقوله في هذه الأعوام)[2]

وهو يذكر أن تطور الاقتصاد مرتبط بتطور العلم، فأحسن أدوات الاقتصاد المقاوم هو الجهاد العلمي، يقول: (إذا جرى الاهتمام بالعلم في القطاعات والمجالات المختلفة فستستطيع شركات البحث العلمي والتي تعمل وتنتج وتوفّر الثروة على أساس العلم أن تصل باقتصاد البلاد تدريجياً للازدهار الواقعيّ. الحصول على الثروة عن طريق بيع المصادر النافدة مثل النفط ونظائره ليس ازدهاراً ولا تقدّماً، إنّما هو خداع للذات. وقد وقعنا في هذا الفخ، ويجب أن نعترف ونتقبّل أنّ هذا فخّ بالنسبة لشعبنا. لقد ابتلينا ببيع الخام، وهذا واقعٌ وصلنا كتراث من الماضي وجرى تعويد البلاد عليه. طبعاً جرت محاولات في هذه الأعوام الأخيرة لترك هذا الإدمان المضرّ بالبلاد، لكن هذا لم يحدث بنحو تامّ. يجب أن نعتقد أولاً أن البلد ينبغي أن يصل إلى حيث يستطيع بإرادته، وأنّه متى ما شاء يسد آبار نفطه .. يجب أن نصل إلى هذه العقيدة والقناعة. هذا ما يتعلق بقضية النفط. وبيع الخام في مختلف أنواع المواد الخام والمعادن لا يزال قائماً. وهذه من نقاط ضعفنا ومن مشكلات بلادنا. إذا أردنا أن ننجو من هذا الوضع، ونحقق

---

(١) المرجع السابق، ص٣١٦.

(٢) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٢٧٢.

النمو الاقتصادي الحقيقي، فالسبيل إلى ذلك هو الاعتماد على العلم، وهذا متاح عن طريق تقوية شركات البحث العلمي)[1]

وذكر أن أهمية ذلك لا تقتصر على المجال الاقتصادي، بل تعم كل المجالات، يقول: (إذا استطعنا إن شاء الله التقدّم ببناء الأعمال الاقتصادية على أساس العلم، وتحويل ذلك إلى طابع غالب على اقتصاد البلاد، فإنّ ذلك لن يمنح البلاد قوة اقتصادية وحسب، بل سيمنحها قوة سياسية أيضاً، وقوة ثقافية. حينما يشعر البلد أنّ بوسعه إدارة نفسه وشعبه بعلمه ومعرفته ويقدّم الخدمات لسائر الشعوب، فسوف يشعر بالهوية والشخصية. وهذا بالضبط ما تحتاجه الشعوب المسلمة اليوم) [2]

هذه مجرد نماذج عن مدى حضور الولي الفقيه في جميع مجالات الحياة في إيران، وتوجيهاته لها، وهو ما يبين أن دوره والصلاحيات التي أعطيت له، لم تعط من فراغ، لأن هذا الدور وتلك الصلاحيات هي التي تتيح له أن يتدخل في السياسات المختلفة ليوجهها توجيها استراتيجيا لتحقيق المكاسب الكبرى.

وأحب أن أختم هذا المبحث ببعض ما ذكرته وسائل الإعلام من النجاحات التي حققتها الجمهورية الإسلامية في هذا المجال، وفي تلك الفترة القصيرة المشحونة بالمؤامرات.

ففي مقال إخباري بعنوان [إنجازات ايران ما بعد الثورة الإسلامية] وردت الإحصائيات التالية[3]:

في القطاع الصحي: زاد عدد الأطباء من ١٥،٠٠٠ إلى أكثر من ١١١،٠٠٠ طبيب، والقضاء التام على حاجة البلاد إلى توظيف الأطباء الأجانب، فضلا عن جذب السياحة

(١) المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٣) انظر: إنجازات ايران ما بعد الثورة الإسلامية، موقع براس الإيراني الإخباري، ١٣ فبراير ٢٠١٨.

الصحية، وقبول وعلاج المرضى الأجانب الذين يعانون من مختلف أنواع الامراض.

ومن الابتكارات التي حققها الإيرانيون في هذا القطاع: التطور الكبير في مجال الخلايا الجذعية، وفي زراعة الكلى وعلاج أمراض العيون، بالإضافة إلى حصول إيران على المركز الأول في الشرق الأوسط بإنتاج ٩٧ بالمئة من الأدوية اللازمة وتصدير الأدوية، بما في ذلك العقاقير والتكنولوجيا الحيوية.

وقد حصل الاكتفاء الذاتي في صنع اللقاحات والقضاء على شلل الأطفال وغيره من الأمراض الشاملة، حيث تغطي اللقاحات اليوم ١٠٠ بالمئة من اراضي البلاد بعد أن كانت ٣٠ بالمئة قبل الثورة، وقد نتج عن هذا التطور انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن سنة واحدة من أكثر من ١٢ بالمئة قبل الثورة إلى أقل من ١,٥ بالمئة والحد من وفيات الأمهات من ٢,٥٤ بالمئة إلى ٠,٢٤ بالمئة بعد الثورة.

في المجال الصناعي: حصلت زيادة وتطوير معامل التكرير والبتروكيماويات وتصنيع أكثر من ٤٠ محطة كبيرة للنفط والغاز والبتروكيماويات على مدى العقود الثلاثة الماضية.

وارتفعت نسبة انتاج الاسمنت من ٦,٦ ملايين طن الى حوالي ٨٠ مليون طن وازدادت الصادرات غير النفطية من ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ٥٧٣١ مليارا عام ٢٠١٧.

وارتفع مستوى الاكتفاء الذاتي في صناعة النفط من ٤ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة، والبتروكيماويات من ٤ ملايين طن في عام ١٩٧٩ إلى ٣٨ مليون طن بعد الثورة.

في المجال العلمي: يحتل الباحثون الإيرانيون اليوم المرتبة السادسة عشر من الإنتاج العلمي، وبحلول عام ٢٠١٢، تم تسجيل أكثر من ٢٦١٩٦ براءة اختراع في البلاد، وارتفع الترتيب العالمي لإيران في المجال العلمي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٥ من ١٦ إلى ٥٣ بالمئة بعد الثورة.

بالإضافة إلى ذلك تحتل ايران مرتبة كبيرة بين الدول المتقدمة الأخرى في مجال العلوم

الجديدة مثل: نانو الالكترونيات الدقيقة ناهيك عن دخول العلم الى مجال تصنيع الروبوتات.

أما الجامعات، فقد زادت قدرتها من ١٥ جامعة حكومية إلى ٦١٥ جامعة (١١٥ جامعة حكومية و٥٠٠ جامعة غير حكومية) وزيادة عدد الطلاب من ١٧٥ ألف قبل الثورة إلى أكثر من ٤ ملايين طالب في أعقاب الثورة الإسلامية.

وقد نتج عن ذلك كله ارتفاع كبير وملحوظ في مجال نشر المقالات العلمية من ١ , ٠٪ (٦٦٩ مقالة) في عام ١٩٧٩ إلى ١ , ١٦٥٪ (٢٣ ألف مقالة) في السنة بعد الثورة.

في المجال العام والاجتماعي: تطورت شبكات توزيع مياه الشرب مع زيادة قدرها من ٣ , ٧ ملايين قبل الثورة إلى ١١٩٠٨٦٥٨ مشتركا بعد الثورة وعدد المدن التي لديها شبكة مياه صحية من ٤٥ مدينة إلى أكثر من ١٠٠٠ مدينة ومن عدة مئات من القرى قبل الثورة إلى حوالي ٣٣٢٩٧ قرية حاليا.

وزادت معاشات الضمان الاجتماعي من ٨٩،٠٠٠ إلى حوالي ٤ ملايين شخص والتأمين الصحي من ١٠ بالمئة إلى أكثر من ٩٥ بالمئة.

وتم تنفيذ خطة مهر الإسكانية، وتطوير الصناعة السياحية، وتنظيم المعارض الدولية المختلفة، وتمهيد الطريق لتحسين نوعية الحياة للشعب الايراني.

في المجال الزراعي: قبل الثورة، كان حدود الإنتاج الزراعي ٢٥ مليون طن، والآن يتجاوز الانتاج الزراعي الايراني ١٠٠ مليون طن، بالإضافة إلى اعتماد البلاد على نفسها في انتاج كل المحاصيل.

وتم توفير ٩٠ في المئة من طلب البلاد من المنتجات الزراعية والاستراتيجية، مثل القمح، وتعتبر ايران ثاني أكبر منتج استراتيجي واستهلاكي للرز بمعدل نمو يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المئة مقارنة بمرحلة ما قبل الثورة الإسلامية.

وقد تطورت الصناعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي بحيث زادت قدرة الإنتاج

الزراعي في البلاد إلى ٣٣ مليون طن في عام ٢٠٠٦، وارتفعت في نهاية البرنامج الرابع إلى ٤٢ مليون طن، وإيران هي المنتج الأول للفستق والزعفران والرمان في العالم.

في مجال بناء المدن والعمران: زيادة نسبة الوصول إلى المياه المكررة إلى ٩٦,٢ بالمئة من الشعب، وزيادة الطرق الرئيسية في البلاد من ٣٦ ألف كيلومتر إلى أكثر من ٢٠٠ ألف كيلومتر، وتطوير السكك الحديدية من ٤ آلاف كيلومتر إلى ما يقرب من ٢٠ ألف كيلومتر، وزيادة عدد المطارات من ٢٢ مطارا إلى نحو ١٠٠ مطار، وزيادة عدد الموانئ ورفع طاقتها الى ١٠ ملايين طن، والطرق الريفية في عام ١٩٧٧ كانت بطول ٢٦ الف كيلو متر ومن التراب اما اليوم فيبلغ طولها أكثر من ١٠٠ الف كم، و٥٦ بالمئة منها طرق من الاسفلت.

خامسا ـ الجانب الفني وقيم الحضارة:

من المزايا التي تميز بها النظام الإيراني، وباتفاق الكثير حتى المغرضين منهم، اهتمامه بالفنون الجميلة بجميع أنواعها، ما تعلق منها بالسمع كالإنشاد والغناء، أو ما تعلق بالبصر كالرسم والنحت، أو ما تعلق بهما جميعا كالمسرح والسينما وغيرهما.

وميزته الأخرى المتعلقة بهذا، والتي ترد على تلك المفاهيم الخاطئة حول الطريقة التي يفكر بها الولي الفقيه، أو القدرات الشخصية الموفرة له، هو اهتمام كلا من قائده الأول، مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، وخليفته السيد علي الخامنئي بالفنون، وبالكتابة الأدبية، والنقد الأدبي، وبالشعر؛ فكلاهما أديب وشاعر وفنان.

وقد ذكرنا في الجزء السابق، عند حديثنا عن العرفان بعض المقطوعات الجميلة للخميني، والتي تضاهي أشعار جلال الدين الرومي، وفريد الدين العطار، وابن الفارض، وغيرهم، كنموذج لذلك الاهتمام الأدبي، والروح الشاعرية.

وهكذا شأن الخامنئي، فقد ذكرنا في الجزء السابق أيضا مدى اهتمامه بمطالعة الروايات و القصص، وخبرته فيها، وتوجيهاته المتعلقة بها، وقد كانت علاقته بالأدب قديمة ابتدأت من

شبابه الباكر، حينما كان في مشهد، حيث شارك في بعض الجمعيات الأدبية التي تشكلت آنذاك بمشاركة شعراء كبار، و كان ينقد الشعر في هذه الجمعيات الأدبية.

بالإضافة إلى ذلك كله كان شاعرا، وقد كتبت بعض المواقع عنه تحت عنوان [خامنئي الشاعر متعطش لـ (كأس الحياة)] تقول: (كثيرة هي الأخبار التي تحيطنا بجوانب من شخصية السيد خامنئي السياسية، لكن قلة من المقربين منه تعرفوا على خامنئي الأديب والشاعر وتمكنوا من ولوج عالمه الخاص. فعلى الرغم من ولعه بالشعر منذ أكثر من ستين عاماً، إلا أنه لا يزال يشعر بالخجل من إلقاء قصائده أمام الملأ، ويتردد في إصدار ديوانه الأول. لكن الشهر الماضي تجاوز خامنئي خجله وألقى أحدث أعماله الشعرية أمام زملائه الشعراء) [١]

وعلقت كاتبة هذا الخبر عليه بقولها: (لطالما اتهم علماء الدين بالانغلاق تجاه الفنون، وبأنهم لا يملكون نظرة واضحة في الفن، لكن خامنئي كسر هذه القاعدة بانفتاحه على الساحة الأدبية بشكل واسع. فهو من كبار الناقدين للأدب، وله ذوق نقدي يشهد له كبار الشعراء والأدباء المعاصرين الإيرانيين)

ومن اهتماماته المتعلقة بهذا الجانب، والتي ترد على خصومه الذين يتهمونه ويتهمون مشروع الجمهورية الإسلامية بالتعصب للفارسية، اهتمامه، بل عشقه للغة العربية، وآدابها وفنونها؛ فقد نقلت جريدة (كيهان العربي) بتاريخ ٢١ رجب ١٤١٤هـ عن بعض المقربين من السيد علي الخامنئي الدكتور محمد علي آذرشب، (المستشار الثقافي للخامنئي) قوله: (آية الله الخامنئيّ يعشق الأدب واللغة العربيّة، وإنّه وحتّى اليوم مع زحمة الأعمال الّتي تحيط به، يعقد جلسات بحث أسبوعية في الأدب والشعر العربيّ يتعرّض خلالها القليل من الشعر القديم ولكثير من الشعر الحديث، وخلالها أسمعه مرارًا يقول: (طالما تمنّيت أنّني ولدت في بلد عربيّ يمكّنني من الكلام باللّغة العربيّة)

---

(١) خامنئي الشاعر متعطش لـ (كأس الحياة)، زهراء ديراني، موقع الميادين.

ويعقب محمد علي آذرشب على هذا بقوله: (لقد طالع موسوعات في الأدب العربيّ بأجمعها ووضع عليها هوامش وتعليقات، من ذلك كتاب الأغاني، فقد طالعه بأجمعه ووضع على حواشيه تعليقات وملاحظات هامّة؛ كما وضع فهرسًا كاملًا قبل أن تبادر دار الكتب إلى طباعة فهرس الأغاني. وحاول منذ سنٍّ مبكر أن يقرأ لجبران خليل جبران، ويترجم له ويقرأ ديوان الجواهري ويعلّق عليه، وحتّى في السجن لم يُفوِّت فرصة الارتباط بمن له ذوق بالأدب العربيّ، من ذلك أنّه التقى في سجن القلعة سنة ١٩٦٣م بمجموعة من السجناء العرب الخوزستانيّين، فآنس بهم وآنسوا به وكان منهم المرحوم السيّد باقر النزاري، ويذكر الخامنئي، إنّه كان دائمًا يحاول أن يتكلّم مع هؤلاء العرب ويتحادث معهم، وكان يعلّم بعضهم قواعد اللّغة العربيّة ويتعلّم منهم المحادثة العربيّة، حتّى أنَّه حينما خرج من السجن عملوا له هوسة: (يا سيّد جدّك ويّانه)[1]

وفي هذا المجال نذكر علاقته بالشاعر العراقي الكبير، بل شاعر العَرَب الأكبر مُحمّد مهدي الجواهري، والذي كتب عنه على الصفحة الأولى من كتابه (ذكرياتي) قصيدة أهداها إليه قال فيها:

سَيّدي أيّها الأعز الأجَل ... أنتَ ذو مِنّة وَأنتَ المدِل
يَعجَزُ الحرف أن يُوفّي عظيماً كُل ما قيل في سِواه يَقِل
أيّها الشامِخ الذي شاءَهُ اللهُ زَعيماً لِثَورَةٍ تَستَهِل
لَكَ في ذِمّة الإله يَمينٌ يَدٌ مَن مَسّها بِسوءٍ تَشِل
لَكَ في السّلم مِنبَرٌ لا يُجارى لَكَ في الحرب مِضرَب لا يَفِل
لَكَ أهلٌ فَوقَ الذّرى وَمَحَل لَكَ بَعدَ المكرُمات وَقَبل
فاغتَفِر لي ما جاءَ في ذِكرياتي يا عَطوفاً عَلى خُطى مَن يَزِل

(١) جريدة (كيهان العربي) بتاريخ ٢١ رجب ١٤١٤هـ.

وبناء على هذه الاهتمامات، والتي يجهلها الكثير للأسف، ويتصورون الولي الفقيه بصورة الفقيه الجاف، الذي لا يعرف إلا الفتوى، وما يرتبط بها، ويغفلون عن كون قادة الثورة الإسلامية جميعا كانوا فلاسفة ومفكرين وأدباء، ويتقنون فوق ذلك لغات متعددة تتيح لهم الاطلاع على الثقافة العالمية.

وقد كان في إمكان النظام الإيراني أن يختار لقب [الولي الحكيم]، بدل [الولي الفقيه]، لهذا الاعتبار، خاصة مع اهتمام جميع قادة الثورة الإسلامية ومفكريها بالحكمة والفلسفة، لكنهم لم يفعلوا ذلك، لأن الولي الفقيه يمارس صلاحيته انطلاقا من الفقه، الذي هو التعرف على الأحكام الشرعية، والتعريف بها، ومحاولة تنفيذها في الواقع.

انطلاقا من هذا نحاول هنا باختصار أن نذكر تصورات قادة النظام الإسلامي في إيران، للفن، وأهميه، وخصائصه التي تتبناها الجمهورية الإسلامية.

ومثلما سبق ذكره في الجوانب الأخرى من التحذير والتقليد والتبعية والتغريب، نرى كذلك في هذا الجانب دعوة ملحة من جميع القادة إلى الإبداع والابتكار، وبناء منظومة فنية شاملة نابعة من الهوية، ومن القيم الإسلامية.

ولذلك نرى الخامنئي ينكر ـ في محاضراته وخطبه وكتبه ـ على الفنون الغربية، لأنها فنون مادية، وتضليلية، وتسيء إلى الأخلاق والقيم الإنسانية، وهي فوق ذلك تخدم الاستعمار والحرب الناعمة، يقول ـ في خطاب له موجه للفنانين، في أحد لقاءاته بهم ـ : (من النقاط التي ينبغي الالتفات إليها في مواجهة عالم الغرب بشكل كامل، هو عنصر الفنّ وأداته التي يستخدمها الغربيّون. لقد استفادوا من الفنّ إلى أقصى الحدود من أجل ترويج هذه الثقافة الخاطئة والمنحطّة والماحقة للهويّات، ولا سيّما الفنون المسرحية (الأدائية)، وخاصّة الاستفادة من السينما وبأقصى ما يمكن. فهؤلاء يجعلون أيّ شعبٍ تحت الدراسة على شكل مشروعٍ ما، فيكتشفون نقاط ضعفه، ويستفيدون من علماء النفس وعلماء الاجتماع والمؤرّخين والفنّانين

وأمثالهم، ليكتشفوا طرق الهيمنة على هذا الشعب. ثمّ بعد ذلك، يوصون منتجاً سينمائيّاً أو مؤسّسة فنّيّة في هوليوود لكي تصنع فيلماً. فالكثير من الأفلام التي ينتجونها لنا وللدول هو من هذا القبيل)[1]

ثم ذكر مدى وضوح هذا الدور التضليلي الذي تقوم به السينما الأمريكية خصوصا مع جميع الشعوب حتى الأوروبية منها، يقول: (ليس لديّ اطّلاعٌ على الأفلام المتعلّقة بالدّاخل الأمريكيّ، لكنّ ما ينتجونه للشعوب فيه بعدٌ هجوميّ. قبل عدّة سنوات، نُشر في الأخبار أنّ بعض الدول الأوروبيّة الكبرى قرّرت أن تواجه الأفلام الأمريكية. هؤلاء ليسوا مسلمين، لكنّهم يستشعرون هذا الخطر، خطر الهجوم) [2]

وهو يذكر أن إيران تستشعر هذا الخطر، ولذلك تراقب كل ما يصدر من إنتاج فني غربي، وتضع البدائل له، يقول: (وبالطبع، إنّ الدول الإسلاميّة، وبلدنا الثوريّ بشكل أخصّ، يستشعرون هذا الأمر أكثر. فهم ينظرون ويقيسون الخصائص، ويزنون الأوضاع، وينتجون الأفلام، ويعدّون الأخبار على هذا الأساس، وكذا الإعلام فإنّهم يشكّلونه ويبثّونه وفقاً لذلك)[3]

وقد سبق أن ذكر الخميني هذا، ودعا إليه في أوائل سنوات انتصار الثورة الإسلامية، حيث قال في خطاب موجه للشعب: (المراكز الإعلامية المسموعة والمرئية والتي هي على إتصال دائم بالأمّة ليل ونهار في سائر أنحاءالبلاد سواءالمطبوعات في مقالاتها وكتاباتها، أو الإذاعة والتلفزيون في برامجها وتمثيلياتها وعرض الفنون واختيار الأفلام والفنون البناءة، عليها كلها أن تعقد العزم وتعمل أكثر ما تستطيع وتطلب إلى الفنانين الملتزمين أن يأخذوا بنظر الإعتبار

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٢، ص٥٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص٥٠٦.

أوضاع فئات المجتمع كافة في سبيل تربية المجتمع وتهذيبه بشكل صحيح، وتعليمه سبيل الحياة الشريفة والمتحررة بالفنون والمسرحيات والتمثيليات والمسلسلات، ومنع الفنون المبتذلة والسيئة التعليم، فالشعب العزيز وعلى مدى خمسين عاماً أسودَ، قد ابتلى بمجلات وجرائد مخرّبة ومفسدة لجيل الشباب، كانت السينما والإذاعة والتلفزيون، أسوأ منها إذ دحرجت ببرامجها الشعب إلى حدّ كبيرالى أحضان الغرب والمتغرّبين. ووسائل الأعلام الجماعية أشد ضرراً وأسوأ من المدافع والدبابات والأسلحة المدمرة إذ أن أضرار الإسلحة أضرار عابرة والأضرار الثقافية باقية وتسري إلى الأجيال القادمة كما شاهدتم وتشاهدون، ولو لم يكن اللطف الخاص من الله المنّان والتغيير السريع لابناءالشعب على مستوى البلاد كلها فلا ندري إلى أين سيُجرفُ مصير الإسلام والبلاد)[1]

ولهذا نراهم يسنون القوانين التي تحمي الفنون من الوقوع في فخ العلمانية، لتبتعد عن الدين الذي هو أعز ما يملكه الإيرانيون، بل إن الخامنئي لا يكتفي في خطابه للفنانين بتلك الشكليات المرتبطة بالدين، وإنما يدعو إلى ممارسة رقابة مشددة حتى لا تتسلل الأفكار العلمانية في ثوب فني، يقول: (في بعض الأحيان يكون الإعلام (والتوجهات الإعلامية)، ظاهره دينيّاً والكلام كلام الدين، والشعار شعار الدين، أمّا في الباطن فيكون علمانيّا، أي يدعو لفصل الدين عن الحياة)

ويقول في لقاء آخر: (إنني لا أحمل أية نظرة تساهل أو تغاضٍ بالنسبة للتلفزيون ومن أية جهة. فالفنون التمثيلية مهمة جداً، ومدى التأثير الذي تحدثه وبناؤها للثقافة واسعٌ جداً، ونحن اليوم كأمّة حيّة لها كلمتها وتشعر بهويتها ووجودها لنا أعداء كبار ونواجه عداوات من مختلف الأنواع وبأساليب متعددة، منها ما يتعلق باستخدام الفنون وأكثرها الفنون التمثيلية. وهذا يدلّ على أهمية أن نولي كأمة حيّة وكجماعة لها كلمتها في العالم وهدفها قضية الفنون

---

(١) صحيفة الإمام، ج١٩، ص: ١٤٥.

التمثيلية الاهتمام الكافي لها ونبذل لأجلها الرساميل المادية والمعنوية)[1]

وهو يحذر من تلك الممارسات التي تقع في الغرب بحجة السينما الواقعية، أو تصوير الواقع، ويعتبرها نوعا من الدعوة للفساد، يقول: (أجل إن إظهار حركة الشر لا إشكال فيه، ولكن فليُعلم بوجود حركة خير، وأن شخصية البطل تسعى إليها، وتحارب من أجلها، وتضحي في سبيلها، حتى أنه أحياناً يضحي بنفسه من أجلها ومن أجل الوصول إلى ذلك الهدف. وصحيحٌ أنكم هنا أظهرتم العيب والقبح، ولكنكم أظهرتم شيئاً أكبر وهو الجهاد من أجل مواجهة هذا المنكر، هذا ما يُسمّى انتقاداً. وإنني كعالم دين، وكمسؤول في نظام الجمهورية الإسلامية، أقول لكم إن مثل هذا الانتقاد لا إشكال فيه بل هو مطلوب لأن هذا الانتقاد يتقدّم بالمجتمع على طريق القضاء على النقائص، ويمده بالحركة، وهو أمرٌ جيد. ولكن في بعض الأحيان لا يكون الأمر كذلك، وإنما اعتراض مجرد الاعتراض، حيث ينتزع المرء نقطة سلبية ويصر عليها. فهل أن النقاط السلبية ونقاط الضعف تزول من المجتمع؟ هل يمكن أن تُقتلع بشكل كامل؟ وهناك أمرٌ آخر، أن يكون معترضاً وسوداوياً وباعثاً على اليأس لا يعد هدفاً للفنان أو هدفاً، وهو لا يُعد امتيازاً أو فخراً، ففي بعض الأحيان أنتم تُظهرون منكراً دون أن تُظهروا عامل الخير الذي من المفترض أن يتغلب على ذلك المنكر أو يواجهه، وبهذا تنشرون اليأس في المجتمع وتغذونه، ومن يشاهد فيلمكم من جانب آخر يقول: ما هي الفائدة؟ رغم الأثر الكبير الذي يكون للفيلم ورغم جودة التمثيل)[2]

ويلخص لهم هذا المعنى بقوله: (أنا أقول لكم انتقدوا ولكن فليكن انتقادكم بالمعنى الواقعي للكلمة، أي أن تُظهروا صراع الخير والشر لكي يُعلم أنه مع وجود نقطة قبيحة ومنكرة في المجتمع، هناك دافعٌ لإزالتها، وهناك تيار يسعى لاقتلاعها والقضاء عليها. فإذا أظهرتم

---

(١) خطابات الخامنئي ٢٠١٠، ص٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٤.

الفقر، فلا يكون ذلك بطريقة يظهر فيها الفقر في المجتمع دون أي تحرك لمواجهته. لو حصل ذلك، فإن هذا الفيلم سيكون مثبطاً حتماً، ويعكس سوداوية الأجواء)[1]

وهو يشيد بالنجاحات التي حققها المشرفون على الفنون في إيران، ويذكر في بعض لقاءاته إحصاءات مرتبطة بها، فيقول: (إنني أشكركم جميعاً وأقدركم، بيد أنني أذكر أن هناك مجالاً كبيراً للعمل ولدينا إمكانات هائلة. فمن بين ٣٣ ألف ساعة من البث خلال العام وضمن ما قدم لنا من إحصاء فإن أكثر من ٦٠ بالمائة من المسلسلات هو من إنتاج محلي، وفي مجال الأفلام فإن ما يبلغ حوالي ٤٠ بالمائة هو إنتاج محلي، وهو رقمٌ مرتفع جداً، وهذا يدل على وجود إمكانات مدهشة في البلد، بل كثير من الدول في العالم لا تمتلك هذه الإمكانات ما خلا عدد محدود من الدول المعروفة في العالم. وفي الواقع فإن الكثير من مراكز صناعة الأفلام في مختلف الدول يدار من قبل مجموعة معدودة من الدول، وعمدتها أمريكا وهوليوود، ونحن لدينا هذه الإمكانات، وهذه الموارد البشرية الجيدة، وهذه الإمكانات التجهيزية، وأيضاً القدرة البرمجية المميزة، وهذا التاريخ المليء بالحوادث. لهذا فإن لدينا إمكانات كبيرة للعمل. لقد بذلتم جهوداً كبيرة، وفي الواقع فإن نتاج أتعابكم هو هذه الآثار الجيدة، ولكن لا زال بين ما أُنجز وما يمكن إنجازه بهذه الإمكانات العظيمة مسافة بعيدة)[2]

ويذكر بعض النماذج الفنية الناجحة في ذلك، فيقول: (ها أنتم هنا انظروا إلى مسلسل كمسلسل النبي يوسف. وهو مسلسل أُنتج وتمت مراعاة جميع الجهات الشرعية وغيرها فيه. فإنه يبيّن سيرة أحد الأنبياء وأساس العمل فيه مبنيّ على العفاف، وليس على الأساس الرائج في الأفلام العالمية، من العشق والشهوة وأمثالها. وفيما بعد يتم الإقبال عليه بهذا الشكل في أنحاء العالم الإسلامي ـ ولعله في بعض مناطق غير العالم الإسلامي. ولقد تم انتقاده في الجرائد

(١) المرجع السابق، ص٢٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٧.

وأسيء القول نحوه واعترضوا عليه علناً واختلقوا حوله أموراً أخرى. في النهاية، مثل هذه الأمور تحدث، إنني أريد أن أقول لكم أن لا تحملوا في أنفسكم كل هذا القلق من الانتقاد والقيل والقال، فلو كان الأمر مبنياً على أن تعتنوا بمثل هذه الأمور المقلقة، ولعل بعضها غير واقعي ومما يتصوره الفنان بسبب رقته، وهو وهم، لما أمكن للإنسان القيام بأي عمل، هذا ما أؤمن به. لهذا لا ينبغي أن تحزنوا كثيراً من هذه الأمور المقلقة) (١)

بعد إيرادنا لهذه التصورات العامة لمكانة الفن عند قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والدعم المعنوي والمادي الذي يولونه لها، أحب أن أذكر هنا بعض نجاحات الفن الإيراني، وقدرته على أن يحظى باحترام العالم، ويحطم بذلك الكثير من أسطورات التشويه التي تشن حول تشدد نظام الولي الفقيه.

ففي مقال بعنوان [كيف انتزعت السينما الإيرانية احترام العالم؟] يقول صاحبه: (فجرت صناعة السينما الإيرانية مكامن الإبداع في أقل من عشرين سنة بعد قيام الثورة الإسلامية، وملأت الكرة الأرضية كلها بأعمالها اللامعة، وأصبحت هذه النجاحات مصدر فخر لإيران. والمدهش في هذه التجربة أنه بالرغم من أن الظروف لم تكن في صالحها (الحرب العراقية-الإيرانية إضافة إلى الفوضى العارمة والمؤامرات الخارجية) استطاعت هذه السينما أن تبرز وتفرض نفسها عالميا وتكرم في أكبر المحافل والمهرجانات. وأضحت بعض الدول مثل أمريكا وأستراليا وبريطانيا وألمانيا واليابان وغيرها تقيم مهرجانات خاصة بالأفلام الإيرانية. وباتت تعد من الدول الثلاث الأولى في العالم وذلك بفوزها بأكثر من ألف ومائة وثمان وأربعين جائزة دولية ومشاركتها في أكثر من خمسة عشرة ألف مهرجان دولي في مختلف أنحاء العالم. كما شارك خبراء السينما الإيرانية في تشكيلة لجان التحكيم للمهرجانات الدولية لأكثر من مائتين وخمسين مرة. وحصلت عشر إيرانيات على جوائز أحسن ممثلة من اكبر المهرجانات الدولية

(١) المرجع السابق، ص٢٣٣.

مثل مونريال، ولوكارنو، وموسكو، والقاهرة، ونانت. كما رشحت بعض الممثلات الأخريات إلى أحسن ممثلة في القسم الأجنبي في الأوسكار الأمريكية)[1]

وهكذا ذكر الكثير من النماذج عن نجاح الإيرانيين في نيل الجوائز العالمية على الرغم من الإمكانيات البسيطة التي يؤدون بها أعمالهم، مقارنة بما هو عليه الحال في الدول الكبرى.

ويتساءل الكاب العربي المغربي عن سر ذلك النجاح الذي حصل لإيران، ولم يحصل مثله للدول العربية، وخصوصا الخليجية على الرغم من الإمكانات الضخمة التي لديها، ويجب عن ذلك بقوله: (في الوقت الذي نجد فيه الدول العربية ولاسيما الخليجية منها والتي تطل على سواحل إيران تستنسخ المركبات الرياضية العملاقة وناطحات السحاب الشاهقة وتتباهى بها، نجد إيران تستثمر في الثقافة والفكر والفن الذي يرفع من شأن شعبها. فالاسمنت لا روح له سيما إذا بنته أياد أجنبية بينما الثقافة تحمل تعريفا للمجتمع. وفي الوقت الذي نجد فيه المخرج المبدع العربي يقف لوحده في عراك مستميت لإنتاج فيلم واحد، وربما الانسحاب بعد ذلك من الساحة الفنية إلى الأبد، نجد إيران تتخذ إستراتيجية تلقي بكل ثقلها المادي والمعنوي وراء مخرجيها وتجعل من السينما نافذة يطل عبرها الشعب الإيراني على العالم قصد التواصل مع الثقافات والحضارات الأخرى. وتتخذ إيران أهم خطوة مسؤولة فتعين مفكرا وفيلسوفا على رأس وزارة الثقافة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩٢، أي عشر سنوات. وتضم وزارة الثقافة مؤسسة الفارابي السينمائية، وتعهد هذا المفكر بالنهوض بالمشروع السينمائي الإيراني وتهيئ الأرضية اللازمة وإعادة الثقة والاعتبار إليها خلال السنوات العشر. فكان هذا الرجل بمثابة الأب الروحي للسينما الإيرانية) [2]

وهو يذكر بعض الأدلة على اهتمام النظام الإيراني بالفنون السينمائية، فيقول: (نشير هنا

---

(١) كيف انتزعت السينما الإيرانية احترام العالم؟ ، حسن بنشليخة، نشر في هبة بريس يوم ١٨ - ٠٦ - ٢٠١٠.

(٢) المرجع السابق.

أن في إيران أكثر من ٥٠٠ مخرج ويتخرج من معاهدها ٢٠ امرأة مخرجة سنويا وبذلك تتفوق حتى على الدول الغربية)

ويذكر أن وزارة الثقافة الإيرانية أنشأت [مدينة سينمائية] (جندت لها كل الطاقات ورؤوس الأموال وآخر المكتشفات التقنية والتكنولوجية المتطورة كما هي الحال في استوديوهات هوليود. بذلك تكون قد أعدت الأرضية اللازمة للسينما الإيرانية خلال السنوات التالية كما أنها أتاحت الجو اللائق للمخرجين حتى يبدعوا في إنتاجاتهم. وفتحت وزارة الثقافة هذه المدينة لكل المخرجين الإيرانيين دون استثناء وبأرخص الأثمنة في العالم. ويقوم بالإنتاج السينمائي المخرجون بصفتهم منتجين منفذين ويحصلون على الدعم لأول ثلاثة أفلام ويتم شراؤها وتقوم شركة توزيع كبيرة أنشأتها الدولة بتوزيع الأفلام داخليا وخارجيا. وبنت أرقى وأكبر عدد ممكن من دور السينما.. ونجد أن في طهران لوحدها أكثر من ١٠٠ قاعة سينمائية كما أن هناك مركبات قيد البناء تتسع ل١٢٠٠ متفرج. كما دشنت وزارة الثقافة مهرجان الفجر السينمائي الذي لا يكتفي في نشاطه بدعوة ضيوف أجانب، ويقيم لهم الحفلات الصاخبة، وتهدر الأموال الباهظة بدون فائدة، بل الغرض أن يكون وسيلة لإنجاز إنتاجات مشتركة ودفع عملية تعاون أوثق مع المهرجانات الأخرى وتبادل الآراء على المستوى العالمي. وأصبح يعد تظاهرة فنية عالمية تستقبل أكثر من ٤٥ دولة من بينها أمريكا، فرنسا، اليابان، بريطانيا، ايطاليا، الصين، ألمانيا، هولندا، ودول أمريكا الجنوبية وغيرها. وتوافد على المهرجان في السنة الماضية أكثر من ٢٠٠ وكيل من ٤٧ بلد و١٢٣ موزع ومنتج عالمي بما فيهم الولايات المتحدة، كما حضر ٩١ موفدا من المهرجانات العالمية (لوكا رنوا، كان، البندقية، برلين، تورنتو) هذا بالإضافة إلى ١٤١ وكيل من ٣٩ شركة إنتاج إيرانية حيث تم تبادل الأفلام الهامة المنتجة)[١]

---

(١) المرجع السابق.

وهو يشيد كذلك بنوعية الأفلام والمسلسلات الإيرانية، وكونها نابعة من القيم، ومحافظة على الأصالة، فيقول: (تمكن السينمائيون الإيرانيون بفضل كفاءتهم وجرأتهم وحبهم للفن السابع من العمل وتقديم أفلام واقعية تحمل رسائل إنسانية ومسحة جمالية وتحترم القيم ولا تشتم في ثوابت التراث، ولا تتاجر بجسد المرأة ومن دون أن تكشف حتى غطاء رأسها، ولا تغطي بالضجيج والعنف الغير الواقعي والنماذج البطولية المزيفة تفاهة المضمون ولا تعتمد على ميزانية الديكورات الضخمة. إنها سينما بالغة البساطة، ملتزمة وهادفة، وبذلك تكون قدمت مجموعة من روائع الأفلام ونماذج عظيمة للفن الإنساني الراقي. وأبرع ما في ذلك أنها تعتمد في تصوير الكثير من الأفلام على كاميرا الفيديو الرقمية المحمولة على الكتف (أغلب الأفلام الإيرانية تنتج بأقل من٢٠٠ ألف دولار أي حوالي ١٦٠ مليون سنتيم مغربي وتحصد الأرباح الكثيرة مثل فيلم [أطفال الجنة] الذي حقق أرباحا تتمثل في مليون دولار من أمريكا وحدها، والأهم من ذلك أنها ليست سينما نجوم، فمعظم أبطالها ليسوا ممثلين محترفين)[(١)]

وهو يشيد بالأفكار المطروحة في السينما الإيرانية، والنابعة من ثقافتها، فيقول: (أما السيناريو فهو يحمل عمقا مدهشا ولغة ثرية متنوعة ومكتوب بنكهة الإبداعات القصصية الراسخة في الثقافة الإيرانية الشعبية، وتشم من خلاله رائحة حافظ الشيرازي وعمر الخيام وجلال الدين الرومي. ونظرا لطبيعته التأملية والفلسفية وقيمة مادته الجمالية ولغته التعبيرية يصبح السيناريو واحدا من أهم خصوصيات وميزات السينما الإيرانية. فالطابع الشرقي المحلي حاضر، والهوية الثقافية مستمدة من الواقع الاجتماعي وقمة التمثيل تدهش المشاهد ومهارة الكاميرا وتحكمها في المشاهد ودقة اختيار مواضيعها والتركيز على الحس الجمالي في أرقى مستجدياته حتى تحس أنك أمام السجاد الإيراني المفعم بروعة الفن وجمال النقوش والألوان

(١) المرجع السابق.

التي تعبر بدورها عن شاعرية الإنسان الإيراني ودفئه العاطفي وحبه للفن)[1]

وهو يذكر أن السينما الإيرانية متفردة في الكثير من النواحي عن السينما العالمية، وخاصة فيما يرتبط بحفاظها على هويتها وأصالتها، يقول: (والسينما الإيرانية مختلفة من خلال تأكيدها على هويتها وخصوصياتها وتفردها وعدم تشبهها بأي سينما أخرى. ومعروف أن أهم ما يميز السينما الإيرانية يتمثل في بساطتها العميقة في مضامينها ورمزيتها مما جعلها تنافس المستويات العالمية. وشكل الرهان على المحلية الذي اعتمدت عليه الأفلام الإيرانية أهم خطواتها نحو العالمية إذ اهتمت بتوثيق مشاغل مجتمعها وهمومه وتخلت في المقابل على الإكسسوارات الزاهية واهتمت بالمواطن الإيراني وآلامه وهواجسه. وبذلك تكون السينما الإيرانية قدمت استعراضاً راقياً يصل إلى الجمهور المحلي والعالمي يستحق كل الإعجاب والتقدير)[2]

وهو يشبهها في دقتها وغموضها وجمالها بالسجاد الإيراني، فيقول: (السينما الإيرانية، مثل السجاد الإيراني: لوحة بديعة تنبض بالجمال وبشاعرية فياضة. وكان لزاما على المتفرج أن يدقق بعين ثاقبة لان السينما الإيرانية بها غموض غريب وإثارة لا يستطيع معها المتفرج الإمساك بالمعنى الذي يريد المخرج التعبير عنه. فالتفاصيل فيها مهمة لأنها تحمل الكثير من ألوان الطبيعة الشعرية والقصصية التي تزخر بها الثقافة الفارسية المليئة أيضا بالرموز الروحية والتعبيرات والإيحاءات الخفية. فهم يحكون قصة لكنهم لا يكشفون كل جوانبها ويتركون هذه المهمة للمتفرج ليتفاعل معها. فيكون الفيلم بديعا في تفاصيله وألوانه، مليئا بالفلسفة والعمق والتناغم الشعري، غنيا بالمشاعر الإنسانية المستلهمة من الهوية والكرامة والحضارة الإيرانية)[3]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

هذه مجرد شهادة صادقة عن بعض نجاحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجوانب الفنية، ومثلها شهادات كثيرة، وهي تتصاعد كل يوم بمقدار تطور القدرات الإيرانية في هذا الجانب، والذي لا يختلف كثيرا عن تطورها في سائر المجالات.

والملفت للنظر في هذا الجانب خصوصا هو تلك العلاقة الطيبة بين الخامنئي وبين المخرجين، كالمخرج الكبير فرج الله سلحشور، صاحب مسلسل [يوسف عليه السلام]، والذي ذكر علاقته الشخصية بقائد الثورة الإسلامية، واستفادته من توجيهاته في إنتاجاته الفنية.

وهكذا الحال مع شهريار بحراني، مخرج مسلسل [مريم المقدسة]، والذي لقي إكبارا في جميع أنحاء العالم، فقد ذكر استفادته من توجيهات قائد الثورة الإسلامية، ومتابعته للمسلسل أثناء إخراجه.

وهذا كله يزيل تلك الصورة القاتمة المتوحشة التي يرسمها له المغرضون؛ فهو ليس سياسيا فقط، وإنما هو أديب وشاعر وفنان.. وفوق ذلك فيلسوف ومفكر وفقيه.. ولست أدري إن لم يستحق مثل هذا منصب إرشاد شعبه وأهل بلده؛ فمن يستحقه.